رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ظاهرة قياس الحمل
في اللغة العربية
بين علماء اللغة القدامى والمحدثين

الدكتور
عبد الفتاح حسن علي البجة
أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد
كلية العلوم التربوية
الأونروا

دار الفكر للنشر والتوزيع
عمان - الأردن

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ظاهرة قياس الحمل

في اللغة العربية

بين علماء اللغة القدامى والمحدثين

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

صدق الله العظيم

وقالَ بعضُ أَهْلِ العِلْم:

حِفْظُ اللُّغاتِ علينا فَرْضٌ كفَرْضِ الصلاةِ
فَلَيْسَ يُضْبَطُ دِينٌ إلاَّ بِحِفْظِ اللُّغاتِ

رقم التصنيف : ٤١٥

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٩٧٧ / ٦ / ١٩٩٨)

المؤلف ومن هو في حكمه : عبد الفتاح حسن البجة

عنوان الكتاب : ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية

الموضوع الرئيسي : ١- اللغة العربية

٢- النحو والصرف

بيانات النشر : عمان - دار الفكر

* - تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 9957 - 07 - 002 - 9

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

سوق البتراء (الحجيري) - هاتف ٤٦٢١٩٣٨

فاكس ٤٦٥٤٧٦١ ص.ب ١٨٣٥٢٠ عمان ١١١١٨ الأردن

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية

بين علماء اللغة القدامى والمحدثين

الدكتور
عبد الفتاح حسن علي البجة
أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد
كلية العلوم التربوية
الأونروا

دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع
عمان ـ الأردن / عمارة الحجيري ـ ساحة الجامع الحسيني
هاتف ٦٢١٩٣٨ ـ فاكس ٦٥٤٧١١ ـ ص.ب ١٨٣٥٢٠ عمان ١١١١٨ الأردن

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى «الأصل والفرع»:

أما الأصل: فوالدتي -يرحمها الله- التي غرست في نفسي الصبر والكفاح وكانت مثلي في مغالبة الحياة.

وأما الفرع: فابني «محمد» وأخوته وأمهم الذين عايشوا معي مشاق هذا البحث وهمومه وشاطروني الجهد والسهر طوال ثلاث سنوات.

مع خالص حبي وتقديري

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مقدمات البحث ومسوغاته

كان العرب قبل الإسلام في غنى عن اصطناع قوانين للغتهم، ولم تكن هناك دوافع تحفزهم إلى ترسيم قواعد توجّه نطقهم، وتجنبهم انحراف الألسنة، وذلك أنهم عايشوا لغتهم، ومهروها وراثة، وأجادوها مراناً ودُرْبة، إضافة إلى أنه لم يكن ثمة مُحْتَرَزٌ يخشاه العربي إذا ما ارتجل لغة غير معهودة، أو طوّر صيغة ليست مألوفة .

غير أن الظرف قد تبدل بعد ارتباط اللغة العربية بالقرآن الكريم، دستور المسلمين، ومناط عبادتهم، فلم تعد العربية وسيلة تفاهم فحسب، بل لغة عقيدة، وأداة عبادة، مما جعلها ذات قدسية في نفوس المسلمين، وبات تعلمها مكملاً للدين، وغدا المساس بها مساساً به .

ولعل هذا يفسر اندفاع مؤسسي النحو لوضع القواعد اللغوية، إثر تسرب اللحن إلى النصوص القرآنية، وحرصهم الأكيد على دفع أحداثه عن لغة التنزيل، ومن ثم فإنه مهما قيل في سبب نشأة النحو العربي، فإن الحقيقة التي لا بدّ من رصدها هنا، وهي أن النحو العربي، شأنه شأن العلوم الإسلامية الأخرى، نشأ لخدمة القرآن الكريم، وفي ظلاله .

ولما كان القرآن الكريم محور الدراسات الإسلامية كافة، فقد بنى العلماء المسلمون دراساتهم، وأسسوا مناهجهم بما يتوافق مع قدسيته، ويتمشى مع تعاليمه، وهذا ما يوضح اجتهاد علماء اللغة للوصول إلى قواعد حرصوا على استصفائها من لغة فصيحة مثالية تشبه لغة القرآن، وتُبنى على قوالبه وأساليبه، الأمر الذي فرض عليهم انتقاء قبائل مخصوصة اشتهرت بالفصاحة، ويقرب مستواها اللغوي من النص القرآني، فارتحلوا إليها، وسمعوا منها، ودونوا لغتها.

بيد أن أخذهم اللغة عن تلك القبائل، لم يمكنهم من تحقيق هدفهم، وهو استخلاص نظام لغوي مطرد لا شواذ فيه، ولا شوارد، ذلك أن تدوينهم كان ناقصاً، وسماعهم لم يكن مستوفى، فهم لم يسمعوا كل ما قالته العرب في أغراضها المختلفة.

ولاستحالة هذا الأمر، استعانوا بالقياس، وأجروه على سماعهم ليُشكِّل معه منهجهم في تكوين الأنظمة اللغوية .

ولقدشغل القياس حيزاً كبيراً في الدراسات اللغوية قديماً وحديثاً، وانبنى عليه ما شاع في المؤلفات المتأخرة من غموض، واضطراب، وفوضى، خرج النحو بسببها عن جادة الطريق، وتنكّب الغرض المرجوّ منه، وهو الإبانة والإفهام، والاستعانة به في تقويم الألسنة، وغدا هيكلاً جافاً لا رَواء فيه، ولا حياة .

وقد تبدّى لي في البداية أن أدرس القياس بشكل عام لما لمست فيه من أثر عميق في الدرس النحوي العربي قديماً وحديثاً، غير أن النظر قد انصرف عنه بعد أن كشف لي الاستقصاء النحوي عن دراسات مستفيضة، وأبحاث شتى، وتآليف متخصصة عالجت جوانبه المختلفة.

غير أن كثرة مدارستي للقياس قد فتحت عيني على ظاهرة وثيقة الصلة به، بل هي إحدى معانيه التي عرفها القدماء ، وعرضوا أهميتها، وطبقوها تطبيقاً واسعاً في الدرس اللغوي كافة، ألا وهي «فكرة الحمل» التي استخدمت في تأويل المسائل الخارجة عن القياس، أو الظاهرة المطردة، وإعادتها إلى الظاهرة الأم، بتطبيق صورة من صورها، في محاولة لخلق نظام ذي قوانين عامة، تنضبط تحتها كل مفردات الظواهر اللغوية.

ولقد ارتأيت أن هذه الظاهرة جديرة بالدراسة، وحَرِيّة بأن يتناولها بحث يسبر غورها، ويبيّن مفهومها، ويستقصي صورها، ومع هذا فثمة دوافع أخرى رأيتها مقنعة لدراسة هذه الظاهرة أهمها:

١- أثر هذه الظاهرة العميق، وأهميتها في الدرس النحوي، فقد لعبت دوراً رئيساً في تفسير المسائل الخارجة عن القواعد المطردة، واستغلها العلماء القدامى استغلالاً واسعاً في إلحاق هذه المسائل بالظواهر الأصول، ومن ثم فقد شملت جوانب الدرس النحوي، فلا يكاد يخلو باب، أو فصل من آثار لهذه الظاهرة.

٢- على الرغم من أهمية هذه الظاهرة، وأثرها في توجيه الأنظار النحوية، فإن أحداً من العلماء القدامى، لم يفرد لها مؤلفاً ليعالجها كأسلوب متكامل اتبعه القدماء لتحقيق هدف معين، هو إنشاء قواعد لغوية خالية من الشواذ، وكل ما جاء من هذه الظاهرة فصول صغيرة، وأقوال مشتتة لبعض صورها تكاد تختفي في طيات المطولات النحوية .

٣- افتقار الدراسات النحوية الحديثة إلى دراسة واسعة، شاملة لهذه الظاهرة، فالمكتبة النحوية العربية تكاد تنعدم فيها مثل هذه الدراسة، اللهم إلا من مقالات قصيرة، أو أبحاث محدودة ،عالجت أجزاء منها، وفي مجالات مخصصة كأبحاثهم في التضمين في لغة القرآن، والحمل على الجوار في لغة القرآن، والكثرة والقلة، والحمل على المعنى، ومع هذا فإن هذه الدراسات طبعت بطابع نقدي سردي أظهرت في جملتها محاسن الأخذ بهذه الصور أو مساوئها.

٤- تباين وجهات نظر العلماء في هذه الظاهرة،قديماً وحديثاً، حتى ليكاد الباحث يلمس الاضطراب، والتناقض بين علماء المذهب الواحد، بل ربما في أقوال أحدهم، ومن ثم، يمكن ملاحظة مواقف متغايرة للعالم نفسه، فتراه يتحمس لصورة في حين ينكر ثانية وثالثة .

٥- ولعل وقوفي من خلال تعقُّب هذه الظاهرة عند المحدثين أرشدني إلى أن ثمة دراسات حديثة عربية، وغربية عالجت هذه الظاهرة من منظور الدراسات اللغوية المعاصرة، وحفزني إلى التعرف إلى وجهة نظر الدرس الحديث من فكرة الحمل، ومدى تطابقها مع ما أسموه «القياس الخاطىء» (False analogy).

بيد أن دراسة هذه الظاهرة لم تكن طيّعة، وسبيلها لم يكن معبّداً، بل جُوبهت بصعوبات ومثبّطات كان أبرزها:

أ-خلو الدرس النحوي القديم، والحديث من مؤلفات عالجت الموضوع بشكل متكامل.

ب-تشتت أجزاء الظاهرة، واستتارها في بطون المطولات النحوية، وانتشارها في مؤلفات ليس النحو موضوعها ككتب أصول الدين، والفقه، والحديث.

جـ- فقدان بعض المؤلفات التي كان أصحاب الكتب المتأخرة يقتبسون منها، وبقاء بعضها الأخر غير محقق، الأمر الذي يعوق التأكد من صحة هذه الأراء المنقولة، وخاصة إذا كان المؤلف المتأخر ينقل عمّن سبقه نصاً، أو جزءاً من نص لتأكيد مذهبه النحوي.

د-اعتماد العلماء القدامى على شواهد غاية في الندرة، والشذوذ، وبخاصة في الأحاديث المنسوبة إلى النبي ﷺ، مما كلفني جهداً، ووقتاً إضافياً لتخريجها.

هـ-كثرة الآراء في هذه الظاهرة، وتشعبها مما أدى إلى استحالة تصنيف العلماء إلى فئات متجانسة في كل صورة، بل ربما تجد للعالم أكثر من رأي في الصورة الواحدة،

ولم يكن أمامي، و الحالة هذه إلا الدراسة المسحية لأمهات المصادر، والمراجع المطبوعة، التي استطعت الوصول إليها، والتنقيب عن كل صورة، ورصد أراء العلماء فيها، وتصنيف آرائهم في حدود كل صورة، ثم البحث المتواصل عن الشواهد في مظانها، والرجوع إلى أكثر من مصدر، والوقوف على صحة الشاهد، والتأكد من سلامته.

وإذا كانت مؤلفات القدماء لم تفرد لهذه الظاهرة مصنفاً، فإن الدراسات النحوية الحديثة قد خلت هي الأخرى من مثل هذا المصنف، إلاّ ماكتبه بعض الباحثين في جوانب محدودة من هذه الظاهرة أبرزها كتاباتهم عن التضمين، والحمل علىالجوار في لغة القرآن الكريم، ومعالجات جانبية للحمل على المعنى، ومقالاً عن التقاص والتقارض، وآخر عن النظير وعدمه، ونقداً لمفهوم القلة والكثرة والأصول والفروع،

إضافة إلى ماكتبه عدد قليل من االعلماء عن مصطلح «القياس الخاطىء» وعلاقته بقياس الحمل عند القدماء ،

ولقد اتبعت المنهج التاريخي في بحثي لهذه الظاهرة ، فقمت بدراسة شاملة ، ثم أتبعت ذلك دراسة تفصيلية لكل جزء من أجزائها، سالكاً نهجاً متشابهاً، وخطة موحدة، تبدأ بتعريف الصورة لغة واصطلاحاً، ثم رصد المصطلحات المستخدمة في التعبير عن كل صورة ، ثم تحديد الأبواب، والمسائل التي شاعت فيها مع التمثيل لكل بأمثلة شعرية، وإبراز آراء العلماء ، وتسجيل القوانين العامة التي تضبطها ،

ولا يفوتني أن أذكر أن منهج الدراسة قد بني على مرحلتين : ففي الأولى، تُرك فيها العلماء القدامى يُفصحون عن آرائهم تجاه هذه الظاهرة ، وفي الثانية فُسح المجال للباحثين المحدثين أن يقولوا كلمتهم فيها، وبالتالي فقد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم إلى تمهيد، وأحد عشر فصلاً :

أما التمهيد، فقد عالج، في عجالة، نشأة النحو العربي، وأطواره ، ثم أرَّخ لأدلة النحو، وتطورها حتى غدت علماً قائماً بذاته ، و أبان الأسباب الموجبة لاصطناعها، وأبرز أقوال العلماء الذين ادّعوا سبقهم في التأليف بهذا العلم، مع تعريف موجز للإجماع، واستصحاب الحال.

وقد جاء الفصل الأول مكملاً للتمهيد فخُصّص لدراسة السماع والقياس، فتناول السماعَ، ورحلةَ العلماء إلى البادية لسماع اللغة شفاهة من القبائل العربية الفصيحة، وتحديد مبدأ الاحتجاج، مكاناً: بست قبائل عربية توسموا فيها الفصاحة، وسلامة اللغة، وزماناً: بمنتصف القرن الثاني الهجري، كما كشف عن مصادر المادة اللغوية التي كانت الأساس الذي استُخلصت منه القواعد وهي: القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب المنثور والمنظوم، وأبان الفصل أن العلماء قد تحرزوا عن الاستشهاد بالحديث النبوي، لجواز روايته بالمعنى، وأن كثيراً من رواته كانوا من الأعاجم .

وأما القياس، فقد عرضه بشكل مفصل، لارتباطه الوثيق بظاهرة الحمل، وعلاقته بالقياس الفقهي والكلامي، ثم تناول أركانه فدرسها تفصيلاً، ووقف على حقيقة المقيس عليه، والمقيس، والعلة، والحكم، وأبرز أن القياس قد اتخذ مفهومين : الأول، قياس النصوص وهو القياس الحقيقي، أو قياس العلماء الأوائل، والثاني قياس الأحكام، وهو قياس اصطنعه المتأخرون فقاسوا الظواهر على الظواهر، والأحكام على الأحكام، باستخدام العلة، فجاؤوا بشيء لم تعرفه العرب، ولا هو موجود في لغتهم .

كما أظهر هذا الفصل مواقف العلماء من القياس بعامة، فأورد رأي البصريين الذين تشددوا فيه، ولم يقيسوا إلا على ما كثرت نظائره، في حين كان الكوفيون أكثر تساهلاً فقاسوا على كل ما ورد عن العرب، ولو كان فذّاً نادراً، ثم عرض للموقف المتوسط الذي انتهجه البغداديون الذين وفّقوا بين المنهجين السابقين فلم يتشددوا تشدد البصريين، ولم يتساهلوا تساهل الكوفيين .

كما ناقش آراء عدد من العلماء ممن كان لهم أثر في توجيه القياس، فأبرز وجهات نظر عدد من علماء البصرة، والكوفة، وبغداد، وختمهم بابن مضاء، باعتباره ظاهرة شاذة نعت على العلماء أخذهم بالقياس، وما يدور في فلكه من تعليل وتأويل.

وختم هذا الفصل بدراسة العلاقة بين القياس في النحو العربي، والقياس الأرسطي، وعرض وجهة نظر القائلين بتأثر القياس النحوي العربي بمطق أرسطو منذ بداية الدرس النحوي العربي، ثم سرد الموقف الرافض لهذه الفكرة، مستنداً إلى تحليل كتاب سيبويه، وأقواله منه ثم أقوال العلماء التالين له، في مؤلف سيبويه، وأورد الفترة الزمنية التي تسلل فيها المنطق إلى الدراسات الإسلامية، واستطاع أن يطبعها بطابعه، كما أشار إلى موقف علماء المسلمين بعامة الرافض له .

وقدم الفصل الثاني صورة عامة شاملة لظاهرة قياس الحمل، وضح فيها المعنى اللغوي، والاصطلاحي، ثم الدافع الذي حمل العلماء لاستخدامها، وبين أنه كان تحقيقاً لهدف معين، وهو بناء نظام لغوي لا شوارد فيه، وبالتالي ففكرة الحمل كانت الأسلوب

الناجح عندهم لإرجاع الشوارد، وإعادة ضمها إلى الظواهر المطردة، ثم رصد العبارات التي كان النحاة القدماء يستعيضون بها عن لفظة الحمل، وأحصى الضوابط التي كانت تتحكم في هذه الظاهرة، وتسيِّرها عندهم ، ومهَّد للفصول التي تليه، بحصر صورة الحمل التي ستعالجها الفصول التالية من البحث.

وعالج الفصل الثالث، صورة الحمل على المعنى، وبين أن المعنى والنحو تربطهما علاقة حميمة، وأن النحاة الأوائل كانوا يعتدون بالمعنى اعتداداً واسعاً، غير أن المتأخرين منهم قد تنكبّوا هذا المنهج، واحتفوا باللفظ، في الوقت الذي تنبّه فيه البلاغيون إلى تلك العلاقة، فتابعوا النحاة الأوائل، مما نجم عنه تأسيس علم المعاني .

ولقد كشف هذا الفصل، وأزال الإلباس الذي كان يسود من أن الحمل على المعنى، والتوهم، والغلط مصطلحات تؤدي معنى واحداً، مورداً أقوال العلماء في ذلك، كما رصد أشكال هذه الصورة من : تذكير المؤنث وتأنيث المذكر، والتعبير عن الجمع بلفظ الواحد، وحمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أم فرعاً، ومراعاة المعنى في الألفاظ المبهمة، ككلا، وكلتا، وكل، ومن، والجموع كفريق وحي، كما عرض لوجهات نظر العلماء القدماء في هذه الظاهرة، مستخلصاً الضوابط والقواعد التي أسسها العلماء لضبطها، كما درس التضمين بشيء من التفصيل، وآراء القدماء في هذا الشكل، باعتباره جزءاً من الحمل على المعنى.

أما الفصل الرابع، فقد أبان أن العرب إذا كانت تحتفي بالمعنى، وتعتد به، وتحمل عليه، فإنّ أخذها بظاهر اللفظ لا يقل عن أخذها بالمعنى، بل لعل اللفظ عندهم أولى من المعنى في حالة اجتماعها، كما كشف عن أن هناك في اللغة مجموعة من الألفاظ، يراعى فيها مرات الحمل على المعنى، ومرات الحمل على اللفظ، ثم أظهر أن الحمل على اللفظ، كثيراً ما يقترن بصورة الحمل على الموضع، أو المحل التي يعدها بعض العلماء ضرباً من الحمل على المعنى، مستنداً إلى أقوال العلماء، مورداً الضوابط التي تحكم العلاقة بين الحمل على المعنى، والحمل على اللفظ .

ودرس الفصل الخامس، النظير والنقيض، لغة واصطلاحاً، ثم عرض للمصطلحات التي تستخدم للتعبير عن لفظي «النظير والنقيض» كالمثل، والشبه، والباب، والمضاهي، والرسيل، والضد، والمعاكس، وبين أن الحمل على النظير والنقيض أسلوب اتّبعه النحاة في معالجة المسائل الخارجة عن أصولها، وأظهر أن النظير إما أن يكون في المعنى أو اللفظ، أو فيهما، في حين لا يتأتى النقيض إلا في المعنى فقط، وكشف عن أن من أساليبهم الاعتداد بعدم النظير إذا توافر الدليل .

وقدم الفصل السادس، صورة الحمل على« الأصل والفرع» على أنها إحدى الصور التي لعبت دوراً بارزاً في القياس بعامة، والحمل بخاصة، وأبان أن العلماء حملوا كثيراً من المسائل الفرعية على أصولها، كما حملوا كثيراً من المسائل الأصول على فروعها، كما قام الفصل برصد مجموعة كبيرة من قواعد الأصول والفروع، فأحصى عدداً وافراً من أصول الأبواب، والمسائل النحوية .

ولقد جرى في الفصل السابع، مناقشة الحمل على الشبه، وأبان هذا الجزء من البحث أن جُلّ المسائل النحوية بُنيت على أساس من الشبه، وبخاصة قضية الإعراب والبناء، وأوضح أن الشبه إما أن يكون في اللفظ، أو في المعنى، أو في كليهما، كما كشف أن العلماء كانوا يحملون الشيء على الشيء بوجود أدنى تشابه بينهما، ورصد آراء العلماء في هذه الصورة، حيث ظهر فريق من العلماء ينكر هذا الأسلوب، ويرفضه، وهم علماء المذهب الظاهري .

وأما الفصل الثامن، فقد أبان أن صورة «الحمل على الأكثر» وما يدور في فلكها قد كانت سبباً في الخُلف الذي ساد الدرس النحوي في القديم، كما أشار إلى أن مفهوم الكثرة لم يكن محدداً كمياً، إنما كانوا يفهمونه، ويقدرونه حسب الواقع اللغوي للظواهر، كما ظهر في هذا الفصل أن الكثرة ليست دائماً يقاس عليها، بل ربما قيس على الشاهد الواحد الذي لا نظير له، إذا لم يوجد ما يخالفه .

وكانت صورة الحمل على «التقاصّ والتقارض» مدار دراسة الفصل التاسع، حيث أبان أن العلماء قد لاحظوا أن أداة، إذا أشبهت أخرى، استعارت منها عملها الخاص بها، وتتميماً لهذا الشبه وتقويته، فإن الأداة المستعار منها تعود لتستعير من الأخرى عملها الخاص بها؛ بمعنى تتبادلان الأعمال، وأظهر أن هذه الصورة تشيع بين الأدوات العاملة، والحروف، وبخاصة حروف الجر .

وفسر الفصل العاشر، صورة الحمل على الجوار، وقرر أن العرب كانت تلحظ بين الألفاظ القربى، والمجاورة فتحمل عليهما، وأظهر رأي العلماء المتباين فيها؛ فمنهم من يعتد بها، ويصفها بالصواب لورودها في القرآن الكريم، وأحاديث الرسول، ويتزعم هذه المجموعة الفقهاء، وبعض النحاة، ومنهم من اعتدها ضرورة، ومنهم من أخذ بها مشروطة، وعدها صائغة في النعت، وفي حالة الجر فقط.

وإذا كانت الفصول العشرة الأولى قد فسحت المجال للعلماء القدامى، لتقرير آرائهم، وإبراز مفهومهم لظاهرة الحمل، فإن الفصل الحادي عشر قد خُصّص للدراسات الحديثة العربية، والأجنبية، فقد ناقش هذا الفصل آراء المحدثين القائلة بالتأثر الأجنبي في النحو العربي بعامة، والقياس بخاصة، وبيّن البحث أن المحدثين منقسمون إلى قسمين :

الأول: يؤكد فكرة التأثر، وهم مندفعون وراء مزاعم بعض المستشرقين .

والثاني: يرفض الفكرة، ويعد النحو العربي في طور تأسيسه عربياً محضاً، ويقول به بعض المستشرقين، ولفيف من الباحثين العرب.

ثم عرض لموقف العلماء المحدثين من القياس، بادئاً بدراسة علماء اللغة الغربيين أمثال دوسوسير، و بلومفيلد وأرائهم، وبيّن أن هؤلاء قد درسوا القياس بمعناه الثاني، وهو قياس الحمل، ولم يعرف عندهم كقانون عام. ثم استعرض وجهة نظر الباحثين العرب المحدثين، فرآهم فريقين :

فريقاً يتلمس خطى النحاة القدماء، ويستسيغ منهجهم في القياس، وفريقاً يرفض هذا المنهج، ولا يعترف به، وإنما يدرسه ناقداً، وهؤلاء قد تعرضوا لقياس الحمل في جزئياته، ولم يبحثوا الظاهرة ككل، وهم أتباع المدرسة الشكلية التي تريد أن تدرس اللغة كما هي، وعلى الواقع .

وإذا كان الوصفيون ينكرون على النحو العربي التقليدي استعانته بالقياس، فوجهوا له جملة من النقدات، فإن مدرسة النحو التوليدي قد اقتربت كثيراً من مفهوم النحوالقديم بما أشاعته من فكرة البنى العميقة، والبنى السطحية، وهي تشبه إلى حد كبير مبدأ الأصل والفرع الذي هو أساس القياس عند النحاة العرب .كما استعرض هذا الفصل دراسة الباحثين المحدثين لظاهرة الحمل، وأبان أن المحدثين كانوا فريقين في تعاملهم مع هذه الظاهرة :

الأول : درسها بشكل عام كظاهرة لها أثرها في تطور اللغة، ونمائها، وربطوا بينها وبين القياس الخاطىء، وهؤلاء هم أصحاب المنهج التطوري في اللغة.

الثاني : درسها مجزأةفي مقالات، أو كُتيّبات، ولكن بأسلوب يغلب عليه الطابع النقدي، والآراء الشخصية .

ثم أبنت في نهاية هذا الفصل موقفي من قياس الحمل، وأوضحت أنه وإن كان في هذه الظاهرة كبير نفع للعلماء القدامى في تحقيق هدفهم، إلاّ أنهم قد بالغوا كثيراً في تأويلاتهم، وتعليلاتهم المسائل مبالغة وصلت حد التخيل والافتراض .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

دراسة تمهيدية

النحو العربي وأصوله

١- في النشأة

٢ -في الأصول

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

النحو العربي وأصوله

١- في النشأة :

عاشت اللغة العربية حياتها من طفولة، وشباب، ونضج في كنف الجزيرة العربية، وانسحب عليها سنن التطور، كما انسحب على رسيلاتها من اللغات الأخرى، وقد ساير العرب تطور لغتهم، وعايشوه فتمكنوا منها بطول الإلف، والمران، والدُربة، وغدت طبعاً من طباعهم، أو كما يقول الأستاذ عباس حسن: «ملكة أو ما يشبه الملكة وضوابطها المتوارثة قد وضحت مع رسوخها في الأذهان كأنها إحدى السجايا الفطرية وجرى أهلها على سنن ثابت أو كالثابت في صوغ الكلمة وضبط حروفها، وبناء الجمل والأساليب»[١].

وعلى الرغم من أنها لم تدون في فترة ما قبل الإسلام، فإن أهلها قد توارثوها جيلاً بعد جيل عن طريق المحاكاة، والمشافهة، والسماع، فاحتفظت بأصولها وابتعدت عن أدران اللغات الأخرى[٢]، كما كان لأسواقهم الكثيرة[٣] التي كانت تقام في جزيرة العرب طوال العام ما أغناهم في عيشتهم البدوية القانعة، وما عاد على لغتهم بتثبيت دعائمها، وإحكام رسوخها وجودة صقلها.[٤]

---

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن ١٣ وما بعدها وكذلك: ١٧

(٢) تاريخ اللغات السامية لإسرائيل ولفنسون ١٦٢، وانظر أيضاً: نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي٦

(٣) من أسواقهم: عكاظ (بين نخلة والطائف) ومجنة (بمر الظهران) وذو المجاز (خلف عرفة) انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي ٤/ ١٤٢ كذلك: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي٦

(٤) نشأة النحو لمحمد الطنطاوي٦،٧.

ولم تكد اللغة العربية تنهي جاهليتها الأخيرة قبيل الإسلام، حتى غدت أدوات تعبيرها متكاملة، وأصبح تراثها الأدبي شاملاً، ومعبراً عن مشاعر أهلها الوجدانية والاجتماعية[١].

فلما جاء الإسلام ارتبطت اللغة العربية بالدين ارتباطاً وثيقاً، لنزول القرآن الكريم بها، لدرجة أن بعضهم جعل علمها قسماً من الدين نفسه، وفرضاً من فروض الكفاية . يقول السيوطي (ت ٩١١هـ):

«فلا شك أن علم اللغة من الدين لأنه من فروض الكفايات، وبه تعرف معاني ألفاظ الكتاب والسنة»[٢].

كما نسب إلى بعض أهل العلم قوله[٣]: (المجتث)

حِفْـــظُ اللغـــاتِ علينـــا فَـــرْضٌ كفـــرضِ الصـــلاةِ

فليـــسَ يُضْبـــطُ ديـــنٌ إلاّ بحفـــظِ اللّغَـــاتِ

كما روى أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١٠هـ) أن المبرد (ت ٢٨٥هـ) كان يقول: «كان بعض السلف يقول: عليكم بالعربية فإنها المروءة الظاهرة، وهي كلام الله عز وجل وأنبيائه وملائكته»[٤].

لذا، أصبح لزاماً على كل راغب في العلم بالقرآن والسنة أن يتعلم العربية؛ لأنها لغة التنزيل، ولسان الرسول ﷺ يقول ابن فارس (ت ٣٩٥هـ):

«فمن أراد معرفة ما في كتاب الله جل وعز وما في سنة رسول الله ﷺ من كل كلمة عربية أو نظم عجيب، لم يجد من العلم باللغة بداً»[٥].

---

(١) من تاريخ النحو لسعيد الأفغاني ٧.

(٢) المزهر ٢/ ٣٠٢.

(٣) المزهر ٢/ ٣٠٢ وانظر أيضاً: في أصول اللغة والنحو للدكتور فؤاد ترزي ٨٤.

(٤) الإيضاح في علل النحو ٩٥، وانظر كذلك: في أصول اللغة والنحو للدكتور فؤاد ترزي ٨٣، ٨٤.

(٥) الصاحبي في فقه اللغة ٦٤.

وكان لسطوع الإسلام على الجزيرة العربية وما حولها من الأمصار المجاورة، وانضواء ألفاف مختلفة من الأمم من فرس، وروم، وأحباش، ونبط تحت لوائه، وخروج العرب من جزيرتهم مجاهدين وفاتحين، أن انتشرت اللغة العربية، واتسعت دائرة استعمالها، كما اختلط العرب الفاتحون، ولغتهم بالأمم الأخرى، ولغاتها، اختلاطاً مستمراً في البيوت، والأسواق، والمناسك، والمساجد، وتصاهروا واندمج بعضهم في بعض حتى تكوّن منهم شعب واحد اجتمع فيه الصريح والهجين[1].

وقد أدّى هذا الاختلاط الوثيق في الحياة، والاجتماع، سواء في الأمصار المفتوحة أو عن طريق المسلمين الجدد الذي وفدوا إلى حاضرة الإسلام في الجزيرة، إلى الاختلاط اللغوي، وطروق الفساد على ألسنة العرب، وأبنائهم الناشئين في مثل هذه المجتمعات . يقول الزُبيدي (ت ٣٧٩هـ):

«فاختلط العربي بالنبطي، والتقى الحجازي بالفارسي، ودخل الدين أخلاط الأمم وسواقط البلدان، فوقع الخلل في الكلام وبدأ اللحن[2] في ألسنة العوام»[3].

فأوجب هذا الامتزاج أن يستمع كل من الآخر، وأن يتفاهموا في كل ما يتصل بحياتهم، مما حدا بهؤلاء المستعربين أن يتعلموا العربية، كما كان على العربي أن يترفق في التخاطب بغير العربي، ليتمَ التعاون بينهم، ويسمع بعضهم من بعض «والسمع سبيل الملكات اللسانية»[4].

---

(١) نشأة النحو لمحمد الطنطاوي ٨ وانظر: ضحى الإسلام لأحمد أمين ٢/ ٢٥١.

(٢) للحن عدة معان: فقد ورد عن ابن بري وغيره: للحن ستة معان: الخطأ في الإعراب، واللغة، والغناء والفطنة، والتعريض، والمعنى (لسان العرب «لحن» ١٣/ ٣٨١).

ويقصد به: مخالفة العربية الفصحى في الأصوات والصيغ أو قي تركيب الجملة وحركات الإعراب، وفي دلالة الألفاظ (لحن العامة للدكتور رمضان عبد التواب ٩).

(٣) لحن العوام ٤، وانظر أيضاً: الدراسات اللغوية عند العرب ٣٤ و٣٥ .

(٤) نشأة النحو العربي لمحمد الطنطاوي ٨. وقد تنبه ابن خلدون لأهمية السمع في تكييف سلوك البشر، =

يقول ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ): «فلما جاء الإسلام وفارقوا (العرب) الحجاز بطلب الملك الذي في أيدي الأمم والدول، وخالطوا العجم تغيرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع مما يغايرها لجنوحها إليه باعتياد السمع»[١].

وقد أفضى هذا الامتزاج الطويل من السمع إلى تسلل الضعف إلى طبيعة العربي ونحيزته، كما نجم عنه أن تسرب اللحن إلى اللغة العربية، ووهنت الملاحظة الدقيقة التي تمتاز بها هذه اللغة: وهي اختلاف المعاني لاختلاف آخر الكلمة[٢].

يقول الأستاذ الرافعي: «وما زالت لغات العرب جارية على سنن الفطرة معتبرة في حكم اللغات المستقلة على ما يكون في طبقات كلامهم من الجزل والسخف والحسن والقبيح والسميج والخفيف والثقيل، وذلك كما قال الجاحظ: كله عربي، وبكل قد تمادحوا وتعايبوا[٣] -ما زالت لغاتهم على ذلك حتى خالطوا السوقة في الأمصار الإسلامية ونشأت أجيالهم على سماع العرب والعامة، فأخذوا من هؤلاء وهؤلاء وكان ذلك سريعاً في ألسنتهم، ففسدت السليقة العربية فساداً غريباً أحال منطقهم»[٤].

وقد كان بدهياً -كلما اتسعت دائرة المجتمعات العربية- أن تتعمق اللُحمة بين العرب، وغيرهم عن طريق التزاوج، والعيش معاً، فنشأ جيل ينطق بلغة مولّدة من العربية، واللغات الأخرى، كما نجم عنه استحكام العجمة في ألسنة هذه الفئة، وظهور اللكنة في نطقهم يقول الأستاذ طه الراوي:

= وعبر عنه بقانون عام هو «السمع أبو الملكات اللسانية» (المقدمة ٥٤٦). وهذه حقيقة ما زالت تُستلهم في تعليم اللغات، وتكييف مناهجها، وأحكامها (ابن خلدون وعلوم اللسان لعبد القادر المهيري. حوليات الجامعة التونسية ع ٢٤ سنة ١٩٨٥م ص ١٠)

(١) مقدمة ابن خلدون ٥٤٦

(٢) انظر: نشأة النحو للشيخ الطنطاوي ٨.

(٣) البيان والتبيين ١/ ١٤٤.

(٤) تاريخ آداب العرب لمصطفى صادق الرافعي ١/ ٢٥٣-٢٥٤.

«عندما اتسعت لأجدادنا رقعة الفتوح، واتسعت لهم الدولة، ضربوا في الأرض وانبسطوا في الآفاق، وخالطوا صفراء الأمم وحمراءها، واحتكّت لغتهم بلغاتها ولم تكن تستقر بهم الحواضر حتى آنسوا فارط اللحن يتمشى في حواشي لغتهم، ويدبّ على ألسنة أحداثهم»[١].

ويتنبّه الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) إلى أثر اختلاط اللغات بعضها ببعض فيقول:

«اللغتان إذا التقتا في اللسان الواحد أدخلت كل واحدة الضيم على صاحبتها»[٢]، وقد أيد هذا المبدأ علم اللغة الحديث، فقد ذكر العالم الفرنسي ڤندريس أنه إذا احتكت لغتان إحداهما بالأخرى، أثرت كل منهما بالأخرى»[٣].

ولم يكد المجتمع يدخل في الثلث الأخير من القرن الأول الهجري حتى «أخذ نمو اللغة المولَّدة التي تكونت من العوائد اللغوية إلى اللهجة الدّارجة في مناطق العربية القديمة- حداً لم تتوقف فيه الأخطاء اللغوية عن الظهور[٤]. وحتى بات اللحن ظاهرة عامة لم يقتصر وباؤها على المستعربين، بل لقد تعدّاهم إلى العرب أنفسهم[٥] لدرجة أنهم عدّوا من كان لا يلحن، قال الأصمعي(ت ٢١٦هـ):

أربعة لم يلحنوا في جِدٍّ ولا هزل: الشعبيّ، وعبد الملك بن مروان، والحجاج بن يوسف، وابن القِرِّيَة[٦] والحجاج أفصحهم»[٧].

---

(١) نظرات في اللغة والنحو لطه الراوي ٧، وانظر: مقالته «نظرة في النحو» (مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق) م١٤ ج(١) سنة ١٩٣٦م ص٣١٦.

(٢) الحيوان للجاحظ ١/ ٧٦ وانظر أيضاً: مدرسة الكوفة ٣٥.

(٣) اللغة لڤندريس ٣٤٩ وانظر أيضاً المدارس النحوية للدكتور إبراهيم السامرائي ٣٣-٣٤ ومدرسة الكوفة ٣٤.

(٤) العربية ليوهان فك ٣٦.

(٥) المدارس النحوية: أسطورة وواقع للدكتور إبراهيم السامرّائي ٩.

(٦) وهو أيّوب بن زيد بن قيس بن زرارة الهلالي: أحد بلغاء العرب، خطيب يضرب به المثل، والقِرِّيَة: أمّة، اتصل بالحجاج فأعجب بحسن منطقه، انضم إلى ابن الأشعث، وقاتل معه في (دير الجماجم)، فأُسر وقتله الحجاج سنة ٨٤هـ. (الأعلام ٢/ ٢٧).

(٧) أمالي الزجاجي ٢٠، وانظر أيضاً: نشأة النحو لمحمد الطنطاوي ١٠، والنحاة والحديث النبوي للدكتور حسن الشاعر ٩، وانظر أيضا: البيان والتبيين ٢/ ٦٩.

ويرى الأستاذ أحمد أمين أن من الأسباب التي ساعدت على انتشار اللحن في اللغة العربية كونها لغة معربة، مما يضفي عليها الصعوبة، ويفسح المجال للخلل والفساد أن يتسللا إليها[١].

ويعلل أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وجود هذه الأخطاء وأشباهها تعليلاً حسناً بقوله: «إنما دخل هذا النحو في كلامهم (يعني كلام العرب) لأنهم ليست لديهم أصول يراجعونها ولا قوانين يستعصمون بها، وإنما تهجم به أطباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد»[٢].

والمتتبع لما ذكره قدماء اللغويين، وما نقله عنهم المتأخرون، والمحدثون يستشف أن اللحن قد استشرى خطره، وفشا أمره حتى أوشكت اللغة العربية على الفساد، وبالتالي شعرالعربي بأن العجمة تكاد تودي بحياة لغته، وأن أساليب تعبيرها تكاد تنحرف عمّا جرت عليه ألسنة العرب الفصحاء[٣].

ولكنهم اختلفوا في أمر بدايته، فذهب فريق إلى خلوّه في فترة ما قبل الإسلام، على اعتبار أن العربي معصوم من الخطأ[٤]. يقول ياسين: «والحق أن العربي يتكلم بلغة غيره

---

(١) ضحى الإسلام ٢/ ٢٥٢.

(٢) المزهر للسيوطي ٢/ ٤٩٤، وانظر أيضاً: الخصائص لابن جنّي ٣/ ٢٧٣، وفي أصول اللغة والنحو للدكتور فؤاد ترزي ٥٩.

(٣) أبو حيان النحوي للدكتور خديجة الحديثي ٢٦٥.

(٤) هٰذا الرأي مدفوع بما وقع من أخطاء في شعر فحول الشعراء أمثال النابغة الذبياني، فقد خطّأه عيسى ابن عمر في قوله: (الطويل)

فبتُّ كأني ساورتني ضئيلةٌ ... من الرُّقشِ في أنيابها السمُّ ناقعُ

وقال: كان حقه أن يقول (ناقعا) لا (ناقع) فإنَّ النكرة لا تصف المعرفة (أنظر: الموشّح للمرزباني ٥٢.

كما يروى أن النابغة أيضاً قد أقوى في قصيدته الدالية: (الكامل)

سَقَطَ النصيفُ ولم تُردْ إسقاطَهُ ... فتناولتْهُ واتَّقتنا باليدِ =

ولا يتكلم بالخطأ»[1].

وقال التاج السُّبكي (ت ٧٧١هـ): «والذي يظهر أن العربي لا يلحن، ولٰكنه يمكن أن ينطق بغير لغته»[2].

كما جاء في المغني لابن هشام (ت ٧٦١هـ) عند الكلام على أنواع (ما) ومنها المصدرية قوله: «وإنما العرب محميّون من الخطأ في الألفاظ دون المعاني»[3].

= وفيها يقول:

بمخضبٍ رَخْصٍ كأنَّ بَنانَهُ ... عنم يكادُ من اللطافة يعقدُ

ومنها:

زعم البوارحُ أنَّ رحلتنا غداً ... وبذاك خبّرنا الغرابُ الأسودُ

ولم يتنبه إلى اختلاف حركة القافية إلا بعد تكرار البيت من قبل مغنية في المدينة فأصلحة بقوله:

وبذاك تنعاب الغراب الأسودِ

(انظر الرّواية كاملة في: (الموشح للرزباني ٤٩ و٥٠). والإقواء كما عرّفه أبو عمرو بن العلاء: اختلاف الإعراب في القوافي (الشعر والشعراء ٤١).

(١) اللغة والنحو لعباس حسن ٨٦.

وياسين: هو زين الدّين بن أبي بكر بن عليم الحمصي المشهور بالعليمي، شيخ عصره في العربية، ولد بحمص، ونشأ واشتهر وتوفي بمصر، له حواش كثيرة منها: حاشته على ألفية ابن مالك، وحاشيته على متن القطر وشرحه للفاكهي، وحاشيته على التصريح شرح التوضيح في النحو (الأعلام ٨/ ١٣٠).

(٢) اللغة والنحو لعباس حسن ٨٦ (والسُّبكي: هو عبد الوهاب بن علي أبو نصر، قاضي القضاة، المؤرخ الباحث، ولد بالقاهرة، وانتقل إلى دمشق مع والده وتوفي بها، نسبته إلى سُبْك (من أعمال المنوفية) (الأعلام ٤/ ١٨٤).

(٣) مغني اللبيب ١/ ٣٠٤ وانظر: اللغة والنحو ٨٦ و

Ch - Robin, Ancient West Arabian P.17 - 18

نقلا عن: فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب ٧٧.

وربما كان وراء ذلك فكرة دينية مستمدة من أن اللغة توقيف من الله عز وجل»[1].

ويرى فريق آخر أن قضية اللحن يمتد تاريخها إلى عصور ما قبل الإسلام؛ لأن العرب كانت لهم مخالطة من نوع ما بغيرهم من الأمم في حواضر الحجاز، والعراق، واليمن والشام، ويستدلون على ذلك بأن اللغويين تحاشوا أن يأخذوا من القبائل العربية التي لها تماسّ مع الأحباش، أو الفرس، أو الروم، أو النبط[2].

ويلمح إلى هذا الدكتور عبد الرحمٰن السيد بقوله: «ظلّت اللغة العربية سليمة نقية إبّان العصر الجاهلي، وفي صدر الإسلام اللهم أن تسمع اللحنة في القليل النادر، فيعاب قائلها، وتؤخذ عليه، وينظر إليها نظرة استهجان واستنكار»[3].

ولٰكنّ الثابت من الرّوايات المختلفة أن اللحن قد وقع في حضرة الرّسول ﷺ وأنه عليه السلام قد عدّه ضرباً من الضلالة، يقول أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ)[4]:

«وأعلم أن أول ما اختلَّ من كلام العرب فأحوج على التعليم، الإعراب ولأن اللحن ظهر في كلام الموالي[5] من عهد النبي ﷺ فقد روينا أن رجلاً لحن بحضرته فقال: «أرشدوا أخاكم» وفي رواية أخرى «أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ»[6].

---

(١) الصاحبي لابن فارس ٣١، والخصائص ١/ ٤٠، وانظر أيضاً: تاريخ آداب العرب للرافعي ١/ ٥٧ و٥٩ ونظرية الاكتمال اللغوي للدكتور أحمد طاهر حسنين ٢٤٩. ولمزيد من التفصيل أنظر: اللغة والنحو للدكتور حسن عون ١٩٩.

(٢) المزهر للسيوطي ١/ ٢١٢، وانظر: في التفكير اللغوي عند العرب للدكتور زهير زهدي زاهد ١٧.

(٣) مدرسة البصرة ٦.

(٤) مراتب النحويين ٥.

(٥) يروى أن الشعبي مرّ على نفر من الموالي يتدارسون النحو فقال: «لئن أصلحتموه إنكم لأول من أفسده» (أنظر: العقد الفريد لابن عبد ربه ٢/ ٤٧٨، والخصائص ٢/ ٨ وتاريخ آداب العرب للرافعي ١/ ٢٣٩.

(٦) الخصائص ٢/ ٨ ومعجم الأدباء ١/ ٨٢ كذٰلك: من تاريخ النحو لسعيد الأفغاني ٨.

ومما استدلُّوا به على وجود اللحن في عصر النبوّة، وعصر الخلفاء الراشدين قول السيوطي (ت ٩١١هـ) فيما رواه عن رسول الله ﷺ: «أنا من قريش ونشأت في بني سعد فأنّى لي اللحن»[١].

كما روي عن أبي بكر(رضي الله عنه) حيث قال: «لأن أقرأ فأسقط أحبّ إليّ من أن أقرأ فألحن»[٢] ويروى مثل هٰذا عن عمر (رضي الله عنه) حيث قال: «لأن أقرأ فأخطىء أحبّ إليّ من أن أقرأ فألحن، لأني إذا أخطأت رجعت، وإذا لحنت افتريت»[٣].

ومنذ زمن الخليفة عمر بن الخطاب أخذت ظاهرة اللحن تسيطر على المجتمع الجديد، ورواية أحداثه تتّسع وتتوالى، وأمره يستفحل حتى طال أذاه العلماء والأمراء وبيوت الخلافة، بل والخلفاء أيضاً ولم يسلم منه حتى الفصحاء، فقد رووا[٤] أن الحجاج بن يوسف الثقفي -وهو أحد الفصحاء الأربعة الذين ذكرهم الأصمعي (ت ٢١٦هـ)، ونفى عنهم اللحن في الجدّ والهزل[٥]- سأل يحيى بن يعمر النحوي (ت ١٢٩هـ) فقال له: «أتسمعني ألحن على المنبر؟» قال: الأمير أفصح من ذٰلك، فألحّ عليه، فقال له: «حرفاً»! قال: «أيّاً» قال: «في القرآن» قال الحجاج: «ذٰلك أشنع فما هو؟» قال: «تقول» ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ ﴾[٦] إلى قوله عز وجلّ: ﴿أَحَبَّ﴾، فتقرؤها أحبُّ بالرفع والوجه أن تقرأ بالنصب على خبر كان «قال:» لا جَرَمَ، لا تسمع لي لحناً أبداً» فألحقه بخراسان.

---

(١) المزهر للسيوطي ٢/ ٣٩٧.

(٢) مراتب النحويين ٥. ويروى هٰذا القول عن الشعبي أنظر: معجم الأدباء ١/ ٨٩.

(٣) الإيضاح ٩٦، وكذٰلك: النحاة والحديث الشريف ٨.

(٤) أخبار النحويين البصريين السيراقي ٢٣، وانظر أيضاً: طبقات الزبيدي ٢٨ ونزهة الألباء لابن الأنباري ٢٥، ولحن العامة للدكتور رمضان عبد التواب ١٠.

(٥) انظر قول الأصمعي بهٰذا الشأن (ص٢١) من هٰذا البحث.

(٦) التوبة ٩/ ٢٤.

وذكر ياقوت (ت ٦٢٢هـ) قال: «تكلم أبو جعفر المنصور في مجلس فيه أعرابيّ فلحن، فصرّ الأعرابي أذنيه فلحن مرّة أخرى أعظم من الأولى فقال الأعرابي: «أفّ لهٰذا، ما هٰذا؟» ثم تكلم فلحن الثالثة فقال الأعرابي: «أشهد لقد وليت هٰذا بقضاء وقدر»[1].

وأورد صاحب العقد[2] أن أبا حنيفة كان لحّاناً بالرغم من أنه في الفتيا وحيد عصره، فقد سأله رجل يوماً فقال له: «ما تقول في رجل تناول صخرة فضرب بها رأس رجل فقتله، أتقيده به؟» قال: «لا، ولو ضربه بأبا قُبَيْس»[3].

والظاهر أن أعراض اللحن بدأت هيّنة في عهد الرسول ﷺ ثم أخذت تتعمق حتى أصبحت بلاء عاماً في زمن بني أمية، استفحل أمره في عصر بني العبّاس[4]، مع العلم أن العرب كانوا يعتنون بلغتهم اعتناء بالغاً، وخاصة بالإعراب الذي كان حسهم به دقيقاً، ويعدونه رمز الثقافة الحقّة، والأدب الكامل، والخلق الرفيع[5]، وكانوا يقولون: «الإعراب حلية الكلام ووشيه»[6]، ولذا قوبل اللحن منذ بدايته بالاستهجان الشديد، فقد قال مسلمة بن عبد الملك: «اللحن في الكلام أقبح من الجُدري في الوجه»[7]،

(١) معجم الأدباء ١/ ٨٤.

(٢) العقد الفريد لابن عبد ربه ٢/ ٤٨٢، وانظر أيضاً: البيان والتبيين للجاحظ ٢/ ٢١٢.

(٣) الصواب أن يقال: «بأبي قُبَيْس، لأنها اسم مجرور وهو من الأسماء الخمسة، وهٰذه تجر بالياء على الرأي المشهور. (وأبو قبيس: جبل مشرف على مسجد مكة). معجم البلدان لياقوت الحموي ٤/٣٠٨ ومن الجدير بالذكر أن يوهان فك لا يسلِّم بأن أبا حنيفة يقع في مثل هٰذا اللحن، وعدّ الرواية هٰذه مخترعة، وضعها خصوم أبي حنيفة الذين أرادوا الغضّ من مبدأ القياس (العربية ٧٣).

(٤) مكانة الخليل بن أحمد في النحو للدكتور جعفر عبابنة ١٣.

(٥) إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ٩، وانظر أيضاً: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة للدكتور محمد عرفة ٢١.

(٦) عيون الأخبار لابن قتيبة ٢/ ١٥٧، وانظر قول صاحب العقد: «إن الإعراب حلية الكلام» ٢/ ٤٧٩.

(٧) عيون الأخبار لابن قتيبة ٢/ ١٥٧.

كما عدّ عبد الملك بن مروان «اللحن في الكلام أقبح من التفتيق في الثوب والجُدري في الوجه»[1]. أما أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) فيقول: «إنّي لأجد للحن غَمَراً[2] كغَمَر اللحم»[3].

فإذا وقع اللحن في النصّ القرآني كان أثره عليهم أشدّ، وكان إليهم أبغض وأشنع، وهٰذا ما عبّر عنه الحجاج عندما سأل يحى بن يعمر عن الحرف الذي يلحن فيه فأجابه: «إنه في القرآن الكريم» فكان ردّه: «ذٰلك أشنع»[4].

كلّ هٰذه الأحداث[5] قد جعلت العربي يزداد تمسّكاً بهٰذا اللسان، ويعتز به، ويتحمس له ويطرب[6]، تقول الدكتورة خديجة الحديثي:

---

(١) العقد الفريد لابن عبد ربّه ٢/ ٤٧٨.

(٢) (الغَمَر) بالتحريك: زنخ اللحم، وما يعلق باليد من دسمه (القاموس المحيط ٢/ ١٠٧). وقال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» (غمر) ٤/ ٣٩٤ غمر اللحم: وهو رائحته تبقى في اليد كأنها تغطي اليد.

(٣) عيون الأخبار لابن قتيبة ٢/ ١٥٨.

(٤) طبقات الزبيدي ٢٨، وأخبار النحويين البصريين ٢٣، وانظر القصة كاملة ص (٢٥) من هٰذا البحث.

(٥) لمزيد من التفصيل حول أحداث اللحن ينظر الآتية:

١- الخصائص ٢/ ٨	٢- مراتب النحويين ٥-٦.
٣- نزهة الألباء ١٩ وما بعدها	٤- معجم الأدباء ١/ ٧٩ وما بعدها.
٥- تاريخ آداب العرب ١/ ٢٣٤ وما بعدها	٦- العقد الفريد ٢/ ٤٧٨.
٧- لحن العامة للدكتور رمضان عبد التواب ٩ وما بعدها	٨- أخبار النحويين البصريين ٢٣.
٩- طبقات الزبيدي ١٣ وما بعدها	١٠- عيون الأخبار ٢/ ١٥٥-١٦٠.
١١- من تاريخ النحو للأفغاني ٨-١٧	١٢- أضداد ابن الأنباري ٢٤٠ وما بعدها
١٣- البيان والتبيين ٢/ ٢١٠ وما بعدها	١٤- المزهر ٢/ ٣٩٦.
١٥- لحن العامة لعبد العزيز مطر ٢٩	١٦- إنباه الرواة ١/ ٤٠-٤١.
١٧- العربية لـ فك ٧٣ وما بعدها	١٨- الوساطة للجرجاني ٤-١٣.

(٦) تجديد النحو العربي للدكتور عفيف دمشقية ٥٨ وانظر أيضاً: المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ١٢.

«وأحسّ العرب بأن لغتهم تكاد تعصف بها العجمة، وأن أساليب تعبيرها تكاد تبتعد عن اللسان العربي القويم، ففكروا أن يعودوا إلى لغتهم التي وحدها كتاب الله ليحموها ويصونوها من كل دخيل، وكان خوفهم على القرآن من أن يصيبه التحريف أهم الأسباب التي حفزتهم إلى ذٰلك يضاف إليه رغبتهم في جمع تراثهم الأدبي والفكري وضبط لغتهم وجعلها سويّة مصنفة ليسهل على أبنائها من الأعاجم الاتّصال بها وفهمها وترسّم خطواتها وأصولها السليمة»(١).

وإزاء هٰذه التغيرات اللسانية، واستمرار فشوّ اللحن هُرِع الغُيُر من علماء المسلمين لمجابهة هٰذا السيل الجارف من اللحن، وأخذوا يتصدّون له محاولين دَرْأه عن لغتهم، ولغة الكتاب العزيز بإيجاد ضوابط وقوانين تعصم ألسنتهم من الزلل، وفي الوقت نفسه، تكون معيناً لغير العرب على إتقان هٰذه اللغة التي أصبحت لغة الدّين والدولة، ولهٰذا «بدأت في دوائرهم ردود الفعل ضد فساد اللغة، ونشأ من ذٰلك في أواخر القرن الأول (السابع الميلادي) مبدأ «تنقية اللغة» الذي حمل راية المحافظة على نقاء العربية»(٢).

يقول الزبيدي (ت ٣٧٩هـ): «فعظم الإشفاق من فشوّ ذٰلك (فساد اللغة) وغلبته حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم، وفساد كلامهم، إلى أن سبّبوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه وتثقيفها لمن زاغت عنه»(٣).

كما يؤكد هٰذا ابن خلدون بقوله: «وخشي أهل العلم منهم أن تفسد تلك الملكة رأساً بطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على المفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطّردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه»، ثم ما لبثت هٰذه القوانين أن أعطيت من قبلهم اصطلاحات خاصة دونّت في كتبهم وأصبحت صناعة لهم مخصوصة واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو(٤).

(١) أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي ٢٦٥-٢٦٦.

(٢) العربية ليوهان فك ٣٦.

(٣) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١١.

(٤) مقدمة ابن خلدون ٥٤٦.

ومن ثمّ فقد كانت نشأة النحو ثمرة طبيعية للظروف التي عاشها المجتمع العربي آنذاك، وأن لها ما يسوّغها، إذ إن النحو، كسائر العلوم والقوانين، تفرزه الحوادث وتسفر عنه الحاجات[1].

غير أنَّ هناك خلافاً في السبب الحقيقي الذي كان وراء هٰذه النشأة، ففي الوقت الذي يجمع فيه العلماء القدامى[2] وبعض المحدثين[3] على أن اللحن كان هو الداعي إلى وضع النحو، فإنّ كثيراً من العلماء المحدثين لا يسلّم بهٰذا السبب، يقول الدكتور إبراهيم السامرّائي:

«إن من الظلم أن يقصر وضع النحو على شيوع اللحن، وذٰلك لأن اللحن آفة بل نقص سرى إلى العربية، ولو كان هٰذا سبباً لوضع هٰذا العلم الذي سُمّي النحو لما كان لنا هٰذا البناء الشامخ، ولكان لنا ضوابط يسيرة تعين على إزالة العيب وسدّ الخلل»[4].

في حين يرى المستشرق «فك» «أن اتخاذ المسلمين الجدد لغة العرب لساناً لهم هو الدافع الأول للملاحظات النحوية»[5].

ومع أن الدكتور عبده الراجحي لا يستبعد اللحن كسبب مهم إلا أنه يقول: «والأمر عندي أن النحو شأنه شأن العلوم الإسلامية نشأ لفهم القرآن»[6].

---

(١) نشأة النحو العربي لمحمد الطنطاوي ١٢، وانظر أيضاً: في إصلاح النحو للدكتور عبد الوارث مبروك ٢.

(٢) منهم: ابن الأنباري (نزهة الألباء ١٨)، وابن النديم (الفهرست ٦)، والزبيدي (طبقات النحويين واللغويين ٢١)، والسيرافي (أخبار النحويين البصريين ١٦-١٧)، وابن خلدون (المقدمة ٥٤٦)، وأبو الطيب اللغوي (مراتب النحويين ٦).

(٣) منهم: سعيد الأفغاني (من تاريخ النحو ٩)، وطه الراوي (نظرة في النحو ٣١٦)، والدكتور عبد الحميد سند الجندي (في تاريخ النحو ٢٧)، والشيخ محمد الطنطاوي (نشأة النحو ١٢).

(٤) المدارس النحوية: أسطورة وواقع ١١.

(٥) العربية ٢١.

(٦) النحو العربي والدرس الحديث ١١.

أما الدكتور نهاد الموسى، فلا يأنس إلى أن اللحن ورواياته الجزئية هي الدافع لوضع النحو، وإنما يعدها دلائل على حالة التحوّل في الوقت الذي يبدو على كثير منها ملامح الانتحال، والوضع ويقول: «وصفوة القول: إننا ينبغي أن نتخذ هٰذه الروايات بعد امتحانها مأخذاً استدلالياً، لا مأخذاً حرفيّاً، ذٰلك أنها أمثلة جزئية جسّم القدماء من خلالها بواعث كليّة وأمثلة نافعة على أهميّة النحو»[١].

في حين يتّفق الدكتور عفيف دمشقية مع المستشرق «كارل بروكلمان». في أن «أصل علم اللغات عند جميع الأمم هو قيام تضاد بين لغتين أو مرتبتين من لغة واحدة مثل لهجة العامةولهجة الأوائل في كتب الدّين، ويبعث الداعي إلى البحوث والأنظار»[٢].

وقد عزا الدكتور محمد خير الحلواني دواعي نشأة النحو إلى أسباب اجتماعية ولغوية ودينية، وأضاف إليها الدكتور فتحي الدجني أسباباً سياسية وقوميّة[٣].

وأيّا كانت الدوافع التي قيلت في نشأت النحو العربي، فإنه لم يوضع دفعة واحدة بل استغرق قرناً ونيّفاً منذ محاولات مؤسسه أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ)[٤]

(١) في تاريخ العربية ٨.

(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/ ١٢٣. ١٢٤، وانظر أيضاً: تجديد النحو العربي للدكتور عفيف دمشقية ٢٧.

(٣) للاطلاع تفصيلاً على هٰذه الأسباب ينظر: المفصل في تاريخ النحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني ١٧-٣٤، وأبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي للدكتور فتحي الدجني ٤١-٥٧، والمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ١١ وما بعدها.

(٤) وتكاد قصة ابنته تكون المعلم البارز في تاريخ النحو العربي، فقد دخل عليها في وقدة الحر بالبصرة فقالت له: يا أبة ما أشدُّ الحرِّ (رفعت أشد) فظنها تسأله وتستفهم منه: أي أزمان الحر أشد؟ فقال لها شهر ناجر، فقالت يا ابة إنما أخبرتك ولم أسألك، (الأغاني للاصفهاني ١١/ ١٠٦)، وانظر أيضاً: من تاريخ النحو للأفغاني ١٠.

(في الرأي الأرجح)[١]، واكتماله كعلم ممثلاً في كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) «فذلك قرن أو يزيد كان كلّه على ما يظهر مخاضاً لهذا العلم»[٢].

ولقد رصد عدد من الباحثين المحدثين[٣] أطوار النحو العربي، وجعلوها أربعة:

الأول: طور الوضع والتكوين (بصري):

ويمتدّ هذا الطور زهاء قرن من عصر أبي الأسود (ت ٦٩هـ) إلى أول عصر الخلسل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، حيث لم يكن عمل أبي الأسود فيه إلا ما أدركه عقله، ونفذ إليه تفكيره، ثمّ تلته طبقتان من العلماء، استمرّت الطبقة الأولى منهما في استثمار ما أخذوه عن أبي الأسود[٤] فاستطاعوا أن يستنبطوا الكثير من أحكامه، كما أنهم أسهموا في

(١) للاطلاع على آراء العلماء في أول من وضع النحو ينظر:

١- الأغاني ١١/ ١٠٥-١٠٦
٢- ضحى الإسلام ٢/ ٢٨٧.
٣- مراتب النحويين ٨ و١٠
٤- طبقات الشعراء ٩.
٥- طبقات الزبيدي ٢١
٦- الشعر والشعراء ٤٩١.
٧- الفهرست ٥٩
٨- بغية الوعاة ٢/ ٢٢.
٩- من تاريخ النحو ٢٦ وما بعدها
١٠- اللغة والنحو للدكتور حسن عون ٢١٢-٢٣٩.
١١- المفصل في تاريخ النحو العربي ٣٩-٦١.

(٢) في تاريخ العربية للدكتور نهاد الموسى ٩.

(٣) نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ٢٧ وما بعدها، وتطور الدرس النحوي للدكتور حسن عون ١٦ وما بعدها، وتقويم الفكر النحوي للدكتور علي أبو المكارم ٦٨-١٠٥، والمدخل إلى علم النحو والصرف للدكتور عبد العزيز عتيق ١٤٢ وما بعدها.

(٤) ترجع قيمة أبي الأسود الدؤلي في تاريخ النحو إلى أنه أول من اتجه بالدراسة اللغوية إلى الاستقراء، والاستنباط، وكانت قبله تقوم على محاكاة الأعراب، يقول ابن سلام الجمحي: «وكان أول من أسس العربية وفتح بابها، وأنهج سبيلها أبو الأسود الدؤلي» (المفصل في تاريخ النحو العربي للدكتور الحلواني ١٠٥)، وانظر أيضاً: طبقات الشعراء ١٢. غير أن مرحلة أبي الأسود لم تتعد كونها مرحلة =

نشره، وتوصيله إلى الناس، وعلى رأس هٰذه الطبقة عنبسة الفيل، ونصر بن عاصم الليثي (ت ٨٩هـ)، وعبد الرحمٰن بن هرمز (ت ١١٧هـ)، ويحيى بن يعمر العدواني (ت ١٢٩هـ)، غير أن السمة الغالبة على ما تجمّع لهؤلاء هو شبه الرّواية والسّماع دون أن تكون بينهم فكرة ثابتة عن القياس[1].

وأما الطبقة الثانية التي كان من أعلامها: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ) وأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) وعيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ)، فقد استفادت من الطبقة الأولى فأضافت كثيراً من القواعد، كما نشأت حركة النقاش بينهما مما دعا علماءها إلى البحث عن النصوص، والتدقيق فيها، واستنباط الضوابط، كما ظهرت فيها حركة التصنيف[2] على يد عيسى بن عمر، ولم يكد هٰذا الطّور ينتهي حتى وضع علماؤه مجموعة من أصول النحو، كما تبلّرت بينهم فكرة التعليل والقياس على يدي ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر[3].

الثاني: طور النشوء والارتقاء (بصري كوفي):

ويبدأ من عهد الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) البصري، وأبي جعفر الرواسي (ت ١٨٧هـ) إلى أول عصر المازني البصري (ت ٢٤٩هـ)، وابن السّكيت الكوفي(ت ٢٤٤هـ):

= النظر في اللغة، واستقراء ظواهرها المختلفة، وتسجيل شيء من الملاحظات التي تأتي عفو الخاطر، والقريحة، أو تمليها مقتضيات مهنة التعليم، (تجديد النحو العربي للدكتور عفيف دمشقية ١١٢).

(١) نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ٢٨.

(٢) صنف عيسى بن عمر في النحو (الإكمال والجامع) وفيهما يقول الخليل بن أحمد: (الرمل)

بَطَلَ النحوُ جميعــا كلُّــه ... غيرَ مـا أحـدثَ عيسى بـنُ عُمـرْ

ذاك إكمــالٌ وهٰـذا جـامِـعٌ ... فهمــا لـلنـاسِ شمـسٌ وقَـمَــرْ

ويقال إن له سبعين مصنفاً ونيفاً ذهبت كلها (انظر بغية الوعاة ٢/٢٣٨) ونشأة النحو ٢٩ وطبقات الزبيدي ٢٣، وأخبار النحويين البصريين ٣١ و٣٢، ونزهة الألباء ٢٩ و٣٠.

(٣) نشأة النحو لمحمد الطنطاوي ٢٩.

قفز النحو في هٰذا الطور قفزة واسعة، وتوضح مفهومه العام، فشمل مباحث النحو والصرف، وصار يعرّف بأنه «العلم الذي تعرف به أحوال الكلمات العربية إفراداً وتركيباً»[١].

فقد كانت جهود العلماء في الطور الأول أيضاً منصبّة على أواخر الكلمات، أما علماء هٰذه الطبقة فقد راعوا أحوال الأبنية أيضاً، إذ إنهم لاحظوا وقوع الأخطاء فيها، غير أن ملاحظاتهم هٰذه قد تأخرت لقلّة ورود الخطأ في بناء الكلمة، ولأن الخطأ فيها لا يعرض المعنى المقصود للفساد، كما يحدثه الخطأ في أواخر الكلمات، كما اتجه العلماء في هٰذا الطّور إلى تخليص كتبهم من المباحث التي لا تتصل به اتصالاً وثيقاً، كمباحث اللغة، والأدب، والأخبار، وبقي الصّرف لعلاقته الوثقى به، كما زاد اهتمامهم بالتقصّي، واستقراء المأثور عن العرب، وإعمال الفكر، واستخراج القواعد، وحفزهم على ذٰلك التنافس الشديد بين البلدين (البصرة والكوفة) والذي اتّضح أمره خلال هٰذا الطّور، وأدّى بالتالي إلى نشوء الخلاف الذي استعر أُواره بين الكوفيين والبصريّين[٢].

وقد أبرز هٰذا الطّور علماء أفذاذاً كالخليل بن أحمد الذي اتخذ الرحلة إلى بوادي الحجاز ونجد وتهامة نهجاً لسماع اللغة من ينابيعها الأصلية ليعود بعد رحلته إلى البصرة ويجلس للكشف، والبحث عن أسرار النحو، ومن ثمّ يجمع أصوله ويفرّعه، ثم يضم كل شيء إلى لفْقه، ويسوق الشّواهد، ويعلّل الأحكام، ويبلغ في ذٰلك غاية لم يسبقه إليها عالم، وممن رافق الخليل من علماء البصرة يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ)، وإن قصر الأخير جهوده على النحو، وكانت له فيه مذاهب، وأقيسة خاصة انفرد بها[٣].

وقد زامن هٰذين العالمين البصريين الرؤاسي(ت ١٨٧هـ) الكوفي (إمام الطبقة الأولى الكوفيّة)، وبالرغم من أنّه شاركهما في التلقّي إلا أن الناحية الصرفية قد غلبت عليه، الأمر الذي جعل الكوفيين يعدّونه أول الواضعيين للصرف.

---

(١) انظر في مفهوم هٰذا التعريف: شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ٥٢-٥٤.

(٢) نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ٢٩ وما بعدها.

(٣) بغية الوعاة ٢/ ٢٦٥، وانظر أيضاً: نزهة الأدباء ٤٧، وأخبار النحويين البصريين ٣٤، وإنباه الرواة للقفطي ٤/ ٧٦.

وفي هٰذا الطّور نمت البذرة الأولى للمدرسة الكوفيّة على يد الرؤاسي ومن معه من الكوفيين، ومن سمات هٰذا الطور ظهور المؤلفات الناضجة ممثلة بكتاب سيبويه زعيم الطبقة الرَّابعة البصرية الذي نسج على «مثال لم يُسبق إليه، ولم يدع للمتأخرين استدراكاً عليه»[1]. وعاصره الكسائي (ت ١٨٩هـ) زعيم الطبقة الثانية الكوفيّة، الذي يعدّ المؤسس للمذهب الكوفي[2]، فأخرج هو الآخر مؤلفات قيّمة[3].

ولم يكد هٰذا الطّور ينقضي حتى أصبح النحو علماً متداولاً بين النّاس جميعاً مع كثرة في المؤلفات النحويّة الخالصة[4].

الثالث: طور النضج والكمال - (بصري كوفي):

يبدأ هٰذا الطّور من عهد أبي عثمان المازني البصري(ت ٢٤٩هـ) إمام الطبقة السادسة، ويعقوب بن السكيت الكوفي(ت ٢٤٤هـ) إمام الطبقة الرّابعة إلى آخر عصر المبرّد(ت ٢٨٥هـ) البصري، شيخ الطبقة السابعة، وثعلب(ت ٢٩١هـ) الكوفي شيخ الطبقة الخامسة[5].

اتّسم هٰذا الطّور بتأجج الخلاف بين البصريّين والكوفيين، فقد ضمّت البصرة أبا عثمان المازني، وأبا عمر الجرمي(ت ٢٢٥هـ)، وأبا محمّد التَّوَّزي(ت ٢٣٨هـ)

---

(١) نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ٣٣.

(٢) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ١٧٥.

(٣) من تصانيفه الكثيرة: رسالة في لحن العامة (المدخل إلى علم النحو والصرف) للدكتور، عبد العزيز عتيق ١٤٨) والمختصر في النحو ومعاني القرآن ومقطوع القرآن وموصوله (معجم المؤلفين لكحالة ٧/ ٨٤).

(٤) لمزيد من الاطلاع على رجال هٰذه الطبقة من كوفيين وبصريين ينظر إلى: نشأة النحو لمحمد الطنطاوي ٦٣ وما بعدها.

(٥) نشأة النحو ٣٥.

وأبا حاتم السجستاني(ت ٢٥٠هـ) والرياشي(ت ٢٥٧هـ) والطُّوال(ت ٢٤٣هـ) وغيرهم، حيث كان الفريقان يجتمان في بغداد، وعقدت بينهم جلسات ومناظرات، وقد أدّى هٰذا التنافس، وتلك المناظرات إلى مضاعفة النشاط، فاستدركوا على سابقيهم ما فاتهم، وشرحوا، واختصروا، وهذّبوا التعريفات، وأكملوا وضع المصطلحات، كما تحقّق في هٰذا الطّور استقلال الصرف عن النحو، فاستقام على سوقه علماً مستقلاً ذا شخصية مميزة، وبلغ الغاية، وتمّت أصوله، وعمّت دراسته في المدن الثلاث: البصرة، والكوفة، وبغداد، وما جاورها.

الرابع: طور الترجيح (بغدادي):[١]

ويبدأ هٰذا الطّور من أخريات القرن الثالث الهجري، وينتهي بانفراط عقد المذهب البغدادي في منتصف القرن الرابع الهجري، وقد تزعّم هٰذا الطّور علماء خلطوا بين المذهبين (البصري والكوفي)، حيث انصبّ عمل هؤلاء على استقراء ما صحّ من القوانين النحويّة، دون التحيّز إلى أيٍّ من الفريقين، مما أدّى إلى استصفاء مذهب منهما ارتضوه، بيد أنهم، وفي أثناء اختيارهم من المَذهبين، قد عثروا على قواعد جديدة لا تمت إلى المذهبين بصلة استنتجوها بالقياس والسّماع. ومن أعلام هٰذه المرحلة البارزين: السيرافي(ت ٣٦٨هـ)، وأبو علي الفارسي(ت ٣٧٧هـ)، وابن جنّي(ت ٣٩٢هـ)، والرماني(ت ٣٨٤هـ)، والزمخشري(ت ٥٣٨هـ)، وابن الشجري(ت ٥٤٢هـ)، وابن الدّهان(ت ٤٥٦هـ)، وابن شقير(ت ٣١٧هـ)، وابن كيسان(ت ٢٩٩هـ)، وابن الخيّاط(ت ٣٢٠هـ)، وغيرهم[٢].

(١) انظر في هٰذا: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ١٥٨-١٥٩.

(٢) المرجع السابق ص١٥٨ - ١٥٩.

٢- في الأصول:

لم يكن العرب، قبل اختلاطهم بالأمم الأخرى، في حاجة إلى قواعد لغوية يسيرون بموجبها، ولا إلى أنظمة نطقية تهدي ألسنتهم، وتقوِّم انحرافها، ذٰلك أنهم ملكوا لغتهم، ومهرروها سجيّة وطبعاً، كما لم تكن لهم دراية بالنحو الذي حدّه النحويون فيما بعد[١]، يدلّ على ذٰلك ما روي عن الربيع بن عبد الرحمٰن السلمي قال: «قلت لأعرابي: أتهمز إسرائيل؟ قال: إني إذاً لرجل سوء. قال: قلت: أفتجرّ فلسطين؟ قال: «إنّي إذاً لقويّ»[٢].

فلمّا كان الاختلاط بعامل الفتح، وما نجم عنه من تطوّر[٣] شمل مناحي الحياة الحضارية والفكرية سرى هٰذا التطوّر على اللغة، وكان فيها أسرع لانتشارها «بين غير أهلها، وبازدياد عدد الذين يتكلمونها، وتنوّعهم «إذ إنّ انتشارها في أقاليم تحتكّ فيها بلغات أخرى، يعرضها أن تفقد خصائصها الموغلة في الذّاتية، والتأثير الذي يقع عليها من الخارج يؤدي بها إلى التغيير السّريع»[٤].

(١) يرى ابن فارس أن علمي العربية والعروض قد كانا قديماً، وأتت عليهما الأيام، وقلاّ في أيدي الناس، ثم جددهما الإمامان (يعني أبا الأسود الدؤلي والخليل بن أحمد) انظر هٰذا الرأي في: الصاحبي في فقه اللغة ٣٨، وكذٰلك: نشأة النحو للطنطاوي ١٣، والبحث اللغوي عند العرب للدكتور أحمد مختار عمر ٨٢، واللغة والنحو للدكتور حسن عون ١٩٩.

(٢) انظر هٰذه الرواية في: البيان والتبيين ٢/ ٢٢٠، والعقد الفريد لابن عبد ربه ٣/ ٤٧٥، وكذٰلك: مدرسة البصرة للدكتور عبد الرحمٰن السيد١١، والصاحبي لابن فارس ٣٥، والحيوان للجاحظ ٣/ ١٨ وكذٰلك: النحو العربي، العلة النحوية. نشأتها وتطورها للدكتور مازن المبارك٩.

(٣) يرى الدكتور رمضان عبد التواب: «أن استخدام اللغويين المحدثين لكلمة التطور لا يعني تقييم هٰذا التطور والحكم عليه بالحسن أو القبح، فإنه لا يعني عندهم أكثر من مرادف لكلمة (التغيير).
انظر: التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه١٤.

(٤) اللغة لفندريس٤٢٧، وانظر أيضاً: التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه للدكتور رمضان عبد التواب١٧.

إزاء هٰذا الوضع الجديد للغة العربية، وحفاظاً على لغة القرآن من أنْ تندرس، واعتزاز العرب أنفسهم بلغتهم، وحرصهم على تعليمها لأبناء الشعوب التي اعتنقت الإسلام[1]، كلّ ذٰلك دفع بعض المفكرين والعلماء، عرباً وغير عرب، إلى الاهتمام بهٰذه اللغة، وجمعها وتدوينها، وإيجاد ضوابط تعصم الألسنة، وتبعد عنها عوادي الخلل، والفساد، وكان أول ما قام به هؤلاء العلماء في هٰذا السبيل رحيلهم إلى البادية موطن اللهجات الفصيحة، ليتلقّوا عن العرب الأقحاح الذين لم تفسد لغتهم، ولم تَشُبْ رطانة العجمة، أو تعابير المستعربين ألسنتهم[2].

ولتحقيق هٰذه الغاية فقد سلكوا طريقين يرجعون إليهما في جمع اللغة وتدوينها، **أولاهما**: رواية الشعر العربي القديم، **والثانية**: مشافهة الأعراب، والسّماع منهم، سواء من كان يفد منهم إلى المدن، أو الذين رحل إليهم العلماء والرّواة في بواديهم[3].

وكان على النحاة -في سبيل وضع قواعد اللغة، وتقنين أصولها- أن يكملوا عمل اللغويِّين، فيتأمّلوا ما جمعوه، ويتدبّروه، ومن ثمّ متابعة تصنيفه، وتقسيمه، واستقرائه ليتسنَّى لهم استنباط النظم التي صيغت بها اللغة المحكية، والكشف عمّا نطقت به ألسنة الفحصاء على السجيّة[4].

يقول عبد اللطيف البغدادي(ت ٩٢٩هـ): «اعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب، ولا يتعدّاه، وأمّا النّحوي فشأنه أن يتصرّف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه»[5].

---

(١) تجديد النحو العربي للدكتور عفيف دمشقية١١.

(٢) الشاهد وأصول النحو للدكتوره خديجة الحديثي٨.

(٣) القواعد النحوية لعبد الحميد حسن٦٩، وانظر أيضاً: في أصول النحو لإبراهيم مصطفى (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة) ع٨ ١٩٥٥ ص١٤١.

(٤) مسالك القول لصلاح الدين الزعبلاوي٤٧.

(٥) المزهر ١/ ٥٩، وانظر أيضاً: مسالك القول ٤٧.

لقد هدف النّحاة من وضعهم النحو في البداية إلى وقف انتشار اللحن، وتعليم المسلمين من غير العرب لغة التنزيل، وهٰذا ما يدل عليه قول ابن جني في تعريفه للنحو: «هو انتحاء سمت كلام العربي في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكبيروالإضافة والنسب والتركيب وغير ذٰلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإنْ لم يكنْ منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها رُدّ به إليها»[1].

غير أنَّ النحو قد اصطبغ بصبغة العلم، وأصبح صناعة بُنيت على أصول استقروها من كلام العرب، يشهد على ذٰلك تعريف المتأخرين له. جاء في كتاب التعريفات أنّ النحو: «علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده»[2].

ويقول الفاكهي(ت ٩٧٢هـ): «حدّ النحو اصطلاحاً علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلمات إعراباً وبناء»[3].

ولم يكد القرن الثاني الهجري يشرف على نهايته «حتى كان النحو قد استوى علماً تاماً جامعاً»[4]، تحدّدت أدلّته وتقرّرت أصوله وهي: «الأسس التي بُني عليها هٰذا النحو في مسائله وتطبيقاته، ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم وكانت لمؤلفاتهم كالشّرايين التي تمدُّ الجسد بالدّم والحيويّة»[5]. وما لبثت هٰذه الأصول أن غدت علماً مستقلاً فيما تعاقب من الزّمن.

---

(١) الخصائص ١/ ٣٤، وانظر أيضاً: مدرسة البصرة ٦١، والاقتراح ٢٩، والقواعد النحوية ٦٣، وفي إصلاح النحو ٤ وكذٰلك: اللسان (نحو) ١٥/ ٣١٠.

(٢) كتاب التعريفات لعلي الجرجاني ٢٦٠.

(٣) شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ٥٢،٥٣، وانظر أيضاً: في أصول اللغة والنحو للدكتور فؤاد ترزي ٩٤، وكذٰلك: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١٣، وجامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني ١/ ٦.

(٤) في أصول النحو لإبراهيم مصطفى (مجلة المجمع بالقاهرة ١٤٠).

(٥) أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد (المقدمة ص١).

إلا أنّ بداية هٰذا العلم لم تظهر إلا في القرن الرّابع الهجري، وأول مؤلف يطالعنا بهٰذا العمل هو «أصول النحو» لابن السراج(ت ٣١٦هـ)، غير أن كتابه هٰذا «لم يلْمم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين» كما قال ابن جنّي في مقدمة الخصائص[١] الذي عدّ نفسه من خلالها أول من تكلم في أصول النحو على نهج أصول الفقه والكلام فقال: «وذٰلك أنّا لم نر أحداً من البلدين (البصرة والكوفة) تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه»[٢]، إلا أن (خصائصه) لم يخلُ من شوائب، فقد جمع فيه ما لا صلة له بهٰذا العلم، وكان من الأجدر إبعاده[٣].

ثمّ جاء بعد ابن جنّي ابن الأنباري(ت ٥٧٧هـ) الذي ألّف فيه رسالتيه المختصرتين[٤] «الإغراب في جدل الإعراب»، و«لمع الأدلّة في أصول النحو» قال في مقدمتها: «أصول النحو أدلّة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة القفه التي تنوّعت منها جملته وتفصيله»[٥]، ثمّ أوضح فائدة هٰذا العلم بقوله: «وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع من حضيض التقليد إلى يَفاع (قمّة) الاطّلاع على الدليل، فإنّ المُخْلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصّواب»[٦].

ثمّ جاء السيوطي(ت ٩١١هـ) فألف كتاب الاقتراح الذي نازع فيه ابن الأنباري على زيادة التأليف في هٰذا الموضوع، غير أنه ذكر صراحة أنه شاهد رسالتيْ ابن الأنباري وأنّه استفاد منهما ومن كتاب الخصائص قبلهما[٧].

---

(١) الخصائص ١/ ٢.

(٢) الخصائص ١/ ٢.

(٣) مكانة الخليل اللغوية للدكتور جعفر عبابنة ٤٠.

(٤) أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد (المقدمة ص١).

(٥) لمع الأدلة لابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني ٨٠ والمصدر نفسه تحقيق الدكتور عامر عطية ٢٧، انظر: الاقتراح ٢٩.

(٦) لمع الأدلة ٨٠، والاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ٥ و٦.

(٧) مكانة الخليل بن أحمد ٤٠.

ويمكن أن نستشفّ من أقوال هؤلاء العلماء أنّ ابن جنّي هو أول من أقام أصول النحو على غرار أصول الفقه، ثمّ تلاه ابن الأنباري فكان أكثر تحديداً، وتنظيماً لهٰذا العلمِ، وجاء بعدهما السيوطي، فأصبح هٰذا العِلم على يديه تاماً ناضجاً بما أضافه عليهما مما فاتهما[1]، كما يفهم من كلامهم أيضاً أنّهم حاولوا أن يضعوا للغة العربية أصولاً وقواعد على غرار ما وضعه الفقهاء، فهم مدينون، إذاً، في هٰذا العِلم للفقهاء اسماً ومنهجاً[2]، بل إن تعريفهم لأصول النحو يطابق تعريف الفقهاء لأصول الفقه[3]. فالسيوطي يصرح في وضوح تامّ في الاقتراح[4] أنّ «أصول النحو، بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنّسبة إلى الفقه»، ثمّ يضيف قائلاً: «ورتَّبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول»[5].

فللعلماء الثلاثة يرجع الفضل في استقلالية هٰذا العلم، وثبوته، ووضع تعريفاته وتسمية أدلّته، وصوغ مصطلحاته، يقول السيوطي معرّفاً أصول النحو: «هو علم يبحث فيه عن أدلّة النحو الإجمالية من حيث هي أدلَّته وكيفيّة الاستدلال بها، وحال المستدل»[6].

ويورد أدلّة النحو الغالبة فيرى أنها أربعة متكئاً في هٰذا على ما أورده ابن جنّي وابن الأنباري، فابن جنّي يذكر أنّ: «أدلّة النحو ثلاثة: السّماع والإجماع والقياس»[7]، في حين قال ابن الأنباري أنّ أدلّة النحو ثلاثة: «نقل وقياس واستصحاب حال»[8]. ومن هٰذه كوّن السيوطي أدلّة النحو فعدّها أربعة: السّماع، والقياس، و الإجماع، واستصحاب الحال،

(١) مكانة الخليل بن أحمد ٤١.

(٢) مقدمة لمع الأدلة للمحقق الدكتور عطية عامر ٦.

(٣) انظر: لمع الأدلة تحقيق الأفغاني ٨٠ وتحقيق الدكتور عطية عامر ٢٧.

(٤) الاقتراح ٢١.

(٥) الاقتراح ٢٢.

(٦) الاقتراح ٢٧.

(٧) الخصائص ١/ ١٨٩ وانظر: الاقتراح ٢٧.

(٨) لمع الأدلة تحقيق الأفغاني ٨١، والمصدر نفسه تحقيق الدكتور عطية عامر ٢٧.

قال: «وقد تحصّل مما ذكر (ابن جنّي وابن الأنباري) أربعة، وقد عقدت لها أربعة كتب»[1]. وقد ألحق ابن السراج العلة بهٰذه الأدلّة وعدّها أصلاً من أصول النحو، ودليلاً من أدلّته، غير أنّ «عدّه إيّاها من أدلّة النحو ليس صحيحاً، فليست العلّة أصلاً من أصول الفقه ولا أصلاً من أصول النحو، إنّما هي ركن من أركان أحد الأصول وهو القياس»[2].

أما الإجماع: فهو لغة: العزم والتصميم أو الاتفاق على الأمر[3]. ويطلق في اصطلاح الأصوليين على «اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من الأعصار على أمر من الأمور»[4]. وهو عند علماء العربيّة: «إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة»[5].

وقد أفرد له ابن جنّي فصلاً في «القول على إجماع أهل العربيّة متى يكون حجّة». قال فيه: «اعلم أنَّ إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذٰلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه»[6].

وأمّا استصحاب الحال: فهو في اللغة، الملازمة، وعدم المفارقة[7]. وعند الأصوليّين، عرّفه الشوكاني بأنّه: «بقاء الأمر مالم يوجد ما يغيّره، بمعنى أنّ ما ثبت في الماضي فالأصل بقاؤه في الزمن الحاضر والمستقبل»[8].

---

(١) الاقتراح للسيوطي ٢٨.
(٢) الأصول لابن السراج ٣٥، ٣٦، والشاهد وأصول النحو للدكتورة خديجة الحديثي ١٢٤ و١٢٨.
(٣) لسان العرب (جمع) ٨/ ٥٧.
(٤) أصول الفقه لمحمد أبي زهرة ١٩٨. وإرشاد الفحول للشوكاني ٧١.
(٥) الاقتراح ٨٨.
(٦) الخصائص ١/ ١٨٩.
(٧) الشاهد وأصول النحو للدكتورة خديجة الحديثي ٤٤٦، واللسان (صحب) ١/ ٥٢٠.
(٨) إرشاد الفحول نقلاً عن: أصول الفقه لأبي زهرة ٢٩٦.

وأما الاستصحاب عند علماء العربية، فقد عرّفه ابن الأنباري(ت ٥٧٧هـ) بقوله: «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنّما كان مبنياً لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وأنّ ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء»[1].

وهو من الأدلة المعتبرة عند الأصوليين والنحويّين إلا أنه أضعف الأدلة[2].

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب لابن الأنباري ٤٦.

(٢) لمع الأدلة لابن الأنباري ٨٦.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الأول

أدلة النحو

أ- السّماع

ب- القياس

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أدلة النحو

١- السّماع:

كان الهدف الرئيس لنشأة العلوم العربية خدمة القرآن الكريم -دستور المسلمين- وفهم نصوصه، واستنباط الأحكام الدينية والدنيوية التي حفلت بها آياته الكريمة. والمتأمل في نشأة علم النحو، والباعث إليه، يرى بجلاء أن الخوف والحرص الشديدين على لغة القرآن أن يتسلل إليها التحريف واللحن، وأن تنغلق على الفهوم -بعامل انحراف الألسنة، وسيطرة العجمة- معاني القرآن العزيز، وكلام الرسول الكريم،كان الدّاعي إلى الأنظار النحوية وتقعيد اللغة.

ولقد شَرُفت اللغة العربية بحملها كتاب الله تعالى، وسمت مكانتها(١)، فاقترنت منذ ذلك الوقت بالدّين، واتصلت به «اتصالاً وثيقاً في العصور الإسلامية كلّها، وكان الباعث على اهتمام علماء اللغة بجمع الشواهد اللغوية، وتقعيد اللغة باعاثاً دينياً هو ضبط نصوص القرآن الكريم، وتعليم الطلاب لغة القرآن، وجرت مناهج التعليم منذ أقدم العصور الإسلاميّة على المزج بين المعارف الدّينية، واللغوية في الكتاتيب والمساجد، والمجتمعات، ثمّ في المدارس المنظمة فيما بعد، ومن ثمّ، كان اللغوي غالباً رجل دين، ولا ترى عالماً من علماء اللغة القدامى، إلا مفسّراً أو محدّثاً أو متكلّماً أو فقهياً»(٢).

---

(١) يقول المستشرق (نولدكه): «إن اللغة العربية لم تصر لغة عالمية حقاً، إلاّ بسبب القرآن الكريم والإسلام (اللغات السامية ٧٩) ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، وكذلك: فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب ١٠٨.

(٢) المدخل إلى دراسة النحو العربي ١٠٢ نقلاً عن فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب ١٠٨.

ولم يكن المجتمع العربي قبل دخول العناصر الأجنبية فيه، بحاجة إلى دراسة لغته، أو تدوينها، ولا إلى روايتها؛ إذ كانت تجري على ألسنتهم فطرة وطبعاً، فلا يكاد يشذ عن مداركهم لفظ، أو تعبير في محيط قبائلهم[1] فلما كان القرن الثاني الهجري، وما رافقه من تطور أسباب الحياة الاجتماعية والفكرية للمجتمع العربي، تولدت عن هٰذا التطور حاجة ماسة إلى التفكير في أمر اللغة، والإسراع في تدوينها ودراستها، فقد أفرز هٰذا القرن وما قبله عدة مظاهر كان لها الأثر في حث العلماء لتدبر اللغة، وتقعيدها منها:

١-ازدياد ظاهرة اللحن، وتسلل الفساد اللغوي إلى أساليب اللغة العربية التي كادت تحيد عن مسارها الطبيعي القويم.

٢-اعتزاز العربي بنصوص لغته، ونفوره من اللحن[2] وتحقيره اللاحن لدرجة أنهم كانوا يقولون: «ليس للاحن حرمة»[3]، وخوفه على لغته من الاندثار، ولا سيما بعد أن اقترنت بالقرآن الكريم[4].

٣-ظهور مبدأ تنقية اللغة، وما رافقه من محاولات لكبح جماح العجمة، وإيقاف تسرب الخلل إلى الألسنة[5].

٤-رغبة الموالي، والأعاجم في تعلم اللغة العربية لفهم النص القرآني المقدس من جهة، ولمجاراة العربي في نطقه من جهة أخرى، إضافة إلى طموحه في أن ينال الحُظوة عند الأمراء والخلفاء، وهٰذا لا يتسنى له إلا بإجادة العربية نطقاً وكتابة[6].

(١) رواية اللغة للدكتور عبد الحميد الشلقاني ٥٨.
(٢) أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو ٥٢.
(٣) الأضداد لابن الأنباري ٢٤٥، وانظر أيضاً: تاريخ آداب العرب للرافعي ١/ ٢٤٠ وكذٰلك: في أصول النحو للأفغاني ١٤.
(٤) أنظر: في أصول النحو للدكتور فؤاد ترزي ٨٣.
(٥) العربية لفك ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ٤٠ و٤١.
(٦) رواية اللغة للدكتور عبد الحميد الشلقاني ٦٠، وانظر أيضاً: في أصول اللغة والنحو للدكتور فؤاد ترزي ١٠٥.

٥-ظهور العلوم العربية الأخرى، مما شجع اللغويين على تقليد زملائهم من علماء الحديث، والفقه، والتفسير وغيرها.

كل هٰذه المظاهر قد أملت على علماء العربية البحث عن المصادر التي احتفظت بسلامتها اللغوية، ولم تصل إليها عوادي العجمة، وكان رائدهم في ذٰلك قول ابن عباس رضي الله عنه: «إذا قرأتم شيئا من كتاب الله (عز وجل) فلم تعرفوه فاطلبوه في أشعار العرب فإن الشعر ديوان العرب»(١).

ورأوا أن هٰذا لا يتأتى لهم إلا بالاتصال بمن صحت لغتهم، ولم يفسدهم الاختلاط، ثم الاستماع إليهم، والأخذ عنهم، مما ترتب عنه ظهور مبدأ السماع والرواية في اللغة.

أما السماع: فهو المصدر الأول الذي دون العلماء اللغة بموجبه، والطريق الطبيعية التي تُعرف بها أسرار اللغة، وتتوضح خصائصها، كما أنه أقرب سبيل إلى ضبط اللغة العربية، ومعرفة المستعمل منها، وغير المستعمل، إذ إن اللغات في أصلها نقلية، والسماع هو الأساس في معرفة خصائصها(٢).

وهو أصل من أصول النحو، ودليل من أدلته وقد أطلق عليه اْبن الأنباري(ت ٥٧٧هـ) النقل فقال:(٣) «أما النقل فالكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، فخرج عنه إذاً ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذ عن كلامهم كالجزم بـ(لن) والنصب بـ(لم)»(٤).

---

(١) العمدة لابن رشيق ١/ ٣٠.

(٢) الشاهد وأصول النحو ١٣٤، وانظر أيضاً: القواعد النحوية للدكتور عبد الحميد حسن ١٨٧.

(٣) الإغراب في جدل الإعراب٤٥، ولمع الأدلة تحقيق الأفغاني٨١ وتحقيق الدكتور عطية عامر ٢٨ وكذٰلك: اللغة والمنطق في الدراسات الحالية للدكتور عبد الرحمٰن أيوب ٨٧.

(٤) زعموا أن هٰذا لغة لبعض العرب وشاهد الجزم بـ(لن) قول إعرابي مجهول يمدح الحسين:

لَنْ يَخِبْ الآنَ مِنْ حَبائِكَ مَنْ ... حَرَّكَ مِنْ دونِ بابكَ الحَلَقَهْ =

وأما السيوطي(ت ٩١١هـ) فقد عرفه بقوله: «وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل: كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب، قبل بعثته وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما وشعرا عن مسلم أو كافر(١) فهٰذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت»(٢).

وأما الرواية: فهي الطريق الثاني الذي لجأ إليه اللغويون، والنحاة في المرحلة الأولى لاستقصاء المادة اللغوية، واستقرائها، حيث ظل مفهومها محصوراً في الشعر وحده حتى نهاية القرن الأول الهجري، وبداية القرن الثاني، وعنوا بها: «مجرد الحفظ والنقل والإنشاد له لا يتجاوز الشعر إلى النثر ولا تتعدى النقل إلى الضبط والتحقيق والنظر والتمحيص، وفي هٰذا يقول ابن المنكدر التميمي(ت ١٣٠هـ):(٣) «ما كنا ندعو الرواية إلا رواية الشعر»(٤).

= أما شاهد النصب بـ(لم) فقد نسبوه إلى الحارث بن المنذر الجرمي وهو: (الرجز)

في أيِّ يَوميّ من الموتِ أفرّ
يومَ لم (يقدرَ) أمْ يومَ قدْر

والقراءة الشاذة بنصب نشرح من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ٩٤/ ١] وقد عزا الزمخشري هٰذه القراءة إلى أبي جعفر المنصور (الكشاف ٤/ ٢٦٦). وقد خرجت على أن هناك نون توكيد خفيفة ثم حذفت، انظر: شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٦٧٤) كذٰلك: مغني اللبيب ١/ ٢٧٧، وأنظر أيضاً هامش (١) من لمع الأدلة ٨٢.

(١) يقول الشيخ عز الدين بن عبد السلام في الاستشهاد بأشعار الكفار: «اعتمد في العربية على أشعار العرب وهم كفار كما اعتمد في الطب وهو في الأصل مأخوذ من قوم كفار كذٰلك، فعلم أن العربي الذي يحتج بقوله لا يشترط فيه العدالة». (الاقتراح ٥٩، ٦٠ والمزهر ١/ ١٤٠).

(٢) الاقتراح للسيوطي ٤٨، كذٰلك الشاهد وأصول النحو ١٢٩.

(٣) زاهد من رجال الحديث، من أهل المدينة، أدرك بعض الصحابة وروى عنهم، له نحو مئتيْ حديث (الأعلام ٧/ ١١٢).

(٤) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٢/ ٤٧، وأصول التفكير النحوي ٣١.

ولٰكن هٰذا المفهوم لم يلبث أن تطور، وأصبحت الرواية تعني بالشعر وغيره، كما عني العلماء بالضبط، والتمحيص، والتحقيق، والشرح، والتفسير، والإسناد.

ولقد رسم علماء اللغة للسماع والرواية أطراً ومبادىء يسيرون على هديها، واستنوا القوانين، والشروط التي يجب أن تتوافر في عناصر كل من السماع والرواية، وفرضوا على هٰذه العناصر حدوداً، وضوابط مشددة حتى غدت سنة متبعة بينهم، ومنهجاً متعارفاً عليه، وعرفاً يتوارثه العلماء.

أ- في الاحتجاج:

يراد بالاحتجاج «إثبات صحة قاعدة أو تركيب بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة»[1] ، وإنما احتاج العلماء إليه لما خافوا على سلامة اللغة العربية، بعد أن امتزج العرب بالأعاجم نتيجة الفتح الإسلامي، مما نجم عنه أخذ وعطاء في الأفكار، والأخلاق، واللغة والأعراف، نبّه أولى العلم إلى أن الأمر آيل إلى فساد اللغة وتلاشي العصبية، وإلى التفريط في حماسة الدين، حيث أن سلامة أحكامه مرهونة بحسن فهم النص القرآني المستنبط منه، ومن الحديث الشريف، فقام العلماء بدراسة أحوال الرواة من أهل البادية، والحضر قدماء ومحدثين، ونقدوها، وأجمعوا على الاحتجاج بقول من يوثق بفصاحته، وسلامة عربيته زماناً ومكاناً وأحوالاً[2].

أما المكان: فقد اعتمد اللغويون على فئتين من الناس في جمع المادة اللغوية وهم:

١-**أعراب البادية**: فقد وجه علماء العربية أنظارهم صوب بوادي الجزيرة العربية بحثاً عن العرب، يستمعون إليهم، ويقيدون ما يظفرون من شواهد، ليتخذوها معياراً يضبطون عليه اللغة، ويدونون بموجبه قواعدها بعد أن فسدت طبائع أهل الحضر اللغوية.

---

(١) من تاريخ النحو لسعيد الأفغاني ١٧، وانظر أيضاً: في أصول النحو للمؤلف نفسه٦.

(٢) من تاريخ النحو للأفغاني ١٩ وما بعدها.

ويعلل ابن جنّي هٰذا التوجه من قبل العلماء بقوله: «علة امتناع ذٰلك ما عرض للغات الحاضرة، وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم[١]، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ من أهل الوبر، وكذٰلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك ما يرد عنها»[٢].

ولقد نظر هؤلاء العلماء إلى هٰذه البداوة نظرة إجلال وتقديس لاعتقادهم بوجود السليقة فيهم وأنهم لا يجوز عليهم الخطأ كما أنهم في الفصاحة بحيث لا يوازنون بأهل الحضر[٣] ومن ثم فقد عملوا جاهدين على التأكد من فصاحة[٤] تلك البداوة والاطمئنان

(١) يقول الأستاذ أمين الخولي معقباً على رحلة العلماء إلى البادية: «وما كان ذٰلك التلقي بالممارسة ليدوم أجيالاً طوالاً. فما لبث الباقون بالبادية أن تغير حالهم، وما لبث القادمون إلى الحاضرة أن لان جلدهم -كما يقولون- إلاّ ما يحكون -من نادر لا حكم له- عن أهل حيين باليمن ظلوا باقين على اللغة الفصحى من الجاهلية حتى مطلع القرن الثالث عشر الهجري، لم يختلطوا بغيرهم من الحاضرة في مصاهرة، ولا يسمحون لغيرهم أن يقيم عندهم أكثر من ثلاث ليال خوفاً على لسانهم، وهم أهل قرار لا يظعنون عن منزلهم ولا يخرجون منه» (مشكلات حياتنا اللغوية ١٦).

وجاء في معجم البلدان مادة (عُكْوَتان) ٣/ ١٤٣: «وأهلها باقون على اللغة العربية من الجاهلية إلى اليوم لم تتغير لغتهم بحكم أنهم لم يختلطوا بغيرهم من الحاضرة في مناكحة وهم أهل قرار لا يظعنون عنه ولا يخرجون منه».

وجاء في القاموس مادة (عَكَدَ) ١/ ١٢٨: «وكسحاب: جبل قرب زبيد أهلها باقية على اللغة الفصيحة» كما جاء في هامش(١) من الخصائص ٢/ ٥ ما يلي: «ويقول السيد مرتضى الزبيدي (شارح القاموس): إنهم لا يزالون على ذٰلك إلى زمنه، وإنهم لا يسمحون للغريب أن يقيم عندهم أكثر من ثلاث ليال خوفاً على لسانهم والسيد المرتضي كانت وفاته سنة ١٢٠٥هـ».

(٢) الخصائص لابن جنّي ٢/ ٥.

(٣) الرواية والاستشهاد في اللغة للدكتور محمد عيد ٣٨.

(٤) الفصيح في اللغة عند الرواة هو ما كثر استعماله في ألسنة العرب، وفشا في أكثر لغاتهم (القواعد النحوية للدكتور عبد الحميد حسن ٧١) وذكر هٰذا المعنى السيوطي نقلا عن ثعلب قال: =

إلى وجودها في نفوس أهلها[1] ؛ ولذلك فقد شاعت الرحلة إلى البادية، وصارت سمة لأكابر العلماء منذ عهد الخليل بن أحمد(ت ١٧٥هـ) وطبقته[2]، فقد حكى السيوطي «أن الكسائي(ت ١٨٩هـ) سأل الخليل بن أحمد: «من أين أخذت علمك؟ فقال: من بوادي نجد والحجاز وتهامة فخرج ولم يرجع حتى أنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ»[3].

كما روي عن أبي زيد الأنصاري(ت ٢١٥هـ) أنه قال «طفت في عليا قيس وتميم أسأل صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان أولى بالضم وما كان أولى بالفتح من عين الثلاثي في المضارع، فلم أجد لذلك قياساً يرجعون إليه، وإنما يتكلم كل امرىء منهم على حسب ما يستحسن، ويستخف لا على غير ذلك»[4].

ولا يتورع الأصمعي(ت ٢١٦هـ) في الأخذ عن الصبية فيقول[5]: «سمعت صبية بحمى (ضرية)[6] يتراجزون فوقفت وصدوني عن حاجتي، وأقبلت أكتب عنهم ما أسمع فأقبل شيخ فقال: أتكتب كلام هؤلاء الأقزام الأدناع[7]. وأن أبا عمرو الشيباني(ت ٢١٠هـ) دخل البادية ومعه دستيجان حبراً فما خرج حتى أفناهما يكتب سماعه عن العرب»[8].

= «والمفهوم من كلام ثعلب أن مدار الفصاحة في الكلمة على كثرة استعمال العرب لها» (المزهر ١/ ١٨٥) وانظر أيضا: كتاب الفصيح لثعلب ٢٦٠.

(١) الرواية والاستشهاد في اللغة ٣٩.

(٢) من هؤلاء العلماء: يونس بن حبيب، والنضر بن شميل الذي يقول: «أقمت بالبادية أربعين سنةً، ومنهم الكسائي (القواعد النحوية للدكتور عبد الحميد حسن ١٨٧، ١٨٨).

(٣) إنباه الرواة ٢/ ٢٥٨، وانظر أيضا: نزهة الألباء ٥٩، ومعجم الأدباء ١٣/ ١٦٩.

(٤) في أصول النحو لإبراهيم مصطفى ١٤١.

(٥) المزهر ١/ ١٤٠، وكذلك: ضحى الإسلام لأحمد أمين ٢/ ٢٥٦.

(٦) قرية في طريق مكة والبصرة (معجم البلدان ٣/ ٥٤٧).

(٧) الأدناع: الأذلاء والذين لا لب لهم ولا عقل (اللسان ٨/ ٩٢).

(٨) إنباه الرواة للقفطي ١/ ٢٥٩.

وعلى الرغم من ترديدهم أن: «اللغات على اختلافها حُجَّة»[1]. فقد عمدوا إلى أخذ أكثرها من قبائل العرب الذين لم يخرجوا من ديارهم، وكان يطلق عليهم الأرحاء[2] وهم ست قبائل (تميم، وقيس عيلان، وهذيل، وطيىء، وأسد، وكنانة) وبعض القبائل الفصيحة القريبة منها[3].

وبالتالي، فإنهم لم يأخذوا عن حضري قط ولا من الأعراب الذين يسكنون أطراف الجزيرة والمجاورين للأمم الأخرى[4].

٢- فصحاء الحواضر، وهٰؤلاء ينتمون إلى فئتين:

الفئة الأولى: وهم الأعراب الوافدون الذين استوطنوا الحواضر سواء الذين كانوا يفدون مع قبائلهم للإقامة في ضواحي مدن العراق الكبرى، محتفظين بما يشبه حياتهم البدوية الأولى، مما مكنهم من الاحتفاظ بلغتهم سليمة بعيدة عن شوائب التطور اللغوي، ومن هٰؤلاء: بنو عقيل، وبعض بطون قيس عيلان[5]، أو أولٰئك الذين وفدوا بمفردهم، واتخذوا في الغالب تعليم الصبيان مهنة لهم. كأبي البيداء الرياحي (أسعد بن عصمة) وأبي زياد الكلابي (يزيد بن عبد الله) وأبي سوار الغنوي، وأبي الشمح، ومن هٰؤلاء أبو المهدي والمنتجع التميمي (بطلا قصة أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر)[6] وأبو فقعس وأبو دثار وأبو الجراح (أبطال المناظرة المشهورة بين الكسائي وسيبويه).

---

(١) المزهر ١/٢٥٨، وكذٰلك: الخصائص ٢/ ١٠ والاقتراح ١٨٥.

(٢) سموا بالأرحاء لأنهم لم ينزحوا عن أوطانهم بل يدورون في دورهم كالأرحاء (القواعد النحوية ٧١).

(٣) المزهر ١/ ٢١١، واللغة والنحر لعباس حسن ٦٣.

(٤) المزهر ١/ ٢١٢ وانظر أيضاً: الاقتراح ٥٦، ٥٧.

(٥) ضحى الإسلام ١/ ٢٩٨ وانظر: أصول التفكير النحوي ٢٧.

(٦) الفهرست ٦٦، ٦٧، وطبقات الزبيدي ٤٣، ومجالس العلماء ٣، وذيل الأمالي والنوادر للقالي ٤٤ وأمالي الزجاجي ٢٤١، والأشباه والنظائر ٣/ ٧٢.

وهٰذا النفر من الوافدين لم يبقوا على درجة واحدة من الفصاحة، فعلى حين احتفظ بعضهم بفصاحته وبقي على نفسه، تأثر بعضهم الآخر ببيئته اللغوية الجديدة بما شاع فيها من أساليب، وتراكيب عدها النحاة خطأً وانحرافاً؛ ولذا فقد خضعت هٰذه الفئة للاختبار والمساءلة بغية التأكد من فصاحتهم، يؤكد هٰذا ما فعله أبو عمرو بن العلاء(ت ١٥٤هـ) حين ارتاب في فصاحة أبي خَيْرَة فسأله «كيف تقول حفرت إراتِك؟ فقال: حفرت إراتَك قال: فكيف تقول استأصل الله عِرْقاتِهم أو عرقاتَهم فقال استأصل الله عرقاتَهم فلم يعرفها أبو عمرو وقال: لان جلدك أبا خيرة»[١] يعني بذٰلك أن لغته اختلت بفعل التحضر.

الفئة الثانية: وهم الذين اكتسبوا اللغة عن طريق الدراسة في الحواضر الكبرى، ولم يكن لهم اتصال مباشر بالبادية، أو ممن ثقفوا أنفسهم بدراسة مرويات اللغة وتراثها، ومأثوراتها، ولا سيما القرآن الكريم والشعر، وعلى رأس هٰؤلاء الشعراء أمثال: جرير والفرزدق، والأخطل، وعمر بن أبي ربيعة، وكثير عزة، ورؤية، والعجاج[٢].

وأما الزمان: فقد حدده العلماء كما حددوا المكان، والقبائل التي تؤخذ منها اللغة وعينوا الفترة الزمنية التي تقبل منها المسموعات والمرويات اللغوية، ولعل أبا عمرو ابن العلاء هو المسؤول الأول عن تقنين عصر الاستشهاد، وتحديده زمنياً، فقد جعل منتصف القرن الثاني الهجري حداً لنهاية الاحتجاج في اللغة والنحو، عاداً إبراهيم بن هَرْمة المتوفى بعد سنة ١٥٠هـ آخر من يحتج بشعرهم[٣].

---

(١) نزهة الألباء ٣٢، كذٰلك: مجالس العلماء ٦، وانظر أيضاً في مثل هٰذه المساءلات: الخصائص ١/ ٢٦، ٧٦، ٣٨٤، ومعجم الأدباء ١٢/ ١٠٥-١٠٨.
وأبو خيرة: نهشل بن زيد، أعرابي بدوي من بني عدي دخل الحيرة، وله من الكتب كتاب الحشرات (الفهرست ٦٨).

(٢) يرى الدكتور علي أبو المكارم أن قول السيوطي: (لم يؤخذمن حضري قط) ليس صحيحاً، فقد أخذوا ممن لم يتصل بالبادية وكان حضرياً كهٰؤلاء الشعراء. . .) أصول التفكير النحوي٢٩.

(٣) نظرية الاكتمال اللغوي عند العرب للدكتور أحمد طاهر حسنين ٢٥٨ و٢٥٩، كذٰلك: عصور الاحتجاج في النحو العربي ٢٠٠.

ويذكر الأصفهاني في أخبار ابن هرمة أن الأصمعي(ت ٢١٦هـ) يقول: «ختم الشعراء بابن هرمة، والحكم الخضري، وابن مياده، وطفيل الكناني، ودكين العذري»[١].

ويؤيد هٰذا ما ذكره ابن رشيق(ت ٤٥٦هـ) من أن أبا عمرو بن العلاء وأصحابه كابن الأعرابي(ت ٢٣١هـ) والأصمعي كانوا يشككون فيما يقوله المولدون، ولا يثقون به كثيراً[٢].

غير أن هٰذا المبدأ الذي قنّنه أبو عمرو بن العلاء وإن سار عليه كثير من علماء المرحلة الأولى لم يحظ بالقبول عند علماء العصور الوسطى، فقد أنكره ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)[٣] ورفض فكره الوقوف للاحتجاج بفترة زمنية مشيراً إلى «أن الله سبحانه وتعالى لم يجعل الشعر والعلم والبلاغة حكراً على عصر دون عصر، وإنما كل قديم كان حديثاً في عصره»[٤].

ولقد سار على هٰذا النهج الإمام الزمخشري(ت ٥٣٨هـ) إذ قال بعد احتجاجه ببيت شعر لأبي تمّام: «أجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه»[٥]. وهو يشير بذٰلك إلى صنيع أبي تمام الرائع بتأليفه «ديوان الحماسة»، واعتماد علماء اللغة والنحوعلى كثير من شواهده، كما نهج نهجه الرضي الاستراباذي(ت ٦٨٦هـ) واستنّ بسنته، وتبعهما في ذٰلك ابن سنان الخفاجي(ت ٤٦٦هـ)[٦].

ولقد أبان عبد القادر البغدادي(ت ١٠٩٣) عن موقفه بوضوح في هٰذه المسألة، فقسم الشعراء إلى أربع طبقات وهم[٧]:

- الجاهليون: كامرىء القيس والأعشى.

---

(١) الأغاني ٤/ ١٠٤.
(٢) العمدة ١/ ٩٠ و٩١.
(٣) الشعر والشعراء ٢٣.
(٤) العمدة لابن رشيق ١/ ٩١، وكذٰلك: نظرية الاكتمال اللغوي عند العرب ٢٥٩.
(٥) الكشاف ١/ ٢٢٠، وانظر أيضاً: مقدمة الخزانة ١/ ٧.
(٦) مسالك القول للزعبلاوي ٢٣، وانظر هٰذا في: سر الفصاحة ٢٧٠ وما بعدها.
(٧) خزانة الأدب ١/ ٥ وما بعدها.

- والمخضرمون (الذين أدركوا الجاهلية والإسلام): كلبيد وحسّان.

- والمتقدّمون (الإسلاميّون ممن عاشوا في صدر الإسلام): كجرير والفرزدق.

- والمولّدون (المحدثون) وهم من جاءوا بعد الإسلام: كبشّار بن برد وأبي نواس.

وذكر أن الطبقتين الأوليين يستشهد بشعرهما بالإجماع، كما عدّ الطبقة الثالثة مما يصحّ الاستشهاد بشعرها على الرغم من تلحين بعض العلماء[١] للفرزدق، وذي الرّمة والكميت وأضرابهم، وأما الطبقة الرّابعة فلا يستشهد بشعرها مطلقاً[٢].

ويستشفّ من هٰذه الآراء أن الاحتجاج قد حُدِّد عند منتصف القرن الثاني الهجري، ومع هٰذا فقد استمر اتصال علماء اللغة بالبادية يأخذون الشعر، والنثر عنها إلى أواخر القرن الرابع الهجري[٣] ويفهم من مساءلة ابن جنّي(ت ٣٩٢هـ) للأعراب أن الفصاحة في عهده ما زالت باقية بدليل احتكامهم إلى الأعراب الوافدين[٤] بل إنّ ابن السّيد البطليوسي(ت ٥٢١هـ) تسمح في الاستشهاد، فاستشهد على صحّة إضافة آل إلى الضمير بقول المتنبّي:[٥] (الكامل)

وَاللهُ يُسْعِدُ كلّ يَوْمٍ جَدَّهُ ... وَيَزيدُ مِنْ أعدائِه في آلِهِ

(١) من هٰؤلاء العلماء: أبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق، والحسن البصري، وعبد الله ابن شبرُمة (انظر: مقدمة الخزانة ١/ ٦).

(٢) قيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم واختاره الزمخشري والبغدادي (مقدمة الخزانة ١/ ٦ و٧)

(٣) انظر: الشاهد وأصول النحو ١٣٣.

(٤) عصور الاحتجاج في النحو العربي (٢٠٢ - ٢٠٤)، وكذٰلك: نظرية الاكتمال اللغوي عند العرب ٢٦٠، وفصول في فقه العربية ١٠٥.

(٥) جاء في الاقتضاب قول البطليوسي: «وأبو الطيب، وإن كان ممن لا يحتج به في اللغة فإن في بيته هٰذا حجة من جهة أخرى وذٰلك أن الناس عنوا بانتقاد شعره، وكان في عصره جماعة من اللغويين والنحويين كابن خالويه وابن جنّي وغيرهما، وما رأيت منهم أحداً أنكر عليه إضافة آل إلى المضمر، وكذٰلك جميع من تكلم في شعره من الكتاب والشعراء، كالواحدي وابن عباد والحاتمي وابن وكيع، لا أعلم لأحد منهم اعتراضاً في هٰذا البيت، فدل هٰذا على أنّ هٰذا لم يكن له أصل عندهم، فلذٰلك لم يتكلفوا فيه» (الاقتضاب ٨).

ولعلّ السبب في تحديد الاحتجاج، زماناً ومكاناً، هو الوثوق من سلامة لغة المحتج به، لذا فقد رفض العلماء الاحتجاج بلهجات بعض القبائل لتطرق الفساد اللغوي إلى ألسنتهم، لاتصالِهم بلغات أخرى، كما أسقطوا الاحتجاج بشعر عديّ بن زيد العبادي، وأميّة بن أبي الصلت، وحتى الأعشى عند بعضهم للسبب ذاته[1].

ب- مصادر المادة اللغوية:

اعتمد علماء اللغة على ثلاثة مصادر للسماع حدّدها السيوطي في تعريفه وهي[2]:

١-كلام الله -تعالى- (القرآن الكريم):

أجمع اللغويون على أن القرآن الكريم ذروة البلاغة والفصاحة العربيّة، وعلى أنّه الينبوع الأعظم، والدليل الأقوم في استنباط قواعد اللغة والنحو وتقرير مسائلهما، وخير ممثل للغة العربية المشتركة[3]. ولهٰذا فقد أجمعوا على صحة الاستشهاد بقراءاته المتباينة، متواترها وآحادها وشاذّها، لأن هٰذه القراءات إنما تعتمد على المشافهة بالرواية، وعلى رسوم أمهات المصاحف العثمانيّة، وهي وإن شذت أو تفرّدت أوثق بكثير من المرويات الأخرى من غير القرآن[4]. يقول ابن الجزري(ت ٨٣٣هـ):

---

(١) من تاريخ النحو العربي لسعيد الأفغاني ٢٤، كذٰلك: أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم ٥٢.

(٢) الاقتراح للسيوطي ٤٨، وانظر تعريفه للسماع ص٤٨ من هٰذا البحث.

(٣) يرى بعض الباحثين المحدثين أن العرب كانت تتكلم نوعين من اللغة: لغة عامة الناس، ولغة مشتركة هي لغة الأدب والشعر والأمثال والخطب (فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب ١٠٧).

(٤) الخزانة ١/٩، وانظر أيضاً: نظرات في اللغة لطه الراوي ١٤، وانظر مقالته: (نظرة في النحو٣٢١)، والدراسات اللغوية عند العرب ٣٤٨ وفي تاريخ العربية ١٣.

«كلّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصحّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على النّاس قبولها سواء كانت من الأئمّة السبعة أو عن العشرة أو عن غيرهم من الأئمّة المقبولين»[١].

ولقد تباينت مواقف اللغويين من القرآن وقراءاته، ففي حين لم يعهد أن أحداً منهم قد تعرّض لشيء مما أثبت في المصحف بالنقد والتخطئة، فإن نظرتهم إلى القراءة قد حدّدتها الغاية من الاستشهاد بها، فإن كانت الغاية تقرير نتائج جزئية كإثبات وجود اللفظ، أو ضبط نطقه، أو ذكر معناه، فإن هٰذه القراءة تُقبل بغض النظر عن كثرة النّماذج اللغوية الموافقة لها أو قلّتها، أو أن تكون هي النموذج الوحيد لهٰذا اللفظ، وبالتالي فقد قبل اللغويون روايات الآحاد كشواهد في مثل هٰذه الحالة، أما إذا كانت الغاية من الاستشهاد استنتاج حكم، أو تقنين نمط، أو وضع قاعدة، فإن اللغويين في هٰذه الحالة، يوازنون بينها وبين غيرها من القراءات، ويبنون القاعدة على الشّائع الأعمّ، وبغض النظر عن تواترها أو عدمه[٢].

ولقد اضطرب موقف النحاة من الاستشهاد بالقرآن الكريم بين النظريّة والممارسة العملية، ففي حين أكّد هٰؤلاء النحاة نظرياً أن القرآن الكريم يحتج بكلّ قراءاته حتى الشاذّة والضعيفة، فإن موقفهم في الممارسة العملية للشواهد بما دوّنوه في كتب النحو يشير بوضوح إلى أن هٰؤلاء العلماء قد تعمدوا صرف أنفسهم عن استقراء النصّ القرآني لاستنباط القواعد منه[٣].

---

(١) النشر في القراءات العشر ١/ ٩.

(٢) البحث اللغوي عند العرب للدكتور أحمد مختار عمر ٢٤ و٢٥.

(٣) يشير أحد الدارسين المحدثين لكتاب سيبويه أنه اعتمد اعتماداً كاملاً على الشعر العربي القديم في الاستقراء وتقرير الأصول وتغافل نسبي عن آيات القرآن والشعر الاسلامي، وقد أحصى ما فيه من آيات القرآن، فلم تزد عن ثلثمائة آية، لم يتخذ معظمها مصدراً للدراسة بل إنها اعتمدت على نصوص أخرى: أهمها الشعر، ثم تساق الآيات بعد ذٰلك فكأنما تساق بهدف التقرير والتوكيد لا الاستشهاد (الرواية والاستشهاد باللغة للدكتور محمد عيد ١٢٢ و١٢٣).

وقد أثار هٰذا المسلك عجب علماء الفقه، والتفسير، والأدب فقال ابن حزم(ت ٤٥٦هـ):

«والعجب ممن إن وجد لأعرابي جلف، أو لامرىء القيس، أو الشماخ، أو الحسن البصري لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة واحتجّ به، وقطع به على خصمه، ولا يستشهد بكلام خالق اللغات ولا بكلام الرّسول وهو أفصح العرب، وما في الضّلال أبعد من هٰذا»[١].

ولعلّ مردّ هٰذا عائد إلى التحرّز الدّيني الذي صرفهم عن الاحتجاج به، وبناء قواعدهم من خلال نصوصه الموثّقة[٢].

٢-الحديث الشريف:

يُجمع العلماء على أن كلام رسول الله (ﷺ) يأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم بلاغة وفصاحة وجمال أسلوب، وبراعة تركيب، فلا يسمو إليه أو يدانيه كلام عربي مهما علت بلاغته، وارتفعت فصاحته، ومع ذٰلك فقد أغمض النحاة -متقدّموهم ومتأخروهم- عيونهم عن الاستشهاد به، وأحجموا عن الأخذ به في استنباط الأحكام، ورصد الأنظار النحويّة[٣]. وهو موقف مشابه لموقفهم من الاستشهاد بالقراءات، إذ لا نجد في كتب النحاة الذين قعّدوا النحو وأصّلوا أصوله، وقنّنوا مصطلحاته وأبوابه شيئاً يشير إلى موقف النحاة الأوائل من الاحتجاج بالحديث، والقارىء لكتاب سيبويه يدرك أن الخليل بن أحمد لم يستشهد بالحديث النبوي في تأصيله لقواعد النحو، كما أنّ كتاب سيبويه لا تجد فيه إلا حديثاً واحداً[٤] أورده على سبيل توكيد غيره من النّصوص لا للاحتجاج به،

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام ٤/ ٤٤٤، وأنظر أيضاً: الرواية والاستشهاد باللغة ١٢٤.

(٢) يعزو الدكتور محمد عيد سبب ذٰلك إلى: أن طبيعة التفكير الذي فرض نفسه على دارسي اللغة يحمل بين طياته تعدد الآراء وإعمال الذهن في النص اللغوي كما هو واضح في كتب النحو، والنص القرآني لا يتحمل ذٰلك ولا يطيقه، فكان لا بد من موقف دراسي يحفظ للقرآن قدسيته الدينية في نفوسهم وفي نفوس غيرهمْ (الروياة والاستشهاد باللغة ١٢٦ و١٢٧).

(٣) نظرات في اللغة لطه الراوي ٢٠ وانظر مقالته: (نظرة في النحو ٣٢٥).

(٤) الرواية والاستشهاد باللغة ١٣٠، وذكر الدكتور حسن الشاعر أن سيبويه اشتشهد في كتابه بنحو عشرة أحاديث دون أن يشير إلى أنها من الأحاديث (النحاة والحديث النبوي ١١٩).

وسار على هٰذا المبدأ من جاء بعده من علماء النحو حتى كان ابن خروف، وابن مالك في القرنين السادس، والسابع الهجريين[1]. ويوضح السيوطي السبب في صرف العلماء أنفسهم عن الاحتجاج بالحديث بقوله:

«وأمّا كلامه، ﷺ، فيستدلّ منه ما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذٰلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار، على قلّة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى[2]، وقد تداولها الأعاجم، والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدّت عليه عبارتهم فزادوا ونقصوا وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهٰذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى، بعبارات مختلفة»[3].

ويذكر أحد الباحثين المحدثين[4] ثلاثة أمور اعتقدها سبباً وراء عدم استشهاد الأوائل بالحديث، وعدم إبدائهم الأسباب لموقفهم هٰذا وهي:

(١) الرواية والاستشهاد باللغة ١٣٠ وكذٰلك: مكانة الخليل بن أحمد ٤٩.

(٢) حتى لو أدّى أولئك الرواة الحديث بالمعنى فإن غالبيتهم من العرب الذين يحتج بقولهم ومن كان منهم من الموالي فإنه قد عاش بين ظهرانيْ العرب مدة طويلة تجعله في عداد من نطقوا العربية بشكل سليم.
هٰذا الرأي قد صرح به الدكتور رمضان عبد التواب أثناء جلسة علمية في منزله بتاريخ ٢٥/٧/٩١، وذكر بعد مناقشة مستفيضة حول الحديث النبوي والاحتجاج به أنه بعد استقصائه وبحثه والدراسات التي قام بها حول من رووا الحديث تبين له أن غالبيتهم العظمى من العرب الخلص، وأن الفئة القليلة من الموالي التي شاركت في رواية الحديث قد ولدوا وعاشوا وتشربوا لغة العرب فهم ينطقونها سليمة كالعرب.
وللدكتور رمضان رأي قيّم في عدم احتجاج العلماء بالحديث النبوي سيأتي ذكره في الصفحات القادمة، إن شاء الله.

(٣) الاقتراح ٥٢.

(٤) احتجاج النحويين بالحديث للدكتور محمد حسني، (مجلة مجمع اللغة العربية الأردني س٣ ع٣ و٤، ص٤٢-٦٤). كذٰلك: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي للدكتورة خديجة الحديثي ١٥و١٦.

١- أن حديث الرسول (ﷺ) «أنا أفصح العرب، بيد أنّي من قريش» قد جعل الاحتجاج أمراً مسلماً به كالاحتجاج بالقرآن الكريم بحيث لم يُبق لأحد مجالاً للمناقشة في هٰذا الأمر.

٢- لم يستطع العلماء الأوائل الذين كانوا يتحرّون الدقة ويتشدّدون فيها أن يتبينوا كلام الرّسول من غيره بسبب كثرة الوضع وتزايده.

٣- لقد روي بعض الحديث بالمعنى[١] مما نجم عنه اشتماله على ألفاظ غير ألفاظ النبي، فجعل هٰؤلاء يتحرّجون في البتّ في هٰذه القضية.

وظل النحويون صامتين طويلاً عن الخوض في حكم الاحتجاج بالحديث الشريف حتى جاء ابن الضائع(ت ٦٨٠هـ) الذي كان أول من علّل عدم الاحتجاج بالحديث فيما رواه عنه السّيوطي بقوله:

«وقال أبو الحسن بن الضائع في «شرح الجمل»: «تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمّة، كسيبويه وغيره، الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذٰلك على القرآن وصريح النّقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل في الحديث بالمعنى لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبيّ، ﷺ، لأنه أفصح العرب»[٢]، وابن الضائع هو أيضاً أول مَن نبّه على أن ابن خروف(ت ٦١٠هـ) يكثر من الاستشهاد بالحديث فقال: «ابن خروف يستشهد كثيراً بالحديث، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن مَنْ قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه، فليس كما أرى»[٣].

---

(١) سبق أن تبيّن بطلان هٰذا السبب في ص٥٩ من هٰذا البحث.

(٢) الاقتراح ٥٤.

(٣) الاقتراح ٥٤، وانظر أيضاً: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي ١٧.

ومع أن ابن الضائع أول من ذكر أن علة امتناع النحاة من الاحتجاج بالحديث راجعة إلى أن الحديث روي بالمعنى، غير أنّه لم يوضّح رأيه تفصيلاً، إنما كان لرأيه هٰذا أثر في تلميذه أبي حيّان الأندلسي(ت ٧٥٤هـ) الذي تعقّب ابن مالك(ت ٦٧٢هـ) عادّاً إياه أول المتقدمين والمتأخرين من النحاة احتجاجاً بالحديث، وإكثاراً منه، فخالف بذٰلك رأي أستاذه ابن الضائع، يقول أبو حيان في شرح التسهيل: «قد أكثر هٰذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكليّة في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هٰذه الطريقة غيره»[1].

لفت قولا ابن الضائع وأبي حيّان انتباه العلماء من بعدهما، فراحوا يرددون قوليهما مؤيدين أو معارضين أو متوسطين، وحاول كلّ أن يدعم وجهة نظره بأدلة وبراهين، ومن ثمّ كان لعلماء العربية ثلاثة اتجاهات:[2]

١-**اتجاه المانعين مطلقاً**: يرفض أصحاب هٰذا الاتجاه الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به، وهم طائفتان: قدامى النحاة، ويمثلهم أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، وسيبويه، والكسائي، والفرّاء، والمبرّد، والمازني، والأحمر، وهشام الضرير، وبعض متأخري النحاة وعلى رأسهم ابن الضائع الذي كان يرى:

أ- أن العلماء القدامى لم يحتجوا بالحديث مطلقاً.

ب- أن سبب تركهم الاحتجاج بالحديث هو جواز نقله بالمعنى.

جـ- أن أول من احتجّ أو أكثر من ذٰلك ابن خروف.

(١) انظر في هٰذا: الاقتراح ٥٢، ومقدمة الخزانة ١/ ١٠، ومقدمة التسهيل ٤٦.

(٢) مقدمة الخزانة ١/ ١٠، كذٰلك: الاقتراح ٥٢، وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبيوي ٤٥، والرّواية والاستشهاد باللغة ١٣١ وما بعدها. وانظر في قضية الاحتجاج بالحديث كتاب الدكتور رمضان عبد التواب «فصول في فقه العربية» ٩٧-١٠١.

وأبو حيّان الأندلسي الذي كان يرى:

أ- أن العلماء القدامى امتنعوا عن الاحتجاج بالحديث، أو سكتوا عنه، وصرح بذٰلك في شرح التسهيل[1].

ب- أن سبب عدم احتجاج النحاة المتقدمين بالحديث أمران توصل إليهما من مناقشة بعض المتأخرين الأذكياء من أصحابه، فقال: «إنما تنكّب العلماء ذٰلك لعدم وقوفهم أنّ ذٰلك لفظ الرسول (ﷺ) إذ لو وثقوا به لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكليّة»[2].

وعزا سبب ذٰلك إلى تجويز الرواة نقل الحديث بالمعنى، ووقع اللحن فيما روي من الحديث لأن كثيراً من رواته كانوا من الأعاجم.

وقد تبع ابن الضائع، وأبا حيّان، جلال الدين السيوطي(ت ٩١١هـ) في هٰذا[3].

٢-اتجاه المجوّزين: ويرى أصحاب هٰذا الاتجاه صحة الاحتجاج بالحديث الشريف في النحو، ويتزعمهم ابن مالك، ورضي الدين الأستراباذي(ت ٦٦٨هـ) الذي زاد على ابن مالك بأن استشهد بكلام الصحابة، وآل البيت[4]، وسار على منهجهما ابن هشام(ت ٧٦١هـ) تلميذ أبي حيّان الذي كان شديد المخالفة له[5]، ومن أعلام هٰذا الاتجاه ابن خروف، والبدر الدماميني(ت ٨٢٧هـ) وناظر الجيش(ت ٧٧٨هـ)، وكان البغدادي(ت ١٠٩٣هـ) صاحب الخزانة من المجيزين للاحتجاج بالحديث مطلقاً، إذ يقول: «والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وآل البيت»[6] وكانت حجة هٰؤلاء احتجاج أسلافهم من اللغويين

---

(١) انظر قوله بهٰذا الخصوص ص٦١ من هٰذا البحث.

(٢) الاقتراح ٥٢ و٥٣، وكذٰلك: الخزانة ١/ ١٠ و١١، وموقف النحاة من الحديث النبوي ٢٠.

(٣) الاقتراح ٥٢ و٥٣، وانظر أيضاً: أصول التفكير النحوي ١٤١.

(٤) الخزانة ١/ ٩.

(٥) شذور الذهب لابن هشام ٢٦٨، وانظر أيضاً: أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي٥٢٦

(٦) الخزانة ١/ ٩ و١٠.

بالحديث كما ورد في الصحاح، والمخصص، والمجمل، ومقاييس اللغة، والفائق[١].

٣-**اتجاه المتوسّطين**: اتخذ أصحاب هٰذا الاتجاه لأنفسهم موقفا وسطاً بين المانعين والمجوزين، وقد تزعم هٰذا الاتجاه الشاطبي(ت ٥٩٠هـ) الذي قسم الأحاديث الشريفة إلى قسمين:

أ- ما روي بمعناه دون لفظه، وهٰذا القسم لم يستشهد به أهل اللسان.

ب- ما روي بلفظه لغرض خاص، كالأحاديث القصار، والأحاديث التي قُصد بها فصاحته(ﷺ)، وككتابه لهمدان، ولوائل بن حجر، والأمثال النبوية، وهٰذا القسم يصلح للاستشهاد به في النحو.

ولقد وقف السيوطي موقف المتردد بين المانعين مطلقاً، والمجوّزين، فهو يؤيد موقف ابن الضائع وكذٰلك موقف ابن مالك في[٢] «فصل الاستدلال بكلام الرّسول، (ﷺ) من كتاب الاقتراح، كذٰلك يدعم وقوفه مع المانعين راوياً قول صاحب «ثمار الصناعة»[٣] الذي استبعد الحديث كمصدر من المصادر التي يستنبط منها علم النحو[٤]، وهو في موقف آخر يؤيد المتوسطين، فقد قال في الاقتراح:[٥] وقد بنى المعاصرون موقفهم من حجيّة الحديث على نهج الشاطبي في تقسيمه للأحاديث، وأخذوا بوجهة نظره، فلم يمنع أحد الاحتجاج بالحديث النبوي، بل كان موقفهم معتدلاً بالقياس إلى موقف القدامى، فذهبوا إلى تجويزه، غير أنّهم تفارقوا في شروط الاحتجاج[٦].

---

(١) أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم ١٤١.

(٢) أنظر في هٰذا: «همع الهوامع ١/ ١٠٥». حيث أيد فيه ابن الضائع وابن مالك. وانظر: الاقتراح ٥٤ و٥٥.

(٣) ثمار الصناعة: كتاب لأبي عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليس (معجم المؤلفين ٤/ ٦٥).

(٤) يقول الجليس معرفاً النحو: «النحو علم يستنبط بالمقاييس والاستقراء من كتاب الله تعالى، وكلام العرب». وقد استثنى من المصادر الحديث الشريف (الاقتراح ٥٤).

(٥) الاقتراح ٥٢.

(٦) انظر في ذٰلك: النحاة والحديث النبوي ٥٨ وما بعدها، وفي أصول النحو ٤٤-٥٠، ونظرة في النحو ٣٣٦، وأصول التفكير النحوي ١٤٥-١٤٧.

غير أن الدكتور رمضان عبد التواب لا يرى أن سبب عدم احتجاج النحاة بالحديث الشريف هو روايته بالمعنى، فهٰذا السبب عنده واهٍ وغير مقبول، ويورد في كتابه «فصول في فقه العربية» سبباً ارتآه فيقول:

«وأما كلامه (ﷺ) فيستدل منه بما ثبت أنه «قاله على اللفظ المروي» ولٰكنه يستدرك ويقول: «وذٰلك نادر جداً في الأحاديث القصار، وعلى قلّة أيضاً».

«ولعلّ السبب الحقيقي في بُعْد النحويين الأوائل، عن الاستشهاد بالحديث، إيثارهم الابتعاد عن موطن تزلّ فيه الأقدام، بعد شيوع الوضع في الحديث، في العصور الإسلامية الأولى، وكثرة اتهام بعض الناس لبعض، بهٰذا الوضع»[1].

٣-كلام العرب:

ويراد به ما سمع من أشعارهم وأمثالهم، وما جرى في مخاطباتهم، وهو المصدر الشامل للاستشهاد، وأهمّ العناصر التي اعتمد عليها علماء اللغة، بصفة رئيسة، في بناء القواعد والاحتجاج لها، لدرجة أن ابن السّراج(ت ٣١٦هـ) قال في تعريفه للنحو: «علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب»[2].

على أن كلام العرب لم يستشهد به على علاته، بل اعتمد على فصحاء العرب من قبائل عربية[3] معيّنة معزولة في قلب الجزيرة العربية، ومع هٰذا فقد تحرّى العلماء فيهم(العرب) الصحة اللغوية والفصاحة.

---

(١) انظر: فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب ٩٧.

(٢) الأصول لابن السراج ١/ ٣٥، وانظر أيضاً: الاقتراح ٣١، وانظر مثل هٰذا التعريف: تعريف السكاكي للنحو في كتابه «مفتاح العلوم ٧٥».

(٣) انظر أسماء القبائل في ص٥٢ من هٰذا البحث، وانظرها أيضاً في: (فصول في فقه العربة ١٠٤).

وعلى الرغم من التحديد المكاني للغة، إلاّ أنهم أيضاً رسموا منهجاً في التلقي والأخذ ممن وُسموا بالبداوة[١] ، فكان تدوينهم للغة، واستنباط القواعد منها مبنياً على الأكثر الشائع، والمشهور في لغات هٰذه القبائل، وهو مسلك سلكه أبو عمرو بن العلاء، قال الزبيدي(ت ٣٧٩هـ): [٢]

«قال ابن نوفل[٣]: «سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عمّا وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كلّه؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجّة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات»[٤].

وقد احتج النحويّون بكلام العرب الموثوق بفصاحتهم بقسميه: الشعر والنثر في حدود الزمان والمكان اللذين تواضعوا عليهما.

أما الشعر: فقد أولاه اللغويون عناية فائقة حتى اصطبغ النحو صبغة شعريّة، وعدّوه العنصر الأساس لهم، وطغى أمره على باقي المادة اللغويّة، لدرجة أن كلمة الشاهد قد أصبحت فيما بعد لا تعني غير الشعر، إذ الشعر عندهم «كان علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه فتشاغلت عنه العرب بالجهاد»[٥].

---

(١) يقول الرياشي في وصف من أُخذت عنهم اللغة: «نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع، وهٰؤلاء (يعني الكوفيين) أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز» (أخبار النحويين البصريين ٩٠ وانظر أيضاً: تاريخ الرافعي ١/ ٣٥٦ ،وفي تاريخ النحو للدكتور عبد الحميد سند الجندي٣٦).
ويقول أبو عبيدة: «أُخذت اللغة عن الأعراب البوالين على أعقابهم» (طبقات الزبيدي ١٧٦)

(٢) طبقات النحويين واللغويين ٣٩، وكذٰلك: المزهر ١/ ١٨٤.

(٣) ابن نوفل هو: عبد الملك بن نوفل بن مساحق أبو نوفل المدني، روى عن أبيه، وذكره أبو حيان في الثقات (طبقات الزبيدي هامش(٥) ٣٩).

(٤) روي هٰذا القول عن الخليل بن أحمد (انظر: في أصول النحو لسعيد الأفغاني ٧٢).
ولعلّه خطأ في النقل، فقد استند الأستاذ الأفغاني على رواية ضحى الإسلام ٢/ ٢٥٩ وبالرجوع إليها تبين أنها مروية عن أبي عمرو بن العلاء.

(٥) طبقات الشعراء لابن سلام ١٧، وقد نسب قوله إلى عمر بن الخطاب (رضي الله عنه).

وكانت البداوة شرطاً من شروط الشعر الذي يحتج به، وكان من نتيجة هٰذا أن حكموا على الشعراء الإسلاميين بضعف شعرهم، كما فعل الأصمعي حين قال عن الكميت: في قوله:[1] (مجزوء الكامل)

أَبْــرِقْ وأرْعِــدْ يــا يــزيــدُ فمــا وَعيــدُكَ لــي بضَــائِــرْ

الكميت جرمقاني من أهل الموصل ليس بحجة وكان الحجة الذي يقول: (الطويل)

إذا جَاوزتَ مِنْ ذاتِ عِرقٍ ثَنِيَّةً فَقلْ لأبي قابوسَ ما شئتَ فارْعدِ

وهو شاعر جاهلي، وشاعرك متأخر، وهو يعني بقوله أن الكمبت متحضر، ومن ثم كانت الغرابة والوعورة هي السمة المثلى في الشعر الذي يحتج به، لذا كان اهتمامهم بالرجز لما يحمله من هٰذه الصفات في صيغة وموضوعاته[2]، ولهٰذا احتجوا بشعر الجاهليين، والمخضرمين، والإسلاميين، ولم يلتفتوا إلى ما جاء عن المولدين، والمحدثين، فوقفوا الاستشهاد بالشعر عند منتصف القرن الثاني الهجري، وذكروا أن إبراهيم بن هرمة (المتوفى بعد ١٥٠هـ) آخر من يستشهد بشعره.

يقول ابن قتيبة: «حدثني عبد الرحمٰن عن الأصمعي أنه قال: ساقه الشعراء ابن ميادة، وإبراهيم بن هرمة، ورؤبة، وحكم الخضري، ومكين العذري، وقد رأيتهم جميعاً»[3].

---

(١) الأمالي للقالي ١/١٢٨، وانظر أيضاً: إصلاح المنطق لابن السكيت ١٩٣، والموشح للمرزباني (ترجمة الكمبت ٢٤٩ وما بعدها)، وانظر أيضاً: الدراسات اللغوية عند العرب للدكتور محمد حسين آل ياسين ٣٥٩، كذٰلك: كتاب فحولة الشعراء للأصمعي ٢٠، وانظر أيضا: المزهر ٢/ ٢٤٠. والجرامقة قوم من العجم كانوا بالموصل في أوائل الإسلام، واحدهم جرمقاني (انظر: حاشية المزهر رقم ١ من ٢/ ٣٤٠).

(٢) دراسة النحاة للغة للدكتور محمد عيد ١٠١، وجاء في البيان والتبيين قول إبراهيم بن هانىء (أحد معاصري الجاحظ): «ومن تمام آلة الشعر أن يكون الشاعر أعرابياً» (البيان والتبيين١/ ٩٤).

(٣) الشعر والشعراء ٥٠٩، وجاء في البيان والتبيين ٤/ ٨٤ قول أبي عمرو بن العلاء: «إن الشعر فتح بامرىء القيس وخُتم بذي الرّمة».

وكان أبو عمر بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق، والحسن البصري، وعبد الله بن شُبرمة يتعقبون الشعراء الإسلاميين، ويلحِّنونهم، إذ عدوهم من المولدين لمعاصرتهم لهم والمعاصرة -كما يقولون- حجاب.

وأما النثر: فتمثل شواهده نوعين من المادة اللغوية:

الأول: ما وقع منهم على شكل مثل، أو كلمة، أو خطبة، أو وصية، أو نادرة، فهٰذه يحتج بها كاحتجاجهم بالشعر وشروطه.

والثاني: ما روي عن الأعراب ممن يستشهد بكلامهم في حديثم الدارج دون أن يشتهر شهرة النوع الأول، ولقد حددوا لهٰذا النوع حدوداً زمانية هي نهاية القرن الثاني الهجري، وأخرى مكانية: حيث ارتبطت بفكرة البداوة والحضارة(١).

ومجمل القول أنّ السماع كان الطريقة التي لم يكن عنها مندوحة لتدوين اللغة وجمعها، بيد أنّ اللغويين قد بالغوا في الأخذ به حتى إنهم إذا سمعوا لفظاً على غير قياس أخذوا به مما نجم عنه اضطراب في القواعد العامة، واتساع المجال لاستعمال الشوارد، إضافة إلى أن الأخذ به قد شجع على العبث باللغة والاختلاق في الرواية، إذ غدا اللغوي أو النحوي لا يتورع في اصطناع الشواهد التي تؤيد مذهبه، ولعلّ مردّ التمسك بالسماع والمبالغة فيه كان من تأثرهم بفكرة التوقيف في اللغة، وحرصهم على تراثهم الديني والأدبي(٢).

---

(١) يراد بفكرة البداوة والحضارة: أنه كلما كانت القبيلة بدوية، أو أقرب على حياة البادية كانت لغتها أفصح والشعر فيها أكثر، وكلما كانت متحضرة أو أقرب إلى حياة الحضارة، كانت لغتها محل شك ومثار شبهة. (البحث اللغوي عند العرب ٥٠).

(٢) في أصول اللغة والنحو للدكتور فؤاد ترزي ٨١ و٨٢.

٢- القياس:

لا شك في أن مبدأ السماع الذي انتهجه اللغويون القدامى كان الطريق القويمة والخطوة المثلى التي لا مناص منها في جمع اللغة، وتدوينها، غير أن امتناع اللغات عن الإحاطة والحصر(١) وعدم تمكن العلماء من سماع كل ما قالته العرب، إذ لم يسمعوا كل فاعل ولا مفعول(٢)، قد جعل جمعهم للمادة اللغوية ناقصاً، وتدوينهم لها غير مستوفى، يؤكد هٰذا ما صرح به أبو عمرو بن العلاء بقوله «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير»(٣).

هٰذا الأمر(٤) قد حمل العلماء على البحث والتفكير في طريقة تكمل ذٰلك النقص وتسد تلك الثغرة التي حاقت بالمادة المسموعة، ولا سيما بعد اقتناعهم أن كل ما نطقته العرب أمر لا يتأتى لأحد ولا يحيط به إلا نبي(٥)، فراحوا يبوِّبون ويصنفون ما تجمع لديهم من مدونات، ومرويات لوضع الكليات العامة، والقوانين المطردة مستعينين بالقياس بعد أن توضحت فكرته عند أقرانهم الفقهاء، وأصحاب الكلام.

(١) يقول ابن فارس في سبب ذٰلك: «لأن ذٰلك غير مقدور عليه ولا يكون إلا لنبيّ» (الصاحبي٦٤). ويقول الشافعي: «لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلم أنه يحيط بجميع علمه غير نبي» (الرسالة: ٤٢) و(المواهب الفتحية لحمزة فتح الله ١/ ١٧) نقلاً عن اللغة والنحو لعباس حسن ٢٩) وقال الحافظ الأصفهاني: «إن كلام العرب لا ينحصر» (السابق ٣٨). وانظر مثل هٰذه الأقوال في: الصاحبي لابن فارس ٣٠ و٦٤.

(٢) الخصائص ١/ ٣٥٧.

(٣) الخصائص ١/ ٣٨٦.

(٤) عدم الإحاطة باللغة، وعدم تمكن اللغويين من سماع كل ما نطقت به العرب.

(٥) إذ لو اقتصروا على ما سمعوه من العرب لبقي كثير من الألفاظ والتعابير التي لم تسمع غير مستعملة، وبالتالي فإن حركة هٰذه اللغة تتوقف، ونموّها لا يستمر.

مفهومه:

يُعدّ القياس الأساس لكثير من العلوم، وبخاصة العلوم الإنسانية، فهو جوهر علم المنطق، وأحد مصادر التشريع الإسلامي، ودليل بالغ الأهمية في علم النحو، بل هو نفسه، على حد قول الكسائي(ت ١٨٩هـ): (الرمل)

إنّمَا النّحوُ قِياسٌ يُتّبَعْ   وَبهِ في كُلّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ[١]

ولذلك عرّفوا النحو بقولهم «علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب»[٢].

القياس في اللغة:

معناه: التقدير، يقال: قاس الشيء إذا قدره، وقاس الجراحة بالميل[٣] إذا قدرها، ومنه سمي الميل قياساً، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً: قدرته، ومنه المقياس أي المقدار، وقيس رمح، ويستعمل أيضاً في التشبيه: أي في تشبيه الشيء يقال: هٰذا قياس ذاك إذا كان بينهما مشابهة[٤].

وجاء في اللسان مادة (قوس): وقست الشيء بغيره وعلى غيره أقيس قيساً وقياساً، فانقاس إذا قدرته على مثاله، وفيه لغة أخرى قُسته أَقوسُه قوساً وقياساً، ولا تقل أقسته، والمقدار مقياس. قال ابن سيده: «قُست الشيء فِسته، وأهل المدينة يقولون: لا يجوز هٰذا في القَوْس، يريدون القياس»[٥].

وورد في أساس البلاغة «مادة (قيس) قوله: ومن المجاز بينهما قِيس رمح وقِيس إصبع، وجارية تميس ميساً وتخطو قَيْساً: تأتي بخطاها مستوية[٦].

---

(١) بغية الوعاة للسيوطي ٢/ ١٦٤.
(٢) انظر: الاقتراح ٣٠/٣١، كذلك: المقرّب لابن عصفور ١/ ٤٥، والأصول لابن السرّاج ١/ ٣٥.
(٣) أداة تقاس بها الجروح ومنه: ميل الكحل الذي يكتحل به (اللسان ١١/ ٦٣٩).
(٤) المعجم الفلسفي للدكتور جميل صليبا ٢/ ٢٠٧، وكذلك الكليات للكفوي ٤/ ٢٣.
(٥) اللسان ٦/ ١٨٦، وانظر أيضاً: معجم مقاييس اللغة ٥/ ٤٠.
(٦) أساس البلاغة للزمخشري ٣٨٣.

أماً في الاصطلاح:

فهو عند المناطقة إحدى الوسائل التي تنظم التفكير بطريقة صورية. وعرفه أرسطو في كتابه (المباحث: Topic) بأنه الاستدلال الذي إذا سلمنا فيه ببعض الأشياء لزم عنها بالضرورة شيء آخر، ثم كرر هٰذا في كتابه (التحليلات الأولى: Prior Analytics) بأن القياس: «هو الاستدلال الذي إذا سلمنا بمقدمات معينة لزم عنها بالضرورة شيء آخر غير تلك المقدمات»[(١)].

وهو عندهم يرمي إلى إقامة البرهان والدليل على أن أمراً ينضوي، أو لا ينضوي تحت طائفة من القضايا التي تأخذ حكم البديهيات، ويتخذ القياس المنطقي طريقة الانتقال من العام إلى الأقل عموماً، والابتداء من الأعلى إلى الأسفل، ومن الأجناس إلى الأنواع، ومن الأنواع إلى الأفراد[(٢)].

وقال الجرجاني(ت ٨١٦هـ)[(٣)] «القياس قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فإنه قول مركب من قضيتين إذا سلمنا (بهما) لزم عنهما لذاتهما «العالم حادث».

وهو عند الأصوليين: «بيان حكم أمر غير منصوص على حكمه بإلحاقه بأمر معلوم حكمه بالنص عليه في الكتاب والسنة وهو أيضا: إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه للاشتراك بينهما في علة الحكم»[(٤)].

وحدّه ابن حزم(ت ٤٥٦هـ) بقوله: «هو أن تحكم للثاني المختلف فيه الذي لا نص فيه بمثل الحكم في المنصوص عليه»[(٥)].

---

(١) أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد ٧٥.
(٢) أصول النحو العربي ٧٥.
(٣) كتاب التعريفات ١٩٠، وانظر أيضاً ما يشبه هٰذا التعريف في كليات الكفوي ٤/ ٢٣-٢٨، وقد ذكر من أنواعه القياس الاقتراني: وهو ما كان مشتملاً على النتيجة أو نقيضها بالقوة نحو (العالم متغير وكل متغير حادث) فهو خالص بالقضايا الحملية.
(٤) أصول الفقه لمحمد أبي زهرة ٢١٨.
(٥) ملخص إبطال القياس لابن حزم ٣٤.

وعرفه الشيرازي(ت ٤٧٦هـ) فقال هو: «حمل فرع على أصل في بعض أحكامه بمعنى يجمع بينهما» أو هو «إظهار مثل حكم الأصل في الفرع لوجود علة فيه»(١).

ويقول الشافعي(ت٢٠٤هـ) في مُؤدَّى القياس: «كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم، وعليه إذا كان بعينه اتباعه وإذا لم يكن منه بعينه طلب الدلالة على سبيل الحق بالاجتهاد والاجتهاد هو القياس»(٢).

وأوجزه صاحب الكليات بقوله: «والقياس الشرعي، هو ما يجري في أحكام لا نص فيها»(٣). وهو في عرف النحاة: «عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل «هو حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع» وقيل: «هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع» وقيل: «هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع»(٤).

وقال ابن الأنباري(ت ٥٧٧هـ): «هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»(٥).

وقيل: «هو رد الشيء إلى نظيره واكتشاف المجهول من المعلوم»(٦).

---

(١) اللمع في أصول الفقه للشيرازي ٩٣، وانظر أيضاً: أصول النحو العربي ٧٥.
والشيرازي هو: إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبو إسحاق، ظهر نبوغه في العلوم الشرعية واشتهر بقوة الحجة في الجدل والمناظرة له تصانيف كثيرة منها: التنبيه، والمهذب والتبصرة، وطبقات الفقهاء، واللمع، مات ببغداد. (الأعلام ١/ ٥١).

(٢) الرسالة لمحمد بن إدريس الشافعي ٤٧٧، وانظر أيضاً: أصول الفقه لمحمد أبي زهرة ٢١٨.

(٣) الكليات للكفوي ٤/ ٢٤.

(٤) الإغراب في جدل الإعراب تحقيق الأفغاني ٩٣ وتحقيق الدكتور عطية عامر ٤٢، وكذلك: موقف ابن الأنباري من القياس للدكتور فاضل صالح السامرائي ٦٢.

(٥) الإغراب في جدل الإعراب ٤٥ وكذلك: الاقتراح ٩٤، وانظر أيضاً: دراسات لغوية للدكتور عبد الصبور شاهين ٩.

(٦) من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس ٨، وكذلك: في أصول اللغة والنحو للدكتور فؤاد ترزي ١١٩ والنقد اللغوي بين التحرر والجمود للدكتور نعمة العزاوي ٤٦.

كما عُرّف بأنّه: «محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة، وفروعها، وضبط الحروف وتركيب الكلمات، وما يتبع ذٰلك من إعلال وإبدال وإدغام وحذف وزيادة»[1].

والمتأمل في ما حد به المنطقيون والفقهاء والنحويون مفهوم القياس يستشف أن ثمة صلة بين هٰذه المفاهيم الثلاثة تتمثل في الصورة الفكرية في كل منها، حيث ترسم القوانين التي تضبط كل ما يندرج تحتها، ويتضح هٰذا جلياً في المنطق، إذ تساق فيه المقدمات لتقابل مقدمة أخرى يخرج منها النتيجة، ومن ثم تندرج تحت هٰذه المقدمات، ويجري عليها حكمها.

وتنسحب هٰذه الحال على الفقه، إذ يعد الأصل قضية عامة تقاس عليها الأفراد التي تصدق عليها هٰذه القضية، ويلحظ ذٰلك في النحو أيضاً، إذ فيه تعد القاعدة حكماً من أحكام القياس التي ينبغي أن تخضع لها كل النماذج، والأمثلة فيقال: حق الحرف المشترك الإهمال، وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذٰلك القبيل، فهٰذا قياس يجب أن تنطبق عليه كل الحروف، وما خرج عن ذٰلك فهو في حاجة إلى وجوه من التأويل[2].

غير أن هٰذه الصلة تستحكم عراها بين الفقه والنحو، إذ يكاد يلمس اتكاء النحويين على نظرائهم الفقهاء في وضع الأصول النحوية، فهٰذا ابن جنّي يقرر في مقدمة الخصائص هٰذه الحقيقة بقوله: «وذٰلك أننا لم نر أحداً من علماء البلدين (البصرة والكوفة) تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه»[3].

---

(١) معجم المصطلحات النحوية للدكتور اللبدي ١٩١، ١٩٢، وكذٰلك: اللغة والنحو لعباس حسن١٢٣.

(٢) حاشية الصبان ١/ ٤٣، وكذٰلك أصول النحو العربي ٧٦، وانظر أيضاً: القياس النحوي لمحمد عاشور السُّويح ٩٤.

(٣) الخصائص ١/ ٢.

أما السيوطي فإنه يعترف بأن أصول النحو التي لم يسبقه أحد بالتأليف فيها هي بالنسبة للنحو كأصول الفقه بالنسبه إلى الفقه[1]، كما بين ابن الأنباري «ان أصول النحو مشابهة أصول الفقه، وموضوعة على غرارها، وأن هناك ارتباطاً قوياً بين المادتين، وأن مادة أصول الفقه سابقة على مادة أصول النحو، فعلماء النحو نظروا في أصولهم إلى علماء أصول الفقه»[2].

ويكاد تعريف النحويين للقياس (حمل فرع على أصل لعلة مشتركة بينهما) يكون هو التعريف الفقهي له نصاً وروحاً، فقد طبّقه النحاة في النحو تطبيق الفقهاء له في الفقه[3].

وليس غريباً أن تحدث مثل هٰذه الصلة في القياس بين النحو والفقه، فكلاهما علم لا بد من اتباع القياس فيه، وضرورته في النحو متأتية من أن ما سمع عن العرب لم يشمل جميع صور التعبير عن المعاني المختلفة، ولو اقتصر على المسموع والمنقول لتعذر التعبير عن كثير من المعاني التي لم يرد فيها سماع عن العرب، فلزم لذٰلك قياس مالم يرد على ما ورد، وكذٰلك الحال في الفقه، إذ إن نصوص القرآن الكريم والسنة الشريفة لم تذكر فيها الأحكام الشرعية جميعها ما حدث منها، وما يمكن أن يحدث بتوالي العصور، فوجب الاستعانة بالقياس لرد ما لم يرد فيه نص على ما ورد، على أنه ليس ببعيد أيضاً أن يكون القياس النحوي قد نشأ نشأة طبيعية ساذجة منفصلاً عن القياس الفقهيّ «وأنهما التقيا بعد ذٰلك في الأخذ بقوانين المنطق لإحكام أركانهما، ثم تأثر النحاة المتأخرون بالفقهاء في ترتيب قضايا قياسهم، عندما اتجهوا إلى بناء أصول النحو على غرار أصول الفقه»[4].

---

(١) الاقتراح ٢١.

(٢) لمع الأدلة ٨٠ وكذٰلك: الاقتراح ٦.

(٣) ضحى الإسلام لأحمد أمين ١/ ٢٧٧ (هامش: ٢).

(٤) مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي للدكتور جعفر عبابنة ٥٩ و٦٠.

تطور القياس:

أظهر ما ينماز به علم اللغة عن علم النحو أن الأول مبني على السماع، وأن الثاني مبني على القياس، ولذا كانت مهمة اللغوي تتوقف عند تلقي المادة اللغوية من مصادرها، وجمعها، وتدوينها، ولا يتعداها، وأما النحوي فمهمته استقراء هٰذه المادة وتبويبها واستنباط القواعد الكلية والقوانين العامة التي تندرج تحتها الفروع، والقياس عليها، ومن هنا جاء تعريفهم النحو على أنه «علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب» بل إن هٰذه المقاييس هي النحو بعينيه ولا يمكن إنكارها لأن في إنكارها إنكاراً للنحو، ولم يعرف أن أحداً من العلماء قد أنكرها[1].

إلا أنّ هٰذا القياس الذي لم ينكره أحد من العلماء، قد جرى على مفهومه سنن التطور، ووقف منه العلماء منذ نشأته مواقف متباينة ما بين مؤيد، ومعارض، ومتساهل ومتشدد، والدارس لكتب التراجم والطبقات التي تعرضت لحياة النحاة يمكنه أن يلحظ ثلاثة أطوار لمسيرة القياس وتطوره:

الطور الأول:

تشير كتب الطبقات إلى أن لفظ القياس قد استخدمه النحاة منذ عصر مبكر، كما ذكرت أن كثيراً منهم قد اتخذ القياس منهجاً له في دراسة الظواهر اللغوية وتقعيدها، وأنه كانت لهٰؤلاء عناية خاصة به، وحرص عليه، فقد أورد ابن سلام الجمحي، أن أبا الأسود (ت ٦٩هـ) كان «أول من أسس العربية ووضع قياسها»[2].

---

(١) لمع الأدلة ٩٥، كذٰلك: الاقتراح ٩٥.

(٢) طبقات الشعراء لابن سلام ٩، وهٰذا الراي مدفوع بقول مؤرج السدوسي وهو ممن جاء بعد أبي الأسود الذي أكد عدم معرفته بالقياس بقوله: «قدمت من الباديةولا معرفة لي بالقياس، وإنما معرفتي قريحتي، وأول ما تعلمته في حلقة أبي زيد الأنصاري بالبصرة» (انظر: إنباه الرواة ٣/ ٣٢٨ كذٰلك: في أصول اللغة والنحو ١٢٠).

غير أن المعلم البارز في هٰذا الطور ممن عنوا بالقياس، وانتهجوه، عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، فقد ذكر الرواة ممن تناولوا شخصيته أنه كان «شديد التجريد للقياس»[(١)].

ويظهر مما روته كتب التراجم أنه كان يقيس على الأكثر، ولا يلتفت إلى النادر والشاذ، من ذٰلك قوله ليونس بن حبيب: «عليك بباب من النحو يطرد وينقاس[(٢)]» كما يوضح موقفه من القياس تخطئته للفرزدق في أكثر من بيت من شعره[(٣)].

وقد احتذى حذوه تلميذه عيسى بن عمر الثقفي، وسار على نهجه من رفضه للشاذ وتعقب أخطاء الشعراء[(٤)].

أما أبو عمرو بن العلاء، فقد كان يقف موقفاً معتدلاً، فهو يوافقهما في القياس على الأكثر[(٥)]. ويخالفهما في النظرة إلى الشاذ، وهو وإن لم يحاول تأويل الشاذ أو العناية به إلا أنه كان يتقبله ولا يرفضه[(٦)].

ولذٰلك، فقد قال يونس بن حبيب مفرقاً بينه وبين ابن أبي إسحٰق(ت ١١٧هـ) وعيسى ابن عمر(ت ١٤٩هـ): «كان أبو عمرو أشد الناس تسليماً للعرب، وكان عبد الله بن أبي إسحٰق وعيسى بن عمر يطعنان على العرب»[(٧)].

---

(١) إنباه الرواة ٢/ ١٠٥، كذٰلك: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٢٥، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٣٢.

(٢) سأل ابن سلام يونس بن حبيب: «هل سمعت من أبي إسحاق شيئاً؟» قال: نعم، قلت له: هل يقول أحد (الصويق) يعني (السويق)! قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد من هٰذا عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس» (طبقات الزبيدي ٣٢ وكذٰلك: بغية الوعاة ٢/ ٤٢ ومدرسة البصرة للدكتور عبد الرحمٰن السيد ٢٤٤. السويق كما جاء في اللسان: «والصاد لغة فيه لمكان المضارعة والجمع: سوقة، ما يتخذ من الحنطة والشعير» اللسان ١٠/ ١٧٠).

(٣) انظر تخطئته للفرزدق في: طبقات الزبيدي ٣٢، وبغية الوعاة ٢/ ٤٢، وطبقات السيرافي ٢٥-٢٧.

(٤) انظر تخطئته للنابغة في: طبقات الزبيدي٤١.

(٥) انظر قوله في هٰذا: ص(٦٥) من هٰذا البحث.

(٦) مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ٦٠.

(٧) نزهة الألباء ٢٧، وطبقات فحول الشعراء ١/ ١٦، وإنباه الرواة ٢/ ١٠٦.

أما يونس(ت ١٨٢هـ) فالظاهر أنه لم يرض في قياسه أن يقف عند حد الأكثر الشائع بل توسع في قياسه، وكان يقيس على ما صح عنده -كما فعل الكوفيون فيما بعد[١].

ولعل موقف هٰؤلاء العلماء في هٰذه المرحلة يظهر أنه منذ البداية برز اتجاهان[٢]:

أولهما: يخضع الكلام لمعايير معينة (يقيس على الأكثر).

والثاني: يتوخى وجوه الاستعمال المختلفة (يقيس على كل مسموع).

الطور الثاني:

يمثل هٰذا الطور -الذي ينتهي بنهاية القرن الثاني الهجري- الخيل بن أحمد الفراهيدي، وتلميذه سيبويه اللذان اعتنيا بالقياس، واعتدا به، وجعلاه أصلاً من أصول الدراسة النحوية، فبدأ النحو يتحول لديهما من أسلوبه الفطري القديم الذي التزمت به الطبقة الأولى إلى أسلوبه النظري الجديد[٣].

وليس غريباً أن يبلغ القياس على يدي الخليل، وتلميذه سيبويه من بعده ذروة نمائه، فهو صاحب عقلية فذة مبدعة، وكان كما قال ابن جنّي: «سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه»[٤]. كما أجمع المترجمون على أنه كان الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو وتعليله[٥].

وفي عهدهما أخذت ملامح المذاهب النحوية بالبروز، إذ تبلور المذهب الكوفي الذي أرسى دعائمه الكسائي، معاصر الخليل وسيبويه زعيمي المذهب البصري آنذاك.

---

(١) مدرسة البصرة للدكتور عبد الرحمٰن السيد ٢٤٦.

(٢) القياس في النحو للدكتورة منى إلياس ١٣.

(٣) مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي ٤٧.

(٤) الخصائص ١/ ٣٦١.

(٥) القياس في النحو ٢٢، وانظر أيضاً: أخبار النحويين البصريين ٣٨.

وعلى الرغم من أن المذهبين متفقان على انتهاج القياس في الدرس النحوي إلا أنهما يفترقان في المقيس والمقيس عليه، ففي الوقت الذي كان القياس على الأكثر الشائع سمة للخليل وسيبويه من البصريين، كان الكسائي من الكوفيين يقيس على المثال الواحد أو المثالين وهو القائل: (الرمل)

إنّمـا النّحـوُ قِيـاسٌ يُتبَـعْ وَبـهِ فـي كُـلّ أَمْـرٍ يُنتفـعْ

بل إنه كان يقيس على الشاذ، ويجعله أصلاً، وفي ذٰلك يقول ياقوت(٦٢٦هـ):

«إن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر أهل غير الفصاحة، والضرورات فيجعل ذٰلك أصلاً، ويقيس عليه حتى أفسد النحو»[(١)].

غير أن السّمة البارزة للقياس في هٰذا الطور هي أنه قياس طبيعي لا تسيطر عليه الفلسفة من قريب أو بعيد[(٢)].

الطور الثالث:

ويبدأ هٰذا الطور مع بداية القرن الرابع الهجري، فقد سار القياس بعد الخليل على النهج الذي لَحَبَه هو وسيبويه، حيث يمكن القول أن نشاط النحاة الذين تلوه في القياس على ما كان بينهم من اختلاف في المناهج، لم يجر عليه إلا تعديل يسير، وجل خلافاتهم إنما كانت في تطبيق الطريقة لا في الطريقة نفسها[(٣)]. حتى آل الأمر إلى أبي علي الفارسي(ت ٣٧٧هـ)، وتلميذه ابن جنّي(ت ٣٩٢هـ) فبلغ القياس آنذاك ذروة مجده، ونما على أيديهما نماء لم يبلغه في عصر سابق لهما ولا لاحق.

---

(١) معجم الأدباء ١٣/ ١٨٣، وانظر أيضاً: بغية الوعاة ٢/ ١٦٤.
(٢) في أصول النحو واللغة للدكتور فؤاد ترزي ١٢١.
(٣) القياس في النحو للدكتورة منى إلياس ٢٣.

والذي يظهر من أقوال العلماء في أبي علي أن الرجل قد أعمل فكره في القياس ليل نهار، وأخذ به إلى درجة العشق حتى أنه كان يمتحن به المسائل النحوية[1] التي تعرض له، ويصدر بموجبه فتاواه، إذ كان الخطأ في خمسين مسألة في اللغة أحب إليه من الخطأ في مسألة واحدة من القياس[2]، ولقد أثرى مدرسة القياس بما أنتجته قريحته من مسائله حتى قال ابن جنّي: «أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هٰذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا»[3].

أما ابن جنّي فقد كان أعلى القياسيين كعباً في هٰذا المضمار، ومع أنه تأثر بأستاذه أبي علي الفارسي، فإنه زاد عنه في تعميم القياس، وتوسيع طرق الاشتقاق، وافترق عنه بأنه كان أكثر مرونة من أستاذه في بسط قضيته، وأعلم بما يجول في نفوس الناس من معارضة لها، وكان يقول: «مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس»[4].

ولقد تصارعت في هٰذا الطور ثلاثة اتجاهات: اتجاه الرواية والقياس، وكان يتزعمه أبو سعيد السيرافي(ت ٣٦٨هـ) واتجاه القياس، ومثله أبو علي الفارسي، وقد لاقى هٰذان الاتجاهان تقدير العلماء، أما الاتجاه الثالث، وهو الذي كان يمزج النحو بالمنطق ويترأسه علي بن عيسى الرماني(ت ٣٨٤هـ) والذي عني بعلم الكلام والمنطق، فقد عابه العلماء حتى قال أبو علي الفارسي في نحو الرماني: «إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان ما نقوله نحن فليس معه منه شيء»[5].

---

(١) وهٰذا هو القياس الفعلي الذي لا يعتمد على النصوص ولا يجري على أسلوب المناطقة الذي فسد النحو به.

(٢) الخصائص ٢/ ٨٨.

(٣) الخصائص ١/ ٢٠٨ وانظر أيضاً: في أصول النحو لسعيد الأفغاني ٨٦.

(٤) رواية اللغة للدكتور عبد الحميد الشلقاني ٢٢٢، وكذٰلك: في أصول النحو ٩٦، والرواية والقياس للدكتور عبد الفتاح شلبي ٩٩، وانظر هٰذه المقولة في الخصائص ٢/ ٨٨.

(٥) القياس في النحو ١٧٣، وانظر معجم الأدباء ١٤/ ٧٥، وبغية الوعاة ٢/ ١٨١.

ولقد ذُكر أن أبا حيان التوحيدي كان من مؤيدي الرواية والأثر، ولهٰذا فقد كان يقدم أبا سعيد السيرافي على أبي علي الفارسي، ويقول: «أبو سعيد أروى من أبي علي وأكثر تحقيقاً بالرواية وأثرى منه فيها»[1].

ولعل مصطلح القياس من أكثر المصطلحات اللغوية التي تباينت فيها الآراء فهماً واستعمالاً، يظهر ذٰلك فيما روي عن الموقف المتشدد لعبد الله بن أبي إسحٰق، وتلميذه عيسى ابن عمر من جهة، والموقف المتساهل لأبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب والأصمعي من جهة أخرى[2]، كما يظهر أيضاً في رجال الطبقة الثانية، وما تلاها من خلاف بين علماء البصرة والكوفة، وما يلمس من افتراق العلماء المتأخرين من رجال القرن الرابع الهجري، وما أعقبه من قرون، غير أنه يمكن ملاحظة ثلاث دلالات لهٰذا المصطلح:

الأولى: وضع الأحكام العامة، والقواعد الشاملة للمادة اللغوية التي انحدرت إليهم عن طريق اللغويين، هٰذا المعنى للقياس هو الذي سار عليه رجال العربية في القرنين الأول والثاني من الهجرة، فابن سلام (مثلاً) حين يقول: إن أبا الأسود هو أول من وضع قياس العربية فإنه لا يعني عنده أكثر من أنه رسم شيئاً من القواعد العامة لبعض النصوص اللغوية، وأن سيبويه حين يذكر كلمة القياس لا يريد بها أكثر من أن ظاهرة لغوية قد صحّ استعمالها عند العرب، وكثرت لديهم بما يكفي أن يصاغ لها ولأمثالها قانون عام[3].

الثانية: استنباط أشياء جديدة في اللغة لم تسمع عن العرب قياساً على ما سمع منهم؛ إذ إن العلماء منذ أواخر القرن الثالث الهجري قد لاحظوا أن من سبقوهم قد

---

(١) معجم الأدباء ٧/ ٢٥٤.

(٢) قال ابن جنّي عن الأصمعي: «والأصمعي ليس ممن ينشط للقياس، ولا لحكاية التعليل». (الخصائص ١/ ٣٦١).

(٣) من أسرار اللغة ١٨، وكذٰلك: طرق تنمية الألفاظ في اللغة للدكتور إبراهيم أنيس (المحاضرة الثالثة ١٥).

أتموا أو كادوا يتمّون، وضع معظم القواعد والقوانين العامة للغة وأحكامها، وأنه يتوجب عليهم -إزاء ما حدث من تطور في حياتهم الجديدة- أن يستنبطوا دلالات أو صيغاً، أو تراكيب جديدة، ليصفوا بها حياتهم الجديدة، هٰذا المعنى لم يكن معروفاً في عصر سيبويه، ومعاصريه، ومع هٰذا فقد ظل المعنى الأول للقياس مقترناً بهٰذا المعنى الجديد حتى بعد أن تبلور المعنى الأخير في أذهان علماء القرن الرابع الهجري، غير أن المعنى الثاني ما لبث أن شاع، ودانت له السيطرة حتى غدا «مصطلح القياس» مقصوراً على المعنى الجديد[١].

الثالثة: وهي القياس لمجرد المشابهة[٢] الذي استغل في تعليلهم للكثير من الأحكام، ومن أمثلتهم في هٰذا: إعمال (لا) النافية للجنس قياساً على عمل (إنّ) لتشابههما في إفادة التوكيد، وقد شاع هٰذا المعنى لدى النحاة المتأخرين وبالغوا فيه إلى حد قول أحدهم «اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس»[٣].

أركان القياس:

يُستنتج مما ذكره النحاة من مفهوم القياس، أنه حمل غير المسموع من الكلام على ما سمع من العرب، وتعدية حكم الثاني إلى الأول، لوجود صفة، أو ميزة مشتركة من أجلها أعطي غير المسموع حكم المسموع، ويترتب على هٰذا وجوب توافر أربعة أركان حتى تتحقق عملية القياس وهي:

أصل: وهو المقيس عليه، **وفرع**: وهو المقيس، **وحكم**: وهو ما يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه، **وعلة جامعة**: وهي ما قدره النحويون من أسباب

(١) من أسرار اللغة ١٨ وما بعدها.

(٢) يطلق على هٰذا، القياس في التعليل، وهٰذا النوع لا ينهض كدليل كاف لإعطاء المقيس حكم المقيس عليه لأن ما من شيء يشبه آخر في وجه إلا ويختلف معه في وجه آخر.

(٣) هو قول ابن الأنباري. أنظر هٰذا: لمع الأدلة ٩٥، وكذٰلك: القياس والنحو العربي للدكتور صلاح الدين حسنين ٢٨٤.

استحق بموجبها المقيس حكم المقيس عليه[1]. وفي هٰذا يقول ابن الأنباري:[2]

«ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء «أصل، وفرع، وعلة، وحكم» وضرب مثلا لذٰلك فقال: «وذٰلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسمّ فاعله فتقول «اسم أُسند الفعل إليه، مقدماً عيه فوجب أن يكون مرفوعاً، قياساً على الفاعل» فالأصل هو الفاعل، والفرع هو مالم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجرى على الفرع الذَي هو مالم يُسمَّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد»[3].

وقد نَبّه العلماء إلى ضرورة وجود شروط في كل ركن من هٰذه الأركان الأربعة حتى تصح بها عملية القياس.

١ - المقيس عليه:

وهو الأصل، ويعنون به شيئين:

أولهما: المادة اللغوية المنقولة عن العرب، بطريق السماع، والرواية بالمشافهة، أو التدوين.

وثانيهما: القواعد النحوية التي صاغها النحاة من استقراء تلك المادة[4].

ولقد افترق النحويون في الأصل المقيس عليه، وفي شروط الراوي، وعدالته وصحة النص المروي، وفصاحة المتكلم به، فهم لم يقيسوا على كل مسموع من العرب،

(١) القواعد النحوية للدكتور عبد الحميد حسن ٢١٧، وكذٰلك: مدرسة البصرة ٢٤٨، والقياس والنحو العربي ٢٨٣.

(٢) لمع الأدلة ٩٣، وكذٰلك: الاقتراح ٩٦.

(٣) هٰذا ضرب من التعليل لم تعرفه العرب، ولم تقل به، وإنما هو ضرب من الافتراضات الذهنية.

(٤) النوع الأول هو المقيس عليه حقاً، أما الثاني فهو من صنيع النحاة، وتعليلاتهم العقلية.

لذا فقد جعلوا المسموع درجات منه ما يقاس عليه، ومنه ما يحفظ «هٰذه الدرجات للمسموع المحفوظ، أو المقيس عليه تختلف باختلاف المدارس النحوية وباختلاف النحاة أنفسهم»[1].

وقد قسم العلماء المسموع عن العرب إلى مطرد، وشاذ:

أما الاطراد: فهو التتابع والاستمرار، يقول الكفوي(ت ١٠٩٤هـ) «اطرد الأمر: تبع بعضه بعضاً وجرى، واطرد الحد تتابعت أفراده وجرت مجرى واحداً، كجري الأنهار»[2].

والمطرد: وهو المقيس عليه (بغض النظر عن كونه أصلاً أم فرعاً) ويعنون به الاطراد في القياس، والسماع معاً، فأما المطرد في القياس فهو أن يوافق المقيس عليه قاعدة أصلية كقاعدة رفع الفاعل أو فرعية كقواعد الإعلال والإبدال، شريطة ألا يوجد ما يناقض هٰذه القواعد، وأما المطرد سماعاً فهو ورود أمثلة كثيرة من كلام العرب للمقيس عليه توافقه، بحيث لا يُرى قليلاً أو نادراً أو شاذاً[3]، وهٰذا ما ذكره ابن جني فيما نقله عنه السيوطي بقوله: «جعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب، وغيره من مواضيع الصناعة مطرداً، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذٰلك إلى غيره شاذاً»[4].

وأما الشاذ: فمعناه التفرق والتفرد، وهو عند الكفوي: «ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده، وكثرته»[5].

وهو ما يفارق النصوص اللغوية المسموعة، والمروية، والقواعد النحوية المستنبطة منها ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذٰلك إلى غيره. ويقف العلماء من القياس على الشاذ موقفين:

---

(١) الشاهد وأصول النحو للدكتورة خديجة الحديثي ٢٢٣ و٢٢٤.

(٢) الكليات ١/ ٢٢٢.

(٣) الأصول للدكتور تمّام حسّان ١٧٠.

(٤) المزهر ١/ ٢٢٧ وانظر: الخصائص ١/ ٩٧، والاقتراح ٥٨.

(٥) الكليات ٣/ ٦٣.

الأول: امتناع القياس على الشاذ في الاختيار، وهٰذا المسموع الشاذ يتبع فيه السماع الوارد به، ويحفظ من غير أن يُعدَّ أصلاً يقاس عليه غيره، ويفسر ابن السراج هٰذا الموقف بقوله:

«ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد، لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى سمعت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهٰذه الأصول، فاعلم أنه شذ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته، فلا بد أن يكون قد حاول به مذهباً، أو نحا نحواً من الوجوه، أو استهواه أمر غلطه»(١).

ويعد العلماء، من الشاذ أيضاً، كل ما اطرد سماعاً، ورواية، ولكنه شذ في القياس، فلا يبيحون القياس على هٰذا المسموع، وإن لم يرد ما يخالفه لتعارضه مع القياس، يقول ابن جنّي:

«واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال، وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به في نفسه، لٰكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره»(٢).

الثاني: إباحة القياس على الشاذ في الضرورة(٣). ويوضح هٰذا الموقف ما رواه ابن جنّي عن أستاذه أبي علي حين سأله عن جواز القياس على الضرائر المستحدثة التي لم يجوزها النحاة فقال: «كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم فكذٰلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا»(٤).

---

(١) الأصول ١/٥٦ و٥٧ ،وانظر أيضاً: دراسات في العربية ٤٢، والقياس في اللغة لمحمد خضر حسين ٤١.

(٢) الخصائص ١/٩٩، وكذٰلك: أصول التفكير النحوي ١٠١.

(٣) الضرورة: ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا، (انظر الضرائر لمحمود شكري الآلوسي ٦).

(٤) الخصائص ١/ ٣٢٣.

ثم يضيف ابن جنّي معقباً على قول أستاذه ما مؤداه: «أن نتبعهم في الضرائر الحسنة والضرائر القبيحة»[1].

والمسموع عند ابن جنّي أربعة أضرب:[2]

الأول: المطرد في القياس والاستعمال جميعاً، وهٰذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المثوبة والذي لا خلاف فيه نحو: «قال زيد، وضربت عمراً، ومررت بسعيد». وحكمه: جواز استعماله بصيغته المنقولة عن العرب، والقياس عليها.

الثاني: شاذ في القياس والاستعمال معاً: وهو كتتميم صيغة (فعول) مما عينه (واو) نحو قولهم: (ثوب مصوون، ومسك مدووف[3] وفرس مقوود ورجل معوود من مرضه)، وهٰذا النوع لا يسوغ القياس عليه، ولا يحسن استعماله إلا على وجه الحكاية بمعنى أن يحفظ، ولا يقاس عليه وهو أضعف الأنواع.

الثالث: مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، ومثل له بالفعل الماضي من (يذر)، و(يدع) وقوله: (مكان مبقل)[4] وهو القياس، والأكثر في السماع: (باقل) والأول

---

(١) انظر الاقتراح ٤١ وما بعدها.
الضرائر الحسنة: ما لا تستهجن، ولا تستوحش منها النفس، كصرف مالا ينصرف، مثلاً.
الضرائر القبيحة: ما تستقبح وتستهجن وتستوحش منها النفس وإن كانت جائزة كالأسماء المعدولة عن وضعها الأصلي كقول جميل بثينة: (الوافر)
أُريــدُ صَــلاحَهــا وتــريــدُ قَتلــي   وَ(شَتّـا) بَيــنَ قَتلــي وَالصّــلاحِ
أي: شتّان، ولعل الحسن والقبيح في الضرائر عائد إلى مدى قرب الضرورة من الأصل المطرد، أو بعدها عنه (أصول التفكير النحوي ١٠٤-١٠٦).

(٢) الخصائص ١/ ٩٧، كذٰلك: الشاهد وأصول النحو ٢٣٤، واللغة والنحو ٥٢-٥٦.

(٣) مدووف: مخطوط أو مبلول، ومن شواهده قوله: «والمسك في عنبره مدووف» (اللسان «دوف» / ١٠٨).

(٤) من هٰذا قول أبي دؤاد لابنه دؤاد: يا بني ما أعاشك بعدي؟ فقال دؤاد:
أَعاشَني بَعدكَ واد مُبْقِلٌ
آكلُ مِنْ حَوذانِه وَأَنْسِلُ
=

مسموع أيضاً، كذٰلك ما جاء به المثل من قولهم (عسى الغوير أبؤساً) وهو القياس غير أن السماع لا يجيزه لأن السماع أثبت مجيء خبر عسى فعلاً مضارعاً مسبوقاً بأن، وليس اسماً صريحاً، وقد جاء عنهم قول رؤية: (الرجز)

أَكْثَرتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دَائِما

لا تَعْذُلَنْ إني عَسيْتُ صَائِما

وحكم هٰذا الضرب أن يحفظ ولا يقاس عليه.

الرابع: مطرد في الاستعمال شاذ في القياس: ويستشهدون بقولهم: أَخْوَصَ الرِّمث[1] واستصوبت الأمر، فقد استعملوا «استصوبت الشيء» علماً بأن القياس: استصبت الشيء، ومثله مما شاع في الاستعمال وشذ في القياس قولهم: (استحوذ) و(أغيلت المرأة)[2] و (استنوق الجمل) و(استتيست الشاة) و(استفيل الجمل)، وحكمه: أنه شاذ تستعمل صيغته كما جاءت عن العرب، ولا قياس عليها.

وعقب ابن جنّي على الضربين الثالث والرابع بقوله: «واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال، وشذ في القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره»[3] وقال: «فإذا كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذٰلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله من ذٰلك امتناعك من: (وذر) و(ودع) لأنهم لم يقولوها، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرها نحو:

= **الحوذان**: اسم نبت، أنسل: يروى بفتح الهمزة، ومعناه أسمن حتى يسقط الشعر، وضمها ومعناه: تنسل إبلي وغنمي (الخصائص ١/ ٩٧ «حاشية ٢») واللسان (نسل وبقل) ١١/ ٦٦٠ و١١/ ٦٠.

(١) الرّمث: نبت حامص ترعاه الإبل (اللسان ٢/ ١٥٤): أخوص الرّمث: صار كالخوص (الخوص واحدها خوصة وهو كدرن النخيل) أي: تفطر بورق (اللسان٧/ ٢٢).

(٢) سقت ولدها الغيل: لبنها حين الحمل (اللسان١١/ ١١٠).

(٣) الخصائص ١/ ٩٩.

وزن ووعد لو لم تسمعهما فأما قول أبي الأسود: (الرمل)

لَيْتَ شِعْري عَنْ خليلي مَا الّذي غَالَهُ فِي الحُبِّ حَتّى وَدَعَه[1]

فشاذ وكذٰلك قراءة بعضهم ﴿ مَاوَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾[2].

٢- المقيس:

وهو الفرع، ويعنون به «ما كان محمولاً على كلام العرب وموجهاً على ما وجهت عليه العبارات الواردة عن العرب، فإن لم يصح حملها على كلام العرب فلا يجوز التكلم بها»[3].

وكان شعارهم قول الخليل وسيبويه: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم»[4] واعتماداً على رأيهما يمكن أن يقاس كل ما نطق به العربُ، وإن لم يكن في كلام العرب فليس له معنى في كلامهم، فكيف نجعل مثالاً في كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى؟»[5].

وأوجب سيبويه أن يحمل المقيس على المقيس عليه معنى ولفظاً، لا معنى فقط كما يظهر من قوله[6] «وقالوا: طُلِحت الناقة» و«ناقة طَليح» شبهوها بـ (حسير) لأنها قريبة من معناها، وليس ذا بالقياس لأنها ليست (طلحت) فانما هي لـ(مريضة وسقيمة) ولٰكن المعنى أنه (فُعل) ذا بها كما قالوا (زَمْنى) فالحمل على المعنى في هٰذه الأشياء ليس بالأصل، ولو كان أصلاً لَقَبُح (هالكون وَزَمِنون) ونحو ذٰلك»[7].

---

(١) انظر: الديوان ٣٦ والخصائص ١/ ٩٩، والشعر والشعراء ٤٩١.

(٢) الضحى ٩٣/ ٣.

(٣) الشاهد وأصول النحو للدكتورة خديجة الحديثي ٢٧٥.

(٤) الخصائص ١/ ١١٤.

(٥) الخصائص ١/ ٣٥٦، وكذٰلك: المنصف ١/ ١٨٠، ١٨١، ١٨٢.

(٦) الكتاب ٣/ ٦٥٠ وكذٰلك: الشاهد وأصول النحو ٢٧٦.

(٧) زمن الرجل صار به عاهة (أنظر اللسان ١٣/ ١٩٩).

وذكر النحاة للمقيس أنواعاً كثيرة يمكن حصرها تحت صنفين رئيسين: أولهما: «نصوص محمولة على نصوص» ثانيهما: أحكام محمولة على أحكام، ويترتب على هٰذين النوعين إمكانية تقسيم القياس إلى قياس نصوص وقياس أحكام وفقاً لنوع المقيس[1].

١- قياس النصوص: وهو أمران:

الأول: إلحاق الصيغ، والمفردات غير المسموعة عن العرب بالصيغ والمفردات المسموعة منهم، ومعاملتها معاملة ما ألحقت به، فتصبح هٰذه النصوص الجديدة جزءاً من لغة العرب، وهٰذا ما عناه سيبويه والخليل من أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وأيدهما المازني(ت ٢٤٩هـ) بقوله:

«وهٰذا هو القياس، ألا ترى أنك إذا سمعت: قام زيد، أجزت أنت ظَرُف عمرو، وحَمُق بشر، وكان ما قسته عربياً كالذي قسته عليه، لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول، وإنما سمعت بعضاً فجعلته أصلاً، وقست عليه ما لم تسمع، فهٰذا أثبت وأقيس»[2].

وقد سلك هٰذا المسلك ابن جنّي(ت ٣٩٢هـ)، وأستاذه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) واعتمدا عليه، ولهجا به كثيراً، فقد روي عن أبي علي قوله: «إذا قلت طاب الخُشْكَنانُ[3] فهٰذا من كلام العرب لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب»[4].

---

(١) انظر في هٰذا: أصول التفكير النحوي ٨٣ وما بعدها.

(٢) المنصف ١/ ١٨٠.

(٣) الخُشْكَنان: فسره داود الأنطاكي في التذكرة ١/ ١٤٠ بأنه (خالص دقيق الحنطة إذا عجن بشيرج وبسط وملىء بالسكر واللوز والفستق، وماء الورد، وجمع وخبز وأهل الشام تسميه المكفن، وأنظر أيضا: المعرب للجواليقي ١٣٤، ويقابله في وقتنا هٰذا البسكويت.

(٤) الخصائص ١/ ٣٥٧، وانظر مثل هٰذا في المنصف ١/ ٤٤ و١٨٢.

واقتدى ابن الأنباري(ت ٥٧٧هـ) بمن سبقوه، وتبنى موقفهم معللاً لمَنهجهم بكثرة الألفاظ، وقلة عواملها «فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لأدى ذٰلك إلى ألا يفي ما نخص بما لا نخص، ويبقى كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذٰلك مناف لحكمة الوضع»(١).

الثاني: إلحاق الاشتقاقات غير المسموعة على المسموعة من كلام العرب، وقد عرف لهٰذا النوع من القياس اتجاهان: متطور يرى أن هٰذا النوع من التصرف يثري اللغة وينميها، ويمثله أبو الحسن الأخفش الذي أجاز بناء الأمثلة على أي وزن من أوزان العربية، وإن لم يكن موجوداً في كلام العرب(٢)، واتجاه محافظ: وهو تحرّي الدقة في استخدام النصوص اللغوية المحفوظة، والإفادة منها، ويرى علماء هٰذا الاتجاه ضرورة الوقوف عند حد المنقول بالفعل من الاشتقاقات، ولا نتعداها، وترأس هٰذا الاتجاه، الخليل وسيبويه(٣).

وقياس النصوص بهٰذا المفهوم أمر ضروري تفرضه الظروف الاجتماعية التي تستلزم المرونة في استخدام المادة اللغوية لمسايرة هٰذا التطور، ومواكبته، ووصفه، كإلحاق الصيغ، والمفردات المستجدة بأمثالها من الصيغ، والمفردات المنقولة عن العرب، ومن ثم إحداث صيغ متنوعة للاشتقاق، والأبنية، وخاصة مما لم تتنوع مشتقاته، ولم تتعدد مبانيه.

---

(١) لمع الأدلة ٩٣ و٩٤.

(٢) انظر قول الأخفش ورأيه في: المنصف ١/ ١٨٠ وفيه يقول ابن جنّي:
(وكان أبو الحسن الأخفش يجيز أن نبني على ما بنت العرب، وعلى أي مثال سألته، إذا قلت له: ابنِ لي من كذا مثل كذا، وإن لم يكن من أمثلة العرب، ويقول: إنما سألتني أن أمثل لك فمسألتك ليست خطأً، وتمثيلي عليها صواب).

(٣) يؤكد هٰذا ما قاله سيبويه في الكتاب فهو يقول مثلاً: «ينبغي أن تُجرى هٰذه الحروف كما أجرت العرب، وأن تعني ما عنوا بها، (الكتاب ١/ ٣٣٠ و٣٣١) وقال في موضع آخر «فأجر الأشياء كما أجروها» (الكتاب ١/ ٤١٩)، «وأورد أيضاً (فهٰذا أقوى من أن أحدث شيئاً لم تتكلم به العرب» (الكتاب ٣/ ٣٧٩).

٢-قياس الأحكام:

ويطلق عليه في النحو قياس الظواهر، وفيه تقاس الأحكام على الأحكام بمعنى أنه قياس على القواعد المصوغة وليس على النصوص[١] وهو متنوع كثير يمكن حصره فيما يأتي:

أ- قياس المعروف المطرد على المعروف المطرد.

وغاية هٰذا النوع محاولة طرد القواعد عن طريق ربط بعضها ببعض، ومن ثم إجازة الأحكام، وتأصيل القواعد، وهو شائع مثبوت في كتب النحو، ونماذجه كثيرة منها:[٢]

١- قياس رفع نائب الفاعل على الفاعل.

٢- قياس جزم الأفعال على جر الأسماء.

٣- قياس الأسماء على الأفعال في العمل.

٤- قياس الفعل المضارع على الأسماء في الإعراب.

ب- قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه:[٣]

وفيه يظهر كل من المقيس، والمقيس عليه غير ثابت، فهو يتناقض مع الكثير الثابت، وبالتالي فهو ليس مطرداً كالنوع الأول، ومع ذٰلك فقد استخدمه النحاة، ولم يتورعوا في إلحاق المقيس بالمقيس عليه، وإعطائه حكمه، ومن أمثلتهم على هٰذا: النسب إلى

(١) هٰذا النوع من القياس لم تعرفه العرب، ولم يسمع عنهم، وإنما هو من صنيع النحاة الذين استخدموا التعليل لاستخراج قواعد لم ترد عن أصحاب اللغة، الأمر الذي به قد تشعبت القواعد، وفسد النحو.

(٢) هٰذه الأقيسة من عبث النحاة، وإنما كان الأجدر أن يقولوا: هٰكذا جاء عن العرب وبه هٰكذا نطقوا، وهٰذه الأقيسة لا تفيد اللغة شيئاً، ولا هي من النحو في شيء، وإنما وضع النحو، كما يقول المازني: «والغرض في صناعة الإعراب والتصريف: إنما هو أن يقاس ما لم يجيء على ما جاء، فقد وجب من هٰذا أن يتبع ما عملوه ولا يعدل عنه، لأنه هو المعنى المقصود والسبب الذي له وضع هٰذا العلم واخترع» (المنصف ٢/ ٢٤٢).

(٣) أصول التفكير النحوي ٩٣.

«قتوبة وركوبة وحلوبة» فإنها تقاس على مثال شنوءة: شنئي في النسبة فيقولون: «قتبي وركبي وحلبي». وهٰذا يعني أن صيغة (فعولة) قد نسبت على صيغة (فعلي)في هٰذا الموضع حملاً على شنوءة، وهٰذا ليس مطرداً، ولذٰلك كان يتوجب عدم اعتماد النسب إلى (فعولة: فعلي) أصلاً في القياس لعدم ثبوته، غير أنهم عدّوه أصلاً لتصورهم وجود جامع بين فعولة، وفعلية يسمح بقياس الأولى على الثانية وهو: (شنوءة)[١].

جـ- قياس المجهول على المطرد المعروف:

يكون المقيس في هٰذا النوع غير مطرد ولا ثابتاً، ويمثل في الغالب ظاهرة لغوية لإحدى القبائل العربية، غير أن المقيس عليه يكون ثابتاً ومطرداً، فيحملون المقيس غير المطرد على الثابت المطرد، ويعدى إلى حكمه، إلا أن النحاة يجعلون هٰذا المقيس أقل رتبة من حيث العمل، ويمثلون لذٰلك بقياس (لا) على (ليس) مرة وعلى (إن) مرة أخرى، مع العلم أن كلاً من (ليس) و(إنّ) تعملان في الجملة الإسمية باطراد وثبات، لكنهما متضادتان وظيفياً، وقد لاحظ النحويون أن (لا) تعمل عمل (ليس) في بعض اللهجات القبلية، وعمل (إنّ) في لهجات أخرى، ولما أرادوا وضع قاعدة لهٰذه الظاهرة، ألحقوها بليس مرة وبإن مرة أخرى، ثم اكتشفوا أن ما فعلوه لا يطرد، فحكموا بانحطاطها عما ألحقت به[٢].

د- قياس المطرد المعروف على المشكوك فيه:

في هٰذا النوع من القياس، يُحمل الثابت على غير الثابت، وهو أمر قد يظهر منافياً للمنطق، إذ يفترض أن يكون المقيس عليه الثابت آصل من المقيس، وأقوى منه في

---

(١) الخصائص ١/ ١١٥.

(٢) ليس هٰذا القياس من صنيع النحاة، ولا هم أصحابه، وإنما أصحاب هٰذا القياس هم القبائل العربية وأما النحاة فهم كما يقول ابن جنّي: «بالعرب لاحقون وعلى سمتهم آخذون وبألفاظهم متحلون ولمعانيهم آمّون» (الخصائص ١/ ٣٠٨) وانظر أيضاً: شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ١/ ٢٣٥، ومغني اللبيب لابن هشام ١/ ٢٣٧-٢٤٠.

الحكم، غير أنّ النحويين فريقان في إجازة هٰذا القياس، فريق المجيزين، ويسنندون إلى أن (الأصل المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه[1] ومثال ذٰلك قياس عمل (إلا) النصب في المستثنى على عمل (يا)، ومنهم من قال: فعل مقدر بعد (يا)، ورفضه الفريق الآخر من النحاة لأنه، على رأيهم، لو جاز القياس على المختلف فيه لأدى ذٰلك إلى محال؛ وذٰلك لأن المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلاً والفرع ضد الأصل؟[2].

٣- الحكم:

الحكم هو القضاء، وهو في العرف: إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً[3].

وقد استعمله النحاة فيما يلزم من الأمور لزوم الحكم المقضي به، والذي لا يجوز أن يتخلف[4]؛ وبمعنى أوضح هو ما يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه.

ولقد اشترط العلماء لصحته، وثبوته شروطاً اختلفوا فيها: «فرأى معظم النحاة أنه مشروط بثبوت استعماله عن العرب، وأما الحكم الذي لم يثبت بالأصالة، وإنما بالقياس والاستنباط، فقد اختلفوا في جواز القياس عليه، غير أن ابن جنّي يشير فيما نقله عنهم أنه جائز، وقد اختلفوا في القياس على الأصل المختلف في حكمه، فجوزه قوم، ومنعه آخرون، وحجة المانعين أنه ليس أصلاً، وإنما هو فرع لغيره، فرد عليهم بجواز أن يكون الفرع لشيء أصلاً لشيء آخر، وضربوا لذٰلك مثلاً، باسم الفاعل والصفة، إذ إن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، وهو أصل للصفة المشبهة، كذٰلك (لات) و(لا)، فإن (لا) فرع على (ليس) وهو أصل لـ (لات)، وهٰذا لا تناقض فيه عندهم[5]. ومن أمثلة

---

(١) لمع الأدلة ١٢٥.

(٢) لمع الأدلة ١٢٥، وانظر أيضاً: أصول التفكير النحوي ٩٢.
وهٰذا القياس المزعوم لا يعدو كونه تمحلاً، وافتراضات سبكتها أخيلة النحاة.

(٣) الكليات للكفوي ٢/ ٢٢٠.

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير البدي ٦٥.

(٥) لمع الأدلة ١٢٥.

القياس على الأصل المختلف فيه استدلالهم على أن (إلا) تنصب المستثنى فتقول: حرف قام مقام فعل بعمل النصب، كما في النداء، فإن إعمال (يا) النداء مختلف فيه، فمنهم من قال أنه العامل، ومنهم من قال: (فعل متعد)[1].

وقد أطلق النحاة أحكاماً عدة للقواعد النحوية منها:[2]

١- **واجب**: كرفع الفاعل، وتأخيره عن الفعل (عند البصريين)، وجر المضاف إليه وتنكير الحال، والتمييز.

٢- **ممنوع**: كأضداد ما ذكر في الواجب، كأن تنصب الفاعل، أو تجره، أو تقدمه على الفعل، أو ترفع المفعول، أو تجره.

٣- **حسن**: كرفع المضارع الواقع بعد شرط ماض مثال قول زهير بن أبي سلمى: (البسيط)

وَإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مَسْألةٍ   يقولُ: لا غائبٌ مالِي وَلا حَرِمُ[3]

٤- **قبيح**: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط مضارع، ومنه قول جرير بن عبد الله البجلي (الرجز):

يَا أقرعُ بنُ حابسٍ يَا أقْرعُ   إنّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخوكَ تُصْرَعُ

٥- **خلاف الأوْلى**: كتقديم المفعول في نحو (ضرب غلامَه زيد) فالأولى وصل الفاعل بالفعل؛ لأنه بمثابة الجزء منه.

---

(١) الاقتراح ١١١، ولمع الأدلة ١٢٤، كذلك: الأصول للدكتور تمام حسان ١٩٩، وفي أصول اللغة والنحو ١٣٠، ولا يزيد كلام النحاة من كونه خيالاً ابتدعوه تعلة لتسويغ عمل هذه الحروف.

(٢) الاقتراح ٣٩، وانظر أيضاً: أصول التفكير النحوي ١١٨ و١١٩. والشاهد وأصول النحو ٢٧٨.

(٣) انظر دينوانه ١٠٥.

٦ ـ **جائز على السواء**: كحذف المبتدأ والخبر، أو إثباتهما حيث لا يوجد ما يمنع من الخلاف. وقد ضرب السيوطي (ت ٩١١ هـ) لهٰذه الأقسام مجتمعة مثلاً واحداً وهو عمل الصفة المشبهة[١].

٤ . العلة الجامعة:

العلة لغة: عبارة عن معنى يحل بالمحل، فيتغير به حال المحل، ومنه يسمى المرض علة؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف[٢].

وهي الركن الرابع من أركان القياس، ويقصد بها الصفة، أو الميزة التي من أجلها عُدِّي حكم المقيس عليه إلى المقيس، وهٰذا يعني أن المقيس إنما استحق حكم المقيس عليه لوجود علامات، وأمارات[٣] فيه تستوجب هٰذا الحكم، وقد مثلوا لهٰذا بالفاعل الذي له في الجملة وضع خاص، فإذا تحقق هٰذا الوضع في كلمة ما عُدَّت فاعلاً، واستحقت حكمه، وهو الرفع[٤].

والجامعة تعني الصلة التي توافر فيها مجموعة من الصفات، تُكَوِّن ما يمكن أن يعد جامعاً بين طرفي القياس: المقيس والمقيس عليه[٥].

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر: الإقتراح ٣٩ و٤٠ و٤١.

(٢) كتاب التعريفات للجرجاني ١٥٩، وانظر أيضاً: الكليات للكفوي ٣/ ٢٢٠ و٢٢١.

(٣) يقول ابن جنّي في مفهوم العلة: «وذٰلك أنها إنما هي أعلام، وأمارات لوقوع الأحكام» (الخصائص ١/ ٤٨).

(٤) جاء في الإقتراح: أن الفاعل في كلام العرب مرفوع، فكل ما كان في معنى الفاعل فهو مرفوع (الإقتراح ٨٢).
وأكد هٰذا الرأي أبو علي الفارسي بقوله: «والقياس ألاّ يجوز إلا أنْ تبني على أمثلة العرب لأن في بنائك إياه إدخالاً له في كلام العرب، والدليل على ذٰلك أنك تقول: طاب الخشكنان «فترفعه وإن كان أعجمياً لأن كل فاعل عربي مرفوع، وإنما تقيس على ما جاء وصح» (المنصف ١/ ١٨٠، ١٨١).

(٥) أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم ١١١.

نشأة العلة وتطورها:

اختلف الباحثون الذين درسوا العلة النحوية في أولية ظهورها، فقال بعضهم[(١)]: إن الخليل بن أحمد هو أول من بسط القول في العلل وتوسع فيها توسعاً لفت أنظار معاصريه فسألوه عن العلل التي يعتل بها في النحو «فقيل له عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذٰلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست»[(٢)].

إلا أن باحثاً آخر يرى أن أول من علل النحو، فذكر أسباب إعرابه ابن أبي إسحاق الحضرمي(ت ١١٧هـ) الذي كان شديد التجريد للقياس والعلل[(٣)]. وأما ابن جني فكان يرى أن أبا عمرو بن العلاء(ت ١٥٤هـ) أول من روي عنه استعمال العرب للتعليل، فقد نقل نصاً عن الأصمعي(ت ٢١٦هـ) رواه عن أبي عمرو أنه قال: «سمعت رجلا من اليمن يقول: «فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها» فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة؟»[(٤)].

ولقد ذهب فريق إلى أبعد من هٰذا، إذ وقر في نفوس هٰؤلاء أن فصحاء العرب كانوا يعللون بعض ما ينطقون، وأنه قد تمثلت في أذهانهم العلل، وقد أبان عن هٰذا سيبويه إذ قال: «وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً»[(٥)].

---

(١) من ذٰلك قول الزبيدي في الخليل: «واستنبط من العروض، ومن علل النحو مالم يستنبط أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق» (طبقات النحويين واللغويين ٤٧).

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٦٥ و٦٦.

(٣) هو جرجي زيدان (تاريخ آداب اللغة العربية ٢/ ١١٣)، وكذٰلك: ابن الأنباري في نزهة الألباء ٢٧.

(٤) الخصائص ١/ ٢٤٩.

(٥) الكتاب ١/ ٣٢، وانظر أيضاً: الخصائص ١/ ٥٣ و٢١٤، والاقتراح ١١٣، والأصول للدكتور تمام حسان ١٧٧، والمنصف ١/ ٣١٠.

كما يؤكد هٰذا ابن جنّي تعقيباً على رواية أبي عمرو السالفة فيقول:[1] «أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته، وقد نظروا، وقاسوا، وتصرفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غُفْلاً يعلل هٰذا الموضع بهٰذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، صنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذٰلك، ووقفهم على سمته وأَمِّه».

غير أن هٰذه العلل قد ظهرت في البداية ظهوراً طبيعياً، واتسمت بالسهولة، والابتعاد عن التعقيد، وهٰذا ما يلحظ مما روي عن يحيى بن يعمر في تعليله نصب كلمة (أحب) في قوله تعالى:[2] ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ . . .﴾ إلى قوله تعالى: ﴿أَحَبَّ﴾ بكونها خبراً لكان[3]، وكذٰلك ما ورد من تعليل سيبويه لرفع كلمة (قليل) من قول امرىء القيس: (الطويل)

فَلَوْ أَنَّ ما أَسْعى لأَدنى مَعيشَةٍ كَفاني، وَلَمْ أَطلبْ، قليلٌ مِنَ المالِ[4]

فقال: «فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذٰلك ونصب فسد المعنى»[5].

حتى كان عصر الخيل فشاع مبدأ العلية بين النحاة على مختلف مذاهبهم، فلكل حكم نحوي عندهم علة، ولكل ظاهرة نحوية كلية أم جزئية تعليل عقلي، وتجاوزوا في عللهم حدود السهل القريب منها، إلى ما خفي ودق، وإلى الغوص على كوامن العلل لاستنباط غرائبها ونوادرها، فأفضى بهم هٰذا إلى فروض ذهنية[6].

---

(١) الخصائص ١/ ٢٤٩، وانظر أيضا: الشاهد وأصول النحو ٣١٧.

(٢) التوبة ٩/ ٢٤.

(٣) انظر الخبر كاملاً في: نزهة الألباء ٢٥، وكذٰلك طبقات الزبيدي ٢٨.

(٤) انظر: ديوانه ٣٩.

(٥) الكتاب ١/ ٧٩.

(٦) الشاهد وأصول النحو للدكتورة خديجة الحديثي ٣١٨.

ولقد استمر تيار العلة في الاندفاع حتى استفحل أمره في القرنين الثالث والرابع الهجريين، ولم يعد هناك بصري، ولا كوفي إلا واعتمد على التعليل كثيراً، ومما ساعد على ذٰلك تفشي المنطق، وامتزاجه بالنحو امتزاجاً عده السيرافي(ت ٣٦٨هـ) من واد واحد بالمشاكلة والمماثلة[١]. ومن هٰؤلاء الفراء(ت ٢٠٧هـ) الذي كانت علله تتسم بالطابع الفلسفي، وإن كان بعضها سهلاً واضحاً، ومنهم المبرد (ت ٢٨٥هـ) الذي كان يعدّ العلة متممة للحكم النحوي لا تنفصم عنه، وقد شغف بالتعليل واستخدمه كسلاح في مناقشاته مع العلماء أمثال الزجاج (٣١١هـ) وثعلب (ت ٢٩١هـ)[٢]، ومن هٰؤلاء أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جنّي الذي أكثر من التعليل، وتوسع فيه، وأفرد له أبواباً متعددة[٣]. وبلغت العلة النحوية المشوبة بالفلسفة مداها عند الرماني من علماء القرن الرابع الهجري، يدل على ذٰلك تأليفه لكتاب «الحدود في النحو» الذي سار فيه على نهج الفلاسفة كقوله في تعريف القياس: «الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول»[٤].

وكما عني العلماء بالعلة، فقد عنوا بالتأليف فيها، ومن أشهر هٰذه المؤلفات[٥]: (الإيضاح) للزجاجي، و(أسرار العربية) لابن الأنباري، و(الاقتراح في أصول النحو) للسيوطي.

---

(١) انظر: الإمتاع والمؤانسة ١/ ١١٤، وفي أصول اللغة والنحو ١٣٢.

(٢) انظر: مناظراته في الأشباه والنظائر ٣/ ٧٠، ومجالس العلماء ٥٥، ٥٦، ٨٤، ١٢٥، ٢٦٥.

(٣) الخصائص ١/ ٤٨ وما بعدها.

(٤) الحدود في النحو للرماني ٨.

(٥) لمزيد من التفصيل عن مؤلفات العلماء في العلة، انظر: الشاهد وأصول النحو٣٢٠-٣٢٣.

أنواع العلل:

يَعدُّ الزجاجي العلل النحوية عللاً مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست عللاً موجبة، ولا هي كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، وهي عنده على ثلاثة أضرب:[١]

الضرب الأول: (العلل التعليمية) ويصفها بأنها تلك النوع من العلل التي يتوصل بها إلى تعلّم كلام العرب، إذ إنّ كلام العرب لم يسمع كله منهم لفظاً، وإنّ ما سمع هو بعضه فنقيس عليه أشباهه ونظائره، ومثّل لها بقوله: «إنه لما سمعت «قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب»، ومن العلل التعليمية عنده أيضاً: تلك التي يستقريها من موضع كل كلمة رفعت أو نصبت، أو جرّت، وعن سبب إعطائها هٰذه الأحكام كقولنا: «إن زيداً قائم» إن قيل: بم رفعتَ زيداً؟ قلنا: (بإنَّ) لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنا كذٰلك عُلِّمناه ونعلمه، وكذٰلك «قام زيد»إن قيل: بم رفعتَ زيداً؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعته، فهٰذا وما أشبه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب»[٢].

الضرب الثاني: (العلل القياسية)[٣]: وهي العلل التي نستطيع بها محاكاة العرب، ومجاراتهم فنقيس على ما صحّ من كلامهم، وهٰذا النوع من العلل ضروري، إذ يحقق للغة نموّها واستمرار حياتها، ومثّل لها بالإجابة عمن يسأل عن سبب وجوب نصب إنّ وأخواتها الاسم فيكون الجواب؛ لأنها ضارعت الفعل المتعدي فحملت عليه، فأعملت إعماله لمّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبّه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدّم مفعوله على فاعله، نحو (ضرب أخاك محمد)، وما أشبه ذٰلك»[٤].

---

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٦٤ و٦٥.

(٢) الإيضاح في علل النحو ٦٤.

(٣) الشاهد وأصول النحو ٢٢٤.

(٤) الإيضاح ٦٤.

الضرب الثالث: (العلل الجدلية النظرية): وهي علل تدخل في باب المجادلة والمناقشة والنظر، وقد مثّل لها بكل ما يعتل به من علل في باب (إنّ) بعد العلّة القياسية كالإجابة عن أسئلة السائل «فمن أي جهة شابهت هٰذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها أبالماضية، أم المستقبلية»[1].

أما ابن جنيّ فقد جعل العلل النحوية ضربين، واشترط لكل ضرب شرطاً تصح بها، وأخرى تنتقض بها.

الأول: ما لا بد منه لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، وهٰذا النوع يجري مجرى علل المتكلمين، ويلحق بها، كقلب (الألف) واواً لانضمام ما قبلها، و(ياء) لانكسار ما قبلها نحو: (ضورب) و(قراطيس).

الثاني: ما يمكن تحمله إلا أنه على تَجشّم واستكراه مثال: «قلب واو عصفور ونحوه (ياء) إذا انكسر ما قبلها نحو: عصيفير وعصافير، ألا ترى أنه قد يمكنك تحمل المشقة في تصحيح هٰذه الواو بعد الكسرة وذٰلك بأن تقول: عصيفور وعصافور»[2].

أما الحسين بن موسى الجليس(ت ٣٥٠هـ)[3] فقد صنف اعتلالات النحاة صنفين[4]:

١- علة تطرد بالقياس على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم.

٢- علة تبين حكمة العرب[5]، وتظهر صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم.

---

(١) الإيضاح ٦٥.

(٢) الخصائص ١/ ٨٨، وانظر أيضا: الاقتراح ١٢١.

(٣) الجليس هو: حسين بن موسى بن هبة الله الدينوري نحوي، لغوي من آثاره: كتاب في النحو سمّاه «ثمار الصناعة» (معجم المؤلفين لكحالة ٤/ ٦٥).

(٤) الاقتراح ١١٥.

(٥) ليس في تعليل النحاة ما يبين حكمة العرب؛ لأن العرب لم يقصدوا هٰذه العلل وإنما هي من افتراضات النحاة التي تنفر الناس من حكمة العرب.

وهو يرى أن العلة التي تطرد أكثر استعمالاً، وأوسع تداولاً، وهي كثيرة الأنواع ولٰكن يمكن حصر أشهرها في أربعة وعشرين نوعاً، وقد شرحها ومثل لها التاج ابن مكتوم(ت ٧٤٩هـ) في تذكرته(١). أما ابن السرّاج(ت ٣١٦هـ) فقد ذكر أن اعتلالات النحاة ضربان:

الأول: ما يؤدي إلى معرفة كلام العرب مثل: كل فاعل مرفوع، وكل مفعول منصوب.

والثاني: ما يطلق عليه «علة العلة» كأن يقال: لم صار الفاعل مرفوعاً، والمفعول منصوباً، وهٰذا الضرب لا يفيد في معرفة كلام العرب، وإنما يدلّ على حكمتهم في وضع أصول كلامهم، ويكشف عما تتصف به هٰذه اللغة من فضل على سواها(٢).

ويعقب ابن جني على ما سماه ابن السراج «علة العلة» فيقول: «إنما هو تجوّز في اللفظ، فأما الحقيقة، فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة»(٣).

وللعرب مبدأ عام في العلة من حيث ارتباطها بالأصل والفرع (أي المقيس عليه والمقيس)، ذٰلك أنهم يرون أن الشيء إذا جاء على أصله، فلا يسأل عن علّته، وأما «من عدل عن الأصل افتقر إلى الدليل لعدوله عن الأصل»(٤).

---

(١) الاقتراح ١١٥، وابن مكتوم هو أحمد بن عبد القادر متقدم في النحو والفقه واللغة له تصانيف حسان منها: شرح كافية ابن الحاجب وشرح شافيته، شرح الفصيح، الدر اللقيط من البحر المحيط، التذكرة في ثلاثة مجلدات سماها قيد الأوابد (بغية الوعاة ١/ ٣٢٧).

(٢) الأصول ١/ ٣٥ وانظر أيضاً: الاقتراح ١١٨.

(٣) الخصائص لابن جني ١/ ١٧٣.

(٤) الإنصاف لابن الأنباري (المسألة الأربعون) (٣٠٠)، وانظر أيضاً: الأصول للدكتور تمام حسان ١٧٧.

وبالرغم من اعتقاد بعض النحاة بأن فصحاء العرب كانوا على وعي بعلل ما يقولون إلا أنهم كانوا يرون أن ما حاك في نفوس العرب من هٰذه التعليلات -على قلتها- ملكة وسليقة، وأن تعليلات النحاة هي تجريد وصنعة، ووصف لهٰذه الملكة، وهم يقصدون من وراء هٰذه التعليلات أن يجعلوا نقل الحكم من الأصل إلى الفرع أمراً يقبله العقل ويرتاح إليه.

وبناء على هٰذا المبدأ العام للعلة، فإن الأصول لا تعلل، وإنما يقتصر على الفروع، فليس لنا أن نسأل: لمَ رفع الفاعل؟ أو لمَ جاء (ضرب) على صيغته فعل.

ولقد بين أبو حيّان(ت ٣٤٥هـ) هٰذا المفهوم عند استنكاره ظاهرة التعليل في النحو بقوله: «هٰذه التعاليل لا يحتاج إليها لأنها تعليل وضعيات، والوضعيات لا تعلّل[1]».

همع الهوامع للسيوطي ١/ ٥٦.

موقف علماء العربية القدامى
من السماع والقياس

أولا: المذهب البصري والكوفي والبغدادي بعامة:

لقد كان للاجتهاد العقلي أثره البيّن في تداخل الثقافات المختلفة، وأَخْذِ بعضها من بعض، وقد ظهر هٰذا جلياً فيما استعان به اللغويون من أقيسة الفقهاء، والإفادة منها، فقد أشار ابن جني إلى هٰذا حين ذكر كتب محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة(ت ١٥٠هـ) فقال: «إنما ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاحظة والرفق»(١).

ويؤيد هٰذا ما كان يراه ابن الأنباري من أن القياس النحوي يشبه القياس الفقهي لأن بينهما «من المناسبة ما لا خفاء فيه لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول»(٢).

كما يرجع الفقهاء إلى اللغوين والنحاة في بعض الأحايين يسألونهم في مسائل فقهية، إذ روي عن بشر المريسي المعتزلي(ت ٢١٨هـ)(٣) أنه قال للفرّاء(ت ٢٠٧هـ) يوماً(٤): «أريد أن أسألك في الفقه. ما تقول في رجل سها في سجدتيْ السهو؟ قال: لا شيء عليه، قال: من أين لك ذٰلك؟ قال: قسته على مذاهبنا في العربية، ذٰلك أن المصغر لا يُصغّر، وكذٰلك لا يلتفت إلى السهو في السهو»(٥).

(١) الخصائص ١/ ١٦٣.

(٢) الاقتراح ٢٢، وانظر ايضاً: نزهة الألباء لابن الأنباري ٧٦.

(٣) بشر المريسي هو: فقيه معتزلي عارف بالفلسفة يرمى بالزندقة وهو رأس الطائفة (المريسية) القائلة بالإرجاء، يقال كان أبوه يهودياً وهو من أهل بغداد، وكان قصيراً دميم المنظر له تصانيف (الأعلام ٢/ ٥٥).

(٤) نزهة الألباء ٨٣.

(٥) المقصود من السهو هو سجدتا السهو.

ولم يقتصر أثر الاجتهاد العقلي على هٰذا التداخل، فقد انسحب أيضاً على مواقف العلماء منه بين مؤيد ومعارض؛ فكما انقسم الفقهاء إلى مذهبين: مذهب أصحاب الرأي والقياس الذي تزعمه أبو حنيفة النعمان، ومذهب أصحاب الأثر الذي كان يمثله الإمام مالك بن أنس، فإن علماء العربية قد احتذوا حذو هاتين المدرستين، فتمسك فريق بالنصوص المسموعة عن العرب ولم يتعدوها، وأخذ الفريق الآخر بالقياس والتعليل.

وهٰذا الافتراق في المواقف قد نشأ مبكراً منذ رجال الطبقة الأولى، بل وبين علماء المذهب الواحد، فقد وقف بعض العلماء عند حد السّماع، لا يقبلون غير ما سمعوه من خلّص العرب، وكان يتزعم هٰؤلاء أبو عمرو بن العلاء الذي كان أشد تسليماً للعرب، وأكثر اطمئناناً للقدامى بصفة خاصة حتى لقد توقف عن رواية شعر جرير والفرزدق، وأضرابهما، مع إعجابه بشعرهم فكان يقول: «لقد أحسن هٰذا المولَّد حتى هممت أن آمر صبيانَنا بروايته»(١) وترأس مذهب السماع بعده تلميذه الأصمعي الذي كان يعارض القياس، ولا ينشط إليه(٢).

وعلى الرغم من أن أبا زيد(ت ٢١٥هـ)، ومؤرجاً السدوسي(ت ١٩٥هـ) كانوا أكثر تساهلاً، وأقل تشدداً من الأصمعي، إلا أنهم كانوا لا يستريحون إلى مسألة قياسية إلا بعد عرضها على أشباه لها متعددة من كلام العرب الفصحاء. يقول أبو زيد: «لست أقول قالت العرب إلا إذا سمعته من هٰؤلاء: بكر بن هوازن، وبني كلاب، وبني هلال، ومن عالية السافلة (نجد) أو سافلة العالية (المدينة)»(٣). أما الطرف الآخر فقد اعتدوا بالعقل ونشطوا في إعمال الرأي، وجرّدوا المقاييس وتوسعوا في العلل، ولم يذعنوا لكلام

(١) العمدة لابن رشيق ١/ ٩٠، وانظر أيضاً: رواية اللغة للدكتور عبد الحميد الشلقاني ٣١٤ وكذٰلك: البيان والتبيين ١/ ٣٢١، وقال الأصمعي: «جلست إلى أبي عمرو عشر حجج ما سمعته يحتج ببيت إسلامي» (البيان والتبيين ٣٢١).

(٢) الخصائص ١/ ٣٦١ يقول ابن جني: و«الأصمعي ليس مما ينشط للمقاييس ولا لحكاية التعليل».

(٣) رواية اللغة ٣١٦.

العرب بل خطأوا العرب، وتعقبوا أخطاء بعض الشعراء ممن يحتج بشعرهم، وكان على رأس هٰؤلاء عبد الله بن أبي إسحٰق، وتلميذه عيسى بن عمر الثقفي(ت ١٤٩هـ).

وقد تعمّق هٰذا التباين بعد عصر الخليل بن أحمد، وأتخذ شكلاً مذهبياً، وبخاصة إثر تأسيس مذهب الكوفيين، وتميّزه عن مذهب البصريين.

وعلى الرغم من أن الخلاف بين هٰذين المذهبين في الفروع، وليس في الأصول وأن هٰذه الفروع هي التي شكلت المذهبين(١) إلا أن هناك اختلافاً جذرياً بينهما في كل من السماع والقياس.

أ- المذهب البصري بعامة:

سبق المذهب البصري نظيره الكوفي بنحو مئة عام، وهٰذا يعني أن البصريين هم الذين وضعوا أسس النحو العربي، ولذٰلك يقول ابن النديم في تسويغه تقديم تراجم علماء البصرة(٢): «وإنما قدّمنا البصريين أولاً لأن علم العربية عنهم أخذ، ولأن البصرة أقدم بناء من الكوفة».

ولقد كان لهٰذه الأولية التي لم ينافسهم فيها منافس، أثر في تحديد مسار منهجهم اللغوي والنحوي، إذ كانت البصرة تموج بالعرب ممن عرفوا بسلامة لغتهم، وبالرواة، والحفظة، والنقدة، مما يسّر لهم الوصول إلى الكثير من القواعد اللغوية دون عناء، وقابل هٰذا إحساسهم الشديد بوجوب وضع قواعد لغوية تحفظ الألسنة مما طرأ عليها من فساد امتد أثره إلى القرآن الكريم، ومساعدة غير العرب على إتقان اللغة العربية، وترتب على وضعهم هٰذا أن تشدّدوا في الأخذ عن العرب، على أمل أن يسود العربية نظام مطرد

(١) في المدارس النحوية للدكتور محمد حسين آل ياسين ٦٩، وكذٰلك: المدارس النحوية للدكتور إبراهيم السامرائي ١٥٤.

(٢) الفهرست لابن النديم ٩٦، وانظر أيضاً: ضحى الإسلام لأحمد أمين ٢/ ٢٨٤.

بقوانين محددة، مستقاة من الأساليب العربية الصحيحة المتوافق على أمثالها[١]. ولذلك أسسوا قواعدهم مرتكزة على ثلاثة عناصر[٢]:

١ - الأخذ عن العرب الخُلّص ممن سلمت لغتهم، ولم يتسرب إليها الوهن، فلذلك لم يأخذوا إلا من الأعراب حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع، بل كانوا يتحرزون من الأخذ عنهم إذا شكوا في ضعف طبائعهم اللغوية، فيخضعونهم للاختبار، والمساءلة كما فعل أبو عمرو بن العلاء حين استضعف فصاحة أبي خَيْرة[٣] فقال له[٤]: «كيف تقول استأصل الله عرقاتِهم؟ ففتح أبو خيرة، فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة لان جلدك».

٢-التثبت، والتحقق من الحفظة، والرواةفيما ينقلون عن العرب فقد كانوا يفخرون أنهم يتحرّون الدقة فيما ينقلون. يقول السيوطي: «قال أبو حاتم: إذا فسرت حروف القرآن المختلف فيها، وحكيت عن العرب فإنما أحكيه عن الثقات منهم مثل أبي زيد والأصمعي، وأبي عبيدة، ويونس»[٥].

٣- الأخذ بما كثر وشاع من المسموع، وحفظ القليل النادر منه، وعدم القياس عليه، وهٰذا ما قرره سيبويه في «باب بناء الأفعال المتعدية» بقوله: «فإنما هٰذا الأقل، نوادر تحفظ عن العرب، ولا يقاس عليها، ولٰكن الأكثر قياس عليه»[٦]. كمّا أكد هٰذا صاحب الهمع في باب الحال فيما رواه عن أبي حيّان بقوله: «إنما تُبنى المقاييس العربية على وجود الكثرة»[٧].

---

(١) نشأة النحو لمحمد الطنطاوي ١٢٨.
(٢) نشأة النحو ١١٠.
(٣) مرّت ترجمته ص٥٣ من هٰذا البحث، وانظر: (بغية الوعاة ٢/٣١٧).
(٤) المزهر ٢/ ٤١٠ وانظر أيضاً: مدرسة البصرة ١٥٠.
(٥) المزهر ٢/ ٤١٠، وانظر أيضاً: مدرسة البصرة ١٥٠.
(٦) الكتاب ٤/٨، وانظر أيضاً: مسالك القول للزعبلاوي ٤٨.
(٧) همع الهوامع للسيوطي ١/٢٤٧.

ب- المذهب الكوفي بعامة:

تضافرت عوامل عدة مازت الكوفيين عن البصريين في تناولهم المادة اللغوية، فقد ظهر المذهب الكوفي متأخراً حقبة من الزمن عن مثيله البصري، فوجد النحو قد استوى على سوقه علماً ناضجاً، وكانوا قد شغلوا عن هٰذا العلم برواية الشعر والأدب، ومن ثمّ قيل إن الكوفيين أعلم بالشعر من أهل البصرة[1]، ويؤيد هٰذا ما جاء في خطبة الإمام علي -كرّم الله وجهه- وهو يحثهم لقتال أهل الشام، وقد ذمهم فيها لتشاغلهم بالشعر، «إذا تركتكم عدتم إلى مجالسكم حلقاً عزين (جماعات) تضربون الأمثال، وتناشدون الشعر»[2].

ومع هٰذا، فإن كثرة إنشادهم للشعر، وإقبالهم عليه لم تمنع من طغيان النحل والافتعال عليه، حتى قال أبو الطيب اللغوي(ت ٣٥١هـ): «الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولٰكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله، وذٰلك بيّن في دواوينهم»[3].

إضافة إلى ما كانت عليه الكوفة نفسها من بُعْد عن بوادي الجزيرة، موطن العرب الأقحاح، وقربها من الأختلاط بالعجم، وأنّ جلّ سكانها من عرب اليمن، وهم أقلّ فصاحة من أهل البصرة، كما كان يفد إليها ضعاف الأعراب، ومنهم أعراب الحُلَيْمات الذين كاوا ينزلون في قُطْرَبُّل (قرية من متنزهات بغداد اشتهرت باللهو والخمر)[4].

كل هٰذه الظروف قد حدّدت مسار المنهج الكوفي، فجعلته يفارق المنهج البصري في كثير من الوجوه يمكن، إجمالها فيما يأتي:

---

(١) يؤيد هٰذا ما قاله أبو الطيب: «والشعر بالكوفه أكثر وأجمع منه بالبصرة». ولٰكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله، وذٰلك بيّن في دواوينهم» (المزهر ٢/ ٤٠٧)، وانظرأيضاً: مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ٧٤.

(٢) نشأة النحو لمحمد الطنطاوي ١١٨، كذٰلك: في تاريخ النحو للدكتور عبد الحميد سند الجندي ٣٥.

(٣) مراتب النحويين واللغويين لأبي الطيب اللغوي ٧٤، وكذٰلك: المزهر ٢/ ٤٠٧.

(٤) انظر معجم البلدان ٤/ ٣٧١، ونشأة النحو ١٢٠، وانظر أيضاً: في تاريخ النحو ٣٦.

- **أوجه الخلاف العامّة بين المذهبين:**

بالرغم من أنّ المذهبين قد استخدما السّماع والقياس، وأفادا منهما في استخلاص القواعد، فإنهما اختلفا طريقة وأسوباً.

١- في السماع: كان السماع الدليل الأول الذي سلكه العلماء في جمع اللغة وتدوينها، غير أن النحاة البصريين قد تشدّدوا في السّماع، وحدّدوا قبائل ستاً اعتقدوا فيهم الفصاحة، ومع هٰذا فقد بنوا قواعدهم على الأكثر الشائع من المسموع عن العرب الفصحاء وكان منهجهم فيه مقولة أبي عمرو بن العلاء التي رويت عن ابن نوفل[١] من حمله على الأكثر وتسمية ما يخالفه لغات. وهٰذا يعني أن البصريين كانوا يستقرون النصوص المدوّنة عن العرب، فإذا ثبت أن لظاهرة لغوية قدراً كافياً من النظائر في هٰذه النصوص، وضعوا لها قاعدة عامة، أما القليل أو الشاذ أو النادر، فإنه لم يكن يستحق، في رأي البصريين، أن توضع له قاعدة عامة، وكانوا يتعاملون معه بإحدى طريقتين: إما أن يتأولوه فيلحق بالقاعدة، وإن لم يستطيعوا، أهملوه، ورفضوا القياس عليه، وصنفوه من باب الشاذ في القياس المطرد في السّماع[٢].

أما الكوفيون فكانوا لا يفرقون بين لغات العرب، ويروون عن جميعهم، بدويّهم وحضريّهم، ولم يلتزموا بالقبائل الست التي حدّدها البصريون، ونجم عن هٰذا افتخار البصريين على الكوفيين فقالوا[٣]: «إنما نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع وهٰؤلاء (الكوفيون) أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز»[٤]،

(١) انظر هٰذه القصة في ص(٦٥) من هٰذا البحث، كذٰلك: المزهر ٢/ ٤١٠ وطبقات الزبيدي ٣٩ والموازنة بين المناهج البصرية ٤٥.
(٢) في أصول النحو ٢٠٦.
(٣) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٩٠، وكذٰلك: المدرسة البغدادية ١٢٨.
(٤) الشواريز: جمع شيراز، وهو اللبن الثخين، الكواميخ: جمع كامخ، وهو نوع من الأدم (اللسان «كمخ» ٣/ ١٩). وانظر: الاقتراح ٢٠٢ هامش ٣ و٤.

كما اعتمدوا على رواة اشتهروا بالوضع والانتحال في الشعر أمثال: حمّاد الراوية الذي قال فيه المفضل الضبي(ت ١٦٨هـ): «قد سلط على الشعر من حماد الراوية ما أفسده فلا يصلح أبداً»[١]، وخلف الأحمر الذي يقول: «أتيت الكوفة لأكتب عنهم الشعر فبخلوا عليّ به فكنت أعطيهم المنحول، وآخذ عنهم الصحيح، ثم مرضت فقلت لهم: ويلكم أنا تائب إلى الله هٰذا الشعر لي، فلم يقبلوا مني، فبقي منسوباً إلى العرب لهٰذا السبب»[٢].

وإذاً، فقد رفض البصريون شواهد الكوفيين، ولم يلتفتوا إليها، ولم يعهد أن أخذ بصري من كوفي إلا ما كان من أبي زيد الأنصاري الذي نقل عن المفضل الضبّي، على حين كان الكوفيون يروون عن البصريين، ويعتمدون على أشعارهم، يقول السيرافي: «ولا نعلم أحداً من علماء البصريين بالنحو واللغة أخذ عن أهل الكوفة شيئاً من علم العرب خلا أبا زيد فإنه روى عن المفضّل الضبّي، قال أبو زيد في أول كتابه النوادر: أنشدني المفضل لضمرة بن ضمرة النهشلي (جاهلي): (الكامل)

بَكَرَتْ تَلومُكَ بَعْدَ وَهْنٍ في النّدى بُسْلٌ عليك مَلامتي وَعِتابي[٣]

الأبيات، وعامة كتاب النوادر لأبي زيد عن المفضّل»[٤].

وفي الجملة، فإن الكوفيين كانوا شديدي الاعتزازبالنصوص التي انحدرت إليهم من العرب، ولم يهملوا أيّاً من هٰذه النصوص، حتى لو كان هٰذا النصّ وحيداً فريداً، فاتّسم سماعهم بالتساهل والأخذ بكل مسموع؛ ليتخلّصوا مما وصفه البصريون بالشاذ والنّادر، والقليل[٥].

---

(١) الأغاني ٥/ ١٧٢، وأنظر أيضاً: معجم الأدباء ١٠/ ٢٦٥، وخزانة الأدب ٩/ ٤٥١ (شاهد رقم ٧٧٤).

(٢) نشأة علم النحو لمحمد الطنطاوي ١١٩ و١٢٠.

(٣) انظر: النوادر في اللغة لأبي زيد ٢.

(٤) أخبار النحويين البصريين ٥٦.

(٥) طرق تنمية الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس (المحاضرة الرابعة) ٢١-٢٤.

٢- **في القياس**: اتخذ البصريّون من الشواهد كثيرة الدوران على ألسنة العرب، الموثوق بها ركيزة لتكون مثلاً يحتذى، وقاعدة تتبع، متوخّين في هٰذا، الدقة البالغة، والحيطة الشديدة، ومن ثمّ لم تُبْنَ قواعدهم على الرواية العابرة، أو المثل النادر، وإنما على الشواهد المتواترة أو شبه المتواترة. وقد أراد البصريون تحقيقاً لهدفهم -وهو وضع القواعد العامة- أن يهدروا الشواذ، فإن ثبت صحتها عن العرب الفصحاء حفظوها، ولم يقيسوا عليها، بل إنهم خطأوا بعض العرب في أقوالهم؛ لأنها خالفت قياسهم كما فعل ابن أبي إسحٰق الحضرمي في تخطئة الفرزدق في أبيات من شعره، وهو عربي صميم، وممن يحتج بشعره[١].

ولقد آمن البصريون بالقياس وسلطانه، وتمسّكوا به، وأهدروا ما لا يتفق معه، فإن اصطدموا بلغتين لغة توافق قياسهم، والأخرى تخالفه، تمسكوا بالموافقة، وضعفوا المخالفة، فهم كما يقول الأستاذ أحمد أمين: «أرادوا أن ينظموا اللغة ولو بإهدار بعضها، وأرادوا أن يكون ما سمع من العرب مخالفاً لهٰذا التنظيم مسائل شخصية جزئية يتسامحون فيها، ولا يتسامحون في مثلها والقياس عليها، حتى لا تكثر، فتفسد القواعد والتنظيم، هٰذا إذا لم يتمكّنوا أن يؤولوا الشاذ تأويلاً يتفق وقواعدهم، ولو بنوع تكلّف»[٢].

أما الكوفيون: فهم وإن اتفقوا مع البصريين في القياس على الأكثر الأغلب، إلا أنهم خالفوهم في القياس على الشاذ والنادر والقليل، فقد آثروا أن يأخذوا بكل ما جاء عن العرب، وأجازوا استعمال ما كانوا يستعملون، ولو كان مخالفاً للقواعد العامة، بل إنهم تسامحوا في وضع القواعد العامة على الشاذ والنادر. يقول السيوطي: «قال الأندلسي: الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مُخالِفٍ للأصول، جعلوه أصلاً، وبوّبوا عليه بخلاف البصريين»[٣].

---

(١) انظر الأبيات في: طبقات الزبيدي ٣٢، ونزهة الألباء ٢٧ و٢٨، والوساطة للجرجاني ٩.

(٢) ضحى الإسلام ٢/ ٢٩٥.

(٣) الاقتراح ٢٠٢، وانظر قوله في الهمع ١/ ٤٥: «الكوفيون إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً»، وانظر أيضاً: الدرس النحوي في بغداد للدكتور مهدي المخزومي ٦٢.

ولم يكتف الكوفيون بالاتّساع في السماع والقياس، بل إنهم استخدموا القياس دون استناد إلى سماع[1]. من ذٰلك: قياسهم العطف بـ (لٰكن) في الإيجاب على العطف بـ (بل) في مثل: «قام زيد بل عمرو» فقد طبقوا ذٰلك على (لٰكن) وأجازوا (قام زيد لٰكن عمرو)، ومِنْ أي سماع عن العرب يبيح لهم هٰذا القياس[2]. قال القاضي الجرجاني: «ولأهل الكوفة رخص لا تكاد توجد لغيرهم من النحويين. غير أنهم لا يبلغون بها مرتبة الإهمال للقواعد العامة»[3].

وخير ما يصور موقف المذهبين ما قاله الأستاذ أحمد أمين فهو يرى[4]: «أن البصريين يريدون أن ينشئوا لغة يسودها النظام والمنطق، ويميتوا كلّ أسباب الفوضى من رواية ضعيفة أو موضوعة، أو قول لا يتمشّى مع المنطق، والكوفيّون يريدون أن يضعوا الشيء إلى لَفْقه، فإذا كان للشيء الواحد جملة صور وضعوا له جملة قواعد».

أو كما تصوّر موقفهم الدكتور إبراهيم أنيس فقال: «موقف البصريين كان يشبه موقف المعتزلة من المسائل الدّينية، في حين أن موقف الكوفيين من اللغة كان يشبه موقف أهل السّنة، أو إن شئت قلت موقف الظاهرية في الأندلس»[5].

---

(١) إن صحت هٰذه المقولة عن الكوفيين فهٰذا يعني أن الكوفيين بالفعل قد أفسدوا النحو لأنهم أدخلوا في اللغة أساليب لم تعرفها العرب.

(٢) مغني اللبيب لابن هشام ١/٢٩٢، والهمع ٢/١٣٧، وانظر ايضاً: المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ١٦٤.

(٣) في أصول النحو لسعيد الأفغاني هامش ص(٢١١ و٢١٢).

(٤) ضحى الإسلام ٢/٢٩٦.

(٥) طرق تنمية الألفاظ ٢٢.

- المذهب البغدادي بعامة:

لقد كان لالتقاء علماء البصرة والكوفة في بغداد أثر كبير في تقريب وجهات النظر بينهم، وتلطيف حدّة التشاحن التي كانت تسود جوّ مناظراتهم، هٰذا التقارب أدّى إلى نشوء جيل من العلماء في بغداد اتّخذ مبدأ الاختيار من المذهبين منهجاً وسطاً ومعتدلاً يشهد على ذٰلك موقفهم من السّماع والقياس.

ففي السّماع سلكوا مسلك الكوفيين، فلم يفرقوا بين اللغات والقبائل، إذ إن اللغات عندهم، كما هي عند الكوفيين حجّة، وليس لأحد أن يرد لغة على حساب لغة أخرى، وفي ذٰلك يقول ابن جني: «اللغات على اختلافها حجة، ألا ترى أن لغة الحجاز في إعمال (ما)، ولغة تميم في تركه، كل منهما يقبله القياس، فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحق بذٰلك من الأخرى»[(١)].

كما اقتربوا من الكوفيين مخالفين البصريين في الأخذ عن الأعراب الذين توطنوا في الحاضرة لدرجة أن الزمخشري(ت ٥٣٨هـ) من البغداديين المتأخرين كان يرى جواز الاحتجاج بكلام بعض المولّدين جاعلاً ما يقوله بمنزلة ما يرويه[(٢)]، كما كان ابن جني يأخذ عن الأعراب الذين يحيطون بالحواضر، والذين توطنوا بعضها مثل: بني عقيل، غير أنه كان يتحرى الفصاحة في مثل هٰؤلاء، ويسائلهم باستمرار للتحقق من ثبات ألسنتهم[(٣)].

ويظهر من هٰذا أن موقفهم من السماع كان موقفاً وسطاً بين تشدّد البصريين وتساهل الكوفيين.

---

(١) الخصائص ٢/ ١٠، وانظر: المزهر ١/ ٢٥٧.

(٢) انظر: الكشاف ١/ ٢٢٠، وكذٰلك: مقدمة الخزانة ١/ ٧ حيث استشهد الزمخشري بشعر أبي تمام علماً بأن أبا تمام من المولَّدين الذين لا يحتج بشعرهم على قواعد اللغة.

(٣) انظر مساءلة ابن جني للأعراب في: الخصائص ١/ ٧٦ و٢٥٠ و٢/ ٢٦ معجم الأدباء ١٢/ ١٠٥-١٠٨.

وأما القياس: فقد وقفوا منه موقفاً وسطاً يشبه موقفهم من السماع، فهم يقبلون المثال الواحد الشاذ عند البصريين، ولٰكن ضمن شروط معينة، وبعد إخضاعه لمناقشة عقلية، وهٰذا يوضح موقفهم المعتدل، حيث إنهم خالفوا البصريين فتساهلوا في قبول هٰذا النوع، ولم يقبلوا في الوقت ذاته موقف الكوفيين المتساهل فأخضعوه إلى التمحيص والتدقيق، وقد أبان ابن جني مبدأ المذهب البغدادي في هٰذا النوع من الأمثلة (المسموع المفرد) فقسمه إلى مراتب وأحوال:[١]

الحالة الأولى: أن يكون لا نظير له فيما سمع عن العرب، مع إجماعهم على النطق به فهو عندهم جدير بأن يحتج به، ويقاس عليه إجماعاً، كقياسهم على شنوءة: شنيء بالرغم من أنه لم يسمع غيره، ولٰكنه لم يسمع أيضاً ما يخالفه، مع الإطباق على النطق به.

الحالة الثانية: أن يكون اللفظ مما تكلم به واحد من العرب، مع مخالفته للجمهور، فينظر حينئذ، فإن كان قد اشتهر بالفصاحة، وكان ما تكلم به مما يقبله القياس، ولم يرد به استعمال إلا منه، فإن الأولى ألا يحمل على الفساد، وإن كان العربي مضعوفاً في قوله، معروفاً منه اللحن، فلا يقبل منه ويحمل على الفساد[٢].

الحالة الثالثة: أن يكون اللفظ مما انفرد به المتكلم، فلم يسمع من غيره ما يخالفه أو يوافقه، فهو عندهم مقبول إذا كان من تكلم به فصيحاً، وإن كان غير ذٰلك رفض، ولم يعتدّ به ولم يقس عليه.

يتضح من هٰذا أن البغداديين لا يرفضون القياس على المثال الواحد شأن البصريين قبل أن ينظروا فيه ويناقشوه، وفي الوقت ذاته لا يسلمون به تسليم الكوفيين مهما كان مصدره، وإنما يتأملونه، ويخضعونه لدراسة مستفيضة، قبل قبوله أو رفضه[٣].

---

(١) المزهر ١/٢٤٨. وانظر أيضاً: المدرسة البغدادية للكتور محمود حسني ١٣٢.

(٢) المدرسة البغدادية ١٣٢.

(٣) المدرسة البغدادية ١٣٣.

ثانيا: موقف النحاة من القياس:

إن من يستقري كتب التراجم، والطبقات في النحو يدرك ما كان للقياس من خطر عند النحاة، ومدى تعلقهم به، وولعهم في استخدامه، وتفننهم في استخراجه لدرجة أن بعضهم قد وسموا به، وكان النحوي إذا عرف «خفي القياس، وصحيح البرهان، وسر الكلام من خاصة الخاصة»(١) حتى قيل في ترجمة يونس بن حبيب(ت ١٨٢هـ)؛ «ليونس قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها»(٢) وفي ترجمة أحمد بن بكر العيديّ: «وكان قيّماً بالقياس»(٣) كما أن معرفة القياس غدت ظاهرة حضارية لا توجد في البادية إلا في النادر، يؤيد ذٰلك ما روي عن مؤرج السدوسي(ت ١٩٥هـ) من قوله: «قدمت من البادية ولا معرفة لي بالقياس، وإنما معرفتي قريحتي، وأول ما تعلمته في حلقة أبي زيد الأنصاري بالبصرة»(٤). غير أن هٰذا لا يعني أن القياسيين كانوا موضع تقدير علماء العربية وإعجابهم كافة، فقد تعرضوا للمخالفة والنقد من بعض العلماء، يقول ابن الجيّان: «قياسات النحو تتوقف ولا تطرد كقميص له جرُبّانات (جيوب)، فصاحبه كل ساعة يُخرج رأسه من جُرُبّانه»(٥)

وقال الكيّا الهراسي: «الذي استقر عليه آراء المحققين من الأصوليين أن اللغة لا تثبت قياسا، ولا يجري القياس فيها»(٦).

وكما تباينت مواقف العلماء من أصحاب القياس تبانيت أيضاً مواقف القياسيين أنفسهم منه كما سيتضح في الصفحات الآتية:

---

(١) الامتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي ١/ ١١٧ وانظر أيضاً: الرواية والقياس للدكتور عبد الفتاح شلبي ١٠٥.

(٢) بغية الوعاة ٢/ ٣٦٥، وكذٰلك: في أصول النحو للأفغاني ٩٩.

(٣) بغية الوعاة ١/ ٢٩٨، وهو أحد أئمة النحاة المشهورين قال ياقوت: كان نحوياً لغوياً، قيماً بالقياس توفي سنة ٤٠٦هـ.

(٤) إنباه الرواة للقفطي ٣/ ٢٢٨، كذٰلك: في أصول اللغة والنحو للدكتور فؤاد ترزي ١٢٠.

(٥) معجم الأدباء ١٨/ ٢٦١، كذٰلك: بغية الوعاة ١/ ١٨٦، والسماع والقياس لأحمد تيمور ١٢.
وابن الجيّان كما يقول ياقوت: أحد حسنات الرّي، وعلمائها الأعيان، كان إماماً في اللغة، وله مؤلفات حسنة، وهو من أصحاب أبي علي الفارسي (معجم الأدباء ١٨/ ٤٦١).

(٦) المزهر ١/ ٥٩، وانظر أيضاً: دراسات لغوية للدكتور عبد الصبور شاهين ١١. والكيّا الهراسي هو: أبوا الحسن علي بن محمد الملقب بعماد الدين، فقيه شافعي ولد في طبرستان، وسكن بغداد توفي سنة ٥٠٤هـ (الأعلام ٤/ ٣٢٩).

(١) عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ):

يكاد اسم الحضرمي يقترن بظهور القياس في النحو العربي منذ أن وصفه ابن سلام بقوله: «كان أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل»[١]، كما عده أشد تجريداً بالقياس من أبي عمرو بن العلاء، وهٰذا يعني أن ابن أبي إسحاق في نظر ابن سلام أول من استنبط قواعد النحو، وأول من طرد فيها القياس بحيث يحمل ما لم يسمع من العرب على ما سمع منهم.

وتدل الروايات على أنه كان شديد الولع بالقياس، يأخذ به باستمرار، فقد روي أن يونس بن حبيب قد سأله عن كلمة «السويق» (الناعم من دقيق الحنطة) وهل أحد من العرب ينطقها (الصويق) بالصاد، فأجابه نعم: عمرو بن تميم تقولها، ثم يقول ابن أبي إسحاق: «وما تريد من هٰذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس»[٢].

ولم يقتصر اهتمامه بالقياس على القواعد النحوية، بل تعدى ذٰلك إلى تعليلها والتمسّك بتلك القواعد المعلّلة، والقياس عليها، وتخطئة كل من ينحرف عنها أو يخرج عليها، ومن ثم كان لا يتحرج من تخطئة العرب، والطعن عليهم، يقول السيرافي[٣]: «إن أبا عمرو كان أشد تسليماً للعرب، وكان ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر يطعنان على العرب» حتى إنه كان ينعقب الفرزدق في شعره ويلحّنه، حريصاً على سلامة قواعد العربية التي استنبطها من استقراء شواهد اللغة العربية، فقد روى أبو عمرو أن الحضرمي سمع الفرزدق ينشد: (الطويل)

وَعَضَّ زمانٌ يا بنَ مَروانَ لَمْ يَدعْ ... مِنَ المالِ إلاّ مُسْحتاً أَوْ مُجَلّفُ[٤]

(١) طبقات الشعراء ١/ ١٤.

(٢) إنباه الرواة ٢/ ١٠٨ وانظر أيضاً: المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ٢٣.

(٣) أخبار النحويين البصريين ٢٨ وكذٰلك: نزهة الألباء ٢٧، ٢٨.

(٤) انظر: ديوانه ٢/ ١١٧.

فسأله الحضرمي عن سَبب رفع (مجلف) فأجابه الفرزدق بقوله: على ما يسوؤك وينوؤك، ولمّا هجاه الفرزدق بقوله: (الطويل)

فَلوْ كانَ عبدُ الله مَولى هَجوتُهُ ولٰكنّ عَبدَ اللهِ مَولى مَواليا[1]

لحّنه مرة ثانية، وأخبره أنه كان ينبغي أن يقول: «مولى موالٍ»[2].

ويفهم من هٰذه الروايات، أن ابن أبي إسحٰق كان يوجّه الشعراء لاتباع القواعد التي استخرجها من أمثلة العرب، ومحاكاتهم في طرائق استخدام لغتهم.

كما يلاحظ أن قياسه ليس كما عرفه المتأخرون، وإنما كان قياساً عفوياً لا حظّ له من التفكير المنطقي، وأن تلك الأقيسة مستنبطة من اللغة التي يراعيها المتكلم، كما أن مدّ القياس عنده لم يكن يقصد به تحجير اللغة وتضييق الحدود، بل ينطلق من وعيه للواقع الغوي وعياً صحيحاً[3]

(٢) أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ):

لعل أهمية أبي عمرو بن العلاء، وأثره لم يكن في آرائه النحوية، وإنما كان في استقرائه الذي سلك فيه منهج الأصوليين لمعاصرته أبا حنيفة النعمان، وعمرو بن عبيد المعتزلي، فقد كان يعي أن المادة اللغوية التي يستقريها لا تمثل لغة العرب كلها بدليل قوله: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير»[4].

---

(١) الشاهد غير موجود في ديوانه وهو في اللسان (ولي) ٢٠/٢٨٦، والموشح ١٣١، وشرح التصريح ٢/٢٢٩.

(٢) نزهة الألباء ٢٧. ٢٨، وانظر أيضاً: المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ٢٣ و٢٤.

(٣) المفصل في تاريخ النحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني ١٤٤-١٤٨.

(٤) الخصائص ١/٣٨٦.

وبالرغم من أنه كان يسلم للعرب، ولا يطعن عليهم إلا أنه لم يكن يجيز القياس على كل مسموع، وإنما يقيس على الكثير الشائع، ويأخذ بالاطراد في القواعد، وهو صاحب المنهج الذي سار عليه البصريون من بعده، وطبقوا مقولته: «أعمل على الأكثر وأسمّي ما خالفني لغات»[١]. وكان يدرك أن الفصاحة تفارق صاحبها إذا حصل اختلاط وتمازج، ولذلك كان يرتاب في فصاحة الأعراب حتى يمتحنهم ويوثق لغتهم. يقول: «ارتبت بفصاحة أعرابي فأردت امتحانه فقلت بيتاً، وألقيته عليه وهو: (الخفيف)

كَمْ رأينا مِنْ مُسْحَبٍ مُسْلَحِبَّ صارَ لحمَ النُّسورِ والعُقْبانِ

فأفكر فيه، ثم قال: ردّ علي ذكر المسحوب، حتى قالها مرات، فعلمت أن فصاحته باقية»[٢].

ولقد اتخذ قياسه شكل القياس الفقهي، فخالف بذلك الحضرمي، وسابقيه الذين كانوا يقيسون النظير على النظير، أما هو فقد شاع عنده قياس الظاهرة اللغوية على المشابهة لا على المماثلة، من ذلك: «أنه كان يوجب البناء في تابع المنادى إذا كان مفرداً، مثل: (يا أخانا زيد) لأنه يقيسه على مقلوبه، وهو قولك: (يا زيدُ أخانا). قال سيبويه: «وقال قوم: (يا أخانا زيد) وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله، وهو قول أهل المدينة، قال: هذا بمنزلة قولنا: يا زيدُ، كما قال قوله: يا زيد أخانا بمنزلة (يا أخانا) فيجعل وصف المضاف إذا كان مفرداً بمنزلته إذا كان منادى»[٣].

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ٣٩.

(٢) تاريخ آداب العرب للرافعي ١/ ٢٤٩، وانظر أيضاً: المفصل في تاريخ النحو ١٨٦.

(٣) الكتاب ٢/ ١٨٥، وانظر أيضاً: المفصل في تاريخ النحو ١٩٢.

(٣) الخليل بن أحمد(ت ١٧٥هـ) وتلميذه سيبويه(ت١٨٨هـ):

يعد الخليل بن أحمد في نظر العلماء أعظم النحويين الآخذين بمنهج الرأي، والذين سوغوا الظواهر اللغوية تسويغاً عقلياً، معتمداً على أعراف اللغة ونظمها، ويوضح هٰذا ما أجاب به سائله عن العلل حيث «قيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذٰلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت فهو الذي التمست، وإن كانت هناك علة فمثلي في ذٰلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم، والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هٰذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هٰكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت، له وخطرت بباله محتملة لذٰلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذٰلك للعلة التي ذكرها هٰذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذٰلك مما ذكره هٰذا الرجل محتمل أن يكون العلة»[١].

كما أجمع من ترجموا له على وصفه بأنه الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو، وتعليله حتى وصل النحو بجهوده وجهود تلميذه قمة نمائه.

ويمتاز نحو الخليل بكثرة الأقيسة التي تتخذ عنده ثلاث وظائف:[٢]

الأولى: استنباط القواعد: من ذٰلك استنباط قاعدة تصغير الاسم المركب تركيباً مزجياً على تصغير الاسم المركب تركيب إضافة مثل: بعلبك: بعيلبك، خمسة عشر: خميسة عشر فقد قاسها على (عبد الله: عبيد الله)[٣].

---

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٦٥ و٦٦، وانظر أيضاً: المفصل في تاريخ النحو ٢٨٢، كذٰلك: القياس في النحو للدكتورة منى إلياس ٢٥.

(٢) انظر في هٰذا: المفصل في تاريخ النحو ٢٨٤ و٢٨٥.

(٣) الكتاب ٣/ ٤٧٥.

الثانية: تفسير الظواهر: من ذٰلك تفسيره امتناع الجزم بـ (إذا)، فقد قاسها على (إذ) لأن (إذا) فيما يستقبل بمنزلة (إذ) فيما مضى[1].

الثالثة: رفض الظاهرة: مثال ذٰلك أن يونس بن حبيب كان يقول: «هٰذا جواري قد جاء، ومررت بجواري قبل، وقال الخليل: هٰذا خطأ، ولو كان شأنهم أن يقولوا هٰذا في موضع الجر لكانوا خلقاء أن يلزموه الرفع والجرّ»[2].

ويمكن وصف قياس الخليل بأنه مبني على ملاحظة صفات الظواهر اللغوية المتشابهة، واستنباط أحكام المقيس من المقيس عليه، والجنوح إلى كشف ما استسرّ وراء الظواهر، ولـمّ شتات الظواهر المتباعدة[3].

ونحو الخليل أيضاً ينطوي على كثير من العلل الاستنباطية والتفسيرية المرتكزة على أسباب لغوية كدفع الالتباس، وكثرة الاستعمال، وإيثار الخفة، والتعويض، واعتماد الدلالة والبنية الخارجية، والظواهر الصوتية، والتوهم[4].

وقد صرح الخليل بمبدئه في التعليل، وذكر أنه يستوحي علله من روح العربية وطرائقها فيقول: «من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء، وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء»، ومثل لذٰلك في ربطه بين (فداء) و(أمس) إذ يذكر سيبويه أنه سأل الخليل بن أحمد عن قوله: فداءِ لك، فقال: بمنزلة أمسِ، لأنها كثرت في كلامهم، وبالجر كان أخف عليهم من الرفع، إذ أكثروا استعمالهم إياه، وشبهوه بأمس، ونوّن لأنه نكرة، فمن كلامهم أن يشبهوا...»[5].

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٠.

(٢) الكتاب ٣/ ٣١٢.

(٣) المفصل في تاريخ النحو ٢٨٥.

(٤) المفصل في تاريخ النحو ٢٨٤.

(٥) الكتاب ٣/ ٣٠٢.

وقد سار سيبويه مسيرة أستاذه الخليل في القياس والتعليل، ونهج نهج البصريين في القياس على الأكثر وطرح الأقل، فهو القائل: «فإنما هٰذا الأقل، نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولٰكن الأكثر قياس عليه»[١].

وكتابه يفيض بالتعليلات للقواعد المطردة والشاذة وشعاره: «وليس شيء يضطرون (العرب) إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً»[٢]. وتكاد لا توجد قاعدة أو أسلوب من دون علة: يعلل للكثير الشائع، ويعلل لما يخرج على تلك القواعد، مثال ذٰلك: تعليله لإعراب الفعل المضارع، وتسميته باسمه[٣] بأنه يضارع، أو يشابه اسم الفاعل في معناه، ووقوعه موقعه فإنك تقول: «إن عبد الله ليفعل» كما تقول: «إن عبد الله لفاعل» فيما تريد من المعنى، وأيضا فإنك تلحق به لام الابتداء، كما ألحقتها باسم الفاعل في نفس العبارتين المذكورتين، وهي لا تدخل إلا على الأسماء، ويمتنع دخولها على الأفعال الماضية، وبهٰذا كله استحق المضارع أن يعرب، وأن يدخل على آخره الرفع والنصب والجزم».

وكما كثرت العلل في كتابه كثرت الأقيسة كثرة مفرطة، ولم يقتصر قياسه على الشائع الجاري على ألسنة العرب، بل قام قياسه على التشابه بيه الأبنية والعبارات المختلفة، مثال ذٰلك ما قاله في (ما): «وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، وهو القياس لأنها ليست بفعل وليس (ما) كـ(ليس)، ولا يكون فيها إضمار، أما أهل الحجاز فيشبهونها بـ(ليس)، إذ كان معناها كمعناها»[٤].

ولقد تجاوز الخليل وسيبويه في القياس أبنية اللغة إلى كل مظنون في التعبير، وكل صياغة محتملة، من المعتل من بنات الياء والواو، ولم يجيء في الكلام إلا نظيره من غير المعتل»[٥].

---

(١) الكتاب ٤/ ٨، وانظر أيضاً: مسالك اقول للزعبلاوي ٤٨.
(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٢ والخصائص ١/ ٥٣.
(٣) الكتاب ١/ ١٤، وانظر أيضاً: المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ٨٣.
(٤) الكتاب ١/ ٥٧.
(٥) انظر في هٰذا: الكتاب ٤/ ٤٠٦.

(٤) الكسائي (علي بن حمزة ت ١٨٩هـ):

يعد الكسائي أحد أعلام المذهب الكوفي البارزين، بل لقد وصفه الدكتور شوقي ضيف بأنه إمام مدرسة الكوفة، وواضع رسومها، وموطّىء منهجها[1]. وكان لتلمذته على عدد من العلماء ذوي الاتجاهات المختلفة، أثر في تباين آرائه في المسائل النحوية، فلقد لقي الخليل بن أحمد، وعيسى بن عمر، وأخذ عنهما كما أقام عند أبي عمرو بن العلاء نحو سبع عشرة سنة، كما حظي بتشجيع يونس بن حبيب له، وكان قبل ذلك قد أخذ عن معاذ الهراء، وأبي جعفر الرؤاسي، إضافة إلى أنه أحد أئمة القراءات السبع المتواترة، كل هذا جعله ينتقل في رأيه من التوسع في القياس متبعاً الخليل بن أحمد وعيسى بن عمر لدرجة أنه قال[2]: (الرَّمل)

إنّما النّحوُ قياسٌ يُتّبعْ ... وَبِهِ في كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ

كَمْ وضَيعٍ رَفَعَ النَّحوُ وكمْ ... مِنْ شَريفٍ قَدْ رأيناهُ وَضَعْ

إلى التساهل في القياس، وتعظيم ما جاء عن العرب، والأخذ عنهم متحاشياً الطعن عليهم، وتخطئتهم، سالكاً مسلك أبي عمرو بن العلاء، ويونس، حتى قال أبو زيد «قدم علينا الكسائي البصرة فلقي عيسى والخليل وغيرهما، وأخذ منهم نحواً كثيراً، ثم سار إلى بغداد فلقي أعراب الحُلَيْمات فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن، فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة كلّه»[3].

وبالرغم من اتباعه المذهب البصري في القياس إلا أن قياسه يختلف عنهم في التطبيق، فهو لا يقيس على الأغلب الشائع في الاستعمال فحسب، بل يكتفي بالشاهد الواحد،

(١) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ١٧٥.

(٢) معجم الأدباء ١٣/ ١٩١.

(٣) أخبار النحويين البصريين ٥٦، كذلك: معجم الأدبارء ٣/ ١٨٢، وانظر أيضاً: رواية اللغة للدكتور الشلقاني ١٩٩.

ولو كان هٰذا الشاهد مما لا نظير له، ومما يعده البصريون شاذاً لا يقاس عليه، وزاد أن كان يقيس على الأمثلة التي كانت تخالف الأصول، كمذهبه في (جوار)، إذ هو يجريها مجرى الممنوع من الصرف، وليس كالمنقوص في اللفظ، ولذٰلك قال عنه ابن درستويه(ت ٣٤٧هـ): «كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلاً ويقيس عليه فأفسد النحو بذٰلك»(١).

ولقد اشتط أحياناً في توسعه بالقياس حتى كان يدلي أحياناً بأحكام لا ترتكز على شيء من الشواهد المسموعة، كتجويزه الفصل بين فعل الشرط وأداته بمعموله مثل: (من زيداً يكرم أكرم)، وتجويزه تقديم معمول فعل الشرط، والجواب على الأداة مثل «خيراً إن رأيتني تصب» وهٰذا لم يرد عنه شيء من سماع العرب، حتى إن تلميذه الفراء رفضه(٢)، وعلى العموم فإن نحوه يقوم على «الاتساع في الرواية والقياس والنفوذ إلى أحكام، وآراء لم تقع في خاطر البصريين سواء سندتها الشواهد، أو لم تسندها»(٣).

ومن ثم فقد شنّع عليه البصريون، وعدّوه ممن أفسد النحو فقال اليزيدي(٤): (السريع)

كُنّا نَقيسُ النَّحوَ فيما مَضى ... على لِسانِ العَربِ الأوّلِ
فَجاءَ أقوامٌ يَقيسونَهُ ... على لُغى أشْياخِ قُطْرَبُّلِ
إنّ الكِسائيَ وأصحابَهُ ... يَرقوْن فِي النّحوِ إلى أَسْفَلِ

وحتى قال عنه تلميذه الفراء: «مات الكسائي وهو لا يحسن حدّ نعم وبئس، ولا حدّ إنّ المفتوحة ولا حدّ الحكاية»(٥).

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ١٦٤، وكذٰلك: مدرسة الكوفة ١١٥ و١١٦.

(٢) همع المهوامع ٢/٦١، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٥٠، وانظر أيضاً: المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ١٨٣.

(٣) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ١٨٥.

(٤) طبقات النحويين البصريين ٤٤ و٤٥، وانظر أيضاً: بغية الوعاة ٢/ ١٦٣ و١٦٤.

(٥) معجم الأدباء ١٣/ ١٨٥.

(٥) أبو زكريا الفراء(ت ٢٠٧هـ):

يذكر أصحاب الطبقات ممن ترجموا للفرّاء أنه كان ذا ثقافة واسعة، ملمّاً بكثير من علوم عصره، ذا باع طويل في علم العربية، حتى قال عنه ثعلب: «لولا الفراء ما كانت عربية لأنه خلّصها وضبطها، ولولا الفراء لسقطت العربية، لأنها كانت تتنازع، ويدعيها كل من أراد»[١] وحتى كان يقال: «النحو الفراء، والفرّاء أمير المؤمنين في النحو»[٢].

ولقد مال الفراء إلى أهل الكلام والاعتزال، والتفلسف في تصانيفه واستخدام الألفاظ الفلسفية، وبالرغم من أنه تتلمذ للكسائي إلا أنه كان يخالفه في أمور أربعة:[٣]

أ- اهتمامه بالمعنى واللفظ في الإعراب، أما الكسائي فكان يهتم بالمعنى دون اللفظ، وفي ذٰلك يقول ثعلب: «وإنما صح قول الفراء لأنه عمل العربية والنحو على كلام العرب، فقال: كل مسألة وافق إعرابها معناها ومعناها إعرابها فهو الصحيح»[٤]. ثم قال: «وما نقله هشام عن الكسائي فلا مطعن فيه، وما قاسه فقد لحقه الغمز لأنه سلك بعض سبل سيبويه فعمل العربية على المعاني، وترك الألفاظ».

ب- استشهاده بأشعار المحدثين: فقد ذكر الزجاجي «أن الفراء أجاز الرفع بعد (إلا) في الموجب كقولهم: قام القوم إلا زيدٌ، حيث قال: أرفعه على إلغاء(إنْ) والعطف بـ (لا) وهٰذا لحن عند البصريين، وقد وقع في شعر كثير من المحدثين كأبي نواس وطبقته»[٥].

(١) إنباه الرواة ٤/ ٩، وانظر أيضاً: طبقات الزبيدي ١٣٢.

(٢) نزهة الألباء ٨٣ وانظر أيضاً: مقدمة تحقيق «المذكر والمؤنث» للفراء بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ٢١.

(٣) المدرسة البغدادية ٨٧ و٨٨.

(٤) طبقات النحويين واللغوين ١٣١.

(٥) كتاب اللامات ٣٩ و٤٠.

جـ- تقبيحه لبعض القراءات القرآنية وردّها، وهو في هٰذا يميل إلى البصريين فقد قبّح خفض ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[1]، إذ حسب رأيه أن العرب لا ترجع مخفوضا على مخفوض قد كنّي عنه، علما بأنه أجازه في الشعر لضيقه وتمثّل بقول مسكين الدارمي: (الطويل)

نُعلّقُ فِي مِثْلِ السّواري سُيوفَنا ... وَما بينها والكَعْبِ غَوْطٌ نَفائِفُ[2]

د- اتفاقه مع البصريين في تخطئة العرب، ومن أقواله ما جاء في معاني القرآن معلّقا على قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾[3]: «وربما غلطت العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز، فيهمزون غير المهموز، سمعت امرأة من طيء تقول: رثأت (أي رثيت) زوجي بأبيات»[4].

وهو في مخالفته لأستاذه إنما كان ينزع نحو منهج الأخفش الأوسط الذي كان بدوره يبتعد شيئا فشيئا عن مذهب البصريين، ومع هٰذا ظل متمسكا بالكسائي، وإن أظهر مهاجمته، وكان يعتمد عليه في رواية الأشعار ولغات العرب، وظل شديد التعصب على سيبويه، يتعمد مخالفته حتى في تسمية المصطلحات[5].

(٦) أبو علي الفارسي(ت ٣٧٧هـ) وتلميذه ابن جني(ت ٣٩٢):

استتبّ أمر القياس في المئة الرابعة، حيث بلغ ذروة نمائه، على يدي أبي علي الفارسي، وتلميذه ابن جني، أما أبو علي فقد أخذ في القياس يفكر فيه طوال وقته حتى استطاع أن يبني له مذهباً منه، وسّع الشقة بين أهل السماع، وأنصار القياس، وقد عشق القياس وفتن به،

---

(١) النساء: ٤/ ١.

(٢) انظر: ديوانه ٣٥، والحيوان ٦/ ٤٩٤.

(٣) يونس ١٠/ ١٦.

(٤) انظر: معاني القرآن ١/ ٤٥٩.

(٥) المدرسة البغدادية للدكتور محمود حسني ٩٠.

وأخذ يعرض عليه كل ظاهرة تصادفه إذ كان يقول: «الخطأ في خمسين مسألة في اللغة أحب إليّ من الخطأ في مسألة واحدة في القياس»[1] كما أنه أمد القياس، وابتكر منه، وأضاف إليه الشيء الكثير كثرة جعلت ابن جني يقول لأبي بكر أحمد بن علي الرازي: «أحسب أن أبا علي قد خطر له، وانتزع من علل هٰذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا»[2] فلم ينكر أبو بكر أحمد الرازي قوله».

كما كان ابن جني كثير الإعجاب به، وبمهارته في القياس، وتوليده له ويقول: «ولله هو –وعليه رحمته– فما كان أقوى قياسه، وأشد بهٰذا العلم اللطيف الشريف أنسه فكأنه كان مخلوقاً له، وكيف كان لا يكون ذٰلك، وقد أقام على هٰذه الطريقة مع جلّة أصحابها وأعيان شيوخها سبعين سنة»[3].

ولقد توسع في القياس مؤيدا مذهب الخليل وسيبويه، وما أعلنه أبو عثمان المازني الذي وضح مذهبهما بقوله: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب» ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره فإذا سمعت «قام زيد»، أجزت: ظرف بشر، وكرم خالد»[4].

ويطبق هٰذا عمليا بجوابه ابن جنّي حين سأله عن الارتجال في اللغة قائلا: «ليس بارتجال لكنه مقيس على كلامهم، ألا ترى أنك تقول: طاب الخُشْكَنان فتجعله من كلام العرب وإن لم تكن العرب تكلمت به؟»[5].

---

(١) الخصائص ٢/ ٨٢.

(٢) الخصائص ١/ ٢٠٨، وانظر أيضا: في أصول النحو ٨٦.

(٣) الخصائص ١/ ٢٧٦ و٢٧٧.

(٤) الخصائص ١/ ٣٥٧ وانظر أيضا: المنصف ١/ ١٨٠.

(٥) الخصائص ١/ ٣٥٨ و٣٥٩ وانظر أيضا: الشاهد وأصول النحو ٢٨٢.

غير أنه مع توسعه في القياس كان يلتزم بالبناء على ما بنت عليه العرب، فلذلك كان يستفحش أن يبنى على وزن (ضِرُبَ) لأنه غير موجود في كلام العرب، كما جرى على سنة البصريين في رفضه ما يرد مخالفاً للقياس، ويصفه بالقبح واللحن والضعف، وهو دائماً يحاول أن يخرّجها، ويؤولّها كما فعل في «مفاعيل أسماء الأفعال» فهو لا يجيز تقديم هٰذه المفاعيل لأن أسماء الأفعال ليست كالأفعال في القوّة، وعليه خرّج قول أبي بكر الهذلي[(١)]: (الكامل)

ما إنْ يَمسَّ الأرضَ إلاّ مَنْكِبٌ منْهُ وحَرْفُ السّاقِ طَيَّ المِحْمَلِ

فإذا عجز عن تخريج هٰذه الأمثال قبلها وجعلها قياساً آخر، ويلجأ حينها إلى التفاضل بين الأقيسة، وتجويد بعضها على بعض قال: «والمصادر التي تعمل عمل الفعل على ثلاثة أضرب، أحدها: أن تنوّن، والثاني: أن تضاف، والثالث: أن تدخل عليه الألف واللام... وأقيس الوجوه الثلاثة في الإعمال: الأول، ثم المضاف، ولم أعلم شيئًا مَن المصادر بالألف واللام معملاً في التنزيل»[(٢)].

وكان مولعاً بالتعليل ولعه بالقياس، فهو يعلل لكل ما انحدر عن العرب، وكل ما قاله النحاة على اختلاف مذاهبهم، من ذٰلك حمله الكثير من قوانين التصغير على قوانين جمع التكسير فيقول: سريحين في تصغير سرحان لأنهم يقولون في جمعه: سراحين، ويعلل ذٰلك بقوله: «إنما حمل التحقير في هٰذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيداً عن

(١) أبو بكر الهذلي هو: عبد الله بن سلمى، وذكره في التهذيب (١٢/ ٤٧) في باب الكنى وأن اسمه: سلمى بن عبد الله بن سلمى، أو روح، روى عن الحسن وابن سيرين وكان من العلماء بأيام الناس توفي سنة ١٦٧هـ.
(البيان والتبيين ١/ ٣٥٧ هامش رقم٦)، وقال عنه الجاحظ: «وكان بيناً خطيباً صاحب أخبار وآثار». (البيان والتبيين ١/ ٣٦٧) وانظر: شرح أشعار الهذليين للسكرى ٣/ ١٠٧٤.

(٢) الإيضاح العضدي ١٥٥-١٦٠ (نقلاً عن: المدرسة البغدادية ٢٨٤).

رتبة الآحاد، فاعتد ما يعرض فيه لاعتداده بمعناه، والمحقّر هو المكبّر والتحقير فيه جار مجرى الصفة، فكأن لم يحدث بالتحقير أمر يحمل عليه غيره كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الإفراد»[1].

ولقد ترسم خطاه وحذا حذوه تلميذه ابن جني الذي لازمه حوالي أربعين عاماً، بل إنه تفوّق على أستاذه في تعميم القياس، وتوسيع طرق الاشتقاق وهو القائل:[2] «مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس»[3].

وقد وصفه المترجمون له بعلو الكعب في العربية، وأسرارها، وبتفوقه في استخلاص النظريات العامة منها، يقول عنه الثعالبي (ت ٤٢٩هـ): «هو القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرياسة في الأدب»[4].

ويتعجب الأستاذ أحمد أمين من تصوره النحو والصرف، ويعده ماهراً في التصريف واالقياس والتعليل، وينقل قول الباخرزي في دمية القصر فيه: «وليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات، وشرح المشكلات ماله ولاسيما في علم الإعراب»[5].

ولعل كتابه الخصائص هو ترجمان مذهبه، ومذهب أستاذه، وقد بسط فيه الكثير من الأقيسة والعلل والقوانين اللغوية الكلية، وهو صاحب التقسيم المشهور في السماع الذي سار عليه النحاة بعده، فقد قسم السماع من حيث القياس عليه إلى أربعة أقسام[6]:

---

(١) الخصائص ١/ ٣٥٤.

(٢) نزهة االألباء ٢٤٥، وانظر أيضاً: معجم الأدباء ١٢/ ٩٠.

(٣) الخصائص ٢/ ٨٨، وانظر أيضاً: في أصول النحو للأفغاني ٩٦، وكذلك: الرواية والقياس بين القراء والنحاة للدكتور عبد الفتاح شلبي ٩٩.

(٤) يتيمة الدهر ١/ ١٠٨.

(٥) بغية الوعاة ٢/ ١٣٢، وانظر أيضاً: ظهر الإسلام ١/ ٦٨.

(٦) الخصائص ١/ ٩٧-٩٩ وانظر أيضاً: المنصف ١/ ٢٧٧، ٢٧٨، وكذلك: المدرسة البغدادية للدكتور محمود حسني ٢٦٣ و٢٦٤.
=

الأول: مطرد في القياس والاستعمال معاً: نحو قام زيد وضربت عمراً، ومررت بسعيد.

الثاني: مطرد في القياس شاذ في الاستعمال وذٰلك نحو قولهم: مكان مبقل، وهو متفق مع القياس على أن الأكثر في السماع هو (باقل).

الثالث: المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس: نحو استحوذ واستصوب، فإن القياس يوجب إعلالهما لأنهما مثل استقام، غير أن السماع ورد غير ذٰلك فأبطل القياس.

الرابع: شاذ في القياس والاستعمال معا كتتميم مفعول ممن عينه واو نحو: مقوول ومصووغ وقد شَرّع بعد هٰذا التقسيم أن السماع يبطل القياس إذا تعارضا مسترشداً بقول أستاذه الذي يرى أن الهدف من تدوين اللغة هو أن يلحق غير الفصيح بالفصيح، فإذا سُمع عن العرب شيء عدل عن القياس إلى السماع، وهو في هٰذا يتجه نحو الكوفيين، والأخفش وقد أكد ابن جني هٰذا المذهب بقوله: «واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ماهم عليه، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت مخير تستعمل أيهما شئت فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه ألبتة»(١).

ولم يكتف ابن جني باتباع المسموع المخالف للقياس، بل كان يرى استحسانه في بعض الأحيان، فأفرد له باباً سماه الاستحسان من ذٰلك استحسانه إلحاق نون التوكيد اسم الفاعل فقال: «من ذٰلك أيضا قول رؤية: (الرجز)

أَرَيْتَ إنْ جئْتَ بهِ أُمْلودَا

مُرَجّلاً ويَلبَسُ البُرودا

أَقائِلُنَّ أَحْضِروا الشهُودا(٢)

---

(١) الخصائص ١/ ١٢٥.

(٢) انظر: زيادات ديوانه ١٧٣.

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل تشبيهاً له بالفعل المضارع، فهٰذا، إذاً، استحسان لا عن قوة علة، ولا عن استمرار عادة»[١].

وهو على ولعه الشديد بالقياس، يؤكد حقيقة لغوية عامة: هي أن اللغة لا يمكن أن تؤخذ كلها بالقياس فقال[٢]: «ومعاذ الله أن ندعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياسًا لٰكن ما أمكن في ذٰلك فيه قلنا به ونبهنا عليه».

ومع أنه يأخذ بمبدأ الحمل على الأكثر في القياس، إلا أنه كان يرى أن يقاس على القليل ولو كان مثالاً واحداً، وفي الوقت ذاته ربما لا يقاس على الكثير مهما كثر وزاد، ومثل للقليل بالنسب إلى(شنوءة: شنئي) مع أنه لم يرد منها إلا حرف واحد، وقد زاد على ذٰلك بأن قاس على الشاذ، من ذٰلك، إجازته تعدية (أفعنلى) قياساً على تعديته في قول الشاعر: (الرجز)

قَدْ جَعلَ النُّعاسُ يَغْرنْدِيني
أَدْفعُهُ عنّي ويَسْرنْديني[٣]

والقياس عند النحاة ما ذهب إليه سيبويه من أنه غير متعد[٤].

ويمكن إجمال رأيه في القياس، أنه كان يحاول وضع قوانين ثابتة للقياس النحوي عامة؛ حيث كان يتوخى أن تكون هٰذه الأنظمة مقبولة لدى النحاة جميعا بعيدا عن تشدد البصريين وتساهل الكوفيين[٥].

(١) الخصائص ١/ ١٣٦.
(٢) الخصائص ٢/ ٤٣، وانظر أيضاً: الدراسات اللهجية عند ابن جني للدكتور حسام التميمي ٤٧.
(٣) المعرندي والمسرندي: الذي يغلبك ويعلوك (اللسان (سرند ٣/ ٢١٢) و(عرند ٣/ ٣٢٤) وهو بلا نسبة.
(٤) شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ١/ ٣١١.
(٥) المدرسة البغدادية ٣٦٩.

وقد تابع ابن جنّي مذهب سابقيه في التعليل، وذهب إلى أن علل النحاة أقرب إلى علل المتكلمين، إلا أنها لا تبلغ درجتها، وليس عليها أدلة المهندسين، وهي عنده ضربان[١]: أحدهما واجب لا بد منه لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه له.

وهو يرى أن هٰذه العلل تفسير عقلي لما نطق به العرب على طبعهم، وإن ما جاء كان على مقتضى الحكمة، وأنهم بقوة طباعهم كانوا يحسون بالعلل، ويقصدون إليها: ومثل لذٰلك بوقوع (مالك بمعنى (ملك) في شعر بعضهم[٢]. وبقصةالأعرابي[٣] الذي بايع على شرب علبة لبن، ولا يتنحنح ثم يعقب بقوله: «وإنما مكنت القول في هٰذا الموضع ليقوم في نفسك قوة حِسّ هٰؤلاء القوم وأنهم قد يلاحظون بالمنة والطباع ما لا نلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع»[٤].

وهو يخالف الزجاجي في تسميته العلل: العلل الأول أو العلل التعليمية، والعلل الثواني أو علة العلة، ويرى أن ما سماه ابن السراج بعلة العلة، إنما هو ضرب من التجوز في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة[٥].

---

(١) الخصائص ١/ ٨٨.

(٢) بيت الشعر لشاعر اسمه رويشد والبيت هو: (الطويل)

غَـدا مَـالِـكٌ يـرمـي نِسـائـي كـأنَّـمـا ... نِسـائـي لِسَهْـمَـيْ مـالـكٍ غَـرَضَـان

ويعني بمالك: ملك الموت (انظر الخصائص ٢/ ٧٩ واللسان (لاك) ١٠/ ٤٨٢).

(٣) انظر القصة في: الخصائص ١/ ٥٨ وكذٰلك الخصائص ٣/ ٢٧٥.

(٤) الخصائص ٣/ ٢٧٦.

(٥) الخصائص ١/ ١٧٣.

(٧) ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ):

يعد ابن مضاء ظاهرة لغوية فريدة قلما تتكرر؛ فهو عالم فقه ولغة، وقد تفاعلت فيه سمات الفقيه، واللغوي، فأنتجت مذهبه النحوي الذي خالف فيه النحاة. كان ابن مضاء، يدين بمذهب الظاهرية[1] الذي كان سائداً في بلاد المغرب، إبان دولة الموحدين، وبخاصة في زمن يعقوب بن يوسف(ت ٥٩٥هـ) هٰذا المذهب الذي كان ثورة على المذاهب الفقهية الأربعة (المالكية، والحنفية، والشافعية، والحنبلية)، وكان يرفض القياس، وما يتصل به من علل، ويتمسك بالظاهر من القرآن والسنة.

تأثر ابن مضاء بالظاهرية أيما تأثر، ولا غرو، فهو قاضي الجماعة عندهم، وعلم من أعلامهم الذي كان همهم محو فقه المشرق، وبخاصة فقه المالكية من بلاد المغرب، ولئن كان ابن حزم[2] حرباً على فقهاء المشرق فأفرد كتباً بسط فيها مذهب الظاهرية، مدافعاً عنه، ومخطئاً المذاهب الأخرى، وبخاصة فيما يتعلق بالقياس (أحد أصول الفقه) وما يتعلق به، فإن ابن مضاء قد وقف الموقف نفسه من النحو العربي، فألف كتاب (الرد على النحاة) الذي أودع فيه جملة آرائه المناهضة لنحاة العربية، وبخاصة نحاة

---

(١) المذهب الظاهري: صاحب هٰذا المذهب داود بن علي الأصفهاني(ت ٢٧٠هـ)أحد علماء بغداد في القرن الثالث الهجري، وينادي هٰذا المذهب باطراح التقليدية وإطلاق العقول، وقد انتشر في بلاد الأندلس على يد ابن حزم الظاهري في القرن الخامس الهجري، وفي القرن السادس تبنت هٰذا المذهب دولة الموحدين، وطبقته، وفي تلك الدولة كان ابن مضاء. (أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد ٥٤).

(٢) هو علي بن أحمد بن حزم الظاهري، عالم الأندلس في عصره، ولد بقرطبه كان فقيهاً حافظاً، انتسب إلى مذهبه خلق كثير من الأندلس، وسموه (بالحزمية)، انتقد كثيراً من العلماء والفقهاء فكرهوه، وأجمعوا على تضليله، فاقصته الملوك وطاردته، ويعد المؤسس الحقيقي للمذهب الظاهري. من مؤلفاته: (الفصل في الملل والأهواء والنحل) و(الإحكام في أصول الأحكام) و(جمهرة الأنساب) توفي سنة ٤٥٦هـ (الأعلام ٤/ ٢٥٤).

البصرة، محاولاً أن يرد بعض أصول النحو، وتخليصه من العلل، وكثرة الفروع والتأويل، مقتفياً أثر أمير الظاهرية (يعقوب بن يوسف)، فأخذ يطبق ظاهريته على النحو فرفض نظرية العامل، ونفى العلل والقياس في النحو، كما رفضها في الفقه[1].

هاجم ابن مضاء في كتابه السابق نظرية العامل التي، في رأيه، عقَّدت النحو بما أوجدته فيه من إفراط في التقديرات التي لا فائدة من ورائها، مستشهداً برأي ابن جني الذي فسر حقيقة العامل بقوله: «وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كـ (مررت بزيد، وليس عمرٌ قائماً) وبعضه يأتي عارياً من مصاحبته لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هٰذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة، ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هي للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمَضامّةِ اللفظ للفظ أو باستعمال المعنى على اللفظ»[2] وابن مضاء، وإن كان يتفق مع ابن جني في صورة العامل إلا أنه يخالفه في الفهم والتطبيق؛ إذ هما يتفقان في أن العامل هو المتكلم[3] ولٰكن ابن جني لم يسقط من حسبانه ما سماه النحاة باسم العوامل اللفظية والمعنوية، فقد جعل عمل المتكلم مترتباً على تلك العوامل، ثم أنه لم يضع رأيه موضع التطبيق، بل سار مع التيار التقليدي على خلاف ما فعل ابن مضاء الذي رفض العامل دون تحفظ، فوقف منفرداً برأيه في مواجهة آراء النحاة جميعاً[4].

---

(١) مقدمة (الرد على النحاة) للدكتور شوقي ضيف ١٧ و١٨.

(٢) الخصائص ١/ ١٠٩ و١١٠.

(٣) انظر ما استشهد به ابن مضاء من كلام ابن جني في (الرد على النحاة) ٧٧.

(٤) أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد ٢٥٣.

ولم يقف ابن مضاء عند حد المطالبة بإلغاء العامل، إنّما يلح في طلب إلغاء القياس، مطبقاً مذهب الظاهرية على النحو العربي، فقد كانوا ينفون القياس؛ لأنه يتكون من أصل، وفرع، وعلة، وحكم؛ ولأنه يستند إلى العلل المفروضة عندهم، وهو لذلك يرد القياس، ويدلل على فساده، فقد ناقش رأي النحاة في قياسهم إعراب الفعل المضارع على الاسم لشبه الفعل المضارع بالاسم، ورده[1] وقد يقبل ابن مضاء القياس، ولكن هذا القياس يجب أن يعتمد على نص لغوي، لذلك فهو يقبل قياس النحو وأحكامه التي تصدق على النصوص اللغوية التي استنبطت منها القاعدة، ويرفض القياس العقلي الذي هو قياس أحكام على أحكام لنوع من الشابهة؛ لأن للعقل فيه دوراً في ترتيب المشابهة، وعقد الصلة بين الأحكام، فهو يستنكرها ويقول: «والعرب أمة حكيمة فكيف تشبه شيئاً بشيء وتحكم عليه بحكمه؟ وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جُهِّل، ولم يقبل قوله، فلم ينسبون إلى العرب ما يُجَهَّل به بعضهم بعضاً، وذلك: أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء، ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع، وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل»[2].

وبدهي أن يرفض ابن مضاء التمارين غير العملية التي تستمد مادتها من الحجج العقلية، والبراهين الذهنية، والفرضيات التي لا وجود لها في الأساليب العربية فيقول[3]: «ومما ينبغي أن يسقط من النحو(ابْنِ كذا مثال كذا) كقولهم: (ابْنِ من البيع) مثال (فُعل) فيقول قائل: (بوع) أصله (بيع) فيبدل من الياء واواً لانضمام ما قبلها».

وأما العلل فقد قبل بعضها، ورفض بعضها الآخر، وهي عنده نوعان: الأول: (العلل الأُول) والثاني: أطلق عليه (العلل الثواني والثوالث).

---

(١) انظر رده على النحاة في كتابه: (الرد على النحاة) ١٣٣.

(٢) الرد على النحاة ١٣٤ و١٣٥.

(٣) الرد على النحاة ١٣٨.

فالعلل الأُوَل: هي التي ترشدنا إلى معرفة كلام العرب -بالنظر لا بالذهن؛ بمعنى أنها هي القوانين المستنبطة من كلام العرب، والأنظمة التي بها يصح نطق هٰذا الكلام، وأما العلل الثواني: فهي المستغنى عنها، والتي يجب أن تسقط من النحو يقول ابن مضاء: «ومما يجب إسقاطه من النحو العلل الثواني والثوالث، وذٰلك مثل سؤالك عن (زيد) من قولنا: (قام زيد) لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له كذا نطقت العرب»[1] والعلل الثواني عنده على ثلاثة أقسام: مقطوع به، وفيه إقناع، ومقطوع بفساده، فمن أمثلة الأول قولهم: كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع، وما بعدها ساكن، فإنه إذا أمر به يحذف الحرف الزائد وتدخل عليه ألف الوصل، فإذا سئل عن سبب عدم ترك أوله أجيب بعدم إمكانية الابتداء بالساكن، فهٰذه عنده علة ثانية وهي إكمال للعلة الأولى»[2].

وأما ما فيه إقناع، ويطلق عليه اسم (التعليل غير البين) ففيها إقناع ذهني، وجيء بها لتعلل لمشابهة ذهنية ضعيفة بين حكمين، إذ فيها إقناع بضرورة تلك المشابهة، فإن زالت الضرورة التي تطلبها، وجب إسقاطها من النحو[3].

أما العلل المقطوع بفسادها فهي لا ترتبط بالعلل الأول، وليس لها قيمة ذهنية وهي نوع من التمرين العقلي الذي لا جدوى فيه، ومثل له بقول المبرد فقال: «إنّ نون ضمير جماعة المؤنث إنما حرك، لأن ما قبله ساكن نحو (ضربن و(يضربن) وقال فيما قبلها: إنما أُسكنت لئلا يجتمع أربع متحركات، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل النون وجعل حركة النون، من أجل سكون ما قبلها، فجعل العلة معلولة بما هي علة له وهٰذا بين الفساد[4].

---

(١) انظر: الرد على النحاة ١٣٠.

(٢) الرد على النحاة ١٣١، وانظر أيضاً: أصول النحو العربي ١٥٤.

(٣) انظر أمثلة هٰذا في الرد على النحاة ١٣٢ و١٣٣.

(٤) الرد على النحاة ١٣٧، وانظر أيضاً: أصول النحو العربي ١٥٦.

مما سبق يتضح أن مذهب ابن مضاء النحوي كمذهبه الظاهري في الفقه، فهو ينادي باستخدام الفكر والاجتهاد في فهم النص، ويتأتي من هٰذا تحرير الفكر من تبعيّة النحاة القدامى، واطراح آرائهم تمشياً مع مذهب مؤسس الظاهرية (داود الظاهري) الذي يقول: «فلا تقلدني، ولا تقلد مالكاً ولا الأوزاعي»[1].

ولعل مذهب الاجتهاد النحوي الذي نادى به ابن مضاء كان له تأثيره في أبي حيان النحوي، إذ ألمح إليه عندما تكلم في جواز العطف على المضمر فقال: «والذي نختاره جواز ذٰلك لوروده في كلام العرب كثيراً نظماً وشعراً، ولسنا متعبدين باتباع جمهور البصريين بل نتبع الدليل»[2].

---

(١) أصول النحو العربي ٥٣.

(٢) الكليات للكفوي ٣/ ٢٠٣.

القياس في النحو العربي وعلاقته بالمنطق

يكاد الدارسون يجمعون على أن اللغة العربية قد احتلت مكانة مرموقة في الحضارة العربية، فقد كان مفكرو العرب والإسلام يعظمونها، ويقدرون قيمتها على اعتبار أنها مناط حكمتهم منبهين بذلك إلى قولهم: «حكمة الرومان في عقلهم، وحكمة الهنود في أهوائهم، وحكمة اليونان في روحهم، وأما حكمة العرب ففي لغتهم»(١). وعلى أنها واجب قومي، وضرورة دينية على حد سواء، فالقرآن الكريم -كتاب المسلمين ودستورهم الذي أنزله الله سبحانه وتعالى بلسان عربي مبين -يعد صرحاً لغوياً فذاً يحتاج فهمه إلى إدراك تراكيبه، وقراءته قراءة سليمة(٢)، وهذا لا يتأتى إلا بمعرفة لغة العرب، وفهم أساليبها المختلفة، وطرائق التعبير فيها. وبخاصة أولئك الذين دخلوا في الإسلام، ولم تكن العربية لهم لساناً. ولذلك فلقد كان من الدوافع الرئيسة لوضع النحو، إعانة الوافدين الجدد على فهم العربية، وبالتالي فهم النص القرآني، والحد من خطر اللحن الذي تسلل إلى بعض قراءاته.

إذاً، فالنحو قد وضع لفهم النصوص القرآنية أولاً، ولعصمة اللسان من الخطأ ثانياً. وليس غريباً أن يهدف النحاة من وضع قواعد النحو خدمة النص القرآني، ذلك أن علم النحو كباقي العلوم العربية «متعلقة بالقرآن الكريم، كتاب الله العزيز فكان القرآن هو المحور، الذي دارت حوله تلك الدراسات المختلفة»(٣).

يقول دي بور: «كان للعرب شغف خاص بلغتهم. . . وأكبر ما جعل التعمق في دراسة اللغة أمراً ضرورياً، هو اشتغال المسلمين بمدارسة القرآن الكريم وقراءته وتفسيره»(٤).

---

(١) النحو العربي لجوليا كريستيفا ١٣٩.

(٢) النحو العربي لجوليا كريستيفا ١٣٩.

(٣) انظر في هذا مفصلاً: في الفصل الثاني (لولا القرآن ما كانت العربية) من كتاب: فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب ١٠٨ وما بعدها.

(٤) تاريخ الفلسفة الإسلامية لدي بور ٥٣.

بيد أنه يحلو لكثير من العلماء المحدثين[1] التشكيك في أصالة النحو العربي، ورد أصوله إلى مصادر أجنبية، بعد أن وقر في أذهانهم أنّ هٰذا النحو مدين للمنطق اليوناني في نشأته وتبويبه ومعطياته، إثر ما أذاعه المستشرق الألماني ماركس (MERX) في نهاية القرن التاسع عشر ضمن كتابه (تاريخ صناعة النحو السرياني)[2] الذي جاء فيه: أن النحو العربي اقتبس من المنطق اليوناني مجموعة من المصطلحات، ثم نزع منزعه المستشرقون من بعده في دراساتهم، فكانوا ما بين مؤازر له أو مزر عليه، ولم تجُلْ هٰذه النزعة بين المستشرقين فحسب، بل وجدت لها ساحة رحبة في الوطن العربي، كما أسهم المؤرخون في مسألة التأثر هٰذه بمواقف متغايرة، بين منكر للاقتباس، ومتعصب له، ومتوسط بين الموقفين[3].

وأرى أن قضية التأثر والتأثير لا يمكن إنكارها، فالثقافات تتمازج وتتعارض، والعلوم يستفيد بعضها من مناهج بعض، كما أن اللغات تتواصل بتواصل جماعاتها، وليس هٰذا غريباً، ولا عيباً إنما الغريب أن تقام الشكوك دونما أدلة واقعية، وإثباتات مادية ملموسة، اللهم إلا تخرصات بعض المستشرقين، وحرصهم على إظهار علماء العرب والمسلمين بمظهر القصور والتبعية.

وليس من همي هنا أن أناقش آراء القائلين بتأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي، فهٰذا أمر له موقعه الآتي من هٰذا الكتاب[4] وإنما ترك المقام هنا لآراء علمائنا القدامى في هٰذا

(١) من هٰؤلاء: إبراهيم مدكور، وعامر رشيد السامرائي، وجميل سعد، ومصطفى السقا، وعبد الرحمٰن أيوب، وجواد علي، وأحمد أمين، والأب إسحٰق ساكا، وغيرهم (انظر: مدرسة البصرة للدكتور عبد الرحمٰن السيد ٩٤ و٩٥، وبين منطق أرسطو والنحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني).

(٢) انظر في هٰذا: نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه للمستشرق الفرنسي جيرار تروبو ١٢٥، كذٰلك: خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة لعبد القادر المهيري ٢١، وأصالة النحو العربي لعبد الله بن حمد الخثران ٣١٩.

(٣) بين منطق أرسطو والنحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني ١٩.

(٤) ستناقش قضية التأثر والتأثير في الفصل الأخير الخاص بدراسة ا لمحدثين.

الموضوع، فقد خاض فيه الفقهاء والفلاسفة والنحاة، ووقفوا منه مواقف متباينة، تنم على أن مباحث المنطق قد شغلت حيزاً كبيراً من فكرهم، وبخاصة عند العلماء المتأخرين[1] ولهٰذا فإن منطق الأمور يقضي بالوقوف على مفهوم المنطق، وبدء تسلله إلى العلوم الإسلامية، بعامة، والنحو العربي بشكل خاص، وتعرف مواقف العلماء المسلمين من قضاياه، وعلاقة هٰذا المنطق بالقياس.

المنطق

المنطق لغة: كلمة المنطق من ناحية الاشتقاق اللغوي ترجع إلى مادة النطق بمعنى الكلام[2]، وقد جاءت على صيغة اسم الآلة (مَفْعِل) كالمنجل والمنخل وهي أسماء لوسائل تتم بها أفعال القطع والنخل، وكذٰلك المنطق هو اسم للوسيلة التي يتم بها النطق.

ويختلف النطق، عن التلفظ والتكلم حيث إنه لا يقصد به كل صوت صادر عن الحلق، إنما يراد به اللفظ المنظم الذي يعبر عن مفهوم، وقد استخدم هٰذا اللفظ في العربية بهٰذا المعنى، حين ألف ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) كتابه المسمى (إصلاح المنطق) الذي عنى فيه إصلاح الكلام.

أما فلاسفة المسلمين، فقد استعملوا كلمة النطق ترجمة لكلمة الآلة، أو الأداة التي استخدمت من قبل أرسطو كتعبير عن المنطق[3].

---

(١) يدل على ذٰلك كثرة مؤلفاتهم الفلسفية والمنطقية، ومن هٰذه المؤلفات: المباحث المشرقية لفخر الدين الرازي، ورسائل إخوان الصفا، والشفا لابن سينا وسلم العلوم وشرحه للبهاري، ومحب الدين عبد الشكور، المستصفى وتهافت الفلاسفة للغزالي، وتهافت التهافت لابن رشد. ومعيار العلم ومقاصد الفلاسفة للغزالي، وصون المنطق للغزالي، والرد على المنطقية لابن تيمية.

(٢) انظر: اللسان (مادة نطق) ١٠/ ٣٥٤ وأساس البلاغة (نطق) ٤٦١ و٤٦٢ ومعجم مقاييس اللغة (نطق) ٥/ ٤٤٠ و٤٤١.

(٣) علم الاجتماع والفلسفةللدكتور قباري محمد إسماعيل ١/ ٤٣ والمنطق الإسلامي لمحمد تقي المدرسي ٢٤.

وعن طريق الاتساع في الكلمة أخذت دلالة لفظ المنطق تتسع حتى غدت تشمل العقل أو الفهم أو ما أشبه[1].

ولعل كلمة المنطق بهٰذا المعنى تقترب كثيراً من أصل الكلمة اليونانية YOS أي العقل أو الفكر أو البرهان[2].

غير أن الفلاسفة المسلمين قد ميزوا بين نوعين من النطق: نطق ظاهري: وهو الكلام أو التحدث، والثاني باطني: ويشير إلى المعقولات ومحالة إداركها وفي هٰذا يقول الجرجاني: «المنطق يطلق على الظاهري وهو التكلم، وعلى الباطني وهو إدراك المعقولات، وهٰذا الفن (المنطق) يقوي الأول ويسلك بالثاني مسلك السداد»[3].

وقد ذهب كل من (لاتا وماكبث) في كتابهما (عناصر المنطق) ألى أن المنطق يشير من الناحية الاشتقاقية إلى أنه علم اللوغوس (SCIENCE OF LOGOS) أي: علم اللغة العقلية، أو الحوار العقلي، أو علم الكلام المعبر عن الفكر»[4].

وبالرغم من عدم معرفة أول من استخدم كلمة المنطق والعصر الذي شاعت فيه، إلا أن (برانتيل) يرى أن هٰذه الكلمة من وضع شراح أرسطو[5].

المنطق اصطلاحاً: لقد افترقت الآراء وتعددت التعريفات التي تحدد مفهوم المنطق: فأرسطو يرى أنه آلة العلم، وموضوعه الحقيقي هو العلم نفسه، أو صورة العلم[6].

---

(١) المنطق الإسلامي: أصوله ومفاهيمه لمحمد تقي المدرسي ٢٤.

(٢) مذكرات في المنطق الصوري ٤٧.

(٣) المرجع السابق ٤٧.

(٤) المرجع السابق ٤٧.

(٥) المرجع السابق ٤٨.

(٦) المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة للدكتور علي سامي النشار ٤ و٥ والمنطق الإسلامي ٢٧.

وأما الجرجاني فقد عرفه بقوله: «آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر، فهو علم عملي آلي، كما أن الحكمة علم نظري غير آلي»[١].

وحده ابن سينا (ت ٤٢٨هـ) بأنه «الصناعة النظرية التي تعرفنا من أي العصور والمواد يكون الحد الصحيح الذي يسمى بالحقيقة حداً، والقياس الصحيح الذي يسمى برهاناً»[٢] وهو يرى أن المنطق «هو العلم الذَي يعصم الذهن من الوقوع في الخطأ»[٣]. ويذكر في رسالته (أقسام العلوم العقلية) «أن المنطق هو العلم الذي هو آلة الإنسان الموصلة إلى كسب الحكمة النظرية والعملية، واقية عن السهو والغلط».

ويعرفه الساوي (ت ٤٥٠هـ)[٤] بأنه «قانون صناعي عاصم للذهن عن الزلل، مميز لصواب الرأي عن الخطأ في الاعتقاد بحيث تتوافق العقول السليمة على صحته»[٥].

وقال عنه ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) هو «قوانين يعرف بها الصحيح من الفاسد في الحدود والمعرفة للماهيات، والحجج المفيدة للتصديقات»[٦].

أما الغزالي (ت ٥٠٥هـ) فقال: «وهو بحث عن وجه الدليل وشروطه وموجه الحدود وشروطه وهما داخلان في علم الكلام»[٧].

---

(١) كتاب التعريفات للجرجاني ٢٥١.
(٢) المنطق الصوري ٢٧، والمطق الإسلامي ٢٧، وكذلك: تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام للدكتور محمد علي أبو ريان ٨٦.
(٣) تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام ٨٩.
(٤) الساوي: هو عمر بن سهلان، فيلسوف، يعرف بالقاضي الساوي من مصنفاته: البصائر النصيرية في المنطق، الحساب، رسالة الطير (الأعلام ٥/ ٤٧).
(٥) المنطق الصوري للدكتور علي النشار ٦، والمنطق الإسلامي ٢٧ و٢٨.
(٦) مقدمة ابن خلدون ٤٨٩.
(٧) إحياء علوم الدين للغزالي ١/ ٢٢.

وعرفه متَّى بن يونس(ت ٣٢٨هـ) عندما سأله عنه السرافي(ت ٣٦٨هـ) بقوله: «أعني به أنه آلة من آلات الكلام يعرف بها صحيح الكلام من سقيمه وفاسد المعنى من صالحه، كالميزان فإني أعرف به الرجحان من النقصان والشائل من الجانح»(١).

فالمنطق إذاً علم التفكير الصحيح، وهو يبحث في القوانين والشروط الضرورية للحصول على حكم صحيح يقبله كل فكر عادي(٢).

وبعبارات أخرى: «إن المنطق هو علم التجنب عن الخطأ أو هو علم البحث عن الصواب، أو علم البحث، أو البحث في البحث أو البحث في وسيلة العلم، أو أي تعبير يعطينا نفس هٰذا المفهوم»(٣)، وهٰذا يعني أن الصلة بين الموضوعات التي يتحدث عنها المنطق هي صلة الاشتراك في تحقيق هٰذه الغاية.

صلة المنطق باللغة والنحو:

سبق في تعريف المنطق لغوياً أن كلمة المنطق تشير إلى النطق أو الكلام، ولذٰلك عدَّه أصحاب هٰذا المفهوم من المباحث اللغوية، ومن ثم فقد رأى السفسطائيون أن اللغة والفكر شيء واحد، فَعُنوا باللغة والخطابة، واهتموا بالنحو بشكل خاص، وربطوا التصور باللفظ، مما مكنهم من جعل الجدل وسيلة لإفحام الخصم والانتصار عليه(٤).

ولعل أرسطو قد توصل إلى كثير من تصانيفه المنطقية عن طريق دراسة اللغة والنحو، حيث إن الصلةبين اللفظ والمعنى، وكذٰلك دلالة اللفظ على المعنى، صلة عميقة ووثيقة. ويقرر كثير من الباحثين أن دراسة أرسطو للأبحاث اللغوية، ونظره فيها قد أوصلته إلى

(١) الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي ١/ ١٠٩.

(٢) مبادىء الفلسفة ٣٦.

(٣) المنطق الإسلامي أصوله ومناهجه لمحمد تقي المدرسي ٢٦.

(٤) مذكرات في المنطق الصوري ٧٥.

مقولاته وبخاصة في تقسيم الكلام إلى أجزائه، حيث الجوهر يقابل الاسم، والكيف يقابل الصفة، والكم يقابل العدد، والأين والمتى يقابلان المكان والزمان، وهلم جرا[١].

أما الشراح اليونانيون، فقد قسموا المنطق إلى قسمين: التصور والتصديق، وعن طريق التعريف يتوصل إلى التصور، وبالقياس يتوصل إلى التصديق، لذا فإن أهم مباحث التصورات عندهم (الحد) كما أن أهم مباحث التصديقات (القياس)[٢].

وتزداد الصلة بين المنطق والنحو عند الرواقيين، فلم يعد المنطق كما هو عند أرسطو بل اتجهوا صوب النحو مبتعدين به عن أبحاث الميتافيزيقيا، ومن ثم قسم الرواقيون المنطق إلى الخطابة، وهي نظرية القول المتصل، وإلى الديالكتيك وهو حوار بين سائل ومجيب، ومن هنا جاء ارتباط النحو واللغة بالمنطق[٣].

وقد حاول بعض العلماء أن يعقد مناسبة بين النحو والمنطق فقال: «النحو يرتب اللفظ ترتيباً يؤدي إلى الحق المعروف، أو إلى العادة الجارية، والمنطق يرتب المعنى ترتيباً يؤدي إلى الحق المعترف به من غير عادة سابقة، والشهادة في المنطق مأخوذة من العقل والشهادة في النحو مأخوذة من العرف، ودليل النحو طباعي ودليل المنطق عقلي، والنحو مقصور، والمنطق مبسوط، والنحو يتبع ما في طباع العرب، وقد يعتريه الاختلاف، والمنطق يتبع ما في غرائز النفوس وهو مستمر على الأسلاف، والحاجة إلى النحو أكثر من الحاجة إلى المنطق، والنحو أول مباحث الإنسان، والمنطق آخر مطالبه»[٤].

---

(١) مذكرات في المنطق الصوري ٧٥.

(٢) مناهج البحث عند مفكري الإسلام ٤٤.

(٣) مذكرات في المنطق الصوري ٧٦.

(٤) المقابسات لأبي حيان التوحيدي ١٧١ والقول منسوب إلى أبي سليمان محمد بن الطاهر المنطقي السجستاني عالم كبير جليل (ت ٣٨٠هـ).

ويرى أبو سعيد السيرافي أن المنطق والنحو من واد واحد بالمشاكلة والمماثلة، فيقول مخطئاً متَّى بن يونس: «أخطأت لأن المنطق والنحو واللفظ والإفصاح والإعراب والإنباء والحديث والإخبار والاستخبار والعرض والتمني والحض والدعاء والنداء والطلب كلها من واد واحد بالمشاكلة والمماثلة»(١).

ولعل القياس في كل من المنطق والنحو الداعي الرئيس لاعتقاد الكثيرين بأنهما قد صدرا من نبع واحد وهو الأصل اليوناني، لما يحتل هٰذان القياسان في كل من المنطق والنحو من أهمية بالغة.

فالقياس النحوي (كما مر)(٢) أحد الأدلة النحوية التي واكبت نشوءه منذ البداية، بل إن القياس قد غدا كالنحو بأكمله(٣) وحتى بات النحو علماً بمقاييس مستخرجة من استقراء كلام العرب(٤) وصار النحوي لا يرتفع شأنه إلا إذا وسم بالقياس(٥).

وأما القياس المنطقي فهو أحد أجزاء المنطق الأرسطي، وهو أشدها تقدماً بالشرف والرياسة، بل هو المقصود والأساس فيه، وأما باقي أجزائه فهي موطِّئة له، ومدخل إليه أو مسوقة لإعانته، وتحريره ،والبلوغ به إلى غايته كما صرح بذٰلك الفارابي(٦).

---

(١) المقابسات ٧٤.

(٢) انظر: أدلة النحو ص٤٥ من هٰذا البحث.

(٣) وفي ذٰلك يقول الكسائي:

إنّما النّحوُ قِياسٌ يتبعْ ... وبه فِي كلّ عِلمٍ يُنْتَفَعْ

(معجم الأدباء ١٣/ ١٩١).

(٤) انظر هٰذا التعريف في: المقرب ١/ ٤٥ وحاشية الصبان ١/ ١٥.

(٥) انظر أمثلة هٰذا فيما نعت به النحاة مثل: علي الهروي «جيد القياس» البغية ٢/ ٢٠٥، وكذٰلك ترجمة محمد بن يحيى الأندلسي النحوي المعروف بالريّاحي (ت ٣٥٣هـ) «دقيق الاستنباط حاذقاً بالقياس» (البغية ١/ ٢٦٢). وترجمة أبي طالب أحمد بن بكر بن بقية العيدي (ت ٤٠٦هـ) كان نحوياً لغوياً قيماً بالقياس (البغية ١/ ٢٩٨).

(٦) إحصاء العلوم للفارابي ٧٢ و٧٣ وتقويم الفكر النحوي لعلي أبي المكارم ١٠٧ و١٠٨.

ويقول الغزالي: «والقياس أحد أنواع الحجج، والحجة هي التي يؤتى بها في إثبات ما تمس الحاجة إلى إثباته من العلوم التصديقية[1] وهو الجزء الجوهري الهام من منطق أرسطو»[2].

ويقول رابوبرت: «فالمنطق وهو علم التفكير الصحيح، يبحث في الألفاظ والقضايا والأقيسة»[3].

ومن ثم فإن العلاقة بين القياس النحوي والقياس المنطقي متأتية من أنهما يعالجان المسائل من منطلق عقلي، وأن كلاً منهما يستخدم مبدأ العلية في تسويغ الأحكام.

بداية تسلل المنطق إلى العلوم العربية:

من الصعب على أي باحث أن يحدد البدايات والأوليات لأي علم مهما جهد في محاولاته، وبخاصة إذا لم يكن هناك من أسانيد تاريخية موثقة، أو دلائل مادية ملموسة، كما هي الحال في قضية بداية اتصال المنطق بالعلوم العربية.

غير أنه يمكن للباحث أن يلمح من دراسة الباحثين لهٰذا الموضوع مواقف ثلاثة:

الأول: يرجع تاريخ التأثر إلى زمن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وأبي الأسود الدؤلي، يقول الدكتور جواد علي: «وأنا لا أستبعد احتمال وقوف علي بن أبي طالب وأبي الأسود الدؤلي على تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، وقفوا عليه باتصالهم بالحيرة أو بعلماء من أهل العراق كانوا على علم بالنحو وعلوم اللغة في ذٰلك العهد وقد كان في الأسس والمبادىء»[4].

---

(١) معيار العلم في فن المنطق ٩٨.

(٢) مناهج البحث عند مفكري الاسلام ٦٨.

(٣) مبادىء الفلسفة ٣٩.

(٤) المفصل في تاريخ العرب للدكتور جواد علي ٩/٤٩، وبين منطق أرسطو والنحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني ٢٠.

والثاني: ويرى أن ابتداء التأثير كان في عهد سيبويه، وعلى رأس هٰؤلاء بروكلمان الذي قال: «والرأي الذي يتكرر دوماً عند علماء العرب وهو أن علم النحو انبثق من العقلية العربية المحضة بغض النظر عن الروابط بين اصطلاحات هٰذا العلم، ومنطق أرسطو. وفيما عدا ذٰلك لا يمكن إثبات وجوه أخرى من التأثير الأجنبي لا من القواعد اللاتينية، ولا من الهندية»[1] ثم يدعم موقفه بذكر رأي بروينليش BROUNLISCH الذي قال: «التأثير الأجنبي في علم اللغة العربية بدأ على يد سيبويه الفارسي على حين كان أستاذه الخليل عربياً محضاً»[2].

والثالث: ويرى أصحاب هٰذا الموقف أن المنطق لم يتصل اتصالاً مؤثراً بالعلوم العربية، وبخاصة النحو إلا في القرن الثالث الهجري، وقد تبناه عدد من الدارسين منهم: الدكتور محمد خير الحلواني[3]، والمستشرق الفرنسي جيرار تروبو[4] وعبد القادر المهيري[5].

ولعل الموقف الأخير هو أقرب إلى الصحة، وهو ما أميل إليه مستنداً إلى عدة أدلة أهمها:

أولا: تهافت الأدلة التاريخية التي اعتمد عليها القائلون باتصال العلماء العرب بالثقافة الأجنبية، وتأثرهم بالمنطق اليوناني في بداية القرن الثاني الهجري، من ذٰلك زعمهم صحبة الخليل بن أحمد لابن المقفع، وهما لم يجتمعا إلا مرة واحدة بدليل أن الناس قد سألوا كلاً منهما عن الآخر[6]، فلو كانا صديقين لما كان لهٰذه الأسئلة ما يسوغها،

---

(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/ ١٢٤.

(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/ ١٢٤ وانظر أيضاً: مدرسة البصرة للدكتور عبد الرحمٰن السيد ١٠٤.

(٣) بين منطق أرسطو والنحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني ٢٢.

(٤) نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه للمستشرق جيرار تروبو ١٢٤.

(٥) خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة لعبد القادر المهيري ٢٨.

(٦) انظر: عبقري من البصرة للدكتور المخزومي ٨٧ و٨٨.

كما أن هٰذه الأدلة متناقضة؛ فقد ذكر[1] أن ابن المقفع هو الذي ترجم منطق أرسطو إلى العربية، غير أن الأستاذ (بول كراوس) قد أثبت أن الذي قام بالترجمة هو محمد بن عبد الله بن المقفع لا ابن المقفع نفسه، وبهٰذا تنتفي إفادة الخليل من ابن المقفع؛ وهٰذا يعني أن مذهب الخليل النحوي قد كمل ورسمت حدوده قبل ظهور الترجمة بناء على ما تقدم، ومما يزيد هٰذا التناقض إصرار بعض الباحثين[2] على وجود اتصال بين حنين بن إسحاق، والخليل بن أحمد، وتأثر كل منهما بالآخر ومن الغريب أن أحداً من هٰؤلاء الباحثين لم يفطن إلى أن وفاة الخليل لا تتعدى ١٨٠هـ وأن ولادة حنين لم تكن قبل ١٩٤هـ[3].

وفي بطلان هٰذا الزعم بطلان للزعم القائل باتصال أبي الأسود الدؤلي بالسريان لمعاصرته يعقوب الرهاوي الذي ألف في النحو السرياني كتاباً ضمنه الحركات والنقط، وذٰلك لانتفاء اتصال الخليل بالمنطق اليوناني، وهو ممن جاءوا بعد أبي الأسود الدؤلي.

ثانيا: فساد ما نسب إلى سيبويه من تطبيقه مباحث المنطق والفلسفة في كتابه، وبخاصة فيما يتعلق بالقياس، والعلل، وتقسيم الكلام، والحدود، والمصطلحات، ويمكن إثبات هٰذا الفساد بعدة مصادر أبرزها:

أ- **الكتاب نفسه**: وهو أول أثر نحوي مكتوب وصل إلينا وقد احتفى به العلماء قديماً وحديثاً، وأنزلوه منزلة رفيعة، فقد قال عنه أبو الطيب اللغوي: «وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو»[4]. وقال المبرد: «لم يُعمل كتاب فيما نعلم من العلوم مثل كتاب

---

(١) انظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي للدكتور المخزومي ٦٥، وكذٰلك عبقري من البصرة للدكتور المخزومي ٨٨.

(٢) منهم الأستاذ مصطفى نظيف الذي قال «إن الخليل كان متصلاً بحنين بن إسحٰق، وأن حنيناً تعلم العربية على الخليل» (الخليل بن أحمد الفراهيدي للدكتور المخزومي ٦٦)، ومنهم أحمد أمين، فقد وقع في تناقض عندما ذكر في كتابه ضحى الإسلام (ج١) أن حنيناً ولد (١٩٤هـ) ونص في الجزء الثاني ان الخليل قد مات ١٧٥هـ، ثم يذكر بعد ذٰلك أنهما كانا على اتصال (انظر: ضحى الإسلام ١/ ٢٨٣ و٢/ ٢٨٤).

(٣) الخليل بن أحمد الفراهيدي ٦٦.

(٤) مراتب النحويين ٦٥.

سيبويه»[1]. وكان يقول إذا أراد إنسان قراءة كتاب سيبويه عليه (المبرد) أركبت البحر؟ تعظيماً واستصعاباً»[2].

وقال صاعد بن أحمد الجياني(ت ٤٦٢هـ) من أهل الأندلس في كتابه (طبقات الأمم): «لا أعرف كتاباً ألف في علم من العلوم قديمها وحديثها فاشتمل على جميع ذٰلك العلم وأحاط بأجزاء ذٰلك الفن غير ثلاثة كتب أحدها: المجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك، والثاني: كتاب أرسطو طاليس في علم المنطق، والثالث: كتاب سيبويه البصري في النحو»[3].

إضافة إلى هٰذه المنزلة الرفيعة لم يعهد أن أحداً من العلماء القدامى قد نص صراحة أو تلميحاً على أنه في كتاب سيبويه ما يتصل بالمنطق أو أي أثر خارجي غير عربي حتى خصومه المذهبيين (الكوفيين).

والمعروف لدى الباحين أن مادة الكتاب في أغلبها مستندة إلى آراء من سبقوه من العلماء، وبخاصة الخليل، يدل على ذٰلك ما أورده أبو عبيده، بقوله: «لما مات سيبويه قيل ليونس بن حبيب: إن سيبويه قد ألف كتاباً في ألف ورقة من علم الخليل، قال يونس: ومتى سمع سيبويه، هٰذا كله من الخليل؟ جيئوني بكتابه فلما نظر فيه رأى كل ما حكى فقال: يجب أن يكون هٰذا الرجل قد صدق عن الخليل في كل ما حكاه، كما صدق فيما حكاه عني»[4].

وقد ثبت بطلان اتصال الخليل، ومن سبقوه بالمنطق اليوناني كما سلف.

---

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/ ١٣٥.

(٢) بغية الوعاة ٢/ ٢٢٩، وانظر أيضاً: معجم الأدباء لياقوت الحموي ١٦/ ١١٧.

(٣) معجم الأدباء ١٦/ ١١٧ وصاعد: هو صاعد بن أحمد بن صاعد الأندلسي، مؤرخ، بحاث، أصله من قرطبة، ولي القضاء في طليطلة، من كتبه: صوان الحاكم في طبقات الحكماء، تاريخ الأندلس، تاريخ الإسلام، وطبقات الأمم (الأعلام ٣/ ١٨٦).

(٤) معجم الأدباء ١٦/ ١١٧.

وأما ما نسب إليه من تأثره بمباحث المنطق في القياس، والعلل، وتقسيم الكلام والحدود، والمصطلحات، فقد أسقطها بعض الدارسين العرب المحدثين(١) وجماعة من المحققين المستشرقين(٢).

ب- **أقوال سيبويه نفسه**: الدارس لكتاب سيبويه يستشف أن الرجل كان يتلمس خطا العرب، ويسير على منهجهم اللغوي، ويبني أمثلة كتابه حسبما سمع عنهم فهو يقول: «ينبغي لك أن تجري هٰذه الحروف كما أجرت العرب، وأن تعني ما عنوا بها»(٣).

ويقول في موضع آخر: «فاجر الأشياء كما أجروها»(٤)، وهو يقر بأنه ملتزم بما قالت العرب، وناسج على منوال كلامهم فيقول: «فهٰذا أقوى من أن أحدث شيئاً لم تكلم به العرب»(٥) وهو متبع لهم يستحسن ما يستحسنون، ويجيز ما يجيزون من التراكيب والأبنية؛ لذا يقول: «فاستحسن من هٰذا ما استحسن العرب، وأجزه كما أجازته»(٦).

جـ- **أقوال العلماء**: إن في أقوال العلماء الآتية من الدلائل والإثباتات ما يزيل مظنة تأثر سيبويه بالمنطق والفلسفة، ولعل أصدق الأدلة وأقواها ما أورده العالم الكبير

---

(١) انظر على سبيل المثال مقال: «بين منطق أرسطو والنحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني ١٩-٢٦، وكذٰلك: خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة لعبد القادر المهيدي ٢١-٣٦ وأيضاً: أصالة النحو العربي لعبد الله الخثران ٣١٥-٣٢٤، وانظر أيضاً: المنهج اللغوي في كتاب سيبويه للدكتور عبد الصبور شاهين ٢٥.

(٢) انظر على سبيل المثال: النحو العربي لـ جوليا كريستيفا ١٣٩-١٤١، كذٰلك: نشأة النحو العربي للمستشرق جيرار ترويو ١٢٢-١٣٩، وخواطر هيكلية في كتاب سيبويه للمستشرق هاينس غروتسلفد ٢٥٢-٢٨٢.

(٣) الكتاب ١/ ٣٣٠ و٣٣١.

(٤) الكتاب ١/ ٤١٩.

(٥) الكتاب ٣/ ٣٧٩.

(٦) الكتاب ٢/ ٦٩.

السيوطي تعقيباً على قول أبي حيان التوحيدي الذي قال عن الرماني: «وكان يمزج النحو بالمنطق حتى قال الفارسي: إن كان النحو ما يقوله الرماني، فليس معنا منه شيء. وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء»[1].

قال السيوطي: «النحو ما يقوله الفارسي. ومتى عهد الناس أن النحو يمزج بالمنطق؟ وهٰذه مؤلفات الخليل وسيبويه ومعاصريهما ومن بعدهما بدهر لم يعهد فيه شيء من ذٰلك»[2].

ولعل في قول الإمام السيوطي السابق ما يثبت أمرين مهمين: الأول: استنكاره لمزج النحو بالمنطق وهٰذا يظهر من قوله: «ومتى عهد الناس أن النحو يمزج بالمنطق». والثاني: تأكيده البيِّن على خلو مؤلفات الخليل وسيبويه من المنطق، وقد أفصح عنه بقوله: «وهٰذه مؤلفات الخليل وسيبويه ومعاصريهما ومن بعدهما بدهر لم يعهد فيه شيء من ذٰلك».

ويؤيد هٰذا ما يراه بعض المستشرقين، فقد ذهب الأستاذ ليتمان إلى «أن النحو العربي أثر من آثار العقل العربي، وأن العرب قد أبدعوا علم النحو في الابتداء، وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه»[3].

ويعتقد المستشرق الفرنسي جيرار تروبو: «أن علم النحو أعرب العلوم الإسلامية، وأبعدها عن التفكير الأجنبي في طوره الأول، كما حاولتُ (ترويو) «أن أبين ذٰلك في ضوء كتاب سيبويه ذٰلك الكتاب المشهور الذي هو أقدم كتب العرب في النحو»[4].

---

(١) انظر: بغية الوعاة ٢/ ١٨١، وكذٰلك: معجم الأدباء ١٤/ ٧٤ و٧٥.

(٢) بغية الوعاة ٢/ ١٨١، وانظر أيضاً: تجديد النحو لعبد المتعال الصعيدي ١٨٠ و١٨١.

(٣) انظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي للدكتور المخزومي ٦٩، وكذٰلك: عبقري من البصرة للمخزومي ٨٨.

(٤) نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه ١٣٨.

كما يشير (يوهان فك) إلى أن النحو العربي لم يتأثر باللغات الأخرى فيقول: «ولم تكن هناك لغة واحدة بين اللغات التي التقت بها العربية في عهد الفتح، كانت محتفظة بنظام تصريفها القديم؛ ولهٰذا كان من الشاق العسير على الأجانب الذين اضطروا آنذاك إلى استخدام العربية أن يتابعوا القواعد والنظم المعقدة للجملة العربية القديمة»[١].

ويتحدث في موضع آخر عن كتاب سيبويه فيقول: «وكتاب سيبويه يرينا كيف أن القواعد العربية اعتمدت على الاستعمال اللغوي عند عرب البادية دون استثناء. فهو يرجع دائماً في شؤون الاستخدام اللغوي إلى العرب مع إشارته هنا وهناك إلى الفروق اللهجية من غير أن يحيد في ذٰلك عن ترجيح كفة اللسان الحجازي»[٢].

أما جوليا كريستيفا فترى: «أن الخليل وسيبويه وكل جيل النحويين الذين أتوا بعدهم لم يكونوا فلاسفة في عملهم، بل قراء للقرآن ومحللين لمكونات اللغة التي يمكن أن توافق تعاليمه»[٣].

وممن ذهب إلى هٰذا المذهب من المحدثين العرب الدكتو عبد الصبور شاهين فقال: «وإذا كان الواضح أن النحاة بعد سيبويه قد تأثروا كثيراً بهٰذا المنطق فيما قدموا من أقيسة وتعليلات صرفة، فإن هٰذا الكلام لا يصدق على سيبويه في رأينا لأنه جاء في وقت مبكر لم تتغلغل فيه تأثيرات الفلسفة في عقول الأئمة الأولين»[٤].

فإذا كانت وفاة سيبويه كما يروى ما بين(١٦١-١٨٨هـ)[٥] فإن هٰذا يعني أن المنطق على الأرجح لم يؤثر في الدراسة النحوية قبل مطلع القرن الثاث الهجري لانتفاء تأثر سيبويه به.

---

(١) العربية ليوهان فك ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ٢١.

(٢) العربية ليوهان فك ٦٠ وانظر أيضاً: أصالة النحو العربي لعبد الله الخثران ٣٢٢.

(٣) النحو العربي لجوليا كريستيفا ١٤١.

(٤) انظر: المنهج اللغوي في كتاب سيبويه ٢٥ و٢٦.

(٥) بغية الوعاة ٢/ ٢٣٠ وانظر أيضاً: معجم الأدباء ١٦/ ١١٥.

ثالثا: وثمة دلائل أخرى تشهد على أن النحو العربي قد تأثر بالمنطق تأثراً فعلياً في القرن الثالث الهجري، وليس قبل ذلك وقد وردت هذه الأدلة بصور مختلفة أميزها:

أ- أقوال العلماء القدامى:

ذكر السيوطي أن علوم الأوائل دخلت إلى المسلمين في القرن الأول لما فتحوا بلاد الأعاجم، لكنها لم تكثر فيهم، ولم تشتهر بينهم لما كان السلف يمنعون من الخوض فيها، ثم اشتهرت في زمن البرمكي، ثم قوي انتشارها في زمن المأمون لما أثاره من البدع، وحث عليه من الاشتغال بعلوم الأوائل وإخماد السنّة[1] ومما يذكر أن المأمون تولى الخلافة من (١٩٨-٢١٨هـ) أي في بداية القرن الثالث الهجري.

ب- أورد الزجاجي النصّ التالي في حد الاسم فقال:

«الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به، هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه وليس يخرج عنه اسم ألبتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلت في كلام العرب لأنا له نقصد، وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين، وبعض النحويين قد عدّوه حداً خارجاً عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين. وإنْ كان قد تعلق به جماعة من النحويين، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزان،ا وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح»[2].

---

(١) صون المنطق ١٢.

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاج ٤٨، ٤٩ وانظر أيضاً: بين منطق أرسطو والنحو العربي ٢٢، وخواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة ٣١، والنزعة المنطقية في النحو العربي ٤١ و٤٢.

والمتأمل في نص الزجاجي السابق يمكن أن يستشف منه:

١- أن قدراً يسيراً من مفهوم أرسطو للاسم قد ولج الدرس النحوي عن طريق المناطقة في القرن الثالث الهجري، وأن جمهور النحاة لم يسمعوا به ولا أثبتوا منه شيئاً في كتبهم، في حين من وقف عليه -وهم القلة- أنكروه وعدوه خروجاً على أعراف النحو وأوضاعه، وأن من أخذ بهٰذا القدر اليسير كان الأقل شهرة بين النحاة، إذ إن الباحث لا يجد في كتاب نحوي يعتد به هٰذا المفهوم، ولولا أن الزجاجي نقله في كتابه لما سمع به أحد لهوانه وهوان شهرته[١].

٢- إن هٰذا النص يشير بوضوح إلى الفرق بين النحو والمنطق، والموقف الرافض للمنطق الذي وقفه عدد من أشهر النحاة[٢].

ومن ثم فإن هٰذا النص يعدّ شهادة عالية القيمة عندما تصدر من عالم كبير كالزجاجي(ت ٣٣٧هـ) حيث رد به تهمة تأثر النحو العربي بالآثار الأجنبية حتى عصره على أقل تقدير[٣].

جـ- إن أول إشارة ترد عمن أخذوا بالفلسفة وحاجّوا الفلاسفة في مصنفاتهم هو يحيى ابن زياد الفراء(ت ٢٠٧هـ)، فقد ذكر القفطي أن الفراء كان يتفلسف في تأليفاته وتصنيفاته حتى يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة[٤]. ثم ترجم له السيوطي، وذكر أنه كان يحب الكلام، ويميل إلى الاعتزال، وكان يتفلسف في مصنفاته، ويسلك ألفاظ الفلاسفة[٥] وذكر من مصنفاته الحدود، وهي مشتملة على ستة وأربعين حداً في الإعراب.

---

(١) بين منطق أرسطو والنحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني ٢٢.

(٢) خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة لعبد القادر المهيري ٣١.

(٣) النزعة المنطقية في النحو العربي للدكتور فتحي الدجني ٤٢.

(٤) إنباه الرواة للقفطي ٤/ ١٣.

(٥) بغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٣٣٣.

ثم يعاود القفطي ذكر الفراء حين يترجم لمحمد بن سعدان أبي جعفر الضرير (ت ٢٣١هـ) فيقول: «ومن تصنيفه كتاب الحدود على مثل حدود الفراء لا يرغب الناس فيها»(١).

ولم يكن الفراء هو الوحيد في هٰذا القرن ممن تفلسفوا في مصنفاتهم، بل وضح هٰذا عند عدد من علماء هٰذا القرن.

فإذا ما حل القرن الرابع ألقى المنطق بظله على علماء هٰذا القرن، فتعاطوه ودرسوه(٢) واستخدموه في مناظرتهم، وجدلهم، ولعل ابن السراج المتوفى سنة (٣١٦هـ) من بين هٰؤلاء الذين عنوا بالمنطق وقرأوه. يقول ابن أبي أصيبعة (ت ٦٦٨هـ): «وفي التاريخ أن الفارابي كان يجتمع بأبي بكر بن السراج فيقرأ عليه صناعة النحو، وابن السراج يقرأ عليه المنطق»(٣) كما أن القفطي قد ذكر أن ابن السراج قد أخطأ في مسألة سأله أحدهم عنها فسوغ ذٰلك بقوله: «لأني شغلت عنه (يعني كتاب سيبويه) بالمنطق والموسيقى»(٤).

وتذكر كتب الطبقات عدداً من العلماء(٥) ممن وسموا بالفلسفة، واستخدموا المنطق

---

(١) إنباه الرواة ٣/ ١٤٠.

(٢) منهم: أبو حنيفة الدينوري(ت ٢٨٢هـ) وكان من نوادر الرجال، وممن جمع بين بيان آداب العرب وحكم الفلاسفة (بغية الوعاة ١/ ٣٠٦) ومنهم: الوقشي، هشام بن محمد(ت ٢٩٣هـ) عالم بالنحو وأحكامه وعلله وهو متكلم صنف في كثير من العلوم. . كذٰلك فعل بالكتب المنطقية (الإنباه ٢/ ١٢٨).

(٣) عيون الأنباء في طبقات الأطباء ٦٠٦ وانظر أيضاً: مقدمة الأصول في النحو لابن السراج١١.

(٤) انظر: إنباه الرواة ٣/ ١٤٨ و١٤٩.

(٥) منهم:

١- أبو زيد: أحمد بن سهل البلخي(ت ٣٢٢هـ) وكان يسلك في مصنفاته طريقة الفلاسفة (بغية الوعاة ١/ ٣١١).

٢- الحاسب الأندلسي محمد بن إسماعيل(ت ٣٣١هـ) وكان دقيق النظر، وغاية في علم العربية والحساب، وحد المنطق (الإنباه ٢/ ٦٥).

٣- محمد بن إسماعيل المعروف بالحكيم القرطبي(ت ٣٣١هـ)، كان الغاية في علم العربية والحساب والمنطق (بغية الوعاة ١/ ٥٥).

في هذا القرن إلا أن المعلم البارز، ورأس من مزجوا المنطق بالنحو علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ). فقد ذكر أنه كان يمزج النحو بالمنطق حتى قال الفارسي: «إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء»[١].

وقال القفطي(ت ٦٤٦هـ) في ترجمة العبدي النحوي(ت ٤٢٠هـ) ما نصه: «ومن العجب أنه كان يحضر مجلس أبي الحسن علي بن عيسى الرماني، وكان عالماً بالمنطق مستعملاً له في عباراته النحوية، والكلامية وما استفاده منه ما يفرق بين التقسيم المنطقي والهندسي»[٢].

ويزداد الأخذ بالمنطق ومباحثه فيما تلا من القرون، ويسود فلا يسلم منه علم من العلوم الإسلامية، ويتغلغل في الأوساط العلمية فلا يكاد يرى عالم إلا مؤيداً له، أو رادّاً عليه.

ولم يكن النحو بمنأى عن هٰذا التأثر، بل إن كتب التراجم قد رصدت اتصال الكثير من النحويين، واستعمالهم المنطق ودراستهم له[٣].

د- شيوع التصانيف والتأليف في الحدود والمنطق والفلسفة، حتى بين علماء النحو أنفسهم، ومحاكاة النحاة في كتبهم المناطقة والفلاسفة، فمن تصانيفهم في الحدود: الحدود لهشام الضرير[٤] (ت ٢٠٩هـ)، والحدود للفراء[٥]، والحدود

(١) بغية الوعاة للسيوطي ٢/ ١٨١، وكذٰلك: معجم الأدباء لياقوت ١٤/ ٧٤ و٧٥.
(٢) إنباه الرواة ٢/ ٢٨٨.
(٣) من علماء القرن الخامس: أبو الفتوح النحوي (ثابت بن محمد الجرجاني ت ٤٣١) وكان إماماً في العربية. متمكناً في علم الأدب، مذكوراً بالتقدم في علم المنطق. (الإنباه ١/ ٢٩٨) ومن علماء القرن السادس: الرشيد الأسواني(ت ٥٦٣) «وكان كاتباً شاعراً فقيهاً نحوياً لغوياً عروضياً، مؤرخاً مهندساً منطقياً» (بغية الوعاة ١/ ٣٣٧) ومنهم ابن الخشاب(ت ٥٦٧) وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة (البغية ٢/ ٢٩).
(٤) بغية الوعاة ٢/ ٣٢٨).
(٥) الإنباه ٤/ ٢٢.

للرماني[١]، والحدود للفاكهي[٢].

ومن تصانيفهم في المنطق: تفسير جامع المنطق للزجاج(ت ٣١١هـ)[٣] وذكر أبو عبد الله المرزباني قال: «صنف يعني -ابن السراج- كتاباً في النحو سماه «الأصول» انتزعه من أبواب كتاب سيبويه وجعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين، فأعجب بهٰذا اللفظ الفلسفيون، وإنما أدخل فيه لفظ التقاسيم فأما المعنى كله من كتاب سيبويه»[٤].

وقال السيوطي في ترجمته للجزولي عيسى بن عبد العزيز(ت ٦٠٧هـ): «له المقدمة المشهورة، وهي حواش على الجمل للزجاجي، وقال بعضهم: ليس فيها نحو، وإنما هي منطق لحدودها وصناعتها العقلية»[٥].

ووصف القفطي شرح الفخر الرازي للمفصل فقال: «وعجز في أول شرحه عن حد الاسم وأورد الحد له بلفظ الرسم، فلا طريقة المنطق لزم ولا بالرسوم النحوية ارتسم»[٦].

هـ- استخدام النحاة لألفاظ الفلاسفة والمناطقة، وانتشار المفاهيم العقلية في أثناء مؤلفاتهم وشروحهم وحواشيهم، وشيوع المصطلحات الفلسفية كالجوهر والماهيّة والقضية والكلية والجزئية، وغيرها مما تفيض المتون والمقدمات النحويّة بها حتى غدت هٰذه المتون أكثر تعقيداً من الكتب الأصول، وأوعر تناولاً، يقول نقره كار (ت ٧٧٦هـ):

---

(١) وهو مطبوع ضمن كتاب رسائل في النحو واللغة تحقيق الدكتور مصطفى جواد، ويوسف مسكوني ١٩٦٩.

(٢) وهو مطبوع بعنوان: شرح كتاب الحدود في النحو تحقيق الدكتور المتولي رمضان أحمد الديري ١٩٨٨.

(٣) بغية الوعاة ١/ ٤١.

(٤) إنباه الرواة ٢/ ١٤٩.

(٥) بغية الوعاة ٢/ ٢٣٦.

(٦) إنباه الرواة ٤/ ٤٨.

«والمراد من الأصول الأمور الكلية المنطبقة على الجزئيات»[1].

وجاء في حاشية ياسين(ت ١٠٦١) ما نصه: «والخاص لا يحصل على العام في القضايا الكلية، ودعوى الجزئية في هٰذا المقام ينبو عن تصريحهم بأن ضمير الشأن لا يخلو عن إبهام»[2].

وقال الجامي(ت ٨٩٨هـ): «فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما أدخل كل عليه أفاد صدق المحدود على إفراد كل الحد فيكون مانعاً»[3].

وقال ابن جماعة(ت ٨٤٩هـ): «والمراد بالتعليلات ما يذكر لإثبات المطالب أي ما يكون علّة وواسطة في حصول التصديق بما هو مطلوب، والمراد بالتمثيلات الأمثلة أي الجزئيات المذكورة لإيضاح القواعد»[4]. والمطلع على تلك المتون يلمس بوضوح أثر المنطق وأساليبه والفلسفة وقواليها[5].

---

(١) شرح نقرة كار من مجموعة الشافية ٢/ ٤
والنقرة كار: هو عبد الله بن محمد النيسابوري ونعت بالشريف، عالم بالعربية وأصول الفقه، درس في حلب وأقام بدمشق وبالقاهره له (شرح المنارة) في الأصول وشرح التسهيل في النحو ومعنى النقرة كار: صائغ الذهب (الأعلام ٤/ ١٢٦).

(٢) حاشية ياسين على التصريح ١/ ١٦٣.

(٣) الفوائد الضيائية ٢/ ٣٢.

(٤) حاشية ابن جماعة على الجاربردي مجموعة الشافية ١/ ٨.

(٥) لمزيد من الاطلاع على عبارات المنطق انظر: حاشية الشنواني ٢٨، ٣٢ و٤٨ و٦٦ و١٠١ وحاشية الصبان ١/ ٢٢ و١٩٨ و٢٣٥ وحاشية الخضري ١/ ٦٤ و٨١ وحاشية ياسين ١/ ٧ و٢٢، ٥٨، ٦٠، ١١٦ و٢٢٤ وشرح الكافية ١/ ٤ و١٢ و١٣ و٢٣.

موقف علماء المسلمين القدامى من المنطق

على الرغم من ثبوت دراسة علماء المسلمين بعامة، والنحو بخاصة المنطق ومباحثه إبان القرن الثالث الهجري وما تلاه من قرون، والوقوف عليه واستخدامه في تأليفهم ومصنافتهم، واتخاذهم الكثير من مصطلحاته، إلا أنه لم يكن موضع ترحاب من علماء المسلمين، مؤرخين وفقهاء وفلاسفة ومناطقة ونحاة، كما لم يكن مرغوباً فيه من قبل الناس وعامة المسلمين، ولعل السبب في ذٰلك يعود إلى أن المنطق الأرسطي يتصل بإلهيات أرسطو. وكانت هٰذه الإلهيات مخالفة لعقائد المسلمين»[1].

ولم يرفض المجتمع الإسلامي المنطق الأرسطي فحسب، بل رفض أيضاً الشراح الإسلاميين لأنهم كانوا امتداداً للعقل الهليني في العالم الإسلامي، بحيث كانت الوشائج التي تربطهم بالتفكير الإسلامي واهية، ولهٰذا لفظهم المجتمع الإسلامي لفظاً تاماً[2].

ولعل فهم علماء المسلمين، وبخاصة علماء السُّنة، العميق لما بين منطق أرسطو واللغة اليونانية من صلة كان أحد الأسباب للابتعاد عنه ولفظه، ومن ثم فلا حاجة للمسلمين به، لأن تراكيب العربية تخالف تراكيب اليونانية[3].

وقد أبرز ابن خلدون موقف المؤرخين من المنطق فيما أورده في مقدمته فقال: «ينبغي لنا الإعراض عن النظر فيها (مباحث المنطق) إذ هو من ترك المسلم لما لا يعنيه فإن مسائل الطبيعيات لا تهمنا في ديننا ولا معاشنا فواجب علينا تركها»[4].

(١) مناهج البحث عند مفكري الإسلام للدكتور علي سامي النشار ١٧٣.

(٢) المرجع نفسه ٧٧.

(٣) المرجع نفسه ٥١.

(٤) مقدمة ابن خلدون ٥١٦.

وقد ذم البراهين التي تقاس بمعيار المنطق فقال: «وأما البراهين التي يزعمونها على مدعياتهم في الموجودات ويعرضونها على معيار المنطق وقانونه فهي قاصرة وغير وافية بالغرض»[(١)].

كما قوبل المنطق الأرسطي من قبل المتكلمين المسلمين مقابلة سيئة، وهوجم من قبل جميع الطوائف، وفي هٰذا يقول ابن تيمية(ت٧٢٨هـ): «ولم يكن أحد من نظار المسلمين يلتفت إلى طريقتهم(المناطقة) بل الأشعرية والمعتزلة والكراسية والشيعة وسائر الطوائف من أهل النظر كانوا يعيبون فسادها»[(٢)]. ويقول في موضع آخر[(٣)]: «ما زال نظار المسلمين بعد أن عُرّب المنطق وعرفوه يعيبونه ويذمونه ولا يلتفتون إليه ولا إلى أهله في موزاينهم العقلية والشرعية».

كما أورد أبو حيان التوحيدي(ت ٣٨٠هـ) أن المعتزلي أبا العباس الناشىء وجه نقداً لهٰؤلاء المناطقة، ولم يقدر أحد منهم أن يجيبه فيقول: «وهٰذا الناشىء أبو العباس قد نقد عليكم وتتبع طريقكم، وبين خطأكم وأبرز ضعفكم ولم تقدروا إلى اليوم أن تردوا عليه كلمة واحدة مما قال وما زدتم على قولكم لم يعرف أغراضنا ولا وقف على مرادنا وإنما تكلم عن وهم»[(٤)].

أما علماء أصول الدين وأصول الفقه، فلم يقبلوا المنطق الأرسطي، وظل حالهم هٰكذا حتى منتصف القرن الخامس حين مزج الغزالي علوم المسلمين بالمنطق، وتابعه كثير من مفكري الأصوليين[(٥)].

---

(١) مقدمة ابن خلدون ٥١٦.

(٢) صون المنطق للسيوطي ٣٢٤.

(٣) صون المنطق للسيوطي ٣٣٣.

(٤) الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان ١/ ١٢٤ وانظر: المقابسات ٨٢.

(٥) صون المنطق ١٣.

ومع هٰذا، فإن طائفة من الفقهاء[1] لم يأخذوا بصنيع الغزالي، بل وقفوا موقفاً معادياً، وهوجم مهاجمة قاسية، يقول ابن الصلاح: (ت٦١٣هـ) في فصل كتبه أسماه «بيان أشياء مهمة أنكرت على الإمام الغزالي في مصنفاته، ولم يرتضها أهل مذهبه غيرهم من الشذوذ في تصرفاتهم»: «سمعت الشيخ العماد بن يونس يحكي عن يوسف الدمشقي مدرس النظامية ببغداد وكان من النظار المعروفين أنه كان ينكر هٰذا الكلام (كلام الغزالي) ويقول: «فأبو بكر وعمر وفلان وفلان» فهٰؤلاء وصلوا إلى الغاية من اليقين ولم يكن أحد منهم يعرف المنطق».

كما أفتى ابن الصلاح فتواه المشهورة ضد المنطق فقال: «المنطق مدخل الفلسفة ومدخل الشر وليس الاشتغال بتعليمه وتعلمه مما أباحه الشرع ولا استباحه أحد من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين والسلف الصالحين، وسائر من يقتدي به»[2].

وعلى العموم فقد كان موقف القفهاء صريحاً في معاداة المنطق، واتهام من يتعاطونه بالزندقة حتى قالوا: «من تمنطق تزندق»[3].

أما موقف النحاة فقد كان في الجملة موقفاً رافضاً للمنطق مزرياً بمن يستخدمونه وخير دليل على ذٰلك ما أورده النحاة من تعليقات على النحاة المشتغلين بالمنطق، فقد قال ياسين العليمي: «ما زال العلماء والمحققون قديماً وحديثاً يستنكرون الحدود والألفاظ المنطقية في صناعة النحو وسائر الفنون، ويذمون ذٰلك أبلغ ذم ويعدونه من التخليط، وإدخال اصطلاح قوم في اصطلاح آخرين»[4].

---

(١) منهم: أبو إسحاق المرغيناني، وأبو الوفاء بن عقيل ت٥١٣ والقشيري والطرطوشي والنووي. انظر: مناهج البحث عند مفكري الإسلام ١٨٠.

(٢) مناهج البحث عند علماء الإسلام ١٨٢.

(٣) المرجع نفسه ١٨٢.

(٤) حاشية ياسين على شرج التصريح ١/١٧ و١٨.

ولعل الإمام محمد بن عبد الله بن السيد البطليوسي(ت ٥٢١هـ) أحد كبار أئمة العربية، قد أوضح هذا الموقف في كتابه الموسوم بـ (كتاب المسائل) حين قال: «وقع البحث بيني وبين رجل من أهل الأدب في مسألة نحوية فجعل يكثر من لفظ الموضوع والمحمول والألفاظ المنطقية، فقلت له: «صناعة النحو تستعمل فيها مجالات ومساحات لا يستعملها أهل المنطق، وقد قال أهل الفلسفة يجب حمل كل صناعة على المتعارف بين أهلها وكانوا يرون أن إدخال صناعة في أخرى إنما يكون لجهل المتكلم، أو لقصد المغالطة والاستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى عند ضيق طرق الكلام عليه»[(١)].

وما يزال قول أبي علي الفارسي في نحو الرماني آنف الذكر، يمثل وجهة نظر جل علماء العربية آنذاك، ولعل في قول القفطي حين ترجم للسخاوي(ت ٦٤٣هـ) ما يثبت أن النحاة كانوا ينفرون من المؤلفات الممزوجة بطرائق المنطق، ويستحسنون تلك التي لا تتخذ من المنطق منهجاً لها، فيقول: «وشرح المفصل شرحاً حسناً وطيء الألفاظ أراد به وجه الله، فالنفوس تقبله، إذ لم يعتمد فيه القعقعة الأعجمية ولا التقاسيم المنطقية»[(٢)].

ولعل المناظرة التي جرت بين السيرافي النحوي، ومتّى بن يونس الفيلسوف خير ما يمثل العلاقة المتنافرة بين النحو والمنطق، وما كان يكنّه النحاة للمناطقة من عدم ارتياح واستهجان. فقد استطاع السيرافي أن يبين لمتّى المنطقي أن كل لغة تختص بأصول، وخصائص لا توجد في غيرها، وأن المنطق اليوناني لا يستطيع بمقاييسه أن يوحد بين هٰذه اللغات، وأن قوانينه عاجزة عن أن تدمج لغة بأخرى»[(٣)] وفي هٰذا يقول السيرافي موجهاً كلامه إلى متّى بن يونس «على أنَّ ها هنا سراً ما علق بك ولا أسفر لعقلك هو أن تعلم أن لغة من اللغات لا تطابق لغة أخرى من جميع جهاتها»[(٤)].

---

(١) صون المنطق للسيوطي ٢٠٠.

(٢) إنباه الرواه ٢/ ٣١١.

(٣) أصالة النحو العربي لعبد الله الخثران ٣٢٣.

(٤) الإمتاع والمؤانسة ١/ ١١٥.

كما أن السيرافي يحاول في مناورته هذه أن يقلل من شأن المنطق، والمنطقيين فيقول: «فإني أريد أن أبين أن تفخيمك للمنطق لا يغني عنك شيئا»[(١)] ومن ثم يقول في موضع آخر: «ثم أنتم هؤلاء على نقض ظاهر»[(٢)] ثم يدحض مزاعم المناطقة من أن المنطق يؤدي إلى اليقين فيقول: «وهذه كلها خرافات وترهات»[(٣)] بل إنهم أعجز من أن يدافعوا عن أنفسهم لتهافت حججهم، وقوانينهم المنطقية فيقول: «وهذا الناشىء أبو العباس قد ناقض عليكم وتتبع طريقتكم وبين خطأكم وأبرز ضعفكم ولم تقدروا إلى اليوم أن تردّوا عليه كلمة واحدة مما قال»[(٤)].

ثم يورد أبو حيان أقوالاً لأبي سليمان[(٥)] يفرق فيها بين المنطق والنحو فيقول: «النحو منطق عربي والمنطق نحو عقلي، والشهادة في المنطق مأخوذة من العقل والشهادة في النحو مأخوذة من العرب، ودليل النحو طباعي ودليل المنطق عقلي»[(٦)].

وخلاصة القول، فإن النحو العربي قد نشأ في جو عربي إسلامي، وأسست أركانه باستقراء لغة العرب، ولم يتماس بالمنطق إلا بعد دخول القرن الثالث، حيث كثرت المناقشات العقلية والمناظرات النحوية، واتسعت دائرة الأقيسة والعلل العقلية.

ولعل دعوى امتزاج النحو بالمنطق عن طريق القياس قد سرت ردحاً من الزمن في العالم الإسلامي انمازت على أثرها ثلاث فئات من علماء المسلمين:[(٧)] الأولى: مناطقة

---

(١) الإمتاع والمؤانسة ١١٦ والمقابسات ٧٦.
(٢) الإمتاع والمؤانسة ١٢٣.
(٣) الإمتاع والمؤانسة ١٢٤.
(٤) الإمتاع والمؤانسة ١٢٤ وانظر أيضاً: المقابسات ٨٢.
(٥) أبو سليمان: هو محمد بن طاهر المنطقي السجستاني أكبر علماء بغداد في عصر أبي حيان في المنطق والحكمة والفلسفة توفي في السنوات العشر الأخيرة من القرن الربع الهجري انظر ترجمته في (الأعلام ٦/ ١٧١).
(٦) المقابسات لأبي حيان التوحيدي ١٦٩.
(٧) مذكرات في المنطق الصوري ٧٦.

خُلَّص كانوا يؤثرون المنطق على النحو، وهٰذه الفئة ترى أن النحو محتاج إلى المنطق، ولا ترى أن المنطق بحاجة إلى النحو، الثانية: نحاة خُلّص، والفئة الثلثة: حاولت التوفيق بين الفئتين السالفتين منهم: التوحيدي والسجستاني، اللذان أوجبا الجمع بين العملين، يقول أبو حيان التوحيدي: «ولولا أن الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطق نحوياً والنحو منطقياً، خاصة والنحو واللغة العربية والمنطق مترجم بها ومفهوم عنها»[(١)].

وقال أبو سليمان: «نحو العرب فطرة ونحونا فطنة فلو كان إلى الكمال سبيل، لكانت فطرتهم لنا مع فطنتنا أو كانت فطنتنا لهم مع فطرتهم»[(٢)].

ومن هٰذا المفهوم كان الرماني يمزج بين النحو والمنطق، كما أوضح هٰذه الفكرة الفارابي في «إحصاء العلوم» حيث ذكر «أن هناك صلة وثيقة بين علم اللسان وعلم المنطق»[(٣)] وقد بلغت هٰذه الصلة ذروتها في القرنين السادس والسابع، إذ اختلط النحو والبلاغة بالمنطق، وليس هٰذا غريباً فقد أكد هٰذه الصلة (أرنو) و (لانصلو) ١٦٦٠ في كتابهما المسمى (النحو المنطقي). فقد ذهبا فيه إلى امتزاج النحو بالمنطق، ويلغت موجة النحو والمنطق ذروتها إبّان القرن (الثاني عشر) من قبل أصحاب الإنسيكولوبيديا، وما يزال لها أنصار إلى اليوم[(٤)].

☆ ☆ ☆

---

(١) مذكرات في المنطق الصوري ١٧٧.

(٢) الإمتاع والمؤانسة ٢/ ١٣٩.

(٣) إحصاء العلوم للفارابي، ومذكرات في المنطق الصوري ٧٧.

(٤) مذكرات في المنطق الصوري ٧٧.

ومما تقدم يمكن إدراك أن علماء العربية كان لديهم من الدوافع ما حملهم على الرحلة لأخذ اللغة من العرب الفصحاء الذين لم تفسد لغتهم، ولعل من أهم هٰذه الدواعي فشو اللحن على ألسنة الناس، وحرصهم على ألا يتسرب هٰذا اللحن إلى القرآن الكريم، واعتزازهم بلغتهم، ورغبتهم في وضع علم للسان العرب على غرار ما فعله الفقهاء، فنشأ من ذٰلك السماع والرواية، وهما الدليل الأول من أدلة النحو، وكان القرآن الكريم والشعر العربي أهم مصدرين من مصادر جمع اللغة، وتدوينها مع إغفال للأخذ من الحديث الشريف؛ لأنه في رأيهم مسرود بالمعنى وليس باللفظ.

ولما تم لهم جمع اللغة من قبائل حددوها لهم، أخذوا يبوبون هٰذه المادة المجموعة فرأوا أن ما جمعوه ليس هو كل ما قاله العرب وأنهم بحاجة إلى وسيلة لوضع نظام متكامل لهٰذه اللغة فكان أن استخدموا القياس متأثرين بأقرانهم الفقهاء؛ ليقيسوا ما لم يسمعوا على ما سمعوا فأستحدثوا الدليل الثاني وهو القياس، وعنوا به محاكاة العرب في طرائفهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ المادة، وفروعها، وضبط حروفها وتركيب الكلمات، وما يتبع ذٰلك من إعلال وإبدال وإدغام وحذف وزيادة.

ولقد كان لاتخاذ العلماء القياس واستخدامه في تقعيد اللغة أثره العميق في افتراق العلماء، وتباين مناهجهم مما نجم عنه تكوين مذهبي البصريين والكوفيين من حيث نظرة كل إلى القياس، فأما البصريون فكانوا يتشددون في القياس، ولا يقبلون النموذج إلا إذا كثر وشاع، وأما القليل النادر فيحفظ عندهم ولا قياس عليه، وخالفهم الكوفيون في ذٰلك فقاسوا على كل ما ورد عن العرب، ولو كان المثال فذاً، فاتسعت عندهم دائرة القياس. وكان لهٰذا الافتراق أثر بالغ فيما نشأ من تعدد الآراء، وتعقيد المسائل اللغوية التي أرادوا أن تكون عوناً في تعليم اللغة، ومحاكاة العربي الفصيح.

ومع هٰذا فإن القياس لم يكتب له أن يكون كما بدأ عفوياً، يأتى فيض الخاطر معتمداً على ما ورد من النصوص اللغوية السليمة، بل إن القرن الثالث كان بداية

انحرافه عن مساره السليم الذي رسمه العلماء الأوائل له، إذ تسلل إليه المنطق، وأصبح حدوداً عقلية جافة، وغدا علماؤه مناطقة أكثر منهم نحاة، فأصيب النحو بالجمود وصار هيكلاً لا رَواء فيه.

غير أن هٰذا لا يعنى أن المنطق، ومباحثه قد كان موضع ترحاب لدى كل علماء المسلمين، بل يمكن ملاحظة النفور والازدراء لمن يتعاطونه.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثاني

قياس الحمل

☆ تعريفه
☆ دواعيه
☆ ضوابطه
☆ صوره

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

قياس الحمل

لعل الفرق في دراسة اللغة، والتغيرات التي تطرأ عليها بين علماء العربية القدامى واللغويين المحدثين، ناجم عن الهدف الذي من أجله درس أولئك وهٰؤلاء اللغة، ومن ثمّ نظرة كل إليها.

أما المحدثون فإنهم يدرسونها على أنها ظاهرة اجتماعية تتأثر بتطور المجتمع سلباً وإيجاباً، وأنها كائن حي يسري عليها ما يسري على الكائن الحي من تغييرات وتطور بعامل الزمن(١).

ومهما بذلت من محاولات لوقف هٰذا التطور، أو توجيهه إلى مسار غير مساره الطبيعي «ومهما بذلوا من قوة في محاربة ما يطرأ عليها من لحن، وخطأ، وتحريف، فإنها لا تلبث أن تحطم هٰذه الأغلال وتفلت من هٰذه القيود، وتسير في السبيل التي تريدها على السير فيها، سنن التطور والارتقاء الطبيعيين»(٢).

ونتيجة لهٰذا التطور المستمر، فإن مهمة العالم اللغوي ليست فرض نظام لغوي معين، ونعت هٰذا بالصواب وذاك بالخطأ، فهٰذا من شأن المعلم، بل مهمته تتركز في الوصف، والتسجيل، واستنباط القوانين التي تخضع لها ظاهرة التطور اللغوي في أية لغة من اللغات(٣).

ومن ثم فاللغويون المحدثون ينظرون إلى هٰذا التغير نظرة تسامح منهم. أو كما يقول الدكتور محمد عيد يصفون: «هٰذا التغير في ضوء استعمال الناطقين له فقط،

(١) التطور اللغوي: قوانينه وعلله ومظاهره للدكتور رمضان عبد التواب٩، وانظر أيضاً: مقالته: التطور اللغوي وقوانينه ١٠١.

(٢) اللغة والمجتمع للدكتور علي عبد الواحد وافي ٧٨، ولحن العامة والتطور اللغوي ٣٠.

(٣) لحن العامة والتطور اللغوي ٣١.

فلا ربط بينه وبين مستوى لغوي آخر لعصر مضى أو عصر لاحق، كي تُرتب على ذٰلك حكماً عليه بالتقدم أو التقهقر، كما لا ينظرون إليها في ضوء معايير جاهزة، فما وافقها كان صواباً، وما خالفها كان خطأ ولحناً، لأن مرجع ذٰلك كله هو الجماعة اللغوية التي تستعمل اللغة، وما ترتضيه أو ترفضه من معاني الألفاظ وصيغها وطريقة تأليفها»[1].

أما علماء العربية القدامى، فقد نظروا إلى اللغة نظرة قدسية، لارتباطها بالنص القرآني، كما كانت مصدر اعتزاز قومي لهم، ومن ثم فإن نظرتهم إلى التغير الذي أصابها نتيجة التطور الاجتماعي الحاصل من تمازج الأجناس بعد انتشار الإسلام، على أنه خروج على العربية السليمة، ولحن لا يمكن السكوت عليه، يقول الدكتور رمضان عبد التواب:

«كانوا (علماء اللغة القدامى) وهم يلحظون هٰذا التطور في اللغة لا يهمهم أن يسجلوه ويقارنوا بينه وبين أصوله، بقدر ما كان يعنيهم أن يقفوا في وجهه ويعيبوه، ويحاولوا إرجاع الناس إلى القديم، وهم في ذٰلك كله مدفوعون بعاطفة نبيلة، وهي الغيرة على التراث القديم، والخوف من اندثاره»[2].

ومن ثم فإن هٰذا التغير هو نماء وتطور عند علماء اللغة المحدثين، وفساد ولحن من وجهة نظر اللغويين العرب القدامى.

وإذا كان علماء اللغة المحدثون يدرسون اللغة لذاتها، فإن علماء العربية القدامى قد درسوها لدرء اللحن الذي شاع، وفشا على ألسنة المجتمع الإسلامي الجديد، والذي أخذ خطره يتسلل إلى النصوص القرآنية، ومن ثمّ مساعدة الوافدين الجدد من غير العرب، على فهم هٰذه النصوص[3].

---

(١) المظاهر الطارئة على الفصحى للدكتور محمد عيد ٤٥.

(٢) لحن العامة والتطور اللغوي ٣٢.

(٣) انظر في هٰذا: الدراسة التمهيدية عن اللحن من هٰذا الكتاب.

ومن هٰذا المنطلق كان هدفهم وضع قواعد لغوية من استقراء كلام العرب الموثوق بسلامة عربيتهم، ودراسة الأنماط اللغوية الشائعة الاستعمال، ثم استخلاص قوانين وأنظمة منها، لتعصم الألسنة من الزلل، وليفيد منها المولدون، فيحاكوا العرب في أساليبهم من خلال ما تعلموه من هٰذه القواعد.

غير أن هٰؤلاء العلماء قد لاحظوا في أثناء دراستهم للظواهر اللغوية، أنها قد تطرد حيناً، وتتجافى حيناً آخر؛ بمعنى أنه يمكن وضع قانون لظاهرة لغوية معينة، ولٰكن دون أن ينسحب على جميع مفردات هٰذه الظاهرة، إذ كثيراً ما تخرج صيغة أو نمط لغوي عن هٰذا القانون العام المستنبط، ولا يلتئم مع الأنماط الأخرى. فكان لا بدّ وهم يقننون، وينظمون هٰذه اللغة، أن يستعينوا بإحدى الوسائل التي تمكنهم من لّم شتات هٰذه الفروع النافرة، وإرجاعها إلى حظيرة الأم في محاولة لخلق بناء منسجم من هٰذه الفروع، فكانت فكرة الحمل.

الحمل لغة واصطلاحاً:

لفظ الحمل في اللغة مشتق من: حَمَل الشيءَ يحمِله حَمْلاً وحُمْلاناً فهو مَحْمول وحَميل. وقول النابغة:

فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ

عبر عن البَرَّة بالحمل، وعن الفَجْرة بالاحتمال. . .

والحِمْل: ما حُمل والجمع أحمال، وحمله على الدابة يَحْمِله حملاً، والحُمْلان: ما يحمل عليه من الدواب في الهبة خاصة. . .

وحمله على الأمر يَحمِله حَمْلاً، فانحمل: أغراه به، وحمّله الأمر تحميلاً وحِمّالاً: فتحمله تَحَمُّلاً وتِحْمالاً.

وقال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ﴾[1] فسره ثعلب فقال: على النبي ﷺ ما أوحي إليه، وكلف أن ينبه عليه، وعليكم أنتم الاتباع، وفي حديث علي: «لا تناظروهم بالقرآن، فإن القرآن حمَّال ذو وجوه، أي يحمل عليه كل تأويل فيحتمله...».

«وقال بعض اللغويين ما كان لازماً للشيء فهم حَمْل، وما كان بائناً عنه فهو حِمْل»[2]

وجاء في القاموس: «وفي اصطلاح الصاغة ما يحمل على الدراهم من الغش. وحمله على الأمر فانحمل أغراه به، والحَمْلة: الكرّة في الحرب»[3].

قال الكفوي: وحمّله الأمر تحميلاً فتحمله تحملاً. وحمل عنه: حلم فهو حمول أي: ذو حلم.

«وحملت المرأة تحمل: علقت به، وحمل به يحمل حمالة: كفل».

«والحمل بالكسر: ما كان على رأس أو ظهر. والحمل بالفتح: ما كان في بطن أو على شجرة، ويجمع غالباً في القلة، على أحمال، والكثرة على حمول»[4].

أما في الاصطلاح:

ذكر الكفوي: «بأن العلماء اختلفوا في تفسير الحمل: فقيل هو اتحاد المتغايرين في المفهوم بحسب الهوية، ونقض بالأمور العدمية المحمولة على الموجودات الخارجية، كما في (زيد أعمى) إذ لا هوية في المعدومات.

«وقيل هو اتحاد المتغايرين في المفهوم بحسب الذات، أعني ما صدق عليه، ويجوز حمل المفهومات العدمية على الموجودات.

---

(١) النور ٢٤/ ٥٤.

(٢) لسان العرب لابن منظور (حمل) ١١/ ١٧٤-١٨٢.

(٣) القاموس المحيط للفيروز أبادي (حمله) ٣/ ٣٧٢.

(٤) الكليات ٢/ ٢١٦.

«وحمل المواطأة: هو أن يكون شيء محمولاً على الموضوع بالحقيقة بلا واسطة، كقولك «الأنسان حيوان».

وحمل الاشتقاق: هو أن لا يكون محمولاً عليه بالحقيقة، بل ينسب عليه، كالبياض بالنسبة للإنسان[١].

وقيل: حَمْل الشيء على الشيء: إلحاقه به في حكمه. أو هو نسبة أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً، فإذا حكمنا بشيء على شيء فقلنا مثلاً: إن الإنسان حيوان، فالمحكوم به يقال له المحمول، والمحكوم عليه يقال له الموضوع»[٢].

وجاء في محيط المحيط: «حَمَل الشيء على الشيء: ألحقه به في حكمه»

وحمل النظير على النظير عند النحاة: إجراؤه مجرى نظيره باعتبار جامع بينهما»[٣].

كما عرف بأنه: «قياس أمر على أمر وتحميل أحدهما على الآخر»[٤].

أو هو: «إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ولٰكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه»[٥].

وهو أيضا: «تعدية الأحكام من المقيس عليه إلى المقيس»[٦].

ولعل لفظ «الحمل» بمعناها الاصطلاحي، قد عرف منذ بواكير الدرس النحوي العربي، فقد وردت على لسان أبي عمرو بن العلاء في قوله: «أحمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات»[٧]. وأن التواليف النحوية بدءاً من كتاب سيبويه، تفيض بهٰذا المفهوم،

---

(١) الكليات ٢/٢١٦ و٢١٧.

(٢) المعجم الفلسفي للدكتور جميل صليبا ١/٤٩٨.

(٣) محيط المحيط للمعلم بطرس البستاني (حمل) ٤٩٥.

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير اللبدي ٦٧.

(٥) القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين ٢٧.

(٦) الأصول للدكتور تمام حسان ١٧٤.

(٧) انظر قوله ص٦٥.

أو بما استخدم من ألفاظ في معناه للدلالة عليه مثل:

* **إجراء كذا مجرى كذا** *[1]: فقد جاء في شواهد التوضيح والتصحيح ما نصه: «وترك تنوين (ثمان) لمشابهته جواري لفظاً ومعنى. أما اللفظ فظاهر. وأما المعنى، فلأن ثمانياً، وإن لم يكن له واحد من لفظه، فإن مدلوله جمع، وقد اعتبر مجرد الشبه اللفظي في سراويل، فأجرى مجرى سرابيل، فلا يستبعد إجراء ثمان مجرى جوارٍ»[2].

* **أو إلحاق كذا بكذا** * **كقول الكفوي**:

«إلحاق القليل بالكثير والفرد النادر بالأعم الأغلب، طريق من طرق الصواب»[3].

قال ياسين: «إن الياء إذا كانت لاماً، فالأكثر إثباتها وقليل حذفها. فإلحاقه بالأكثر أولى من إلحاقه بالأقل»[4].

* **أو إعطاء كذا حكم كذا** *.

فقد ذكر ابن حني أن: «هٰذا عادة العرب مألوفة، وسنة مسلوكة: إذا أعطوا شيئاً من شيء حكماً ما قابلوا ذٰلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكماً من أحكام صاحبه عمارة بينهما وتتميماً للشبه الجامع لهما»[5].

---

(١) لمزيد من الاطلاع على هٰذا اللفظ ومشتقاته انظر: الكتاب ١/١٦. ٢٩، ٢٠٦، ١٨، ٣٣، ٧٣، ٥٥، ٦٨، ٥٧، ٦٢، ٦١، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٩٠، أسرار العربية ٩٢. شواهد التوضيح والتصحيح ٤٨. الكليات ٥/٢٣٨. البغداديات ٣٠٠ و٣٠١، ارتشاف الضرب ١/ ٢٢٤، المنصف ١/ ١٨٢.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ٤٨.

(٣) الكليات ٥/ ٣٠٢.

(٤) حاشية ياسين ٢/ ٣٢٢، وانظر مثالاً للإلحاق في: الهمع ١/ ١٤٤، والكافية ٢/ ٤٠٦، وشرح الشافية ٢/ ٢٦٣ و٢٦٤ الخصائص ١/ ٦٣.

(٥) الخصائص ١/ ٦٣.

ومن أمثلتهم في هٰذا ما ذكر عن (ما) والممنوع من الصرف، فإن «أهل الحجاز يجرونها (ما) مجرى ليس فيرفعون بها الاسم، وينصبون الخبر، لأنها نفي كما أن ليس نفي وأنها داخلة على المبتدأ والخبر، كما أن ليس كذٰلك، فلما أشبهت ليس من هٰذين الوجهين أعملوها عملها، وما أشبه شيئاً من وجهين أعطي حكمه كباب ما لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين منع الجر والتنوين كما يمنع الفعل»[1].

*** أو اتباع شيء شيئاً ***

وفي هٰذا يقول المعري: «ومن شأنهم أن يتبعوا الشيء نظيره ليتجانس الكلام كما قالوا: قام يقوم قياماً فهو قائم فأعلوا في الألفاظ الأربعة»[2].

*** أو أنزلوه منزلة كذا * ومن أمثلته ما قاله سيبويه:**

«وأما الحق والباطل فيكونان معرفة بالألف واللام ونكرة، لأنهما لم يُنْزلا بمنزلة ما لم يتمكن من المصادر كسُبحانَ وسَعْديْكَ ولكنهم أنزلوها منزلة الظن، وكذٰلك اليقين، لأنك تُحقِّقُ به كما تفعل ذٰلك بالحق، فأنزل ما ذكرنا غير هٰذا بمنزلة عَمْرَكَ الله، وقِعْدَكَ الله»[3].

*** أو قياساً، أو مقيس على كذا ***

ويوضح هٰذا ما أورده ابن جني حينما سأل أستاذه أبا علي بقوله: «أفترتجل اللغة ارتجالاً؟ قال: ليس بارتجال. لكنه مقيس على كلامهم، فهو إذن من كلامهم قال: ألا ترى أنك تقول طاب الخشكنان، فتجعله من كلام العرب، وإن لم تكن العرب تكلمت به، هٰكذا قال: فبرفعك إياها كرفعها (ما) صار لذٰلك محمولاً على كلامها ومنسوباً إلى لغتها»[4].

---

(١) شرح عيون الإعراب لأبي الحسن المجاشعي ١٠٦، وانظر أيضاً لمزيد من الأمثلة: الخزانة ٨/ ٣٤٤، والمغني: الباب الثامن ٢/ ٦٧٤.

(٢) رسالة الملائكة ١٠٥.

(٣) الكتاب ١/ ٣٧٩ و٣٨٠.

(٤) الخصائص ١/ ٣٥٩.

ويقول أيضاً: «فإنما يحمل ما يُجهل على ما يُعرف، ويقاس الغائب بالشاهد»[1].

وهٰذا هو معنى قول الخليل وسيبويه: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم»[2].

وبالرغم من هٰذا التوافق في المفهوم الاصطلاحي بين لفظي (الحمل) و(القياس) إلا أن الدارس يدرك مما قاله علماء العربية القدامى وما كتبوه، أن ثمة فرقاً بيّناً ينماز به مفهوم القياس عن فكرة الحمل، فيلاحظ أنهم يستعملونه بكثرة مرادفاً للقانون الكلي أو النظام العام للظاهرة اللغوية، ويؤيد هٰذا ما نصّ عليه الرضيّ بعبارة موجزة عن القياس في النحو فقال: «والمراد بالقياس: أن يكون هناك ضابط كلي»[3].

وقد أجرى هٰذا المفهوم في باب (المنصوبات) وكأنه يؤكد على أن القياس في الحقيقة هو وجود القانون العام الذي ينبغي أن يسير عليه النحوي واللغوي»[4].

وقد أشار إلى هٰذا القانون الكلي في الباب الأول حين تحدث عن المفردات والمركبات بقوله: «إنّ الواضع إما أن يضع ألفاظاً معينة سماعية، وتلك هي التي تحتاج في معرفتها إلى علم اللغة، وإما أن يصيغ قانوناً كلياً يعرف به الألفاظ فهي قياسية وذٰلك القانون إما أن يعرف به المفردات القياسية وذٰلك كما بيّن أن كل (اسم فاعل) من الثلاثي المجرد على وزن فاعِل، ومن باب (أفعَل) على وزن (مُفْعِل) وكذا (اسم المفعول)، وإما أن يعرف بها المركبات القياسية، وذٰلك كما بيّن مثلاً: «أنّ المضاف مقدم على المضاف إليه، والفعل على الفاعل وغير ذٰلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام»[5].

---

(١) المنصف ١/ ١٠٢.

(٢) المنصف ١/ ١٨٠.

(٣) شرح الكافية ١/ ١١٦.

(٤) القياس عند الإستراباذي لمحمد وجيه التكريتي ١٢٤.

(٥) شرح الكافية ١/ ٥.

ومما يؤكد أنهم قصدوا بالقياس القانون العام، ما قاله صاحب الكتاب:

«هٰذا باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله، وذٰلك الحرف (ما) تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقاً، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى ما وهل؛ أي لا يُعملونها في شيء وهو القياس، لأنه ليس بفعل، وليس (ما) كـ (ليس) ولا يكون فيها إضمار»[1]: فقوله: «وهو القياس» لا يُفهم منه إلا أنه القانون العام أو النظام الكلي، أو ما أشبه ذٰلك.

وقال ابن جني: «واعلم أنه إذا أدّاك القياس إلى شيء ما ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه على ما هم عليه»[2]. فلفظة القياس عند ابن جني لا تتعدّى ما ذُكر آنفا.

ومما جاء بهٰذا المعنى قوله في الخصائص: اطّردت المقاييس -ولا نعلم قياساً يدعو إلى ذٰلك- يسوغه القياس -قبله القياس-، وهٰذا القياس -شذ عن القياس- والقياس يوجب[3].

وقوله في المنصف: الحمل على هٰذه الأشياء لا يجوز خروجها عن القياس ودخولها في الشذوذ، فحمله على الأكثر هو القياس، والقياس ما أنبأتك، وكان قياسه، فهٰذا ما يحتمله القياس، وهٰذا الذي عملوه هو القياس عندي- اقتضى القياس[4].

ولعل في قول الزرقاني(ت ١٠٩٩هـ) ما يؤيد أن لفظ القياس يوافق الحمل حينا ويخالفه حيناً آخر حيث يقول: «معنى القياس هنا الحمل إذ المشابهة منفية في بعضها»[5].

---

(١) الكتاب ١/ ٥٧، وانظر أيضاً الصفحات ٨٠ و١٣٦ ٢٠٩ و٣٧٠.

(٢) الخصائص ١/ ١٢٥.

(٣) انظر الخصائص: ١/ ٥٣ و٥٢ و١٢٥ و١٣٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠ على التوالي.

(٤) انظر المنصف: ١/ ١١٥، ١٠٣، ١٠٨، ١٠، ٢٢، ٢٦، ٤٢، ٦٩ على التوالي.

(٥) حاشية ياسين على شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١١١.

وهٰذا يعني أن القياس في هٰذا الموضع أو ما يشبهه هو الحمل وفي غيره من المواضع هو غيره.

ويعزز هٰذا (نقرة كار) عندما تحدث عن قلب واو (أولى) بقوله: «وعلى هٰذا قلب الواو الأولى في و(الأولى) على القياس لا على الحمل على الجمع»[1].

ومما تقدم تبين أن القياس بهٰذا المفهوم هو الأصل أو كالأصل في كل ظاهرة لغوية، وأن فكرة الحمل وسيلة أو أداة تحاول أن تجذب ما خرج عن هٰذه الظاهرة عن طريق إظهار علاقة أو اصطناع رابطة بين الظاهرة الأم وما انعتق منها.

---

(١) شرح نقره كار من مجموعة الشافية ٢/ ١٨٨.

دواعي الحمل

تتراءى دواعي الحمل عند علماء العربية القدامى من فهمهم حقيقتين هامتين:

الحقيقة الأولى:

سعة اللغة العربية، وكثرتها، وتصرف أهلها فيها، يدلّ على ذٰلك ما ذكره ابن جني وهو يعلل لإبدال الهمزة واواً في صحراوات، وعلباوان، وصحراوان، وقرّاوان فيقول:

«قالوا صحراوات فأبدلوا الهمزة واواً لئلا يجمعوا بين عَلميْ تأنيث ثمّ حملوا التثنية عليه من حيث كان هٰذا الجمع على طريق التثنية، ثم قالوا: علباوان حملاً بالزيادة على (حمراوان) ثم قالوا: (كِساوان) تشبيهاً له بـ (علباوان) ثم قالوا: (قرّاوان) حملاً له على (كساوان). . . وسبب هٰذه الحمول، والإضافات، والإلحاقات كثرة هٰذه اللغة وسعتها، وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها والتركّح (التصرف والتوسع) في أثنائها لما يلابسونه، ويكثرون استعماله من الكلام المنثور، والشعر الموزون، والخطب والسجوع، واتوة إحساسهم في كل شيء شيئاً، وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم»[1].

إذاً، فالداعي إلى هٰذه الحمول، إضافة إلى كثرة هٰذه اللغة واتساعها، هو حاجة العربي في التصرف في لغته نظماً ونثراً، ويؤكد هٰذه الحاجة إلى الحمول الزجاجي بقوله:

«قد يحمل بعض الجموع على بعض، فيحمل جمع المؤنث السالم على المذكر وجمع المذكر السالم على المؤنث، عند الحاجة إلى ذٰلك كما قالوا: هالك في الهوالك، وفارس في الفوارس، فجمع كما يجمع الدؤنث، وكما قال القطامي في المؤنث: (البسيط)

أَبْصـارُهُـنَّ إلـى الشّبـانِ مـائِلـةٌ   وقَـدْ أراهُـنَّ عنّـي غَيْـرَ صُـدّادِ[2]

---

(١) الخصائص ١/ ٢١٤ و٢١٥.

(٢) الشاهد في ديوانه ص٧٩، وأمالي الزجاجي ٥٩.

الحقيقة الثانية:

عدم وجود قواعد وقوانين منضبطة للظواهر اللغوية تشمل كل جزئياتها، فقد اكتشفوا أن هناك اختراقات لهٰذه القواعد، مثال ذٰلك ما ذكره ابن عقيل بقوله:

«مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم»[1]

غير أنهم يصطدمون بما يهدم هٰذه القاعدة، ويخرق هٰذا القانون عندما يرون أن الفعل المضارع معرب في بعض حالاته، فيُهرعون إلى فكرة الحمل يتلمسون من خلالها علة إعرابه فيقولون:

«وإنما أعرب الفعل المضارع لشبهه الاسم، في أن كلاً منهما يتوارد عليه معان تركيبية لولا الإعراب لالتبست، فالمتواردة على الاسم كالفاعلية، والمفعولية والإضافة في: (ما أحسن زيد) والمتواردة على الفعل كالنهي عن كلا الفعلين، أو عن أولهما، أو عن مصاحبتهما في نحو «لا تعن بالجفا وتمدح عمراً»، ولما كان الاسم لا يغني عنه في إفادة معانيه غيره كان الإعراب أصلاً فيه بخلاف المضارع، يغني عنه وضع اسم مكانه، كأن يقال في النهي عن كليهما (ومدْح عمرو)[2] بالجر.

كما يقررون أن الأصل في الأسماء الإعراب، فإذا تضمنت معنى الحرف، بنيت ولٰكنهم مرة أخرى يضطرون للالتجاء إلى الحمل عندما يكتشفون أن (أيا) معربة وهي من الأسماء التي تضمنت حرف الاستفهام، فيعللون ذٰلك بحملها على نظيرها (جزء) وعل نقيضها (كل)[3].

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٣٧.

(٢) حاشية الخضري ١/ ٣٠، وانظر: حاشية (١) في شرح ابن عقيل ١/ ٣٧.

(٣) لمع الأدلة لابن الأنباري ١٠٧، وجاء في الاقتراح ١٠٧: «أعربت حملاً على نظيرتها بعض وعلى نقيضتها كل».

والذي يظهر أن علماء العربية كانوا مندفعين وراء هدف قد جهدوا أنفسهم من أجله، ألا وهو وضع علم للعربية ذي أصول مستنبطة من استقراء كلام العرب، وصياغة قواعد مستوحاة من النماذج العربية، لها طابع الشمول والانضباط، ومن ثم وجدوا في الجمع بين الأشباه والنظائر، وقياس بعضها على بعض طريقاً يساعدهم على استنباط القواعد اللغوية والنحوية[١].

وفي سبيل هٰذا لجأوا إلى ضروب من التأويل، والتقدير، والتعليل، لجبر ما انكسر من قوانينهم، والبحث عن الأشباه والنظائر التي تمكنهم من إلحاق الشوارد بالنماذج الأصلية المطردة.

كل هٰذه الأساليب قد استخدمت لتنظيم الظواهر اللغوية تحت قواعد كلية، وقد التزم العلماء القدامى بهٰذا المبدأ منذ البداية، يدل على ذٰلك ما رواه ابن سلام بقوله:

«قلت ليونس: هل سمعت من أبي إسحاق شيئاً؟ قال: نعم، قلت له: هل يقول أحد (الصويق) يعني (السويق) قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هٰذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس»[٢].

وانسحب هٰذا المبدأ على علماء القرون التالية، يظهر ذٰلك من خلال تعليلاتهم لبعض المسائل، ومما جاء في مؤلفاتهم من عبارات منها:

طرد الباب: مثال ذٰلك ما ذكره الأنصاري(ت ٩٢٦هـ) بقوله: «وإنما فتحوا ما قبل ياء التصغير ليكون على نحو (ذا) و(تا) طرداً لباب المبنيات»[٣].

وقال الرضي: «وإنما بنيت الموصولات لأن منها ما وضع وضع الحرف نحو ما ومن، واللام، على ما قيل، ثم حملت البواقي عليها طرداً للباب»[٤].

---

(١) القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة لمحمد عاشور السويح ٨٥.
(٢) طبقات الشعراء لابن سلام ١/ ١٥.
(٣) شرح زكريا الأنصاري من مجموعة الشافعية ٢/ ٦٥.
(٤) شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٥.

وقال العكبري: «فأما ما لا يلتبس فإنه بالنسبة إلى ما يلتبس قليل جداً فحمل على الأصل المعلل ليطرد الباب، كما طردوا الباب في أعد، ونعد وتعد حملاً على يعد، وله نظائر كثيرة»[1].

ومنها: إجراء الباب على وتيرة واحدة: من ذٰلك قول الصبان:

«من المقرر أن الشيء إذا لزم شيئاً من باب أجري جميع الباب على وتيرته»[2].

ومنها: ليجري الباب على سنن واحد: من ذٰلك ما قاله الصبان:

«قد يدخل الإعراب فيما لا إلباس فيه نحو: (يشرب زيد الماء) حملاً على ما فيه إلباس، ليجري الباب على سنن واحد[3].

ومنها: لئلا يختلف الباب: نحو ما قاله المبرد في (لم أهن):

«في الاصل لم أَوْهِن، ولٰكن الواو محذوفة، وإنما تنحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، وتصير الحروف المضارعة الباقية تابعة للياء لئلا يختلف الباب»[4].

ومنها: ليجري الباب على منهاج واحد: ذكر هٰذا ابن يعيش فقال في تكرم:

«إن الاصل تُؤَكرم بهمزة مفتوحة بعد حرف المضارعة، وذٰلك أن الماضي أكرم وأخرج بهمزة التعدية على وزان دحرج، كالهمزة بإزاء الدال فإذا رددته إلى المضارع زدت في أوله حرف المضارعة، وكان القياس تؤكرم نحو تدحرج، لأن حرف المضارعة

---

(١) مسائل خلافية للعكبري ٩٧، وانظر في هٰذا: الإفصاح للفارقي ٦٦، والفوائد الضيائية للجامي ٢/ ٤٠، وحاشية ياسين ١/ ١١٠، وحاشية الخضري ١/ ١٢٣.

(٢) حاشية الصبّان ١/ ٧٤ و٥٨ و٢/ ٥٠، وشرح نقرة كار، وشرح الأنصاري من مجموعة الشافية ٢/ ١٨٩.

(٣) حاشية الصبّان ١/ ٦٠ و٢/ ١٥٠، وكذٰلك الأشموني من حاشية الصبان ١/ ٢٠٢ و٢/ ١٤٤.

(٤) الكامل للمبرد ١/ ٥١، وانظر أيضاً: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/ ١٨.

إنما تزاد على لفظ الماضي من غير حذف شيء منه، إلا أنهم حذفوا الهمزة من أوله كراهية اجتماع همزتين في فعل المخبر عن نفسه نحو أكرم، ثم حملوا عليه سائر المضارعة ليجري الباب على منهاج واحد في الحذف ولا يختلف كما فعلوا ذلك في يعد وتعد ونعد وأعد وإن لم يقع الواو بين ياء وكسرة»[1].

وقبل هؤلاء ذهب سيبويه إلى «أن العرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد، ومن كلامهم أن يدخلوا في تلك الأشياء غير ذاك البناء»[2].

وقيل في بناء نزال وأشباهها من قول الشاعر زهير: (الكامل)

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدّرْعِ أنتَ إذا ... دُعِيَتْ نَزالِ وَلجّ في الذُّعْرِ[3]

قال ابن جني في النكت: «كأنها بنيت لتضمن أكثرها معنى لام الأمر، وحمل البواقي عليه»[4]. وعلل الدنوشري(ت ١٠٢٥هـ) سبب بناء الماضي على الحركة بقوله:

«إنما بني الماضي على حركة لئلا يلتقي ساكنان في نحو (قال)، وطرد في الباقي»[5]

ومن هنا فإن فكرة الحمل ضرورية عند العلماء القدماء؛ لأنها من وجهة نظرهم كفيلة بإرجاع ما انفلت من مسائل، ومحاولة ضمها إلى إحدى الأبواب المطرودة.

---

(١) شرح المفصل ٧/ ٥٩.

(٢) الكتاب ٤/ ١٢.

(٣) ديوانه ١١٦.

(٤) حاشية الخضري ١/ ٣٥.

(٥) حاشية ياسين ١/ ٥٤.

ضوابط الحمل

حين طبق علماء العربية القدماء فكرة الحمل، كأداة لرد الشوارد إلى القواعد الكلية، ووسيلة لإلحاقها بالنماذج الأصول، وتعدية الأحكام إليها عن طريق الشبه، أو التناسب، أو التناظر، والتضاد، أو القرب والمجاورة، أو الكثرة والقلة، حين فعلوا ذٰلك فإنهم لم يستخدموها خَبْطَ عَشواء، ولا تناولوها كيفما اتفق، بل هي الأخرى خضعت لضوابط محددة وقوانين عامة، بحيث كان العلماء يرجعون إليها، ولا يختلفون فيها[١].

هٰذه الضوابط كانت لهم بمثابة قواعد إرشادية، ومعالم توجيهية، صيغت بشكل أولويات، وأفضليات، ومقدمات ترجيحية، يستحضرونها في أذهانهم كلما خطرت مناسبة تستدعي قياساً حملياً.

ومما يسترعي الانتباه أن هٰذه الضوابط لم تحظ عند العلماء بالجمع والتأليف، ولا تكاد ترى إلا متناثرة في أثناء كتب الخلاف، والأصول النحوية بشكل خاص، وفي كتب الشروحات بشكل قليل[٢].

ولقد استطعنا خلال دراستنا كثيراً من أمهات كتب النحو أن نرصد عدداً من هٰذه الضوابط المستسرة في نصوص الكتب منها:

*** ما يحمل على المعنى فبابه أن يأتي بعد تمام الكلام ***

وذٰلك كقول الشاعر: (الخفيف)

لَـنْ تَـراهـا ولـوْ تَـأمّلْـتَ إلاّ وَلَهـا فـي مَفـارِقِ الـرَّأْسِ طيبـا[٣]

---

(١) لم يختلف النحاة في ضوابط الحمل هٰذه، وإنما كان جل خلافهم في «اختيار القاعدة التي بنى حكمه في ظلها، فقد يعتمد أحدهم في إصدار رأيه على قاعدة أخرى هي أكثر انطباقاً على هٰذه المسألة بعينها» (الأصول للدكتور تمام حسان ٢٠٩).

(٢) الأصول للدكتور تمام حسان ٢١٢.

(٣) الشاهد لابن قيس الرّقيات في ملحق ديوانه ١٧٦، وكتاب سيبويه ١/ ٢٨٥، وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢٨٤، والخصائص ٢/ ٤٢٩، والضرورة للقزاز ١٦٢.

حيث إنه نصب (طيبا) حملاً على المعنى في (تراها) وهٰذا الحمل مما يضعف في التأويل نصبه، لأنه حمله على المعنى قبل تمام الكلام، ومثل هٰذا قولك: (رأيت زيداً له مال وحسباً)، ففي هٰذا المثال، قد تم الكلام عند قوله (له مال) ثم جئت بكلمة (حسبا) حيث يجوز فيها وجهان: فإن عطفته على المال رفعته وإن حملته على الرؤية نصبته، لأن الرؤية مشتملة على الكلام كله والتقدير: (ورأيت له حسباً)، غير أن الحمل على المعنى قد حسن هنا، وجاز لتمام المعنى في حين أنه في بيت الشعر قبيح ولا يقع إلا في ضرورة الشعر.

ومما جاء حملاً على المعنى، فكان جائزاً حسناً لتمام المعنى قول عبد العزيز الكلابي: (الوافر)

وجَـدْنـا الصَّـالحيـنَ لَهُـمْ جَـزاءٌ وَجَنّـاتٍ وَعَيْنـاً سَلْسَبيـلا[1]

*** قد يحملون الشيء على الشيء إذا كان في معناه ***

ومثاله قول خالد بن عبد العُزَّى: (المديد)

أَصَحـا أَمْ قَـدْ نَهـى ذُكَـرَهْ أَمْ قَضَـى مِـنْ لَـذَّةٍ وَطَـرَهْ[2]

قال السهيلي: «الذُّكَر: جمع ذُكْره، كما تقول: بُكْرة وبُكَر، والمستعمل في هٰذا المعنى ذكرى بالألف، وقلما يجمع فِعْلى على فُعَل، وإنما يجمع على فِعال، فإن كان أراد في هٰذا البيت جمع ذكرى، وشبه ألف التأنيث بهاء التأنيث فله وجه، لأنهم قد يحملون الشيء على الشيء إذا كان في معناه»[3].

(١) الإفصاح ٣١٤، والشاهد لعبد العزيز الكلابي في: كتاب سيبويه ١/ ٢٨٨، وبلا نسبة في: المقتضب ٣/ ٢٨٤، والضرورة للقزاز ١٦٢.

(٢) الشاهد مطلع قصيدة لخالد بن عبد العزى، انظر: سيرة ابن هشام ١/ ٢٢، والروض الأنف ١/ ٣٧.

(٣) الروض الأنف للسهيلي ١/ ٣٧.

* تلزم مراعاة المعنى إذا كان هناك لبس من مراعاة اللفظ *

ويسري هٰذا على الألفاظ المبهمة، وفي هٰذا يقول الأشموني:

«الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في العائد، وإن خالف لفظه معناه، فلك في العائد وجهان، مراعاة اللفظ، وهو الأكثر، ومراعاة المعنى. . . وهٰذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس، فإن لزم لبس نحو: أعط من سألتك لا من سألك، وجب مراعاة المعنى»[١].

* العرب تراعي المعنى المؤنث ولا تراعي اللفظ المذكر *[٢]

قال الكفوي «العرب تراعي المعنى المؤنث، ولا تراعي اللفظ المذكر تقول: «تواضَعَتْ سورُ المدينةِ»[٣].

* الحمل على المعنى اتساع يقتصر فيه على السماع *

قال ابن الأنباري في رفضه تعليل حذف علامة التأنيث من اسم الفاعل على أنها حذفت بسبب الاختصاص فقال: «لو كان الاختصاص سبباً لحذف علامة التأنيث من اسم الفاعل، لوجبت أن يكون ذٰلك سبباً لحذفها من الفعل، فيقال: المرأة طَلَق، وطَمِث وحَاضَ، وحَمَل، كما يقول: طالق، وطامث، وحائض، وحامل، فلما لم يجز أن تحذف علامة التأنيث من الفعل دل على أنه تعليل فاسد، ولا يلزم هٰذا على قول من حمله على المعنى كأنه قال: إنسان حائض، لأن الحمل على المعنى اتساع يقتصر فيه على السماع والتعليل بالاختصاص ليس باتساع»[٤].

---

(١) حاشية الصبان ١/ ١٦٢.

(٢) الكليات ٥/ ٢٤٣.

(٣) هٰذا جزء بيت لجرير وتمامه: (الكامل)

لمّـا أتـى خَبَـرُ الـزُّبَيْـرِ تَـواضَعَـتْ ... سـورُ المـدينـةِ والجبـالُ الخُشَّـعُ

انظر: ديوانه ٣٤٥، ومعجم شواهد النحو الشعرية للدكتور حنا جميل حداد ١٠٥ و٤٦٣. والشاهد موجود في: الخزانة ٤/ ٢١٨، والكامل ١/ ٣٢٤، والأشباه والنظائر ١/ ١٨٦.

(٤) الإنصاف ٢/ ٧٨١.

*** الحمل على التوهم -ما وجد محمل صحيح- بعيد من الحكمة ***

مثال هٰذا أورده الرضي عن الكسائي في منع كلمة (أشياء) من الصرف.

قال الكسائي: «منع صرفه توهماً أنه كحمراء، مع أنه كأبناء وأسماء، كما توهم في مسيل -وميمه زائدة- أنها أصلية فجمع على مسلان، كما جمع قفيز على قفزان، وحقه مسايل، وكما توهم في منديل ومسكين ومدرعة، وهو من تركيب ندل ودرع وسكن، أصالة ميمها فقيل: تمندل وتمسكن وتمدرع.

وقال الرضي: وما ذهب اليه بعيد لأن منع الصرف بلا سبب غير موجود، والحمل على التوهم -ما وجد محمل صحيح- بعيد من الحكمة»[1].

*** العرب إذا ضمَّنت شيئاً معنى شيء علقت به ما يتعلق بذٰلك الشيء ***

مثال: ما أورده السيوطي من قول الفارسي في القول: «(كلمته فاه إلى في) من أن كلمته تضمن معنى كلمني وكلمته صح ذٰلك لأن كلمني من فيه صحيح أي لا بواسطة ولا بكتابة، والعرب إذا ضمنت شيئاً معنى شيء علقت به ما يتعلق بذٰلك الشيء»[2].

*** الحمل على القليل الذي لا يخالف القياس أهون من الحمل على الكثير الذي يخالف ***[3]

وهٰذا ما ذكره ابن جماعة تعقيباً على الجاربردي في شرحه على الشافية حين عدد مذاهب العلماء في أصل حروف كلمة (أول) فرجّح الجاربردي المذهب القائل بأن أصلها وول، واستبعد المذهبين الآخرين وهما (وَأَل) و(أُول): فقال ابن جماعة: «إنَّ هٰذا النحو (فرارهم من النوع الأول) واقع وإن قل كقولهم: (يَيْن)[4] في اسم مكان، والحمل على القليل الذي لا يخالف القياس، أهون من الحمل على الكثير الذي يخالف».

---

(١) شرح الشافية للجاربردي ١/ ٣٠.

(٢) همع الهوامع للسيوطي ١/ ٢٣٧.

(٣) شرح ابن جماعة من مجموعة الشافية ١/ ٢٠٥.

(٤) يَيْن: اسم بلد (اللسان ١٣/ ٤٧٥).

* الحمل على الأكثر أولى *

قال ابن جماعة: «التعويض في كلامهم أكثر من القلب المكاني، والحمل على الأكثر أولى»، ذكر ذٰلك شرحاً لقول الجاريردي من مجيء (عددي) في النسبة إلى (عِدَة) حيث قال: «وليس هٰذا رداً للفاء المحذوفة، وإلاّ لوجب أن يقال: وعدي بل هو كالعوض عن المحذوف»[1].

ومما جاء في مجموعة الشافية من هٰذه الضوابط:

* الحمل على الأكثر عند التردد أولى *[2]

* حمل الأكثر على الأصل أولى *[3]

* الخفي يحمل على الظاهر *[4]

ومن حاشية الصبان قوله:

* الحمل على الأشهر أرجح *[5]

* الحمل على الأكثر راجح *[6]

جاء هٰذا في موازنته بين لغة أكلوني البراغيث وتقديم الخبر فقال: «وليس ذٰلك مانعاً من تقديم الخبر، لأن تقديم الخبر أكثر من هٰذه اللغة والحمل على الأكثر راجح»

---

(١) شرح ابن جماعة من مجموعة الشافية ١/ ١١٩، وانظر: شرح الجاريردي ١/ ٢٦٠.

(٢) مجموعة الشافية ١/ ٣٠٧.

(٣) شرح الجاريردي من مجموعة الشافية ١/ ٢٣.

(٤) شرح ابن جماعة على الجاريردي ١/ ٤٤.

(٥) انظر المثال في: حاشية الصبان ١/ ٦٣.

(٦) شرح الأشموني عن حاشية الصبان ١/ ٢١٠.

* الشيء يحمل على الغالب ما لم يصرفه عنه صارف *

مثاله: ما شرحه الصبان من قول جميل بثينة: (الطويل)

أَبوكَ حُبابٌ سارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَهُ وَجَدِّيَ يا حَجّاجُ فارسُ شَمَّرا[1]

قال: «وسارق الضيف: من إضافة الوصف لفاعله، وبُرده مفعول له، وقد يقال: لا شاهد في البيت لاحتمال أن يكون منقولاً من جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر، إلا أن يقال: النقل من الجملة خلاف الغالب، والشيء يحمل على الغالب مالم يصرفه عته صارف»[2].

* في موضع الاحتمال تحمل الكلمة على الأغلب *

ومثل لذٰلك بلفظ (ذا) للمذكر: فقد قيل أن أصله (ذيى) حذفت لامه وتحركت عينه، فقلبت ألفا، وحذفت اللام لأنها أولى، وجاء في الحاشية: «لأن التغييرات إلى الآخر أسرع وحذفها أكثر، ففي موضع الاحتمال تحمل الكلمة على الأغلب»[3].

ومن الكليات:

*إلحاق القليل بالكثير والفرد النادر بالأعم الأغلب طريق من طرق الصواب *[4]

* الحمل على النقيض قليل *

قال: «الفعل قد يكون متعدياً، بمعنى لازم نحو: كلمته وقلت له، والحمل على النقيض قليل»[5].

---

(١) انظر ديوانه ١١٣: ومعجم شواهد النحو الشعرية ٤١٠.
(٢) شرح الأشموني عن حاشية الصبان ١/ ٢١٠.
(٣) انظر في ذٰلك: شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٠.
(٤) الكليات للكفوي ٥/ ٣٠٢.
(٥) الكليات ٥/ ٢٢٢.

* الحمل عند الشك على المتيقن أولى *

وذٰلك كما في جملة الصلة، وخلاصة ما ذكره «أنه قد يتيقن تقدير الفعل، وذٰلك إذا كان الجار والمجرور صلة فيتحمل غير الصلة الذي ترددنا في أنه مقدر بالفعل أو الاسم على الصلة فيقدر بالفعل حملاً للمشكوك على المتيقن لأن الحمل على المتيقن أولى»(١).

* إذا ضارع شيء شيئاً لمناسبة بينهما ضارعه الآخر *

ذكر أبو زيد أنهم قالوا في النسبة إلى بهراء وصنعاء، بهراوي وصنعاوي، وبعضهم يقول بهراني وصنعاني فيعوض النون من الهمزة التي هي ألف في الحقيقة كما عوضنا منها الألف في الوقف إذا قلت رأيت زيداً واضربا إذا أمرت بالنون الخفيفة، لأن التنوين لسكونه، والغنة التي تخرج معه، يشارك حروف المد واللين، فإذا ضارع شيء شيئاً لمناسبة بينهما ضارعه الآخر(٢).

* يحمل الشيء على الشيء مع حصول أدنى تناسب بينهما *

مثاله ما قاله الرضي: «وإنما قلبت (يعني ألف فاعل) واواً في فواعل حملاً على فويعل، لأن التصغير والتكسير من واد واحد وبينهما تناسب في أشياء»(٣).

* الحمل على المتفق عليه أولى من المختلف فيه *(٤)

إلى هٰذا المعنى أشار ابن مالك بقوله: (الرجز)

وَرُبّما جَرّوا الذي أبقَوْا كَما ... قَدْ كانَ قبلَ حَذْفِ ما تَقَدّما
لكنْ بشرط أنْ يكونَ ما حُذِفْ ... مماثلاً لما عليه قد عُطِفْ(٥).

(١) حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام ١٤٥.
(٢) النوادر لأبي زيد الأنصاري ٢١٤.
(٣) انظر: شرح الشافية ٣/ ٢١٣، وكذٰلك: الأمالي الشجرية ٢/ ١٢٠.
(٤) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٥٦.
(٥) انظر: ألفية ابن مالك ٣٨.

* لا يسوغ أن يحمل المستفيض الشائع على الفذ النادر *[1]

ومن أمثلة ذٰلك عدم جواز اتصال نون الوقاية بالحرف، وإن اتصلت، إذ الأصل أن تتصل هٰذه النون بالأفعال لتقيها من الكسر، ووجود هٰذه النون في بعض الحروف لا يسوغ القياس عليه، لأنها شاذة في بابها؛ ولذٰلك قال ابن الشجري: «وإذا كانت (قدني) من قبيل الشذوذ فلا يسوغ أن يحمل المستفيض الشائع على الفذ النادر، وقد قالوا مع هٰذا قدي وقطي. قال نابغة بني ذبيان: (البسيط)

قَالتْ ألا لَيْتما هٰذا الحَمامُ لنا ... إلى حَمامتِنا أوْ نصْفُهُ فقَدِ[2]

* يحمل مالم يعرف اشتقاقه على ما عرف اشتقاقه *

من ذٰلك قولهم في همزة أرنب وأفكل (الرعدة) إن همزتيهما مجهولتا الاشتقاق، ولٰكن يحكم بزيادة هٰذه الهمزة حملاً على ما عرف اشتقاقه نحو أحمر[3].

* حمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة *

ومن أمثلتهم «في الدار زيد قائماً فيها» حيث إن الفائدة في هٰذه الجملة تتأتى من الظرف الثاني (فيها) إذا حمل على النصب لا الرفع والدليل على ذٰلك أن الظرف الأول في حالة النصب يكون خبراً للمبتدأ، والثاني ظرفاً للحال، ويكون الصلة لـ (قائماً) منقطعاً عما قبله فيستقيم الكلام، ولا يلغى منه شيء ولٰكنه يفقد هٰذه الفائدة في حالة الرفع من قولنا (في الدار زيد قائم فيها) لإمكان نيابة الظرف الأول عن الثاني[4].

وحمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة.

---

(١) الأمالي الشجرية ٢/ ١٤٢.

(٢) الشاهد للنابغة في ديوانه ١٤.

(٣) شرح الأشموني من حاشية الصبان ٤/ ٢٥٢ وكذٰلك: المنصف ١/ ١١٩.

(٤) الإنصاف لابن الأنباري ١/ ٢٥٩.

*** إذا أمكن حمل الألفاظ على ظاهرها فلا يجوز العدول به عنه ***[1]

*** الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره ***

قال الجاريردي في اشتقاق (موظب) ووزنه: «فإنك إن جعلته (مفعلا) كان من واو وظاء وباء، وهو بناء مستعمل يقال وظب على الشيء وظوباً أي دام، وأن جعلته (فوعلا) كان من مظب، وهو غير مستعمل فحكم بزيادة الميم، كذلك (معلى) لأنك إن جعلت الميم زائدة كان من عين ولام وواو، وهو مستعمل وإن جعلت الألف زائدة كان من ميم وعين ولام، وهو غير مستعمل، وفيه نظر لقولهم: معلت الشيء: أخذته بسرعة، وإنما أوردت مثالين إشارة إلى أنه إذا لم يعارض شبه الاشتقاق، أغلب الوزنين رجح، بشبهة الاشتقاق أغلب الوزنين، فإن عارضها أغلب الوزنين فبعضهم يقدم أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق، لأن الحمل على ما كثرت نظائرة أولى من الحمل على ما قلت نظائره»[2].

وجاء في شرح التصريح:

*** الحمل على الأقرب متعين عند التردد ***

*** الحمل على الأقرب أولى ما لم يعارضه معارض فيعمل بمقتضى المعارض ***

*** الحمل على الأقرب: أرجح لا متعيَّن ***

قال ياسين: ونظيره قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمٖ مُّجۡرِمِينَ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمۡ أَجۡمَعِينَ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ﴾[3] فالمرأة مستثناة من الأول والآل مستثنون من القوم المجرمين وهو منقطع، والثاني متصل كذا ظهر لي، وبعد، فلا يمتنع عندي في مثل عشرة إلا أربعة إلا اثنين أن يستثنى الاثنان من الأصل لأن الحمل على الأقرب أرجح لا متعين[4].

---

(١) الإنصاف ١/ ٢٤٣.

(٢) شرح الجاريردي من مجموعة الشافية ١/ ٢٣٥ و٢٣٦ وانظر: شرح الأنصاري من مجموعة الشافية ٢/ ١٦٢.

(٣) الحجر ١٥/ ٥٨، ٥٩، ٦٠.

(٤) شرح التصريح ١/ ٣٥٨.

*** الحمل على ما وجد له ولو مثال واحد أولى من حمله على ما لا مثال له ***

قال الجاريردي في وزن أَرْونان من (يوم أرونان) أنه ليس (مفعولان) وإنما (أفْعلان)، لأن وزن (فعولان) ليس له أمثلة في حين أن لـ (أفعلان) مثالاً واحداً هو أبنْجان (أي مدرك منتفخ) والحمل على ماله مثال واحد أولى من الحمل على ما لا مثال له[1].

*** حمل الثقيل على الخفيف أولى من حمل الخفيف على الثقيل ***

ذكر ذٰلك في باب (قيل وبيع)، وقال: «إن أحد أوجهها: قول، وبوع وجهها أن تقول: أصل قول قُوِل كرهوا الكسرة على الواو بعد الضم فحذفوه فصارت قُول، ثم حملوا بوع عليه، وهٰذه لغة رديئة لا اعتداد بها، لأن حمل الثقيل على الخفيف أولى من حمل الخفيف على الثقيل[2].

*** الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم ***

قال ابن هشام في قول الفرزدق: (الطويل)

وَما زُرْتُ لَيْلَى أنْ تكونَ حَبيبةً إليَّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالِبُهْ[3]

ردوه بخفض (دين) عطفاً على محل (أن يكون) إذ أصله لأن تكون، وقد يجاب بأنه عطف على توهم دخول اللام، وقد يعترض بأن الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم[4].

---

(١) شرح الجاريردي من مجموعة الشافية ١/ ٢٣٤، وانظر أيضاً: شرح نقرة كار من مجموعة الشافية ٢/ ١٦٠.

(٢) مجموعة الشافية ١/ ٢٩٩.

(٣) الشاهد للفرزدق في ديوانه ١/ ١٤٣.

(٤) مغني اللبيب لابن هشام ٢/ ٥٢٧.

ومن هٰذه الضوابط:

*لا يحمل الكلام على الضرورة ما وجدت إلى غيرها سبيلا *[1]

* يكفي في عودة الشيء إلى حكم الأصل أدنى مناسبة[2] *

* حمل الكلام على أعم المحلين أولى لأنه أعم فائدة[3] *

* لا ينبغي أن يجذب الأصل إلى حيز الفرع إلا بأصل قوي[4] *

* من شأن الفروع أن تحمل على الأصول[5] *

* الحمل إنما يكون على الأصول لا على الفروع[6] *

* الفرع قد يميز عن الأصل بمعنى فيه لا يوجد في الأصل[7] *

* الفروع أبداً منحطة عن درجات الأصول[8] *

*العرب يراعون الجوار ما أمكن[9] *

ويستشف مما ذكر من هٰذه الضوابط عدة ملاحظات أهمها:

١- أنها أنظمة عامة وقواعد كلية، تهدف إلى توجيه العلماء، وإرشادهم ضمن الإطار العام لفكرة الحمل، وبالتالي فهي لا تتطرق إلى الجزئيات.

٢- أنها ليست محل خلاف بين العلماء وإنما كان خلافهم ناتجاً من اختلاف وجهات النظر بين عالم وآخر من حيث مدى تطابق، أو تنافر المحمول والمحمول عليه.

---

(١) البغداديات لأبي علي الفارسي ٣٢٩.
(٢) الكليات ٥/ ٢٩٣.
(٣) الكليات ٥/ ٢٩٣.
(٤) حاشية ياسين ٢/ ٢٠٩.
(٥) همع الهوامع ١/ ١٨٦.
(٦) همع الهوامع ١/ ٢٠٣.
(٧) حاشية الصبان ١/ ٢٩١.
(٨) شرح المفصل ١/ ١١٧.
(٩) شرح التصريح ١/ ٣٠٤.

٣- أن هٰذه القواعد ليست من وضع فرد معين بل تبلورت كنتيجة لجهود جمهور العلماء.

٤- أن هٰذه الأنظمة لم ترصد في مؤلف معين، وإنما جاءت مبعثرة في أثناء كتب الخلاف، والأصول، والشروح النحوية، وأرى أن السبب في ذٰلك مرجعه إلى أنها كانت عندهم بمثابة البدهيات التي لا تحتاج إلى نقاش.

صور الحمل:

استخدم النحاة القدماء صوراً شتى، وأنواعاً مختلفة من الحمول، فقد وجدوا أن المحمول يمكن أن يعطى حكم المحمول عليه بعدة أوجه منها: المعنى -اللفظ- المحل- التشابه والتناسب، التناظر -التضاد- الكثرة -الأصل- الفرع- القرب والمجاورة.

وقد أورد السيوطي بعضاً منها عند حديثه عن أقسام القياس، فذكر أن القياس في اللغة العربية على أربعة أقسام:

الأول: حمل فرع على أصل، ومثل له بإعلال الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد كـ (قيم وديم) في: قيمة وديمة.

الثاني: حمل أصل على فرع، وذٰلك كإعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته، مثل: قمت قياماً وقاومت قواماً.

الثالث: حمل نظير على نظير: وذكر من أمثلته توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملاً لها على الناهية.

الرابع: حمل ضد على ضد: ومن أمثلته النصب بلم، حملاً على الجزم بلن، فإن الأُولى لنفي الماضي والثانية لنفي المستقبل[1].

(١) انظر: الاقتراح ١٠١-١٠٧.

كما ذكر عدداً منها أبو عبد الله الجليس في كتابه: (ثمار الصناعة)، ضمن أقسام العلة، ثم شرحها ابن مكتوم في تذكرته فأورد منها:

١- **علة تشبيه**: مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف.

٢- **علة استغناء**: كاستغنائهم بـ (ترك) عن ودع.

٣- **علة نظير**: ككسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملاً على الجر إذ هو نظيره.

٤- **علة نقيض**: مثل نصبهم النكرة بـ (لا) حملاً على نقيضتها، إنّ.

٥- **علة حمل على المعنى**: مثل: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ﴾[1] ذَكَّر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملاً لها على المعنى وهو الوعظ.

٦- **علة مشاكلة**: مثل قوله تعالى: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا﴾[2].

٧- **علة معادلة**: مثل: جرهم ما لا ينصرف بالفتح حملاً على النصب ثم عادلوا بينهما، فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم.

٨- **علة مجاورة**: مثل الجر بالمجاورة في قولهم (جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) وضم (الحمدُ للهُ) لمجاورتها الدال[3].

وقد بدا لي بعد أن تتبعت ظاهرة قياس الحمل، واستعرضت شواردها المبعثرة في كتب النحو الأصول أنها قد وردت على صور وأشكال عدة، أمكن تصنفيها على النحو الآتي:

---

(١) البقرة: ٢/ ٢٧٥.

(٢) الإنسان ٧٦/ ٤.

(٣) الاقتراح ١١٦.

١- **الحمل على المعنى.** ٢- **الحمل على اللفظ والموضع.**

٣- **الحمل على النظير والنقيض.** ٤- **الحمل على الأصل والفرع.**

٥- **الحمل على التشابه والتماثل.** ٦- **الحمل على الأكثر.**

٧- **الحمل على التقاص والتقارض.** ٨- **الحمل على الجوار.**

☆ ☆ ☆

وعلى العموم فإن النحاة القدامى قد اعتدوا بظاهرة الحمل، واستخدموها استخداماً واسعاً، حرصاً منهم على أن يبنوا للغة العربية قواعد مطردة، وأنظمة مقننة تعين على إيقاف شيوع اللحن في المجتمع الإسلامي، ومساعدة الوافدين الجدد من غير العرب في تعلم العربية، ليلحقوا بهم، ويقلدوهم في طرائق كلامهم، ومن ثم فقد اكتشفوا وهو يقعدون اللغة أن ثمة نماذج شاردة لا تنضوي تحت القواعد المطردة، ولا ينتظمها قانون معين، فكانت فكرة الحمل عندهم وسيلة لجبر ما انكسر من تلك القواعد، ومحاولة لإرجاع تلك الشوارد إلى أقرب قاعدة تناسبها، ولو عن طريق التأويل.

وكنتيجة لهٰذا الأسلوب فقد اهتدوا إلى عدة صور لتحقيق هٰذا الغرض كالحمل على المعنى، واللفظ، والنظير، والنقيض، والأصل والفرع، والتشابه، والغالب، والتقاص، والجوار.

ومع التفاتهم إلى هٰذه الصور، فإنهم تحروا الدقة فيها فوضعوا لكل صورة ضوابط وأحكاماً يسترشدون بها ويسيرون بموجبها.

وستكون هٰذه الصور مجال الدراسة التفصيلية في الفصول الآتية بإذن الله.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثالث

الحمل على المعنى

الحمل على المعنى

أ- **توطئة:** «العلاقة بين النحو والمعنى»

إن الهدف الرئيس لاستخدام اللغة هو تبادل الأفكار بين العقول البشرية، بحيث لو أخفقت أية لغة في تحقيق هٰذا الهدف، فإنها لا تعدّ لغة بحال من الأحوال.

ويعد المعنى أساس التفاهم في المجتمع، الذي يتحدث بطريقة واحدة، فإذا ما خلا الحديث من المعنى، أو لم يستطع إيصال المفاهيم من عقل لآخر، فإنه يصبح مجرد مجموعات من الأصواب تقف عند حد الآذان البشرية ولا تتعداها. وبالتالي فإن «الوظيفة الأولى للغة هي نقل الأفكار والمعاني من شخص إلى آخر. ومن ثم، فإن العلاقة بين اللغة ومعناها، علاقة وثيقة لا يمكن فصم عراها»[(١)].

ولعل في تعريف ابن جني للغة ما يجلو العلاقة الوثيقة بين اللغة والأغراض التي هي بمثابة الأفكار والمعاني حيث يقول: «أما حدّها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[(٢)]. كما يعبر عن هٰذا الترابط ما أورده الكفوي من مفهوم للفظ المعنى فقال: «المعنى: هو إمّا (مفْعَل) كما هو الظاهر من (عنى يعني) إذا قصد المقصد أو (معنّى) بالتشديد إسم مفعول منه، أي: المقصود. وأياً ما كان لا يطلق على الصور الذهنية من حيث هي، بل هي من حيث إنها تقصد من اللفظ... والمعنى مطلقاً: هو ما يقصد بشيء، وأما ما يتعلق به القصد باللفظ، فهو معنى اللفظ، ولا يطلقون المعنى على شيء إلا إذا كان مقصوداً... والمعنى: هو المعنى من ظاهر اللفظ ،وانفهامه منه، صفة للمعنى دون اللفظ، فلا اتحاد في الموضوع والذي تصل إليه بغير واسطة»[(٣)].

---

(١) انظر: لغات البشر لماريوباي ١٠١-١٠٣.

(٢) الخصائص لابن جنّي ١/ ٣٣.

(٣) الكليّات ٤/ ٢٥١.

ويوضح اللغوي الإنجليزي (لاينز) هٰذا المفهوم بقوله: «إن معنى أي تعبير ما هو إلاّ مجموع علاقات المعنى القائمة بينه وبين التعابير الأخرى»[1].

أما النحو فهو بالنسبة للغة «عبارة عن مجموع الملاحظات والقواعد التي تلتزمها أساليب اللغة في طرق أدائها للمعاني»[2].

مما تقدم تظهر ملامح الوشائج القوية التي تؤلف بين مفاهيم اللغة والمعنى والنحو، غير أن الأمر يحتاج إلى مزيد من الإيضاح لتبيان علاقة النحو بالمعنى في الدراسات اللغوية العربية.

سبقت الإشارة في الدراسة التمهيدية[3] أن من دواعي نشأة علم النحو هو ما طرأ على المجتمع العربي من أحداث بعد الفتح الإسلامي، من تفشي العجمة، وشيوع ظاهرة اللحن، وأشير أيضاً أن العلوم الإسلامية كلها بما فيها النحو، قد استحدثت خدمة للقرآن الكريم، حرصاً من العلماء على أن يفهم غير العربي، وناشئة المجتمع الجديد النصوص القرآنية، وأحاديث الرسول الكريم.

إذاً، فالنحو منذ البداية، قد وضع وقصد له أن يضطلع بمهمة محاكاة غير العربي للعربي في طرائق كلامه، وأن يلحق به في استخدام أساليب لغته، يدل على ذٰلك تعريفهم للنحو، يقول ابن جني:

«هو انتحاء سمت كلام العربي في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب والتركيب وغير ذٰلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها»[4].

---

(١) اللغة والمعنى والسياق لجون لاينز ترجمة الدكتور عباس صادق الوهاب ٦٢.

(٢) اللغة والنحو للدكتور حسن عون ٥٢.

(٣) انظر ص٢٩ من هٰذا البحث.

(٤) الخصائص ١/ ٣٤.

ويؤكد خالد الأزهري هٰذا المعنى بقوله: «علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم إعراباً وبناء، وموضوعه الكلمات العربية لأنه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الإعراب والبناء، وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله، وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه»(١).

أما السيرافي فإنه يقول: «ما عرفت حقيقة معنى النحو، إلا من معنى اللحن الذي هو ضده، فإن اللحن عدول عن طريق الصواب، والنحو قصد إلى الصواب»(٢).

ويقول السيد محمّد بدر الدين النعساني: «إنما المقصود من علم العربية (النحو) إقامة اللسان ومجانبة الخطأ في الإعراب واللحن في القول؛ ليتوصل بذٰلك إلى فهم معاني كلام الله جل شأنه، والإحاطة بأسرار تنزيله»(٣).

ولعل في التعريفات السابقة ما يبعث على الاعتقاد على أن النحاة في عهدهم الأول كانوا معنيين بمجاراة العرب في أنماطهم اللغوية الفصيحة المرتكزة على الإفهام، وتوخي المعاني المستوحاة من الأساليب العربية، ومما يدل على احتفائهم بالمعنى، واختيارهم الألفاظ من أجله، ما ذكره ابن جني من أن «العرب كما تُعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة والخطب أخرى وبالأسجاع التي تلتزمها، وتتكلف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها وأفخم قدراً»(٤).

وابن جني يرى أيضاً أن العرب عندما تهذب ألفاظها وتزخرفها، وتصقلها إنما ذٰلك من أجل المعاني وخدمة لها فيقول: «فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسنوها، وجمعوا حواشيها، وهذبوها وصقلوا غروبها (أطرافها) وأرهفوها، فلا ترينّ أن العناية إذ ذاك، إنما هي بالألفاظ، بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني»(٥).

(١) شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٤.
(٢) الروض الأنف للسهيلي ٣/ ٢٧٨.
(٣) المفصل للزمخشري (حاشية) ٤ و٥.
(٤) الخصائص ١/ ٢١٥.
(٥) الخصائص ١/ ٢١٧.

ثم يقول في موضع آخر: «ويدلك على تمكُّن المعنى في أنفسهم وتقدمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة، وذٰلك لقوة العناية به فقدموا دليله ليكون ذٰلك أمارة لتمكنه عندهم... أفلا ترى إلى حروف المعاني: كيف بابها التقدم، وإلى حروف الإلحاق والصناعة: كيف بابها التأخر. فلو لم يعرف سبق المعنى عندهم، وعلوه في تصورهم، إلا بتقدم دليله، وتأخر دليل نقيضه، لكان مغنياً من غيره كافياً»(١).

ولعل في قول خالد الأزهري بأن فائدة النحو معرفة صواب الكلام من خطئه، وقول السيرافي «والنحو قصد إلى الصواب» ما يوجب أخذهم المعنى بعين الاعتبار، إذ إن الصواب ليس مقصوراً على اللفظ وحده، بل لعله يكون معياراً للمعنى بشكل أكثر خصوصية.

ولقد أدرك القدماء مدى التلاحم القائم بين النحو والمعنى(٢)، فأقبل عليه الشعراء والفقهاء، والقضاة، والأمراء يتعلمونه، ويعدونه من الخصال التي ترفع المرء، وتعلي شأنه، بل هو عندهم من أجلِّ العلوم(٣). فقد نسب إلى عبد الملك بن مروان قوله: «تعلموا النحو كما تتعلمون السنن والفرائض»(٤).

---

(١) الخصائص ١/ ٢٢٤ و٢٢٥.

(٢) أبان الإمام الداودي معاني النحو نظماً فقال:

لِلنَّحـو سَبْـعُ معـانٍ قَـدْ أتَـتْ لُغَـةً ... جَمعتُهـا ضِمْـنَ بيـتٍ مُفْـرِدٍ كَمُـلا
قَصْـدٌ ومِثْـلٌ ومِقْـدارٌ ونـاحِيَـةٌ ... نَوْعٌ وَبَعْضٌ وحرفٌ فاحفظِ المَثَلا

(انظر: حاشية الخضري ١/ ١٣).

(٣) وفي هٰذا يقول الشاعر:

النَّحـوُ يَبْسُـطُ مِـنْ لِسـانِ الألكَـنَ ... والمـرءُ تُكْـرِمُـه إذا لَـم يَلْحَـنِ
فـإذا طلبـتَ مِـن العلـومِ أجلَّهـا ... فـأجلُّهـا مِنْهـا مُقِيـمُ الألسُـنِ

(انظر: العقد الفريد ٢/ ٤٧٩ و٤٨٠) وقد نسبت هٰذه الأبيات إلى إسحٰق بن خلف كما جاء في مخطوطة: «كتاب الدر الفريد وبيت القصيد» لمحمد بن آيدمر ٢/ ٢٤٧.

(٤) العقد الفريد ٢/ ٢٧٩.

وقال الزهري: «ما أحدث الناس مروءة أحب إلي من تعلم النحو»[1].

كما كان النحو عندهم وسيلة للاسترشاد به عن المعاني في لغة التنزيل، وأشعار العرب، وفي هٰذا يقول الرشيد: «النحو يستفرغني، أستدل به على القرآن والشعر»[2].

ويقرر الشاطبي(ت ٧٩٠هـ) أن «على المجتهدين أن يبلغوا في العربية درجة لا تقل عن الخليل أو سيبويه، وذٰلك حين يشرح قول الجرمي(ت ٢٢٥هـ) «أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس من كتاب سيبويه» فيقول: «والمراد بذٰلك أن سيبويه، وإن تكلم في النحو، فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذٰلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به حتى أنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني»[3].

ويؤكد ابن حزم على ضرورة أن يكون الفقيه عالماً بلسان العرب وذٰلك «ليفهم عن الله عز وجل وعن النبي ﷺ ويكون عالماً بالنحو الذي هو: ترتيب العرب لكلامهم الذي به نزل القرآن، وبه يفهم معاني الكلام التي يعبر عنها باختلاف الحركات وبناء الألفاظ، فمن جهل اللغة وهي الألفاظ الواقعة على المسميات، وجهل النحو الذي هو علم اختلاف الحركات الواقعة لاختلاف المعاني، فلم يعرف اللسان الذي به خاطبنا الله تعالى ونبينا ﷺ ومن لم يعرف ذٰلك اللسان لم يحل له الفتيا، لأنه يفتي بما لا يدري»[4].

على أن المتأمل فيما استعان به الشعراء والفقهاء من المفاهيم النحوية في حل مسألة، أو التخلص من مشكلة، إنما يدل بوضوح على وعي القوم للصلة المتينة التي تؤلف بين النحو والمعنى وفي الأمثلة الآتية ما يؤيد هٰذا:

(١) معجم الأدباء ١/ ٧٨.

(٢) مجالس العلماء للزجاجي ١٩٦.

(٣) الموافقات ٤/ ١١٥ و١١٦ وأنظر أيضاً: البحث النحوي عند الأصوليين ٣٠.

(٤) الإحكام في أصول الأحكام ٥/ ١١٧ وانظر أيضاً: البحث النحوي عند الأصوليين ٣٠.

أنشد الفرزدق: (الكامل)

إنَّ الّـذي سَمَـكَ السّمـاءَ بنى لنـا بَيْتَـاً دَعـائِمُـهُ أعـزُّ وأطْـولُ[1]

فقال بعض الحاضرين: أعز وأطول من ماذا؟ فتفكر الفرزدق، فوافق ذٰلك قول المؤذن في الآذان، اللهُ أكبرُ، فرفع الفرزدق رأسه، فقال: يا فلان أكبر من ماذا؟[2].

لقد ظن الحاضر أن قول الفرزدق أعز وأطول، هي من باب أفعل التفضيل، وبالتالي فهي بحاجة إلى مميز، ولٰكن الفرزدق لم يكن يقصد المفاضلة، وقد أسعفه قول المؤذن «الله أكبر»، فقاس كلامه على عبارة الأذان، وكأنه أراد أن يقول للمستفسر ولٰكن بلغته، وليس بلغة النحاة، إن أعز وأطول، هي أفعل بمعنى فعيل، وليست المفاضلة أي: بيت دعائمه عزيزة وطويلة، وهٰذا معنى عبارة الآذان (الله أكبر) أي: الله كبير.

ويروى أن عبد الملك بن مروان قبض على رجل كان من أتباع شبيب الخارجي فقال له[3] ألست القائل؟: (الطويل)

وَمنّـا سُـويـدٌ والبُطيـنُ وقَعْنـبٌ ومنّـا أميـرُ المـؤمنيـنَ شبيـبُ[4]

فقال الرجل إنما قلت (أميرَ المؤمنين) أي يا أمير المؤمنين فأمر بتخلية سبيله».

ولعلّ فهم الرجل لما تحدثه هذه الحركات من معان هو الذي أوحى إليه بإحلال الفتحة محلّ الضمة[5].

---

(١) انظر: ديوانه ٢/ ٣١٨.

(٢) معجم الأدباء ١/ ٩٠.

(٣) معجم الأدباء ١/ ٩٠، وأنظر أيضاً مقالة: «النحو بين التجديد والتقليد للأستاذ محمد عبد الخالق عظيمة ٨١، وكذٰلك: معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي ١/ ٣٤ و٣٥.

(٤) سويد والبطين وقعنب رجال من الخوارج. (انظر: معجم الأدباء ١/ ٨٨).

(٥) هٰذا، وقد أحدث هٰذا التغيير النحوي الإعرابي تغييراً واضحاً في المعنى ففي حالة قوله: «ومنا أميرُ المؤمنين شبيبُ» بالضم يعني أن شبيباً هو أمير المؤمنين عندهم حيث إن موقع لفظ «شبيب» هنا =

وقد عرف الفقهاء تلك الصلة القريبة بين المعنى والنحو، فأخذوا بدراسته وتعلمه، فقد ورد أن أبا يوسف الفقيه قد دخل على الرّشيد، وفي حضرته الكسّائي النحوي، فقال أبو يوسف: «يا أميرالمؤمنين، قد سعد بك هٰذا الكوفي وشغلك» فقال الرّشيد: النحو يستفرغني، أستدلّ به على القرآن والشعر. فقال الكسائي: إن رأى أمير المؤمنين أن يأمره بجوابي في مسألة من الفقه. فضحك الرّشيد فقال: أبلغت إلى هٰذا يا كسائي؟ يا أبا يوسف أجبه، فقال: ما تقول في رجل قال لامرأته أنت طالق إن دخلت الدّار؟ قال: فقال أبو يوسف: «إن دخلت فقد طلُقت، فقال الكسائي: خطأ، إذا فُتحت أن فقد وجب الأمر، وإذا كُسرت فإنه لم يقع بعد، فنظر أبو يوسف بعد ذٰلك في النحو»[1].

ولعلّ عدم فهم أبي يوسف للمعاني التي تتضمنها الأساليب النحويّة، قد أوقعه في الخطأ، ذٰلك أنّ (إنْ) شرطيّة و(أنْ) مصدريّة، فالطلاق مع (إن) الشرطيّة مرهون بدخول الدّار، ولا يقع من دونه، وأما مع (أن) المصدرية، فقد وقع حيث أنها قد دخلت الدّار.

ومن ثمّ فإن الحديث عن النحو والمعنى يقود -بداهة- إلى الإعراب، وارتباطه بالمعنى، ذٰلك أنّ الإعراب هو النحو، كما أورده صاحب لسان العرب فقال «والإعراب الذي هو النحو، إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ»[2]. وليس غريبا أن يطلق

= عطف بيان أو بدل، وفي حالة قوله: «ومنا أميرَ المؤمنين شبيبُ» بنصب لفظ أمير يصبح المعنى ومنا -يا أمير المؤمنين- شبيب وتكون يا أمير المؤمنين جملة معترضة، وبهٰذا يكون الرجل قد نفى أن يكون شبيب هو أمير المؤمنين، وإنما هو رجل منهم، كسويد والبطين وقعنب المذكورين في البيت، وإنما أميرالمؤمنين هو المخاطب أي: عبد الملك. ولفهم عبد الملك هٰذا المعنى النحوي، فقد وقعت في نفسه موقعاً حسناً مما أدى إلى أن أخلى سبيله، وهو كما هو معروف عنه شديد العداوة والفتك بالخوارج.

(١) مجالس العلماء للزجاجي ١٩٦، وانظر أيضاً: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٢٧ وكذٰلك معجم الأدباء ١٣/ ١٧٦ والذي يبدو أن في هٰذا الخبر كلاماً ناقصاً، وإلاّ فلا يفهم من كلام أبي يوسف ما يوحي أنه قال خطأ فقوله «إن دخلت الدار فقد طلقت» كلام مستقيم لأنه مشروط.

(٢) لسان العرب (عرب) ١/ ٥٨٩.

على النحو في بعض تسمياته «علم الإعراب»[1] إعظاماً لشأن الإعراب، فقد دلّت على ذلك تعريفات المتأخرين للنحو، يقول الصبّان إن المتأخرين قد عرّفوه: «بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء، وموضوعه الكلم العربية»[2].

ويقول ابن يعيش شارحاً كلام الزمخشري: «الإعراب: الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أوّلها -ألا ترى أنك لو قلت: (ضرب زيد عمرو) بالسكون بدون إعراب، لم يعلم الفاعل من المفعول؟»[3].

وذكر ابن عصفور أن: «الإعراب اصطلاحاً: تغير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام، الذي يبنى فيه لفظاً أو تقديراً على الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى»[4].

ومن الملاحظ مما أوردته كتب المعاجم، والمطولات النحوية، والشروح أن لفظ الإعراب جاء لمفهومين:[5]

الأول: موقع الكلمة في الجملة أو موقع الجملة في العبارة، وذلك قولك: إنها فاعل أو مفعول أو مبتدأ أو خبر.

الثاني: التعبير به عن الأثر الذي يحدثه العامل في آخر الكلمة من جرّ أو رفع أو نصب أو جزم، بمعنى أنه «تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوال الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً»[6].

(١) المعنى النحوي: مفهومه ومكوناته للدكتور: محمد صلاح الدين بكر ١٤٩.

(٢) حاشية الصبان ١/ ١٦.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٢ وانظر أيضاً: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر للدكتور عبد الفتاح لاشين ٥٧.

(٤) المقرب ١/ ٤٧.

(٥) ممعجم المصطلحات النحوية والصرفية لمحمد سمير اللبدي ١٤٨ و١٤٩ وانظر: الكليات ١/ ٢٢٧ كذلك: التصريح على التوضيح ١/ ٥٩ و٦٠، والهمع ١/ ١٤وشرح شذور الذهب ٣٣، وأوضح المسالك ١/ ٢٨، والتبصرة والتذكرة ١/ ٧٦، والمقرب ١/ ٤٧.

(٦) كتاب التعريفات للجرجاني ٣١.

ومع هٰذا فإن لفظ الإعراب بمعناه اللغوي: هو الإبانة والإفصاح(١). وقد اتّسع العلماء في استخدام لفظ الإعراب، فاستعانوا به في تفسير القرآن وشرح الأحاديث والنصوص الشعرية والنثرية، وبالتالي أقبل النحاة على القرآن يعربونه فألفوا فيه كتباً مشهورة، كإعراب القرآن للزجاج والتبيان في إعراب القرآن للعكبري، ومشكل إعراب القرآن لمكي ابن أبي طالب، وإعراب القرآن للنحاس، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه وغيرها.

وقد افترق العلماء قسمين في ظاهرة الإعراب:

القسم الأول: ويرى أن حركات الإعراب تدلّ على المعاني المختلفة التي تعتور الأسماء، من فاعلية أو مفعوليّة أو إضافة أو غير ذٰلك، وهم جميع النّحاة العرب ما عدا قطرباً (ت ٢٠٦هـ).

القسم الثاني: فقد مثله من العلماء القدماء قطرب وحده(٢).

وقد أوضح الزجاجي(ت ٣٣٧هـ) موقف النحاة من الإعراب، وكأنه شعر أن ثمة من يشك في جدوى الإعراب وفائدة النحو، فأفرد لهٰذا فصلاً قال فيه:

«فإن قال قائل: قد ذكرت أن الإعراب داخل في الكلام، فما الذي احتيج إليه من أجله؟ فالجواب أن يقال: إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها، أدلة على هٰذه المعاني «بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تبنى على هٰذه المعاني» فقالوا: ضرب زيدٌ عمراً، فدلّوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا: ضُرب زيدٌ، فدلّوا بتغيير أول الفعل، ورفع زيد، على أن الفعل ما لم يسمَّ فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه... وكذٰلك سائر المعاني، جعلوا هٰذه الحركات دلائل عليها،

---

(١) انظر في هٰذا: اللسان (عرب) ١/ ٥٨٦، ومعجم مقاييس اللغة ٤/ ٢٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٢، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١/ ٤١٣، وكذٰلك معاني النحو للسامرائي ١/ ٢٣.

(٢) انظر في قضية الإعراب: فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب ٢٧٢.

ليتّسعوا في كلامهم، ويقدّموا الفاعل إذا أرادوا ذٰلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني»[1].

وللسيرافي(ت ٣٦٨هـ) قول مؤيد لهٰذا فقد قال في أثناء مناظرته لمتّى بن يونس الفيلسوف: «معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكنانه، وبين وضع الحروف المقتضية لها وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخّي الصّواب في ذٰلك، وتجنّب الخطأ، وإن زاغ شيء من النعت، فإنه لا يخلو من أن يكون سائغاً للاستعمال النّادر، والتأويل البعيد»[2].

وقد ضرب مثلاً لذٰلك بسؤال وجّهه إلى متّى فقال: «ما تقول في قول القائل: زيد أفضل الأخوة؟ قال: صحيح.

«قال: فما تقول إن قال: زيد أفضل أخوته؟ قال: صحيح.

«قال: فما الفرق بينهما مع الصحّة؟ فبلح (أعيا) وجنح وعصب ريقه.

قال أبو سعيد: أفتيت على غير بصيرة ولا استبانة.

«فطلب إليه ابن الفرات بيان الفصل بينهما. فقال: «إن إخوة زيد هم غير زيد، وزيد خارج من جملتهم، بدليل أن سائلاً لو قال: من أخوة زيد؟ لم يجز أن تقول: زيد وعمرو، وبكر، وخالد، وإنما تقول: عمرو وبكر، وخالد -إذ هو غيرهم- فلا يجوز أن تقول: أفضل أخوته».

«ولكنك إذا قلت: «أفضل الإخوة» جاز، لأنه أحد الأخوة، والاسم يقع عليه وعلى غيره، فهو بعض الأخوة»[3].

---

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٦٩ و٧٠ وانظر أيضاً: فصول في فقه العربية ٣٧١، وكذٰلك التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر ٥٤ و٥٥.

(٢) المقابسات لأبي حيان التوحيدي ٨٠.

(٣) المقابسات ٧٨ و٧٩.

أما ابن فارس ،فيرى أن الإعراب هو الذي يزيل اللبس عن المعاني، ويوضح المراد للسّامع فيقول: «فإن الإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أن القائل إذا قال: ما أحسن زيد، لم يفرق بين التعجب والاستفهام، والذم إلا بالإعراب؟ وكذٰلك إذا قال: ضرب أخوك أخانا، ووجهك وجهُ حرّ، ووجهك وجهٌ حر، وما أشبه ذٰلك من الكلام المشتبه»(١).

كما أوضح ابن الأثير(ت ٦٣٧هـ) موقفه من الإعراب، فأيّد النحاة في أنه يُعلم به مغزى الكلام ويقول: «وكذٰلك لو قال قائل: ما أحسن زيد، ولم يبين في ذٰلك، لما علمنا غرضه منه؛ إذ يحتمل أن يريد به الإخبار بنفي الإحسان عنه، ولو بين الإعراب في ذٰلك فقال: ما أحسنَ زيداً، وما أحسنُ زيدٍ، وما أحسنَ زيدٌ، علمنا غرضة، وفهمنا مغزى كلامه؛ لانفراد كل قسم من هٰذه الأقسام الثلاثة بما عرف به من الإعراب؛ فوجب حينئذ بذٰلك معرفة النحو، إذ كان ضابطاً لمعاني الكلام، حافظاً لها من الاختلاف»(٢).

وأما قطرب فيفسر موقفه من الإعراب على النحو الآتي:

«إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسّكون أيضاً، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، فكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلنا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام»(٣).

---

(١) الصاحبي لابن فارس ٦٦ و١٩٠ وانظر أيضاً: فصول في فقه العربية ٣٧٢، وكذٰلك: التراكيب النحويه ٥٥. هٰذه الجملة تضبط بأوجه مختلفة لتدل على معان مختلفه. وهٰذه الأوجه هي:-

الوجه الأول: ما أحسن زيداً! وهي هنا أسلوب للتعجب من الشيء.

الوجه الثاني: ما أحسن زيدٌ. وهي هنا تنفي الإحسان عن زيد.

الوجه الثالث: ما أحسنُ زيدٍ. وهي هنا يستفهم عن أحسن شيء موجود في زيد.

فأنت ترى كيف اختلفت هٰذه المعاني باختلاف الحركات.

(٢) المثل السائر ١/ ٣٠.

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ٧٩، ومسائل خلافية للعكبري ٩٥ وانظر أيضاً مقالة: المعنى النحوي: مفهومه ومكاناته الدكتور محمد صلاح بكر ١٤٧.

فهو يرى أن الحركات الإعرابية إنما جيء بها «للسرعة في الكلام والتخلص من التقاء الساكنين عند اتصال الكلام»[1]. وهٰذه الحركات «لم تدخل لعلة، وإنما دخلت تخفيفاً على اللسان»[2].

وفي العصر الحديث نلحظ أن عدداً من اللغويين العرب المحدثين، وجماعة من المستشرقين[3]. قد احتذوا حذو قطرب في التشكيك في جدوى الإعراب، وقد ردّ أقوال هٰذه المجموعة عدد من علماء اللغة المحدثين وأبطلوا مزاعمهم[4].

ويمكن بعد هٰذا العرض أن يقال: إن علماء المسلمين القدامى كانوا على وعي تام لما بين النحو، أو علم الإعراب -كما أطلقوا عليه- والمعاني من عرى لا تنفصم، وقربى لا تنقطع، لذٰلك استخدموه كأداة لفهم النصوص القرآنية، وكلام الرّسول ﷺ، وأشعار العرب. يقول العكبري: «إن واضع اللغة حكيم، ومن حكمته أن يضع الكلام للتفاهم ولا يتم التفاهم إلا بالإعراب، فوجب أن يكون مقارناً للكلام لتحصل فائدة الوضع»[5].

---

(١) فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب ٣٧٢.

(٢) مسائل خلافية ٩٥.

(٣) من هٰؤلاء إبراهيم أنيس في (أسرار اللغة) وإبراهيم مصطفى في (إحياء النحو)، وفؤاد ترزي في (أصول اللغة والنحو)، وقاسم أمين وسلامة موسى في (البلاغة العصرية) وأنيس فريحة في (نحو عربية ميسرة) ومن المستشرقين: باول كاله في كتابه (الذخائر القاهرية) وفوللرز (انظر في هٰذا: فصول في فقه العربية: قضية الإعراب للدكتور رمضان عبد التواب ٣٧١-٣٩٥، كذٰلك: التراكيب النحوية ٦٨-٧١ وانظر أيضاً: ظاهرة التصرف الإعرابي في العربية لعبد الله الخثران ١٦١-١٨٤.

(٤) من هٰؤلاء: الرافعي في (تاريخ آداب العرب) والدكتور علي وافي في (فقه اللغة) والدكتور مهدي المخزومي في (مدرسة الكوفة) والدكتور رمضان عبد التواب في (فصول في فقه العربية) والدكتور مازن المبارك في (نحو وعي لغوي) ومن المستشرقين نولدكه في (مقالات جديدة في علم اللغات السامية).

(٥) مسائل خلافية ١١٦.

ولعلّ كتاب سيبويه خير دليل على منهج النحاة الأوائل في فهمهم للنحو، فلم يكن كتاب سيبويه كتاباً نحوياً فحسب، بل احتوى على ما يعود إلى علم المعاني ووجوه تصرّفات الألفاظ والمعاني كما ذكر الشّاطبي[1]. ونظرة عابرة في الكتاب تظهر أنه كان مصدر الإلهام للعلماء من بعده، وبخاصة علماء البلاغة، فقد ذكر فيه: المسند والمسند إليه، والإخبار بالنكرة، والاستفهام والأمر والنهي، وقال: «وإنما قيل: دعاء لأنه استعظم أن يقال أمر أو نهي؛ وذٰلك قولك: «اللهم زيداً فاغفر ذنبه» و«زيداً فأصلح شأنه» و«عمراً ليجزه الله خيراً» وتقول «زيداً قطع الله يده» و«زيداً أمرّ الله عليه العيش» لأن معناه معنى «زيداً ليقطع الله يده»[2].

يقول الدكتور عبد الفتاح لاشين: «ومن هنا فإن سيبويه لا يُعلِّم العربية وقواعدها فحسب، بل يعلّم أيضاً أساليبها ودقائقها التعبيرية، ويعرض بعض الخصائص الأسلوبية التي عُني بها فيما بعد -علم المعاني- مثل: التقديم والتأخير والتعريف والتنكير، والحذف، كما يعرض لبعض المعاني المختلفة لبعض الأدوات»[3].

بيد أن النحاة بعد القرن الثالث -كما مر- قد جنحوا إلى الأخذ بالمفاهيم الفلسفية التي اجتاحت المعارف الإسلامية آنذاك، وتنكّبوا نهج سيبويه، ومن سبقوه من علماء العربية، ولم يستفيدوا من الملاحظات والإشارات التي نبّه إليها في «الكتاب» فغدا النحو صناعة لفظية تعنى بتصريف الأفعال، وابتداع القوالب، واستحال النحاة إلى فرسان جدل ومناظرات، وكان شغلهم الشّاغل أن يتفوّق النحوي على نظيره، مما أدّى إلى استفحال الأخذ بالعلل، والانسياق نحو الدراسة الشكلية في النحو بما افتتنوا فيه من المساءلات عن صيغ وهمية وأمثلة خيالية، ولعل فيما رواه الزجاجي من أن معاذ بن مسلم الهراء

(١) انظر قوله ص٢٠٣.

(٢) الكتاب لسيبويه ١/ ١٤٢، وانظر أيضا: عبد القاهر الجرجاني للدكتور أحمد مطلوب ٥٧.

(٣) التراكيب النحوية للدكتور عبد الفتاح لاشين ١٩.

النحوي(ت ١٨٧هـ) كان يناظر رجلاً في النحو فقال لمعاذ: «كيف تقول من (تؤزهم أزاً) يا فاعل افعل؟ وصلها يا فاعل افعل من ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ﴾[1] فأجاب الرّجل، وكان يسمعهما أبو مسلم عبد الرّحمٰن مؤدب عبد الملك بن مروان، فلم يعرف ما يقولان فقام من عندهما وقال: (البسيط)

قَدْ كانَ أَخْذُهُمُ في النَّحو يُعجبني حتى تَعاطَوا كلامَ الزَّنْجِ والرّومِ
لمّا سَمِعْتُ كلاماً لسْتُ أعرِفُهُ كأنّهُ زَجَلُ الغِربانِ والبُومِ
تَركتُ نَحْوهمْ والله يَعْصِمني من التقحّمِ في تِلكَ الجَراثيمِ[2]

وقد ذكر أن بعض أهل الأدب قال: «كنّا عند ثلاثة مشايخ من النحويين فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئاً، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون بعض ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأما من لا نفهم من كلامه شيئا فأبو الحسن الرمّاني، وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو عليّ الفارسي، وإما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي»[3].

كل هٰذا يدلّ على أن النحو قد انحرف عن مساره الطّبيعي، والتزم الجانب الشّكلي الذي يجهد في تسويغ الحركات الإعرابية، دون النظر إلى المعاني التي توجبها هٰذه الحركات. ومن ثمّ كثرت التعليلات المرهقة، والافتراضات المنطقية كثرة جعلت ابن سنان الخفاجي يرفض تلك التعليلات لعدم ثبوتها فيقول:

«إن النحاة يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه، فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سلّط على ما يعلل به النحويون لم يثبت معه إلا الفذ الفرد، بل لا يثبت منه شيء ألبتّة، ولذٰلك كان المصيب منهم من يقول: «هٰكذا قالت العرب من غير زيادة على ذٰلك»[4].

---

(١) التكوير ٨١/٨.
(٢) انظر هٰذه المسألة في: مجالس العلماء للزجاجي ١٤٥ وطبقات الزبيدي ١٢٦.
(٣) انظر: نزهة الألباء لابن الأنباري ٢٣٤.
(٤) سر الفصاحة ٢٨. =

ولئن كان النحاة قد اندفعوا وراء الشكلية في النحو، وقلت عندهم النظرة إلى الأساليب النحوية، وما تؤديه من معان، فإن البلاغيين قد رفضوا منهج النحاة هٰذا، والتزموا جانب المضمون متكئين على آراء سيبويه في كتابه.

ولقد حظي جانب المعنى عند البلاغيين باهتمام كبير، فراحوا يطورون مفهومه، ويوضحون معالمه حتى استوى نظرية عند عبد القاهر الجرجاني، عرفت بنظرية النظم أو معاني النحو.

غير أن نظرية النظم هٰذه لم تكن وليدة أفكار عبد القاهر وحده، بل إن لها جذوراً عميقة تتصل بالبدايات الأولى للدرس النحوي بعامة، وبجهود النحاة الأوائل بشكل خاص، بحيث يمكن عدّ سيبويه الرائد الأول للبلاغيين بما عالجه من أبحاث في كتابه(١).

على أن أول إشارة لفكرة النظم وردت على لسان ابن المقفع في قوله:

«فإذا خرج النّاس من أن يكون لهم عمل أصيل وأن يقولوا قولاً بديعاً، فليعلم المواضعون المجترون أن أحدهم -وإن أحسن وأبدع- ليس زائداً على أن يكون كصاحب فصوص وجد ياقوتاً وزبرجداً ومرجاناً، منظمة قلائد وسموطاً (عقوداً) وأكاليل، ووضع كل فصّ موضعه، وجمع إلى كل لون شبهه وما يزيده بذٰلك حسناً، فسمي بذٰلك صائغاً رقيقاً. وكصناعة الذهب والفضة: صنعوا منها ما يعجب الناس من الحلي والآنية وكالنحل وجدت ثمرات أخرجها الله طيبة، وسلكت سبلاً جعلها الله ذللاً، فصار ذٰلك شفاء، وطعاماً وشراباً منسوباً إليها مذكوراً به أمرها وصنعها. فمن جرى على لسانه كلام يستحسنه أو يستحسن منه، فلا يعجبن إعجاب المخترع المبتدع، فإنه إنما اجتناه كما وصفنا»(٢).

---

(١) نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني للدكتور وليد محمد مراد ٥٧.

(٢) الأدب الصغير ١١٠ و١١١.

ثم تحدث عن النظم بعده الجاحظ، وأطلق على بعض كتبه (نظم القرآن) ثم جاء بعده ابن قتيبة(ت ٢٧٦هـ)(١) ثمّ تلاهما الخطابي(ت ٣٨٨هـ)(٢) فمهد لنظرية النظم حين رأى أن من أسرار الإعجاز مجيء القرآن بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمناً أصح المعاني(٣).

وكان أبو سعيد السيرافي(ت ٣٩٨هـ) أول من أطلق مصطلح (معاني النحو) على النظم فقال: «معاني النحو منقسمة بين حركات النحو وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها وبين تأليف الكلام، والتقديم والتأخير، وتوخي الصّواب في ذٰلك وتجنب الخطأ في ذٰلك، وإن زاغ شيء عن النعت فإنه يخلو أن يكون شائعاً بالاستعمال النادر والتأويل البعيد، أو مردوداً لخروجه عن عادة القوم»(٤).

ثمّ تلاهم القاضي عبد الجبار (قاضي الدّولة البويهيّة) (ت ٤١٥هـ) الذي أشار إلى فكرة توخي معاني النحو، وإلى النظم بحيث كان خير ملهم لعبد القاهر في نظرية النظم(٥).

وعلى الجملة، فإن نظرية النظم التي نضجت عند عبد القاهر كانت ثمرة لجهود النحاة والبلاغيين قبله، ويؤكد هٰذا الدكتور محمد مندور بقوله:

«ومن المؤكد أن ما كتبه نحاة العرب، منذ سيبويه شيء يفوق الحصر، وأن عبد القاهر أفاد مما كتبوه فائدة كبرى -في دراسته التي انتهت به إلى وضع نظريته في المعاني الإضافية، وصور الآراء النحوية للكلام أو بعبارة أخرى في النظم والخواص التركيبية للعبارة»(٦).

---

(١) انظر: تأويل مشكل القرآن ففيه عن المجاز ٢٠.

(٢) انظر: بيان إعجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ٢٤.

(٣) نظرية النظم للدكتور وليد مراد ٦٢.

(٤) المقابسات لأبي حيان التوحيدي ٨٠.

(٥) البلاغة تطور وتاريخ للدكتور شوقي ضيف ١١٧.

(٦) الميزان الجديد للدكتور محمد منذور ١٤٧ نقلا عن: نظرية النظم للدكتور وليد محمد مراد ٦٣.

أما نظرية النظم عند عبد القاهر فقد أفصح عنها بقوله:

«واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها وتحفظ الرّسوم التي رسمت لك فلا تخلّ بشيء منها»(١).

وبعد أن ينظر في الخبر والوجوه التي يأتي بها، وفي الشرط والجزاء وفي الحال، والحروف التي تشترك في معنى، ثمّ في الجمل التي ترد فيعرف موضع الفصل من الوصل فيها، والتعريف والتنكير، والتقديم والتأخير في الكلام كلّه يقول:

«هٰذا هو السبيل فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأ إلاّ إلى النظم، ويدخل تحت هٰذا الاسم إلا وهو من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حدّه»(٢).

على أن نظرية الجرجاني في النظم قد تطورت حتى غدت علماً قائماً بذاته على يد السكاكي الذي أطلق عليها (علم المعاني) وعرفه بقوله إنه «تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق ما يقتضي الحال ذكره»(٣).

☆ ☆ ☆

وبعد، فمما لا شكّ فيه أن علماء اللغة القدامى قد أدركوا العلاقة الحميمة التي تربط النحو بالمعنى، بل إن هٰؤلاء قد عنوا بالمعنى أكثر من عنايتهم بالشكل، يتضح ذٰلك في تقسيمهم للأزمنة والألفاظ الدالة عليها، حيث جاء تقسيمهم مستنداً زمنياً لا لفظياً بدليل

(١) دلائل الإعجاز ٦٥.
(٢) دلائل الإعجاز ٦٥.
(٣) مفتاح العلوم ١١٦ وانظر أيضاً: بلاغة الكلمة والجملة للدكتور منير سلطان ١٣.

أن الفرّاء كان يعد اسم الفاعل فعلاً، وبدليل تقسيمهم الأفعال إلى ماضٍ ومضارع. ومن هٰذا ما ذكره الزجاجي من مساءلة وقعت بين ثعلب والمبرّد عن اسم الفاعل:

«قال ثعلب: كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري فقال: كان الفرّاء يناقض يقول: قائم فعل، وهو اسم لدخول التنوين عليه، فإن كان فعلاً لم يكن اسماً، وإن كان اسماً، فلا ينبغي أن نسميه فعلاً، فقلت: الفرّاء يقول: قائم: فعل دائم، لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل لأنه ينصب»(١).

وبدليل أن العرب قد جعلت المعاني أساس التصريف، وهٰذا ما نبّه إليه ابن جنّي في معنى التصريف بقوله:

«معنى قولنا التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتحرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذٰلك هو التصرف فيها والتصرف لها، نحو قولك ضرب، فهٰذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت يضرب، أو اسم الفاعل قلت ضارب. . . فإن أردت أنه كثر الضرب وكرَّره قلت ضرّب. على هٰذا عامة التصريف في هٰذا النحو من كلام العرب، فمعنى التصريف هو ما أريناك من التقلب بالحروف الأصول لما يراد منها من المعاني المفادة وغير ذٰلك»(٢).

ولئن أخطأ النحاة المتأخرون طبيعة النحو، وغايته بالتزامهم الجانب الشكلي له وإهمالهم للمضمون، فإن بعضهم الآخر قد سلك الطريق القويمة التي أوصلته إلى علم المعاني مستفيداً من بحوث سيبويه والنحاة. يقول الدكتور أحمد مطلوب عن نظرية النظم: «مع إيماننا بأن الموضوعات التي بنيت عليها هٰذه الفكرة (النظم) كانت نحوية محضة، ولٰكن البلاغيين استفادوا منها وصوّروها خير تصوير»(٣).

(١) مجالس العلماء ٣٦٥ وانظر أيضاً: بعض ملامح المنهج اللغوي عند العرب للدكتور محمد سامي أنور ١٦٦.

(٢) التصريف الملوكي ص٦، وانظر أيضاً: بعض ملامح المنهج اللغوي عند العرب ١٦٧.

(٣) عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده ٥٢.

ومما يدلّ على اتخاذ النحاة المتأخرين جانب الشكل، ما شاع في مؤلفاتهم حيث اتخذوا الحركة الإعرابية أساساً في تبويبها فهناك المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وهٰكذا»[١].

أما البلاغيّون، فقد اتَّبعوا في تبويب مؤلفاتهم ما لاحظوه من قربى بين الأساليب والتعابير والأدوات بغض النظر عمّا تحدثه هٰذه الأدوات من أثر فيما بعدها[٢].

وخير مثال على منهج النحاة في التبويب هو مبحث «النفي»، وللنفي أدوات كثيرة قد شتتها النحاة في أبواب عديدة من النحو فهي عندهم على النحو الآتي:[٣]

١- لا وما وإن ولات في باب المرفوعات مرة، حيث يعمل اسمها عمل ليس، وفي باب المنصوبات أخرى باعتبار خبرها.

٢- ليس، وضعت مع كان لأنها تعمل عملها، بغض النظر عن أن كان للمضي، وتفيد الإثبات، وليس للحال في غالب استعمالها وتفيد النفي.

٣- لم ولا، درستا أداتيْ جزم للفعل.

٤-لن: في نصب الفعل.

ويعلق الأستاذ إبراهيم مصطفى على تجزئة هٰذه الأدوات في أبواب على وفق الأثر الإعرابي فيقول: «درست هٰذه الأدوات كما ترى متفرقة، ووجهت العناية كلها إلى بيان ما تحدث من أثر، وأغفل شر إغفال درس معانيها، وخاصة كل أداة في النص،

---

(١) يمكن ملاحظة هٰذا في: شرح ابن عقيل، وهمع الهوامع، وشذور الذهب، وشرح التصريح وحاشية الصبان.

(٢) انظر مثل هٰذا التبويب في: الإيضاح ١٤٧، والتلخيص في علوم البلاغة للخطيب لقزويني ١٦٨و١٦٩.

(٣) انظر في هٰذا: بلاغة الكلمة والجملة للدكتور منير سلطان ١٦٦ و١٦٧.

وفرق ما بينها وبين غيرها في الاستعمال، ولو أنها جمعت في باب، وقرنت أساليبها، ثم ووزن بينها، وبين ما ينفي للحال وما ينفي للاستقبال، وما ينفي للماضي، وما يكون نفياً لمفرد. وما يكون نفياً لجملة، وما يخص الاسم، وما يخص الفعل، وما يتكرر، لأحطنا بأحكام النفي وفقهنا أساليبها»[1].

وعلى العموم فإن لجوء النحاة إلى الشكل دون المعنى قد أصاب النحو بالجمود وأفقده غايته، وأحاطه بالصعوبة، مما نفّر الدارسين منه، ومما حدا ببعض الدارسين المحدثين أن يطالب بإلحاق علم المعاني بعلم النحو، ومن هٰؤلاء الدكتور تمام حسان إذ يقول: «ومن هنا نشأت الفكرة التي تتردد على الخواطر منذ زمن طويل، أن النحو العربي أحوج ما يكون أن يدعي لنفسه هٰذا القسم من أقسام البلاغة الذي يسمى «علم المعاني» حتى إنه ليحسن في رأيي أن يكون علم المعاني قمة الدراسات النحوية أو فلسفتها»[2].

---

(١) إحياء النحو ٥.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ١٨ وانظر أيضاً: التراكيب النحويه للدكتور عبد الفتاح لاشين ٢٤٦ ومن هٰؤلاء الباحثين: إبراهيم مصطفى والدكتور حسن عون، والدكتور محمد عيد (التراكيب النحوية ٢٣٩-٢٤٥).

ب- الحمل على المعنى:

لعل مما تقدم، تبرز حقيقة جلية وهي أن علاقة النحو بالمعنى علاقة حميمة، وأن النحو دون المعاني هو قوالب جامدة لا تمثل اللغة تمثيلاً سليماً، اللهم إلا من ناحية الشكل، هٰذه الحقيقة -التي تنكب سبيلها متأخرو النحاة، واحتضنها البلاغيون فيما بعد- كانت عند متقدمي النحاة أمراً لا يتطرق إلبه الشك، ولا تختلف فيه النزاعات، فقد ورد عن عبد القادر البغدادي قوله:

«والخليل ممن يأخذ بصحة المعنى، ولا يبالي باختلال الألفاظ»[1] كما عدّ المبرد المعنى معياراً لصلاح اللفظ وفساده فقال: «فالمعنى يصلح للفظ ويفسد»[2].

ومما لا شك فيه أن العرب في جاهليتها قد أدركت المعاني ودلالات الألفاظ، حيث إنها كانت محور نقداتها، فقد روي أن طرفة بن العبد سمع قول المسيّب بن علس: (الطويل)

وَقَدْ أتناسَى الهمَّ عِنْدَ احْتِضَارِهِ ... بناَجٍ عليهِ الصَّيْعَرِيَّةُ مُكْدَمِ[3]

فقال: استنوق الجمل، وهو يشير بأن المسيب قد أخطأ، فالصيعيرية صفة للناقة، وقد استعملها صفة للجمل، وهو نقد يدلّ على إدراك طرفة لمعاني الألفاظ[4].

---

(١) الخزانة ٨/ ٥٥٢.

(٢) المقتضب ٢/ ٢٧٤.

(٣) انظر: اللسان (صعر) ٤/ ٤٥٧ وقال: الصيعرية سمة لا تكون إلا للإناث، وناج: سريع، المُكدَم: الصلب القوي. (اللسان (نجا) ١٥/ ٣٠٤، و(كدم) ١٢/ ٥٠٩).

(٤) انظرهٰذا النقد في الموشح للرزباني ٩٨، وكذٰلك: تاريخ النقد الأدبي عند العرب للدكتور عبد العزيز عتيق ٢١..

وأوضح من هٰذا ما وجّهه النابغة من نقد إلى حسان بن ثابت عندما أنشد[1]: (الطويل)

لنا الجَفناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ في الضُّحى وأسْيافُنا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدةٍ دَما

وَلَدْنا بني العَنْقاءِ وابنَي مُحرِّقٍ فأكرِمْ بنا خالاً وأكْرِمْ بنا ابْنَما

فقال له النابغة: أنت شاعر، ولٰكنك أقللت جفانك وأسيافك، وفخرت بمن ولدت ولم تفخر بمن ولدك.

وبالرغم من تشكك النقاد في صحة ما روي عن النابغة -إذ نقده لا يصدر إلا عن رجل عرف المصطلحات النحوية- فإن هٰذا لا ينفي أن العرب، ومنهم النابغة، كانوا بطبيعتهم وحسّهم اللغوي يفرقون بين الكلمات الدالة على القلة والكثرة، فهم أدرى بمعاني مفردات لغتهم وبالفروق الدقيقة التي بينها[2].

ولعل -إن صح ما روي عن الرّسول الكريم وابن الزّبعرى- ما يدل دلالة واضحة على تفهمهم للمعاني الدقيقة، والتفريق بينها فقد ذكر أن ابن الزبعرى لما سمع قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾[3]. قال: لأخصمن محمداً، فجاء إلى النبي ﷺ فقال: «أليس قد عبدت الملائكة؟ أليس قد عبد المسيح، فيكون هٰؤلاء حصب جهنم؟ فقال له النبي ﷺ: «ما أجهلك بلغة قومك! (ما) لما لا يعقل»[4].

ولشدة عنايتهم بالمعنى والتفاتهم إليه، فقد شغل حيزاً فسيحاً من ظاهرة الحمل، هٰذه الظاهرة التي استخدمها القدماء وسيلة لتأويل الألفاظ، أو العبارات الخارجة عن القواعد المطردة بغية الإلحاق أو إعطاء الحكم -كما سبق- بل لعل صورة «الحمل على المعنى»

(١) انظر ديوانه ٤٢٤ و٤٢٥، والموشح للرزباني ٧٧.

(٢) انظر: تاريخ النقد العربي عند العرب للدكتور عبد العزيز عتيق ٢٩ و٣٠.

(٣) الأنبياء ٢١/ ٩٨.

(٤) انظر هٰذه الرواية في: حاشية الصبّان ١/ ١٥٣.

كانت أكثر الصور اتساعاً، وأكثرها استخداماً في تعليلاتهم من الصور الأخرى، فقد جاء منها في القرآن الكريم وكلام العرب شعراً ونثراً. يقول ابن جني: «اعلم أن هٰذا الشرج غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن الكريم، وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً»(١).

وعد ملك النحاة (الحسن بن صافي ت ٥٦٨) الحمل على المعنى ضرباً من الحكمة، وأن هٰذه الصورة كثيرة في كتاب الله العزيز فيقول: «قد شاع في كلام العرب حمل الشيء على معناه لنوع من الحكمة، وذٰلك كثير في القرآن الكريم»(٢).

ولا شك في أن النظر إلى المعنى، والالتفات إليه قد جرى على ألسنة العرب القدماء شعراً ونثراً، فمن الأول قول الشنفرى في لاميته: (الطويل)

فلمْ يكُ إلاّ نبأةٌ ثمّ هَوَّمَتْ فَقلْنا قَطاةٌ رِيْعَ أمْ رِيْعَ أَجْدَلُ(٣)

قوله قطاة: مبتدأ، وريع خبره: ولم يؤنث، وحقه أن يقول: قطاة ريعت، لأنه حمل القطاة على جنس الطائر، فكأنه قال: «طائر ريع».

ومن الثاني: ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو قال: «سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب، جاءته كتابتي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي، فقال: نعم، أليس بصحيفة؟»(٤).

كما ورد في القرآن الكريم، وأُوِّلتْ كثير من آياته الكريمة حملاً على المعنى فمن ذٰلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكْبَرُ﴾(٥). يقول العكبري:

---

(١) الخصائص لابن جني ٢/ ٤١١.

(٢) ملك النحاة للدكتور حنا جميل حداد ١٢٣.

(٣) انظر: إعراب لامية العرب للعكبري ١٣٤ و١٣٥، كذٰلك: أعجب العجب في شرح لامية العرب للزمخشري ١١٠.

(٤) شواهد التوضيح والتصريح لابن مالك ٨٦ وكذٰلك: الخصائص ١/ ٢٤٩.

(٥) الأنعام ٦/ ٧٨.

«وإنما قال للشمس (هٰذا) على التذكير لأنه أراد هٰذا الكوكب أو الطالع، أو الشخص، أو الضوء، أو الشيء، أو لأن التأنيث غير حقيقي»[1].

ومما ورد في كلام الرسول الكريم قوله عليه السلام لسعد بن معاذ حين حكم على يهود بني قريظة: «لقد حكمت فيهم بحكم الملك من فوق سبعة أرقعة»[2]. ويعقب ابن دريد بقوله: «جاء في الحديث بلفظ التذكير على معنى السقف، أي أنها أُلحقت الهاء في العدد حين قال سبعة»[3].

وقد شاعت هٰذه الوسيلة بين القدماء، وفشت في مؤلفاتهم متخذة ثلاثة مصطلحات: «الحمل على المعنى»، و«الحمل على التوهّم»، و«الغلط».

والدارس لما أورد العلماء القدماء في أثناء تعرضهم لهٰذه المصطلحات يرى خلطهم الواضح بين هٰذه المصطلحات حتى إنه يمكن تمييز ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: ويرى أصحاب هٰذا الاتجاه أن مصطلح «الحمل على المعنى» هو «الحمل على التوهّم» نفسه، وإنما يطلق الأخير على ما ورد في غير القرآن الكريم، ومن أصحاب هٰذا الرأي (ابن هشام ت ٧٦١ هجرية)[4] فقد أورد قول الله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ﴾[5] بالجزم. فقيل عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء، وجزم أصَّدقْ، ويسمى العطف على المعنى، ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم». ومنهم عبد القادر البغدادي، الذي عقب على قول الأحوص: (الطويل)

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥١٢.

(٢) سفر السعادة للسخاوي ٢/ ٩٣٧، وانظر: غريب الحديث لأبي عبيد الهروي ١/ ٤٣٣.

(٣) الجمهرة ٢/ ٣٨٣.

(٤) مغني اللبيب ٢/ ٤٢٣، وانظر: حاشية الصبان ٣/ ٣٠٣.

(٥) المنافقون ٦٣/ ١٠.

مَشائيمُ ليْسوا مُصْلِحينَ عَشيرةً ولا ناعِبٍ إلاّ بِبَيْنٍ غرابُها[1]

«على أن (ناعب) عطف بالجر على (مصلحين) المنصوب، على كونه خبر ليس لتوهم الباء، فإنها تجوز زيادتها في خبر ليس، ويسمى هٰذا في غير القرآن العطف على التوهم، وهو في القرآن العطف على المعنى»[2].

ومنهم ابن جماعة(ت ٨١٩ هجرية) حيث قال[3] بعد أن أورد قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾[4] بإثبات الياء، وجعل جزم (ويصبر) عطفاً على محل يتقي، أي من العطف على المعنى، لأن من الموصولة كالشرطية لعمومها وإبهامها، وهو الذي يعبر عنه كثير من النحاة في غير القرآن الكريم بالعطف على التوّهم.

ومنهم الصبّان(ت ١٢٠٦) الذي قال: «لا يصح عطف الاسم على الفعل إلا في نحو: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ﴾[5] فلا بد أن يكون المعطوف عليه اسماً، والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم، وهٰذا كما في المغني من العطف المسمى بالعطف على المعنى والعطف على التوهّم»[6].

كما أيد هٰذا ياسين العليمي(ت ١٠٦١) بقوله: «العطف على المعنى المسمى بالتوهّم»[7].

---

(١) انظر هٰذا الشاهد في: المؤتلف والمختلف ٤٩، والإنصاف (مسألة ٢٣) ١/ ٩٣، واللسان (شأم) ١٢/ ٣١٤، ودرة الغواص للحريري ٦٣، وإرتشاف الضرب ٣/ ٣٣٣، والإيضاح ١٠٩.

(٢) الخزانة ٤/ ١٥٨، وانظر مثل هٰذا في: الخزانة ٨/ ٥٠٢، وكذٰلك: شرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٨ و٩٩، وأمالي السهيلي ٨٥.

(٣) مجموعة الشافية ١/ ٣١٢.

(٤) يوسف ١٢/ ٩٠.

(٥) الرّوم ٣٠/ ١٩.

(٦) حاشية الصبّان ٣/ ٣٠١ و٣٠٢.

(٧) حاشية ياسين على التصرحي ١/ ٣٦٢.

الاتجاه الثاني: ويرى مؤيدوه أن «الحمل على المعنىٰ» يفترق عن «الحمل على التوهّم»، فقد أورد الصبان عن الأسقاطي(ت ١١٥٩)[١] قوله: «إن العطف على المعنى عام، يشمل العطف على المحل والعطف على التوهم»[٢].

كما أورد قول شيخه (السيد) الذي أوضح بأن «عطف المعنى يلاحظ فيه المعنى، وعطف التوهم يتوهم فيه وجود (أن) مثلاً في اللفظ لكون الغالب وقوعها في ذٰلك الموضع»[٣].

وأيده في ذٰلك (الزرقاني) الذي أفاد بأن بعض شيوخه قد نازعوا (الشُّمُنِّي) في كون العطف على المعنى هو عطف التوهم، محتجين بأن عطف المعنى ملاحظ فيه المعنى بخلاف عطف التوهم، فإنه مراعى فيه توهم وجود (أن) لما كان يغلب وقوعها في ذٰلك الموضع»[٤].

الاتجاه الثالث: ويحدد هٰذا الاتجاه تلك العلاقة المفترضة بين «التوهم» و«الغلط» ومع هٰذا فهم مختلفون: ففريق منهم يرى أن الغلط هو الخطأ المعروف، وينص عليه صراحة كما فعل السخاوي بقوله:

«ومن همز (معايش) فقد غلط وأخطأ، وإنما أوقعه في هٰذا الغلط أنه رأى معيشة مثل سفينة في اللفظ، ورآهم يهمزون سفائن فهمز معايش»[٥].

---

(١) هو أحمد بن عمر الأسقاطي، المصري، الحنفي (أبو السعود). نحوي، مقرىء فقيه مشارك في بعض العلوم من مؤلفاته: تنوير الحالك على منهج المسالك إلى ألفية بن مالك في النحو (معجم المؤلفين لكحالة ٢/ ٢٠).

(٢) حاشية الصبّان ٢/ ١٥٨.

(٣) حاشية الصبّان ٤/ ٣٥.

(٤) حاشية ياسين على التصريح ٢/ ٢٥٥.

(٥) سفر السعادة للسخاوي ١/ ١٠٤.

وفريق يرى أن المقصود بالغلط هو التوهم، وقد سوّغوا على هٰذا قول سيبويه[1]: «واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون، ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان وذٰلك أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال: هم، كما قال: (الطويل)

«ولا سَابقٍ شَيْئًا إذا كانَ جائِيا»[2]

وعقب الصبان على هٰذا بقوله: «وقيل مراد سيبويه بالغلط مجرد توهم... ويحتمل أن مراده بالغلط شدة الشذوذ»[3].

ويؤيد هٰذا سيبويه نفسه بقوله: «فأما قولهم مصائب، فإنه غلط منهم، وذٰلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلة، وإنما هي مُفْعَلة، وقد قالوا مصاوب»[4].

أما أبو البقاء الكفوي(ت ١٠٩٤هـ) فيرى أنه «ليس المراد بالتوهم الغلط، بل المراد العطف على المعنى أي: جوز العربي في ذهنه ملاحظة ذٰلك المعنى في المعطوف عليه، فعطف ملاحظاً له وهو مقصد صواب»[5].

أشكال هٰذا الأسلوب:

استخدم النحاة القدماء صوراً عدة، وأشكالاً متنوعة في إطار أسلوب «الحمل على المعنى» الذي اعتمده النحاة كأسلوب من أساليب تأويل النصوص التي لم تطابق القواعد المطّردة، وأهم صور التأويل التي استخدموها:

---

(١) الكتاب ٢/ ١٥٥، وانظر: شرح المفصل ٨/ ٦٩، والإنصاف ١/ ١٩٣ و١٩٤.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى وتمامه: (الطويل)

بَدا لي انّي لَسْتُ مُدْرِكَ مامضى ... ولا سَابقٍ شيئاً، إذا كانَ جائيا

انظر ديوانه ١٦٩ والخزانة ١/ ٨٣.

(٣) حاشية الصبان ١/ ٢٨٧.

(٤) الكتاب ٤/ ٣٥٦.

(٥) الكليات ٥/ ١٧٤ و١٧٥.

أولا: تذكير المؤنث:

من الأصول التي اتبعها النحاة القدماء، مبدأ «الأصل والفرع»، فهم يرون أن رد الفرع إلى الأصل أولى من رد الأصل إلى الفرع، ولهٰذا فإن صورة: تذكير المؤنث -وإن كانت خارجة عن القاعدة- إلا أنها مقبولة عندهم لأنها من قبيل رد الفرع إلى الأصل، إذ التذكير هو الأصل، والتأنيث هو الفرع، ولذٰلك يقول ابن جني: «وتذكير المؤنث واسع جداً، لأنه رد فرع إلى أصل»(١).

وقد وردت هٰذه الصورة نثراً وشعراً:

فمن النثر: ما أجازه الأخفش من قول العرب: «ما جاءني إلا امرأة» فيذكرون حملاً على المعنى في أحد، فلا يؤنثون إلا في الشعر»(٢).

كما وقع هٰذا الضرب من التأويل كثيراً في القرآن الكريم. فمن ذٰلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾(٣) فقد ذكر أن التذكير في الآية جاء حملاً على المعنى، لأن الرحمة بمعنى الغفران والعفو، واختاره الزجاج وقيل بمعنى: المطر قاله الأخفش»(٤). ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾(٥) فقد ذكر الشجري أن «حنيفاً» قد أعربت حالاً من إبراهيم، ولٰكنه يرى أن تجعل «حنيفاً» حالاً من الملة ويقول: «وإن خالفها بالتذكير لأن الملة في معنى الدّين، ألا ترى أنها قد أبدلت من الدّين في قوله عزّ وجلّ: ﴿دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾(٦).

---

(١) الخصائص ٢/ ٤١٥.

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيّان ١/ ٣٥١.

(٣) الأعراف ٧/ ٥٦، وانظر: ارتشاف الضرب لأبي حيّان ١/ ٣٥١.

(٤) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣٢، كذٰلك: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٧٥، والأشباه والنظائر ٣/ ١٣٦، وانظر مسألة الحكمة في تذكير قريب لابن هشام ٦٠-٦٢.

(٥) البقرة: ٢/ ١٣٥.

(٦) الأمن م ٦/ ١٦١ وانظر: الأمالي الشجرية ١/ ١٨، وكذٰلك: خزانة الأدب ٣/ ١٦٤ و١٦٥، الأنعام ٦/ ١٦١.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[1] قال ابن جنّي: «لأن الموعظة والوعظ واحد»[2].

ومن أمثلة هٰذه الصورة شعراً. قول عامر بن جوين الطائي: (المتقارب)

فَـلا مُـزْنَـةٌ وَدقَـتْ وَدقْهـا ... وَلا أرْضَ أبْقَـلَ إِبْقـالَهَـا[3]

فإن القياس أن يقول: ولا أرض أبقلت إبقالها، لأن الأرض مؤنثة، ولٰكنه ذكر لفظ الفعل حملاً للأرض على معنى المكان، فكأنه أراد: فلا مكان أبقل إبقالها.

ومنه قول الشاعر: (السّريع)

قـامَـتْ تُبكّيـهِ عَلـى قَبْـرِهِ ... مَـنْ لِـيَ مِـنْ بَعْـدِكَ يـا عَـامِرُ[4]

تَـركْتَنـي فـي الـدّارِ ذا غُـرْبَـةٍ ... قَـدْ ذَلَّ مَـنْ لَيْـسَ لَـهُ نـاصِـرُ

قال «ذا غربة» ولم يقل «ذات غربة» كأنه حمله على معنى إنسان ذي غربة، لأن المرأة إنسان كذٰلك قالوا: حائض على معنى شيء حائض، لأن المرأة شيء وإنسان.

ومثله قول الأعشى الكبير (ميمون بن قيس): (المتقارب)

فـإمّـا تَـرَىْ لِمتّـي بُـدِّلَـتْ ... فـإنَّ الحَـوادِثَ أودى بِهَـا[5]

---

(١) البقرة ٢/ ٢٧٥.

(٢) الخصائص ٢/ ٤١٢، وكذٰلك الكليات ٤/ ٢١٣.

(٣) انظر: شرح المفصل ٥/ ٩٤، وتخليص الشواهد، وتلخيص الفوائد لابن هشام ٤٨٢-٤٨٥، وكذٰلك: الإفصاح للفارقي ٩٩، وحاشية الصبان ٢/ ٥٣، وشواهد العيني ضمن حاشية الصبان ٢/ ٥٣، والخصائص ٢/ ٤١١، والخزانة ١/ ٢١، والكتاب ٢/ ٤٦، وسفر السعادة ٢/ ٧١٨.

(٤) البيت غير منسوب لأحد في (اللسان) منسوب إلى امرأة ٤/ ٦٠٨، وانظر أيضاً: شرح المفصل ٥/ ١٠١، والإفصاح للفارقي ٦٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٦٠.

(٥) في الدّيوان (فإن تعهديني ولي لمة)، ديوان الأعشى الكبير شرح وتعليق الدكتور محمد محمد حسين ٢٠٧، وانظر البيت في الإفصاح ٩٩، والخزانة ١١/ ٤٣٠ و٤٣١.

والقياس: (أودت بها) إلا أنه حمله على المعنى. كأنه قال: (فإن ما يحدث أودى بها) أو (فإن الحدثان أودى بها) لأن الحوادث والحدثان بمعنى واحد.

وقول الأعشى (ميمون بن قيس): (الطويل)

أَرى رَجُلاً مِنكُمْ أَسِيفا كَأَنَّما يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّبا[1]

مخضباً صفة لكف، والكف مؤنثة، وذكَّرها على تأويل معنى العضو.

وقال الراجز: (الرجز)

يا بِئْرُ يا بِئْرُ بني عَدِيِّ[2]
لأَنْزِحَنْ قَعْرَكِ بالدُّلَيِّ
حتّى تَعُودي أَقْطَعَ الوَلِيِّ

فذكر (أقطع) على تأويل القليب.

ثانيا: تأنيث المذكر:

إذا كان تذكير المؤنث هو رد فرع إلى أصل، فإن تأنيث المذكر أذهب في التنكير والإغراب كما يقول ابن جني[3] لأنه رد أصل إلى فرع، ومن ثم فإن أبا حيان النحوي قد ذكر أن النحاة قد نصوا أن قول رويشد بن كثير الطائي: (البسيط)

يَا أَيُّها الرَّاكِبُ المُزْجِي مَطِيَّتَهُ سَائِلْ بَنِي أَسَدٍ مَا هٰذِهِ الصَّوْتُ

هي من «أقبح الضرورات، لأنه فيه تحريف اللفظ إلى «الفرع»[4].

---

(١) انظر الديوان ١٥١، والأمالي الشجرية ١/ ٧٥٨ و١٥٩، وسفر السعادة ٢/ ٧١٨ و٧١٠.

(٢) سفر السعادة ٢/ ١٠٣٩، والأمالي الشجرية ١/ ١٥٨ و١٥٩، ولم تنسب الأبيات إلى أحد في اللسان (طوى) ١٥/ ١٩.

(٣) الخصائص ٢/ ٤١٥.

(٤) ارتشاف الضرب ١/ ٣٥٢، انظر نسبته في اللسان (صوت) ٢/ ٥٧، وانظر أيضاً: شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٦٦.

ومع هٰذا، فقد وردت في أقوال العرب كقولهم: «ما جاءت حاجتك» وذهبت بعض أصابعه» فأنّث في الأول «لأن (ما) هي الحاجة في المعنى، وفي الثانية لأن بعض الأصابع أصبع»[1].

كما وردت هٰذه الصورة في قول الرسول الكريم: «فإن في إحْدى جَناحَيْهِ داء والأخرى شفاء» والجناح مذكر، ولكنه من الطائر بمنزلة اليد فجاز تأنيثه مؤولاً بها»[2].

وجاءت في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[3] لأن الأمثال في المعنى حسنات فالتقدير: عشر حسنات أمثالها[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلْقُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾[5]، فقد أنث لما كان بعض السيارة في المعنى سيارة[6] ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾[7] أنث اللون لوجهين: الأول: أن اللون صفرة هاهنا، فحمل على المعنى. والثاني: أن اللون مضاف إلى المؤنث، فإنه كما قالوا: ذهبت بعض أصابعه[8].

---

(١) الخصائص ٢/ ٢١٥.

(٢) تمام الحديث: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، ثمّ لينزعه فإن في إحدى جناحيه داء والأخرى شفاء» صحيح البخاري ٤/١٥٨، وانظر في هٰذا أيضاً: شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ٨٤.

(٣) الأنعام ٦/ ١٦٠.

(٤) انظر: الكامل ١/٣٨٨. وكذٰلك: ما لم ينشر من الأمالي الشجرية ٨٢ و٨٣، والمقتضب ٢/١٤٨ و١٤٩، وشرح التصريح ٢/ ٢١٧، ودرة الغواص ٤٠.

(٥) يوسف ١٢/ ١٠.

(٦) الخصائص ٢/ ١٤٥ وانظر: ارتشاف المضرب ١/ ٣٥١، والتبيان ٢/ ٧٢٤، والأشباه والنظائر ١/ ١٨٥.

(٧) البقرة ٢/ ٦٩.

(٨) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٧٥.

ولعل في قصة (الفردوس) التي جرت بين التوزي ت(٢٣٨هـ) -وأبي حاتم السجستاني لدليل واضح على أخذهم بهٰذه الصورة، فقد قال التوزي للسجستاني: ما تقول في الفردوس؟ قال: هو مذكر، قال فإن الله عز وجل يقول: ﴿ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[1]، قلت ذهب الى معنى الجنة فأنثه كما قال عز وجل: ﴿مَنْ جَاءَ بالحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أمثالِها﴾. فقال لي يا غافل الناس يقولون: نسألك الفردوس الأعلى، فقلت: يا نائم، هٰذ حجتي لأن الأعلى من صفات الذكران، لأنه أفعل، ولو كان مؤنثاً لقال العليا»[2].

وأما ما جاء من هٰذه الصورة شعراً فكثير، ومن شواهدها قول عمر بن أبي ربيعة: (الطويل)

فكانَ مِجَنّي دونَ مَن كُنْتَ أتّقي ثَلاثُ شُخوصٍ: كاعِبانِ ومُعْصِرُ

فقد أنث الشخص، وكان حقه أن يقول: «ثلاثة شخوص» لأنه أراد بالشخص المرأة، وأوضح ذٰلك بما اتبعه من قوله: كاعبان ومعصر، وهما صفتان للإناث.

ومثله قول النواح الكلابي: (الطويل)

فإنّ كِلاباً هٰذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَريءٌ مِنْ قبائِلِها العَشْرِ[3]

والوجه أن يقول: عشرة أبطن، لأن البطن مذكر، ولٰكنه أنث البطن لأنه بمعنى القبيلة، وأبان ذٰلك في قوله «من قبائلها العشر» ومن هٰذه الصورة قول الحطيئة: (الوافر)

ثَلاثَةُ أَنْفُسٍ وثَلاثُ ذَودٍ لقَدْ جَارَ الزمانُ على عِيَالِي

قال المرادي(ت ٦٤٩)هـ: «وإنما أنث عددها؛ لأن النفس كثر استعمالها مقصوداً بها إنسان»[4].

(١) المؤمنون ٢٣/ ١١.

(٢) أمالي الزجاجي ١١٨، وكذٰلك: مجالس العلماء ٤١، وانظرها في: التذكرة لأبي حيّان ١٦٠

(٣) انظر ديوانه ١٠٠، وانظر في هٰذا: الأشباه والنظائر ١/ ١٨٥، والخصائص ٢/ ٤١٧، وشرح التصريح ٢/ ٢٧١، والخزانة ٧/ ٣٩٤، والمقتضب ٢/ ١٤٨، وانظر أيضاً: شرح الحماسة ٢/ ١٦٦ و١٦٧.

(٤) شرح التصريح ٢/ ٢٧٠، والخزانة ٧/ ٣٩٤.

وأورد النحاس في قول لبيد بن ربيعة العامري: (الكامل)

فَمَضى وَقَدَّمها وكانتْ عادةً مِنْهُ إذا هِيَ عَرَّدتْ إقدامُها [1]

ورأي أكثر البصريين أنه إنما أنث الشاعر الإقدام وهي مذكر، لأن الإقدام بمعنى التقدمة، كما جاء في قراءة بعض القراء ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ﴾[2] فقد قيل وإنما أنث القول لأنه الفتنة في المعنى.

وقال الأعشى: (السريع)

مَـدَّتْ عليْـكَ المُلْـكَ أطْنـابَهـا كـأسٌ رَنـونـاتٌ وَطِـرْفٌ طِمِـرْ[3]

حيث أنث أطنابها وهي بدل من الملك المذكر حملاً على معنى الخلافة.

ثالثا: التعبير عن الجمع بلفظ الواحد:

عدَّ ابن فارس[4] هٰذه الصورة من سنن العرب، وأورد ألفاظاً تدل على الواحد، ولكنها تستعمل للجماعة أيضاً، كلفظيْ «ضيف» و «عَدُوّ» ومثل لها بآيات من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِى ﴾[5] و﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾[6] وقوله تعالى: ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ ﴾[7] والتفريق كما هو لا يحدث إلاّ بين اثنين، واستشهد أيضاً بقول العرب:

---

(١) انظر نسبة هٰذا البيت في تكلمة ديوانه ٢٧٠. وانظر أمالي الشجري ١/ ١٣٠، وكذٰلك: شرح القصائد المشهورات لابن النحاس ١٤٨، وشرح القصائد العشر للزوزني ١٧٣. وانظر أيضاً: ديوانه ١٧٠، وديوانه تحقيق إحسان عبّاس ٣٠٦.

(٢) الأنعام ٦/ ٢٣.

(٣) المقرب لابن عصفور ١/ ١٦٢، ولم أجده في ديوانه المطبوع.

(٤) الصاحبي ٢١١.

(٥) الحجر ١٥/ ٦٨.

(٦) غافر ٤٠/ ٦٧.

(٧) البقرة ٢/ ١٣٦، وآل عمران ٣/ ٨٤.

«قد كثر الدرهم والدينار» وبقول العباس بن مرداس السلمي: (الوافر)

فَقُلْنا أَسْلِموا إنّا أَخُوكُمْ فَقَدْ سَلِمَتْ مِنَ الإِحَنِ الصُّدورُ[1]

أما ابن جني فإنه يرى في هٰذه الصورة دليلاً «على قوة اعتقادهم (العرب) أحوال المواضع وكيف ما يقع فيها»[2] ومثل لهٰذا بقول ذي الرمة: (الوافر)

وَمَيَّـةُ أحْسَـنُ الثَّقَلَيْـنِ وَجْهـاً وسَـالِفَـةً وأَحْسَنُـهُ قَـذَالا

ولعل هٰذه الصورة تطرد في أمور أهمها:[3]

الضمائر: كقولهم: هو أحسن الفتيان وأجمله، أفرد الضمير؛ لأن هٰذا موضع يكثر فيه الواحد. ومن أمثلته في القرآن قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَـٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ﴾[4].

الصفات: فقد ورد أن العرب تطلق صفة الواحد على صفة الجميع[5] وقد جاء هٰذا في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾[6] والملائكة جماعة. قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا﴾[7] فقال: جنباً وهم جماعة، كما جاء في الشعر كقول زهير: (الطويل)

وَإِنْ يَشْتَجِرْ قومٌ يَقُلْ سَرواتُهم هُمُ بَيْنَنا، فَهُمْ رِضىً وَهُمْ عَدْلُ[8]

(١) انظر: ديوانه ٧١ واللسان (أخا) ١٤/ ٢١.

(٢) البيت في ديوانه ٤٣٦. الخصائص ٢/ ٤١٩، والمفصل ١٢٠، والخزانة ٤/ ١٠٨.

(٣) أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبي المكارم ٣٥٣.

(٤) الأنبياء ٢١/ ٨٢ وانظر: الخصائص ٢/ ٤١٩، والأشباه والنظائر ١/ ١٨٦.

(٥) الصاحبي ٢١٢.

(٦) التحريم ٦٦/ ٤.

(٧) المائدة ٥/ ٦.

(٨) انظر: ديوانه ٤٠.

رابعاً: التعبير عما دون الجمع بلفظ الجمع:

والمقصود بـ (عمّا دون الجمع) واحد أو اثنان، لأن العدد عند النحاة أقله ثلاثة، وقد ورد من هٰذا القبيل كثير من النصوص القرآنية والأبيات الشعرية. فمما جاء من القرآن الكريم ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ﴾[1] يراد به واحد واثنان وما فوق، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾[2] وكان المنادى واحداً.

ومما ورد من هٰذه الصورة شعراً قول جرير: (الكامل)

بَانَ الخليطُ بِرامتيْنِ فَودّعوا ... أَوَ كُلّما ظَعَنوا لِبيّنٍ تَجْزعُ[3]

وليست رامة إلا أرضاً واحدة معروفة.

ومنه قول عبيد بن الأبرص: (مخلع البسيط)

أَقْفَرَ مِن أهلِهِ مَلحُوبُ ... فالقُطُبِيّاتُ فالذُّنُوبُ[4]

والقطبية ماء واحد معروف.

ومثله قول الفرزدق: (الطويل)

فَيا لَيْتَ داري بالمدينةِ أَصْبَحَتْ ... بأَجْفارِ فَلْجٍ أَوْ بِسَيْفِ الكَواظِمِ[5]

وهو يعني بأجفار والكواظم: الجفر وكاظمة.

ويشيع هٰذا الأسلوب في:[6]

(١) النور ٢٤/ ٢.
(٢) الحجرات ٤٩/ ٤.
(٣) انظر: ديوانه ٣٤٠، والخصائص ٢/ ٤٢٠.
(٤) انظر ديوانه ٢٣، والخصائص ٢/ ٤١٩.
(٥) انظر: ديوانه ٢/ ٥٦٦، والخصائص ٢/ ٤٢٠.
(٦) انظر في هٰذا: أصول التفكير النحوي ٣٥٥.

- **تعبيرات شبيهة بالأمثال كقولهم:**[1] شابَتْ مفارقة، وهٰذا بَعيرٌ ذو عَثَانين[2]. ومما ذكر الأصمعي من هٰذا قولهم: «ألقاهُ في لَهواتِ الليثِ»، وإنما له لهاة واحدة.

وقالوا رجل عظيم المناكب، وإنما له منكبان، وأمثلته كثيرة[3].

- **الضمائر كقوله تعالى:** ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾[4] وليس لهما إلاّ قلبان. وقوله تعالى: ﴿بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾[5].

- **ألفاظ تفيد الجمع ولا واحد لها من لفظه:** كالخيل لا واحد لها من لفظها، والنساء، والقوم، والرهط، وغيرها[6] وألفاظ جاءت على صيغة الجمع ولم يعرف واحد لها، أو اختلف النحاة في واحدها نحو[7] الأساطير والأبابيل، الهزائز (الشدائد) وهي كثيرة[8].

- الصفات، من أمثالهم[9]: برمة أعشار، وثوب أهدام، وحبل أحذاق[10].

(١) الخصائص ٢/ ٤٢١ و٤٢٢.

(٢) عثانين: واحدة عثنون، وهو: شعيرات عند مذبح البعير والتيس (اللسان) (عثن) ١٣/ ٢٧٦.

(٣) انظر هٰذه الأمثلة في: المزهر ٢/ ١٩١.

(٤) التحريم ٦٦/ ٤.

(٥) النمل ٢٧/ ٣٥.

(٦) انظر ذٰلك في المزهر ٢/ ١٩٩.

(٧) المزهر ٢/ ١٩٧.

(٨) انظر أمثلة ذٰلك في: أدب الكاتب لابن قتيبة «باب ما يعرف جمعه، ويشكل واحده» ٨٥.

(٩) المزهر ١/ ٣٣٣.

(١٠) برمة أعشار: قدر مكسرة على عشر قطع (اللسان ٤٠/ ٥٧٣). ثوب أهدام: خلق رفيع (اللسان «هدم» ١٢/ ٦٠٤). (حبل أحذاق: أخلاق (اللسان «حذق» ١٠/ ٤١).

خامساً: وهي ما صرح بها ابن جني بقوله: «حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذٰلك اللفظ أو فرعاً»[1] ومن خلال أمثلة هٰذه الصورة يمكن استخلاص وجهين لها:

الوجه الأول: وهو ما يطلقون عليه التوهم بمعنى: أن القائل يتوهم شيئاً شاع استعماله، وعرف بكثرته في المحمول عليه.

وقد اشترط الصبان لصحة المتوهم دخول عامل التوهم، وأما كثرة دخوله، فشرط في حسنه، ولهٰذا حسن قولهم: «لست قائماً ولا قاعدٍ» بالجر، لأنه عطف (قاعدٍ) على خبر ليس الذي يكثر دخول الباء الجارة عليه[2].

ومن أمثلة هٰذا الوجه المشهورة، قول الأحوص: (الطويل)

مَشائيمُ ليْسوا مُصلحينَ عَشيرةً ... وَلا ناعبٍ إلاّ ببيْنٍ غُرابُها[3]

إذ يرى النحويون أن جر (ناعب) جاء من توهم الشاعر دخول الباء في مصلحين، لأنها تدخل كثيراً في خبر (ليس) فكأنه قال: «ليسوا بمصلحين»، ثم عطف عليها (ناعب)، ومثل هٰذا التوهم ما وقع في قول زهير: (الطويل)

بَدا لِيَ أني لَسْتُ مُدْرِكَ ما مضى ... وَلا سابقٍ شيئاً إذا كانَ جائياً[4]

فجر (سابق) لتوهمه دخول الباء في مدرك المعطوف عليه. ومن هٰذا القبيل قول كعب بن جعيل: (الطويل)

ألا حَيّ نَدْمانِي عُميرَ بنَ عامرٍ ... إذا ما تَلاقينا مِنَ اليَوْمِ أوْ غَدا[5]

(١) الخصائص ٢/ ٤١١.
(٢) حاشية الصبان ٣/ ٨٩.
(٣) مرّ تخريج هٰذا الشاهد في ص ٢٢٣ من هٰذا الفصل.
(٤) انظر: ديوانه ١٦٥، والكتاب لسيبويه ٢/ ١٥٥، والخصائص ٢/ ٤٢٤، وارتشاف الضرب ٣/ ٤٧٠ ودرة الغواص ٦٣.
(٥) الإفصاح للفارقي ١٥٩ و١٦٠.

فقد قدر الشاعر إسقاط (من) قبل كلمة اليوم) ثم عطف عليها (غداً). فكأنه قال: «تلاقينا اليوم أو غدا».

ومثل هٰذا التوهم في الإسقاط قول عقيبة الأسدي: (الوافر)

مُعـاويَ إِنّنـا بَشـرٌ فَـأَسْجِـحْ فَلَسْنـا بـالجبـالِ ولا الحَـديـدا[1]

فتوهم أن خبر (فلسنا) خلو من الباء فكأنه قال: «فلسنا الجبال ولا الحديدا».

ومن هٰذا النوع توهم الفرزدق وجود لام في المعطوف عليه في قوله: (الطويل)

وَما زُرْتُ ليلى أن تكونَ حبيبة إليّ ولا دَينٍ بها أنا طالِبُه[2]

فقد ذكر الصبان أنه جر (دين) بالعطف على توهم اللام.

الوجه الثاني: الالتفات إلى المعنى في المحمول عليه، وملاحظة وقوع هٰذا المعنى في الثاني المحمول. ومن أمثلته الشائعة قول الفرزدق: (الطويل)

وَعَضّ زَمانٌ يابنَ مروانَ لم يَدَعْ مِنَ المالِ إلا مُسْحَتاً أو مُجَلّفُ[3]

فقد ذكر الخليل أن هٰذا البيت محمول على المعنى فكأنه قال: (لم يبق من المال الا مسحت). لأن معنى لم يدع هو لم يبق، فاحتاج إلى الرفع فحمله على شيء في معناه. ومثله قوله عز وجل: ﴿وَلَحۡمِ طَيۡرٖ مِّمَّا يَشۡتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٞ ﴿٢٢﴾﴾[4] فحمله على المعنى «وفيها حور عين» ومنه قول الحارث بن نهيك: (الطويل)

لِيُبْكَ بزيدٌ ضَارعٌ لِخُصومَةٍ ومُخْتَبِطٌ مِمّا تُطيحُ الطّوائِحُ[5]

(١) معاني القرآن ٢/ ٣٤٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٩.

(٢) انظر: ديوانه ١/ ١٤٣، وشواهد العيني على حاشية الصبّان ٢/ ٩٢.

(٣) انظر: الدّيوان ٢/ ١١٧، الإفصاح ٢٩٣ وشرح المفصل ٣١.

(٤) الواقعة ٥٦/ ٢١ و٢٢، وانظر في هٰذا: البحر المحيط ٨/ ٢٠٦، والبغداديات ٢١٩ و٢٢٠.

(٥) الخصائص ٢/ ٤٢٤، والإفصاح ١٤٠ و١٤١ و١٤٢، والمقتضب ٣/ ٢٨٢.

وفيه أن الشاعر رفع يزيد بالفعل المبني للمجهول، ثم رفع بعده «ضارع». على المعنى هو الفاعل في الأصل فكأنه «ليبكه ضارع لخصومة».

ومثله قول النابغة:

إذا تَغَنّى الحَمامُ الوُرْقُ هَيّجَني ... وَلَوْ تَعَزَّيت عَنها أمَّ عَمّارِ[1]

فإن الشاعر لما قال هيجني دل على ذكَّرني فنصب «أم عمّار» بها، فكأنه اكتفى بالسبب الذي هو التهيج من السبب الذي هو التذكير.

ومنه قول رؤية: (الرجز)

فيها خَطوطٌ مِنْ سَوادٍ وبَلَقْ

كأنّهُ في الجِلْدِ تَوليعُ البَهَقْ[2]

فقد سأل أبو عبيدة رؤية: «لم قلت» «خطوط من سواد وبلق» ثم قلت: «كأنه» ولم لم تقل كأنهن أو كأنها؟ فزجرني ثم قال: كأن ذٰلك ويلك».

ومن أمثلتهم على هٰذا النوع قول ابن الرقيات: (الخفيف)

لَـنْ تَـراهـا وإنْ تَـأَمّلْـتَ إلاّ ... وَلهَـا فـي مَفـارِقِ الـرَّأْسِ طِيبَـا[3]

نصب (طيباً) حملاً على المعنى، لأن الرؤية قد اشتملت على الطيب.

وقال جابر بن رألان: (البسيط)

هَلْ أنْتَ باعثُ دينارٍ لِحاجَتِنا ... أوْ عبْدَ رَبٍّ أخا عَوْنِ بنِ مِخْراقِ[4]

---

(١) انظر: ديوانه ٢١، والخصائص ٢/ ٤٢٥، والكتاب ١/ ٢٨٥.

(٢) الديوان ١٠٤، ومجالس ثعلب ٢/ ٣٧٦.

(٣) انظر الدّيوان ١٧٦، والمقتضب ٣/ ٢٨٤ و٢٨٥. وانظر أيضاً: الكتاب ١/ ٢٨٥، والإفصاح للفارقي ٨٩ و٩٠، وكتاب شرح أبيات سيبويه ٩٢ والخصائص ٢/ ٤٢٩.

(٤) الجمل في النحو ٩٩.

حيث نصب (عبد) عطفاً على موضع (دينار) حملاً على المعنى، فقد أراد: هل أنت باعث ديناراً؟ فحذف التنوين، وخفض الدينار، ونصب (عبد) كأنه نوى التنوين. وأمثلة هٰذا النوع كثيرة وردت في القرآن الكريم وفي الشعر[1].

سادساً: مراعاة المعنى في الألفاظ المبهمة وفي الجموع:[2]

وهٰذه الألفاظ يجوز الحمل مرة على لفظها، وأخرى على معناها، وأشهر هٰذه الألفاظ:

- **كلا وكلتا**: وهما عند البصريين مفردان لفظاً مثنيان معنى، وقد اجتمع الأمران في قول الفرزدق:

كِلاهُما حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بينهما   قَدْ أقلعا وكِلا أنفيهما رابي[3]

فثنى (أقلعا) حملاً على المعنى، وأفرد (رابي) حملاً على اللفظ.

- **كل**: وهو نظير كلا وكلتا من حيث الحمل على اللفظ تارة وعلى المعنى أخرى[4].

فمن الأول قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾[5].

---

(١) لمزيد من الاطلاع على هٰذا النوع انظر: الخصائص ٢/ ٤٢٣-٤٣٥، والكتاب ١/ ١٦٤، وما بعدها و٣/ ٥٦٥ و٥٦٦، وشرح المفصل ١/ ٣١ و٣٢ و٢/ ٢٤، والبغداديات لأبي علي الفارسي ٢١٩ و٢٢٠، والمسائل العضديات لأبي علي الفارسي ٧٧، وشرح التصريح ٢/ ٧٦، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/ ٦٤، والمقتضب ٣/ ٢٨١-٢٨٥، وشرح الكافية ١/ ٣٢٨، والوساطة للقاضي الجرجاني ٤٤٧ و٤٤٨.

(٢) سيكون لهٰذه الصورة مزيد من التفصيل بعد الانتهاء من الفصل الرّابع الخاص بالحمل على اللفظ والموضع، لتداخل هٰذه الألفاظ بين صور الحمل على المعنى وصور الحمل على اللفظ، ولهٰذا فالكلام عليها هنا مختصر، قصد منه أن يعرّف بها لكونها صورة من صور الحمل على المعنى.

(٣) الشاهد غير موجود في الديوان انظر فيه: النوادر لأبي زيد ١٦٢، وشرح المفصل ١/ ٥٤، كذٰلك: الخزانة ١/ ١٣٠ و١٣١ و٣/ ٩٨، وهمع الهوامع ١/ ٤١، وحاشية الخضري ١/ ٥٠ وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٦٥ و٦٦، وشرح المعلقات السبع للزوزني ١٤٨ و١٤٩.

(٤) الإنصاف ٢/ ٤٤٨.

(٥) مريم ١٩/ ٩٣.

فقال (آتى) بالأفراد حملاً على اللفظ.

ومن الثاني: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾[1] فجمع حملاً على المعنى.

- كم: وهو مفرد اللفظ مذكر، ولذا جاز الحمل عليها لفظاً نحو:

«كم رجلاً رأيته» أو مجموع، ويجوز الحمل على المعنى نحو: «كم رجلاً جاءك وجاؤوك» ومثلها «كم الخبرية»[2]

- من: لفظه لواحد مذكر، ومعناه معنى الجنس لإبهامه[3]، بمعنى أنها تقع على الواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث، ومن أمثلة ما حمل على معناها جمعاً قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[4] ومما أعيد عليها بلفظ التثنية، فنحو قول الفرزدق: (الطويل)

تَعَشَّ فإنْ عَاهَدْتني لا تخونني نكُنْ مثلَ مَنْ يا ذئبُ يَصْطَحِبانِ[5]

ومن إعادة لفظ المؤنث إليها قول يونس بن حبيب: «من كانت أمك».

مثل من: «ما» و«الذي» و«ماذا» و«من» في الاستفهام، و«أي» في الأفصح وذو» و«ذات» -في الأفصح- و«أل» عند من قال أنها موصلة اسمية[6] فهٰذه ألفاظ تقع على الكثرة والجماعة، وإن كان لفظها واحداً، وعلة ورود هٰذه الألفاظ مرة على الواحد ومرة

(١) النمل ٢٧/ ٨٧.

(٢) انظر: شرح الكافية ٢/ ١٠٠، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٨٩، وكذٰلك: ارتشاف الضرب ١/ ٣٨٣ و٣٨٤.

(٣) شرح المفصل ٤/ ١٣ و١٤، وانظر أيضاً: المقتضب ٣/ ٢٥٢ و٢٥٣ وشرح الحماسة ١/ ٨٦ ومجالس ثعلب ٢/ ٣٨٧.

(٤) يونس ١٠/ ٤٢.

(٥) الدّيوان ٢/ ٥٩٠، وانظر: الكامل ١/ ٢١٦، والمفصل للزمخشري ١٤٩.

(٦) ارتشاف الضرب ١/ ٥٣٩.

على الكثرة إبهامها، وأن شيئاً منها لا يختص المسمى بعينه[1].

- **الجموع**: ويقصد بها تلك الألفاظ المصوغة باللفظ المفرد، ولكنها تدل على مجموعة، فمثل هٰذه يجوز فيما يجيء بعدها مراعاة اللفظ، ومراعاة المعنى، وذٰلك نحو لفظ «حيّ» من قول الشاعر: (الخفيف)

رُبَّ حَـيٍّ عَـرَنْـدَسٍ ذي طَـلالٍ   لا يَـزالـونَ ضَـارِبيـنَ القِبَـابِ[2]

فالشاعر في صدر البيت قد راعى لفظ «حي» فأفرد، وفي عجزه راعى المعنى فجمع.
ومن هٰذه الألفاظ «فريق» كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ﴾[3] فقوله «يلوون» هو في موضع صفة لفريق وجمع على المعنى[4].

ومنه ما قاله أبو حيّان من أن نعت مفسر الأعداد يجوز فيه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى وذٰلك كقولهم: عندي عشرون درهماً وازناً (على اللفظ) ووازنة (على المعنى)[5].

ومن هٰذه الألفاظ: البطُّ، والخيل، والشاء، والبقر، وما أشبه ذٰلك فيقال: «له ثلاث من البط ذكور» فتسقط الهاء من ثلاث مع إرادتك الذكور لحملك العدد على لفظ «البط» وهو مؤنث[6].

---

(١) انظر أمثلة على هٰذه الألفاظ في: البغداديات ٢٤٩ و٢٥٠، وارتشاف الضرب ٢٤٢. ٢٤٣. وحاشية الخضري ١/ ٩٣.

(٢) حاشية الصبّان ١/ ٨٧.

(٣) آل عمران ٣/ ٧٨.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٧٣.

(٥) ارتشاف الضرب ١/ ٣٥٦.

(٦) الجمل في النحو للزجاجي ١٣٣.

رأي العلماء القدماء في الحمل على المعنى

استعان العلماء القدامى بظاهرة الحمل كوسيلة لتسويغ خروج بعض النماذج عن العربية كثيرة الشيوع، في محاولة لإلحاقها بها لتنتظم القاعدة وتطرد، وكان أسلوب «الحمل على المعنى» أكثر الأساليب استخداماً من قبل العلماء القدامى، فعللوا به كثيراً من المسائل التي خالفت الأنماط اللغوية المطرّدة.

ويرى ابن جني أن العرب قد سبقوا العلماء في الالتفات إلى المعاني والتعليل بها، فهو يعقّب على قول الأعرابي اليمني «جاءته كتابي فاحتقرها»[(١)] ويقول:

«أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا، وتدربوا، وقاسوا، وتصرّفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غفلاً يعلل هٰذا الموضع بهٰذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقة، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذٰلك، ووقفهم على سمته وأمّه»[(٢)].

ويقرر ابن جني أن طريق «الحمل على المعنى» ثابت وأسلوب غير مستنكر، وذٰلك في أثناء حديثه عن غلبة المعنى للفظ ويقول: «وأما غير هٰذه الطريق «من الحمل على المعنى» وترك اللفظ -كتذكير المؤنث وتأنيث المذكر. . . فأمر مستقر ومذهب غير مستنكر»[(٣)].

وابن حني يؤكد في أكثر من موضع أن «الحمل على المعنى» لا يقتصر على لون معيّن من الكلام، بل هو كما يقول: «اعلم أن هٰذا الشرج (النوع) غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن الكريم، وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً،

(١) انظر هٰذا القول في ص٢٢١ من هٰذا الكتاب.

(٢) الخصائص ١/ ٢٤٩.

(٣) انظر: الخصائص ١/ ٢٣٧.

كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذٰلك اللفظ أو فرعاً»(١).

ويرى أن تذكير المؤنث واسع جداً، في حين أن تأنيث المذكر أمر مستغرب ومستنكر، والسبب في ذٰلك (عنده) أن تذكير المؤنث رد فرع إلى أصل في حين هو في الثاني حمل أصل على فرع»(٢).

ورأى ابن الشجري والكفوي رأي ابن جنّي في هٰذا فقال ابن الشجري: «وإذا كانوا قد أنثوا المذكر على المعنى فتذكير المؤنث أسهل، لأن حمل الفرع على الأصل أسهل من حمل الأصل على الفرع»(٣).

أما ابن قتيبة فيرى أن «من سنن العرب ترك حكم ظاهر اللفظ، وحمله على معناه. . . قال الأعشى: (المتقارب)

لِقَوْمٍ وكانوا هُمُ المُنْفِدِينَ   شَرابُهُم قَبْلَ تَنَفادِها(٤)

فأنث الشراب لما كان الخمر في المعنى، وهي مؤنثة»(٥).

ويرى خالد الأزهري(ت ٩٠٥هـ) أن التذكير والتأنيث يجريان على لفظ المعدود، إذا لم يتصل بالكلام ما يقوي المعنى، أو يكثر فيه قصد المعنى، أما إذا اتصل بشيء من ذٰلك فيجوز مراعاة المعنى(٦). قال الصبان شارحاً قول الأشموني(ت ٩٢٩هـ) «عشر أبطن»(٧)

---

(١) الخصائص: ٢/ ٤١١، وانظر أيضاً: الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ١٨٥.

(٢) الخصائص ٣/ ٤١٥ وانظر أيضاً هٰذا الرأي في: بدائع الفوائد لابن الجوزية ٣/ ٢٩ و٣٠.

(٣) انظر: ما لم ينشر من الأمالي الشجرية لابن الشجري ٨٢ و٨٣، وكذٰلك: الكليّات ٤/ ٢١٣.

(٤) انظر: ديوانه، وقد وردت «إنفادها» بدلاً من تنفادها (الدّيوان ١٠٧).

(٥) فقه اللغة وسر العربية ٢٣٢.

(٦) حاشية الصبّان ٤/ ٦٢، وانظر أيضاً: شرح التصريح لخالد الأزهري ٢/ ٢٧١.

(٧) هٰذا جزء بيت للنواح الكلابي وتمامه:

وإنّ كِلابا هٰذِه عَشْرُ أَبطُنٍ   وَأنتَ بَريءٌ مِنْ قبائِلِها العَشْرِ

«فالقياس عشرة أبطن لأن البطن مذكر بحسب اللفظ، لٰكنه راعى المعنى وهو القبيلة، لوجود ما يقوّي المعنى وهو «هٰذه، وقبائلها» كما مثل لكثرة الاستعمال بـ (ثلاثة أنفس)[1]، غير أن «النفس» قد كثر استعمالها مراداً بها الإنسان، لذا جاز تأنيث العدد[2]، كما جعل منه الرضي(ت ٦٨٨هـ) قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾[3]، ويسوغ ذٰلك بوجود لفظ «أمم» ولذا ترجح حكم التأنيث»[4].

ويرى ابن مالك(ت ٦٧٢هـ)، وابن سنان الخفاجي(ت ٤٦٦هـ) أن تذكير المؤنث وعكسه لا يكونان إلا على ضرب من التأويل، يقول ابن مالك: «ومن إعطاء المذكر حكم المؤنث باعتبار التأويل قول النبي ﷺ: «فإن في إحدى جناحيه داء والأخرى شفاء»[5] والجناح مذكّر، ولٰكنه من الطائر بمنزلة اليد فجاز تأنيثه مؤولاً بها»[6].

وعدّ أبو حيّان(ت ٧٤٥هـ)، وابن جماعة(ت ٨٤٩هـ) تأنيث المذكر باعتبار المعنى شاذاً، فقال ابن جماعة: «الاعتبار منه (العدد) باللفظ فقط، فلا يقال فيه وجهان، وما جاء من اعتبار المعنى فشاذ لا اعتبار به[7] كقول عمر بن أبي ربيعة: (الطويل)

وَكانَ مِجنّي دونَ مَنْ كنتُ أَتّقي ثَلاثُ شُخوصٍ كاعبانِ وَمُعْصِرُ[8]

---

(١) هٰذا جزء بيت للحطيئة وتمامه:

ثَـلاثَـةُ أَنْفُـسٍ وثَـلاثُ ذَوْدٍ لَقَـدْ جـارَ الـزمـانُ على عِيـالِـي

(٢) حاشية الصبان ٤/ ٦٢ و٦٣.

(٣) الأعراف ٧/ ١٦٠.

(٤) حاشية الصبان ٤/ ٦٢، وانظر مثل هٰذ التسويغ في: الكامل للمبرد ١/ ٣٨٨.

(٥) ورد هٰذا الحديث مما سبق في هٰذا الفصل ص٢٢٩.

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ٨٦، وانظر أيضاً: سر الفصاحة ١٦.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٦٣، وكذٰلك شرح الكافية لابن جماعة ٣٠٥.

(٨) انظر: ديوانه ١٤.

وذهب ابن عصفور(ت ٦٦٣هـ) وبعض العلماء[١] أن تذكير المؤنث وتأنيث المذكر لا يحملان على المعنى إلا في ضرورة، يقول: «فأما قول هشام بن معاوية: (الطويل)

تَمُتُّ بِقُرْبى الزَّيْنَبيْنِ كلَيْهِما إليْكَ وقُرْبى خَالِدٍ وَحَبيبِ[٢]

فمن تذكير المؤنث حملاً على المعنى للضرورة كأنه قال: «بقربى الشخصين كليهما»[٣].

وذهب الزركشي(ت ٧٩٤هـ) إلى أن المؤنث يكثر تأويله بمذكر، وضرب لذلك أمثلة كثيرة من القرآن الكريم[٤]، كما نقل أقوال العلماء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾[٥] منهم الجوهري والفرّاء والزجاج وأبو عبيدة والأخفش[٦] ثم ذكر بعض الآراء

---

(١) من هؤلاء العلماء: خالد الأزهري فقد قال في قول عامر بن جوين الطائي:

فَــلا مُــزْنَــة ودقَــتْ وَدْقَهــا وَلا أرضَ أَبْقَــلَ إبْقــالُهــا

كان القياس: أبقلت لأن الفاعل ضمير مؤنث ولكنه حذف التاء للضرورة (شرح التصريح ١/ ٢٧٨) ومنهم ابن خلف، فقد قال بعد ذكر بيت عامر الطائي السابق: «الشاهد فيه أنه ذكر أبقل وهو صفة الأرض ضرورة حملاً على المعنى المكان فأعاد الضمير على المعنى، وهو قبيح» (الخزانة ١/ ٤٦).

(٢) انظر: شواهد العيني ٢/ ٨٥، وهو بلا نسبة في: الأشموني ٢/ ٨٥.

(٣) انظر: المقرب ١/ ٢٣٩، وانظر أيضاً صورة أخرى لهذا الرأي في: المقرب ١/ ٣٠٧.

(٤) انظر هذه الأمثلة في: البرهان في علوم القرآن ٣/ ٣٥٩-٣٦٤.

(٥) الأعراف ٧/ ٥٦.

(٦) يرى الجوهري أن كلمة (قريب) ذكرت على معنى الإحسان (الصحاح ١/ ٩٨).

أما الفراء فذكر: «أن العرب تفرق بين النسب والقرب من المكان فيقولون: هذه قريبتي من النسب، وقريبي من المكان، فعلوا ذلك فرقاً بين قرب من مكان ونسب، فهو جار على ما يقتضيه من التذكير والتأنيث، يريد أنك إذا أردت القرب من المكان قلت: زيد قريب من عمرو وهذه قريبة من العباس، فكذا في النسب (البرهان ٣/ ٣٦٠).

وقال أبو عبيدة: ذكر (قريب) لتذكير المكان، أي مكاناً قريباً، ورده ابن الشجري، بأنه لو صح، لنصب (قريب) على الظرف (مجاز القرآن ١/ ٢١٦) والبرهان ١/ ٣٦٠.

وذكر الأخفش: أن المراد بالرحمة هذه المطر لأنه قد تقدم ما يقتضيه فحمل المذكر عليه (البرهان ٣/ ٣٦٠).

وقال الزجاجي: إنّ الرحمة والغفران بمعنى واحد، وقيل لأنها والرحمة سواء (البرهان ٣/ ٣٦٠).

التي علل بها العلماء ورود كلمة «قريب» بلفظ المذكر، وهي إخبار للفظ «رحمة» المؤنث فقال:

«قيل: «الرحمة مصدر، والمصادر كما لا تجمع لا تؤنث[1].

وقيل: من حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامة، مع الالتفات إلى المحذوف، فكأنه قال: وإن مكان رحمة الله قريب، ثمّ حذف المكان، وأعطى الرّحمة إعرابه وتذكيره.

وقيل: من باب إكساب المضاف حكم المضاف إليه، إذا كان صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثاني، والمشهور في هٰذا تأنيث المذكر لإضافته إلى مؤنث.

وقيل من الاستغناء بأحد المذكورين لكون الآخر تبعاً له، ومعنىمن معانيه»[2].

كما أورد الزركشي شواهد قرآنية عدة على تأنيث المذكر[3]، كقوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[4] وذكر وجهين لتأنيث عشر في الآية:

أولهما: لإضافة الأمثال إلى مؤنث وهو ضمير الحسنات، والمضاف يكتسب أحكام المضاف إليه، وذكر هٰذا الوجه ابن حني في المحتسب وقال: «فإن قلت: فهلا حملته على حذف الموصوف، فكأنه قال: «فله عشر حسنات وأمثالها» فقيل: حذف وإقامة الموصوف مقامه ليس بمستحسن في القياس، وأكثر ما أتى في الشعر»[5].

الثاني: مراعاة المعنى إذ إن الأمثال في الآية الكريمة مؤنثة في المعنى لأن مثل الحسنة حسنة لا محالة، وأخذ بهٰذا الوجه الزمخشري، ولم يورد غيره[6].

(١) البرهان ٣/ ٣٦٠.

(٢) البرهان ٣/ ٣٦٠ و٣٦١.

(٣) انظر هٰذه الأمثلة في: البرهان ٣/ ٣٦٥-٣٧١.

(٤) الأنعام ٦/ ١٦٠.

(٥) انظر: المحتسب ١/ ٢٣٧، وكذٰلك البرهان ٣/ ٣٦٥ و٣٦٦.

(٦) انظر: الكشاف ٢/ ٦٤، وكذٰلك البرهان ٣/ ٣٦٥.

أما ابن قيم الجوزية(ت ٧٥١هـ) فقد أورد للآية الكريمة ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ المُحْسِنِينَ﴾ اثني عشر مسلكاً لا تخرج في جملتها عما ذكره الزركشي في البرهان وناقشها جميعاً، وبين اعتراض المعترضين على كل، غير أنه أبدى ميلاً للأخذ بالمسلك الثاني الذي بيّن فيه أن قريباً في الآية من باب تأويل المؤنث بمذكر موافق له في المعنى[1].

وأما الفرّاء فقد عقّب على قول جرير: (الكامل)

لمّا أتى خَبَرُ الزُّبَيرِ تَضَعْضَعَتْ سُورُ المدينةِ والجِبالُ الخُشّعُ[2]

(وروي تواضعت)

بقوله: «كيف قال «تواضعت» والسور مذكر؟

«قلت: إن (السور) هو المدينة، وإذا أضفت شيئاً إلى شيء ومعناهما متّفق فربما ذهب الشاعر بالأول إلى الثاني، وإن كان الثاني جمعاً واحداً أو مؤنثاً أو مذكراً أخرج الفعل على عدد المخفوض، ولم ينظر إلى الخافض»[3].

ويرى ابن يعيش أن تذكير المؤنث قليل قبيح، ومجازه على التأويل، وأورد مثالين على ذٰلك وهما قول عامر بن جوين الطّائي: (المتقارب)

فَلا مُزْنَةٌ ودقَتْ وَدْقَها وَلا أرضُ أبْقلَ إبْقالَها[4]

وقول الأعشى: (المتقارب)

فإمّا تَرَيْني وَلي لِمّةٌ فإنَّ الحَوادِثَ أوْدى بِها[5]

---

(١) انظر هٰذه المسالك وردوده عليها في: بدائع الفوائد ٣/ ١٨-٣٣.

(٢) انظر: ديوانه ١/ ٣٤٥، وكذٰلك: المذكر والمؤنث للأنباري ٥٩٥.

(٣) المذكر والمؤنث تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ١١٢.

(٤) انظر: اللسان (ودق) ١٠/ ٣٧٣، وشرح التصريح ١/ ٢٧٨، والخزانة ١/ ٥٠.

(٥) انظر: ديوانه ٢٠٧ تحقيق الدكتور محمد محمد حسين وهي في الديوان:

فإنْ تَعْهديني ولي لِمّةٌ فإنَّ الحَوادِثَ ألْوى بِهَا

وأقبح مما مرَّ -عنده- قول رويشد بن كثير الطّائي: (البسيط)

يَا أَيُّها الراكبُ المُزْجِي مَطيّتَهُ سَائِلْ بني أَسَدٍ ما هٰذه الصوتُ[(١)]

لأنه تأنيث مذكر، والمذكر هو الأصل، ونظيره قول جرير: (الوافر)

إذا بعـضُ السّنيـنَ تعـرَّقتنـا كَفـى الأيتـامَ فَقْـدَ أبـي اليَتيـمِ[(٢)]

فقد أنّث «بعض» وهو مذكر وهو -كما يقول ابن يعيش- أسهل مما قبله لأن بعض السّنين سنة، وليس كذٰلك الصوت[(٣)].

ويرى أبو حيّان الرأي السابق ويقول: «ما هٰذه الصوت، من أقبح الضرورات لأن فيه تحريف اللفظ ورد الأصل إلى الفرع»[(٤)].

والحمل على المعنى عند المبرد[(٥)] وبعض العلماء[(٦)] لا يجوز إلا بعد استغناء اللفظ وتمام الكلام، أما ما يأتي محمولاً على المعنى قبل تمام الكلام فهو، إنما يقع في ضرورة الشعر[(٧)]، فمثال الأول قول عبد العزيز الكلابي: (الوافر)

وَجَـدْنـا الصَّـالحيـنَ لهـمْ جَـزاءٌ وَجنّـاتٍ وعَينـاً سَلسَبيـلا[(٨)]

---

(١) انظر: اللسان (صوت) ٢/ ٥٧، وكذٰلك: شرح الحماسة للمرزوقي ١٦٦، وهو بلا نسبة في: الخصائص ٢/ ٤١٦، والأشباه والنظائر ١/ ٨٥.

(٢) انظر: ديوانه ١/ ٥٠٧، وكذٰلك: ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز ٧٠.

(٣) شرح المفصل ٥/ ٩٦.

(٤) ارتشاف الضرب ١/ ٣٥٢.

(٥) انظرالمقتضب ٣/ ٢٨١-٢٨٥.

(٦) من هٰؤلاء الفارقي في الإفصاح (٨٩-٩٠-٣١٤)، وابن النحاس في: كتاب شرح أبيات سيبويه ٩٢ والسيوطي في الهمع ١/ ٨٦ حيث يقول: «لأن الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ممنوع».

(٧) انظر: المقرب ١/ ٢٣٩ و٣٠٧ والخزانة ١/ ٤٦.

(٨) انظر الشاهد في: الكتاب ١/ ٢٨٨، وهو بلا نسبة في الأصول، والمقتضب ٣/ ٢٨٤ والضرورة للقزاز ١٦٢.

قال الفارقي(ت ٤٨٧هـ): «وهٰذا حمل على المعنى بعد التمام واستيفاء الأول معناه، فهو حسن جميل[١].

ومن الثاني قول ابن قيس الرقيات: (الخفيف)

لَنْ تراها وإنْ تأملتَ إلاّ ... وَلها في مَفارِقِ الرّأسِ طِيبا[٢]

فقد نصب طيباً حملاً على المعنى بـ (تراها)، وهٰذا مما يضعف في التأويل نصبه لأنه حمله على المعنى قبل تمام الكلام «وما يحمل على المعنى فبابه أن يأتي بعد التمام لأنه حمل على التأويل، وذٰلك نحو قولك: «رأيت زيداً له مالٌ وحسباً» وهٰذا كلام قد تمّ عند قولك (له مال)»[٣].

ومذهب ابن الأنباري في الحمل على المعنى أنه يقتصر فيه على السماع؛ لأنه ضرب من الإتساع.[٤]

أما التوهم: فيرى سيبويه أنه من قبيل الغلط[٥]، ويراه أبو حيان من الأمور المعهودة في لسان العرب ولٰكنه لا ينقاس[٦]، وأخذ بهٰذا الرأي الدماميني وقال: «والذي عليه جمهور النحاة أنه غير مقيس، ووصفه الرضي الإستراباذي(ت ٦٨٨هـ) بعدم الاطراد حتى في سعة الكلام[٧] ويقرر في موضع آخر أن الحمل على التوهم بعيد من الحكمة ما وجد محمل صحيح غيره[٨] . وهو عند الصبان مشروط بصحة دخول العامل المتوهم،

---

(١) الإفصاح ٣١٤.
(٢) انظر: ملحق ديوانه ١٧٦، وانظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٢.
(٣) الإفصاح للفارقي ٨٩ و٩٠.
(٤) الإنصاف ٢/ ٧٨١.
(٥) انظر: الكتاب ٢/ ١٥٥ . وقد عد بعضهم قوله (يغلطون) بمعنى التوهم. (انظر هٰذا في صفحة٢٢٥).
(٦) البحر المحيط ١/ ٧٧، وكذٰلك: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٧٠.
(٧) الكافية ١/ ٢٦٩.
(٨) شرح الشافية ١/ ٣٠.

وقال: «وأما كثرة دخوله فشرط للحسن، ولهٰذا حسن (لست قائماً ولا قاعد) بالجرّ، والعامل في العطف على التوهم مفقود دون أثره»[1].

وأما أصحاب كتب الضرائر فيعدّون «الحمل على المعنى» من تذكير المؤنث وتأنيث المذكر[2]،وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد[3] والتوهم[4] نوعاً من الضرائر الشعرية. يقول القزّاز القيرواني(ت ٤١٢هـ):

«وقد جعل قوم من الضرورات إعراب بعض الكلام على معنى يدلّ عليه اللفظ كقول القطامي: (الوافر)

فَكَـرَّتْ تَبْتَغِيـهِ فَـوافَقَتْـهُ ... علـى دَمِـهِ وَمَصْـرَعِـهِ السّبـاعـا[5]

(١) حاشية الصبان ٣/ ٨٩.
وللفراء رأي في التوهم فقد قال: «كل معنى احتمل وجهين، ثم فرقت بينهما بكلام جاز أن يكون الآخر معرباً بخلاف الأول، من ذٰلك قولك: «ما أنت بمحسن إلى من أحسن إليك ولا مجملاً» فتنصب على المحمل، وتخفض على إتباعه، والنصب أن تتوهم أنك قلت: ما أنت محسناً، وأنشدني بعض العرب لعدي بن خزاعي: (المتقارب).

وَلَسْتُ بذي نَيْربٍ في الصديق ... ومناع خيرٍ وَسَبّابَها

(اللسان «نرب» ١/ ٧٥٥ (معاني القرآن ٢/ ٣٤٨).
(٢) انظر أمثلة هٰذا النوع في: ضرورة الشعر للسيرافي ٢٠٧-٢١٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧١-٢٧٩، وكذٰلك: ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني ٧٠ و٧١ و٨٥ و٨٦ و١٢٣ و١٢٤ و١٢٥ و١٢٦ و١٦١ و١٦٢، وكذٰلك: الضرائر للألوسي ١٢٧-١٣٢.
(٣) انظر أمثلة هٰذا النوع في: ضرائر الشعر لإبن عصفور ١٤٩-٢٥٧، وكذٰلك: الضرائرللألوسي ١٢٧-١٣٢.
(٤) انظر أمثلة هٰذا النوع في: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٠-٢٨٣، والضرائر للألوسي ٢٧٦-٢٧٨.
(٥) انظر ديوانه ٤١، وأنظر: النوادر لأبي زيد ٢٠٤ وأنشده برواية أخرى

فكـرّت عنـد فَيْقَتهـا إليـه ... فـألقـت عنـد مصـرعـه الشِّبـاعـا

«فنصب السّباع لأنه دخل في الموافقة، فكأنه قال: «فوافقت السّباع على دمه ومصرعه»[1].

وأما ابن قتيبة(ت ٣٧٦هـ) فقد قال معقباً على قول الفرزدق: (الطويل)

وَعَضَّ زَمانٍ يا بنَ مَروانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المال إلاّ مسحتاً أو مُجَلَّفُ[2]

«فرفع آخر البيت ضرورة، وأتعب أهل الإعراب في طلب العلّة، فقالوا وأكثروا ولم يأتوا فيه بشيء جديد يرضي، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به من العلل احتيال وتمويه»[3].

غير أن التعليل بالحمل على المعنى مما ارتضاه المبرّد، فقد أورد «أن يونس بن حبيب قد قال للكسائي: كيف تنشد قول الفرزدق: (الطويل)

غَداةَ أَحَلَتْ لابنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ حُصَيْنُ عَبِيطاتِ السَّدائِفِ والخَمْرُ[4]

فقال الكسائي لما قال: غداة أحلت لابن أصرم طعنة حصين عبيطات السّدائف، تمّ الكلام، فحمل الخمر على المعنى، أراد وحلّت له الخمر، فقال له يونس: ما أحسن ما قلت، ولكنّ الفرزدق أنشدنيه على القلب فنصب الطعنة ورفع العبيطات، والخمر على ما وصفنا من القلب. «والذي ذهب إليه الكسائي أحسن في محض العربية»[5].

---

(١) انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦١.

(٢) انظر: ديوانه ٢/١١٧ ضبط وشرح إيليا الحاوي.

(٣) الشعر والشعراء ٤٠، ومما يذكر أن ابن قتيبة قد غلط سيبويه، وهو يحتج في عطف الاسم المنصوب على المخفوض حملاً على المعنى بقول عقيبة الأسدي: (الوافر)

مُعـاويَ إنّنـا بَشـرٌ فـأسجـح فَلَسْنـا بـالجبـالِ ولا الحَـديـدا

قال: ابن قتيبة: وقد غلط على الشاعر لأن هٰذا الشعر كله مخفوض بدليل قول الشاعر:

فهَبهـا أُمـةً ذهَبـتْ ضَيـاعـاً يَـزيـدُ أميـرُهـا وأبـو يَـزيـدِ

أَكـلْتـمْ ارضَنـا وَحَـرَمْتمـونـا فَهـلْ مِـنْ قَـائِـمٍ أو مِـنْ حَصيـدِ

(الشعر والشعراء ٤٨).

(٤) أنظر: ديوانه ١/ ٤٢٢.

(٥) أنظر: الكامل ١/٢١٧.

ويقرر في موضع آخر: «وليس الحمل على المعنى ببعيد، بل هو وجه جيد، قال الله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾[1]، وقال: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾[2]، فهٰذا على اللفظ والأول على المعنى»[3].

ويرى الكفوي أن العطف على المعنى مقصد صواب فيقول:

«وليس المراد بالتوهم الغلط بل المراد العطف على المعنى أي: جوّز العربي في ذهنه ملاحظة ذٰلك المعنى في المعطوف عليه فعطف، فلا خطأ له، وهو مقصد صواب»[4].

ويرى جماعة من النحاة[5] أن الحمل على المعنى كثير في كلام العرب وهو مَهْيَعٌ معبد»[6].

يقول ابن الأنباري: «إنما حذفوا علامة التأنيث من (طالق) ونحوه لأنهم حملوه على المعنى، كأنهم قالوا: شيء طالق، أو إنسان طالق، كما قالوا: رجل ربعة فأنّثوا والموصوف مذكر على معنى نفس ربعة، وكما جاء في الحديث: (مذ دجت الإسلام)[7] لأن الإسلام بمعنى الملّة»[8].

---

(١) النمل ٢٧/ ٨٧.

(٢) مريم ١٩/ ٩٥.

(٣) أنتظر: المقتضب ٢/ ٢٩٨.

(٤) الكليات ٥/ ١٧٤ و١٧٥.

(٥) من هٰؤلاء النحاة: ابن جني حيث يقول: «والحمل على المعنى واسع في هٰذه اللغة جداً» (الخصائص: ٢/ ٤٢٣)، وابن الأنباري في: الإنصاف ٢/ ٥٠٨، وكذٰلك: الإغراب في جدل الإعراب ٤٩.
وابن فارس حيث يقول: «وهٰذا يتسع جداً (الصاحبي ٢٥٤).
ومنهم ابن برّي فقد قال: «الحمل على المعنى كثير... وقد جاء في كلام العرب: من حمل الشيء على شيء آخر إذا تقاربا في المعنى ما لا يكاد يحصى» (ملك النحاة ٩٤ و٩٥).

(٦) انظر هٰذا في: مجموعة الشافية، شرح الجاربردي ١/ ١٢٦ و١٢٧، وكذٰلك: مجموعة الشافية منظومة المولى إبراهيم ٢/ ٣٠٦.

(٧) الحديث في: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير ٢/ ١٠٣ واللسان (دجا) ١٤/ ٢٥٠.

(٨) لمزيد من الأمثلة على هٰذا انظر: الإنصاف ٢/ ٧٦٧-٧٨٠.

ويقرر أبو علي الفارسي في (تذكرته) وجوب الحمل على المعنى في حالة الالتباس فيقول: «إذا كانوا قد حملوا الكلام في النفي على المعنى دون اللفظ حيث لو حمل على اللفظ لم يؤدّ إلى اختلال معنى ولا فساد فيه، وذٰلك نحو قولهم: «شر أهر ذا ذاب»[1]، و(شيء جاء بك) وقوله:

وإنّما يُدافِعُ عَنْ أَحْسابِهِمْ أنا أوْ مِثلي[2]

وقولهم: «قَلَّ أحدٌ لا يقول ذاك» وقولهم: «نشدتك الله إلا فعلت، وكل هٰذا محمول على المعنى، ولو حمل على اللفظ لا يؤدي إلى فساد القياس، فإن الحمل على المعنى حيث يؤدي إلى الالتباس يكون واجباً»[3].

---

(١) انظر: مجمع الأمثال للميداني ١/ ٣٧٠.

(٢) هٰذا عجز بيت للفرزدق وتمامه:

أَنـا الضَّـامِنُ الـرَّاعِـي عَلَيْهـم وإنّمـا ... يُـدافـع عَـنْ أحْسـابِهـم أنـا أوْ مِثلـي

(الديوان ٢/ ٣١٥ و١/ ٣٧٠)

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ١٨٨ و١٨٩.

سابعاً: التضمين:

تعريفه:

التضمين لغة: ذكر ابن منظور أن من معاني التضمين: الكفيل. يقال: ضمن الشيء وبه ضمناً وضماناً: كفل به، وضمنه إياه: كفله، ومنه ما ورد في الحديث الشريف: «تضمن الله لمن خرج في سبيله لا يَخْرجه إلا جهادا في سبيلي وإيمانا بي وتصديقاً برسلي فهو عليّ ضامن أن أدخله الجنّة أو أرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه نائلا ما نال من أجر أو غنيمة»[1].

«ومن معانيه: الإيداع يقال: ضمن الشيء: أودعه إياه كما تودع الوعاء المتاع.. وقد تضمنه هو، قال ابن الرّقاع يصف ناقة حاملاً: (البسيط)

أَوْكَتْ عَليهِ مَضِيقاً مِنْ عَواهِنِها ... كما تَضَمَّنَ كَشْحُ الحُرّةِ الحَبَلا[2]

وأما اصطلاحاً: فقد جاء على أربعة مقاصد:[3]

الأول: التضمين العروضي: ويعنون به «أن يبنى بيت على كلام يكون معناه في بيت يتلوه من بعده مقتضياً له»[4] ومن أمثلته قول النابغة: (الوافر)

وَهُمْ وَرَدوا الجِفَارَ على تَميمٍ ... وَهُمْ أَصْحابُ يَومِ عُكاظَ إنّي

مَهَدْتُ لهم مَواطِنَ صَادِقاتٍ ... أَتَيْتهُمُ بِوُدِّ الصَّدْرِ مني[5]

---

(١) انظر الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/ ١٠٢.

(٢) انظر: لسان العرب (ضمن) ١٣/ ٢٥٧، وانظر: ديوانه ٧٨.

(٣) انظر مقالة: التضمين في القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح بحيري ٧١.

(٤) الموشح للمرزباني ٣٢.

(٥) انظر ديوانه ١٣٨، وانظر: اللسان (ضمن ١٣/ ٢٥٩)، والعمدة لابن رشيق ١/ ١٧١.

وقال عنه السكاكي: «هو تعلق معنى آخر البيت بأول البيت الذي يليه»[1]

ويرى ابن رشيق(ت٤٥٦هـ) أنه «كلما كانت اللفظة المتعلقة بالبيت الثاني بعيدة من القافية كان أسهل عيباً من التضمين»[2] وقال: ويقرب من بيت النابغة قول كعب ابن زهير: (الطويل)

دِيَارُ التي بَتَّتْ حِبالي وَصَرَّمتْ   وَكنتُ إذا مَا الحَبلُ مِن خِلَّةٍ صُرِمْ
فَزَعْتُ إلى وجَناءَ صَرْفٍ كأنّما   بأقْرابِها قَارٌ إذا جِلْدُها اسْتَحَمْ[3]

وجاء في لسان العرب أن المضمّن من الشعر: «ما لم تتم معاني قوافيه إلا بالبيت الذي يليه»[4].

وهٰذا النوع من التضمين من عيوب الشعر عند القدماء[5] لأنهم يرون أن «خير الشعر ما قام بنفسه، وكمل معناه في بيته، وقامت أجزاء قسمته بأنفسها، واستغني ببعضها لو سكت عن بعض»[6].

إلا أن الأخفش لا يعد ذٰلك من العيوب، وقال ابن جني: «هٰذا الذي رآه أبو الحسن من أن التضمين ليس بعيب مذهب تراه العرب وتستجيزه»[7].

(١) مفتاح العلوم ٥٧٦، وانظرمثل هٰذا في: العمدة لابن رشيق حيث يقول: «أن تتعلق القافية أو لفظة مما قبلها بما بعدها» (١/ ١٧١).

(٢) العمدة ١/ ١٧١.

(٣) انظر: ديوانه، وانظر هٰذا المثل وغيره في العمدة ١/ ١٧١ و١٧٢.

(٤) انظر اللسان (ضمن ١٣/٢٥٨)، وهٰذا المفهوم هو فحوى كلام ابن سيده في المحكم وهو (المضمن من أبيات الشعر ما لم يتم معناه إلا في البيت الذي بعده).

(٥) من هٰؤلاء مثلا: القاضي عبد الباقي التنوخي (من علماء القرن الرّابع) وقد عرف التضمين بقوله: «وهو تمام وزن البيت قبل تمام معناه»، وقال: «وبعض الناس يسمّى هٰذا إغراقاً». (كتاب القوافي ١٣٥).

(٦) المصون ٨ و٩، ومعجم المصطلحات البلاغية ٢/ ٢٦١.

(٧) انظر: اللسان (ضمن) ١٣/ ٢٥٩.

كما ذهب ابن الأثير إلى أن التضمين ليس عيباً في الشعر كما هو ليس عيباً في النثر، إذ ربما تتعلق الفقرتان إحداهما بالأخرى[1].

الثاني: **التضمين الأدبي (البلاغي)**: وهو أن يستعير شاعر أو ناثر أو خطيب أبياتاً أو أنصاف الأبيات من غيره وإدخاله إياها في قصيده أو منثوره أو كلامه[2] وذلك كقول أبي نواس في خمرياته[3]: (البسيط)

حِيْرِيَّةٌ كشُعاع الشمس صَافيةٌ ... تطيرُ بالكأْسِ مِنْ لألائِها شُعَلُ

فَقـالَ هَاتِ وَغَنّنا على طَرَبٍ ... «وَدِّعْ هُرَيْرةَ إنّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ»[4]

يقول ابن الأثير: «وهو أن يضمن الشاعر شعره والناثر نثره كلاماً آخر لغيره، قصداً للاستعانة على تأكيد المعنى المقصود، ولو لم يذكر ذلك التضمين لكان المعنى تاماً، وربما ضمّن الشّاعر البيت من شعره بنصف بيت، أو أقل منه[5]، قال جحظة:

قُمْ فاسْقِنيها يا غُلامُ وَغنّني ... «ذَهبَ الذين يُعاشُ في أكنَافِهمْ»[6]

---

(١) يقول: «وأما العيب عند قوم فهو تضمين الإسناد، وذلك يقع في بيتين من الشعر أو فصلين من الكلام المنثور، على أن يكون الأول منهما مسنداً إلى الثاني، فلا يقوم الأول بنفسه، ولا يتم معناه إلا بالتالي، وهذا هو المعدود من عيوب الشعر، وهو عندي غير معيب» (المثل السائر ٢/ ٣٢٤).

(٢) انظر: كتاب الصناعيين لأبي هلال العسكري ٤٧.

(٣) انظر هذا المثل وغيره في: المثل السائر لابن الأثير ٢/ ٣٢٧.

(٤) الشطر الثاني صدر مطلع لامية الأعشى وهو قوله:

وَدِّعْ هُـريـرةَ إنّ الـرّكـبَ مُـرتَحِـلُ ... وَهـل تُطيـقُ وَداعـاً أيُّهـا الـرّجـلُ

(انظر ديوانه ٩١).

(٥) المثل السائر ٢/ ٣٢٦.

(٦) الشطر الثاني للبيد بن أبي ربيعة وتمامه:

ذَهـبَ الـذيـنَ يُعـاشُ فـي اكنافهـم ... وَبقيـتُ فـي خَلْفٍ كجلدِ الأجْـربِ

(انظر ديوانه ٣٦).

ولقد فرق الخطيب القزويني بين التضمين والاقتباس، فقال:

«وأما التضمين فهو: أن يضمّن الشعرُ شيئاً من شعر الغير مع التثنية عليه، وإن لم يكن مشهوراً عند البلغاء[1]... كقول الحريري: (الوافر)

على أنّي سَأُنْشِدُ عِنْدَ بَيْعِي «أَضَاعُوني وَأَيّ فتىً أضاعوا»[2]

وأما الاقتباس فهو: «أن يضمّن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث لا على أنه منه[3] كقول ابن نباتة الخطيب:

«فيا أيها الغفلة المطرقون، أما أنتم بهٰذا الحديث مصدّقون؟ مالكم لا تنطقون؟ فوربّ السّماء والأرض إنه لحقّ مثل ما أنكم تنطقون»[4]

ومن الاقتباسات القرآنية التي وردت في الشعر قول الأحوص الأنصاري: (الطويل)

سَتَبْقَى لها في مُضْمَرِ القَلْبِ والحَشا سَريرةُ وُدٍ يَوْمَ تُبلى السّرائِرُ[5]

الثالث: التضمين البياني:

«فهو تقدير حال يناسبها المعمول بعدها لكونها تتعدى إليه على الوجه الذي وقع عليه ذٰلك المعمول، ولا تناسب العامل لكونه لا يتعدى إلى ذٰلك المعمول على الوجه المذكور»[6] نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا﴾[7]

---

(١) الإيضاح ٤٣٠.

(٢) الشطر الثاني من البيت قيل هو: للعرجي وقيل لأمية بن أبي الصلت وتمامه:

أَضَاعُوني وَأَيّ فتىً أضاعوا ليومِ كريهةٍ وسِدادِ ثَغْرِ

(٣) الإيضاح للقزويني ٤٢٦.

(٤) تضمن النص آية قرآنية وهي: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ (الذاريات ٥١/ ٢٣) انظر الإيضاح ٤٢٦.

(٥) تضمن البيت آية وهي: ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ (الطارق ٨٦/ ٩) أنظر: الإيضاح ٤٢٧.

(٦) حاشية الصبّان ٢/ ٩٥.

(٧) النساء ٤/ ٢.

وقوله تعالى: ﴿ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾[1] فالبيانيُون يقدّرون حالاً يناسب المعمول بعدها فالتقدير في الآية الأولى: ولا تأكلوا أموالهم منضمة إلى أموالكم،[2] وفي الثانية: لتشكروا الله على هدايته إياكم[3].

الرابع: التضمين النحوي: وله استعمالان:

الأول: التضمين الذي يُذكر علّة للمبنيات من الأسماء: وهو أن يدل الاسم بالوضع على معنى حقه أن يدل عليه بالحرف سواء وضع لهٰذا المعنى حرف أم لا[4] يقول الأشموني في سبب بناء الأسماء ومنها الشبه المعنوي:

«وهو أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معاني الحروف، لا بمعنى أنه حلّ محلاً هو للحرف كتضمن الظرف معنى (في)، والتمييز معنى (من)، بل بمعنى أنه خلف حرفاً في معناه، أن أدى به معنى حقه أن يؤدي بالحرف لا بالاسم»[5].

وإنما لجأ العلماء إلى هٰذا التعليل لأن المبنيات من الأسماء قد خرجت عن طبيعتها وفارقت أصلها، إذ هم يرون الإعراب أصل في الأسماء، والبناء أصل في الأفعال والحروف، يقول المبرد مجيباً ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) عن العلّة التي توجب البناء:

«الأسماء هي المتمكنة الأول، والأفعال وحروف المعاني لها تبع... فكل اسم خرج من جملة الأسماء، وكل ما ضارع حروف المعاني من الأسماء المبنية، يقول السيوطي في علة بناء أدوات الاستفهام والشرط وأسماء الإشارة: «فإنها بنيت لتضمنها معنى كان حقه أن يوضع له حرف يدلّ عليه، وهو الإشارة لأنه كالتثنية والتشبيه

---

(١) البقرة ٢/ ١٨٥.

(٢) انظر: الكشاف للزمخشري ١/ ٤٩٥، كذٰلك: البحر المحيط لأبي حيّان ٣/ ١٦٠.

(٣) انظر: الكشاف ٣/ ١٥، والبحر المحيط ٦/ ٣٦٧ و٣٧٠.

(٤) انظر: مقالة التضمين في القرآن الكريم ٧٣.

(٥) انظر: شرح الأشموني ١/ ٢٧ و٢٨، كذٰلك حاشية الصبّان ١/ ٥٢ و٥٣.

والخطاب، وغيره ذلك من معاني الحروف، لكن لم يوضع له حرف يدلّ عليه»[1].

ويرى ابن يعيش(ت ٦٤٣هـ) أن الأسباب الموجبة لبناء الأسماء ثلاثة فيقول: «استحقت الأسماء الإعراب لدلالتها على المعاني المختلفة، وما بني منها فبالحمل على ما لا تمكن له من الحروف والأفعال لضرب من المناسبة، فالمبني من الأسماء هو الخارج من التمكن إلى شبه الحروف أو الأفعال... «والأسباب الموجبة لبناء الاسم ثلاثة: تضمن معنى الحرف، ومشابهة الحرف والوقوع موقع الفعل المبني، فكل مبني من الأسماء فإنما سبب بنائه ما ذكر أو راجع إلى ما ذكر، وكيف ونظائرهما بنيا لتضمنها معنى الحروف»[2].

الثاني: التضمين المتعلق بالتعدّي واللزوم: وهم يعنون به: «أن يؤدي فعل أو ما في معناه مؤدى فعل آخر أو ما في معناه فيعطى الأول حكم الثاني في التعدية واللزوم»[3].

وقد عرّفه ابن جني في أثناء حديثه عن صور «الحمل على المعنى» فقال: «ومنه (الحمل على المعنى) باب من هذه اللغة واسع لطيف طريف وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به، لأنه في معنى فعل يتعدى به من ذلك قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾[4] لما كان في معنى الإفضاء عدّاه بإلى ومثله

---

(١) انظر: الهمع ١/ ١٧.

(٢) شرح المفصل ٣/ ٣٠ وعلى هذه الشاكلة علل القدماء الأسماء المبنية ولمزيد من الاطلاع انظر المراجع التالية:

أ- **بناء الظروف**: الفوائد الضيائية للجامي ٢/ ١٣٤.

ب- **أسماء الإشارة**: شرح الكافية ٢/ ٢٩.

ت- **نزال وأمثالها**: حاشية الخضري ١/ ٣٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٩، وكذلك الأمالي النحوية ٤/ ٧٣.

ث- **أين وكم**: الفوائد الضيائية ٢/ ٧٣، كذلك ٢/ ١٢٢.

ج- **أمس**: حاشية الصبّان ١/ ٦٣، وكذلك: سفر السعادة ١/ ١٣٧، والمسائل العضديات ١٩٨.

(٣) انظر: النحو الوافي لعباس حسن ٢/ ١٦٩ و١٧٠.

(٤) البقرة ٢/ ١٨٧.

بيت الفرزدق:[1] (الرجز)

«قَدْ قَتلَ اللهُ زِياداً عَنّي»[2]

أما ابن هشام فقد عرفه بقوله: «قد يشربون لفظاً فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً»[3].

وقد اتكأ على تعريفه هذا كثير من العلماء. يقول ابن جماعة(ت ٨٤٩هـ): «على ما في المغني، وهو ما بني على جواز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، وهو أن يشرب لفظه معنى لفظ آخر فيعطى حكمه»[4].

وقال الصبّان: التضمين إلحاق مادة بأخرى في التعدي أو اللزوم لتناسب بينهما في المعنى أو اتحاد»[5].

وعرفه العز بن عبد السلام(ت ٦٦٠هـ) في مجاز القرآن فقال: «مجاز التضمين وهو أن يضمن اسم معنى اسم لإفادة معنى الاسمين فتعديه تعديته في بعض المواضع كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾[6].

فيضمن (حقيق) معنى حريص ليفيد أنه محقوق بقول الحق وحريص عليه، ويضمن فعل معنى فعل فتعديه أيضا تعديته في بعض المواضع كقول الشاعر (الفرزدق):

(١) وقبله: «كيف تراني قالبا مجنّي» وهو منسوب إليه في: الخصائص ٢/ ٣١٠ والاقتضاب ٢٤٣.

(٢) انظر: الخصائص ٢/ ٤٣٥.

(٣) مغني اللبيب ٢/ ٦٨٥.

(٤) مجموعة الشافية حاشية ابن جماعة على الجاريردي ١/ ١٣، ومن هؤلاء العلماء: الشنواني (حاشية الشنواني ٢٩) وانظر: حاشية الصبان ١/ ١٤، وانظر أيضاً: شرح الأشموني ١/ ٣٤٨ والكليات ٢/ ٢٤-٢٧، كذلك شرح التصريح على التوضيح حاشية ياسين ٢/ ٥.

(٥) حاشية الصبّان ٢/ ٩٥.

(٦) الأعراف ٧/ ١٠٥، وشرح التصريح ٢/ ٤، وكذلك: القواعد النحوية عبد الحميد حسن ١٦٨.

«قد قتل الله زياداً عني»[1] ضمن قتل معنى صرف لإفادة أنه صرفه حكماً بالقتل دون ما عداه من الأسباب فأفاد معنى القتل والصرف جميعاً[2].

وذكر الزركشي التضمين فقال: «هو إعطاء الشيء معنى الشيء وتارة يكون في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف. فأما في الأسماء فهو أن تضمن اسماً معنى اسم بالإفادة معنى الاسمين جميعاً كقوله تعالى ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ ضمن «حقيق» معنى «حريص» ليفيد أنه محقوق بقول الحق وحريص عليه.. وأما الأفعال فأن تضمن فعلاً معنى فعل آخر، ويكون فيه معنى الفعلين جميعاً. وذلك بأن يكون الفعل تعدى بحرف، فيأتي متعدياً بحرف آخر ليس من عادته التعدّي به فيحتاج إما إلى تأويله أو تأويل الفعل، ليصحّ تعدّيه به»[3].

فائدته:

يرى ابن هشام أن فائدة التضمين[4] «أن تؤدي كلمة مؤدَّى كلمتين؛ قال الزمخشري: ألا ترى كيف رجع معنى ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾[5] ولا تقتحم عيناك مجاوزين إلى غيرهم ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ أي لا تضموها إليها آكلين»[6].

ويرى الشيخ ياسين أن قوله «وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين» أن في التضمين جمعاً بين الحقيقة والمجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه، وعلى معنى المحذوف بالقرينة»[7].

---

(١) مرّ هٰذا الشاهد في الصفحة السابقة.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح ٢/ ٤ و٥.

(٣) انظر تخريجها في الصفحة السابقة ص٢٥٩ وانظر: البرهان في علوم القرآن ٣/ ٣٣٨.

(٤) مغني اللبيب ٢/ ٦٨٥.

(٥) الكهف ١٨/ ٢٨.

(٦) انظر تخريجها في ص٢٥٦ وانظر: مغني اللبيب ٢/ ٦٨٥.

(٧) انظر: شرح التصريح على التوضيح: حاشية ياسين ٢/ ٤.

ويرى الكفوي ما يراه ابن هشام من فائدة التضمين تأدية الكلمة معنى الكلمتين ويقول. «فالكلمتان معقودتان معا قصداً وتبعاً، فتارة يجعل المذكور أصلاً والمحذوف حالاً كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾[1] وتارة بالعكس كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾[2] أي يعترفون به مؤمنين[3].

وأما السيوطي فإنه يقرر أن التضمين لا يجيء في كلام إلا لفائدة[4]

شواهد التضمين:

ورد التضمين في كلام العرب نثره ونظمه، كما جاء في القرآن الكريم غير أن وروده في كلام العرب المنثور قليل جداً مما حدا بابن عصفور أن يعده من الضرائر[5] فما جاء من كلام العرب، وحمل على التضمين قول أبي بكر الصديق لعمر بن الخطاب -رضي الله عنهما- فقد روي أن أبا بكر قال لعمر: «وما عسيتم أن يفعلوا بي».

فقد ذهب العلماء إلى أن هٰذا القول شاهد على صحة تضمين فعل معنى فعل آخر وإجرائه مجراه في التعدية، وقالوا: إن (عسى) هنا قد ضمنت معنى (حسب) وأجريت مجراها، فنصبت ضمير الغائبين على أنه مفعول أول، ونصبت (أن يفعلوا) تقديراً على أنه مفعول ثان[6].

ونظير هٰذا قول عائشة وحذيفة -رضي الله عنهما-: «لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وما لنا من طعام إلا الأسودان»[7] فقد قالوا أن في قوليهما شاهداً على إجراء (رأى)

(١) البقرة ٢/ ١٨٥.
(٢) البقرة ٢/ ٤.
(٣) الكليّات ٢/ ٢٦.
(٤) همع الهوامع ٢/ ١٥.
(٥) انظر: ضرائر الشعر ٢٣٩.
(٦) انظر: شواهد التوضيح والتصيحيح لابن مالك ١٤٥.
(٧) انظر هٰذا في غريب الحديث للهروي ٢/ ٣٥٤، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٤٦.

البصرية مجرى (رأى) القلبية، وذكروا من الشواهد الشعرية قول قطري بن الفجاءة: (الكامل)

وَلَقَدْ أَرَانِي للرِّمَاحِ دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَميني تارةً وأَمَامِي[1]

ومنه تضمين (رحب) معنى (وسع) في قول من قال: «رحبكم الدخول في طاعة الكرماني»[2] ومن الشواهد القرآنية قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ ضمن أحسن معنى لطف[3].

ومنه: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ ضمن لتكبروا معنى لتحمدوا[4].

ومنه: ﴿وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ قال أبو حيّان: «وانتصاب عقدة على المفعول به لتضمين تفرقوا معنى ما يتعدّى بنفسه، فضمن معنى نووا أو معنى تصححوا أو معنى توجبوا أو معنى تباشروا، أو معنى تقطعوا أي تبثوا»[5] ومنه ﴿وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ قال أبو حيان: «وكفر يتعدى إلى واحد يقال كفر النعمة، وهنا ضمن معنى حرم أي فلن تحرموا ثوابه»[6] ومنه ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ أي من ينضاف في نصرتي إلى الله سبحانه[7] ومنه ﴿يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾[8] و﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ أي يروى بها[9] ومنه ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيامِ الرَّفَثُ إلى نِسَائِكُمْ﴾ قال ابن جني: «وأنت لا تقول رفثت إلى المرأة،

---

(١) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح ١٤٦.

(٢) انظر هٰذه الأقوال جميعاً في: شرح التوضيح والتصحيح ١٤٥ و١٤٦.

(٣) يوسف ١٢/ ١٠٠ وانظر: البحر المحيط ٥/ ٣٤٨ ومغني اللبيب ١٠٦ و١١١ والجنى الداني ٤٥.

(٤) البقرة ٢/ ١٨٥ وانظر: البحر المحيط ٢/ ٤٤ و٤٥.

(٥) البقرة ٢/ ٢٣٥ وانظر: مغني اللبيب ٢/ ٦٨٥ والبحر المحيط ٢/ ٢٣٠ والأشباه والنظائر ١/ ١٠٣.

(٦) آل عمران ٣/ ١١٥ وانظر: مغني البيب ٢/ ٦٨٥ والأشباه والنظائر ١/ ١٠٣.

(٧) آل عمران ٣/ ٥٢ وانظر: الخصائص ٢/ ٣٠٩ والأشباه والنظائر ١/ ١٠٣ والبحر المحيط ٢/ ٤٧١.

(٨) المطففين ٨٣/ ٢٨ وانظر: البحر المحيط ٨/ ٤٤٢ وبدائع الفوائد ٢/ ٢١.

(٩) الإنسان ٧٦/ ٦ وانظر: البحر المحيط ٨/ ٣٩٥ و٤٤٢ وبدائع الفوائد ٢/ ٢١.

إنما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، كنت تعدي أفضيت بإلى، كقولك: أفضيت إلى المرأة جئت بإلى مع الرفث إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه»[1] ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾[2] قال ابن الشجري: «أي لا تجاوزهم عيناك من قوله لا تعد هٰذا الأمر لا تتعداه أي لا تتجاوزه، ولٰكنه أوصل إلى المفعول بعن حملاً على المعنى لأنك إذا جاوزت الشيء وتعديته فقد انصرفت عنه فحمل لا تعد عيناك عنهم على (لا تصرف عيناك عنهم).

ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُواْ رَبَّهُمْ﴾[3] قال البكري: «تكفرون يتعدى بحرف الجر وقد عدي بنفسه وذٰلك حمل على المعنى، إذ المعنى: جحدوا».

ومنه ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾[4] قال الصبان: «على تضمين (نصر) معنى (نجّى)».

ومنه قوله تعالى: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[5] فقد قيل: «أنه حمل على معنى جهل فعدي كما عدى» وقال الفخر الرازي: «يجوز أن يكون (سفه) متعدياً، أو بمعنى جهل أو أضل»[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ قيل: أي أدعوك وأرشدك إلى أن تزكى[7].

---

(١) الخصائص ٢/٣٠٨، والأشباه والنظائر ١/١٠٢، ومغني اللبيب ٢/ ٦٨٥ و٦٨٦، والبحر المحيط ٢/٤٨.

(٢) الكهف ١٨/٢٨، وانظر: الأمالي الشجرية ١/١٤٨.

(٣) هود ١١/ ٦٠، وانظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/ ٤٥.

(٤) الأنبياء ٢١/ ٧٧، وانظر: حاشية الصبان ٢/ ٢١٣.

(٥) البقرة ٢/ ١٣٠، وانظر: البغداديات ٥٧٧.

(٦) تفسير الفخر الرازي ٤/٧٨.

(٧) النازعات ٧٩/ ١٨، وانظر: الكليّات ٢/ ٢٤-٢٧.

ومن الشواهد الشعرية قول معقل بن عامر الأسدي: (الوافر)

يَدَيْتُ على ابنِ حَسْحاسِ بنِ وَهْبٍ　　بأَسْفلِ ذى الحَداةِ يَدَ الكَريمِ

قيل: «إنما عدي (يديت) بعلى «لانه أجري مجرى أنعمت»[1].

ومنه قول القحيف العقيلي: (الوافر)

إذا رَضِيَتْ عليَّ بنو قُشَيرٍ　　لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَني رِضَاها

قيل: لما كان رضي عنه بمعنى أقبل عليه بوجه ودّه، وقال الكسائي: إنما جاز هذا حملاً على نقيضه «سخط»[2].

ومنه قول الفرزدق: (الكامل)

كَمْ عَمّةٍ لكَ يا جَريرُ وخَالةٍ　　فَدْعاءَ قدْ حَلَبَتْ عليَّ عِشَارِي

قال الرضي: «وانما عدي «حلبت» بعلى لتضمينه (حلبت عشاري) معنى (ثقلت) أو (تسلطت) أي: كنت كارهاً لخدمتها مستنكفاً منها فخدمتني على كره مني»[3].

ومنه قول الشاعر: (الطويل)

فَقُلْتُ لها: الحَاجَاتُ يَطْرَحْنَ بالفتى　　وهمٌّ تَعَنّانِي مُعنّى رِكَائِبُهْ

قيل: »أدخل الباء في الفتى لأن معنى (يطرحن) يرمين، وأنت تقول رميت بالشيء وطرحته»[4].

ومنه قول علباء بن أرقم: (الطويل)

وَيَوْماً تُوافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ　　كَأَنْ ظَبيةٌ تَعْطو إلى وَارِقِ السّلَمْ

(١) انظر: شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٩٣.

(٢) مغني اللبيب ٢/ ٦٧٧ وانظر أيضاً: الإنصاف لابن الأنباري ٢/ ٦٣١.

(٣) انظر: شرح الكافية ٢/ ١٠٠ كذلك: الفوائد الضيائية ٢/ ١٣٠ و١٣١.

(٤) معاني القرآن ٢/ ٢٩٩.

قال: «تعطو: أي تتناول وعداه بإلى لتضمنه معنى تميل»[1].

ومنه قول جميل بن معمر: (الوافر)

فَمـا أَنفيـكَ كَـيْ تَـزْدادَ لُـؤْمـاً لأَلأَمَ مِـنْ أَبيـكَ ولا أَذلاً

قال المرزوقي: «يجوز أن يحمل الكلام على المعنى، يتصور أنفيك بأدعوك ويعدى تعديته»[2].

ومنه قول النابغة: (الطويل)

فَلا تَتْرُكَنّي بالوَعيدِ فَإنَّني إلى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بهِ القارُ أَجْربُ

قال ابن عصفور: هو على تضمين مطلي بمعنى مبغّض»[3].

وقال امرؤ القيس: (الطويل)

أَفاطِمُ مَهْلاً بَعْضَ هٰذا التَّدَلُّلِ وإنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمي فأجْمِلي

حيث نصب بعض على أنه مفعول به لـ(مهلاً) علماً بأن هٰذا المصدر لا يتعدى بنفسه ولٰكنه عداه لما كان في معنى (دع) وناب منابه»[4]

ومنه قول ذي الإصبع العدواني: (البسيط)

لاهِ ابنُ عَمّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنّي ولا أَنْتَ دَيّاني فَتَخْزوني

فقد قيل أن (أفضلت) ضمن معنى تجاوزت في الفضل فلهٰذا تعدى بعن، ولولا التضمين لقال: أفضلت علي من قولهم: أفضلت على الرجل إذا أوليته فضلاً»[5].

---

(١) شرح التصريح ١/ ٢٣٤.

(٢) شرح الحماسة ١/ ٣١٤-٣١٥.

(٣) مغني اللبيب ١/ ٧٥، وانظر: ضرائر الشعر ٢٣٨.

(٤) شرح المعلقات السبع للزوزني ١٩.

(٥) الخزانة ١٠/ ١٢٤.

رأي العلماء القُدماء في التضمين

من المسائل التي كانت وراء حيرة النُحاة القُدماء، واختلافهم في تأويلها، استعمال حروف الجر، فقد لحظوا أن لهٰذه الحُروف استعمالاً كثر دورانه في القرآن الكريم، وكلام العرب، غير أنهم لحظوا أيضاً، أن هٰذه الحروف قد تستعمل استعمالاً مُغايراً لما درجت عليه المادة اللغوية في منظومهم ومنثورهم، هٰذا التباين في الاستعمال قد ولّد عند العلماء تأويلات، ومذاهب شتى أفرزت ثلاثة أطراف:

الأول: **البصريون**: ويمنع هٰؤلاء إنابة بعض حروف الجر عن بعض قياساً، ويحتجون لرأيهم هٰذا بعدم إنابة حروف الجزم والنصب بعضها عن بعض، وفي هٰذا يقول الزجّاج (ت ٣١٠):

«إنه لا يجوز أن يقال: إن بعض الحروف من حروف المعاني تأتي بمعنى الآخر، ولٰكن الحرفين قد يتقاربان في الفائدة، فيظن الضعيف العلم باللغة أن معناهما واحد وليس كذٰلك»[١].

والبصريون يحملون ما أوهم من هٰذه الحروف، على تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذٰلك الحرف، وقد فسّروا هٰذه الظاهرة بالتوسع في الاستعمال، وقد يلجأون إلى التفسير البلاغي، مع شيء من التكلف في بعض الأحيان.

الثاني: **الكوفيون**: ويذهبون إلى أنه ليس ثمة ما يمنع من نيابة بعض حروف الجرّ عن بعض بطريق الوضع، بمعنى أن الحرف في أساس وضعه لا يقتصر على معنى واحد، بل ربما جاء لمعان عدّة.

---

(١) مقدمة في تاريخ العربية للدكتور إبراهيم السامرّائي ١٠، كذٰلك: حروف الإضافة في الأساليب العربية ليوسف نمر ذياب ٤٢، ٤٣.

وقد أجمل ابن هشام موقف البصريين والكوفيين من التضمين بقوله:

«مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذٰلك، وما أوهم ذٰلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما في: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[1]. إن (في) ليس بمعنى (على)، لكنه شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذٰلك الحرف، كما ضمّن بعضهم شربن في قوله «شربن بماء البحر»[2] معنى (روين) وأحسن في قوله: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ﴾[3] معنى لطف، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن كلمة، وهٰذا الأخير هو محمل الباب كلّه عند أكثر الكوفيين، وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذٰلك شاذاً، ومذهبهم أقل تعسّفاً»[4].

ولقد انتصر إلى كل طرف طائفة من العلماء، فممن أخذ برأي البصريين، وأظهر ميلاً واضحاً نحوهم، ناقداً الرأي القائل باستعمال الحروف بعضها مكان بعض، ابن جنّي. حيث يقول: «هٰذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصوّاب عنه، وأوقفه دونه.

«وذٰلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى(مع)، ويحتجّون لذٰلك بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[5] أي مع الله، ويقولون: إن (في) تكون بمعنى (على)،

---

(١) طه ٢٠/ ٧١.

(٢) هٰذا شطر بيت لأبي ذؤيب الهذلي وتمامه:

شَـرِبْـنَ بمـاءِ البَحْـرِ ثـم تَـرفَّعَـتْ   مَتـى لحـجٍ خُضْـرٍ لَهُـنَّ نَئِيـجُ

(أنظر شرح أشعار الهذليين ١/ ١٢٩).

(٣) يوسف ١٢/ ١٠٠.

(٤) انظر في هٰذا: مغني اللبيب ١/ ١١١، كذٰلك: حاشية الخضري ١/ ٢٧١، وهمع الهوامع ٢/ ٣٥ وشرح التصريح ٢/ ٤.

(٥) الصفّ ٦١/ ١٤.

ويحتجّون بقوله -عز وجلّ-: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[1].

ولسنا ندفع أن يكون ذٰلك كما قالوا، لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الدّاعية إليه، والمسوّغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا»[2].

وهو يرى رأي البصريين في «أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هٰذا الفعل في معنى ذٰلك الآخر، فلذٰلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه»[3].

وبعد أن يدعم رأيه بآيات قرآنية، وأبيات شعرية[4]، يقرر بأنه قد وجد في اللغة العربية «من هٰذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به، ولعلّه لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً»[5].

والتضمين عند ابن جني من أبواب «الحمل على المعنى» الواسعة، يؤيد ذٰلك ما أورده ابن هشام فقد قال: «قال أبو الفتح في كتاب التمام: «أحسب لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقاً»[6].

ومن العلماء الذين مالوا إلى البصريين، ابن قيم الجوزية(ت ٧٥١هـ) فقد عدّ أن إشراب فعل معنى فعل آخر قاعدة جليلة، وأنها كانت منهج سيبويه فيقول:

---

(١) طه ٢٠/ ٧١.

(٢) انظر: الخصائص ٢/ ٣٠٦-٣٠٨.

(٣) الخصائص ٢/ ٣٠٨.

(٤) انظر هٰذه الأمثلة في: الخصائص ٢/ ٣٠٧-٣١٥.

(٥) الخصائص ٢/ ٣١٠.

(٦) انظر: التمام لابن جني، ومغني اللبيب ٢/ ٦٨٦، وانظر أيضاً: حاشية الشنواني ٢٩ و٣٠.

«وظاهرية النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر، وأما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هٰذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف، ومعنى مع غيره فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال، فيشربون الفعل المتعدّي به معناه. هٰذه طريقة إمام الصّناعة سيبويه -رحمه الله تعالى- وطريقة حذاق أصحابه يضمنون الفعل معنى الفعل لا يقيمون الحرف مقام الحرف، وهٰذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذهن»(١).

ومنهم الإمام الزمخشري(ت ٥٣٨هـ) الذي نبه إلى قوة «التضمين» لأنه يعطي معنيين، وذٰلك عند تفسيره الآية الكريمة ﴿ولا تعد عيناك عنهم﴾ ويقول: «فإن قلت: أي غرض في هٰذ التضمين، وهلا قيل ولا تعدهم عيناك أو لا تعد عيناك عنهم؟ قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذٰلك أقوى من إعطاء معنى فذ، ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مجاوزين إلى غيرهم، ونحوه قوله تعالى: ﴿ولا تَأْكُلوا أمْوالَهُمْ إلى أمْوالِكُمْ﴾ أي ولا تضمّوها إليها آكلين لها»(٢).

ومنهم: ملك النحاة فقد قرر وروده كثيراً في القرآن الكريم فيقول: «قد شاع في كلام العرب حمل الشيء على معناه لنوع من الحكمة، وذٰلك كثير في القرآن العزيز ومنه قوله عز اسمه: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ بمعنى لطف بي»(٣).

أما ابن عصفور(ت ٦٦٩هـ) فلا يرى نيابة الحرف مكان الآخر، معتمداً على أن العرب لم تقل ذٰلك. قال المرادي: «ورد ابن عصفور كون «إلى» بمعنى «في» بأنها لو كانت بمعنى (في) لساغ أن يقال: زيد إلى الكوفة، أي في الكوفة، فلما لم تقله العرب وجب أن يتأول ما أوهم ذٰلك»(٤).

---

(١) بدائع الفوائد ٢/ ٢١.

(٢) انظر تخريجها ص٢٦٠، ص٢٥٦ وانظر: الكشاف ٢/ ٤٨١، وانظر: الأشباه والنظائر ١/ ١٠٠ و١٠١.

(٣) انظر تخريجها ص٢٦٢ وانظر: سفر السعادة للسخاوي ٢/ ٨٢٧.

(٤) انظر: الجنى الداني ٣٧٥.

ومن هٰؤلاء ابن يعيش حيث يقول: «والتحقيق في ذٰلك أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يصل إلى معموله بحرف، والآخر يصل بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هٰذا الفعل في معنى ذٰلك الآخر، وذٰلك كقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيامِ الرَّفَثُ إلى نِسَائِكُمْ﴾ وأنت لا تقول رفث إلى المرأة، وإنما يقال رفث بها، لكنه لما كان الرّفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت بإلى جئت بإلى إيذاناً بأنه في معناه، وكذٰلك قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ لما كان معناه من يضاف في نصري إلى الله، جاز بذٰلك أن تأتي بإلى هٰهنا، وكذٰلك قوله عز اسمه ﴿لا تَأكُلوا أَمْوالَهُمْ إلى أَمْوالِكُمْ﴾ لما كان معنى الأكل هٰهنا الضم والجمع، لا حقيقة المضغ والبلع عداه بإلى؛ إذ المعنى لا تجمعوا أموالهم إلى إموالكم»[1].

ومن العلماء من أخذ برأي الكوفيين، وارتضى نيابة الحرف عن الحرف، ومن هٰؤلاء: ابن السكيت وابن قتيبة، يدلّ على هٰذا ما أورده عبد القادر البغدادي عند تحدثه على قول ذي الإصبع العدواني:[2] (البسيط)

لاهِ ابنُ عَمِكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ ... عَنّي، ولا أَنْتَ ديّاني فَتَخْزوني

قال: «على أن (أفضلت) ضمن معنى (تجاوزت) في الفضل؛ فلهٰذا تعدى بعن ولولا التضمين لقال: أفضلت عليّ من قولهم: أفضلت على الرجل إذا أوليته فضلاً.

«ومراده من ذكر التضمين أن (عن) ليست بمعنى (على) خلافاً لابن السكيت وابن قتيبة[3] ومن تبعهما فإنهم قالوا: (عن) نائبة عن (على)»[4].

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١٥.

(٢) انظر: خزانة الأدب ١٠/ ١٢٤.

(٣) انظر فيما ألّفه من كتب مثل: أدب الكاتب باب دخول بعض الصفات على بعض ص٣٩١ حيث أوضح ابن قتيبة عن رأيه (نيابة الحروف بعضها عن بعض)، ومشكل تأويل القرآن حيث أفرد باباً بعنوان (باب دخول بعض حروف الصفات مكان بعض) ٥٦٥-٥٧٨.

(٤) انظر: الخزانة ١٠/ ١٢٤ و١٢٥.

والذي يظهر أن هٰذا المذهب قد وقع موقعاً حسناً عند عدد من النحاة المتأخرين كابن هشام الذي أبدى ميلاً إلى الكوفيين -فبعد أن ذكر مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين قال: «وهٰذا الأخير -إنابة كلمة عن أخرى- هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذٰلك شاذاً، ومذهبهم أقل تعسّفاً»(١).

غير أن ابن هشام لم يقبل رأي الكوفيين على علاته، بل حاول تقييده فقال: «قولهم ينوب بعض حروف الجرّ عن بعض، وهٰذا أيضاً مما يتداولونه ويستدلون به، وتصحيحه بإدخال (قد) على قولهم ينوب، وحينئذ فيتعذر استدلالهم به، إذ كل موضع ادّعوا فيه ذٰلك يقال لهم فيه، لا نسلم أن هٰذا مما وقعت فيه النيابة، ولو صح قولهم لجاز أن يقال: مررت في زيد ودخلت من عمرو وكتبت إلى القلم، على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها النيابة أن الحرف باقٍ على معناه، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذٰلك الحرف، لأن التجوّز في الفعل أسهل منه في الحرف»(٢).

أما الصبّان فيرد على ابن هشام، ويعترض عليه في إدخال (قد) على جملة: «ينوب بعض حروف الجرّ عن بعض» بأن هٰذا يعني قلة تناوب الحروف فيقول: «وجوّز الكوفيون -واختاره بعض المتأخرين- نيابة بعضها عن بعض قياساً كما في التصريح والمغني، وإن اقتضى كلام البعض خلافه، فالتجوّز عندهم في الحرف»(٣). قلنا إنّ (قد) التي أدخلها ابن هشام دالة على التقليل، وشواهد هٰذا الباب كثيرة»(٤).

وممن رأوا تنوع المعاني في هٰذه الحروف المالقي(ت ٧٠٥هـ) فقد قال في حرف الباء: «وهٰذا المعنى -يعني الإلصاق- في كلام العرب في الباء أكثر من غيره فيها،

(١) انظر: المغني ١/ ١١١، وانظر حاشية الخضري ١/ ٢٧١.

(٢) المغني ٢/ ٦٥٦.

(٣) انظر في هٰذا: التصريح ٢/ ٤ و٥، ومغني اللبيب ٢/ ٦٥٦.

(٤) حاشية الصبّان على الأشموني ٢/ ٢١٠.

حتى إن بعض النحويين قد ردوا الكثير من معاني الباء إليه، وإن كان على بعد، والصحيح التنويع كما ذكر ويذكر»[١].

ولقد سار على درب الكوفيين عدد من العلماء فضمنوا كتبهم أبواباً في مؤلفاتهم لهٰذه الحروف ومعانيها المختلفة منهم الهروي(ت ٤٠١هـ)، وابن قتيبة(ت ٢٧٦هـ) والجواليقي(ت ٥٤٠هـ) والزجاجي(ت ٣٣٧هـ) والثعالبي(ت ٤٢٩هـ)[٢].

الثالث: أصحاب الآراء الخاصة:

بالرغم من سيطرة المذهبين البصري والكوفي على معظم آراء النحاة من بعدهم إلا أن الدارس يلمس انفراد بعض العلماء بآراء خاصة في هٰذه المسألة، ولا سيما عند المتأخرين منهم:

المبرّد: ويرى أن حروف الخفض يبدل بعضها من بعض، إلا أنه اشترط أن يأتي الحرفان في معنى واحد في بعض المواقع[٣].

أما ابن السراج(ت ٣١٦هـ): فهو يرى أن بعض الحروف ينوب بعضها عن بعض شريطة أن يتقارب الحرفان في المعنى، فإن لم يتقاربا لم يجز ذٰلك ويقول: «فهٰذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز»[٤].

وذهب هٰذا المذهب البطليوسي فقد قال في (باب دخول بعض الصفات مكان بعض): «هٰذا الباب أجازه قوم من النحويين أكثرهم من الكوفيين، ومنعه قوم أكثرهم من البصريين، وفي القولين نظر لأن من أجازه دون شرط وتقييد، لزمه أن يجيز سرت إلى زيد وهو يريد

(١) رصف المباني ١٤٣ و١٤٤.

(٢) انظر: الأزهية للهروي ٢٦٧-٢٩٠، وأدب الكاتب لابن قتيبة ٣٩١-٤١٥، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ٢٥٦-٢٧٦، وحروف المعاني للزجاجي ٧٤-٨٧، وفقه اللغة للثعالبي ٣٥٤-٣٥٨.

(٣) انظر: الكامل ٢/ ٨٢.

(٤) الأصول ١/ ٤١٤ و٤١٥.

مع زيد، قياساً على قولهم إن فلاناً لظريف عاقل إلى حسب ثاقب أي مع حسب، ولزمه أن يجيز زيد في عمرو أي مع عمرو. . .

هٰذه المسائل لا يجيزها من يجيز إبدال الحروف ومن منع من ذٰلك على الإطلاق ولزمه أن يتعسف في التأويل لكثير مما ورد في هٰذا الباب لأن في هٰذا الباب أشياء كثيرة يبعد تأويلها على غير وجه البدل. . .

«ولا يمكن المنكرين لهٰذا أن يقولوا أن هٰذا من ضرورة الشعر لأن هٰذا النوع قد كثر وشاع، وأنه لم يخص الشعر دون الكلام فإذا لم يصح إنكار المنكرين له، وكان المجيزون له لا يجدون في كل موضع، ثبت بهٰذا أنه موقوف على السّماع غير جائز القياس عليه»(١).

وكما اختلف العلماء في التضمين -من حيث إنه إشراب اللفظ معنى لفظ آخر أو نيابة الحروف بعضها عن بعض- فإنهم اختلفوا أيضاً في كونه قياسياً أو سماعياً، فقد قال المرادي: «واختلف في التضمين أهو قياسي أم سماعي، والأكثر على أنه قياسي وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام»(٢).

وقال الصبان: «وفي كونه (التضمين) مقيساً خلاف، وينقل أبو حيّان في ارتشافه عن الأكثرين أنه ينقاس»(٣).

أما ابن هشام فيرى أن التضمين غير قياسي(٤)، وأخذ برأيه السيوطي فقال: «والتضمين لا ينقاس، ولا ينبغي أن يجعل أصلاً حتى يكثر»(٥).

---

(١) الاقتضاب ٢٣٩ و٢٤٠.

(٢) شرح التصريح ١/ ٣٤٦.

(٣) حاشية الصبان ٢/ ٩٥.

(٤) مغني اللبيب ٢/ ٤١٨، وانظر: الأشباه والنظائر ١/ ١٠٣.

(٥) همع الهوامع ١/ ١٤٩.

ويرى ياسين أن اختلاف العلماء في قياسية التضمين، أو سماعيته مردّه إلى اختلافهم في كونه مجازاً، أو حقيقة، ويرى أنه إذا كان حقيقة فإنه لا يتوقف على السماع ويقول: «ولا شكّ أنه على القول بأن التضمين مجاز فهو مجاز لغوي علاقته تدور على المناسبة»(١).

وممن قال بمجازية التضمين القاضي العز بن عبد السلام في كتابه «إعجاز القرآن» فصل «مجاز التضمين»(٢).

ومن العلماء من يرى أن في التضمين جمعاً بين الحقيقة والمجاز؛ وذٰلك لدلالة الفعل المذكور على معناه بنفسه، وعلى معنى المحذوف بالقرينة، وهٰذا رأي العلماء الذين يجوّزون الجمع بين الحقيقة والمجاز، ونسب ياسين هٰذا الرأي لابن هشام وقال: «وهٰذا ظاهر قول المغني أن فائدة التضمين أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين»(٣).

كما نسب إلى (السعد) في تقرير كلام الكشّاف أن التضمين ليس فيه مجاز، ولا جمع بين الحقيقة والمجاز، فقال: «حقيقة التضمين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه» ثمّ قال: «إن الفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية نحو أحمد إليك فلاناً معناه: منهياً إليك حمده، وقد يعكس كما يقال: «﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾(٤) يعتزمون به مؤمنين»(٥).

وفي حاشية الغزي: (بحث تقديم المسند) ما نصّه.

«وهاهنا نكتة ينبغي التنبيه لها وهي أن اللفظ في صورة التضمين مستعمل في معناه الحقيقي، والمعنى الآخر مراد بلفظ آخر محذوف دلّ عليه بذكر ما هو من متعلقاته كي لا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز»(٦).

---

(١) حاشية ياسين على التصريح ٢/ ٦.
(٢) انظر تعريفه للتضمين ص٢٥٩.
(٣) حاشية ياسين على التصريح ٢/ ٤ و٥.
(٤) البقرة ٢/ ٣.
(٥) حاشية ياسين على التصريح ٢/ ٥.
(٦) انظر: حاشية الشّنواني ٢٩-٣١.

ويرى ابن كمال باشا أن التضمين يفارق الكناية؛ ذلك لأنه لا بدّ في التضمين من إرادة معنيين من اللفظ واحد، بشكل يكون كل واحد منهما بعض المراد وقال: «فإنّ أحد المعنيين تمام المراد والآخر وسيلة إليه لا يكون مقصوداً أصالة»[1].

كما أورد بعض العلماء للتضمين ما يشبه الضوابط والتحديدات:

فهذا السخاوي يقول: «وليس ينبغي أن يحمل فعل، معنى فعل آخر إلا عند انقطاع الأسباب الموجبة لبقاء الشيء على أصله، كقوله عز وجلّ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾[2] والشائع في الكلام (يخالفون أمره) فحمل على المعنى: يخرجون عن أمره ولأن المخالفة خروج عن الطّاعة»[3].

وقال الكفوي: «المتضمن معنى الشيء لا يلزم أن يجري مجراه في كل شيء»[4]. وقال: «ومتى كان فعل من الأفعال في معنى فعل آخر فلك أن تجري أحدهما مجرى صاحبه، فتعدل في الاستعمال إليه، وتحذو به في تصرفه حذو صاحبه»[5].

وذكر السيوطي أن «العرب إذا ضمنت شيئاً معنى شيء علقت به ما يتعلق بذلك الشيء»[6].

ويرى ابن كمال باشا أن التضمين النحوي هو التضمين البياني عينه، ونسب إلى السعد ومن تبعه، الوهم في التفريق بينهما لاتباعهم صاحب الكشّاف في تقديره قول الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ أي خارجين، مع أنه بيان للمعنى المضمن تقدير عامل محذوف[7].

وقال الصبان: «والتضمن المقتضي للبناء يشترط فيه أن يكون بأصل الوضع»[8].

---

(١) حاشية ياسين ٢/ ٧.
(٢) النّور ٢٤/ ٦٣.
(٣) سفر السعادة ٢/ ٨٢٩.
(٤) الكليّات ٥/ ٢٩٦. .
(٥) الكليّات ٣/ ٣٢٩.
(٦) همع الهوامع ١/ ٢٣٧.
(٧) حاشية الخضري ١/ ١٢ و١٣.
(٨) حاشية الصبان ٢/ ٧.

وفرق الصبان بين مفهومي التضمين، والعدل، فذكر «أن العدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه الأصلي، والتضمين إشراب اللفظ معنى زائداً على أصل معناه من غير تغييره عن صيغته الأصلية»[١].

ويرى السيوطي أنه «لا يوجد في لسان العرب تضمين لمعنيين، إنما يكون التضمين لمعنى واحد»[٢].

وقال ابن هشام: «ويختص التضمين عن غيره من المعديات، بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذٰلك عدي (ألوت) بقصر الهمزة بمعنى (تصرف) إلى مفعولين بعدما كان قاصراً، وذٰلك في قولهم (لا آلوك نصحاً ولا آلوك جهداً) لما ضمن معنى لا أمنعك»[٣].

☆ ☆ ☆

ويمكن مما سبق أن ندرك أن للمعنى دوراً بارزاً في النحو العربي، وتربطه به علاقة وثقى، يدل على ذٰلك تسميتهم النحو علم الإعراب، والإعراب يعنى: الفصاحة والإبانة وهٰذا لا يتأتى إلا بالمعنى.

وكان هٰذا المفهوم سائداً إبان القرون الهجرية الثلاثة الأولى، ثم انقسم علماء العربية قسمين: القسم الأول: تعلق بالحركات الإعرابية، وكان همهم الشكل والتعليل للحركات، وأما القسم الثاني ،فقد سار على نهج العلماء الأولين كسيبويه وأضرابه، وطوروا فكرة المعنى حتى غدت عِلْماً أسموه «علم المعاني» الذي أصبح جزءاً من علم البلاغة.

ولأهمية المعنى عندهم، فقد التفتوا إليه كوسيلة لردّ الظواهر الخارجة عن الأصل بل لعل هٰذا الأسلوب كان أكثرها أهمية، وأوسعها استخداماً.

---

(١) حاشية الصبان ٣/ ٢٦٦.

(٢) همع الهوامع ٢/ ١٥.

(٣) مغني اللبيب ٢/ ٥٢٥. وكذٰلك: حاشية الصبان ٢/ ٩٧.

ولقد شاع بين عدد من العلماء إطلاق تسمية «الحمل على المعنى» على التوهم إطلاقاً عاماً، غير أن بعضهم ذكر أن الحمل على المعنى يطلق على ما يقع منه في القرآن الكريم، وما عدا ذٰلك فيطلق عليه «التوهم».

ويرى فريق آخر أن «الحمل على المعنى» غير «التوهم» بل إن بعضهم جعل التوهم جزءاً من الحمل على المعنى، ومنهم من جعل التوهم من قبيل الغلط.

ولقد تعددت صور هٰذا الأسلوب وتنوعت فضمت تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر والتعبير عن الجمع بلفظ الواحد، والتعبير عما دون الجمع بلفظ الجمع، وحمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذٰلك اللفظ أو فرعاً. ومنه التوهم والالتفات إلى المعنى في المحمول عليه. ومراعاة المعنى في الألفاظ المبهمة ككلا، وكل، وكلتا، وكم، ومن، وما، والذي، وماذا، والجموع.

وقد تباينت الآراء في هٰذه الظاهرة فمنهم من رآها أسلوباً غير مستنكر، بل هو باب واسع، ويرى بعضهم أنها من الضرورات، ويرى بعضهم أن الحمل على المعنى لا يكون إلا بعد تمام الكلام.

ومن صور الحمل على المعنى التي خاض فيها العلماء، «التضمين» ويعنون به: إلحاق مادة بأخرى في التعدي واللزوم لتناسب بينهما في المعنى أو اتحاد، وفائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين.

وللعلماء ثلاثة مذاهب في التضمين:

١- **البصريون**: ويرون أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض.

٢- **الكوفيون**: يجوزون نيابة حروف الجر بعضها مكان بعض.

٣- **أصحاب الآراء الخاصة**: الذين وضعوا شروطاً لهٰذه الصورة كالمبرد والبطليوسي.

وكما اختلفوا في مفهومه اختلفوا أيضاً في قياسيته، فبعضهم يرى ذٰلك، وبعضهم الآخر لا يرى أنه مقيس.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الرابع

الحمل على اللفظ والموضع

الحمل على اللفظ والموضع

أولا: الحمل على اللفظ:

اللفظ في أصل اللغة بمعنى الرمي، قال ابن منظور: «اللفظ أن ترمي بشيء كان في فيك، والفعل لفظ الشيء يقال: لَفَظْتُ الشيءَ من فمي أَلْفِظُهُ لَفْظاً: رميته، وذلك الشيء لُفاظة قال امرؤ القيس يصف حماراً: (الطويل)

يُوارِدُ مَجْهولاتِ كُلِّ خَميلَةٍ ... يَمُجُّ لُفاظَ البَقْلِ في كُلِّ مَشْرَبِ[1]

وقال الكفوي هو: «مصدر بمعنى الرمي، وهو بمعنى المفعول فيتناول مالم يكن صوتاً وحرفاً، وما هو حرف واحد وأكثر، مهملاً أو مستعملاً، صادراً من الفم أو لا، لكن خص في عرف اللغة بما صدر من الفم من الصوت المعتمد على المخرج حرفاً واحداً أو أكثر، مهملاً أو مستعملاً فلا يقال لفظ الله، بل يقال كلمة الله.

وفي اصطلاح النحاة: ما من شأنه أن يصدر من الفم من الحرف واحداً أو أكثر، أو يجري عليه أحكامه كالعطف، والإبدال، فيندرج فيه حينئذ كلمات الله، وكذا الضمائر التي يجب استتارها، وهذا المعنى أعم من الأول، وأحسن تعاريفه على ما قيل: «صوت معتمد على مقطع حقيقة أو حكماً، فالأول كزيد، والثاني كالضمير المستتر في قُمْ المقدر بأنْتَ»[2].

وقال الجامي(ت ٨٩٨هـ) في شرح كافية ابن الحاجب: «اللفظ في اللغة الرمي، يقال: أكلت الثمرة ولفظت النواة أي: رميتها، ثم نقل في عرف النحاة ابتداء أو بعد

---

(١) لسان العرب (لفظ) ٧/ ٤٦١ وفي ديوانه:

أَقَبُّ رباعٌ مِنْ حَميرِ عمايَةٍ ... يَمجَ لُعاعَ البَقْلِ في كلِّ مَشْرَبِ

وعليه فليس في البيت شاهد (الديوان ٤٥).

(٢) الكليات ٤/ ١٦٨.

جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق إلى ما يتلفظ به الإنسان حقيقة كان أو حكماً، مهملاً كان أو موضوعاً، مفرداً كان أو مركباً»[1].

غير أنه يفهم مما أورده النحاة من أمثلة على ظاهرة «الحمل على اللفظ» أن المقصود باللفظ هنا صورتان:

الأولى: الوضع الأصلي الدال على الكلمة من حيث التأنيث والتذكير والجمع والتثنية والإفراد، ويبنى على هٰذا أنه إذا لحقت كلمة بكلمة أخرى فإنه يتوجب أن تعطى الكلمة الثانية حكم الكلمة الأولى الموضوع لها أصالة مثال ذٰلك قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾[2] فقد أعطى كلمة «واحدة» حكم كلمة « نفس» فأوردها مؤنثة، لأن النفس مؤنثة، علماً بأن النفس ها هنا مقصود بها آدم -عليه السلام- وإنما أنث حملاً على لفظ «النفس»[3].

الثانية: الحركة الإعرابية الظاهرة، أو المقدرة على الكلمة، وفي هٰذه الصورة تلحق الكلمة المحمولة بالكلمة المحمولة عليها، وتأخذ حركتها الإعرابية الظاهرة كقول عقيبة الأسدي: (الوافر)

مُعاويَ إنّنا بَشَرٌ فأسْجِعْ فَلَسْنا بالجِبَالِ ولا الحَديدِ[4]

---

(١) انظر: الفوائد الضيائية ١/ ١٦٦.

(٢) النساء ٤/ ١.

(٣) انظر: إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ٨٦ وقد وردت كلمة النفس مذكراً.

وحملت على المعنى في قول الحطيئة: (الوافر)

ثَلاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلاثُ ذَوْدٍ لَقَدْ جارَ الزمانُ على عِيالي

(انظر: ديوانه ٢٧٠).

(٤) روي هٰذا البيت بقافية مجرورة، وأخرى منصوبة، فمن رواه بالجرّ جعله أول قصيدة وبعده:

فَهَبْنا أُمَّةً ذَهَبَتْ ضِياعاً يَزيدُ أميرُها وأبو يزيدِ

أَكلْتمُ أرْضَنا فَجَزَرْتموها فَهَلْ من قائمٍ أوْ مِن حَصيدِ =

في رواية من زعم أنها مجرورة فحلمها على لفظ الجبال المجرورة بالباء[١].

ولئن كان النحاة القدماء قد التفتوا إلى المعنى، وهم يعللون للأمثلة الخارجة عن النماذج المطردة، وفسروا كثيراً، من المسائل التي لا تنضبط تحت القواعد كثيرة الدوران في ألسنة العرب، باللجوء إلى المعنى، فإنّ هٰؤلاء النحاة لم يغفلوا جانب اللفظ، ولم يهملوا الشكل ممثلاً في الحركة الإعرابية، بل إنهم اهتموا بالألفاظ اهتمامهم بالمعاني، وفي هٰذا يقول ابن الحاجب: «إن العرب كما تراعي المعاني، فكثيراً ما تراعي الألفاظ»[٢].

وليس الأخذ باللفظ أمراً غريباً، بل بدهي أن ينظر إليه أولاً ولا سيما إذا عرف أن الألفاظ يناط بها الإعراب، قال ثعلب:

«العرب تخرج الإعراب على الألفاظ دون المعاني، ولا يفسد الإعراب المعاني وإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب»[٣].

ومما يدل على ذٰلك نظرتهم إ لى العوامل المعنوية، واللفظية، فإن الأولى في كلام العرب بالنسبة إلى الثانية نادرة وخفية، والثانية شائعة وجلية وقد قرر هٰذا الرضي بقوله:

«العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة إلى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه، وتقدير العامل خلاف الأصل أيضاً فلا يصار إلىالأمر الخفي إذا أمكن العمل بالظاهر الجلي»[٤].

= ومن أخذوا بالرواية المجرورة عبد القادر البغدادي في الخزانة ٢/ ٢٦٠ ونسبة إلى المبرّد، وكذٰلك العسكري في (التصحيف والتحريف) ٢/ ٢٠٧، فقال: «وتخلط على الشاعر، لأن هٰذه القصيدة مشهورة وهي محفوظة كلها». ومن رواها بالنصب روى بعدها:

أَديــروهــا بنــي حَــرْبٍ عَليكُــمْ — وَلا تَــرمــوا بهــا الغَــرَضَ البعيــدا

وقد استشهد سيبويه برواية النصب على العطف على الموضع (الكتاب ١/ ٦٧ و٣/ ٩١.

(١) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر المجريطي القرطبي(ت ٤٠١هـ) ٥٩ و٦٠.

(٢) انظر: الأمالي النحوية ٣/ ٨٧.

(٣) إنباه الرّواة ٤/ ٨.

(٤) الكافية ١/ ٢٩٩.

ولذلك، فإن السيوطي يصوغ قاعدة يحدد فيها الأساس الذي يجب العمل به في حالة اجتماع الحمل على المعنى، والحمل على اللفظ فيقول:

«إذا اجتمع الحمل على اللفظ، والحمل على المعنى، بُدِىء بالحمل على اللفظ، وعلل ذٰلك بأن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه، وأما المعنى فخفي راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ، والبداءة بها أولى، وبأن اللفظ متقدم على المعنى لأنك أول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه، فاعتبر الأسبق، وبأنه لو عكس لحصل تراجع، لأنك أوضحت المراد أولاً ثم رجعت إلى غير المراد»[١].

ورد صاحب البسيط[٢] قولَيْ ابن جني وابن الحاجب اللذيْن ضعَّفا الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى فقال: «إن الاستقراء دل على أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى، وكثرة موارده دليل على قوته، فلا يستقيم أن يكون قليل الموارد أقوى من كثير الموارد»[٣].

ويتجاوز ابن الأنباري القول بأولوية البدء بالحمل على اللفظ، ليقرر أن النحو علم متعلق باللفظ، لذا فلا بد من مراعاته[٤].

وهو يرى أن لا سبيل إلى إنكار الحمل على المعنى، ولٰكنه يقرر أن الجمع بينهما أولى من اعتبار المعنى وحدة فيقول:

«نحن لا ننكر الحمل على المعنى في كلامهم، ولا التنقل من معنى إلى معنى، ولٰكن الظاهر ما صرنا إليه، لأن الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ»[٥].

---

(١) الأشباه والنظائر ١/ ١٨٩.

(٢) هو ركن الدين حسن بن محمد الإستراباذي(ت ٧١٧هـ) انظر: بغية الوعاة والخزانة ١٣/ ٧٧.

(٣) الأشباه والنظائر ١/ ١٨٩.

(٤) الإنصاف ١/ ٨ يقول: «وهٰذه الصناعة لفظية فلا بدّ فيها من مراعاة اللفظ».

(٥) انظر: الإنصاف ٢/ ٥٠٩-٥١١.

وقد يطلق العلماء على كلمة اللفظ كلمة الظاهر[1] قال الرضي: «حمل التابع على إعراب المتبوع الظاهر أولى»[2].

وقال أبو علي الفارسي في قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[3] القراءة في أكن على ضربين الجزم والنصب، فمن جزم حمله على موضع (فأصدق) جزم بأنه جواب الأمر، وأما من نصب فقال وأكون من الصالحين فإنه عطفه على النصب الظاهر في قوله: «فأصدق»[4].

ويستشف من استقراء الأمثلة التي أوردها النحاة على صورة (الحمل على اللفظ) أن هٰذه الصورة غالباً ما تقترن بشكلين:

الأول: الحمل على المعنى: سبقت الإشارة في الفصل الثالث من هٰذا البحث[5] أن صورة الحمل على المعنى تشترك مع صورة الحمل على اللفظ في بعض الحالات وأشير أن هٰذا يطرد في الأسماء المبهمة، ويجوز في هٰذه الأسماء مراعاة اللفظ مرة ومراعاة المعنى مرة أخرى، يقول أبو علي الفارسي:

«وكذٰلك عامة الأسماء المبهمة الدالة على الكثرة، تفرد على اللفظ وتجمع على المعنى، قال الله عز وجل: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾[6] جمعاً وقال: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ﴾[7] فأفرد فاعل (يؤمن) والمعنى: وإن من أهل الكتاب أحد[8] ومن هٰذه الأسماء:

١- **كلا وكلتا**: والغالب في هٰذين اللفظين مراعاة اللفظ، وقد ورد بهما القرآن الكريم نصاً في قوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[9].

---

(١) انظر: مثل هٰذا اللفظ في: الكافية ١/ ٢١ و١٤٤ و٢٣٩.
(٢) الكافية ٢/ ٢٠١.
(٣) المنافقون ٦٣/ ١٠.
(٤) المسائل العضديّات ١١٩ و١٢٠.
(٥) انظر ص٢٣٨.
(٦) الحاقة ٦٩/ ٤٧.
(٧) النساء ٤/ ١٥٩.
(٨) انظر: المسائل العضديات ٥٤.
(٩) الكهف ١٨/ ٣٣، وانظر: حاشية الخضري ١/ ٥٠.

والحمل على اللفظ في كلا وكلتا أكثر من الحمل على المعنى كما قال ابن الأنباري[1] وشواهده كثيرة منها قول الأعشى: (الطويل)

كِلا أَبويْكُمْ كانَ فَرْعا دِعامَةً وَلكِنَّهمْ زادوا وَأصْبَحْتَ ناقِصًا[2]

فقال: «(كان) بالإفراد حملاً على اللفظ، ولم يقل كانا، ومثله قول مزاحم بن الحارث العقيلي: (الوافر)

كِلانَا يا يَزيدُ يُحِبُّ ليلى بفيَّ وَفيك مِنْ لَيْلى التُرَاب»[3]

فقال: (يحب) بالإفراد[4].

وقال الجامي: «كلا باعتبار لفظه مفرد، وباعتبار معناه مثنى، فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات، ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف، فروعي فيه كلا الاعتبارين، فإذا أضيف إلى المظهر الذي هو الأصل، روعي فيه إلى جانب لفظه الذي هو الأصل، وأعرب بالحركات التي هي الأصل، وإذا أضيف إلى المضمر الذي هو الفرع، روعي جانب معناه الذي هو الفرع، وأعرب بالحروف التي هي الفرع»[5].

٢- **كل**: وهي نظير كلا وكلتا في الحمل على اللفظ تارة، وفي الحمل على المعنى تارة أخرى، حيث يقولون: أنه لما كان لفظها مفرداً ومعناها جمعاً فإن الضمير يرد عليها تارة على اللفظ، وتارة على المعنى، وقد ورد بهما في القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا﴾[6] فقال: (آتي) بالإفراد

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/٤٤٨، وكذلك: شرح التصريح على التوضيح للأزهري ٢/٤٣، وكذلك الخزانة ١/١٣٠ و١٣١، وشرح المعلقات السبع للزوزني ١٤٨ و١٤٩.

(٢) انظر: ديوانه ١٨٥.

(٣) انظر هذا الشاهد في: الأغاني ١/١٦٩.

(٤) الإنصاف ٢/٤٤١-٤٤٣.

(٥) انظر: الفوائد الضيائية ١/١٠١ وانظر: حاشية الصبان، ومعه شواهد العيني ١/٧٨.

(٦) مريم ١٩/٩٣.

حملاً على اللفظ، غير أن العلماء يرون في (كل) أن الحمل على المعنى فيها أكثر من الحمل على المعنى في كلا وكلتا[1].

ويرى أبو حيان النحوي أن كل إذا أضيف إلى معرفة لفظاً ومعنى، فالثابت في كلام العرب جواز مراعاة اللفظ، ومثل بقوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾[2] وقال: «ولا تكاد تجد من لسانهم كلهم يقومون، ولا كلهن قائمات» وإن كان ذٰلك يوجد في تمثيل كثير من النحاة.

وإن أضيف كل إلى معرفة معنى لا لفظاً جاز مراعاة اللفظ كقوله: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾[3] ومراعاة المعنى كقوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَـٰلِمِينَ﴾[4] ومن أمثلة الحمل على اللفظ في (كل) قوله تعالى: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ﴾[5] حيث أفرد الضمير في آمن رداً على لفظها[6]. ومما جاء في الشعر قول الشنفرى: (الطويل)

وَكُلٌّ أَبِيٌّ باسِلٌ غَيْرَ أَنَّنِي ... إذا عَرَضَتْ أُولى الطّرائِدِ أَبْسَلُ[7]

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/٤٤٨ والخزانة ١/ ١٣٠ و١٣١.
(٢) مريم ١٩/ ٩٥.
(٣) الإسراء ١٧/ ٨٤.
(٤) الأنفال ٨/ ٥٤، وانظر في: ارتشاف الضرب ٢/ ٥١٦.
(٥) البقرة ٢/ ٢٨٥.
(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١ ٢٣٤.
(٧) البيت من قصيدة «لامية العرب» انظر: أعجب العجب في شرح لامية العرب للزمخشري ٤٣. وإعراب لامية العرب للعكبري ٦٦، وانظر أمثلة شعرية على الحمل على اللفظ في كل: البحر المحيط ١/ ٢٢٩ و٢٣٠.

٣- كم: يصف النحاة (كم) بأنها اسم مفرد مذكر موضوع للكثرة، ويطلق على كل معدود سواء كان كثيراً أو قليلاً مذكراً أو مؤنثاً، لذا فهي عندهم من الألفاظ التي جرت مجرى (كل، وأي، وما..) في أن لكل واحد منهما لفظاً ومعنى، فأما لفظه فمفرد مذكر، وأما معناه فيدل على المؤنث والتثنية والجمع، فإذا عاد إليها الضمير من جملة بعدها جاز مراعاة لفظها، ومراعاة معناها فالأول: نحو (كم رجلاً جاءك) والثاني: نحو (كم رجلاً جاءاك وجاءوك).

وينطبق على (كم) الخبرية ما قيل عن الإستفهامية في جواز الأمرين[١] قال الرضي:

«وكم في حالتيها مفرد اللفظ مذكر، قال الأندلسي: فيجوز الحمل على اللفظ نحو: «كم رجلاً جاءك مع أن المسئول عنه مثنى، أو مجموع، ويجوز الحمل على المعنى نحو: كم رجلاً جاءاك وجاءوك، وكذا الخبرية» وقال بعضهم: «كم مفرد اللفظ مجموع المعنى ككل»[٢].

ومما جاء من الحمل على اللفظ في (كم) شعراً قول عمرو بن معديكرب الزبيدي: (مجزوء الكامل)

كَـمْ مِـنْ أَخٍ لـي صَـالِـحٍ ... بَـوَّأْتُـهُ بِيَـدَيَّ لَحْـدا[٣]

---

(١) انظر هٰذا في: المفصل للزمخشري ١٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٣٢، وكذٰلك: الكافية للرضي ٢/ ١٠٠.

(٢) الكافية: ٢/ ١٠٠.

(٣) انظر: ديوانه ٦٣، والبيت من قصيدة مشهورة أولها:

لَيْـسَ الجَمَـالُ بمئـزرٍ ... فـاعْلَـمْ وَإِنْ رُدِّيـتَ بُـرْدا

وهي موجودة في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١/ ١٧٤-١٨١.

٤- الأسماء الموصولة:

يرى العلماء أن هٰذه الأسماء المبهمة تأتي للكثرة والجماعة، بالرغم من كون لفظها واحداً؛ لذا فإن الضمير العائد إليها من الصلة يفرد حملاً على لفظها، وقد يجمع العائد عليها حملاً على معناها.

ويعلل الفارسي سبب مجيء هٰذه الأسماء على هٰذه الشاكلة من دلالتها مرة على الواحد، ومرة على الكثرة «لإبهامهما وأن شيئاً منها لا يختص المسمى بعينه»[١].

وأورد أبو حيان من هٰذه الأسماء: من، وما، وذا، إذا كانت بعد ما، ومن في الإستفهام، وأي في الأفصح، وذو، وذوات في الأفصح، وأل عند من يقولون أنها موصولة اسمية، وقال إنها مفردات اللفظ مذكرات فإن عني بها غير ذٰلك من تثنية أو جمع تأنيث، قال ابن مالك(ت ٦٧٢هـ)، ولم يذكر غير (من وما)، فمراعاة اللفظ فيما اتصل بهما أو بما أشبههما أولى[٢]، ومراعاة اللفظ في هٰذه الأسماء هو أكثر كلام العرب[٣].

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿أَفَمَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ﴾[٤] ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾[٥] وقوله: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾[٦] وأمثلة هٰذا في القرآن كثيرة[٧].

---

(١) البغداديات ٢٤٩ و٢٥٠.

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٥٣٩، وانظر: تسهيل الفوائد لابن مالك ٣٦ وفسّر الذي أشبههما بـ(كم وكأين). الارتشاف ٣/ ٥٣٩.

(٣) ارتشاف الضرب ١/ ٥٣٩، وانظر أيضاً: شرح التصريح ١/ ١٤٠، وكذٰلك شرح المفصل ٤/ ١٣ وشرح الكافية ٢/ ٥٦، وحاشية الصبّان ١/ ١٥٣.

(٤) آل عمران ٣/ ١٦٢.

(٥) محمد ٤٧/ ١٦.

(٦) الطلاق ٦٥/ ٢.

(٧) انظر نماذج من هٰذا في: المفصل ١٤٩، والمقتضب ٣/ ٢٥٢ و٢٥٣، والكامل ١/ ٢١٨ و٢١٩، والجمل في النحو ٣٦٦، وشرح جمل الزجاجي ٤١٦، والبحر المحيط ١/ ٣٥٩، وشواهد التوضيح والتصريح ١٤٩، وشرح التصريح ١/ ١٤٠، والتبيان ١/ ٢٤ و٧١ و١٠٥ و١٠٦ و٢/ ١٠٥٦، وحاشية الصبّان ١/ ١٥٣.

ومما جاء في الشعر قول أبي كبير الهذلي: (الكامل)

مِمَّنْ حَمَلْنَ بهِ وَهُنَّ عَواقِدٌ حُبُكَ النِّطاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ[1]

وإنما قال: به ولم يقل بهم لأنه رد الضمير على لفظ (من) ومثل (من وما) في الحمل على اللفظ تارة والمعنى تارة أخرى (الذي). قال ابن يعيش: «ويجوز أن يكون الذي واحداً ويؤدي عن الجمع فإن عاد الضمير بلفظ الواحد نظراً إلى اللفظ وإن عاد بلفظ الجمع فبالحمل على المعنى على حد (من) ومثله قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ﴾[2] وقال سبحانه: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسۡتَوۡقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ وَتَرَكَهُمۡ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبۡصِرُونَ﴾[3] فعاد الضمير بلفظ الواحد مرة، ومرة بلفظ الجمع - حملاً على المعنى»[4].

ومن هٰذه الألفاظ (غير) فقد جوز النحاة في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، وذٰلك نحو قولهم: (قام القوم غير زيد وعمرو وعمراً)، فالجر على لفظ زيد، والنصب على المعنى إذ المعنى إلا زيداً[5].

ومن الأمور التي ينظر فيها إلى اللفظ أكثر من النظر إلى المعنى العدد، قال الزجاجي في باب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى:

«يقال: «له ثلاث من البط ذكور»، تسقط الهاء من ثلاث، وإن أردت الذكور لأنك حملته على لفظ البط، وهو مؤنث، وكذٰلك الخيل والشاء والبقر وما أشبه ذٰلك مؤنث كله فيحمل العدد كله عليه.

---

(١) انظر: شرح الحماسة ١/ ٨٥ وانظر: شرح أشعار الهذليين للسكري ٣/ ١٠٧٢.

(٢) الزمر ٣٩/ ٣٣.

(٣) البقرة ٢/ ١٧ وانظر: البحر المحيط ١/ ٢٨.

(٤) شرح المفصل ٣/ ١٥٦ وكذٰلك الكافية ٢/ ٤٠ و٤١.

(٥) شرح الأشموني من حاشية الصبّان ٢/ ١٥٨، وكذٰلك حاشية الصبّان ٢/ ١٥٤.

وكذٰلك: «له خمس من الخيل ذكور، وعشر من الإبل ذكور» فإن قدمت الذكور أثْبتَّ الهاء وأضفت فقلت: «له ثلاثة ذكور من الخيل، وخمسة ذكور من الإبل، وكذٰلك ما أشبهه»[1].

وقال ابن جماعة(ت ٨١٩هـ) الاعتبار منه (العدد) باللفظ فقط، فلا يقال فيه وجهان، وما جاء من اعتبار عنترة: (الكامل)

فِيها اثْنتَانِ وَارْبَعونَ حَلُوبَةً ... سُوداً كَخافِيَةِ الغُرابِ الأَسْحَمِ[2]

قال العيني: والشاهد في (سوداً) فإنه نعت لحلوبة وروعي فيها اللفظ، ويجوز في هٰذا الباب مراعاة اللفظ والمعنى كقولهم: عندي عشرون درهماً وازناً على اللفظ، وعشرون درهماً وازنة على المعنى»[3].

ومما جوزوا فيه مراعاة اللفظ، والمعنى ما يجيء بعد الجمع، ومن شواهدهم قول الشاعر: (الطويل)

خَليلي لا تَهْلِكْ نُفوسَكما أَسَىً ... فإنَّ لها فِيما بِهِ دَمِيَتْ أَسَا

حيث راعى فيها اللفظ بقوله (لها) حملاً على لفظ (نفوس)، ومن مراعاة المعنى قول الشاعر: (الطويل)

قُلوبُكُما يَغْشَاهُمَا الأَمْنُ عادةً ... إذا مِنْكُمُ الأَبْطالُ يَغْشَاهُمُ الذُّعْرُ

حيث أعاد الضمير في يغشاهما إلى القلوب مراعياً المعنى لأنه مثنى[4].

---

(١) الجمل في النحو ١٣٣.

(٢) البيت من معلقة عنترة: انظر: شرح المعلقات العشر للزوزني ٢٣٧، وانظر: ديوانه ١٩٣.

(٣) حاشية الصبّان شرح شواهد العيني ٤/ ٧٠، وانظر مثل هٰذا في: ارتشاف الضرب ١/ ٣٥٦.

(٤) حاشية ياسين ٢/ ١٢٢.

ومن هٰذه الألفاظ الجماعة، فقد ذهب (اللّقاني) أنه مفرد مؤنث في اللفظ، وجمع في المعنى؛ ولذا جاز في ضميرها مراعاة اللفظ فيفرد ويؤنث، وبالتالي يؤنث له الفعل، وذٰلك نحو: الرجال قامت، كما جاز مراعاة المعنى فيجمع الضمير، ويذكر نحو الرجال قاموا، ويجمع ويؤنث في نحو النساء[1].

ومن هٰذه الألفاظ الحي والفريق وأشباههما، وكذٰلك أسماء القبائل المنتسبة إلى الأشخاص، ومنه فرعون في قوله تعالى: ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ﴾[2].

فقد أعاد ضمير الجمع في (ملأهم) على فرعون حملاً على المعنى ثم قال (أن يفتنهم) فحمل على اللفظ[3] ومنه قول الشاعر: (الخفيف)

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذي طَلالٍ لا يَزالونَ ضارِبينَ القِبابِ[4]

فقد قال (ذي طلال) فأفرد حملاً على لفظ الحي، ثم قال (لا يزالون) فجمع حملاً على معناه[5].

---

(١) حاشية ياسين ١/ ٢٨٠.

(٢) يونس ١٠/ ٨٣.

(٣) المسائل السفرية ٩٠ و٩١.

(٤) الشاهدبلا نسبة في الهمع ١/ ٤٧، وشرح التصريح ١/ ٧٧، والأشموني من حاشية الصبّان ١/ ٨٧.

(٥) حاشية الصبّان ١/ ٨٧.

رأي القدماء في صورتَيْ الحمل على اللفظ والحمل على المعنى

بالرغم من تجويز النحاة مراعاة اللفظ حيناً، والمعنى حيناً آخر، ومع أنهم يقررون أن مراعاة اللفظ، في كثير من الصور السابقة، أولى من مراعاة المعنى، إلا أنهم قد وضعوا ضوابط، وأسساً حددت مستوى فصاحة كل من صورتيْ الحمل على اللفظ والحمل على المعنى وشيوعهما، فقالوا:

*** الجمع في جملة واحدة بين مراعاة اللفظ، ومراعاة المعنى لا ركاكة فيه ***

وقد مثل لذلك ياسين العليمي(ت ١٠٦١) بقول الشاعر: (البسيط)

لا طِيبَ للعَيْشِ ما دامَتْ مُنَغَّصَةً　　لَذّاتُهُ بادِّكارِ الموتِ والهَرَمِ

فقد قال (لذاته) بالتذكير حملاً على لفظ (العيش) ثم قال: «دامت» بالتأنيث حملاً على معناه[١].

*** مراعاة اللفظ في الأسماء الموصولة هو الأكثر إلا (أل) الموصولة فيراعى معناها فقط ***

وعللوا ذلك بخفاء موصوليتها، غير أن أبا حيان قد جوز مراعاة لفظها إذا لم تقع خبراً أو نعتاً كـ (جاء الضارب) للواحد وغيره.

كما قرروا مراعاة المعنى في هذه الأسماء، إذا أدى الحمل على اللفظ إلى لبس مثل: «أعط من سألتك لا من سألك»، أو قبح مثل: «جاء من هي حمراء» ولا يقال هو لأن

(١) حاشية ياسين ١/ ١٨٧ و١٨٨. والشاهد بلا نسبة في: ابن عقيل ١/ ٢٧٤، والهمع ١/ ١١٧ والأشموني ١/ ١٨٥.

الخبر في المثال مؤنث، ويترجَّح الحمل على المعنى إذا عضده سابق كقوله: (الكامل)

وإنَّ مِنَ النِّسْوانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ[(١)]

*** لا يجوز أن يحمل على المعنى إلا بعد استيفاء اللفظ ***

ومن ذلك قراءة بعض الناس ﴿زَيَّنَ لِكَثيرٍ مِنَ المُشْرِكينَ قَتْلَ أَولادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ﴾[(٢)].

لما قال: قَتْل أولادهم، تمّ الكلام، فقال شركاؤهم على المعنى لأنه علم أن لهٰذا التزيين مزيناً، فالمعنى زينه شركاؤهم[(٣)]. ومثله قول الشاعر:

لِيُبْكَ يَزيدُ ضارِعٌ لِخُصومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمّا تَطيحُ الطَّوائِحُ

لما قال: «ليبك يزيد» علم أن له باكياً فكأنه قال: ليبك ضارع لخصومة[(٤)].

*** الشيء إذا حمل على اللفظ، جاز الحمل بعده على المعنى، وإذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ ***

لأن المعنى أقوى فلا يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ، ويضعف بعد اعتبار لمعنى القوي الرجوع إلى الأضعف[(٥)].

---

(١) انظر: حاشية الخضري ١/ ٩٣، والتصريح على التوضيح ١/ ١٤٠، وارتشاف الضرب ١/ ٥٤٠، وهٰذا صدر بيت لجرّان العود وتمامه:

وإنّ مِنَ النّسوانِ مَنْ هِيَ رَوضَةٌ تَهيجُ الرِّياضُ قَبلَها وتَصوحُ

(٢) الأنعام ٦/ ١٣٧.

(٣) انظر: المقتضب للمبرد ٣/ ٢٨١.

(٤) المقتضب ٣/ ٢٨٢، وانظر أيضاً: الانتخاب لعلي بن عدلان الموصلي ٣٠.

(٥) الكليّات ٢/ ٢١٨.

* يعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيراً *

نحو قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[١] وقد يعتبر اللفظ، ثم المعنى، ثم اللفظ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ﴾ إلى قوله: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا﴾[٢].

والاقتصار على اعتبار المعنى، ثم اللفظ، ممنوع عند النحويين؛ لأن في ذلك من وجهة نظرهم إلباساً بعد البيان بخلاف اعتبار اللفظ ثم المعنى فأنه يكون تفسيراً[٣].

* الأفصح أن يبدأ أولا بالحمل على اللفظ ثم الحمل على المعنى *

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[٤] حيث حمل أولاً على اللفظ في قوله« من أسلم وجهه وهو محسن فله أجره عند ربه » ثم جمع في قوله عليهم ولا هم يحزنون حملاً على معنى (من))[٥].

ليس في كلام العرب، ولا في شيء من العربية ما رجع من معناه إلى لفظه إلا حرفاً واحداً

استخرجه ابن مجاهد من القرآن وهو قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ﴾ فوحد يؤمن وذكره على لفظ (من) وكذلك: ﴿يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ﴾ ثم قال: ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ فجمع على معنى (من) ثم قال ﴿قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴾[٦] فرجع بعد الجمع إلى التوحيد،

---

(١) البقرة ٢/ ٨.

(٢) الآية هي: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ لقمان ٣١/ ٦.

(٣) حاشية الصبّان ١/ ١٥٣.

(٤) البقرة ٢/ ١١٢.

(٥) انظر: البحر المحيط ١/ ٣٥٢.

(٦) الآية هي: ﴿ رَّسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴾ [الطلاق: ٦٥/ ١١].

ومن المذكر إلى المؤنث من لفظه إلى معناه، ولا يرجع من معناه إلى لفظه إجماعاً من النحويين[1].

*** إذا حمل تارة على اللفظ، وتارة على المعنى، وسبق الحمل على اللفظ، فهو كثير ولا خلاف في جوازه ***

نحو: «كم أسير فككت عنه الغل ففدوني» فإذا ما حدث العكس أي: سبق الحمل على المعنى، فجواز صحته أن يكون في كلام متصل مرتبط نحو: «كم مسكين أطعمتهم ودعاني» وإن كان في كلام منفصل فقد منعه قوم، وجوزه أبو حيان، ومثل له بقوله: «كم مسكين تصدقت عليهم، وأما الصدقة عليه فأرجو فيه الثواب»[2].

ومن ثم فقد خطأ أبو حيان قول ابن عطية(ت ٥٤٢هـ) الذي منع الرجوع من المعنى إلى اللفظ، وقال «وقد ثبت ما أنكره (ابن عطية) في كتاب الله تعالى وفي لسان العرب»[3].

*** اشترط الكوفيون الفصل عند الجمع بين الحمل على المعنى، والحمل على اللفظ ***

فهم يقولون: «من يقومون في غير شيء، ونظر في أموره قومك» ولا يشترط البصريون ذلك[4].

---

(١) انظر: ليس في كلام العرب لابن خالويه ٢١٩، غير أن ابن بنت العراقي(ت ٧٠٤هـ) يرى أن الموضع الذي جاء في القرآن محمولاً على المعنى أولاً ثم اتبع بالحمل على اللفظ هو قوله تعالى ﴿ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ﴾ [الأنعام ٦/ ١٣٩ وانظر: (البحر المحيط١/ ٥٥).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٨٤.

(٣) انظر: البحر المحيط ١/ ٥١.

(٤) البحرالمحيط ١/ ٢٤٢.

*** إذا جاء العائد على اللفظ دون المعنى، ثم أكد بلفظة مضافة حملت أولها على المعنى وآخرها على اللفظ ***

نحو: «جاءني من خرج أنفسه» لم يجز عند الفراء، وأجازها الكسائي غير أنه كثيراً ما جاء في القرآن الكريم الحمل على اللفظ، وبعده الحمل على المعنى، وبعده الرجوع إلى اللفظ كآية الطلاق، ﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾[1]. وآية لقمان: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ ثم قال ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾[2].

*** اذا كان الضميرالمحمول على اللفظ مخبراً عنه بما بعده، وأخبرت عنه بفعل لم يجز الحمل إلا على اللفظ، أو على المعنى ***

نحو: من كان يقوم أخواك، ومن كانا يقومان أخواك، ولا يجوز من كان يقومان أخواك، أما إن أخبر عنه باسم مشتق باطراد، فيجوز أن تحمل على اللفظ، وعلى المعنى فتقول من كان محسناً أخواك، ومن كانا محسنيْن أخواك، ومن كان محسنة أختك، ومن كان محسناً أختك، ومن كانت محسنة أختك، وهٰذا رأي الكوفيين وكثير من البصريين[3].

وذهب ابن السراح(ت ٣١٦هـ) إلى منع الجمع بين الحملين[4].

*** يحمل الشيء على الشيء لمناسبة بينهما، إما من جهة المعنى، وإما من جهة اللفظ ***

فالأسماء مَرْضى وهلكى وموتى وجربى وحمقى، حملت على قتلى، وجرحى وعقرى، ولدغى، ونحوها مما جاء على فعيل بمعنى مفعول، وكذٰلك أيامى ويتامى

(١) الطلاق ٦٥/ ١١.

(٢) لقمان ٣١/ ٦ و٧ وانظر: ارتشاف الضرب ١/ ٥٤٢ و٥٤٣.

(٣) ارتضاف الضرب ١/ ٥٤١.

(٤) الأصول ٢/ ٣٤٢ وما بعدها.

محمولان على وجاعى، وحباطى لتقاربهما في المعنى، ورأي الخليل في مرضى وهلكى ونحوهما أنها، فاعلة في اللفظ ومفعولة في المعنى، وحمل فاعل على مفعول إذ كان في معناه كما حملوا مفعولاً على فاعل إذا كان في معناه نحو قولهم، إمرأة حميدة، فأدخلوا فيها التاء، وإن كانت بمعنى مفعول؛ لأن الحمد شيء يطلب ويرغب فيه فصارت بمنزلة الفاعل، والذي يدل أن باب مرضى وهلكى ونحوهما محمول على جرحى وعقرى قولك، زمنون وجربون ولو كان أصلاً كجرحى لم يجمع جمع السلامة، كما أن جرحى وبابه لا يجمع جمع سلامة؛ لأنه يستوي فيه لفظ المذكر والمؤنث، فيقال رجل جريح، وامرأة جريح فلا يقول جريحون، كما لا يقال جريحات، والحمل على المعنى هو الكثير.

وقد جاء شيء من ذٰلك محمولاً على اللفظ قالوا: مِراض كما قالوا ظريف وظِراف لأنه فاعل مثله قال جرير: (البسيط)

وَفي المِراضِ لَنا شَجْوٌ وتَعَذْيبُ[1]

وقالوا: هالك، وهلاك، وهالكون، كما قالوا: شاهد، وشهاد، وشاهدون[2].

---

(١) تمام البيت هو:

قَتَلْنَنَا بِعُيونٍ زَانَهَا مَرَضٌ وَفي المِراضِ لنا شَجْوٌ وَتَعْذِيبُ

انظر: ديوانه ٣٤.

(٢) انظر: شرح المفصل ٥/ ٨١.

ثانياً: الحمل على الموضع:

تتردد هٰذه الصورة مقترنة بصورة (الحمل على اللفظ) في كثير من الأحيان، وقد يستبدلون بلفظ الموضع كلمة المحل، والمحل أو الموضع في اللغة هو المكان[1] ويقصد بهما النحاة تلك الحركة الإعرابية التي يستحقها اللفظ، أو الجملة، أو المركب من الموقع الإعرابي، خلافاً للحركة التي تظهر عليه فمثلاً، يقول جرير في وصف عمر بن عبد العزيز: (الوافر)

فَما كَعْبُ بنُ مَامَةَ وابنُ سُعْدى ... بأَجْوَد مِنْكَ يا عُمَرُ الجَوادا[2]

فإن لفظ عمر مبني على الضم، لأنه علم منادى، ولٰكن المنادى منصوب على أنه مفعول به بفعل مقدر بنحو (أدعو أو أنادي) فعند إعرابه يقال: منادى مبني على الضم، في محل نصب لأن الاصل أن يكون منصوباً فموضعه النصب، ولذا فان كلمة الجواد وهي صفة (لعمر) جاءت منصوبة بالنظر إلى محل الموصوف (عمر). ومثله قول عقيبة الأسدي: (الوافر)

مُعـاوِيَ إنّنـا بَشَـرٌ فـأَسْجِـح ... فَلَسْنـا بـالجِبَـالِ وَلا الحَـديـدا[3]

حيث إن لفظ (بالجبال) مجرور بالباء الزائدة الواقعة في خبر ليس، وخبر ليس، كما هو معلوم، منصوب، فإعراب بالجبال إذاً اسم مجرور بحرف الجر الزائد في محل نصب خبر ليس، فلما عطف الشاعر كلمة الحديد على (بالجبال) التفت إلى محلها الإعرابي وهو النصب فنصبها.

---

(١) انظر: اللسان (حلل) ١١/ ١٦٣.

(٢) انظر ديوانه ١٣٥، وانظر هٰذا البيت في: الإفصاح ١٧٣ والأمالي الشجرية ١/ ٣٠٧ والجمل في النحو ١٥٤.

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه ١/ ٦٧ و٣/ ٩١، والجمل في النحو ٥٥.

والالتفات إلى المحل، والحمل عليه، طريقة سكلها النحاة واستعانوا بها لمعالجة الحالات التي يفترض فيها المطابقة، ولٰكنها تأتي خلاف ذٰلك، فمن المعروف أن التابع يلحق بالمتبوع، ويعطى حكمه الإعرابي من رفع ونصب وجر وجزم، ولٰكنهم لاحظوا أن التابع يغاير المتبوع في حركته الإعرابية كما مر في (عمر الجوادا) و(بالجبال ولا الحديدا) فكان الحمل على الموضع خير وسيلة لتسويغ هٰذه المخالفات حتى لا تتخرم القواعد.

والملاحظ من الأمثلة التي أوردها النحاة على بعض مواضع الحمل على المحل(١) أن هناك ربطاً بين العطف على التوهم، والحمل على المحل، وبالتالي، يمكن إرجاعهما إلى أسلوب الحمل على المعنى، وهو فحوى كلام الأسقاطي الذي عقب على الأشموني بقوله: «الذي يظهر من كلام الشارح (الأشموني)(٢) أن العطف على المعنى عام يشمل العطف على المحل والعطف على التوهم»(٣).

شروط الحمل على الموضع:

وضع النحاة شروطاً وقوانين لصحة الأخذ بهٰذا الأسلوب، فهٰذا الزمخشري يرى أن الحمل على الموضع لا يتم إلا بعد تمام الجملة فيقول: «وإنما يصح الحمل على المحل بعد مضي الجملة، فإن لم تمض لزمك أن تقول «إن زيداً وعمراً قائمان» بنصب عمرو لا غير»(٤).

---

(١) انظر المثال السّابق:

مُعَـاوِيَ إنّنـا بَشَـرٌ فـأَسْجِـحْ ... فَلَسْنـا بـالجِبـالِ ولا الحَـديـدا

وانظر أمثلة هٰذا الرّبط في: شرح المفصّل فهو تارة يذكر «الحمل على المحل» وتارة «الحمل على المعنى» (شرح المفصّل ٦/ ٦٥ و٦٦).

(٢) انظر قول الأشموني في تابع المستثنى، وجواز مراعاة اللفظ والمعنى وفيه يقول: «وظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على المحل» وذهب الشلوبين إلى أنه من باب التوهّم (شرح الأشموني ١/ ٤٠١).

(٣) انظر: حاشية الصبان ٢/ ١٥٨.

(٤) انظر: المفصل ٢٩٦.

ويتبع ابن يعيش الزمخشري، ويوضح موقفه قائلاً: إن العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام؛ لأنه حمل على التأويل، ولا يصح تأويل الكلام إلا بعد تمامه، فعلى هٰذا نقول: «إن زيداً وعمراً منطلقان» ولا يجوز الرفع في عمرو بالعطف على الموضع، لأن الكلام لم يتم إذ الخبر متأخر عن الاسم المعطوف[١].

ويشترط أبو حيان لصحة العطف على الموضع ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون للاسم لفظ وموضع.

الثاني: أن يكون الموضع بحق الأصالة.

الثالث: أن يكون هناك محرز للموضع.

وأفرد للناسخ (أن) شروطاً فقال: «وإن كان الناسخ (أن) فأكثر المحققين على أنه لا يجوز أن تقول: بلغني أن زيداً قائم وعمرو بالرفع لا على الابتداء ولا على الموضع، وقال قوم: يجوز ذٰلك مطلقاً، وفصَّل قوم فقالوا: إن كان الموضع يصلح للمفرد والجملة جاز العطف على موضع إنَّ وصلتها نحو أن تقول: إن زيداً قائم وعمرو قائم، وإن كان لا يصلح إلا للمفرد لم يصلح العطف على الموضع نحو بلغني أن زيداً قائم وعمرو»[٢].

وأما ابن هشام فقد ذكر أقسام العطف على المحل وذكر أن له عند المحققين ثلاثة شروط:

الأول: أمان ظهوره في الفصيح، ومثل له بـ (ليس زيد بقائم) و(ما جاءني من امرأة) حيث يمكن في هٰذين المثالين أن تسقط (الباء) فتنصب، وتحذف (من) فترفع، لأن الباء ومن في هٰذين المثالين زائدان؛ ولذا فعنده لا يجوز أن يقال «مررت بزيد وعمراً» لأنه لا يجوز «مررت زيدًا».

---

(١) شرح المفصل ٨/ ٦٨.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ١٦٠.

ومراعاة الموضع لا تختص عنده بكون العامل في اللفظ زائداً، واستدل على رأيه هٰذا بقول لبيد: (الطويل)

فَإنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دونِ عَدْنانَ وَالِداً ... وَدونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَواذِلُ[1]

حيث عطف «دون مَعَدٍّ» بالنصب على «من دون عدنان»، لأنها في محل نصب ثاني مفعوليْ (تجد).

الثاني: أن يكون الموضع بحق الأصالة؛ فلذا لا يجوز عنده «هٰذا ضارب زيداً وأخيه» وعلل ذٰلك: بأن الوصف المستوفي لشروط العمل، الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل. وقد أجاز هٰذا البغداديون مستشهدين بقول امرىء القيس: (الطويل)

فَظَلَّ طُهاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْن مُنْضِجٍ ... صَفيفَ شِواءٍ أوْ قَديرٍ مُعَجّلِ[2]

الثالث: وجود المُحْرِز، أي الطالب لذٰلك المحل، ولذٰلك لا يجوز أن يقال «إن زيداً وعمروٌ قائمان» لأن الطالب رفع زيد هو الابتداء والابتداء، هو التجرد، والتجرد قد انتفى بدخول »إنّ».

ولم يشترط الكوفيون، وبعض البصريين وجود المُحْرِز لصحة الحمل على الموضع فلذا أجازوا: «إن زيداً قائم وعمرو» بالعطف على المحل لا مبتدأ[3].

وينكر ابن هشام على أبي حيان عدم أخذه بالشرط الثالث، واشتراطه أن يكون للمعطوف عليه لفظ، وموضع، لأنه جعل صورة المسألة (أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع) شرطاً لها[4].

---

(١) الشاهد في ديوانه ١٣١.

(٢) (معجل) من البيت عند البغداديين معطوف على صفيف من قبل العطف على المحل، فهم لا يشترطون أن يكون المحلّ بحقّ الصدارة (خزانة الأدب ٣/ ٢٥١) (والبيت في ديوانه ٢٢) وكذٰلك (شرح المعلقات العشر للزوزني ٧٣).

(٣) انظر: مغني اللبيب ٢/ ٤٧٤.

(٤) انظر هٰذه الشروط تفصيلاً في: مغني اللبيب ٢/ ٤٧٣ و٤٧٤، كذٰلك: انظر هٰذه الشروط في: =

اطراد هٰذه الصورة:

يشيع جواز «الحمل على اللفظ والحمل على المحل» في عدد من المسائل النحوية أشهرها:

أولا: توابع المنادى:

ويقصدون بها التوابع الخمسة من وصف، وتوكيد، وبدل، وعطف بيان، وعطف نسق[1]. كما يعنون بالمنادى هنا المنادى المفرد إذا كان معرفة.

ولك في هٰذه التوابع الخمسة الحمل على اللفظ، فتعطي التابع حركة المنادى الظاهرة وهي الرفع، ولك أن تحمله على موضع المنادى، فتعطيه حركة المحل، وهي النصب، مثال ذٰلك قول الشاعر: (الخفيف)

إنَّ هِنْـدُ المليحـةُ الحَسنـاءَ وَأيَ مَـنْ أضْمَـرتْ لِخِـلٍّ وَفـاءَ[2]

فإن قوله (المليحةُ الحسناءَ) صفتان لهند أما المليحة، بالرفع، فمحمولة على لفظ (هند) وأما الحسناء بالنصب، فهي محمولة على موضع هند. يقول ابن الشجري: «المنادى المفرد المعرفة يجوز في صفته المفردة المعرفة بالألف واللام النصب، حملاً على الموضع... ويجوز في صفته الرّفع، حملاً على اللفظ لأن ضمته إن كانت بناء تشبه ضمة الإعراب، لاطرادها في كل اسم منادى مفرد معرفة»[3].

= حاشية ياسين على شرح التصريح ٢/ ٧٠.

(١) شرح المفصل ٢/ ٣ و٣.

(٢) انظر البيت في: مغني اللبيب ١/ ١٩، والأمالي الشجرية ١/ ٣٠٦ و٣٠٧، وقد ذكر فيه أن هٰذا البيت موضوع لرياضة المبتدئين وهو منسوب إلى يوسف بن الدبّاغ النحوي وذكر بعد البيت:

فَعَسَـى أنْ يكـونَ يُحْسِـنُ مَـنْ قَـدْ كـانَ مِـنْ قَبْـلِ ذاكَ أن قـد أسـاءَ

(انظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٥٦).

(٣) الأمالي الشجرية ١/ ٣٠٧.

وقد وردت أمثلة هٰذين الحملين في القرآن الكريم، والشعر، وفصيح الكلام[1]، فمن أمثلة الصفة قولهم: (يا زيدُ الطويلُ والطّويلَ) بالرّفع حملاً على اللفظ، وبالنصب حملاً على الموضع ومنه قول: (الرجز)

يَا حَكَمُ الوارثُ عَنْ عَبْدِ المَلِكْ[2]

فقد روي (الوارثُ) بالرفع حملاً على اللفظ، وهو الأكثر، والنصب حملاً على المحل:[3] ومنه قوله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾[4].

فقد روي بالرفع والجرّ[5] قال أبو حيّان: «بالجر على لفظ إله بدلاً، أو نعتاً وبالرفع عطفاً على موضع من إله»[6].

ومن أمثلة التوكيد قولهم: (يا تميمُ أجمعون وأجمعين) إن شئت رفعت على اللفظ، وإن شئت نصبت على الموضع[7].

وأما عطف البيان فهو كالتوكيد، والبدل تقول: (يا غلام بشر وبشراً) بالرفع حملاً على لفظ المنادى، وبالنصب حملاً على موضعه ومنه قول رؤية: (الرّجز)

إنّـي وَأَسْطـارٍ سُطِـرْنَ سَطْـرا لَقـائـلٌ يـا نَصْـرُ نَصْـرٌ نصـرا[8]

(١) انظر الأمثلة في: المقتضب ٤/ ٣٧٠-٣٧٢، كذٰلك: التبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ٣٤٧ و٣٤٨ و٣٤٩، وكذٰلك: أسرار العربية لابن الأنباري ٢٢٥ و٢٢٦، وشرح المفصل ٢/ ٢ و٣.

(٢) انظر: المغني ١/ ١٩، وشرح قطر الندى ٢٠٩ و ٢١٠ وروي بعده:

«مَا بَعْدنا مِنْ غايةٍ ولا دَرَكْ»

انظر: شرح شواهد المغني ١/ ٥٣ و٥٤.

(٣) شرح المفصل ٢/ ٢ و٣.

(٤) الأعراف ٧/ ٥٩ و٨٥.

(٥) انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري(ت ٨٣٣) ٢/ ٢٧٠.

(٦) البحر المحيط ٤/ ٣١٦ و٣٢٠، وانظر أيضاً: البغداديات لأبي علي الفارسي ١٧٢.

(٧) شرح المفصل ٢/ ٢ و٣ كذٰلك: شرح قطر الندى ٢٠٩.

(٨) انظر الشاهد في: الكتاب ٢/ ١٨٥، وشرح المفصل ٢/ ٣، والخزانة ٢/ ٢١٩، والخصائص =

قال الصّيمري: يروى (البيت) على ثلاثة أوجه: «يا نصرُ نصرُ نصراً، اختيار أبي عمرو وجعل نصر الثاني بدلاً من الأول، وعطف الثالث على الموضع».

«ويا نَصْرُ نَصرُ نَصرًا، بعطف أحدهما على اللفظ، والآخر على الموضع»[1].

«ويا نَصْرُ نَصْراً نَصراً، بعطفهما على الموضع».

ومن أمثلة عطف النسق، قوله تعالى: ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[2]. فقد قرى بالنصب، فقيل هو معطوف على موضع (جبال)، كما وقرىء بالرفع، حملاً على لفظ «جبال»[3]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَـٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾[4] فقد روي (ولا طائرٍ) بالجر، حملاً على لفظ (دابة)، وقرىء بالرفع، حملاً على الموضع[5] وقال القرطبي: «ولا طائر يطير بجناحيه بخفض طائر عطفاً على اللفظ، وقرأ الحسن وعبد الله بن أبي إسحاق ولا طائر بالرفع عطفاً على المعنى»[6].

ومما جاء منه شعراً قول الشاعر: (الوافر)

ألا يَـا زَيْـدُ والضَّحـاكُ سِيـرا ... فَقَـد جَـاوَزْتُمـا خَمَـرَ الطَّـرِيـقِ[7]

= ١/ ٣٤٠، واللسان (نصر)، وشذور الذهب ٤٣٧، والمقتضب ٤/ ٢٠٩، وأسرار العربية ٢٩٧ والأصول لابن السراج ١/ ٢٦٣، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٨، والهمع ١/ ٢٤٧.

(١) انظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ٣٤٨ و٣٤٩.

(٢) سبأ ٣٤/ ١٠.

(٣) التبيان ٢/ ١٠٦٤.

(٤) الأنعام ٦/ ٣٨.

(٥) التبيان ١/ ٤٩٣.

(٦) تفسير القرطبي ٦/ ٤١٩.

(٧) انظر: شرح المفصل ١/ ١٢٩، وشرح قطر الندى ٢١٠، والبيت بلا نسبة في اللسان (خمر) ٤/ ٢٥٧، والأزهية ١٧٤، ومقاييس اللغة ٢/ ٢١٦، والهمع ٢/ ١٤٢، ومعاني القرآن ٢/ ٣٥٥.

فقد روي برفع (الضحاك) ونصبه؛ أما الرفع فعلى اللفظ وأما النصب فحملاً على الموضع[1].

ومما جاء محمولاً على المحل شعراً قول كثير عزة: (الطويل)

وَما كُنْتُ أدْري قَبْلَ عِزَّةَ ما البُكا وَلا مُوجِعاتِ القَلْبِ حَتّى تَوَلَّتِ[2]

فقد روي بنصب موجعات بالكسر، عطفاً على محل «ما البكا»[3].

وقد سوّغ النحاة جواز الرفع في تابع المنادى المفرد حملاً على اللفظ، ولم يجز ذٰلك في المضاف[4] بأن القياس في توابع المنادى المضموم، هو النصب، حيث إن هٰذه التوابع قد وضعت لاحقة للمعرب في إعرابه، ولم توضع للمبني، فلا يقال -مثلاً- «جاءني هٰؤلاءِ الكرامِ» بجر الصفة حملاً على اللفظ، بل الرفع على المحل هو الواجب، ولما كانت الحركة البنائية مقرونة بحرف النداء، تحدث بدخوله، وتزول بزواله، أصبحت كالرفع، وصار حرف النداء كالعامل لها. وكذٰلك فتحة نحو لا رجلَ فلمشابهة الضمة للرفعة جاز أن ترفع التوابع المفردة لأنها كالتابعة للمرفوع[5].

ويسري على تابع تابع المنادى، عند النحاة، ما يسري على تابع المنادى، ويحمل تابع التابع على التابع، ويعطى حركته الإعرابية الظاهرة سواء كان المنادى (أي أو هٰذا) أو غيرهما، فيقال: «يا زيد الطويلُ ذو الجمّة» إذا جعلته صفة «للطويل» وإن جعلته

(١) شرح المفصل ١/ ١٢٩.

(٢) انظر: الشاهد في ديوانه ٩٥، وشرح شذور الذهب ٣٦٨، وشرح التصريح ١/ ٢٥٧، والخزانة ٩/ ١٤٤.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٢/ ٣٢.

(٤) خالف الأنباري النحاة في هٰذا «فلم ينظر إلى تصور وقوعها موقع المنادى بل نظر إلى مشابهة متبوعها للمرفوع، وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافاً أو مفرداً». انظر: الكافية ١/ ١٣٨.

(٥) انظر: الكافية ١/ ١٣٨ وكذٰلك حاشية ياسين ٢/ ١٧٤.

«لزيد» نصب، ومن نصب الطويل نصب ذا الجمَّة لا غير، إلا أن التابع لوصف (أي) لا يجوز إلا أن يتبع الوصف؛ لأن المنادى في الحقيقة هو الوصف، وأي وصلة إليه.

وإذا جاء التابع بعد وصف اسم الإشارة نحو: «يا هٰذا الرجل زيد وذو المال» فيجوز «ذو المال» حملاً على الوصف، وزيد بالضم «وذا المال» حملاً على هٰذا.

أما إذا كان التابع عطف نسق مجرداً من اللام، فالحمل على هٰذا لا غير، نحو: «يا ذا الرجل وذو الجمة» إذ لو حمل على الوصف لصار أيضاً وصفاً لهٰذا واسم الإشارة لا يوصف إلا بذي اللام[1].

ثانياً: اسم إنّ وأخواتها:

يكثر في هٰذه الصورة جواز الحمل على الموضع، والحمل على اللفظ، فإذا ما عطف على خبر هٰذه الحروف جاز في المعطوف النصب، نحو: «إن زيداً قائم وعمراً». فقد نصب حملاً على لفظ زيد ومثله قول رؤية: (الرّجز)

إنّ الربيعَ الجودَ والخَريفا

يَدا أبي العَباسِ والصُّيوفَا[2]

حيث عطف (الخريف والصّيوفا) على لفظ الربيع فنصبهما، وفي حالة النصب هٰذه فلا خلاف بين العلماء في جوازها مع جميع الحروف (أخوات إن)[3].

كما يجوز الرفع في المعطوف نحو: «إن زيداً قائمٌ وعمروٌ» حملاً على موضع اسم إنَّ لأن موضعه الابتداء ومثله قول جرير: (الكامل)

---

(١) انظر في هٰذا: الكافية ١/ ١٤٤.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٤٥، والمقتضب ٤/ ١١١، والتصريح ١/ ٢٢٦، والهمع ٢/ ١٤٤، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ٢٠٩.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ٢٠٩.

إنّ الخِـلافَـة والنّبـوةَ فيهـمُ ... والمَكْـرمـاتُ وسـادةٌ أطهـارُ[1]

فقوله: (والمكرمات) بالرفع حملاً على موضع اسم «إنّ» لأنه مبتدأ أصلاً[2].

وقد روي بالرفع والنصب في قول الأخطل: (الكامل)

إنّ العَـرارةَ والنبـوحَ لـدارمٍ ... والمُسْتخـفُ أَخُـوهُـم الأثقـالا[3]

فقد ورد (المستخف) بالنصب، حملاً على لفظ اسم إنّ، وبالرفع حملاً على موضع اسمها. قال الله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[4]

فقد قرىء بنصب (رسول) عطفاً على لفظ الجلالة (الله) عزّ وجلّ، وبالرفع حملاً على موضع إن قبل دخولها في أحد أقوال ثلاثة[5].

والعطف على الموضع جائز مع «إن ولٰكن» دون سائر أخواتها، وعزا ابن الأنباري سبب ذٰلك إلى أنهما «لم يُغيِّرا معنى الابتداء» بخلاف سائر الحروف؛ لأنها غيّرت معنى الابتداء؛ لأن كأن أفادت معنى التشبيه، وليت أفادت معنى التمنّي، ولعلّ: معنى الترجي»[6].

وقد اختلف النحاة في جواز العطف على الموضع قبل ذكر الخبر: فمنعه البصريون، واحتجوا على ذٰلك بقولهم: «إذا قلت: إنك وزيد قائمان» وجب أن يكون

(١) انظر هٰذا الشاهد في الكتاب ٢/ ١٤٥، وشرح المفصل ٨/ ٦٦، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٠٨، والشاهد غير موجود في ديوانه.

(٢) التبصرة والتذكرة ١/ ٢٠٨.

(٣) انظر هٰذا الشاهد في: اللسان (نبح) ٢/ ٦١٠ و(عرر) ٤/ ٥٥٩ وديوانه .

(٤) التوبة ٩/ ٣.

(٥) أما الرأي الثاني: فعلى المضمر في (بريء) والثالث: على الابتداء وإضمار الخبر (انظر: الجمل في النحو للزجاجي ٥٦).

(٦) انظر: أسرار العربية ١٥١، وكذٰلك: الجمل في النحو للزجاجي ٥٦ .

مرفوعاً بالابتداء، ووجب أن يكون عاملاً في خبر زيد، وتكون «إنَّ» عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعا معا وذٰلك لا يجوز»[1].

وأما الكوفيون، فقد اختلفوا في ذٰلك فجوّزه الكسائي على الإطلاق، وذهب الفراء إلى عدم جواز ذٰلك إلا في مالم يتبين فيه عمل إنّ»، واستدل على ذٰلك بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ﴾[2] حيث عطف الصابئين على موضع إن قبل تمام الخبر، وهو قوله تعالى: ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ﴾[3].

ثالثاً: تابع اسم لا النافية للجنس:

يرى النحاة أن (لا)النافية للجنس قد عملت عمل (إنَّ) للمشابهة التي بينهما[4]، ونتيجة لهٰذه المشابهة أعطيت (لا) حكم (إنّ). فكما جاز في توابع اسم (إنّ) الحمل على الموضع، كذٰلك جاز في توابع اسم (لا) معرباً كان أم مبنياً[5]. ولذا، فإن نُعِتَ اسم (لا) المبني فلك في الصِّفة:[6]

أولا: النصب والتنوين على الأصل مع بناء موصوفها نحو: (لا رجل ظَريفاً عندك) فموضع اسم لا (رجل) النصب، ولذا حمل الوصف على موضع الموصوف.

ثانيا: بناء الصفة والموصوف على الفتح، وجعلهما كالكلمة الواحدة إذ إن معناهما كمعنى الكلمة الواحدة نحو: «لاَ رجل ظَريفَ عندك».

ثالثا: الرفع حملاً على موضع لا واسمها، لأن موضعها الابتداء، ولذا يتوجب التنوين فتقول: «لا رجلَ ظريفٌ عندك».

---

(١) أسرار العربية ١٥٢.
(٢) المائدة ٥/ ٦٩.
(٣) البقرة ٢/ ٦٢ والمائدة ٥/ ٦٩. وانظر: أسرار العربية ١٥٢.
(٤) انظر أوجه المشابهة بينهما في شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٣٥.
(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ١/ ١١١.
(٦) انظر في هٰذا: المرتجل لابن الخشاب ١٨٠ و١٨١.

وأما إذا عطفت على اسمها، فيتوجب التنوين في المعطوف نصباً ورفعاً نحو: (لا رجل وغلاماً في الدّار) و(لا رجل وغلامٌ في الدّار).

فإذا أُتبع النعت الأول نعتاً آخر، جاز في الثاني الرفع على الموضع، والنصب بالتنوين حملاً على اللفظ نحو: «لا رجل عاقلاً كريماً وكريم».

وإن تكرر اسم (لا)، جاز في الاسم الثاني الفتح والرفع والنصب بالتنوين نحو: «لا ماءَ ماءَ لك، لا ماء ماءٌ لك، ولا ماءَ ماءً لك»[1].

أما إذا كررت (لا) نحو: لا رجل فيها، ولا امرأة، فلك في هٰذا الأسلوب خمسة أوجه:[2]

الأول: البناء على الفتح في اسم لا الأولى والثانية. فتقول: «لا رجلَ فيها ولا امرأةَ».

الثاني: بناء اسم لا الأولى، ونصب اسم لا الثانية بالتنوين حيث تعدّ لا الثانية زائدة وتعطفه على اللفظ نحو: «لا رجلَ فيها ولا امرأةً».

الثالث: بناء الأول ورفعِ الثاني، وعد لا الثانية زائدة، ويعطف الثاني على موضع الأول نحو «لا رجلَ فيها ولا امرأةٌ».

الرابع: الرفع فيهما جميعاً نحو: «لا رجلٌ فيها ولا امرأةٌ».

الخامس: رفع الأول وفتح الثاني نحو «لا رجلٌ فيها ولا امرأةَ». وجاء في التنزيل «لا بيعٌ فيه ولا خلّةٌ» وقرىء ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾[3].

(١) التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٧.

(٢) انظر هٰذه الأوجه في: التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٧ و٣٨٨.

(٣) البقرة ٢/ ٢٥٤. انظر هٰذه القراءات في: البحر المحيط ٢/ ٢٧٦، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢١١.

ومما جاء من هٰذه الصورة شعراً قول رجل من عبد مناة بن كنانة: (الطويل)

فَلا أَبَ وَابناً مِثلُ مَروانَ وابْنِهِ إذا هَوَ بالمجْدِ ارتَدى وَتَأَزّرا[1]

قوله «ابناً» بالنصب عطفاً على لفظ اسم لا المبني، ويجوز فيه الرفع حملاً على الموضع (لا واسمها) فهما في محل رفع على الابتداء، أما (مثل) فيحتمل النصب على اللفظ، والرفع على الموضع، وقد استقبح هٰذا أبو علي الفارسي في (المسائل البصرية)؛ وذٰلك لأنه قد سبق العطف بالنصب فلا يحكم بالرفع بعد الحكم بالنصب[2].

واختلف النحاة في «ألا» التي تفيد التمنّي فذهب المازني والمبرد إلى جواز العطف والوصف على موضع اسمها نحو: (ألامال كثيرٌ أنفقه، وألا ماء وخمرٌ أشربهما) وتابعهما في هٰذا ابن الحاجب والجزولي، وخالفهما في ذٰلك سيبويه»[3].

وبالرغم من أن النحاة قد اشترطوا في صحة الحمل على الموضع، ألا يتغير معنى الجملة بدخول الحروف عليها نحو: «إن زيداً قائم وعمروٌ» حيث إن دخول (إنّ) على الجملة لم يغيّر معنى الابتداء فيها، بل أكّد مضمون الجملة، فإنهم أجازوا الحمل على الموضع مع «لا» إذا كان اسمها مبنياً، مع أن الجملة يتغير المعنى بدخولها عليها، وعلل الرضي ذٰلك بقوله:

«لأنه إذا كان معرباً فالحمل على الإعراب الظاهر أي النصب أولى من الرفع البعيد الذي إن اعتبر فلكونه أصلاً في هٰذا الاسم مع مشابهة «لا» لأن التي معها كالباقي، أما إذا كان مبنياً فنصبه بعيد كرفعه، لأن النصب فيه صار بسبب البناء فتحاً، فصار نصب تابعه حملاً على فتحة المشابه للنصب بعروضه بلا، وزواله بزوالها مساوياً لرفع تابعه حملاً على رفعه الذي كان له في الأصل، لأن كل واحد منهما بعيد»[4].

---

(١) انظر الشاهد: في الخزانة ٤/ ٦٧، وانظر نسبة هٰذا الشاهد في: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٤١٣.

(٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٤١٣.

(٣) انظر: الكافية في النحو للرضي ١/ ٢٦٢.

(٤) الكافية في النحو ١/ ١١١.

رابعاً: تابع المضاف إلى اسم الفاعل أو المصدر:

أجاز النحاة حمل تابع ما أضيف إليه المصدر على اللفظ، وهو الأرجح، وقالوا: «إنما يصار إلى المحل إذا تعذّر الحمل على اللفظ الظاهر»[(١)].

وقال خالد الأزهري: «وتابع المجرور فاعلاً»[(٢)] كقول لبيد: (الكامل)

حَتّى تَهَجَّرَ فِي الرّواحِ وَهَاجَها   طَلَبُ المُعَقَّبِ حَقَّهُ المَظْلوم[(٣)]

حيث إن (طلب) مصدر أضيف إلى فاعله، وهو (المعقب) ثم أتى بعده بلفظ (المظلوم)مرفوعاً وهو صفة للمعقب المجرورة، حملاً على محلّه لأنه فاعل للمصدر.

أما إذا كان المجرور مفعولاً، فينصب التابع حملاً على موضعه، كقول زياد العنبري: (الرجز)

قَدْ كُنتُ دَايَنْتُ به حَسّانا

مَخافةَ الإفلاسِ وَاللّيانا[(٤)]

قوله: «والليانا» معطوف منصوب، حملاً على محلّ الإفلاس إذ إن الإفلاس مفعول به في الأصل للمصدر مخافة[(٥)]. وفي هٰذا يقول ابن مالك: (الرجز)

وَجَرّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرّ وَمَنْ   رَاعَ في الإتْباعِ المَحَلّ فَحَسَنْ[(٦)]

---

(١) الكافية في النحو ٢/ ٦٤.

(٢) شرح التصريح ٢/ ١٩٨.

(٣) انظر الشاهد في: ديوانه ١٥٥، وشرح التصريح ٢/ ٦٥، وشرح المفصل ٦/ ٦٦، واللسان (عقب) ١/ ٦١٤، والخزانة ١/ ٣٣٤، والمرتجل ٢٤٣، وابن عقيل ٢/ ١٩٠ والإنصاف ١/ ٢٣٢.

(٤) نسبت هٰذه الأبيات لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٧، وسيبويه ١/ ١٩١ ولزياد العنبري في: شرح التصريح ٢/ ٦٥، وشرح المفصل ٦/ ٦٥، وبلا نسبة في الهمع ٢/ ١٤٥، والمفصل ١١٦، وابن عقيل ٢/ ١٩١، والمرتجل ٢٤٧.

(٥) انظر: شرح المفصل ٦/ ٥٦ وشرح التصريح ٢/ ٦٥.

(٦) انظر: ألفية ابن مالك ٣٩.

وأما تابع معمول اسم الفاعل فله حالتان:[1]

الأولى: أن يكون معمول اسم الفاعل مجروراً، وفي هٰذه الحالة إن كان التابع نعتاً أو تأكيداً أو عطف بيان، فلك الخفض على اللفظ، والنصب على الموضع، وإن كان التابع عطف نسق أو بدلاً، فإن لم يكن في اسم الفاعل ألف ولام، فالخفض على اللفظ والنصب، بإضمار فعل نحو قولك: «هٰذا ضارب زيد وعمراً، أي وضرب عمراً».

وإن كان فيه ألف ولام جاز الخفض على اللفظ، والنصب على الموضع، إن كان مثنى أو جمع مذكر سالماً نحو قولك: «هٰذان الضاربا زيد أخيك وعمرو» بخفض الأخ وعمرو ونصبهما، وإن لم يكن مثنى ولا جمع مذكر سالماً، وكان التابع معرَّفاً بالألف واللام، أو مضافاً إلى ما فيه ألف ولام أو إلى ضميره. ففي هٰذه الأحوال يجوز الخفض على اللفظ، والنصب على الموضع كقول الأعشى: (الكامل)

الوَاهِبُ المائةَ الهِجانَ وَعَبْدَها عُوذاً تُزَجّي خَلْفَها أطْفالَها[2]

فقد روي بخفض (عبد) على اللفظ، ونصبه على الموضع[3].

الخامس: تابع الأسماء المتصلة بحرف زائدة مما عدّها النحاة من قبيل العطف على التوهم أو الحمل على المعنى، ومن أمثلتهم على هٰذا قول عقيبة الأسدي: (الوافر)

مُعاويَ إننا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنا بالجبالِ وَلا الحَديدا[4]

فقد نصب «الحديدا» على موضع الجبال، لأن موضعها النصب، وجاء الجر بالباء الزّائدة التي لا موضع لها في الإعراب فكأنه قال: «فلسنا الجبال ولا الحديدَ»[5].

---

(١) انظر هٰذا مفصلاً في: المقرب لابن عصفور ١/ ١٢٥ و١٢٦.

(٢) انظر ديوانه ٦٥.

(٣) انظر: المقرب لابن عصفور ١/ ١٢٧.

(٤) مر نسبة البيت وما ورد عليه من إشكال فيما تقدّم من هٰذا الكتاب ص٢٣٦، ٢٥٠، ٢٨٢، ٢٩٩.

(٥) انظر: الجمل في النحو ٧٣ و٧٤ و٧٥، والإنصاف ١/ ٢٣٥.

ومثله قول كعب بن جعيل: (الطويل)

أَلا حَيِّ نَدْمانِي عُمَيْرَ بنَ عامِرٍ إذا مَا تلاقينا منَ اليوْمِ أو غَدا[1]

حيث نصب «غدا» على موضع من اليوم وموضعها نصب؛ لأن (من) لا محل له من الإعراب فكأنما قال: «إذا ما تلاقينا اليوم أو غدا»[2].

وتكثر صور هٰذه المسألة في توابع خبر ليس المجرور بالباء الزائدة، وكذٰلك في خبر ما العاملة عملها نحو: ما زيدٌ بقائم لٰكن قاعدٌ أو قاعداً أو قاعدٍ.

فالرفع حملاً على موضع (قائم) إن قدرتها تميمية، والنصب حملاً على موضع (قائم) إن قدرتها حجازية، والجر حملاً على اللفظ[3].

ومن هٰذه الصور سقوط حرف القسم من اللفظ نحو قولك: «والله لأفعلن» فإن سقطت الواو صار «الله لأفعلن» فإذا عطف على المجرور، فالحمل على الجر الظاهر أولى من الحمل على النصب المقدر، وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾[4] على رواية من نصب (وأرجلكم) ومثله قولك: «وحقِّ الله ثم حقَّك لأفعلن» فلو قلت: (ثم حقَّك) بالنصب كان جائزاً حملاً على الموضع[5] على هٰذا جاءت قراءة: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾[6] لأن حمل (وأكن) على موضع فأصدق، لأن موضعه الجزم على جواب التمني وقوّى الحمل على الموضع عدم ظهور الإعراب فيه[7].

---

(١) انظر الشاهد في: سيبويه ١/ ٦٨، وهو بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٣٥، والمقتضب ٤/ ١١٢ و١٥٤.
(٢) شرح المفصل ١/ ٢٣٥.
(٣) انظر: المقرب ١/ ١٠٤.
(٤) المائدة ٥/ ٦، وانظر في هٰذا أيضاً: الكافية ١/ ٣١.
(٥) انظر المقتضب ٢/ ٣٢٨.
(٦) المنافقون ٦٣/ ١٠.
(٧) انظر: البيان في إعراب القرآن ٢/ ٤٤١، وكذٰلك المقتضب ٢/ ٣٣٩.

سادساً: في باب المستثنى:

ترد مثل هٰذه الصورة عندما يتعذر حمل البدل على لفظ المستثنى منه، وحينئذ يحمل على المستثنى منه وذٰلك نحو: «ما جاءني من أحد إلا زيد» فزيد هنا بدل مرفوع حملاً على موضع أحد، وليس مجروراً حملاً على لفظه. ومثله قولهم: «ما زيد شيئاً إلا شيء لا يعبأ به» فشيء مرفوع حملاً على محل (شيئاً)[1] يقول الجامي:

«وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ، حمل على المحل (فزيد) محمول على محل (أحد) وهو الرفع بالابتداء، و(شيء) مرفوع على أنه محمول على محل (شيئاً) وهو الرفع بالخبرية[2].

(١) الفوائد الضيائية ١/ ٤٢٢.

(٢) الفوائد الضيائية ١/ ٤٢٣.

رأي العلماء القدماء في الحمل على اللفظ والموضع

يكاد يجمع النحاة على جواز تعاقب الحمل على اللفظ، والحمل على الموضع في أبواب معينة من النحو العربي[1]، غير أنهم يختلفون في بعض الشروط وفي الجزئيات من كل باب.

ولعل أول ما اختلفوا فيه هو علاقة الحمل على الموضع بالحمل على المعنى والحمل على التوهم، ففي الوقت الذي يرى فيه الأشموني أن الحمل على المعنى عام يشمل الحمل على الموضع، والعطف على التوهم، فإن السيوطي يذكر أن الحمل على التوهم هو الحمل على المعنى ذاته[2].

كما أن بعضهم قد عد الحمل على الموضع هو الحمل على المعنى، فقد ذكر ابن الأنباري في قول لبيد: (الكامل)

حَتّى تَهَجَّرَ في الرَّواحِ وَهَاَجَها   طَلَبُ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المظْلومُ

أن الشاعر رفع المظلوم وهو صفة للمعقب المجرور، حملاً على الموضع[3]. في حين قال ابن يعيش معقباً على البيت نفسه: «إذا عطفت على ما خفض بالمصدر جاز لك في المعطوف وجهان، أحدهما: أن تحمله على اللفظ فتخفضه وهو الوجه، والآخر أن تحمله على المعنى»[4].

(١) مرّت هٰذه الأبواب فيما سبق من هٰذا الفصل ص٣٠٣.
(٢) انظر: حاشية الصبان ٢/ ١٥٨.
(٣) الإنصاف ١/ ٣٣١.
(٤) شرح المفصل ٦/ ٦٥.

بل إن ابن السراج يجعلهما مترادفين؛ فهو مرة يذكر لفظ (الموضع) ومرة يذكر لفظ المعنى، وذلك في معرض تفريقه بين العطف على الموضع، والعطف على اللفظ فقال: «فالفرق بين العطف على الموضع والعطف على اللفظ أن المعطوف على اللفظ كالشيء يعمل فيهما عامل واحد، لأنهما كاسم واحد، والمعطوف على المعنى يعمل فيها عاملان، والتقدير تكرير العامل الثاني»[١].

غير أن بعض العلماء يفرقون بين العطف على الموضع، والتوهم، ففي تابع المستثنى بـ (غير) يذكر الأشموني أن ظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على المحل، وينسب إلى الشلوبين ذهابه إلى أنه من باب التوهم[٢].

وكما اختلفوا في مفهوم الحمل على الموضع، فإنهم اختلفوا أيضاً في أبوابه، فقد رجح الرضي جواز حمل تابع ما أضيف إليه المصدر لقصد المشاكلة في ظاهر الإعراب، وذكر أن الحمل على المحل يُلجأ إليه عند تعذر الحمل على اللفظ الظاهر. ونسب إلى الجرمي منعه حمل التابع على محل المجرور في الصفة لأن الصفة، هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد[٣].

أما سيبويه فقد منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل والصفة المشبهة فإن ورد شيء من هٰذا فعلى إضمار ناصب أو رافع، وأيده في ذٰلك الرضي[٤].

واختلف النحاة أيضاً في جواز الإتباع على المحل في التوابع الخمسة كلها في باب إضافة المصدر إلى فاعله نحو قول المتنخِّل الهذلي: (البسيط)

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ اليَقْظَانَ كالِئُها   مَشْيَ الهَلوكِ عليها الخَيْعلُ الفُضُلُ[٥]

---

(١) انظر: الأصول ٢/ ٦٥.

(٢) انظر: شرح الأشموني ١/ ٤٠١، كذٰلك: حاشية الصبّان ٢/ ١٥٨.

(٣) الكافية ٢/ ١٩٧.

(٤) الكافية ٢/ ١٩٨.

(٥) انظر نسبة هٰذا البيت في: شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٨١ وشواهد العيني من كتاب شرح =

فقال الكوفيون بجواز ذٰلك وتبعهم بعض البصريين، ومنعه سيبويه ومن تبعه من البصريين، وأما أبو عمرو فأجاز ذٰلك في العطف والبدل، ومنعه في التوكيد والنعت[1]، وأجاز ذٰلك المرادي لكثرة الشواهد المسموعة على ذٰلك[2].

وأما العكبري فيرى أن الحمل على الموضع في العطف، والوصف كثير في كلام العرب[3]، ويرى ابن الأنباري رأي العكبري فيقول: «والشواهد على الحمل على الموضع في الوصف والعطف أكثر من أن تحصى، وأوفر من أن تستقصى»[4].

وتباينت أيضاً مواقف النحاة من جواز العطف على الموضع قبل تمام الكلام، فقد منع كثير من العلماء هٰذا، فقد ذكر الصّيمري أنه «لا يعطف على الموضع إلا بعد تمام الكلام، لأنه حمل على التأويل، والحمل على التأويل قبل التمام فاسد[5]» وأجازه الكسائي وجوزه الفراء بشرط[6].

وبالرغم من تجويزهم الحمل على الموضع، إلا أنهم يرون أن الحمل على ظاهر اللفظ أولى من الحمل على المحل يقول الرضي: «فإذا عطفت على المجرور فالحمل على الجر الظاهر أولى»[7]

= الأشموني ١/ ٥٥٠، وكذٰلك: حاشية الصبان ٢/ ٢٩٠.

(١) انظر: شرح الأشموني ١/ ٥٥٢.

(٢) انظر: شرح التصريح ٢/ ٦٥.

(٣) التبيان ١/ ١٣٢.

(٤) الإنصاف ١/ ٢٣٥.

(٥) انظر: التبصرة ١/ ٢١١، وانظر أيضاً مثل هٰذا القول في: شرح المفصل ٨/ ٦٨، والأصول ٢/ ٦٤ والهمع ١/ ١٧٥، وكذٰلك حاشية ياسين من شرح التصريح ١/ ٢٢٦، وأسرار العربية ١٥٢ و١٥٣، وانظر أيضاً: الكافية ٢/ ٣٥٤، والمفصل ١/ ٢٩٦.

(٦) انظر موقف الكسائي من هٰذا، وشرط الفراء في: أسرار العربية ١٥٢ والكافية ٢/ ٣٥٤.

(٧) شرح الكافية ١/ ٣١.

وإذا اجتمع الحملان معاً، فالوجه الحمل على اللفظ، يقول ابن يعيش «إذا عطفت على ما خفض بالمصدر جاز لك في المعطوف وجهان، أحدهما أن تحمله على اللفظ فتخفضه وهو الوجه»[1].

والحمل على اللفظ عندهم هو الأكثر كما ذكر ابن يعيش في قول الشاعر:

يَا حَكَمُ الوارثُ عَنْ عَبدِ الملكْ[2]

حيث قال: «فرفع الصفة على اللفظ وهو الأكثر»[3].

كما أن الحمل على اللفظ هو الأرجح: وإنما يصار إلى المحل إذا تعذر الحمل على اللفظ الظاهر[4].

ومع هٰذا فإنه إذا اجتمع الحمل على المحل، والتوهم كان الحمل على الأول هو الأظهر، يقول ابن هشام: «الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم»[5].

☆ ☆ ☆

وفي الجملة، فإن النحاة القدماء قد اتخذوا أسلوب الحمل على اللفظ وسيلة لتسويغ إلحاق لفظ بآخر، وهم يعنون باللفظ أمرين: الوضع الأصلي الدال على الكلمة من حيث التذكير والتأنيث والعدد، والحركة الإعرابية الظاهرة أو المقدرة على الكلمة، وقد يطلقون على اللفظ كلمة الظاهر.

(١) شرح المفصل ٦/ ٦٥.

(٢) البيت منسوب إلى رؤية في: ديوانه ١١٨، وبلا نسبة في المقتضب ٤/٢٠٨، وأمالي الشجري ٢/ ٢٩٩.

(٣) شرح المفصل ٢/ ٢ و٣.

(٤) الكافية ٢/ ١٩٧.

(٥) مغني اللبيب ٢/ ٥٢٧.

ويرى هٰؤلاء العلماء أن العرب كما اهتمت بالمعنى فقد اهتموا أيضاً باللفظ بل إنهم يقررون أن الحمل على اللفظ، أو الظاهر أقوى من الحمل على المعنى؛ ذٰلك لأن الحمل على المعنى خفي راجع إلى مراد المتكلم، في حين إنه في اللفظ هو المشاهد المنظور إليه، وقد نص العلماء القدامى أن ثمة حالات يجوز فيها مراعاة اللفظ مرة ومراعاة المعنى مرة اخرى، وتتجلى هٰذه الحالات في الأسماء المبهمة مثل: كلا وكلتا وكل وكم والأسماء الموصولة، وغير والعدد والجموع كحي وفريق وأسماء القبائل.

كما التفت العلماء إلى صورة الموضع أو المحل، ويقصد به تلك الحركة الإعرابية التي يستحقها اللفظ أو الجملة أو المركب من الموقع الإعرابي، خلافاً للحركة التي تظهر عليه، وقد شاعت هٰذه الصورة بشروط وضعها النحاة في توابع المنادى الخمسة (على خلاف بينهم) وتوابع اسم إن وأخواتها، واسم لا النافية للجنس، وتابع المضاف إلى اسم الفاعل، والمصدر وتابع الأسماء المتصلة بحروف زائدة، وفي باب الاستثناء.

وعلى الرغم من أنهم يكادون يجمعون على تعاقب الحمل على اللفظ، والحمل على الموضع، إلا أنهم يفترقون في بعض الشروط، وفي الجزئيات من كل باب، فهم مختلفون في مفهوم كل من الحمل على الموضع، والحمل على المعنى، والحمل على التوهم، فيرى فريق أن الحمل على المعنى يشملهما، ويرى آخرون أن الحمل على الموضع هو الحمل على المعنى نفسه، وبعضهم يعد الحمل على التوهم هو الحمل على المعنى، وبعضهم الآخر يفرق بينهما.

وكما اختلفوا في المفهوم، فقد اختلفوا في الأبواب، فأجاز قوم حمل تابع ما أضيف إليه المصدر على اللفظ، ومنعه آخرون، كما أنهم اختلفوا في أرجحية هٰذه الحمول فيرى فريق أولوية الحمل على اللفظ، ويرى فريق آخر أرجحية الحمل على المحل إذا اجتمع مع الحمل على التوهم.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الخامس

الحمل على النظير والنقيض

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الحمل على النظير والنقيض

أ- الحمل على النظير:

وردت كلمة النظير في معاجم اللغة بمعنى «المِثْل» فقد جاء في (اللسان) أن: «النظير: المثل، وقيل، المثل في كل شيء. وفلان نظيرك أي مثلك لأنه إذا نظر إليهما الناظر رآهما سواء. وقال الجوهري: ونظير الشيء: مثله. وحكى أبو عبيده: النِّظر والنظير بمعنى، مثل الند والنديد وأنشد لعبد يغوث بن وقاص الحارثي: (الطويل)

ألا هَلْ أتى نِظْري مُلَيْكَةَ أَنَّني ... أنا اللَّيْثُ مَعْدِيًا عليّ وَعادِيا[1]

ويروي عِرْسَي مليكة بدل نِظْري مليكة.

قال الفراء: يقال نظيرة قومه، ونظورة قومه الذي ينظر إليه منهم، ويجمعان على نظائر، وجمع النظير نظراء، والأنثى نظيرة، والجمع النظائر في الكلام والأشياء كلها.

وفي حديث ابن مسعود: لقد عرفت النظائر التي كان رسول الله، ﷺ، يقوم بها عشرين سورة من المفصّل[2] يعني سورة المفصّل، سميت نظائر لاشتباه بعضها ببعض في الطول.

والنظائر: جمع نظيرة وهي المِثْل، والشبه في الأشكال، والأخلاق، والأفعال والأقوال[3].

---

(١) ورد هٰذا البيت برواية (عِرِسِي مليكه) بدلاً من «نظْري مليكه» وعلى هٰذا فلا شاهد فيه، انظر القصيدة والبيت ضمنها في: المفضليات ١٥٨.

(٢) الحديث في: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٥/ ٧٨.

(٣) انظر لسان العرب (نظر) ٥/ ٢١٩.

وقال ابن فارس: ومن باب المجاز والاتساع قولهم: . . هٰذا نظير هٰذا، أي أنه إذا نظر إليه وإلى نظيره كانا سواء[١].

وجاء في أساس البلاغة: «وهٰذا الجيش يناظر ألفاً: يقاربه وهو نظيره بمعنى مناظره أي مقابله، ومماثلة وهم نظراؤه، وهي نظيرتها، وهن نظائر: أشباه.

وعن الزهري: لا تناظر بكلام الله ولا بكلام رسول الله، ﷺ، أي لا تقابل به ولا تجعل مثلاً له[٢].

وقال الجواليقي(ت ٥٤٠هـ): النظير: وهو المثل. . وقيل للمثلين نظيران لأن الناظر إذا رآهما قال هما سواء، والتأنيث نظيرة، والجمع: النظائر في الكلام والأشياء[٣].

غير أن الكفوي قد فرق بين النظير والمِثْل فقال:

«والنظير أخص من المثل، وكذا الند فإنه يقال لما يشاركه في الجوهر فقط، كذا الشبه والمساوي والشكل.

وأعم الألفاظ الموضوعة للمشابهة المثل»[٤].

وعند النحاة فإن حمل النظير على النظير معناه: إجراؤه مجرى نظيره باعتبار جامع بينهما كحمل (ما) النافية على (ليس) في العمل باعتبار مشابهتها لها في كونها لنفي زمان الحال[٥].

ويكاد المعنى الاصطلاحي في عرف النحاة يختفي من كتبهم، فلم يتناوله أحد بالتحديد والتعريف إلا ما كان من أبي الحسن الرماني(ت ٣٨٤هـ) الذي حدّه بقوله:

(١) معجم مقاييس اللغة (نظر) ٤٦٢.

(٢) أساس البلاغة (نظر) ٤٦٢.

(٣) شرح أدب الكاتب ٨٠.

(٤) الكليات ٤/ ٣٦٣.

(٥) انظر: محيط المحيط (حمل) لبطرس البستاني ٤٩٥.

«النظير: هو الشبيه بما له مثل معناه، وإن كان من غير جنسه، كالفعل المتعدي نظير الفعل الذي لا يتعدى في لزوم الفاعل، وفي الاشتقاق من المصدر، وغير ذٰلك من الوجوه نحو: استتار الضمير وعمله في الظروف والمصدر والحال»[1].

ولعل الدارس لكتب النحاة القدامى، والمتأخرين يلحظ شيوع مسألة النظير والأخذ به في كثير من الأبواب النحوية، بل هو أحد أركان القياس الأربعة التي ذكرها السيوطي فقال: القياس في العربية على أربعة أقسام:

«حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد»[2].

كما يلمس الباحث ورود كلمة «النظير» بألفاظ مختلفة لكنها ترجع في معناها إلى المِثْل أو الشبيه، ومن أكثر هٰذه الألفاظ شيوعاً[3]:

أ- **النظير والنظائر**: يشيع هٰذان اللفظان بكثرة مفرطة في تأليف علماء النحو والصرف بحيث لا يكاد يخلو منها واحد، فمن ذٰلك قول الأشموني: «وما كان من الجموع على زنة (مفاعل) أو(مفاعيل) لم يجز تكسيره لأنه لا نظير له في الآحاد فيحمل عليه»[4].

---

(١) الحدود في النحو للرماني ٤١.

(٢) الاقتراح ١٠١، وانظر أيضاً: شرح التصريح على التوضيح -حاشية ياسين ١/ ٤٢.

(٣) انظر: النظير وعدمه في العربية للدكتور عبد الفتاح الحموز، فقد جمع فيها أمثلة من هٰذه الألفاظ (المجلة العربية للعلوم الإنسانية ع٣٨، ١٩٩٠ ص٩٩ و١٠٠).

(٤) انظر: شرح الأشموني ٢/ ٤٦٠، وحاشية الصبان ٤/ ١٥٢، وانظر مثل هٰذه الألفاظ في: ارتشاف الضرب ١/ ١١١ و١١٢ و١٩٨ و٣٤٣. كذلك: رسالة الملائكة للمعري ١٠٥، وشرح المفصل ٣/ ٢٧، والكافية ١/ ٤٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٣٨، وشرح التصريح ١/ ٥، والإنصاف ١/ ٢١ و١٨٦ و١٠٦ و٣٦٧ و٢/ ٥٢٨ و٦٧ و٦٩٦.

وقال ابن الشجري في التضمين:

«ولهٰذا نظائر في القرآن وفي شعر العرب، فمنها تعدية الرفث بإلى في قوله تعالى جده: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾(١) وانت لا تقول رفثت إلى النساء»(٢).

ب- **المِثْل والأمثال**: وذٰلك نحو ما قاله سيبويه:

«لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله. ألا ترى أنك تقول: لم (أَكُ) ولا تقول لم (أَقُ) إذا أردت لم (أقل)... «فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره»(٣).

ج- **المضاهي**: نحو قول الأشموني في باب (تعدي الفعل ولزومه):

«وكذا (المضاهي) أي المشابه في الوزن (افعنلل) نحو احرنجم، يقال احرنجمت الإبل، وما ألحق به»(٤).

د- **الباب**: ومن أمثلة هٰذا ما عقب به الصبان على كلام الأشموني (عشرونا وبابه)(٥) بقوله: (قوله بابه) أي نظيره»(٦).

هـ- **يقابل (المقابل)**: ورد هٰذا اللفظ عند قول المبرد(ت ٢٨٥هـ) في باب ما كانت عينه إحدى هٰذه الأحرف اللينة ولقيها حرف لين.

«وقد يكون للمعتل البناء الذي له نظير من الصحيح على غير لفظه ويكون له البناء لا يقابله فيه الصحيح»(٧).

---

(١) البقرة ٢/ ١٨٧.

(٢) أمالي ابن الشجري ١/ ١٤٨، وأنظر أيضاً: الكتاب ١/ ٢١٠، ومجموعة الشافية ١/ ٢٣٥، والفوائد الضيائية ١/ ٢٢٢.

(٣) الكتاب ٢/ ١٩٦، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٨، وحاشية الصبان ٣/ ٢٩١، وشرح المفصل ٥/ ١٤٧.

(٤) انظر: شرح الأشموني ١/ ٣٤٣، وكذٰلك: حاشية الصبان ٢/ ٨٨.

(٥) انظر قوله هٰذا في شرحه ١/ ٤٧.

(٦) حاشية الصبان ١/ ٨٢.

(٧) انظر: المقتضب ١/ ١٢٤.

و- **أمّة**: وقد أوردها سيبويه في باب «مجرى نعت المعرفة عليها فقال: «وأما الأسماء المبهمة فنحو هٰذا وهٰذه وهٰذان وهاتان وهٰؤلاء وذٰلك وتلك، وذانك وتانك، وما أشبه ذٰلك، وإنما صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته»[١].

ز- الأخ والأخت: قال ابن هشام في قول الشاعر: (البسيط)

أَنْ تَقْرَانِ على أَسْماءَ وَيْحكما ... منِّي السّلامَ وأنْ لا تُشْعِرا أحدا

«والصواب قول البصريين: إنها (أن) الناصبة أهملت حملاً على (ما) أختها المصدرية»[٢].

وقال الصبان شارحاً قول الأشموني: (لأنه أخو النهي)[٣].

«قوله: (ولأنه أخو النهي) أي: نظيره، في مطلق الطلب»[٤].

ح- رسيل: وقد أوردها الحريري(ت ٥١٦هـ) مرادفة لكلمة نظير فقال:

«وامتناع الهاء من (مفعول) بمعنى (فاعل) أصل مطرد، ولم يشذ منه إلا قولهم (عدو الله) فإنهم ألحقوا بها الهاء فقالوا: عدو وعدوة، ليماثل قولهم: صديق وصديقة، لأن الشيء في أصول العربية قد يحمل على ضده كما يحمل على نظيره ورسيله»[٥].

ط- **لا واحد له**: جاء في المحكم: «لا واحد له: أي لا نظير له»[٦].

---

(١) الكتاب ٢/ ٥.

(٢) البيت الشاهد غير منسوب لأحد. انظر: مغني اللبيب ١/ ٣٠، وانظر هٰذا اللفظ في: شرح الكافية لابن جماعة ٣٦٦، والهمع للسيوطي ٢/ ٣، وكذٰلك الكتاب ٢/ ٣٨٦.

(٣) ورد هٰذا القول في شرحه ١/ ٣١، والهاء في (لأنه) راجعة إلى (الأمر).

(٤) حاشية الصبان ١/ ٥٩.

(٥) درة الغواص ١٥٠ و١٥١.

(٦) انظر: تاج العروس للزبيدي ٩/ ٢٧١.

النظير اللفظي والمعنوي

التناظر عند العلماء يتحقق في المِثْلين إذا تشابها في أحد الأمور الآتية:(١)

الأول: **اللفظ**: بمعنى أن يتماثل النظيران في الشكل الظاهر، وإن اختلف معناهما، وذلك نحو لا النافية ولا الناهية، وكم الخبرية وكم الاستفهامية، وما المصدرية وما النافية، فيعطى كل نظير حكم نظيره الآخر، ومن الأمثلة على ذلك ما أورده السيوطي من «زيادة (إنْ) بعد ما المصدرية الظرفية، والموصولة، لأنهما بلفظ ما الموصولة، ودخول لام الابتداء على ما النافية حملاً لها في اللفظ على الناهية، وحذف فاعل (أفعل به) في التعجب، لمّا كان مشبهاً بفعل الأمر في اللفظ، وبناء باب حَذامِ على الكسر تشبيهاً له بدراكِ وتراكِ، وبناء حاشا الاسمية لشبهها في اللفظ بـ (حاشا) الحرفية، ومنها إدغام الحرف في مقاربه في المخرج»(٢).

الثاني: **المعنى، ومنه وجوه**:

أولاً: **تعدية فعل بمعنى فعل آخر**:

فقد ذكر البغدادي في قول أبي ذؤيب الهذلي: (الطويل)

تَنَمّى بها اليَعْسوبُ حتّى أقرّها　　　إلى مَأْلَفٍ رَحْبِ المَباءَةِ عَاسِلِ(٣)

أن قوله: «أقرها إلى مألف» عدّاه بإلى لأنه في معنى (آواها) وهم يحملون النظير في التعدية على النظير(٤).

(١) في هذا يقول السيوطي: فالنظير أما في اللفظ أو في المعنى، أو فيهما (الاقتراح ١٠٥) ويقول الأنصاري: كما يحمل النظير على النظير لتشاركهما في أمر معتبر في حكمهما (مجموعة الشافية ٢/١٩٦).

(٢) الاقتراح ١٠٥.

(٣) من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي، انظرها في: الخزانة ٥/٤٩٨، وشرح أشعار الهذليين ١/١٤٣.

(٤) الخزانة ٥/٤٩٨.

ثانيا: إلحاق النظير بنظير في المعنى ومنه:

إلحاق (لا) بليس إلحاق النظير بنظيره لأنها مثلها في النفي[1].

ومنه: إلحاق (أي) ببعض في عدم البناء لأنها بمعناها، قال ابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) في قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[2].

«وهي (أي) معربة من بين الأسماء المجازى بها كما كانت كذلك في الاستفهام لعلة واحدة هي الحمل على النظير أو النقيض أو عليهما، والنظير لها (بعض) والنقيض لها (كل) وهما معربان فأعربت حملاً عليهما أو على أحدهما»[3].

ثالثا: إعطاء النظير حكم نظيره في المعنى:

من ذلك ما ذكره ابن الشجري في (يأبى) من قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[4] من أن القياس في (أبى) أن يكون المضارع منها يأبي مثل (أتى يأتي)، ولذا فقد شذت عن القياس لخلو حروفها من حروف الحلق، غير أنهم عللوا مجيئها على (يأبى) بأنها حملت على (منع) لأن الإباء والمنع نظيران في المعنى، فحملوه على نظيره كما حملوا (يذر) على (يدع) لاتفاقهما في المعنى، وإن لم يكن في يذر حرف حلقي[5].

ومن أمثلة حمل النظير على نظيره في المعنى، ما ذكره السيوطي من «جواز (غير قائم الزيدان) حملاً على: (ما قائم الزيدان) لأنه في معناه، ولولا ذلك لم يجز، لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر، أو ذا مرفوع يغني عن الخبر»[6].

---

(١) همع الهوامع للسيوطي ١/ ١٤٤.

(٢) الإسراء ١٧/ ١١٠.

(٣) المرتجل ٢٧٢.

(٤) التوبة ٩/ ٣٢.

(٥) أمالي ابن الشجري ١/ ١٣٨.

(٦) الاقتراح ١٠٦.

ومن هٰذا القبيل إهمال (أن) المصدرية حملاً على نظيرتها ما المصدرية[1].

ومن أمثلتهم في هٰذا قول الشاعر: (البسيط)

أَنْ تَقْرآنِ على أسْماءَ وَيْحكما مِني السّلامَ وأن لا تُشْعِرا أحدا[2]

الثالث: النظير في المعنى واللفظ: بمعنى أن يكون النظير مشابهاً لنظيره لفظاً ومعنى. ومما جاء على مثال هٰذا اسم التفضيل وأفعل التعجب، فإن العلماء منعوا أن يرفع (أفعل التفضيل) الظاهر لمشابهة أفعل التفضيل أفعل في التعجب من حيث الوزن والأصل وإفادة المبالغة.

ولهٰذا الحمل أيضاً فقد أجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكر ولذٰلك صغروا (أملح) من قول الشاعر: (البسيط)

يَاما أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنّ لنا مِنْ هؤليائِكُنّ الضّالِ والسَّمُرِ[3]

وبالرغم من اعتداد النحاة بالنظير، وبناء كثير من المسائل عليه، حتى قال خالد الأزهيري في (الاسم المرتجل) إنه: «قياسي وشاذ، فالقياسي ماله نظير في أبنية الأسماء والشاذ مالا نظير له»[4] فإنهم لم يسووا بين قليل النظائر وكثيره، بل ذكروا صراحة أن:

«لحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره»[5]

---

(١) الأشباه والنظائر ١/ ١٣٦، والاقتراح ١٠٦.

(٢) الشاهد بلا نسبة في: الخصائص ١/ ٣٩٠، والمنصف المسألة (٧٧) ٢/ ٥٦٣، والخزانة ٣/ ٥٥٩ والإنصاف ١/ ٢٩٧، واللسان (أنن) ١٣/ ٣٣.

(٣) الشاهد مختلف في نسبته فهو لعلي بن أحمد العريني (اللسان «شدن» ١٣/ ٢٣٥)، وفي الخزانة أنه لبدوي اسمه كامل الثقفي، وقيل للعرجي وروي على أنه للمجنون، ولذي الرمة، وللحسين بن مطير (الخزانة ١/ ٩٧).

(٤) شرح التصريح على التوضيح ١/ ١١٥.

(٥) مجموعة الشافية للجاريردي ١/ ٢٣٥ و٢٣٦، وشرح الأنصاري من مجموعة الشافية ٢/ ١٦٢.

يقول أبو حيان:

«وإن دار حرف بين أن يكون زائداً أو من المضعف، رجح إلحاقه بأحدهما بكثرة النظائر (كشملل) جاز أن تكون اللام زائدة كهي في (زيدل) وجاز أن يكون من المضاعف كدال (قردد)، فيحمل على التضعيف لكثرة نظير (قردد)، وقلة زيادة اللام، و(كجُنُن) جاز أن تكون النون زائدة كهي في (عُرُنْد) و(تُرُنج)، ومن باب التضعيف (كقُمُدّ) فيحمل على المضعف لقلة فعيل وكثرة فُعُلّ»[1].

وبالرغم من هٰذا فإن النحاة أيضاً قد سلكوا مسلكاً آخر في بناء القواعد، وتعليل إعطاء الأحكام، وإلحاق النظائر بالنظائر، ذٰلك حين استخدموا أسلوب «الحمل على عدم النظير».

والذي سوّغ للنحاة أن يأخذوا بهٰذا الأسلوب بالرغم من إعلانهم أن «المصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ماليس له نظير»[2]. أنهم رأوا أن الدليل إذا وجد في أية مسألة لغوية، فإنه لا يلتفت في تلك المسألة إلى النظير، وإنما يؤتى به من قبيل الاستئناس، يقول الكفوي: «إيجاد النظير بعد قيام الدليل، إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه، فأمّا إن لم يقم دليل، فإنك محتاج إلى النظير»[3].

---

(١) ارتشاف الضرب ١/ ١١١.
وشملل: أسرع (الجمهرة (شلم) ٣/ ٧٠)
قردد: أرض صلبة شديدة (الجمهرة (قرد) ٣/ ٣٤٩).
عرند: الصلب (القاموس المحيط(عرد)١/ ٣٢٤).
جنن: الجنون (التهذيب (جنن) ١٠/ ٤٩٧).
قُمُدّ: طويل العنق (القاموس المحيط (قمد) ١/ ٣٤٢).
(٢) انظر: الإنصاف ١/ ٢١ و٢/ ٦٩٦، والأشباه والنظائر ١/ ١٧٦.
(٣) الكليات ٥/ ٣٠٢.

وقال ابن يعيش: «وإذا قام الدّليل فلا عبرة بعدم النظير أما إذا وجد، فلا شكّ أن يكون مؤنساً. وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا»[1].

وأما ابن جنّي فقد عقد باباً في (عدم النظير)، وذكر فيه أن اللجوء إلى عدم النظير هو مذهب سيبويه فقال:

«أما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير، وذلك مذهب الكتاب[2] فإنه حكى فيما جاء على (فِعِل) (إبلاً)، ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه.

«فأما إنْ لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير؛ ألا ترى إلى (عزويت)[3] لما لم يقم الدّليل على أن واوه وتاءه أصلان احتجت إلى التعلل بالنظير فمنعت من أن يكون (فعويلاً) لما لم تجد له نظيراً، وحملته على (فعليت) لوجود النظير وهو عفريت ونفريت»[4].

وعند ابن جني أن (عدم النظير) أسلوب متبّع ومحكوم به، إذا لم يكن هناك دليل على ما تقول وانعدمت نظائر المسألة، ومثل لهذا بالهمزة والنون من كلمة (أَنْدَلُس) وقال: «إنهما زائدتان، وإن وزن الكلمة بهما (أَنْفَعُل) وإن كان مثالاً لا نظير له. وذلك أن النون لا محالة زائدة؛ لأنه ليس في ذوات الخمسة شيء على (فَعْلَلُل) فتكون النون فيه أصلاً لوقوعها موقع العين، وإذا ثبت أن النون زائدة فقد برد في يدك ثلاثة أحرف أصول، وهي الدّال واللام والسين وفي أول الكلمة همزة، ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة،

---

(١) الأشباه والنظائر ١/ ١٧٨.

(٢) انظر قول سيبويه في: الكتاب ٣/ ٥٧٤ حيث يقول: «وقد جاء من الأسماء اسم واحد على (فِعِل) لم نجد مثله وهو إبل، وقالوا آبال، كما قالوا: أكتاف.

(٣) عزويت: فسره الفراء بأنه القصير وقال ابن دريد: هو اسم موضع (انظر: اللسان (عزا) ١٥/ ٥٤) وقال ياقوت: اسم بلد، وقيل: اسم الداهية، وقيل هو: القصير (معجم البلدان «عزويت») ٤/ ١١٩.

(٤) الخصائص ١/ ١٩٧.

ولا تكون النون أصلاً والهمزة زائدة، لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزوائدِ من أوائلها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها، نحو مُدَحْرِجٍ وبابه، فقد وجب إذاً أن الهمزة والنون زائدتان، وأن الكلمة بهما على (أنْفَعُل)، وإن كان هٰذا مثالاً لا نظير له»[1].

أما إذا قام في المسألة الدليل، ووجد النظير فلا مندوحة عنه عند ابن جنّي ومثّل لذٰلك بنون (عنتر)، فإن الدليل يحكم بكونها أصلاً لأنها مماثلة للعين في لفظ (جعفر) كما أن لها نظيراً في العربية وهو (فَعْلَل)[2]. و«عدم النظير» عند السيوطي من أنواع الاستدلال، وعدّه دليلاً على النفي لا على الإثبات، وذكر أن هٰذا الضرب كثير في كلام النحاة، واستنصر لرأيه بموقف المازني منه فقال:

«وقد استدل المازني به، ردّ على من قال: إن «السين» و«سوف» ترفعان الفعل المضارع بأنا لم نر عاملاً في الفعل يدخل عليه «اللام»[3] وقد قال تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾[4].

كما أورد رأي الخضراوي(ت ٦٤٦هـ)[5] من أنه: «إذا ورد شيء حمل على القياس، وإن لم يوجد له نظير»[6].

ولقد حمل النحاة على «عدم النظير» كثيراً من المسائل اللغوية والنحوية والصرفية بالرغم من تأكيدهم أن المسألة إن خرجت عن نظائرها لا يقاس عليها»[7].

---

(١) الخصائص ١/ ١٩٨ وانظر أيضاً: الاقتراح ١٨٠.

(٢) الخصائص ١/ ١٩٨.

(٣) الاقتراح ١٧٩.

(٤) الضحى ٩٣/ ٥.

(٥) الخضراوي: هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراي، ويعرف بابن البرذعي، كان رأساً في العربية أخذها عن ابن خروف، وأخذ عنه الشلوبين، ومن مصنفاته: فصل المقال في أبنية الأفعال، الإفصاح بفوائد الإيضاح والنقض على الممتع (بغية الوعاة: ١/ ٢٦٧).

(٦) الاقتراح ١٨٠.

(٧) انظر في هٰذا: شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١١٥.

أمثلة محمولة على عدم النظير:

أ- في النحو:

ذهب ابن فلاح(ت ٦٨٠هـ)[١] في المغني: أن صفة «لا» النافية للجنس يجوز فتحها، نحو: «لا رجلَ ظريفَ في الدار» من حيث أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد كـ (خمسة عشر)، ثم دخلت عليها (لا) بعد تركيبهما، ومن ثم لا يجوز عنده أن تكون (لا) قد دخلت على هٰذا التركيب، وهما معربان ثم يبنيان، لأن ذٰلك يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد، وهو لا نظير له[٢].

ومنها ما قاله ابن الأنباري: فقد أورد مذهب البصريين القاضي بأن الألف والواو والياء في التثنية والجمع حروف إعراب في الوقت الذي يرى الجرميّ فيه أن انقلابها هو الإعراب، وقد بيّن فساده بعض النحاة وقالوا: بأن هٰذا يؤدى إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف -وهٰذا لا نظير له في كلامهم[٣].

ب- في الصرف:

ومن أمثلة هٰذا: النسب إلى شنوءة: شنئيّ فقد عدها ابن جني مقيسة مع عدم النظير فقال: «ألا تعلم أن القياس إذا أجاز شيئاً وسمع ذٰلك الشيء عينه، فقد ثبت قدمه، وأخذ من الصحة والقوة مأخذه، ثم لا يقدح فيه ألا يوجد له نظير، لأن إيجاد النظير وإن كان مأنوساً به فليس في واجب النظر إيجاده، ألا ترى أن قولهم: في شنوءة شنئيّ، لما قبله القياس لم يقدح فيه عدم النظير»[٤].

(١) هو منصور بن فلاح المشهور بابن فلاح النحوي، له مؤلفات في العربية منها: الكافي (بغية الوعاة ٢/ ٣٠٢).

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ١٧٦.

(٣) الأشباه والنظائر ١/ ١٧٦، وانظر هٰذه المسألة في الإنصاف ١/ ٣٣ (المسألة الثالثة).

(٤) الخصائص ١/ ١٣٦.

ومنها ما قاله الصبان في ترخيم (قِمَطْر) فقال: يا قِمطُ وكذٰلك ترخيم (حُبلوى): يا حُبلُ بالرغم من أن الراجح عدم ترخيمه لعدم وجود النظير[1].

وأمثلة الحمل على عدم النظير كثيرة وخاصة في الأبنية الصرفية[2].

فإذا كان الحمل على عدم النظير قد كثر في كلامهم كما قرره السيوطي، فلا شك أن الحمل على النظير قد أحيل عليه كثير من المسائل الخلافية، وخاصة بين نحاة البصرة والكوفة.

أمثلة لبعض المسائل التي حملت على النظير:

أ- المسائل النحوية: يلجأ النحاة كثيراً إلى الحمل على النظير انتصاراً لمذهب أو إفساداً لآخر، وخاصة في المسائل التي تبدو ظاهرياً أنها مخالفة لما عليه جمهور النحاة ومن هٰذه المسائل:[3]

قال ابن الشجري معللاً حمل النصب على الجزم: «إنما حمل النصب على الجزم لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، وقد حمل النصب على الجر في الأسماء فيما أعرب بالحروف، فوجب أن يحمل النصب على الجزم في الأفعال فيما أعرب بالحروف لئلا يكون للأفعال على الأسماء مزية، ومعنى قولنا نظير الجر في الأسماء: أن الفعل المضارع لما أشبه الاسم أعرب بالرفع والنصب، وتعذر الجر فجعل الجزم عوضاً عنه فصار الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء»[4].

---

(١) انظر هٰذه المسألة في: حاشية الصبان ٣/ ١٧٩.

(٢) انظر مثل هٰذه الأمثلة: الأشباه والنظائر ١/ ١٧٥-١٧٨، والخصائص ١/ ١٩٧ و٩٨، ١ وقد جمع من هٰذه الأمثلة الدكتور عبد الفتاح الحموز في مقالته (النظير وعدمه في العربية ١١٤-١١٩).

(٣) النظير وعدمه في العربية ١١٩.

(٤) الأمالي الشجرية ٤/ ٧٣.

ومن هٰذه المسائل (مروان) ففي وزنه ذهب النحاه إلى ثلاثة احتمالات:

الأول: أن يكون (فعلان) والثاني: مفعالاً، والثالث: فعوالاً. ثم ذكروا أن مفعالاً وفعوالاً مثالان لا وجود لهما في حين أن (فعلان) له نظير فيحمل عليه[1].

ومنها قول ابن الأثير في (النهاية): «الحُدّاث جماعة يتحدثون؛ وهو جمع على غير قياس حملاً على نظيره، وهو سامر وسمّار، فإن السمار المتحدثون»[2].

وما ذكره الصبان من أن بناء (نحن) على الضم محمول على نظيرتها (همو) لأنها أصل وعلل ذٰلك بقوله: «نحن ضمير لجماعة الحاضرين و(همو) ضمير لجماعة الغائبين فهما نظيرتان فلما بنوا نحن على حركة لالتقاء الساكنين اختاروا الضمة لتناسب الواو في نظيراتها ولما كانت (نحن) لعدد أقله اثنان، وهمو لعدد أقله ثلاثة كانت أقوى، فتستحق واوها أن تكون أصلاً يحمل عليه الضم»[3].

ومنها ما أورده السيوطي من أن الاستفهام إذا تقدم أحد مفعوليْ الأفعال التي تنصب مفعولين نحو «علمت زيداً أبو من هو» فقد جاز النصب بالإجماع، ولٰكن العلماء اختلفوا في نصبه؛ فمذهب سيبويه النصب لأنه من حيث المعنى مستفهم عنه إذ المعنى: (علمت أبو زيد) وهٰذا نظير قولك: (إن أحداً لا يقول ذٰلك)[4].

ومنها ما ذكره ابن يعيش من «وجوب تقديم المبتدأ على الخبر إذا كانا معرفة اعتماداً على الفاعل والمفعول به إذا خشي اللبس، قال: «وإذا كان الخبر معروفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر لأنه مما يشكل ويلبس؛ إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه فأيهما قدمت كان المبتدأ، ونظير ذٰلك الفاعل والمفعول إذا كانا مما لا يظهر فيهما الإعراب فإنه لا يجوز تقديم المفعول نحو: «ضرب عيسى موسى»[5].

---

(١) الأشباه والنظائر ١/ ١٧٥.
(٢) الأشباه والنظائر ١/ ١٧٨، وانظر هٰذا أيضاً في: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ١/ ٣٥٠.
(٣) حاشية الصبان ١/ ٦٥.
(٤) همع الهوامع ١/ ١٥٥.
(٥) شرح المفصل ١/ ٩٩.

ب- **المسائل الصرفية**: للحمل على النظير أثر واضح في الأبنية الصرفية، فكثيراً ما يشير النحاة والصرفيون إلى أن هٰذا البناء مما له نظائر كثيرة وهٰذا جار على مثال كذا، ومن ذٰلك ما ذكره سيبويه (باب المقصور والممدود) قال:

«وإذا كان فَعِلَ يَفعَل والاسم فعلان فهو أيضا منقوص، ألا ترى أن نظائره من غير المعتل تكون فَعَلا. وذٰلك قولك للعطشان: عَطِش يَعْطَشُ عطشاً وهو عطشان، وغرث يغرثَ غرَثاً وهو غرثان وظمىء يظمأ ظمأً وهو ظمآن، . . . وقالوا: رضي يرضى وهو راض وهو الرضا، ونظيره سخط يسخط سخطاً وهو ساخط، وكسروا الراء كما قالوا: الشّبع فلم يجيئوا به على نظائره»[1].

ومن ذٰلك ما أورده ابن عصفور من أن: «قولهم: (طَشْياً رأيه) و(رَهْياً) إذا خلط لاحجة فيه على إثبات (فَعْيَل) بل يحتمل أمر ين:

أحدهما: أن تكون الياء أصلاً في بنات الأربعة كما كانت في (يَسْتَعور[2]) لئلا يؤدي إلى اثبات بناء لم يستقر فيه كلامهم وهو (فَعيل).

والآخر: أن يكون أصله (رَهْيا) و(طَشْيا) على وزن (فَعْلَى) كـ (فَلْسى)، ثم أبدلت الهمزة من الألف.

وأما (اكْوهدّ الفرخ)[3] و(اكوألّ الرجل)[4] فوزنهما (افعللّ نحو اقْشَعرَّ والواو أصل في بنات الأربعة كما كانت أصلاً في (وَرنْتل)[5]، لأن (افوعلّ) بناء لم يستقر في كلامهم[6].

(١) انظر: الكتاب لسيبويه ٣/ ٥٣٨.

(٢) يقال إنه السعير، ويقال إنه مكان، ويقال إنه شجر يستاك به (معجم مقاييس اللغة (سعر) ٢/ ٧٦).

(٣) إكوهَد الفرخ: ارتعد (اللسان (كهد) ٣/ ٣٨٢).

(٤) اكوألّ الرجل: كان قصيراً في غلط وشدة (اللسان (كول) ١١/ ٦٠٤).

(٥) الورنتل: الداهية. (اللسان ١١/ ٧٢٤).

(٦) انظر: الممتع في التصريف ١/ ١٧٢ و١٧٣.

ومنها ما جاء في باب الجموع التي لا نظير لها، فقد ذكر الأشموني في جمع استخراج تخاريج، وعلل ذٰلك بقوله: «وكذٰلك نقول في (استخراج تخاريخ) فتؤثر استخراج بالبقاء على سينه، لأن التاء لها مزية في اللفظ على السين؛ لأن بقاءَها لا يخرج إلى عدم النظير، لأن تفاعيل موجود في الكلام كتماثيل بخلاف السين فإنها لا تزاد وحدها، فلو أفردت بالبقاء لقيل سخاريخ ولا نظير لها»[١].

ومنها ما جاء في باب الإعلال والإبدال نحو ما ذكره ابن عصفور من أن التاء في نحو (تالله) أبدلت من واو القسم، وذٰلك «لأن الأصل الباء بدليل أنك إذا جررت المضمر أتيت بالباء فقلت (به)، و(بك) لأن المضمرات ترد الأشياء إلى أصولها، ثم أبدلت الواو من الباء، ثم أبدلت التاء من الواو «فإن قال قائل: ولعلها أبدلت من الباء فإن الجواب أن إبدال التاء من الواو، قد ثبت، ولم يثبت إبدالها من الباء، فكان الحمل على ماله نظير أولى»[٢].

ومنها ما جاء في باب النسب، ومن ذٰلك قولهم في النسب إلى (تغلب) (تغلَبي) بفتح اللام وذٰلك نظير (قاضوي) كما يعد قاضوياً نظير حانوي منسوب حانية[٣].

ومنه ما جاء في باب الوقف من ذٰلك أن الوقف على الصحيح نظير الوقف على المعتل، كما أن الوقف على الصحيح هو نظير الوقف على المهموز، مع العلم أن المهموز يخالف الصحيح في هٰذه المسألة من حيث نقل الحركة التي ربما تؤدي إلى إيجاد بناء جديد في العربية لا نظير له نحو: (البُطِيء) و(الرُّدُؤ)[٤].

كما شاع «الحمل على النظير» في مباحث عدة من الصرف: كالتصغير والقلب المكاني واختصار بعض الأسماء[٥] إضافة إلى ما ذكر آنفاً.

---

(١) انظر: شرح الأشموني ٢/ ٤٥٧، وكذٰلك حاشية الصبان ٤/ ١٤٩.

(٢) الممتع في التصريف ١/ ٣٨٤ و٣٨٥.

(٣) المقرب لابن عصفور ٢/ ٦٤ و٦٥.

(٤) المقرب ٢/ ٢٦ و٢٧، وانظر: مقالة (النظير وعدمه في العربية للدكتور عبد الفتاح الحموز ١٢٨.

(٥) انظر مثال ذٰلك في: حاشية الصبان ٤/ ١٧٥ و٢/ ٢٧٨.

لمزيد من الاطلاع انظر: أمثلة (الحمل على النظير) في: الممتع في التصريف ١/ ٩٢ و١٠٠ و١١٦ =

ب- الحمل على النقيض (الضد):

النقيض لغة: جاء في مادة (نقض) من اللسان أن النقيض: المخالف، والنقض إفساد ما أبرمت من عقد أو بناء... وناقضه في الشيء مناقضة ونِقاضاً: خالفه، قال الشاعر: (الوافر)

وَكـانَ أبـو العَيـوفِ أخـاً وَجَـارا　　　وَذا رَحِـمٍ، فَقُلْـتُ لـه نِقـاضَـا

أي ناقضته في قوله وهجوه إياي، والمناقضة هي القول: أن يتكلم بما يناقض معناه، والنقيضة في الشعر: ما ينتقض به وقال الشاعر: (البسيط)

إنّي أرَى الدَّهرَ ذا نَقْضٍ وَإمْرارِ[1]

أي ما أمرّ عاد عليه فنقضه، وكذلك المناقضة في الشعر ينقض الشاعر الآخر ما قاله الأول، والنقيضة الاسم يجمع على النقائض، ولذلك قالوا: نقائض جرير والفرزدق[2].

وقال الكفوي: «النقض هو في البناء والحبل والعهد وغيره، ضد الإبرام، وبالكسر: المنقوض والمناقضة في القول: أن يتكلم بما يتناقض معناه أي: يتخالف»[3].

والنقيض اصطلاحاً: على ما عرفه الرماني بقوله: «هو المنافي لما نافاه بأنهما لا يجتمعان في الصحة، وهو على وجهين:

أحدهما: على طريق الإيجاب.

= و١٣٨، والخصائص ٣/ ١١٥ و١٩٣ و١٩٤، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٠٤ و٨٨٦، وشرح المفصل ٥/ ١٤٤، والمقرب ٢/ ٥٨.

(١) انظر: اللسان (نقض) ٧/ ٢٤٢.

(٢) لسان العرب (نقض) ٧/ ٢٤٢.

(٣) الكليات ٤/ ٣٧١.

والآخر : على طريق السلب نحو: موجود معدوم، واللاحَيّ موجود، ليس بموجود»[١] وقد استخدمت لفظة (الضد) ليراد بها النقيض في عبارات النحاة، ويراد بالضد في اللغة كما جاء في اللسان: الخلاف، والضد: كل شيء ضادَّ شيئاً ليخلبه والسواد ضد البياض. . .

«الأخفش: الند: الضد والشبه؛ ويجعلون له أنداداً أي أضداداً وأشباهاً». ابن الأعرابي: ند الشيء مثله وضده خلافه، ويقال: لا ضد له ولا ضديد له أي لا نظير له ولا كفء له[٢].

وعرفهُ الكفوي بقوله:

«الضد: هو عند الجمهور يقال لموجود في الخارج مساوٍ في القوة لموجود آخر ممانع له، ويقال عن الخاص لموجود مشارك لموجود آخر في الموضوع معاقب له: أي إذا قام أحدهما بالموضوع لم يقم الآخر به»[٣].

ويستشف مما تقدم أن مفهوم النقيض أو الضد عند العلماء يأتي بمفهوم المخالف للشيء فهو عكسه.

ولقد أخذ النحاة بالنقيض، واستخدموه في تسويغ المسائل النحوية والصرفية وتعليلها وأجروا عليه كثيراً من الأحكام تماماً كما فعلوا في النظير.

وإذا كان النحاة قد ألحقوا الشيء بنظيره ليتجانس الكلام كما قالوا قام قياماً فهو قائم، فأعلوا في الألفاظ الأربعة[٤].

---

(١) الحدود في النحو للرماني ٤١.

(٢) اللسان ٣/ ٢٦٣ و٢٦٤.

(٣) الكليات ٣/ ١٣٩.

(٤) رسالة الملائكة ١٠٥.

فإنهم حملوا النقيض على النقيض لخطوره في البال، يقول الأنصاري[1] (ت ٩٢٦هـ): «والنقيض يحمل على النقيض لتلازمهما غالباً في الخطور بالبال كما يحمل النظير على النظير لتشاركهما في أمر معتبر في حكمهما[2].

ويعلل ابن جماعة(ت ٨٤٩) سبب حملهم النقيض على النقيض بقوله: «إن الشيء لما كان أقربَ خطوراً بالبال مع ضده من سائر المغايرات التي ليست أضداداً له، صح لهٰذا الجامع المشترك تنزيلهما منزلة المثلين، فيحمل أحدهما على الآخر في شيء من أحكامه كما يحمل على نظيره، وقد قالوا: صح الموتان مع وجود مقتضى الإعلال حملاً له على ضده الحيوان[3].

وللنقيض مرتبة من حيث الاعتداد به كما للنظير، فكما عد النظير أحد أقسام القياس الأربعة كذٰلك فإن الضد هو الآخر أحد هٰذه الأقسام فهم يرجعون إليه كما يرجعون إلى النظير.

غير أن النظير يفترق عن النقيض في أن الأول يمكن أن يناظر مثلة لفظاً أو معنى أو في كليهما[4]، أما النقيض فإنه أمر معنوي فقط، وقد صرح بذٰلك ابن جماعة في شرح قول الجاربردي(ت ٧٤٦هـ) «حملاً للنقيض على النقيض» قال: «فيه نظر لأن التضاد أمر معنوي، وهو لا يوجب بين الضدين اتحاد بنائهما لفظاً كما في الحياة والممات مثلاً، فإنه لا يقال زنتهما واحدة لأن أحدهما ضدّ الآخر»[5].

---

(١) الأنصاري هو: الشيخ زكريا الأنصاري الخزرجي أحد أركان الطريقين الفقه والتصوف، وله مصنفات شائعة منها: شرح رسالة القشيري في علم التصوف، وشرح الروض، وحاشية على تفسير البيضاوي، وشرح آداب البحث والمناظرة، وله حاشية على جمع الجوامع (انظر: ترجمته في آخر مجموعة الشافية ٢/ ٣٥١).

(٢) مجموعة الشافية، شرح الأنصاري ٢/ ١٩٩.

(٣) مجموعة الشافية: شرح ابن جماعة ١/ ٢٠.

(٤) انظر أمثلة هٰذا فيما سبق من هٰذا الفصلص٣٣٠.

(٥) مجموعة الشافية، شرح ابن جماعة ١/ ٢٠.

أمثلة من الحمل على النقيض:

١- **في التعدية**: شاع عند النحاة تسويغ تعدية الأفعال بحرف من حروف الجر، وهي في أصلها لا تتعدى به؛ وذٰلك بالالتفات إلى ما يضادها في المعنى، وذٰلك كقول النابغة: (الطويل)

فلا تَتْركَنّي بالوَعيدِ فإنَّني ... إلى النّاسِ مَطْلِيٌّ بهِ القارُ أجْرَبُ[1]

فقد عدي (مطلي) بإلى، وذٰلك لأن معنى (مطلي به القار أجرب) «مُكَرّه» فإن البغض والتكريه يعديان بإلى، قال تعالى: ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ﴾[2] فقد عدى (كره) بإلى حملاً على التحبب التي بمعنى الإمالة. قال تعالى: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ﴾[3] ومثل هٰذا قولهم (بعت منه) حملاً على (اشتريت منه)»[4].

ومن أمثلة التعدية حملاً على النقيض قول القحيف العقيلي: (الوافر)

إذا رَضِيَتْ عليَّ ينو قُشَيْرٍ ... لَعَمْرُ اللهِ أعجبني رِضَاها[5]

وجاز هٰذا -أي تعدية رضي بعلى وهي تتعدى بعن- لمّا كان رضيت ضد سخطت وسخطت تتعدى بعلى.

وقال الكسائي: «إنما جاز هٰذا حملاً على النقيض وهو سخط»[6].

---

(١) انظر: الديوان ٢٨.

(٢) الحجرات ٤٩/٧.

(٣) الحجرات ٤٩/٧.

(٤) الكافية ٢/ ٣٢٤.

(٥) انظر الشاهد في: النوادر لأبي زيد ١٧٦، والكامل ١/٣٥١، والأزهية ٢٧٧، والخزانة ٣/٢٤٧ وأمالي ابن الشجري ٢٦٩، والأنصاف ٢/ ٦٣٠.

(٦) مغني اللبيب ٢/ ٦٧٧، وانظر: والكافية ٢/ ٣٢٤.

ومنه ما أورده الرضي في باب (فَعِل) اللازم فقال:

«وأما خشيته فأنا خاش، والقياس خشٍ، فالأصل أيضاً خشيت منه، فحمل على رحمته، حمل الضد على الضدّ، ولهٰذا جاء اسم الفاعل منه خاشٍ والقياس خشٍ، لأن قياس صفة اللازم من هٰذا الباب (فَعِل)، وكَذا كان قياس مصدره فقيل خَشْيَة حملاً على رحمة»[1].

ومنه قول طرفة بن العبد: (الطويل)

وَإنْ يلتقي الحَيُّ الجميعُ تُلاقني إلى ذَرْوَةِ البيْتِ الكَريم المُصَمّدِ[2]

فإنه قال: تلاقني إلى ذروة البيت لأنه بمعنى انتسب إلى ذروة البيت[3].

٢- التضاد في المعنى: كثيراً ما يعطي النحاة حكماً للفظ حكم لفظ آخر، معللين ذٰلك بالحمل على الضدّ والنقيض وذٰلك كإجرائهم الفعلين (فقدتني وعدمتني) مجرى (وجدتني) من أفعال القلوب لأنها نقيضتها، كما أجروا (رأى) البصرية والحلمية مجرى (رأى) القلبية، فجوزوا فيهما ما جوّزوه في القلبية من حيث أن فاعلهما ومفعولهما ضميران لشيء واحد ومثّلوا لذٰلك بقول قطري به الفجاءة: (الكامل)

فَلَقدْ أراني وَالرّماحُ دَريئةٌ مِنْ عَنْ يميني تارةً وأَمامِي[4]

وبقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾[5]

ومنه تعليق (نسي) من قول زياد الأعجم: (الطويل)

وَمَنْ أنتمُ إنّا نَسينا مَن انتُمُ وريحُكُم مِنْ أيِّ ريحِ الأعاصِرِ[6]

---

(١) انظر: شرح اللشافية ١/ ٧٣.

(٢) انظر: ديوانه ٣٠ وجاء فيه (البيت الرفيع) بدلاً من الكريم، وانظر: الكافية ٢/ ٣٢٤.

(٣) الكافية ٢/ ٣٢٤.

(٤) انظر الشاهد في: شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٣٦، والخزانة ١٠/ ١٦٠، وشواهد التوضيح ١٤٦.

(٥) يوسف ١٢/ ٣٦، وانظر هٰذه المسألة في: الفوائد الضيائية ٢/ ٢٨٣ و٢٨٤.

(٦) انظر: ديوانه ١١٧، والشاهد منسوب إلى زياد الأعجم في الدرر ٢/ ٢٦٥ والعيني ٢/ ٤٢٠ وتخليص الشواهد ٤٥٤.

فقد ذكر أن (نسي) علق حملاً على نقيضه (علم)[1].

ومن أمثلته تأنيث السلم حملاً على نقيضها الحرب، وذلك من قوله تعالى: ﴿ ۞ وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾[2].

فقد ذكر الزمخشري في تفسيره[3] ما يفيد بأن السلم مذكر، وذلك حين قال: والسلم تؤنث تأنيث نقيضها وهي الحرب ثم استشهد بقول الشاعر: (البسيط)

السِّلْمُ تأخُذُ مِنْها ما رَضِيتَ بِه والحَرْبُ يكفيكَ مِنْ أنفاسِها جُرَعُ[4]

٣- **في البناء**: علل النحويون سبب بناء كثير من الأسماء عن طريق الحمل على النظير أو النقيض، أو كليهما من ذلك قولهم في «كم»:

ذُكر أن (كم) في الاستفهام إنما بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام مع دلالتها على العدد، وقال ابن الخشاب: «وكذا حمل بعضهم بناء (كم) الخبرية على أنه حمل على «رب» إذ كانت للتكثير وربّ للتقليل»[5] كما أورد علية إعراب (أي) من قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[6] فقال: «وهي (أي) معربة من بين الأسماء المجازى بها كما كانت كذلك في الاستفهام لعلة واحدة هي الحمل على النظير أو النقيض أو عليهما، والنظير لها (بعض) والنقيض لها (كل)، وهما معربان فأعربت حملاً عليهما أو على أحدهما»[7].

---

(١) تخليص الشواهد لابن هشام ٤٥٤.
(٢) الأنفال ٨/ ٦١.
(٣) انظر: الكشاف ١/ ٣٥٣.
(٤) البيت مختلف في نسبته، فقد نسب إلى دريد بن الصمة، وقيل للعباس بن مرداس وقيل لخفاف بن ندبة (انظر: شرح شواهد الكشاف لمحب الدين أفندي بذيل الكشاف ٤/ ٤٣٨).
(٥) المرتجل ١٧٧.
(٦) الإسراء ١٧/ ١١٠.
(٧) انظر: المرتجل ٢٧٢.

٤- **في العمل**: يذهب النحاة إلى أن بعض الألفاظ تعمل عمل ما يماثلها كما تعمل عمل ما يضادها، فهم يعللون سبب عمل (لا) النصب بأنها نقيض (إنّ) حيث إن (لا) للنفي و(إنّ) للإثبات. قال السيوطي «تعمل (لا) عمل(إن) إلحاقاً بها لمشابهتها لها في التصديق، والدخول على المبتدأ والخبر، ولأنها لتوكيد النفي كما أن (إن) لتوكيد الإثبات فهو قياس نقيض»[(١)].

ومنه ما علل به أبو علي الفارسي في (المسائل المنثورة) سبب مجيء ما بعد (كم) الخبرية مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً، وجواز ذٰلك بقوله «وإنما جرّت بكم لأن كم نقيضه (رُبّ)، ومن أصولهم حمل الشيء على نقيضه، ألا ترى أن (رُبّ) للقلة و(كم) للكثرة، فلما كانت بهٰذه المنزلة أجريت مجرى (رُبّ)»[(٢)].

٥- **في التصريف وأبوابه**: كثيراً ما لجأ النحاة الى إلحاق لفظ بنظيره أو نقيضه وأجرائه مجراه

ففي النسب: ذكروا أن (بدوي) نسبة إلى البادية غير قياسي، وإنما القياس بادي أو بادوي ولٰكنهم حملوا النسبة إلى البادية على نقيضها وهو الحضر فقالوا بدوي كما قالوا حضري، ومثل هٰذا ما فعلوه في النسب إلى العالية، فقالوا علوي فكأنهم بنوه على فعل، ونسبوا إليه حملاً على ضده وهو السفل[(٣)].

وفي التصغير: فقد قالوا أن (غداً) لا تصغر وذٰلك حملاً على نقيضها (أمس) لأن أمس غير متمكن بما تضمنه من معنى الحرف[(٤)].

---

(١) انظر في هٰذا: الإنصاف ١/ ٣٦٧، والهمع ١/ ١٤٤، والمقرب ١/ ١٩٠، وأسرار العربية ٢٤٦ و٢٤٧، والمرتجل ١٧٧.

(٢) انظر رأيه في: الخزانة ٦/ ٤٨٨.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ١٠.

(٤) انظر: حاشية الصبان ٤/ ١٧٢.

وفي الإعلال: ذكروا أن الواو في (الموتان) لم تعل حملاً على الحيوان[١] حملاً للنقيض على النقيض[٢]. كما أنهم حملوا بطنان على ظهران، وعللوا ذلك بقولهم:

«إن بطنان نقيض ظهران لأنه جمع بطن للجانب الطويل من الريش، وظهران جمع ظهر للجانب القصير منه وهو (ظهران) فعلان اتفاقاً إذ لا تكرار فيه، فكذا بطنان، وإن كان مكرراً حملاً للنقيض على النقيض لأن النقيضين متلازمان في الخطور بالبال بشهادة الوجدان»[٣].

ومن إلحاقهم اللفظ بعلة النقيض قولهم (عدوّة) والصواب عدوّ لأن (فعول) بمعنى (فاعل) يمتنع فيه دخول الهاء؛ ولذلك فإنهم قالوا في سبب دخولها: » وأما إمرأة عدوّة فشاذ لخروجه عن القاعدة، ومع ذلك فإنه محمول على صديقة كما حدث في عكسه وهو حمل صديقة على عدوة في قوله: (الطويل)

لَمْ أبْخلْ وأنْتِ صَدِيقُ[٤]

«والقياس صديقة. وهو يحملون الضد على الضد كما يحملون النظير على نظيره»[٥].

---

(١) لم تدغم الياء في الواو في (حيوان) حيث لا يلتبس تثنية (هي) (انظر: مجموعة الشافية شرح الأنصاري ٢/ ١٨٦).

(٢) مجموعة الشافية. منظومة المولي إبراهيم ٢/ ٣٢٥.

(٣) انظر: مجموعة الشافية، شرح نقرة كار ٢/ ٦، وكذلك شرح زكريا الأنصاري من المجموعة ٢/ ٩.

(٤) هذا الشاهد جزء بيت من الطويل وتمامه:

فَلَوْ أَنْكِ في يَومِ الرّخاءِ سَألتِني ... طَلاقَكِ لَمْ أبْخلْ وأنتِ صَديقُ

وقد ورد هذا الشاهد غير منسوب إلى أحد في: اللسان (صدق) -١/ ١٩٤ وقد وردت فيه لفظ (فراقك) بدلاً من (طلاقك)، والأزهية ٦٢، والخزانة ٥/ ٤٢٦، والدرر ٢/ ٥٣٨، والمصنف ٣/ ١٢٨، وشرح المفصل ٨/ ٧١، وابن عقيل ١/ ٣٨٤.

(٥) انظر: شرح التصريح ٢/ ٢٨٧، وشرح الشافية ٢/ ١٤٠، ودرة الغواص ١٥٠ و١٥١.

وجعل ابن هشام في تذكرته باباً للحمل على النقيض وجمع منه ثلاث عشرة مسألة وهي:

الاولى: لا النافية حملوها على أن، في العمل في نحو: لا طالعاً جبلاً حسن.

الثانية: رضي عدوها بعلى حملاً على سخط. قاله الكسائي.

الثالثة: فَضَل عدّوه بعن حملاً على نقص ودليله قوله: (البسيط)

لاهِ ابنُ عمّكِ لا أفْضَلتَ في حَسَبٍ عنّي ولا أنْتَ ديّانِي فتَخزُونِي[1]

الرابعة: نسي علقوها حملاً على علم. قال: (الطويل)

مَنْ أنْتُم إنّا نسينا مَن انْتمُ وريحُكم مِنْ أيِّ ريحِ الأعاصِرِ[2]

الخامسة: خلاصة حملوها على ضدها من باب فعالة لأنه على وزن نقيض المرمى والمنفي.

السادسة: جيعان وعطشان حملوها على شبعان وريان وملآن لأن باب فعلان للامتلاء.

السابعة: دخل حملوها على خرج فجاءوا بمصدرها كمصدره فقالوا: دخلولاً لا خروجاً هٰذا إن قلت إن دخل متدية، وإن قلت إنها قاصرة فلا حمل.

الثامنة: شكر عدوها بالباء حملاً على كفر فقالوا شكرته وله وبه قاله ابن خالويه في الطارقيات.

التاسعة: قالوا: بطَل بِطالة حملا على ضده من باب الصنائع كنجرنجارة.

العاشرة: قالوا: مات موتاناً حملاً على (حيواناً)؛ لأن باب فعلان للتقلب والتحرك.

---

(١) الشاهد لذي الأصبع العدواني (انظر: الأغاني ٣/ ٩)، واللسان (دين) ١٣/ ١٦٧، والمؤتلف والمختلف ١١٨.

(٢) البيت لزياد الأعجم: انظر ما سبق من هٰذا الفصل ص٣٤٦.

الحادية عشرة: كم الخبرية حملوها على رُبَّ في لزوم الصدرية لأنها نقيضتها.

الثانية عشرة: معمول ما بعد (لم ولمّا) قدم عليهما حملاً على نقيضه، وهو الإيجاب قاله الشلوبين، واعترضه ابن عصفور بأنه يلزمه تقديم المعمول على (ما ضرب زيداً) لأنه أيضاً نقيضه الإيجاب، وليس بشيء لأنه لا يلزم اعتبار النقيض.

الثالثة عشرة: قالوا: (كثرما تقولن ذٰلك) حملا على (قلما تقولن ذٰلك)، وإنما قالوا قلما تقولن ذٰلك، لأن قلما تكون للنفي»[1].

(١) انظر هٰذا في: الأشباه والنظائر ١/ ١٩٢ و١٩٣.

آراء العلماء القدامى في الحمل على النظير والنقيض

يستطيع المستقصي للمسائل التي تدور في فلك النظير وعدمه، وتلك التي حملت على النقيض، إدراك أن النحاة القدامى قد اعتدّوا بهما اعتداداً كبيراً، واستعانوا بهما في كثير من المسائل النحوية والصرفية، بل يمكن الوقوف على رأيهم بوضوح فيهما حين جعلوهما دليلين مهمين، بنوا عليهما كثيراً من مسائلهم، ولعل خير ما يثبت هٰذا عدّهم النظير والنقيض من أقسام القياس كم مرّ[1].

ويكاد قدماء النحاة يجمعون على الإطار العام وهم يستخدمون النظير والنقيض في تفسير كثير من المسائل النحوية، والصرفية التي خرجت عن الأصول العامة للقواعد، وذٰلك بيّن حين يعللون لمسألة بإلحاقها بأخرى، وإبعادها عن ثانية لكثرة نظائر الأولى وقلتها في الثانية، ولذٰلك فهم مجمعون على أن:

*** الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره ***[2]

ومثلوا لها بكلمة (رُمَّان) فذهبوا ألى أن وزنها إما أن يكون فعّال أو فعلان. وسبب الاختلاف هٰذا ناجم عن عدم معرفتهم لأصل كلمة (رمان) فبعضهم يرى أنها من (رمن) والآخرون قالوا: من (رمّ) فإذا كان أصلها من (رمن) فوزن رمان (فعّال)، وإذا كان أصلها من (رمّ) فوزن رمان في هٰذه الحالة (فعلان) وهٰذا يعني أن النون في الوزن الأول أصلية، وأن الألف والنون في الوزن الثاني زائدتان، وقد ثبت عندهم كثرة النظائر التي تزاد فيها الألف والنون، فحملوا (رمان) على ما كثرت نظائره وهو وزن (فعلان)[3]

(١) انظر: أقسام القياس في العربية فيما سبق من هٰذا الفصل ص٣٢٧.

(٢) مجموعة الشافية، شرح الجاربردي ١/ ٢٣٥ و٢٣٦، وكذٰلك مجموعة الشافية شرح الأنصاري ٢/ ١٦٢.

(٣) انظر: مجموعة الشافية، شرح الجاربردي ٢٣٥ و٢٣٦.

ومن أمثلة هٰذا قول الأشموني:

«الإجماع على منع صرف أكمر وآدر[1] مع أنه لا مؤنث له، ولو فرض له مؤنث لأمكن أن يكون كمؤنث أرمل، وأن يكون كمؤنث أحمر، لكنه حمله على أحمر أولى لكثرة نظائره»[2].

ويرى النحاة أنه إذا حملت مسألة فإن إلحاقها بمسألة لها نظائر في العربية أولى من إلحاقها بمسألة لا نظائر لها، فلذٰلك فهم يقولون: «المصير الى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير»[3]

ومثال هٰذا ما ذكره الأنباري في مسألة «القول في إعراب الأسماء الستة» فقد أورد رأي الكوفيين والبصريين في هٰذا فقال:

«ذهب البصريون إلى أن الأسماء الستة معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب، وذهب الكوفيين إلى أنها معربة من مكانين، قال: والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه، وفساد ما ذهبوا إليه أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب، فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم، فإنه ليس في كلامهم معرب له إعرابان، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير»[4].

ويرى النحاة أن النظير كثيراً ما يلحق بنظيره، ويجري مجراه، فيعطى حكمه غير أنهم لا يوجبون أن يجري النظير مجرى نظيره في كل أحكامه، بل يكتفي أن تجري في بعضها، يقول الدماميني(ت ٨٢٧هـ):

---

(١) أكمر: عظيم الكمرة وهي الحشفة (اللسان (كمر) ٥/ ١٥٢) وآدر: كبير الانثيين وفي اللسان (أدر) بمعنى الخصية، وانظر معناها في: شرح الصبان ٣/ ٢٣٢.

(٢) انظر: شرح الأشموني ٢/ ٢٣٣.

(٣) انظر: الإنصاف ٢/ ٦٩٦، وكذٰلك: الأشباه والنظائر ١/ ١٧٦.

(٤) انظر هٰذه المسألة في: الإنصاف ١/ ٢٠ و٢١، وكذٰلك: الأشباه والنظائر ١/ ١٧٦.

«ولا يلزم من كون الشيء نظير آخر أن يعطى سائر أحكامه ألا ترى أن المنادى المفرد المعين بمنزلة الضمير المخاطب ولذلك بني، والضمير مطلقاً لا ينعت على المشهور ومع ذلك، لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور»[1].

ويقرر النحاة أن إلحاق الشيء بشيء لا نظير له في كلامهم أمر مردود، وغير جائز، وأن الخروج عن النظائر يجب ألا يعتد به. يقول الأندلسي(ت ٦٦١هـ) في (شرح المفصل):

«قال الكوفيون: ضمير الفصل إعرابه إعراب ما قبله، لأنه توكيد لما قبله، ورده البصريون بأن المكني لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء من كلامهم، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم غير جائز»[2].

وذكر الشَّلَوْبين(ت ٦٤٥)هـ: أن «قول من قال إن الحروف في الأسماء الستة دلائل إعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب، يؤدي إلى أن يكون الاسم المعرب على حرف واحد في قولك (ذو مال)، وهذه الحروف زوائد عليه للدلالة علىالإعراب، وذلك خروج عن النظائر، فلا ينبغي أن يقال به»[3].

ومما يكاد يجمع عليه أن إيجاد النظير لا يتوجب إذا توافر الدليل، وإنما يؤتى بالنظير مع وجود الدليل للأنس به لا للحاجة إليه، غير أنه إذا لم يقم الدليل فلا بد من النظير، فإذا انضم النظير إلى الدليل، فلا بد من الركون إليه والأخذ به[4]. وأما إذا انعدما، فلا بد من اللجوء إلى «عدم النظير» والاستعانة به[5].

---

(١) انظر: حاشية الصبان ٣/ ٨٨.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ١٧٧، وانظر مثل هذا في: الإنصاف ٢/ ٦٤٧.

(٣) الأشباه والنظائر ١/ ١٧٨.

(٤) انظر: الكليات ٥/ ٣٠٢، والخصائص ١/ ١٩٧ و١٩٨، وكذلك ص٣٣٤ من هذا الفصل.

(٥) انظر: الخصائص ١/ ١٩٨.

ولعل الممعن في أقوال النحاة، يدرك الربط الواضح بين النظير والنقيض في الحمل عليهما، والاعتداد بها، ويستشف هٰذا من أقوالهم التي تتكرر دوماً، فهم يرون أن العرب.

«يحملون الضد على الضد كما يحملون النظير على النظير»[١].

ومن المسائل التي حملت على الضد ما ذكره ابن الأنباري في مسألة (فعل الأمر معرب أم مبني) فبعد أن سرد جملة أقوال للبصريين والكوفيين وقال: «ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه (فعل الأمر) معرب مجزوم أنا أجمعنا على أن فعل النهي معرب مجزوم نحو (لا تفعل) فكذٰلك فعل الأمر نحو (افعل) لأن الأمر ضد النهي، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، فكما أن فعل النهي معرب مجزوم فكذٰلك فعل الأمر»[٢].

ويرى النحاة أن أضداد الشيء تجري مجراه، وعللوا ذٰلك بما بين الطرفين من التقابل، فقد أورد أبو حيان في باب المصدر أن ابن الحاج (ت ٦٤٧)هـ ذكر أن مصدر الفعل المعتل العين، على وزن فعول نحو: غاب: غيوب ولكنهم يهربون منه لثقله إلى فَعْل نحو صام صوماً وإلى فِعال نحو: قام قياماً..، ولٰكن أبا حيان ذكر أن ما قاله لا يجرى على قسمين من اللازم:

الأول: ما كان علاجاً وعملاً، وكان اسم الفاعل منه فاعلاً فمصدره فعول نحو: قدم قدوماً، ولصق لصوقاً.

الثاني: مالم يكن علاجاً ولا عملاً، واسم الفاعل منه إمّا فعل أو أفعل أو فعلان ويكثر في باب الأدواء وما أشبهها، وفي باب الجوع والعطش وما شابه ذٰلك وما ناسبه بوجه ما. وقال:

---

(١) انظر: الإنصاف ١/١٨٦، والخزانة ٥/٤٩٨، ودرة الغواص ١٥٠و١٥١، وهمع الهوامع ١/٧٩.
(٢) انظر: الإنصاف ٢/٥٢٨.

«وقد يجرون أضداد هٰذه الأشياء مجراها لما بين الطرفين من التقابل ويكون أيضاً في باب الألوان، وفي باب الخصال والأحوال الثابتة، وجملة ذٰلك مما لم يكن عملاً لا علاجاً مصدره (فَعِل) نحو (عَمِي: عمىً وحَبِط حَبِطاً)»[1].

ونقل السيوطي عنِ الجزولي(ت ٦٠٧هـ) قوله:

« قد يحمل الشيء على مقابله، وعلى مقابل مقابله، وعلى مقابل مقابله».

«مثال الأول: لم يضربِ الرجل، حمل الجزم على الجرّ.

«ومثال الثاني: اضربِ الرّجل، حمل الجزم فيه على الكسر الذي هو مقابل الجر، من جهة أن الكسر في البناء: مقابل الجرّ في الإعراب.

«ومثال الثالث: اضربْ الرجل، حمل السّكون فيه على الكسر الذي هو مقابل للجرّ، الذي هو مقابل للجزم، والجزم مقابل للسّكون»[2].

ويعلل النحاة السبب الموجب لحمل النظير عل النظير بقولهم: إنهما يشتركان في أمر معتبر في حكمهما، كما يرون أن النقيض يجري مجرى نقيضه؛ لأنهما في الأغلب يخطران على البال، وقال ابن إياز[3] (ت ٦٨١هـ) في (شرح الفصول): «ربما جعلوا النقيض مشاكلاً للنقيض؛ لأن كل واحد منهما ينافي الآخر، ولأن الذهن يتنبه لهما معاً بذكر أحدهما»[4].

ويذكر ابن عصفور في (شرح الجمل) أن «النقيض يجري مجرى ما يناقضه كما أن النظير يجري مجرى ما يناسبه» وقد أورد مثالاً على ذٰلك (كم)، وقال: «إن كانت اسم

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٢٤.
(٢) انظر: الاقتراح ١٠٦ و١٠٧.
(٣) ابن إياز: هو الحسين بن بدر من تصانيفه: قواعد المطارحة، والإسعاف في الخلاف، وله شرح الضروري لابن مالك، وشرح فصول ابن معط (بغية الوعاة ١/ ٥٣٢).
(٤) الأشباه والنظائر ١/ ١٩١.

استفهام كان بناؤها لتضمنها معنى حرف الاستفهام. «وإن كانت خبرية كان بناؤها حملاً على رب، وذٰلك أنها إذ ذاك للمباهاة والافتخار، كما أن رب كذٰلك وهي أيضاً للتكثير فهي نقيضة ربّ»[1].

ويرى أبو حيّان أنه يتوجب الحمل على النظير سواء قلّ النظير أو كثر، ومثل لذٰلك بـ (قثاء) وقال: إن كان (فعلاء) فهو قليل وإن كان على وزن (فعال) فهو كثير فيحمل على أن أحد المضعفين زائد، والهمزة منقلبة عن أصل وكذٰلك (رمّان) فإن كان على وزن (فعلان) فهو كثير، وإن كان على وزن (فعال) فهو قليل فتحمل على أصالة أحد المضعفين وزيادة النّون»[2].

ومع اعتداد النحاة بالضد كدليل قويّ في إثبات القواعد، إلا أن بعضهم يرى أن الحمل على النقيض قليل يقول الكفوي:

«الفعل قد يكون متعدياً في معنى لازم نحو: كلمته وقلت له، والحمل على النقيض قليل»[3].

وقد صرح بهٰذا ابن هشام في تذكرته فقال: «كما يحملون النظير على النظير غالباً كذا يحملون النقيض على النقيض قليلاً» وأورد أمثلة لذٰلك منها:

-حمل لا النافية للجنس على إنّ.

-كم الخبرية حملوها على ربّ التي للتقليل، فصدروها وخصّوها بالنكرات.

-قالوا: امرأة عدوة، فألحقوا فيها تاء التأنيث، كما قالوا: امرأة صبور، وناقة رغو لأنهم أجروا عدوّة مجرى صديقة وهي ضدها.

---

(١) الأشباه والنظائر ١/ ١٩١.

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ١١٢.

(٣) الكليات ٥/ ٢٢٢.

- وقالوا: الغدايا والعشايا فحملوا غدوة وغداة على (فعالى) والقياس أن يقال: غداة: غدوات وغدوة: غدوات، لأنهم حملوها على العشايا وهي في مقابلتها، حيث إن معنى الغداة: أول النهار، وإن العشية آخره[1].

ويرى ابن جماعة أن الحمل على الضدّ خلاف للأصل فيقول: «لما قرع سمعك غير مرة من أن الضد يحمل على الضد، قلت (ابن جماعة): حمل الضدّ على الضدّ، خلاف للأصل لا يرتكب ما لم يدلّ دليل على ثبوته»[2].

ويرى سيبويه أن النظائر لا تتبع دوماً، فالعرب مما يغيرون ما كثر في كلامهم عن نظائره فيقول:

«واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف واللام ألبتة، إلا أنهم قد قالوا: يا ألله إغفر لنا، وذٰلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف. . . «ومثل ذٰلك أناس، فإذا أدخلت الألف واللام قلت الناس، إلا أن الناس قد تفارقهم الألف واللام نكرة، واسم الله تبارك وتعالى لا يكون فيه ذٰلك «وليس النجم ذٰلك الدّبران بهٰذه المنزلة، لأن هٰذه الأشياء، الألف واللام فيها بمنزلتها في الصدق، وهي في اسم الله تعالى بمنزلة شيء غير منفصل في الكلمة كما كانت الهاء في الجحاجحة بدلاً من الياء، وكما كانت الألف في يمان بدلا من الياء».

«وغير هٰذا لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله. ألا ترى أنك تقول: لم أكُ ولا تقول: هٰذا قاض وتقول لم أبل ولا نقول لم أرم تريد لم أرام فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره»[3].

---

(١) الأشباه والنظائر ١/ ١٩٣.

(٢) مجموعة الشافية، شرح ابن جماعة ١/ ١٨٧.

(٣) الكتاب ٢/ ١٩٥، ١٩٦.

وقال في موضع آخر: «ومما يُحقَّر على غير بناء مُكَبَّره المستعمل في الكلام إنسان، تقول: أنيسان، وفي بنون: أبينون، كأنهم حقروا إنسيان، وكأنهم حقروا أفعل نحو: أعمى، وفعلوا هٰذا بهٰذه الأشياء لكثرة استعمالهم إياها في كلامهم، وهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن نظائره، وكما يجيء جمع الشيء على غير بنائه المستعمل. ومثل ذٰلك ليلة، تقول: لييلية، كما قالوا: ليال[١] وقولهم في رجل: رويجل، ونحو هٰذا»[٢].

ولقد اتخذ العلماء من النظير وعدمه دليلاً لتأييد مذهب نحوي دون آخر، وتغليب رأي على رأي ثان، وكان رائد هٰذا المنهج ابن الأنباري الذي انبرى يدافع في كثير من الأحيان عن المذهب البصري، متخذاً من النظائر حججاً لإفساد آراء الكوفيين، وكتابه الإنصاف يزخر بالمسائل التي تدور في فلك النظير منها:

المسألة الخامسة والعشرون: (القول في زيادة لام الابتداء في خبر لٰكن)، فبعد أن ذكر أن الكوفيين قد جوّزا دخول اللام في خبر لٰكن مستشهدين بقول الشاعر: (الطويل)

وَلٰكِنَّني مِنْ حُبِّها لَعَميدُ[٣]

---

(١) ليال: جمع ليلة على غير قياس كما أنّ تصغير رجل: رويجل على غير قياس، والقياس رجيل.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٨٦.

القياس أن تصغير (رجل) على (رجيل) أما (رويجل) فهي تصغير: (راجل) و(لييلية) تصغير شاذ والقياس (لييله)، وربما جاء تصغيرها على هٰذا الشكل التفاتاً ورجوعاً إلى الأصل السامي لهٰذه الكلمة وهو (لَيْلَيْ) أفاد بهٰذا أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب في جلسته بتاريخ ٥/ ٤/ ١٩٩٢.

(٣) يذكر أكثر العلماء على أن هٰذا الشاهد غير منسوب إلى أحد، ولا تعرف له تكملة ولا سوابق ولا لواحق غير أن ابن عقيل رواه كاملاً من غير أن ينسبه إلى أحد هٰكذا:

يَلومونني في حُبِّ ليلى عَواذلي ... وَلٰكِنَّني مِنْ حُبِّها لَعَميدُ

انظر: ابن عقيل ١/ ٣٦٣، وانظر في: المغني ١/ ٢٢٣، والخزانة ١٠/ ٣٦١، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٨.

أورد رأي البصريين بعدم جواز ذٰلك، ثم ردّ على استشهادهم ببيت الشعر السالف فقال: «وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قوله: (ولٰكنني من حبها لعميد) فهو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه، ولهٰذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياساً مطّرداً لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم»[1].

المسألة الأولى: (الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم)

أورد رأي الكوفيين من أن الاسم مشتق من الوسم، وكذٰلك رأي البصريين القائل بأنه مشتق من السموّ، وبعد أن أدرج حجج كل من الطرفين، أفسد رأي الكوفيين بعدم توافر النظير وقال: «والذي يدلّ على صحة ذٰلك أنه لا يوجد في كلامهم ما حذف فاؤه وعوض بالهمزة في أوله (مشيرا إلى رأي الكوفيين) كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لامه، وعوض بالهاء في آخره، فلما وجدنا في أول (اسم) همزة التعويض علمنا أنه محذوف السموّ»[2].

ومنها: المسألة التسعون: (القول في معنى (إنْ) ومعنى اللام بعدها). ذكر أن رأي الكوفيين هو أن (إنْ) إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا). أما البصريون فقالوا إنها مخففة من الثقيلة، واللام بعدها لام التأكيد.

وبعد أن أورد أدلة الطرفين أثبت قول البصريون المؤيد بوجود النظير وقال: «إنما قلت إنها مخففة من الثقيلة لأنا وجدنا لها في كلام العرب نظيراً. . . وقلنا إن اللام لام التأكيد؛ لأن لها أيضاً نظيراً في كلام العرب، وكون اللام للتأكيد مما لا ينكر لكثرته فحكمنا على اللام بما له نظير في كلامهم، وأما كون اللام بمعنى (إلا) فهو شيء ليس له نظير في كلامهم، والمصير إلى ماله نظير في كلامهم أولى من المصير[3] إلى ما ليس له نظير».

---

(١) الإنصاف ١/ ٢١٤.

(٢) الإنصاف ١/ ٩ و١٠.

(٣) الإنصاف ٢/ ٦٤٠-٦٤٣، ويمكن الاطلاع على مثل هٰذا مبثوثاً في الإنصاف مثل ٢/ ٦٨٧-٦٩١ و٢/ ٧٩٥ و١/ ١٧٩.

☆ ☆ ☆

وصفوة القول أن علماء العرب القدماء قد اعتدوا بالنظير اعتداداً واسعاً شمل مناحي الدّرس اللغوي كافة، وعنوا به: الشبيه بما له مثل معناه، وإن كان من غير جنسه بمعنى أن الحمل على النظير إجراؤه مجرى نظيره باعتبار جامع بينهما. والتناظر عندهم إما أن يكون في اللفظ أو في المعنى أو فيهما معاً، ولقد شاعت هٰذه الطريقة في تقعيد النحو، واتخذت عدّة ألفاظ كلها ترجع إلى معنى النظير مثل: المثل -المضاهي- الباب -المقابل- أمة- الرّسيل لا واحد له.

ومع اعتدادهم بالنظير إلا أنهم استخدموا أيضاً مبدأ عدم النظير، ويقصدون به أنه إذا قام الدّليل على مسألة فلا عبرة بعدم النظير، وإنما يوتى به للاستئناس به، وهو عندهم من أنواع الاستدلال، ودليل على النفي لا على الإثبات.

وكما استخدموا النظير وعدمه في حمل المسائل بعضها على بعض، فإنهم التفتوا أيضاً إلى النقيض والضد في حمولهم للغاية نفسها متكئين على قاعدة قننوها لأنفسهم وهي «يحمل الضد على الضدّ كما يحمل النظير على النظير» ويعللون ذٰلك بأن الضدّ والنقيض يخطران ببال المتكلم دون سائر المتغايرات.

وإذا كان النظير إما أن يكون لفظياً أو معنوياً أو هما معا، فإن النقيض لا يتأتى إلا في المعنى. وقد أكد جلّ العلماء على أن الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره، وأنه إذا قام الدّليل على أمر وتوافرت النظائر، فإن هٰذا أمر لا محيد عنه، ويجب اتباعه، كما يرون أن النقيض، وإن كان مما يعتد به، إلا أن بعضهم يرى أن العمل به قليل، بل عدّه بعضهم خلافاً للأصل.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل السادس

الحمل على الأصل والفرع

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الحمل على الأصل والفرع

الأصل في اللغة: ذكرت المعاجم اللغوية أن الأصل يأتي بمعنى: أسفل كل شيء، فقد جاء في اللسان أن الأصل: أسفل كل شيء، وجمعه أصول لا يكسر على غير ذلك... وأَصُلَ الشيء: صار ذا أصل، قال أمية الهذلي: (الطويل)

وَما الشُّغْلُ إلاّ أنّني مُتَهَيّبٌ — لِعِرْضِكَ، مَا لَمْ تَجْعلِ الشّيءَ يَأْصُلُ[1]

وقد ورد في معجم مقاييس اللغة أن الهمزة، والصّاد، واللام، ثلاثة أصول متباعد بعضها عن بعض، أحدها أساس الشيء، والثاني الحيّة، والثالث ما كان من النهار بعد العشي. فأما الأول فالأصل أصل الشيء، قال الكسائي: في قولهم: «لا أصل له ولا فصل»: إن الأصل الحسب، والفصل اللسان[2].

وقد أورد الكفوي المعنيين السابقين فقال:

«الأصل: هو أسفل الشيء»[3]. وقال في موضع آخر: «والأصول من حيث إنها مبنى وأساس لفرعها سميت قواعد»[4].

أما في الاصطلاح: فقد عرفه الرماني تعريفاً مقتضباً فقال:

«الأصل: أول يبنى عليه ثان»[5].

كما عرفه علي الجرجاني(ت ٨١٦هـ)، بما لا يكاد يختلف عن الرماني، فقال:

«الأصل وهو ما يبتنى عليه غيره»[6].

---

(١) انظر: اللسان (أصل) ١١/١٦. وانظر أيضاً: شرح أشعار الهذليين ٢/٥٣٦.
(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (أصل) ١/١٠٩.
(٣) انظر: الكليات ١/١٨٨.
(٤) الكليات ١/١٨٩.
(٥) الحدود في النحو ٤٢.
(٦) كتاب التعريفات ٢٨.

وإذا كانت المعجمات قد أوردت من معاني الأصل «أسفل الشيء وأساَسه» فإن هٰذا المصطلح قد ورد بمعان أخرى، ذكر منها الكفوي فقال إن الأصل:

«يطلق على الراجح بالنسبة إلى المرجوح».

«وعلى القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات».

«وعلى الدليل بالنسبة إلى المدلول».

«وعلى ما ينبني عليه غيره»

«وعلى المحتاج عليه كما يقال: (الأصل في الحيوان الغذاء).

«وعلى ما هو الأوْلى كما يقال: (الأصل في الإنسان العلم) أي: العلم أولى وأحرى من الجهل»[(١)].

كما ذكر عدة تسميات لمصطلح الأصول من حيث الوظيفة فقال: «والأصول من حيث إنها مبنى وأساس لفرعها سميت قواعد، ومن حيث إنها مسالك واضحة إليها سميت مناهج.

«ومن حيث إنها علامات لها سميت أعلاماً»[(٢)].

ويورد الدنوشري(ت ١٠٢٥) مفهوماً آخر للأصل، وهو يفسر قول خالد الأزهري: «والفعل أيضاً ضربان مبني وهو الأصل»[(٣)] فيقول:

«المراد بالأصل هنا الغالب أو ما ينبغي أن يكون الشيء عليه»[(٤)].

---

(١) الكليات ١/ ١٨٨.

(٢) الكليات ١/ ١٨٩.

(٣) انظر قول الأزهري في: شرح التصريح على التوضيح ١/ ٥٤.

(٤) انظر قول الدنوشري في: التصريح على التوضيح حاشية ياسين ١/ ٥٤.

وأما الفرع في اللغة: فهو كما ذكر ابن منظور من أن:

«فرع كل شيء: أعلاه، والجمع فروع لا يكسر على غير ذٰلك، وفي حديث افتتاح الصلاة: كان يرفع يديه إلى فروع أذنيه أي أعاليها»[١].

وقال ابن فارس: «الفاء والراء والعين أصل صحيح يدل على «علو وارتفاع وسمو وسبوغ، من ذٰلك الفرع وهو أعلى الشيء. والفرع: مصدر فرعت الشيء فرعاً، إذا عطوته»[٢].

وهو في الاصطلاح: «ثان يبنى على أول»[٣].

وقال الجرجاني: «الفرع خلاف الأصل، وهو اسم الشيء يبنى على غيره»[٤].

ومما تقدم يمكن ملاحظة أن مفهوميْ الأصل والفرع لم يتناولهما النحاة بالتحديد فجاءت تعريفاتهم على قلتها مبهمة يكتنفها الغموض، مقتضبة تجري على نمط الحدود المنطقية، كما يظهر هٰذا في تعريف الرماني والجرجاني السابقين، لهما.

كما يمكن ملاحظة أن النحاة لم يحددوا مفهومها الاستعمالي بالرغم من شمول فكرة الأصل والفروع لأبواب النحو المختلفة، وعدهم إياها من أقسام القياس الرئيسة[٥] بل هي عماد القياس الذي لا يتضح إلا بمعرفة الأصول والفروع والمطرد والشاذ[٦].

ولعل السبب في عدم تحديد مصطلح الأصول والفروع وغموضه ناجم من أن فكرته نابعة من تصورهم لها في أذهانهم، وكثرة شيوعها في زمنهم، واعتمادهم على القارىء لها[٧].

---

(١) انظر: اللسان (فرع) ٨/ ٢٤٦.

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة (فرع) ٤/ ٤٩١.

(٣) انظر: الحدود في النحو ٤٢.

(٤) انظر كتاب التعريفات ١٧٢.

(٥) انظر: قول السيوطي في أقسام القياس في: الاقتراح ١٠١، وانظر ما سبق من الفصل الخامس ٣٢٧.

(٦) انظر: الأصول للدكتور تمام حسان ١١٤، وكذٰلك: القياس في النحو للدكتورة منى إلياس ٣٢.

(٧) الأصول ١١٤، والقياس في النحو ٣٢.

غير أنه يمكن من كثرة استعمالهم لفكرة الأصل والفرع استنتاج أنهم كانوا يرون الأصل أنه: الوضع الأول للحرف أو للكلمة قبل أن يعتريها التغيير وذلك نحو قولهم: «إن أصل الألف في (قال)واو وأصلها في (باع) ياء. وقولهم في سبب إعلال ألف (قال): أصل الفعل (قول) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وكذلك فإن أصل الفعل (باع) (بيع) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

كما يمكن ملاحظة أن النحاة قد استخدموا هذه الفكرة في تأصيل القواعد العامة فقالوا: إن الأصل في المفعول أن يتأخر عنه الفاعل، وقد يتقدم وكذلك الخبر، الأصل فيه أن يتأخر عن المبتدأ وقد يتقدم عليه[١].

تقول الدكتوره منى إلياس: «وعلى تشعب فكرة الأصل، فإنه يكاد يكون المعنى الأول الذي تؤول إليه كل صورة، هو الحكم الذي يستحق الشيء بذاته»[٢].

وأما الفرع فهو جزء من الأصل، متفرع منه كضمائر الغائبين (هي وهما وهم) فروع لضمير الغائب (هو) لأنه الأصل، وكذلك (أنتَ) أصل وفروعه (أنتِ وأنتما وأنتن وأنتم)[٣]. وفي ذلك يقول ابن مالك: (الرجز)

وَذو ارْتِفـاعٍ وانْفِصَـالٍ أنـا هُـو وَأنْـتَ والفـروعُ لا تَشْتَبِـهْ[٤]

والذي يبدو من تصنيفهم لما أطلقوا عليه «الأصول» و«الفروع» أن هذا التصنيف لم يهتدوا إليه عرضاً، بل من المؤكد أن النحاة قد أسسوا فكرة الأصول والفروع بعد استقراء شامل، ودقيق للمادة اللغوية، وإلاّ لما تأتى أن يحكموا على هذا بالأصل، وذاك بالفرع؛ إذ إن معرفة الأصل توجب عليهم أن يلموا بالمسألة، ونظائرها المطردة، وبالتالي أن يحيطوا بكل التفرعات، والأجزاء التي تنطلق من المسألة الأم.

(١) انظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير اللبدي ١١.

(٢) القياس في النحو ٣٢.

(٣) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٧٠.

(٤) انظر: ألفية ابن مالك في النحو والصرف (النكره والمعرفه) ١٣.

ولعل المتأمل في الأبواب النحوية يرى أن لكل باب قواعد ثابتة، وأسساً تنبني عليها هٰذه الأبواب، وأن هٰذه الأسس هي الأصول، ثم يستشف أن الفروع هي ما انخرم من القاعدة الأساس، ولم تنطبق معها تمام الانطباق بسبب طارىء دخل عليها فغيّر من طبيعتها، وأخرجها من دائرة الاطِّراد.

فهم يقولون أن: الأصل في (إلا) الاستثناء وفي (غير) أن تكون صفة، إلا أن (إلاّ) استعملت صفة حملاً على (غير) فأصبحت فرعاً، ثم حملت (غير) في الاستثناء عليها فصارت هي الأخرى فرعاً لـ (إلاّ)[1].

ولقد استخدم النحاة فكرة الأصل والفرع في كل مجالات الدرس النحوي، وبخاصة في أقسام الكلام الثلاثة. (الفعل والاسم والحرف) فيما يتعلق بالإعراب والبناء وفيما يتصل بالعوامل، فهم يقررون أن الإعراب أصل في الأسماء، وأن البناء أصل في الأفعال، والحروف، غير أنهم رأوا أن بعض الأسماء مبنية، وأن بعض الأفعال معربة، فعللوا ذٰلك بأن الأسماء المبنية إنما بنيت لتضمنها، وشبهها بالحرف، كما أن الأصل في الأفعال البناء، وإن ما أعرب منها (الفعل المضارع) لشبهه بالاسم، وأما الحروف فكلها مبنية يقول ابن الخشاب:

«البناء لزوم آخر الكلمة سكون أو حركة لا يكونان عن عامل وهو في الأفعال أصل وفي الأسماء فرع، كما أن الإعراب في الأسماء أصل، وفي الأفعال فرع، والحروف كلها مبنية والمبني من الأسماء ما تضمن معنى من معاني الحروف، أو أشبهها في الحكم.

«فما تضمن من الأسماء معنى حرف مبني (مَنْ) وهي في الكلام على أربعة أضرب: «استفهام كقولك: من زيد؟ بنيت في هٰذا القسم لتضمنها معنى همزة الاستفهام، وشرط كقولك: من يقم أقم معه، وهي في هٰذا القسم مبنية أيضاً لتضمّنها معنى حرف الشرط

---

(١) انظر: الكليات ١/ ١٩٤ و١٩٥.

وهو (إنْ)، وموصولة كالذي والتي، كقولك: مررت بمن في الدار، «تريد بالذي في الدار» وهي في هٰذا القسم مبنية للمعنى الذي بنى له (الذي) وأخواته من الكلمة الموصولة، وذٰلك المعنى مشابهته الحرف في افتقارها إلى ما يتصل به. . .

«ونكرة موصوفة كقولك: مررت بمن قائم، تريد برجل قائم. . مبنية في هٰذا القسم لأنها بلزوم الصفة إياها جرت مجرى الموصولة»(١).

وكان الخليل وسيبويه ينهجون في مسألة الإعراب والبناء هٰذا المنهج، ويعللون لسبب الإعراب والبناء، ولقد أبان عن موقفهما الزجاجي فقال:

«قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين، المستحق للإعراب من الكلام الأسماء والمستحق للبناء الأفعال، والحروف، هٰذا هو الأصل، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعها من الإعراب، فبنيت وتلك العلة مشابهة الحرف، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت، وتلك العلة مضارعة الأسماء، وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية؛ لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها، فكل اسم رأيته معرباً فهو على أصله، وكل اسم رأيته غير معرب فهو خارج عن أصله، وكل فعل رأيته معرباً فقد خرج عن أصله، والحروف كلها مبنية على أصولها»(٢).

وأما فيما يتعلق بالعوامل، فإن استقراءهم للمادة اللغوية قد هداهم إلى أن منها ما هو أصل في العمل، ومنها ما هو فرع فيه، وأن الأصل في العمل أن يكون للأفعال والحروف، وأما الأسماء فالأصل فيها ألاّ تعمل، بل أن تكون معمولة، وأما الحروف فقدروا فيها نوعين: الأول يعمل وهو المختص بالدخول على الأسماء، أو على الأفعال، والثاني لا يعمل وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال، فمن النوع الأول: حروف الجر وحروف الجزم، والنصب الداخلة على الأفعال المضارعة، وإن وأخواتها

(١) انظر: المرتجل ١٠٠ و١٠١، وانظر ما يشبه هٰذا القول في: الجمل في النحو للزجاجي ٤٦٠.
(٢) انظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٧٧.

يقول المبرد: «فهٰذه الحروف مشبهة بالأفعال، وإنما أشبهتها لأنها لا تقع إلا على الأسماء، وفيها المعاني من الترجّي والتمني، والتشبيه التي عباراتها الأفعال وهي في القوة دون الأفعال[١]».

ومن الثاني (ما) وهي حرف غير مختص. لذا، فالأصل أن تكون مهملة غير أن الحجازيين قد أعملوها لمَّا وجدوها تشبه (ليس) في المعنى عند دخولها على الجملة الاسمية، ومع ذٰلك فإن التميميين قد أجروها على الأصل، فلم يعملوها، يقول سيبويه: «هٰذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله» وذٰلك الحرف (ما).

«وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، أي لا يعملونها في شيء وهو القياس لأنه ليس بفعل وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار...

«وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس، إذا كان معناها كمعناها»[٢].

مما تقدم يمكن أن ندرك أن النحاة منذ البداية قد فطنوا إلى أن «الظواهر اللغوية تنتظمها خطوط خفية، وهٰذه الخطوط الكبرى التي تتشعب منها الخطوط التي دونها هي التي (جعلوها) أصولاً وجعلوا الباقي فروعاً[٣]».

غير أن قول النحاة أن هٰذا هو الأصل لا يعني عندهم أن هٰذا الأصل هو الأسبق في الاستعمال، وإنما يعنون به ما كان أثبت في الذهن وأولى في الإحساس من غيره[٤].

---

(١) المقتضب ٤/١٠٨.

(٢) الكتاب ١/٥٧.

(٣) انظر: القياس في النحو للدكتورة منى إلياس ٣٢-٣٦.

(٤) القياس في النحو ٣٥.

القواعد التي استخدمها النحاة في الأصل والفرع

لقد صاغ النحاة لكل ظاهرة لغوية قوانين وضوابط استنبطوها من استقراء كلام العرب، بحيث لا يكاد يخلو باب من أبواب النحو والصرف من هٰذه القوانين، بل لعل مبدأ القياس مبنيّ أساساً على فكرة الأصول والفروع، كما أشير سابقاً، ومن هٰذه القواعد ما جاء في الكليات من أن:

* الأصل في الاسم، صفة كان كـ (عالم) أو غير صفة كـ (غلام) للدلالة على الثبوت، وأما الدلالة على التجدد فأمر عارض في الصفات *

* الأصل في الأسماء التنكير بدليل اندراج المعرفة تحت عمومها كأصالة العام بالنسبة إلى الخاص *

* الأصل في الأفعال التصرف ومن التصرف تقدم المنصوب بها على المرفوع *

*الأصل في الأسماء العارية عن العوامل الوقف على السكون *

*الأصل في الرفع الفاعل والباقي مشبه به، قال الخليل، وقال سيبويه: الأصل هو المبتدأ والباقي مشبه به *

* الأصل في الاشتقاق أن يكون من المصادر (عند البصريين) *

* الأصل في الحال أن تكون نكرة وفي صاحبها أن يكون معرفة *

* الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، لأن المطلوب المبهم الكثير الوقوع في الكلام، إنما هو الحكم على الأمور المعنية *

* والأصل في الفاعل أن يلي الفعل لأنه كالجزء منه لشدة احتياج الفعل إليه ولا كذٰلك المفعول *

*الأصل في العمل الفعل *

* الأصل في استحقاق الرفع المبتدأ والخبر، وغيرهما من المرفوعات محمول عليها *

* الأصل في كلمة (غير) أن تكون صفة كما تقول: «جاءني رجل غير زيد» واستعمالها على هٰذا الوجه كثير في كلام العرب *

* الأصل في (كان) أن تكون ناقصة لكونها حقيقة فلا يصار إلى التامة إلى لضرورة داعية *

* الأصل في (إلاّ) الاستثناء وقد استعملت وصفا وفي (غير) أن يكون صفة كما مر وقد استعملت في الاستثناء وفي (سواء) و(سوى) الظرفية وقد استعملتا بمعنى (غير) *

* الأصل في البناء السكون، وأصل الإعراب أن يكون بالحركات والأصل فيما حرك منهما بالكسر والاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه *

* وأصل الاسم الإعراب أن يكون بالحركات *

* وأصل الجمل الجمل الفعلية *

* وأصل الفعل البناء والرجوع إلى الأصل وهو البناء في الأفعال أيسر من الانتقال عن الأصل *

* وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، وأن يحتمل تقديره مقدماً لمعارضة أصل آخر وهو أنه عامل في الظرف *

* وما لا ينصرف أصله الانصراف *

* وأصل حروف العطف الواو، وأصل حروف النداء (يا)، وأصل أدوات الشرط (إنْ) لأنها حرف وأصل أدوات الاستفهام الألف *

* وأصل الاسم الإعراب *

* وأصل الفعل ألاّ يدخل عليه شيء من الإعراب لعدم العلة المقتضية له في العمل *

* وأصل حروف القسم (الباء) ولذٰلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو (أقسم بالله ليفعلن) ودخولها على الضمير نحو: «بك لأفعلن، واستعمالها في القسم الاستعطافي (بالله هل قائم زيد!) *

* وأصل الجملة ألا يكون لها موضع من الإعراب *

* وأصل النواصب للفعل (أنْ) وهي أم الباب بالاتفاق *

* والعطف على اللفظ هو الأصل نحو: «زيد ليس بقائم ولا قاعد» بالخفض[١] *

* الأصل في المعارف ألا توصف[٢] *

* الأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل[٣] *

* الأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر[٤] *

* الإعراب دخل الكلام في الأصل لمعنى[٥] *

* الأصل في التعجب الاستفهام[٦] *

* الأصل في الجزاء أن يكون غير معلوم[٧] *

* الأصل الصحيح والمعتل فرع[٨] *

* الأصل هو المظهر والمفسر فرعه[٩] *

ومن الفروع:

* العدل فرع إبقاء الاسم على حاله، والوصف فرع الموصوف، والتأنيث فرع التذكير، والتعريف فرع للتنكير إذ كل ما نعرفه كان مجهولاً في الأصل[١٠] *

* العجمة في كلام العرب فرع العربية، إذ الأصل في كل كلام ألاّ يخالطه لسان آخر فتكون العربية إذاً في كلام العجم فرعاً[١١] *

---

(١) انظر في كل ما سبق من قواعد: الكليات ١/ ١٩٠-١٩٩.

(٢) انظر: الإنصاف (مسألة ١٠١).

(٣) انظر: الإنصاف (مسألة ٨٨).

(٤) انظر: الإنصاف (مسألة ٦٧ و٨٨).

(٥) انظر: الإنصاف (مسألة ٢).

(٦) انظر: الإنصاف (مسألة ١٥).

(٧) انظر: الإنصاف (المسألة ٩١).

(٨) انظر: الإنصاف (المسألة ٧٢).

(٩) انظر: الإنصاف (المسألة ٦٢).

(١٠) انظر: هٰذه القواعد السابقة في الكافية ١/ ٣٧ و٣٨.

(١١) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٥٤.

* والجمع فرع الواحد، والتركيب فرع الإفراد[1] *

* الألف والنون فرع ألفي التأنيث، أو فرع ما زيدا عليه[2] *

*وزن الفعل في الاسم إذا كان خاصاً بالفعل أوله زيادة كزيادة الفعل لأن أصل كل نوع ألاّ يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره[3] *

* الفعل والحرف فرعان والاسم الأصل *

* المضمر فرع المظهر *

* الأسماء فرع في العمل على الأفعال *

* اسم الفاعل فرع عن الفعل في العمل *

* إنّ وأخواتها فروع عن الأفعال في العمل[4] *

* واو المعية فرع عن العاطفة[5] *

* (لا) فرع على (إنّ)، وإنّ فرع على (كان)[6] *

* الرباعي المزيد فرع على الثلاثي[7] *

* كاد ومرادفاتها وطفق ومرادفاتها فروع لكان[8] *

* ضمائر النصب فرع على ضمير الرفع المنفصل[9] *

* ضمائر النصب فرع على اسم الفاعل، لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة[10] *

* العلم فرع على اسم الجنس[11] *

* البناء فرع على الإعراب[12] *

* (لات) فرع (لا) ولا فرع (ليس)[13] *

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ١٩٤.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٢.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٢٥٤.

(٤) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٢٥٥.

(٥) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٢٥٥.

(٦) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٢٥٦.

(٧) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٢٧٢.

(٨) الكافية ٢/ ٣٠٥.

(٩) الكليات ١/ ١٩٧.

(١٠) شرح التصريح ٢/ ٦٨.

(١١) حاشية الصبان ٣/ ١٤٥.

(١٢) حاشية الصبان ٣/ ١٤٥.

(١٣) شرح التصريح ١/ ٢٠٠.

أمثلة من حمل الفروع على الأصول:

- الفعل الصحيح اللام هو الأصل، والفعل المعتل اللام فرع عليه:

قال الرضي في نون الوقاية: إن السب في عدم وضعهم نون الوقاية في الألفاظ (عليَّ، وإليَّ ولديَّ) مع العلم أن أوخرها ساكن سكون لازم لأمنهم من انكسار ذلك الساكن، لأنه حرف علة وهم يرون أن ما قبل ياء المتكلم إذا كان ألفاً أو واواً أو ياء تحركت ياء المتكلم بالفتح في حين بقى ما قبلها ساكناً، ولهذا السبب لم تجلب نون الوقاية في نحو (فتاي ورجاي وعصاي وقاضي ومسلمي وعشري) وكان من الواجب ألاّ تجلب في مثل (يدعوني وضربوني ورماني وضرباني) وأن يقولوا: (يدعي ورماي وضرباي واضرباي)، غير أنهم جلبوها إجراء لباب الفعل مجرى واحداً، وحملاً للفرع على الأصل، وقال: «لأن الأصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضمائر المرفوعة المتصلة ولو لم تجلب له نون الوقاية لدخله الكسر فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون أيضاً وهو المعتل اللام والمتصل به الضمائر المذكورة»[١].

- إنْ هي أصل الجوازم ولم ولمّا فرع عنها ومحمولان في العمل عليها:

ذهب السيراقي إلى أن أصل الجوازم (إنْ) وحمل عليها (لم) لأنهما ينقلان الفعل (فإنْ) تنقله إلى الاستقبال، و(لم) إلى الماضي، وكذلك (لمّا)[٢].

- جمع المذكر السالم أصل وجمع المؤنث السالم فرع عليه:

قال خالد الأزهري: ينصب جمع المؤنث السالم بالكسرة نيابة عن الفتحة، وذلك حملاً للنصب على الجر في جمع المذكر السالم، وإجراء للفرع على وتيرة الأصل وعلل ذلك بقوله:

---

(١) انظر في هذا: الكافية ٢/ ٢٢، ٣٢.

(٢) انظر: شرح التصريح ١/ ٩٧.

«وإنما تخلف الفرع عن الأصل في الإعراب بالفروع لعلة مفقودة في الفرع، وهي أنه ليس في آخره حروف تصلح للإعراب»[1].

- اسم الفاعل أصل وأمثلة المبالغة فرع عليه في العمل:

يقول خالد الأزهري: «إعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه، وحجتهم في ذٰلك السماع، والحمل على أصلها، وهو اسم الفاعل لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه، وحملوا المنصوب بعده على تقدير فعل، ومنعوا تقديمه عليها، ويرد عليهم قول العرب: «أمّا العسلَ فأنا شَرّابٌ»[2].

- الأصل الواحد، والجمع فرع عليه:

ذكر ابن جني أنهم يراعون في الجمع أحوال المفرد، فيعلون الجمع لاعتلال المفرد ويصحونه بصحته وقال:

«ومن ذٰلك مراعاتهم في الجمع حال الواحد لأنه أسبق من الجمع، ألا تراهم لمّا أعلت الواو في الواحد أعلّوها في الجمع في نحو قيمة وقيم، وديمه وديم، ولما صحت في الواحد صححوها في الجمع، فقالوا، زوج وزوجة وثور وثورة[3].

- الهمزة أصل وأدوات الاستفهام الباقية فرع عليها:

قال الرضي: «وإذا كان جواب الشرط مُصدّراً بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية أو إسمية، لم يدخل الفاء؛ لأن الهمزة من بين جميع ما يغير الكلام يجوز دخولها كما تقدم على أداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على أداة الشرط نحو قولك: (إن أكرمتك أتكرمني) كأنك قلت (أئن أكرمتك تكرمني)..

---

(١) شرح التصريح ١/ ٧٩، وانظر: الخصائص ١/ ١١١، وشرح المفصل ٥/ ٧ و٨.

(٢) شرح التصريح ٢/ ٦٨.

(٣) انظر الخصائص ١/ ١١٢، وكذٰلك: الاقتراح ١٠١.

قال الله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١٣ أَلَمْ يَعْلَم﴾[(١)] ويجوز حمل (هل) وغيرها من أدوات الاستفهام على الهمزة لأنها أصلها، قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ﴾[(٢)].

- الأصل في الأسماء التنكير والتعريف فرع التنكير:

قال ابن هشام في تذكرته: «يدل على أن الأصل في الأسماء التنكير أن التعريف علة منع الصرف، وعلل الباب كلها فرعية، وأنه لا يجوز في (رأيت البكر) أن ينقل على من قال (علمنا إخواننا بنو عجل) حملاً على رأيت بكراً وإنما يحمل على الأصل»[(٣)].

- المضمر أصل في عدم الإعراب والمظهر فرع عليه:

من هٰذا مجيء النصب والجر في المثنى على حالة واحدة، وعللوا لذٰلك بالحمل على المضمر فكما تقول: «رأيتك ومررت بك» فلا يتغير الحال في النصب والجر كذٰلك تقول: «رأيت الزيدين ومررت عن الزيدين، وذكروا أنه «إنما كان هٰذا الموضع للمضمر حتى حمل عليه حكم المظهر، من حيث كان المضمر عارياً من الإعراب، وإذا عري منه جاز أن يأتي منصوبه بلفظ مجروره، وليس كذٰلك المظهر لأن باب الإظهار أن يكون موسوماً بالإعراب فلذٰلك حملوا الظاهر على المضمر في التثنية وإن كان المظهر هو الأصل.

وإذا تأملت ذٰلك علمت أنك في الحقيقة إنما حملت فرعاً على أصل لا أصلاً على فرع، ألا ترى أن المضمر أصل في عدم الإعراب فحملت المظهر عليه لأنه فرع في البناء، كما حملت المظهر على المضمر في باب الإضافة من حيث كان المضمر هو الأصل في مشابهته التنوين، والمظهر فرع عليه في ذٰلك لأنه إنما هو متأصل في الإعراب لا في البناء»[(٤)].

---

(١) العلق ٩٦/ ١٣ و١٤.

(٢) الأنعام ٦/ ٤٧ وانظر هٰذه المسألة في: الكافية ٢/ ٢٦٣ و٢٦٤.

(٣) الأشباه والنظائر ٢/ ٣٥.

(٤) الأشباه والنظائر ١/ ١٩٣.

علل ابن عصفور ذٰلك في شرح الجمل بقوله: «إنه يفتقر إليه للتفرقة بين المعاني نحو: ما أحسن زيداً! بنصب زيد، إن أردت التعجب من حسنه، وبرفعه إن أردت نفي الإحسان عنه، وبرفع أحسن وخفض زيد إن أردت الاستفهام عن الأحسن، ألا ترى أن هٰذه المعاني لولا الإعراب لالتبست؟.

فإن قيل إن الإعراب قد يوجد في الأسماء غير مفتقر إليه نحو: «شرب محمد الماء وركب الفرس عمرو» وأشباه ذٰلك. ألا ترى أن الفاعل هٰهنا لا يلتبس بالمفعول إذا أزيل الإعراب.

فالجواب أن الإعراب لما افتقر إليه في بعض الأسماء حمل سائرها على ذٰلك كما أن العرب لما حذفت الياء من (يعد) لوقوعها بين ياء وكسرة حذفت من أعد وتعد ونعد حملا على ذٰلك»[1].

- **الثلاثي أصل والرباعي بزيادة الهمزة فرع:**

ذكر هٰذا ابن فلاح في المغني، وهو يعلل ضم حرف المضارعة في الرباعي دون غيره لئلا يلتبس هٰذا النوع من الرباعي بالثلاثي، وقال: «لأن الهمزة في الرباعي تزول مع حرف المضارعة، فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم أمضارع الثلاثي هو أم مضارع الرباعي، ثم حمل بقية أبنية الرباعي على ما فيه الهمزة، وإنما خص الضم بالرباعي لأن الثلاثي أصل، والرباعي بزيادة الهمزة فرع فيجعل للأصل الحركة الخفيفة، والفرع الحركة الثقيلة، وما زاد عن الثلاثي محمول على الثلاثي»[2].

أمثلة من حمل الأصول على الفروع:

الأساس فيما يراه النحاة أن يتبع الفرع الأصل؛ لأنه جزء منه ولاحق به، ولذٰلك فإنهم عابوا أن يؤنث المذكر وحجتهم في ذٰلك: أن المذكر هو الأصل والمؤنث فرع عليه، وفي هٰذا يقول ابن يعيش وهو يعلق على قول الشاعر: (الوافر)

وحمّـالُ المئيـنَ إذا أَلَمَّـت ... بنـا الحَـدثـانُ والأنِـفُ النَّصـور[3]

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٧. (٢) الأشباه والنظائر ١/ ٢٧٢.

(٣) لم ينسب البيت في اللسان (حدث)، والإنصاف ٢/ ٧٦٦ إلى أحد.

أنث (الحدثان) على معنى الحداثة. . وإذا كانوا قد أنثوا المذكر على المعنى، فتذكير المؤنث أسهل؛ لأن حمل الفرع على الأصل أسهل من حمل الأصل على الفرع[1] ولهٰذا أيضا ذكر أبو حيان أن موقف النحاة من قول رويشد:

يَا أيُّها الراكبُ المُزّجي مَطِيّتَهُ   سائلْ بني أَسَدٍ ما هٰذهِ الصَّوْتُ[2]

بأنه من أقبح الضرورات «لأن فيه تحريف اللفظ ورد الأصل إلى الفرع»[3] غير أن ابن جني قد لحظ أن العرب تؤثر تشبيه الأشياء بعضها ببعض، فلذا حملوا الأصل على الفرع وضرب لذٰلك أمثلة فقال: «ألا تراهم يعلّون المصدر لإعلال فعله، ويصحّونه لصحّته وذٰلك نحو قولك: قمت قياماً، وقاومت قواماً»[4].

وذكر أيضا في باب (من غلبة الفروع على الأصول) أن هٰذا النوع طريف في العربية، ومما جاء في معاني العرب كما ورد في معاني الإعراب وكانوا يقصدون منه المبالغة ومثل لذٰلك يقول ذي الرمة: (الطويل)

وَرَمْلٍ كإوْراكِ العَذارى قَطَعْتُه   إذا أَلْبَسَتْه المُظْلماتُ الحَنادِسُ[5]

وقال: أفلا ترى ذا الرّمة كيف جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً وذٰلك أن العادة والعرف في نحو هٰذا أن تشبه أعجاز النساء بكثبان الأنقاء، فقلب ذو الرمة العادة والعرف في هٰذا فشبه كثبان الأنقاء بأعجاز النساء.

وهو كثير فلما شاع واطّرد صار كأنه أصل في بابه، حتى عادوا فشبهوا هنا الجمل بالناقة في ذٰلك فقال هميان بن قحافة: (الرجز)

---

(١) انظر: ما لم ينشر من الأمالي النحوية لابن الشجري ٨٣.

(٢) مر تخريجه فيما سبق من هٰذا البحث ص٢٢٨.

(٣) ارتشاف الضرب ١/ ٣٥٢.

(٤) الخصائص ١/ ١١٣ وانظر: الاقتراح ١٠١.

(٥) انظر: الخصائص ١/ ٣٠٠-٣٠٣.

وَقَرّبوا كُلَّ جُمالِيٍّ عَضِهْ

قَريبةٍ نُدْوتُه من مَحْمَضِهْ

فهٰذا من حملهم الأصل على الفرع فيما كان الفرع أفاده من الأصل، ونظائره في هٰذه اللغة كثيرة[(١)].

وقد سار على هٰذا النحويون فقد شبهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده من الأصل، ولذا فقد أجاز سيبويه في قولهم: «هٰذا الحسنُ الوجهِ» أن يكون الجر في الوجه من موضعين، أحدهما: الإضافة، والآخر: تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهاً له بالحسن الوجه.

ويعلل ابن جني لموقف سيبويه هٰذا: «من أن العرب إذا شبهت شيئًا بشيء مكنت ذٰلك الشبه لهما، وعمرّت به الحال بينهما، ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تمموا ذٰلك المعنى بينهما بأن شبيهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه.

وكذٰلك لما شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم (عليه السلام والرحمت) وقول أبي النجم: (الرجز)

اللهُ نَجّاكَ بكَفَّيْ مُسْلَمَتْ

مِنْ بَعدِما وبعدما وبعد مَتْ

صَارت نفوسُ القوم عِندَ الغَصْلَمتْ

وكَادتِ الحُرّةُ أن تُدعى أَمَتْ[(٢)]

وكذٰلك شبهوا أيضاً الوصل بالوقف في قولهم: ثلاثهْ أربعهْ. وكما أجروا غير اللازم مجرى اللازم في قولهم: «لَحْمر وريًّا» وقولهم: وَهْوَ الله، وَهْي التي فعلت،

(١) انظر: اللسان (حمل) ١٣/ ١٣٤ و(عضه) ٩/ ٥١ و(حمص) ٨/ ٤٠٨ طبعة بولاق.

(٢) انظر: اللسان (ما) ١٥/ ٤٧٢، والخزانة ٢/ ١٤٨، وشواهد الشافية ٢١٨، وانظر: الخصائص ١/ ٣٠٥.

وقول زياد بن حمل: (البسيط)

فَقُمْتُ للطيف مُرْتاعاً فَأرقني ... فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أمْ عادَني حُلُمُ[1]

وكما حمل النصب على الجر في التثنية والجمع الذي على حد التثنية، كذلك حمل الجر على النصب فيما لا ينصرف، وكما شبهت الياء بالألف في قوله: (الرجز)

كَأنّ أيْديهِنّ بالقَاعِ القَــرِقْ[2]

كذلك حملت الألف على الياء في قوله: (الرجز)

إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ
وَلا تَرَضَّاها وَلا تَمَلَّقِ[3]

ومن حملهم الأصول على الفروع قولهم: «اجتمعت أهل اليمامة» فإن أصل القول: «اجتمع أهل اليمامة» حذفوا المضاف، وأنث الفعل فأصبح (اجتمعت اليمامة) فلما أعيد المحذوف بقي التأنيث الذي هو الفرع فقيل (اجتمعت أهل اليماية) فحمل الأصل على الفرع.

- ومن حملهم الأصول على الفروع: «إعراب بعض الآحاد بالحروف في نحو: «أخوك وأباك» حملا على الثنية والجمع، ومن المعروف أن الآحاد أصل والجمع فرع[4].

- ومن ذلك حملهم التثنية - وهي أقرب إلى الواحد على الجمع فقلبوا همزة التأنيث في المثنى واواً فقالوا: حمراوان وأربعاوان حملاً على الجمع فقالوا: حمراوات وأربعاوات.

---

(١) الشاهد مختلف في نسبته فهو للمرار العدوي، أو زياد بن منقذ، أو زياد بن حمل في شرح الحماسة للمرزوقي ٣/١٣٩٦، وانظر أيضاً: شرح التصريح ٢/١٤٣ وهو للمرار العدوى في الخزانة ٥/ ٢٤٤ و٢٤٥.

(٢) هذا الرجز منسوب إلى رؤبة في الديوان ١٧٩، وانظر أيضاً: الأمالي الشجرية ١/ ١٠٥.

(٣) انظر الشاهد في ملحق ديوان رؤبة ١٧٩ والاقتراح ١٠٤.

(٤) الخصائص ١/ ٣٠٩: وانظر فيما تقدم: الأشباه والنظائر ١/ ١٩٣-١٩٧.

- ومن ذٰلك حملهم الاسم وهو الأصل على الفعل وهو الفرع في (مالا ينصرف) ثم تعدوا ذٰلك فشبهوا الاسم بالحرف فبنوه نحو (أمس، وأين، وكيف)(١).

وذكر أبو حيان في (التذكرة) أن من النحاة من اشترط اتحاد الزمان في عطف الفعل على الفعل، لأن العطف نظير التثنية، فكما لا يجوز تثنية المختلفين فإنه (عندهم) يمتنع عطف المختلفين في الزمان وقال: «وهٰذا من حمل الأصل على الفرع لأن العطف أصل التثنية»(٢).

ومن هٰذا النوع ما ذكره ابن جماعة من حمل الأصل على الفرع فقال: قوله (الجاربردي) «وصح عور وسود»: المراد كل ما كان على فعل الوصف منه على أفعل كغيد وحول، أما ما كان وصفه على فاعل فمعتل كخاف، ومثل الأفعال السابقة مصادرها (قوله لأنه بمعنى أعور وأسود) قال ابن مالك في الإيجاز إنما لم يعل عين هٰذا النوع مع تحركها وانفتاح ما قبلها حملاً على أفعل كأعور وأسود فإنهما مستويان في أن لا يستغنى عنهما أو عن أحدهما أفعل الذي مؤنثه فُعْلى فأرادت العرب أن يتوافقا لفظاً كما توافقا معنى، وذٰلك بحمل أحدهما على الآخر، وكان حمل فعل على أفعل فيما يستحقه من الصحيح أولى من حمل أفعل فيما يستحقه من الإعلال لأن الصحيح أصل والإعلال فرع.

وأيضا فإن إعلال أعور ونظائره يوقع في التباس لأنه متعذر إلاّ أن تنقل حركة عينه إلى فائه وتحذف همزة الوصل فيصير (أعور) حينئذ (عار) مماثلاً لفاعل من العرّ، وتصحيح عور ونظائره لا يوقع في شيء من ذٰلك قال معقباً: وأما العور وغيره من مصادر فعل المذكور فصحح حملاً على فعله كما اعتل العار بمعنى العيرة حملاً على فعله، ومنه يظهر الجواب عن قول الشارح: هٰذا حمل أصل على فرع(٣).

---

(١) الخصائص ١/ ٣١١، وانظر: الأشباه والنظائر ١٩٦.

(٢) الاقتراح ١٠٥.

(٣) مجموعة شروح الشافية ١/ ٢٨٢.

آراء العلماء القدامى في الحمل على الأصل والفرع

يستشف من مفهوم فكرة الأصول والفروع لدى علماء اللغة القدامى، أنهم قد لحظوها منذ بداية تقعيدهم النحو العربي، فعند جمعهم للمادة اللغوية، واستقرائهم لها أخذوا يصنفونها إلى أبواب ملاحظين أن هناك صوراً في اللغة تسير على نهج متماثل، وأن هناك فروعاً تنعتق من الصور الأولى بعلة طارئة أحدثت فيها ذٰلك التغيير، فلما استخدموا القياس تبين لهم أنه لا يمكن إجراء القياس إلا بمعرفة الظواهر اللغوية الأصول، ومعرفة ما يتفرع عنها، إذ لا بد في القياس من صورة أساسية يمكن إلحاق صورة ثانوية بها، ولهٰذا فإن كثيراً من مسائل الخلاف التي دارت بين النحاة كان أساسها الأصل والفرع، ومع ذٰلك فقد وضعوا ضوابط وقواعد لهٰذه الفكرة استلهموها من استقرائهم للنصوص اللغوية التي سمعوها عن العرب أو نقلت إليهم والتي ميّزوا من خلالها ما هو أساس وأصل في الظاهرة اللغوية، وما هو فرع وجزء من تلك الظاهرة، ومن هٰذه الضوابط:

☆ تفريقهم بين الفرع والأصل في النحو والفرع والأصل في الفقه:

فقال العكبري:

«وأما الفرع والأصل فهما في هٰذه الصناعة غيرها في صناعة الأقيسة الفقهية، والأصل هٰهنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى، وضعاً أولياً، والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل»[١].

☆ يرى العلماء أن كل باب من أبواب النحو له أدوات، فإن فيه أداة هي الأصل، وأدوات الباب الأخرى فروع عليها؛ فالهمزة هي أصل أدوات الاستفهام، ويا أصل أدوات النداء، والواو أصل أدوات العطف، وهٰكذا[٢].

---

(١) مسائل خلافية للعكبري ٧٣.

(٢) شرح التصريح، حاشية ياسين ١/ ٣٥.

☆ قد يصبح المثال الفرد أصلاً يقاس عليه إذا لم يوجد ما يخالفه، ولذا فقد قال ابن جماعة: إن العرب حين نسبت إلى شنوءة قالوا شنئي، فإن قيل شنئي شاذ أجيب بأنه لو ورد نحوه مخالفاً له صح ذٰلك، ولٰكن لم يسمع في (فعولة) غيره، ولم يسمع إلا كذٰلك فهو جميع المسموع منه فصار أصلاً يقاس عليه[1].

☆ إذا اضطر الشاعر أعطى الأصل للأصل والفرع للفرع:

فقد اختلف النحاة في قول مهلهل بن ربيعة: (الخفيف)

ضَرَبتْ صَدْرَها إليّ وقالتْ يَا عَدِيّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأواقِي[2]

فقد اختار الخليل وسيبويه الرفع في (عدي)، واختار أبو عمرو ويونس والجرمي والمبرد النصب، أما ابن مالك والأعلم، فقد ذهبا مذهب سيبويه (في العَلَم) ومذهب أبي عمرو والآخرين في (اسم الجنس) وقد فسَّر ذٰلك الصبان فقال:

«اسم الجنس أصل بالنظر إلى العلم، والإعراب أصل بالنظر إلى البناء فلما اضطر الشاعر أعطى الأصل للأصل والفرع للفرع»[3].

☆ الحمل إنما يكون على الأصول لا على الفروع:

فقد ذكر السيوطي شروطاً وضعها العلماء للتوسع في الظروف فقال في الشرط الرابع: «ألا يكون فعلاً متعدياً إلى ثلاثة، لأن الاتساع في اللازم ما يشبه به وهو المتعدي إلى واحد، والاتساع في التعدي إلى واحد له ما يشبه به وهو المتعدي إلى اثنين، والاتساع في المتعدي إلى اثنين له ما يشبه به وهو المتعدي إلى ثلاثة فيجوز فيها، وأما ما يتعدى إلى ثلاثة فليس له ما يشبه به إذ ليس لنا فعل يتعدى إلى أربعة».

---

(١) انظر: مجموعة الشافية ١/ ١٠٤.

(٢) انظر: هٰذا الشاهد في: شواهد العيني من حاشية الصبان ٣/ ١٤٥.

(٣) حاشية الصبا ن ٣/ ١٤٥.

وقيل يجوز في المتعدي إلى ثلاثة أيضاً، ونسبه ابن خروف إلى سيبويه، وأبو حيان إلى الجمهور، ولا مبالات بعدم النظير، وإلا لم يجز في اللازم إذا لم يعهد نصبه للمفعول، وإنما جاز فيه لضرب من المجاز فكذا هنا. وقيل يمتنع الاتساع مع المتعدي إلى اثنين أيضاً لأنه ليس له أصل يشبه به «إذ لا يوجد ما يتعدى إلى ثلاثة بحق الأصل، والحمل إنما يكون على الأصول لا على الفروع»(١).

☆ ما ثبت للأصل ثبت للفرع مالم يثبت مانع فيه:

قال الكفوي في (إنما وأنما): «كل ما أوجب (إنما) بالكسر للحصر أوجب (أنما) بالفتح للحصر أيضاً لأنها نوع عليها... وموجب الحصر موجود فيهما، وهو تضمن معنى (ما) و(إلاّ) أو اجتماع حرفي التوكيد وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾(٢).

☆ الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع:

مثال ذٰلك ما ذكره الأنباري في (عامل الرفع بعد (إنْ) الشرطية، فبعد أن ذكر أن الكوفيين يرون في الاسم المرفوع الواقع بعدها في نحو (إنّ زيد أتاني آته) أنه مرتفع بما عاد إليه من الفعل (أتاني) دون تقدير فعل، وأن البصريين يرون أنه مرتفع بتقدير فعل يفسره الفعل المذكور، وبعد أن أورد حجج كلا الفريقين قال: من الأسماء والظروف التي يجازى بها، لأنها هي الأصل، وتلك الأسماء والظروف فرع عليها، والأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع، ألا ترى أن همزة الاستفهام لمّا كانت هي الأصل في حروف الاستفهام جاز فيها ما لم يجز في غيرها من حروف الاستفهام؟ فكذٰلك ها هنا»(٣).

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ٢٠٣.

(٢) الأنبياء ٢١/ ١٠٨، وانظر في هٰذه المسألة: الكليات ١/ ٣١٦، والإنصاف ١/ ١٥٥.

(٣) انظر المسألة (٨٥) من: الإنصاف ١/ ٦١٥-٦١٧.

☆ لا ينبغي أن يُجذبَ الأصل إلى حيز الفرع إلا بأصل قوي:

فقد ذكر خالد الأزهري في (الممنوع من الصرف) أن الاسم المعرب يمتنع من الصرف إذا أشبه الفعل في فرعيَّتين من التسع من جهة المعنى، والأخرى من جهة اللفظ، أو فرعيّة تسد مسدّهما، وفسّر ذٰلك بقوله: «وذٰلك لأن في الفعل فرعيّة من الاسم في اللفظ، وهو اشتقاقه من المصدر، وفرعيّة في المعنى وهو احتياجه إلى الاسم في الإسناد. منع الصرف»[1].

ونقل ياسين عن الدنوشري وهو يفسر كلام الأزهري السابق قوله: «إن العلة الواحدة لا أثر لها لأنها يعارضها أصالة الاسم فيمنعها من التأثير، فإذا انضم إليها علة ثانية قوي جانب الشبه فيرجع، ونظيره الشاهد الواحد تعارضه براءة الذمة، فإن انضم إليها شاهد آخر، ترجح جانبه وقوي جانب شغل الذمة على البراءة، وأيضا الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة فلو راعينا الشبه الواحد وجعلنا له أثراً كان أكثر الأسماء غير منصرف، وحينئذ تكثر مخالفة الأصل، وأيضا لا ينبغي أن يجذب الأصل إلى حيز الفرع إلا بأصل قوي»[2].

☆ القياس على الشاذ المخالف للأصول يفسد الصناعة:

ذكر ابن الأنباري هٰذه القاعدة بقوله: «إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس، وجعلناه أصلاً لكان ذٰلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلاً وذٰلك يفسد الصناعة بأسرها»[3].

---

(١) شرح التصريح ٢/ ٢٠٩.

(٢) انظر: شرح التصريح حاشية ياسين ٢/ ٢٠٩.

(٣) انظر: الإنصاف ٢/ ٤٥٦.

☆ حمل الأكثر على الأصل أولى:

أورد الجاربردي في بيان (ما يعرف به القلب) ستة أمور منها:

«قلة استعمال المقلوب نحو (أرماس) وقال: إن (أرْءاماً) لما كان أكثر استعمالًا من آرام علم أنه الأصل لأن حمل الاكثر على الأصل أولى»[1].

☆ لا يجوز الرّد عن الأصل إلى غير الأصل:

أورد هٰذا ابن الأنباري في مسألة (هل يجوز للضرورة منع الاسم المصروف من الصرف)، وذكر رأي البصريين في ذٰلك، وأنهم لا يجوزون هٰذا معتلين بأن الأصل في الأسماء الصرف، ولو جاز ترك صرف ما ينصرف لأدّى ذٰلك عندهم إلى ردّ عن الأصل إلى غير أصل، ولأدى ذٰلك إلى التباس ما ينصرف بما لا ينصرف»[2].

☆ ليس كل شيء يكثر في كلامهم يغير عن الأصل، لأنه ليس بالقياس عندهم، فكرهوا ترك الأصل:

قال سيبويه في باب (إضافة المنادى إلى نفسك): إن الخليل كان يرى أن الهاء في (يا أبه ويا أبتاه ويا أمتاه بمنزلة الهاء في عمه وخاله، ودليله على ذٰلك قولهم في الوقف يا أمه ويا أبه، وذكر رأي يونس فقال: «وحدّثنا يونس أن بعض العرب يقول: يا أمّ لا تنفعلي، جعلوا هٰذه الهاء بمنزلة (طلحة) إذ قالوا: يا طلح أقبل؛ لأنهم رأوها متحركة بمنزلة هاء طلحة فأخذوها، ولا يجوز ذٰلك في غير الأم من المضاف».

«وإنما جازت هٰذه الأشياء في الأب والأم لكثرتها في النداء، كما قالوا: يا صاح في هٰذا الاسم، وليس كلّ شيء يكثر في كلامهم يغيّر عن الأصل، لأنه ليس بالقياس عندهم فكرهوا ترك الأصل»[3].

---

(١) انظر: مجموعة الشافية، شرح الجاربردي ١/ ٢٣.

(٢) انظر: الإنصاف (المسألة ٧٠) ٢/ ٥١٤.

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢١٣.

ومن قواعدهم في الأصول:

* يكفي في عودة الشيء إلى حكم الأصل أدنى سبب[1] *

* من كلامهم أن يتركوا الشيء الذي هو أصل في الكلمة فلا يستعملوه[2] *

* إن من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام: إما لكثرة الاستعمال أو تنبيه على أصل[3] *

* المجهولات تردّ إلى الأصول، وتحمل عليها دون الفروع[4] *

* ما حذف للضرورة لا يجعل أصلاً يقاس عليه[5] *

* العدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له[6] *

* لا يسوّى بين الأصل والفرع[7] *

* التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها[8] *

* لا يجوز ردّ الشيء إلى غير أصل[9] *

* من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل[10] *

* تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع[11] *

---

(١) الكليات ٥/ ٢٩٣.

(٢) رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري ٨٣.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٩٨.

(٤) المرتجل لابن الخشاب ٢٥.

(٥) الإنصاف (مسألة ٧٢).

(٦) الإنصاف (المسألة ١١٠).

(٧) الإنصاف (المسألة ٨ و٢٧).

(٨) الإنصاف (المسألة ٩٥).

(٩) الإنصاف (المسألة ١٠٩).

(١٠) الإنصاف (المسألة٤٠ و ٦٧).

١١) الإنصاف (المسألة ٢٩).

ومع هٰذا الاعتداد بالأصل، وكثرة الضوابط التي وضعوها لهٰذه الفكرة، فإن السهيلي لا ترضيه هٰذه التعليلات والضوابط بل، يرى أنها قد أكثرت من الحشو في كلامهم فقد نقل عن ابن الرّماك قوله فيما لا ينصرف: «زعموا أن الاسم الذي لا ينصرف امتنع عن الخفض والتنوين لمضارعته الفعل إذ الفعل فرع للاسم وثان له، والذي لا ينصرف من الأسماء فيه علتان فرعيتان، كالتعريف فإنه فرع للتنكير، وكالتأنيث فإنه فرع للتذكير، وكلاهما جمع فإنه ثان للإفراد إلى سائر العلل التسع المذكورة في كتبهم.

وهٰذا الباب لو قصروه على السماع، ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بنقهلم، ولم يكثر الحشو في كلامهم، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلاتهم حتى ضربوا المثل بهم. فقال: (أحمد بن فارس) (السريع)

مَـرّتْ بنـا هَيْفـاءُ مَجْـدولـةٌ ... تُـرْكِيّـةٌ تُنْمـى إلـى تُـرْكِـيْ[1]

تَـرْنـو بِطَـرْفٍ فـاتِـرٍ فـاتِـنٍ ... أضْعَــف مِـنْ حُجّــةِ نَحْــويْ

ومن قواعدهم في الفروع:

* الفرع أحط رتبة من الأصل *

ولهٰذه الخاصية لم يجز عند البصريين إعمال اسم الفاعل من غير اعتماد، وعللوا ذٰلك بأنه فرع عن الفعل في العمل، وهٰذا ينافي القاعدة حط الفروع عن رتبة الأصول فاشتراط اعتماده على أحد الأمور الستة ليقوى بذٰلك على العمل.

ومن ذٰلك ما نقله السيوطي عن ابن يعيش الذي ضعف قول الكسائي، بأن قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾[2] أنه منصوب بعليكم على الإغراء وكأنه قال: عليكم

---

(١) انظر هٰذه الأبيات في: ترجمة إبن فارس في بغية الوعاة ١/٣٥٢، وانظر في هٰذه المسألة: أمالي السهيلي ١٩.

(٢) النساء ٤/ ٢٤.

كتاب الله فقدم المنصوب فقال: «وما قاله الكسائي ضعيف لأن هٰذه الظروف ليست أفعالاً، وإنما هي نائبة عن الأفعال، وفي معناها، فهي فروع في العمل على الأفعال والفروع أبداً منحطة عن درجات الأصول، فإعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الأصل والفرع وذٰلك لا يجوز[1].

* الفرع يقصر عن الأصل، ويمتاز عنه *

فقد ذكر العكبري في التبيين أنه يتوجب إبراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة، وذٰلك جرياً على غير من هما له، وعلل ذٰلك بقوله: «لأنهما فرعان على الفعل في العمل، وتحمل الضمير، وقد انضم إلى ذٰلك جريانه على غير من هو له، فقد انضم فرع إلى فرع، والفرع يقصر عن الأصل فيجب أن يبرز الضمير ليظهر أثر القصور ويمتاز الفرع عن الأصل[2].

* الفروع تنحط أبداً عن الأصول في التصرف *

ذكر ابن النحاس في (التعليقة) (أن الجر دخل الأسماء ولم يدخل الأفعال لأن الرفع والنصب والجزم قد دخلها وهي فرع في الإعراب على الأسماء ولو دخلت عليه لكان الفرع أكثر تصرفاً في الإعراب من الأصل، والفروع أبداً تنحط عن الأصول في التصرف لا تزيد عليها فمنع الجر من الأفعال لذٰلك[3].

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل): «لما كان جعل الواو بمعنى (مع) في المفعول معه فرعاً عن كونها عاطفة لم يتصرفوا في الاسم الذي بعدها فلم يقدموه على العامل وإن كان متصرفاً، ولا على الفاعل لا يقولون: والطيالسة جاء البرد ولا جاء والطيالسة البرد، لأن الفروع لا تحتمل من التصرف ما تحتمله الأصول»[4].

---

(١) شرح المفصل ١/ ١١٧ وانظر أيضاً: الأشباه والنظائر ٢٥٤.
(٢) المرجع نفسه ١/ ٢٥٥.
(٣) المرجع نفسه ١/ ٢٥٥.
(٤) المرجع نفسه ١/ ٢٥٥.

* من عادتهم التصرف في الأصول دون الفروع *

فقد ذكر ابن إياز أن الفعل لما كان فرعاً عن الاسم في الإعراب لم تكثر عوامله كثرة عوامل الاسم. وقال أيضا: (إنّ) المشددة أصل و(أنْ) الناصبة للفعل المضارع فرع، لأن كلاً منهما حرف مصدري، ولما كانت (أنْ) الناصبة فرع على المشددة نصبت فقط أما الثقيلة فقد نصبت ورفعت لأصالتها[1].

* قد يكثر في الفرع ويقل في الأصل *

وذٰلك مثل الواو في القسم فهي أكثر استعمالاً من الباء والباء هي الأصل، ويعلل الأندلسي سبب هٰذا فيقول: «لا يبعد أن يكثر الفرع، ويقل الأصل بضرب من التأويل ألا ترى أن نعم الرجل أكثر من نعم بالكسر(٢)».

* الفروع هي المحتاجة إلى العلامات، والأصول لا تحتاج إلى ذٰلك *

احتج ابن عصفور لذٰلك بأنهم جعلوا علامة التثنية والجمع ولم يجعلوا علامة الإفراد لما كانت التثنية والجمع فرعين عن الإفراد، وكذٰلك أيضاً جعلوا علامة التصغير ولم يجعلوا علامة التكبير لأن التصغير فرع التكبير، وكذٰلك أيضاً جعلوا الألف واللام علامة للتعريف، ولم يجعلوا للتنكير علامة لأن التعريف فرع عن التنكير، فإن كان التنكير فرعاً عن التعريف جعلوا له علامة لم تكن في التعريف وهي التنوين نحو قولك سيبويه وسيبويهٍ آخر وأشباه ذٰلك في اللسان كثير(٣).

* من شأن الفرع أن يكون منه ما في الأصل وزيادة *

وقد مثل الصبان لذٰلك بالمفرد والمثنى والجمع، والزيادة في الفعل دلالته على الزمن، وفي الوصف دلالته على الذات، لا يقال يلزم مزية الفرع على أصله وهي ممنوعة لأنا نقول: الفرع الممنوع مزيته على أصله هو ما كان أصله أعلى منه رتبة كجمع المؤنث بالنسبة لجمع المذكر[4] ومن قواعدهم في الفرعية أيضاً:

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٢٥٦.
(٢) الأشباه والنظائر ١/٢٥٧.
(٣) الأشباه والنظائر ١/٢٥٨.
(٤) حاشية الصبان ٢/١١٢.

* الفرع يستلزم وجوده وجود أصله[1] *

* الفرعية ثابتة للأصل ولا يوجد فرع بغير أصل[2] *

* لا يمتاز الفرع على الأصل[3] *

* إنَّ الفرع قد يختص بما ليس للأصل أحياناً[4] *

* الفرع لا يجب أن يجري على الأصل في جميع الأحكام[5] *

* الفرع لا بد فيه من معنى الأصل[6] *

* الفرع قد يميز عن الأصل بمعنى فيه لا يوجد في الأصل[7] *

* لا يكون الفرع أقوى من الأصل[8] *

* قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل، ثم لا يخرج الأصل بذلك عن كونه فرعاً[9] *

(١) شرح التصريح ٢/ ٣٥٧.

(٢) حاشية التصريح ٢/ ٣٥٧.

(٣) شرح الكافية لابن جماعة ٢٠٤.

(٤) شرح التصريح ٢/ ٢٠٣، وكذلك: حاشية الصبّان ٣/ ٢١٢.

(٥) شرح التصريح ٢/ ٢٠٧.

(٦) شرح التصريح ١/ ٣٢٥.

(٧) حاشية الصبان ١/ ٢٩١.

(٨) الإنصاف (المسألة ٧٧) ٢/ ٥٦٣.

(٩) الإنصاف (المسألة ٢٨) ١/ ٢٤١.

☆ ☆ ☆

نستنتج مما تقدم أن الأصلية والفرعية كانت عماد القياس في النحو العربي، وأن جل الأبواب النحوية مؤسسة عليها، ويعنون بالأصل ما يبنى عليه ثان، وبالفرع ثان يبنى على أول.

وبالرغم من شيوع هٰذه الفكرة إلا أنهم لم يحددوها تحديداً كافياً ولعل السبب في ذٰلك راجع إلى أنها نابعة من تصورهم لها في أذهانهم، ولٰكنه يفهم من استخدامهم لها أن الأصل هو الوضع الأول للحرف أو للكلمة قبل أن يعتريها التغيير.

ولعله من المؤكد أن النحاة لم يهتدوا إلى فكرة الأصل والفرع إلا بعد استقراء شامل ودقيق للمادة اللغوية. إذ إن لكل باب قواعد ثابتة وأسساً تنبني عليها هٰذه الأبواب وأن هٰذه الأسس هي الأصول، وأن ما خرج عن هٰذه القواعد هي الفروع.

وتتجلى فكرة الأصل والفرع في أقسام الكلام (الفعل والاسم والحرف) وخاصة ما يتعلق بالبناء والإعراب، غير أنه يلاحظ أن لكل باب من الأبواب النحوية أصلاً كقولهم: الأصل في كلمة غير أن تكون صفة، والأصل في كان أن تكون ناقصة لكونها ضعيفة فلا يصار إلى التامة إلا لضرورة داعية، وهٰكذا. وقد وضعوا لهٰذا الأسلوب قواعد وضوابط ساروا عليها وطبقوها، وهم يقعدون اللغة كقولهم:

«الحمل إنما يكون على الأصول لا على الفروع، الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع، حمل الأكثر على الأصل أولى، الفروع تنحط أبداً عن الأصول في التصرف».

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل السابع

الحمل على الشبه

الحمل على الشبه

الشبه لغة: جاء في معجم مقاييس اللغة أن «الشين والباء والهاء، أصل واحد يدل على تشابه الشيء وتشاكله لوناً ووصفاً. يقال شِبْه، وشَبَه وشبيه، والشبه من الجوهر: الذي يشبه الذهب»[(١)].

وقال الزمخشري: «ما له شِبْه وشَبَه وشبيه: وفيه شبه منه، وقد أشبه أباه وشابهه، وما أشبهه بأبيه، وفي الحديث: «اللَّبن يُشبَّه عليه»[(٢)] وتشابه الشيئان وشبهته به وشبهته إياه»[(٣)].

وقال الفيروزأبادي: «الشِبْهُ بالكسر والتحريك، وكأمير المِثْل، جمع أشباه، وشابهه وأشبهه ماثله... وتشابها واشتبها: أشبه كل منهما الآخر حتى التبسا، وشبهه إياه وبه تشبيهاً مثله»[(٤)].

وفي اللسان: «الشِّبهُ والشَّبهُ والشبيه: المِثْل، والجمع أشباه وأشبه الشيء، الشيء: ماثله، وفي المثل: من أشبه أباه ما ظلم.. وبينهما شبه بالتحريك، والجمع مَشَابِه على غير قياس، كما قالوا: مَحاسَن ومَذَاكير، وأشبهت فلاناً وشابهته، واشتبه علي وتشابه الشيئان واشتبها: أشبه كل واحد منها صاحبه.. وشبهه إياه وشبهه به: مثله.. والمتشابهات المتماثلات.. والتشبيه: التمثيل.. وبينهم أشباه: أي أشياء يتشابهون فيها»[(٥)].

---

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (شبه) ٣/ ٢٤٣.

(٢) الحديث في: غريب الحديث لابن قتيبة ٣/ ١٤، والنهاية ٢/ ٤٤٢، والفائق ٢/ ٢١٩.

(٣) أساس البلاغة (ش ب هـ) ٢٢٨ و٢٢٩.

(٤) القاموس المحيط (الشبه) ٤/ ٢٨٨.

(٥) انظر: لسان العرب (شبه) ١٣/ ٥٠٣، وكذلك: الكليات ٣/ ٧٩.

وفرق الكفوي بين المشابهة وبعض الألفاظ ذَوات الصلة بها فقال:

- المشاكلة: هي اتفاق الشيئين في الخاصة.
- كما أن المشابهة اتفاقهما في الكيفية.
- والمساواة: اتفاقهما في الكمية.
- والمماثلة: اتفاقهما في النوعية.
- والموازاة: اتفاقهما في جميع المذكورات.
- والمناسبة: أعم من الجميع.
- والمضاهاة: شعبة من المماثلة»[1].

أما في الاصطلاح: فقد عقد له ابن الأنباري(ت ٥٧٧هـ) فصلاً سماه «في قياس الشبه» قال فيه:

«اعلم أن قياس الشبه أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وذٰلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معرباً كالاسم.

«وبيان ذٰلك أن تقول «(يقوم) فيصلح للحال والاستقبال فإذا أدخلت عليه السين اختص بالاستقبال، كما أنك تقول: (رجل) فيصلح لجميع الرجال، فإذا دخلت عليه الألف واللام فقلت (الرجل) اختص رجلاً بعينه: فلما اختص هٰذا الفعل بعد شياعه كما كان الاسم يختص بعد شياعه، فقد شابه الاسم، والاسم المعرب فكذٰلك ما شبهه، أو يدل على إعرابه بأن تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم والاسم معرب. فكذٰلك هٰذا الفعل. وبيانه أنك تقول: (إن زيداً ليقوم)، كما تقول: (إن زيداً لقائمٌ).

(١) انظر: الكليات ٤/ ٢٥٣.

و(قائم) معرب، فكذٰلك ما قام مقامه، أو يدل على إعرابه بأن يدل على الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة، والأسماء المشتركة معربة، فكذٰلك ما أشبهها. أو يدل على إعرابه بأنه على حركة الاسم وسكونه، فإن قولك (يضرب) على وزن (ضارب)، وكما أن (ضارباً) معرب فكذٰلك ما أشبهه»[1].

مما تقدم، يمكن أن نستشف من كلام ابن الانباري أن الحمل على الشبه قائم على تصور علاقة شبه بين المحمول والمحمول عليه، بحيث يمكن إلحاق المحمول على المحمول عليه، أو إعطاؤه حكمه، أو إجراؤه مجراه.

ولقد شاع عند النحاة القدامى استخدام ألفاظ لا تخرج في مدلولها عن مدلول الشبه، ومن هٰذه الألفاظ:

أولا: المضارعة وما اشتق منها:

وفي هٰذا يقول ابن يعيش في الفعل المضارع: هٰذا القبيل من الأفعال يسميه النحويون المضارع، ومعنى المضارع: المشابه، يقال: ضارعته وشابهته وشاكلته وحاكيته إذا صرت مثله، وأصل المضارعة تقابل السخلين على ضرع الشاة عند الرضاع، يقال: تضارع السخلان إذا أخذ كل واحد بحلمة من الضرع، ثم اتسع فقيل لكل مشتبهين متضارعين، فاشتقاقه إذا من الضرع لا من الرضع، والمراد أنه ضارع الأسماء أي شابهها، ويقول الزجاجي في علة نصب الاسم ورفع الخبر بإن وأخواتها:

«وإنما نصبت الاسم، ورفعت الخبر لمضارعتها الفعل المتعدي، وذٰلك أنها تطلب اسمين كما يطلبهما الفعل المتعدي، ويتصل بها المضمر المنصوب كما يتصل بالفعل المتعدي في قولك: (إنه وإنك وإنني) كما تقول: (ضربك وضربه وضربني)، وأواخرها مفتوحه كأواخر الفعل الماضي، ومعانيها معاني الأفعال: التوكيد - والتشبيه - والترجي - والتوقع - والتمني - والاستدراك..

---

(١) لمع الأدلة ١٠٧ و١٠٨، وانظر في هٰذا أيضاً الاقتراح ١٤٥ و١٤٦.

«فلما ضارعت الأفعال في هٰذه المضارعة عملت عملها فنصبت، ورفعت، فشبهت من الأفعال بما قدم مفعوله على فاعله»(١).

وقال سيبويه في علة مضارعة الفعل المضارع لاسم الفاعل: «وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل، حتى كأنك قلت: إن زيداً لفاعل فيما تريد من المعنى، وتلحقه هٰذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق فَعَل اللام، وتقول سيفعل ذٰلك، وسوف يفعل ذٰلك، فتلحقها هٰذين الحرفين لمعنى، كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة»(٢).

وقال الزمخشري: «حق الإعراب للاسم أصله، والفعل إنما تطفل عليه منه بسبب المضارعة»(٣).

ثانياً: المثل وما اشتق منه:

ومن هٰذا ما رواه خالد الأزهري، من أن سيبويه قد حكى عن بعض العرب في سبب إلغاء (إذن) مع استيفائها العمل من أنها: «غير مختصة، وإنما أعملها الأكثرون حملاً على ظن لأنها مثلها في جواز تقديمها على الجملة، وتأخيرها عنها، وتوسطها بين جزأيها. كما حملت ما على ليس لأنها مثلها في نفي الحال، والمرجع في ذٰلك كله إلى السماع»(٤).

وقال ابن يعيش: «كما أجروا (يذر) مجرى (يدع) في حذف الواو التي هي فاء لأنها مثلها في المعنى، وإن لم يكن في يذر حرف حلقي»(٥).

ثالثاً: الاشتراك وما اشتق منه:

ذكر الرضي «أن المندوب مخصوص بالتفجع عليه، كما أن المنادى مخصوص، فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص، وكثيراً ما يحمل

---

(١) الجمل في النحو ٥١ و٥٢.
(٢) الكتاب ١/ ١٤.
(٣) انظر المفصل ١٥ و١٦.
(٤) شرح التصريح ٢/ ٢٣٥.
(٥) شرح المفصل ٢/ ١١٣.

العرب باباً على باب آخر مع اختلافهما، لاشراكهما في أمر عام كقولهم في باب الاختصاص: أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل، فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته له في معنى الاختصاص»[1].

وقال الجامي في الظرف: إنَّ شرط نصبه أن يكون بتقدير (في) وأن ظروف الزمان كلها -مبهماً كان الزمان أو محدوداً -مقدرة بـ (في) «والمحدود منها محمول عليه أي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو (صمت دهراً) و(أفطرت اليوم).

«وظروف المكان إن كان المكان مبهماً، مثل ذٰلك أي تقدير(في) حملاً على الزمان المبهم لاشتراكهما في الإبهام نحو (جلست خلفك)»[2].

وقال ابن الأنباري في تصغير التعجب:

«إنما دخله التصغير حملاً على باب أفعل الذي للمفاضلة، لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة، ألا ترى أنك تقول: (ما أحسنَ زيداً!) لمن بلغ الغاية في الحسن، كما تقول: (زيد أحسن القوم) فيجمع بينه وبينهم في أصل الحسن فيفضله عليهم، فلوجود هٰذه المشابه بينهما جاز: (ما أحيسنَ زيداً، وما أميلحَ غزلانا)»[3].

رابعا: الاجتماع وما اشتق منه:

وقد استخدمها الرضي وهو يتحدث عن (غدوة وبكرة) فقال: «والأصل في هٰذين الاسمين (غدوة)، و(بكرة) محمولة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية، كما أن (يذر) محمول على (يدع) في حذف الواو»[4].

خامساً: مجرى وما اشتق منها:

فقد قال ابن يعيش: «أن اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فلأنه جار عليه في حركاته وسكناته، ويطرد فيه ذٰلك نحو:

---

(١) الكافية ١/ ١٥٦.
(٢) الفوائد الضيائية ١/ ٣٦٩.
(٣) الإنصاف ١/ ١٤١.
(٤) الكافية ١/ ١٨٩.

ضارب ومكرم ومنطلق ومستخرج ومدحرج كله جار على فعله الذي هو يضرب ويكرم وينطلق ويستخرج ويدحرج، فإذا أريد به ما أنت فيه، وهو الحال، أو الاستقبال صار مثله من جهة اللفظ والمعنى فجرى مجراه وحمل عليه في العمل كما حمل فعل المضارع على الاسم في الإعراب لما بينهما من المشاكلة»[١].

سادساً: التساوي وما اشتق منه:

يقول ابن مالك: «ولا يدخل الهاء المقرون بالكاف في المثنى والجمع، فلا يقال: هٰذانك قال: لأن واحدهما ذاك وذٰلك فحمل على ذٰلك مثناه وجمعه؛ لأنهما فرعاه، وحمل عليها مثنى ذاك وجمعه لتساويهما لفظاً ومعنى»[٢].

سابعاً: التناسب وما اشتق منه:

ذكر ابن الشجري هٰذا اللفظ فقال: «ومن شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء، مع حصول أدنى تناسب بينهما حتى أنهم قد حملوا أشياء على نقائضها»[٣].

ثامناً: القياس وما اشتق منه:

فقد ذكر الكفوي هٰذا فقال: «وهو (القياس) استعمل في التشبيه أيضاً، وهو تشبيه الشي بالشيء ويقال: هٰذا قياس ذاك، إذا كان بينهما مشابهة»[٤].

---

(١) شرح المفصل ٦/ ٦٨.

(٢) همع الهوامع ١/ ٧٦.

(٣) الأمالي الشجرية ٢/ ١٢٠.

(٤) الكليات ٤/ ٢٣.

دواعي الحمل على الشبه عند القدماء

لعل المتأمل فيما صنعه النحاة عند تقعيد القواعد، يرى أنهم لجأوا إلى تصنيف المادة اللغوية التي تلقوها عن علماء اللغة، ولا شك في أن الشبه طريق قويمة من طرائق التبويب والتصنيف التي تتبع في شتى مجالات التمييز بين الأشياء.

ومن المؤكد أن أي باحث يتناول ظاهرة إنسانية فإنه لا بد له أن يلّم شتات تلك الظاهرة وأن يتعرف مفرداتها، وذٰلك برصد المتشابه منها ووضعه في أبواب، ثم يحاول أن يجري علاقة بين هٰذه الأبواب بضرب من التجانس والقربى، ولعل هٰذا ما طبقه النحاة القدامى على اللغة العربية.

ولعل فكرة الحمل على التشابه قد استخدمت كأسلوب من أساليب التأويل ووسيلة من وسائل التعليل التي كان يقيمها النحاة لتسويغ إلحاق ظاهرة بأخرى، أو إعطاء حكم في لفظ لآخر.

والملاحظ أن هٰذه الوسيلة قد عرفت طريقها إلى الدرس النحوي منذ النشأة الأولى، ولعل كتاب سيبويه أكبر دليل على هٰذا، بما يفيض فيه من تعليلات مرتكزة على الشبه وبإصراره في أثناء كتابه أن يذكر بين الفنية والأخرى عباره: «كما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريباً منه»[1].

والتعليل بالشبه قد كثر في تأليف النحاة، فلا يكاد يخلو واحد منه، وخاصة في باب المعرب والمبني[2].

---

(١) انظر هٰذا في: الكتاب ١/ ٢٥٩ و٢/ ٣٧٧ و٣/ ٢٧٨ و٣٠٢ و٣٥٣.

(٢) انظر هٰذا في: الكافية ١/ ٣٦، وكذٰلك: أوضح المسالك ١/ ٢٢-٢٤، وكذٰلك: تسهيل الفوائد لابن مالك ٢٩، وحاشية الخضري ١/ ٢٥-٢٧، وشرح التصريح ١/ ٤٧-٤٩، وشرح الأشموني ١/ ٢٧-٢٠٩ وحاشية الصبان ١/ ٥٣-٥٦.

ولقد ألف فيه السيوطي مؤلفاً قال فيه: «ضمنته القواعد النحوية ذوات الأشباه والنظائر»[(١)].

غير أنه يمكن الوقوف على الأسباب التي من أجلها استخدم هٰذا الأسلوب، وهي الأسباب ذاتها التي دعتهم إلى الأخذ بفكرة (الحمل) بعامة، حيث إنهم احتاجوا لهٰذا الأسلوب لـِ:

١- **إجراء لفظ مجرى لفظ آخر**: من ذٰلك ما ذكره ابن مالك في ترك تنوين (ثمانٍ) فقال: «وترك تنوين (ثمان) لمشابهته (جوارى) لفظاً ومعنى أما اللفظ فظاهر وأما المعنى فلأن ثمانياً وإن لم يكن له واحد من لفظه، فإن مدلوله جمع، وقد اعتبر مجرد الشبه اللفظي في سراويل. . . فلا يستبعد إجراء ثمان مجرى جوار»[(٢)].

ومن هٰذا النحو ما ذكره الجامي في (لٰكن) فقال: «وتخفف (لٰكن) فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة، وأشبهت العاطفة لفظاً ومعنىً فأجريت مجراها»[(٣)].

وقال ابن الأنباري في (ما): «وإنما أعملها أهل الحجاز لأنهم شبهوها بـ (ليس) من جهة المعنى. ووجه الشبه بينها وبين ليس من وجهين، أحدهما: أنها تدخل على المبتدأ والخبر، كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر، والثاني: أنها تنفي ما في الحال، كما أن ليس تنفي ما في الحال، ويقوى الشبه بينهما من هٰذين الوجهين، دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس، فإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هٰذين الوجهين، فوجب أن تجري مجراها، لأنهم يجرون الشيء مجرى الشيء، إذا شابهه من وجهين، ألا ترى أن ما لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين أجرى مجراه في منع الجر والتنوين»[(٤)].

---

(١) الأشباه والنظائر (خطبة الكتاب) ١/ ٤.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ٤٨.

(٣) الفوائد الضيائية ٢/ ٣٥١.

(٤) الإنصاف ١/ ١٦٦.

٢- **إعطاء الحكم**: والأمثلة على ذٰلك كثيرة منها: ما ذكره ابن هشام بقوله: «والعلة في بناء الفعل الماضي على الفتح أن الإعراب إنما وضع للأسماء خاصة، وكان حق الفعل أن يكون مبنياً غير معرب... فلما ضارع الفعل المستقبل الأسماء، أي أشبهها لوقوعه مواقعها في بعض المواضع مثل قولك: (مررت برجل يضرب) فوقع يضرب في موضع ضارب وهو اسم، أعرب الفعل المستقبل بعد إعراب الاسم ومنع أن يستكمل إعراب الاسم وهو التنوين والخفض إذ لم يستكمل أحوال الاسم، وإذا المشبه بالشيء لا يقوى قوة الشيء بعينه فأعطى الرفع إذ هو أول أحوال الاسم»(١).

ومن هٰذا القبيل ما ذكره الجامي في (كاد وعسى) من أن خبر عسى قد يخلو من (أن) وذٰلك حملاً لها على (كاد) وقال: «فكما أن (كاد زيد يخرج) لم يذكر فيه (أن) كذٰلك (عسى زيد يخرج) لا يذكر فيه أن كقول هدبة بن خَشْرم العذري: (الوافر)

عَسَى الكَرْبُ الّذي أَمْسَيْتَ فِيه ... يَكُونُ وراءه فَرجٌ قَرِيبُ(٢)

«وقد تدخل أن على خبر كاد تشبيهاً له بـ (عسى) كما أنه يحذف (أن) من خبر عسى تشبيهاً له بـ (كاد) كقول رؤية: (الرجز).

قَدْ كادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحا(٣)

«فلما كان كل واحد منهما مشابهاً للآخر أعطى لكل منهما حكم الآخر من وجه»(٤).

ومثله ما ذكره ابن يعيش فقال: «وقالوا: فرخ وأفراخ وأنف وآناف ورَأْد وأرْآد،

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١٠٤.

(٢) انظر: الخزانة ٩/ ٣٢٨ و٣٢٩، انظر: شرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٤٤٣ و٤٤٤.

(٣) انظر: ديوانه ١٧٣ من مجموع أشعار العرب وقبله

رَسْمٌ عفَا مِنْ بَعْدِ مَا قد أمّحا
قَدْ كادَ مِنْ طولَ البلى أَنْ يَمْصَحا

(٤) الفوائد الضيائية ٢/ ٣٠٠-٣٠٢.

وزنْد وَأزْناد، جمعوا هٰذه الأسماء على أفعال حملاً لها على ما هي في معناه، وذٰلك أن (رأداً) في معنى (ذقن) و(زند) في معنى (عود) و(فرخ) في معنى (طير أو ولد)، و(أنف) في معنى (عضو)، فكما قالوا: أذقان وأعواد وأطيار وأعضاء، فكذٰلك قالوا: أرآد أفراخ وأزناد وآناف لأنها في معناها فأعطوها حكمها»[1].

وقال الأزهري في (آخر):

«إن (آخر) مشابهة (لأفضل) من جهات ثلاث: إحداها الوصف، والثانية الزيادة والثالثة أنه لا يقوم معناه إلا باثنين مغاير ومغاير، كما أن أفضل إنما يتقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه.

«فلما أشبهه من هٰذه الجهات استحق أحكامه في جميع تصاريفه»[2].

٣- إلحاق شيء بشيء، ومن أمثلته:

ما ذكره السيوطي في عمل (لا) حيث يقول:

«تعمل (لا) عمل (إنَّ) إلحاقاً بها لمشابهتها في التصدير، والدخول على المبتدأ والخبر، ولأنها لتوكيد النفي كما أن (إنَّ) لتوكيد الإثبات فهو قياس نقيض.

«وإلحاقها بليس قياس نظير، لأنها نافية مثلها فهو أقوى في القياس لٰكن عملها عمل (إنَّ) أفصح وأكثر في الاستعمال»[3].

ومن ذٰلك تسويغهم منع صرف (سراويل) لأنه ليس عربياً كما أنه لا واحد له ولٰكنهم لما رأوا أن بينه وبين بعض الجموع مشابهة لفظية مثل (مفاتيح) ألحقوه بهٰذا الجمع الممنوع من الصرف ولم يصرفوه[4].

---

(١) شرح المفصل ٥/ ١٦.

(٢) شرح التصريح ٢/ ٢١٥.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/ ١٤٤.

(٤) انظر في هٰذا: الكتاب ٣/٢٢٩، والكافية ١/ ٤٠ و٤٥، وشرح المفصل ١/ ٦٤، والهمع ١/ ٢٥. =

٤- تعليل سبب البناء والإعراب:

اعتمد النحاة القدامى في تعليل «البناء والإعراب» على مفهومهم لمبدأ «الأصل والفرع» فهم يرون أن الأصل في الأسماء الإعراب، أما البناء فهو أصل في الأفعال والحروف[(١)].

يقول ابن الأنباري في «استصحاب الحال»: «والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء»[(٢)].

غير أنهم لحظوا أن هٰذا المبدأ الذي انتهجوه قد اختُرِقَ في شقيه الاسم والفعل، إذ إن هناك أسماء فارقت الإعراب إلى البناء، وأفعالاً جاءت معربة، وهي الأفعال المضارعة.

فلما شاهدوا هٰذا بحثوا عن وسيلة لتسويغ ما انخرم من قاعدة (الأصل والفروع) فاهتدوا إلى فكرة التشابه التي فسروا بها بناء الأسماء وإعراب الأفعال.

فعندما رأوا أن الفعل المضارع معرب أوجبوا أن تكون العلة في خروجه عن أصله (البناء) وجود جملة من التشابه بينه وبين الاسم يقول الخضري: «وإنما أُعرب المضارع لشبهه بالاسم في أن كلاً منهما يتوارد عليه معان تركيبيه لولا الإعراب لالتبست فالمتواردة على الاسم كالفاعلية والمفعولية والإضافة في (ما أحسن زيداً!) والمتواردة على الفعل كالنهي عن كلا الفعلين، أو عن أولهما فقط، أو عن مصاحبهما في نحو: (لا تعن بالجفا وتمدح عمرًا) ولما كان الاسم لا يغني عنه في إفادة معانيه غيره كان الإعراب أصلاً فيه بخلاف المضارع»[(٣)].

= وشرح الكافية لابن جماعة ٤٧، والفوائد الضيائية ١/ ٢٣٤.

(١) انظر هٰذا القول المنسوب للخليل وسيبويه والبصريين: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٧٧، وانظر أيضاً: قول الزجاجي في كتابه: الجمل في النحو ٢٦٠.

(٢) انظر: لمع الأدلة ١٤١.

(٣) حاشية الخضري ١/ ٣.

وقال الأشموني في قول ابن مالك:

وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إنْ عَرِيا[1]

«بطريق الحمل على الاسم لمشابهته إياه في الإبهام، والتخصيص، وقبول لام الابتداء، والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات، وعدد الحروف وتعيين الحروف الأصول والزوائد»[2].

وقال السخاوي(ت ٦٤٣هـ): «المضارع لما أشبه الأسماء، ووقع موقعها في بعض المواضع التي تقع فيه لم يمتنع أن يعرب للمشابهة التي بينه وبين الاسم»[3].

وحتى يعمق النحاة فكرة الشبه بين الفعل المضارع والأسماء فقد رصدوا عدداً من أوجه الشبه بينهما، بسط القول فيها ابن الأنباري، فقال: «ووجه المشابهة بين هٰذا الفعل والاسم من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أن يكون شائعاً فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص، ألا ترى أنك تقول: (يقوم) فيصلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه السين أو سوف اختص بالاستقبال، كما أنك تقول: (رجل) فيصلح لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص برجل بعينه، فلما اختص هٰذا الفعل بعد شياعه، كما أن الاسم اختص بعد شياعه، فقد شابهه من هٰذ الوجه.

الوجه الثاني: أن يدخل عليه لام الابتداء، كما يدخل على الاسم، ألا ترى أنك تقول: «إن زيداً ليقوم» كما تقول: «إن زيداً لقائم» ولام الابتداء تختص بالأسماء، فلما دخلت على هٰذا الفعل دل على مشابهة بينهما، والذي يدل على ذٰلك أن فعل

---

(١) انظر: ألفية ابن مالك ١٠.

(٢) شرح الأشموني ١/ ٣١.

(٣) انظر: سفر السعادة للسخاوي ١/ ١٤١.

الأمر والفعل الماضي لما بَعُدا عن شبه الاسم، لم تدخل هٰذه اللام عليهما، ألا ترى أنك لو قلت: (لأكرمْ زيداً يا عمرو) أو (إن زيداً لقام)، لكان خُلْفاً من الكلام.

الوجه الثالث: أن هٰذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة، كالعين ينطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء وعلى غير ذٰلك.

الوجه الرابع: أن يكون صفة كما يكون الاسم كذٰلك، تقول: «مررت برجل يضرب» كما تقول: «مررت برجل ضارب»، فقد قام، «بضرب» مقام «ضارب».

الوجه الخامس: هو أن الفعل المضارع يجرى على اسم الفاعل في حركاته وسكونه، ألا ترى أ ن (يضرب) على وزن (ضارب) في حركاته وسكونه، ولهٰذا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل»[(١)].

وكما رصد النحاة أوجهاً لمشابهة الفعل للاسم، فقد التمسوا للاسم المبني أوجهاً لمشابهة الفعل، فقد ذكر الزمخشري بعضاً من هٰذه الأوجه وهو يعرف الاسم المبني فقال عنه: «وهو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل، وسبب بنائه مناسبه مالا تمكن له بوجه قريب أو بعيد يتضمن معناه، نحو: أين وأمس، أو شبهه كالمبهمات أو وقوعه موقعه كنزال أو مشاكلته للواقع موضعه كفساق وفجار، أو وقوعه موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم، أو إضافته إليه كقوله تعالى: ﴿مِنۡ عَذَابِ يَوۡمِئِذٍ﴾[(٢)]. و﴿هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ﴾[(٣)].

وأوضح ابن يعيش العلل الموجبة لبناء الاسم فقال: «استحقت الأسماء الإعراب لدلالتها على المعاني المختلفة، وما بني منها فبالحمل على ما لا تمكن له من الحروف، والأفعال لضرب من المناسبة، فالمبني من الأسماء هو الخارج على التمكن إلى شبه الحروف أو الأفعال. . .

---

(١) أسرار العربية لابن الانباري ٢٥-٢٧.

(٢) المعارج ٧٠/ ١١.

(٣) المرسلات ٧٧/ ٣٥، وانظر هٰذا التعريف في: المفصل ١٢٥.

«والأسباب الموجبة لبناء الاسم ثلاثة: تضمن معنى الحرف، ومشابهة الحرف، والوقوع موقع الفعل المبني، فكل مبني من الأسماء فإنما سبب بنائه ما ذكر، أو راجع إلى ما ذكر، فأين وكيف ونظائرهما بنيت لتضمنها معنى الحرف، والأسماء المضمرة والموصولة ونظائرها لمضارعة الحرف إنما هي مشابهة بينهما في خاصية من خواص الحرف»[1].

ولقد ذكر ابن هشام ثلاثة أنواع من الشبه قال إن الأسماء تشبه الحروف فيها وهي:

أولا: الشبه الوضعي:

وضابطه أن يكون الاسم على حرف أو حرفين، فالأول: كتاء (قمت) فإنها شبيهه بنحو باء الجر ولامه، وواو العطف وفائه، والثاني كـ (نا) من (قمنا) فإنها شبيهه بنحو (قد) و(بل).

«وإنما أعرب نحو: أب وأخ لضعف الشبه بكونه عارضاً فإن أصلها أبو وأخو.

الثاني: الشبه المعنوي:

وضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء، وضع لذٰلك المعنى حرف، أم لا. فالأول: كمتى فإنها تستعمل شرطاً نحو (متى تقم أقم) وهي حينئذ شبيهه في المعنى بإنْ الشرطية، وتستعمل أيضا استفهامية نحو: ﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ﴾[2] وهي حينئذ شبيه في المعنى بهمزة الاستفهام.

والثاني: نحو هٰذا فإنها متضعنه لمعنى الإشارة، وهٰذا المعنى لم تضع له العرب حرفاً، ولٰكنه من المعاني التي من حقها أن تُؤتى بالحروف؛ لأنه كالخطاب والتثنية.

الثالث: الشبه الاستعمالي:

وضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كأن ينوب عن الفعل، ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه، وكأن يفتقر افتقاراً متأصلاً إلى جملة.

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٨٠، وانظر في هٰذا أيضاً: الفوائد الضيائية ٢/ ٧٣ و٧٣.

(٢) البقرة ٢/ ٢١٤.

«فالأول (كهيهات، وصة، وأوه) فإنها نائبه عن: بَعُد واسكتْ وأتوجع، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل فتتأثر به، فأشبهت ليت ولعل، ألا ترى أنهما نائبان عن أتمنى وأترجى.

«والثاني (كإذ وإذا وحيث والموصولات) ألا ترى أنك تقول: (جئتك إذ) فلا يتم معنى (إذ) حتى تقول (جاء زيد) وكذٰلك الباقي...»[١].

أما الرضي فيتفق مع النحاة في أن أصل الاسم الإعراب، وأن هٰذا الاسم قد يشابه الفعل من ثلاثة أوجه رتبها حسب القوة فقال:

«أحدها: (وهوأقواها) أن يصير معنى الفعل سواء كما في أسماء الأفعال فيبنى الاسم نظراً إلى أصل الفعل الذي هو البناء ويعطى عمله.

«ثانيها: (وهو أوسطها) أن يوافقه من حيث ترتيب الحروف الأصلية، ويشابهه في شيء من المعنى، كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفه والمشبهه فيعطى عمل التي فيه معناها، ولا يبنى لضعف أمر الفعل في البناء، يتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الإعراب فلا يبنى منه إلاّ قوي المشابهة للأفعال الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفاعل...

«ثالثهما: (وهو أضعفها) أن لا يشابه لفظاً ولا يتضمن معناه، ولٰكن يشابه بوجه بعيد ككونه فرعاً لأصل، كما أن الأفعال فرع للأسماء إفادة واشتقاقاً. أما الإفادة فلاحتياج الفعل، في كونه كلاماً، إلى الاسم واستغناء الفعل فيه، وأما الاشتقاق (فإن الفعل مشتق منه)[٢] فلا يبنى بهٰذه المشابه لضعفها مع ضعف الفعل في البناء»[٣].

---

(١) انظر في هٰذا: أوضح المسالك ١/ ٢٣-٢٤، وانظر هٰذا في: شرح التصريح ١/ ٤٧-٤٨.
(٢) عبارة ما بين القوسين مضافه من باب المصدر من: الكافية ٢/ ١٩١.
(٣) انظر الكافية ١/ ٣٦.

ولقد طبقوا المشابهة كعلة للبناء على المضمر أيضاً، وكشفوا عن أوجه بنائه فقال ابن جماعة: «بنيت الضمائر لمشابهة الحروف بالنقص في الأصالة وبعدم الاستقلال»(١).

وقال ابن مالك: وبني المضمر لشبهه بالحرف وضعاً وافتقاراً وجموداً»(٢).

وأجملها شعراً بقوله:

وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي ... لِشَبَهٍ مِنَ الحُروفِ مُدْنِي
كالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ في اسمَيْ جِئْتَنا ... وَالمعْنَوِيِّ في مَتَى وَفي هُنَا
وَكِنيابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بَلاَ ... تَأَثُّرٍ وكَافْتِقَار أَصِّلا(٣)

وذكر ابن يعيش وجهين لبناء المضمر وقال:

«أحدهما: شبهها بالحروف، ووجه الشبه أنها لا تستبد بأنفسها، وتفتقر إلى تقدم ظاهر ترجع إليه، فصارت كالحروف التي لا تستبد بنفسها، ولا تفيد معنى إلا في غيرها فبنيت كبنائها.

«والوجه الثاني: أن المضمر كالجزء من الاسم المظهر إذ كان قولك: زيد ضربته إنما أثبت بالهاء، لتكون كالجزء من اسمه دالاً عليه، إلا أنك ذكرت الهاء ولم تذكر الجزء من اسمه، لتكون في كل ما تريد أن تضمره مما تقد مذكره فكان لذلك كجزء من الاسم، وجزء الاسم لا يستحق الإعراب»(٤).

ومع وصفهم عموميات التشابه آنفة الذكر، إلا أنهم أوجدوا لكل اسم مبني شبيهاً يلحق به، ويعطى حكمه فمن ذلك:

---

(١) شرح الكافية ١/ ١٩١.

(٢) تسهيل الفوائد ٢٩.

(٣) انظر: ألفية ابن مالك ١٠.

(٤) شرح المفصل ٣/ ٨٥.

☆ بناء (أي الموصولة): ذكر الجامي أنها «بنيت عند حذف صدر صلتها لتأكيد شبهها بالحروف من جهة الاحتياج إلى أمر غير الصلة، وبنيت على الضم تشبيهاً لها بالغايات؛ لأنه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يُبيِّنُها»(١).

☆ بناء (أمس - حيث - كم): قال الصبان إن الحجازيين بنوا (أمس) لأنه عندهم متضمن معنى (أل) التعريف حيث أنه معرفة دون أداة ظاهرة. . .

وبنى (حيث) للافتقار اللازم إلى جملة، وبني (كم) للشبه الوضعي أو لتضمن الاستفهامية معنى الهمزة، والخبرية معنى رُبَّ التي للتكثير»(٢).

☆ بناء (لدن): علل ياسين العليمي سبب بنائها بقوله:

وبنيت لشبهها الحرف في لزوم استعمال واحد، وامتناع الإخبار بها وعنها، بخلاف عند فإنها لا تلزم استعمالاً واحداً، إذ تكون لابتداء غاية، وتستعمل فضله وعمدة.

«وعلل الشهاب القاسمي قوة الشبه في لدن بأنه انضم إلى شبهها المعنوي، وهو تضمنها معنى الملاصقة المخصوصة التي من معاني الحروف، الشبه اللفظي في بعض لغاتها»(٣).

☆ (بناء الأصوات): ذكر علة بنائها الأشموني في شرحه فقال:

«وعلة بناء الأصوات مشابهتها الحروف المهملة في أنها لا عامله ولا معمولة فهي أحق بالبناء من أسماء الأفعال»(٤).

وقال الصبان شارحاً:

«علة بناء أسماء الأفعال مشابهتها للحروف العاملة في أنها عامله غير معمولة،

---

(١) الفوائد الضيائية ٢/ ١٠٩.

(٢) حاشية الصبان ١/ ٦٣.

(٣) انظر: حاشية ياسين على التصريح ١/ ٤٩ و٢/ ٤٦، وكذلك الكافية ٢/ ١٢٣.

(٤) شرح الأشموني ٢/ ٢٠٩.

فوجه الشبه في أسماء الأصوات، وهو كونها لا عاملة ولا معمولة نادر في غير نوع الحرف، إذ لا يوجد في غير نوعه إلاّ في أسماء الأصوات، فيكون الحرف أخص به فتكون مشابهة أسماء الأصوات للحرف في ذٰلك الوجه أقوى، بخلاف وجه الشبه في أسماء الأفعال، وهو كونها عاملة غير معمولة، فإنه موجود في الأنواع الثلاثة (الاسم والفعل، والحرف) فلا يقوى وجوده في الحرف قوة وجه الشبه في أسماء الأصوات، فتكون مشابهة أسماء الأفعال للحرف دون مشابهة أسماء الأصوات له»[1].

☆ بناء فَعالِ: قال ابن الشجري في أمالية أن (فَعال) بنيت حملاً على باب نزال؛ لأن المشابهة بينهما من أربعة أوجه:

١- الموازنة.   ٢- العدل.

٣- التأنيث.   ٤- أنهن كلهن أعلام. وضعن لمسميات»[2].

وعلى العموم، فإن فكرة الحمل على الشبه مبنية على أساس أن المحمول يشبه المحمول عليه، إما في اللفظ أو في المعنى أو في اللفظ والمعنى معاً، وفي هٰذا يقول ابن هشام: «وقد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه، أو لفظه، أو فيهما»[3].

أما الشبه المعنوي:

ويعنى به أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معاني الحروف، كتضمن الظرف معنى (في)، وكتضمن (متى) الاستفهامية معنى الهمزة»[4].

(١) حاشية الصبان ٣/ ٢١١.

(٢) الأمالي الشجرية ٢/١١٦، ولمزيد من الاطلاع المفصل على بناء الأسماء والمضمرات انظر: سفر السعادة ٢/ ٧٤٨ ٨٥٤.

(٣) انظر في هٰذا: مغني اللبيب ٢/ ٦٧٤، وكذٰلك: خزانة الأدب ٨/ ٣٤٤.

(٤) معجم المصطلحات النحوية ١١٠.

ومن أمثلتهم على الشبه المعنوي:

☆ تشبيههم يذر بيدع للشبه المعنوي بينهما، فقد قال العكبري:

«وأصل يذر (يوذر) فحذفت الواو تشبيهاً لها بيدع، لأنها في معناها، وليس لحذف الواو في يذر عله إذ لم تقع بين ياء وكسرة ولا ما هو في تقدير الكسرة بخلاف يدع، فإن الأصل يودع فحذفت الواو لوقوعها بين الياء وبين ما هو في تقدير الكسرة إذ الأصل يودع مثل يوعد»[1].

ذكر الأشموني أن سيبويه يذهب إلى أن الضمير في (عساك وعساه) في موضع نصب حملاً على لعل، كما حملت عليها في جواز دخول (أن) على خبرها، كما ورد في الحديث الشريف[2]: «ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض»[3].

وعقب الصبان شارحاً قول الأشموني (حملاً على لعل) فقال:

«أي في العمل بجامع الترجي، أو الاشتقاق في كل.

«قال (ابن هشام) في التوضيح[4] وشرحه في التصريح للأزهري[5]: أي حين إذ نصبت الاسم، ورفعت الخبر حرف كـ (لعل)، لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف، وفاقاً للسيرافي»[6].

☆ مشابهة (ما) لـ (ليس) في المعنى:

ذكر ابن الأنباري أن (ما) عملت عمل (ليس) عند أهل الحجاز لأنها شبيهة بليس من جهة المعنى، ووجه الشبه بينهما من وجهين:

---

(١) انظر: التبيان للعكبري ١/ ٣١٤.

(٢) الحديث في: غريب الحديث لابن قتيبة ٢/٤١٨، والقائق ٣/٣٠٨، وغريب أبي عبيد: ٢/ ٧٣٥ والنهاية لابن الأثير ٤/ ٢٤٠.

(٣) انظر: شرح الأشموني ١/٢٢٨.

(٤) انظر: أوضح المسالك ١/ ٢٤٠.

(٥) انظر: شرح التصريح ١/ ٢١٤.

(٦) انظر: حاشية الصبان ١/ ٢٦٧.

«أحدهما: أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر.

«والثاني: أنها تنفي ما في الحال كما أن ليس تنفي ما في الحال.

«ويقوى الشبه بينهما من هٰذين الوجهين بدخول الباء في خبرهما»[١].

☆ مشابهة (لن وأن) وأخواتهما لـِ (لا النافية للجنس).

ذكر ياسين ذٰلك فقال: «وإنما عملت لن وأن وأخواتها النصب دون الجزم حملاً على لا النافية للجنس لأنها بمعناها. على أن بعضهم جزم بها»[٢].

☆ مشابهة (لا) لـِ (إنّ): قال الأزهري: قال أبو البقاء:

«وإنما عملت (لا) عمل (إنّ) لمشابهتها لها من أربعة أوجه:

«أحدهما: أن كلاً منهما يدخل على الجملة الاسمية.

«والثاني: أن كلاً منهما للتأكيد، فلا لتأكيد النفي، وإنّ لتوكيد الإثبات.

«والثالث: أن لا نقيضة إنّ، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره.

«والرابع: أن كلاً منهما له صدر الكلام.

«ولكون (لا) محمولة على (إنّ) في العمل انحطت درجتُها عن إنّ في أمور منها: أن اسم (لا) لا يكون إلا مظهراً، واسم (إنّ) يكون مظهراً أو مضمراً.

ومنها: أن اسم (لا) لا يكون إلا نكرة واسم (إنّ) يكون نكرة ومعرفة».

«ومنها: أن (لا) لا يجوز أن يقدم خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفاً أو مجروراً ويجوز في (إنّ).

---

(١) الإنصاف ١/١٦٦.

(٢) شرح التصريح: حاشية ياسين ١/٤٣، وانظر أيضاً: حاشية الصبان ١/١٤.

«ومنها: أن اسم (لا) لا يُنون واسم (إنّ) ينون»[1].

ولقد أورد ابن هشام على هٰذا النوع صوراً كثيرة منها:

أولا: وقع الاستثناء المفرغ في الإيجاب في نحو ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾[2] و﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[3] لما كان المعنى وإنها لا تسهل إلى على الخاشعين، ولا يريد الله إلا أن يتم نوره»[4].

ثانيا: تعدي رضي بعلى في قول الشاعر: (الوامز)

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[5]

«لما كان رضي بمعنى أقبل عليه بوجه ودّه. وقال الكساني: إنما جاز هٰذا حملاً على نقيضه وهو سخط»[6].

والأمثلة على الشبه المعنوي كثيرة ومبثوثة في كتب النحاة القدماء والمتأخرين[7].

وأما الشبه اللفظي:

فهم يعنون به أن يتشابه اللفظان في الوزن، وعدد الحروف، وإن اختلفا في المعنى ومن أمثلتهم في ذٰلك:

---

(١) شرح التصريح ١/ ٢٣٥.
(٢) البقرة ٢/ ٤٥.
(٣) التوبة ٩/ ٣٢.
(٤) انظر: مغني اللبيب ٢/ ٦٧٦.
(٥) الشاهد للقحيف العقيلي وقد مر تخريجه في ص٣٤٤.
(٦) انظر هٰذا في: المغني ٢/ ٦٧٧ وللاطلاع على ما أورده ابن هشام لهٰذه الصورة ينظر: المغني ٢/ ٦٧٤-٦٧٩.
(٧) للاطلاع على مزيد من شواهد الشبه المعنوي يمكن الرجوع إلى: شواهد التوضيح والتصحيح ١٧-١٩، وحاشية الخضري ١/ ١٥٢، وحاشية الصبان ٣/ ٣، والمرتجل ١٣٣-١٣٥، والكافية ١/ ٤١، والأصول ١/ ٢٨٥، وشرح جمل الزجاجي ١٨٧، والكتاب ١/ ٥٧، والإنصاف ٢/ ٦٨٨.

☆ تشبيه معيشة بـ (فعلية): قال الفراء في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾[1].

«وربما همزت العرب هٰذا وشبهه، يتوهمون أنها فعيلة لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف، كما حملوا مسيل الماء على أمسلة شُبِّه بفعيل وهو مَفْعِل، وقد همزت العرب المصائب وواحدتها مصيبة شبهت بفعيلة لكثرتها في كلامهم»[2].

☆ تشبيه اللفظ المفرد الموافق للجمع بالجمع: ذكر هٰذا الدماميني في شرح التسهيل فقال:

«كل اسم وافق لفظه لفظ الجمع نكرة كان كـ (ياسمين) أو علماً كـ (صفين ونصيبين وقنسرين، وفلسطين) فإنه يعرب إعراب الجمع للمشابهة اللفظية كما منعوا سراويل من الصرف لتلك المشابهة»[3].

☆ تشبيه صفايح وعجايز بِـ (رسائل):

فقد أورد ابن حماعة أن «حمل باب صفايح وعجايز على ذٰلك الباب لشبه حرفيْ صحيفة وعجوز بألف رسالة في الزيادة والمد»[4].

☆ تشبيه نحو أوائل بكساء ورداء في الإبدال:

قال الأشموني: «الإبدال في نحو أوائل إنما هو بالحمل على كساء، ورداء لشبهه به من جهة قُرْبه من الطرف وهو في كساء، ورداء لا فرق بين الواو والياء»[5].

---

(١) الأعراف ٧/ ١٠.

(٢) معاني القرآن ١/ ٣٧٣ و٣٧٤.

(٣) انظر: حاشية الصبان ١/ ٩٥.

(٤) مجموعة الشافية، شرح ابن جماعة ١/ ٢٨٩.

(٥) انظر: شرح الأشموني ٢/ ٥٩٥، وكذٰلك: حاشية الصبان ٤/ ٢٩٠.

وقد أورد ابن هشام للمشابهة اللفظية عدة صور:

أولاً: «زيادة إن بعد (ما) المصدرية الظرفية، وبعد (ما) التي بمعنى الذي لأنها بلفظ (ما) النافية كقول الشاعر المغلوط بن بدل القريعي: (الطويل)

وَرَجِّ الفَتَى للخَيْر ما إنْ رأَيْتَه   على السِّنِّ خَيْراً لا يَزالُ يَزيدُ[1]

وقول الشاعر (جابر بن رألان الطائي): (الوافر)

يُـرَجِّي المَـرءُ مَـا إِنْ لا يَـرَاه   وَتَعْـرِضُ دونَ أدنـاه الخُطـوبُ[2]

«فهٰذان محمولان على نحو قوله (دريد بن الصمة): (الطويل)

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلاَ سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ   كَاليَوْمِ هَانِىءَ أَيْنُقٍ جُرْبِ[3]

ثانياً: حذف الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[4] لما كان «أحسن بزيد» مشبهاً في اللفظ لقولك «امرر بزيد»[5].

ثالثاً: «قولهم اللهم اغفر لنا أيتُها العصابة» بضم أيّة ورفع صفتها كما يقال: «يا أيها العصابة» وإنما كان حقها وجوب النصب كقولهم «نحن العربَ أقرى الناس للضيف، ولكنها لما كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة في النداء أعطيت حكمها»[6].

---

(١) انظر نسبته في اللسان (أذن) ١٣/ ٣٥، وشرح التصريح ١/ ١٨٩، وكذٰلك: شرح شواهد المغني ١/ ٨٥ و٨٦.

(٢) الشاهد لجابر بن رألان كما جاء في نوادر أبي زيد ٦٠، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٠، وذكر السيوطي أن ابن الأعرابي قال في نوادرة أنه لجابر بن دألان وقيل لإلياس بن الأرتّ شرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٨٥.

(٣) منسوب لدريد بن الصمة في الوحشيات لأبي تمام ٢٠٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٥، وانظر: المغني ٢/ ٦٧٩.

(٤) مريم ١٩/ ٣٨.

(٥) انظر: المغني ٢/ ٦٨٠.

(٦) المغني ٢/ ٦٨٠.

رابعاً: «دخول لام الابتداء على (ما) النافية، حملاً لها على اللفظ على (ما) الموصولة الواقعة مبتدأ كقول النابغة الذبياني: (الوافر)

لِمَا أَغْفَلتُ شُكْرَكَ فاصْطَنِعْني فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي[(١)]

«فهٰذا محمول في اللفظ على نحو قولك: «لما تصنعه حسنٌ»[(٢)].

وأما الشبه اللفظي والمعنوي:

فهو أن اللفظين يشتملان على أوجه شبه من حيث اللفظ، وأخرى من حيث المعنى وفي هٰذا يقول ابن هشام:

«وهو ما أعطى حكم الشيء لمشابهته له لفظاً ومعنى نحو: اسم التفضيل، وأفعل في التعجب، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضل فيما ذكرنا، فقال:

يا ما أُمَيْلحَ غِزلاناً شَدَنّ لنا مِنْ هَؤليائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ[(٣)]

«ولم يسمع ذٰلك إلا في أحسن وأملح، ذكره الجوهري، ولٰكن النحويين مع هٰذا قاسوه، ولم يَحْكِ ابن مالك اقتياسه إلا عن ابن كيسان، وليس كذٰلك»[(٤)].

---

(١) انظر: شرح ديوانه ٦٢.

(٢) مغني اللبيب ٢/ ٦٨٠، ولمزيد من الاطلاع على هٰذه الصورة يراجع المصدر نفسه ٢/ ٦٧٩-٦٨٢.

(٣) هٰذا الشاهد منسوب لأكثر من شاعر وهم: العرجي، ومجنون ليلى، وذي الرمة، والحسين بن مطير (وقد مر ذكره).

(٤) المغني ٢/ ٦٨٢.

ومن أمثلتهم على المشابهة اللفظية والمعنوية:

☆ غدوة وبكرة:

ذكر الرضى أن سيبويه يقول: «والأصل في هٰذين الاسمين غدوة، وبكرة محمولة عليها، لاجتماعهما في المعنى، وفي البنية، كما أن يذر محمول على يدع في حذف الواو»[1].

☆ سكران وغضبان:

يذكر السهيلي أن النحاة لا يصرفون سكران وغضبان لمشابهتها حمراء وصفراء، غير أنه يعترض على هٰذه المشابه المعنوية واللفظية، ويري أنّ المانع من الصرف عنده مشابهتهما للتثنية لفظاً ومعنى ويقول: «أما اللفظ: فبين لأنها ألف ونون. . . وأما المعنى: فالتثنية إنما هي تثنية الواحد وكذٰلك: غضب وغضب غضبان، وعطش وعطش عطشان.

«فلاشك أنهٰذه المضارعة أصح من جهة اللفظ، ومن جهة المعنى من مضارعة حمراء»[2].

☆ تشبيه (ثمانٍ) (بجوارٍ):

قال ابن مالك: «وترك تنوين (ثمانٍ)لمشابهته (جوارٍ) لفظاً ومعنى» أما اللفظ فظاهر، وأما المعنى فلأن ثمانياً، وإن لم يكن له واحد من لفظة، فإن مدلوله جمع، وقد اعتبر مجرد الشبه اللفظي في سراويل، فأجرى مجرى سرابيل، فلا يستبعد إجراء ثمانٍ مجرى جوارٍ[3]، ومن إجرائه مجراه قول ابن ميادة: (الكامل)

يَحْدُو ثَمانِي مُولعاً بِلقاحِها حَتَى هَمَمْنَ بِزَيْغَةِ الارِتّاجِ[4]

(١) الكافية ١/ ١٨٩.

(٢) أمالي السهيلي ٣٧.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ٤٨، وانظر هٰذا الشبه في: سر صناعة الإعراب لابن جني ١/ ١٦٥.

(٤) انظر ديوانه ٩١ واللسان (ثمن) ١٣/ ٨٠، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٤٧، وشواهد لتوضيح والتصحيح ٤٩.

☆ الممنوع من الصرف:

ذكر خالد الأزهري أن الاسم المعرب إذا ضارع الفعل في فرعيتين من تسع واحدة من جهة المعنى، والأخرى من جهة اللفظ، أو في فرعية تسد مسدهما منع من الصرف وفسر ذٰلك بقوله:

«لأن في الفعل فرعية عن الاسمية في اللفظ، وهو اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى، وهي احتياجه إلى الاسم في الإسناد»[١].

☆ إن وأخواتها:

أورد الخضري «سبب عمل (إن وأخواتها) الرفع والنصب بعد تفسيره لقول ابن عقيل (وهٰذه الحروف تعمل عكس عمل كان)[٢] فقال:

«إنما عملت رفعاً ونصباً كالأفعال؛ لأنها أشبهت (كان) في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، وأشبهت مطلق الماضي لفظاً في البناء على الفتح، وكونها ثلاثية فأكثر، ومعنى لكونها بمعنى أكَّدتُ وتمنيتُ مثلاً، وعملت على عكس الفعل تنبيهاً على النوعية»[٣].

---

(١) انظر هٰذه المسألة: شرح التصريح ٢/ ٢٠٩.

(٢) انظر هٰذا القول في: شرح ابن عقيل ١/ ٣٤٦.

(٣) انظر: حاشية الخضري ١/ ١٢٩، وكذٰلك شرح المفصل ١/ ١٠٢ والإنصاف ١/ ١٧٦-١٧٨.

آراء النحاة القدامى في الحمل على الشبه

يتضح، مما تقدم من الأمثلة السابقة، أن النحاة القدماء قد استعانوا بأسلوب «الحمل على الشبه» واعتدوا به اعتداداً، جعلهم يكدون عقولهم من أجل إيجاد أوجه للتشابه بقصد تعليل، أو تفسير بعض الأمثلة التي خرجت عن الأصل. وكانت فكرة (الحمل على الشبه) تدور بوجه عام في فلك «الأصل والفروع» إلا أنه يمكن الملاحظة أن مفهوم الإعراب والبناء، قد شغل الحيِّز الأكبر من أسلوب التشابه، ولذا فقد افتنوا في استكشاف صور التطابق اللفظية منها والمعنوية: فلكل اسم مبني -عندهم- علة من التشابه استحق بموجبها الخروج عن أصله (الإعراب) إلى ما أشبهه من المبنيات (الأفعال والحروف)، وكذٰلك الحال مع الفعل المضارع الذي أعرب مخالفاً أصله لأنه أشبه الاسم من بعض الوجوه، ولهٰذا قال الصبان:

«علة البناء شبه الحرف شبهاً قوياً، وأن المعرب ما سلم من هٰذا الشبه»[1].

ومن ثم فإن انتفاء الشبه عن لفظ، أو نقصانه فيه يرجعه إلى أصله، ويفقده استحقاقه في الانضمام إلى ما أشبه؛ ولذٰلك قال أبو حيان في شروط حذف نون (كان): «وحذف هٰذه النون شاذ في القياس لأنها من نفس الكلمة، لٰكن سوّغه كثرة الاستعمال، وشبه النون بحروف العلة، وإنما لم يجز حذفها عند ملاقاة الضمير، لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله، كما رد نون لدن إذا أضيفت إليه فقيل لدنه، ولا يجوز لده، ولا عند الساكن لأنها تُحرك حينئذ فيضعف الشبه. . .»[2].

وقال رداً على ابن مالك الذي علل حذفها للخفة:

---

١) انظر: حاشية الصبان ١/ ٥٠.

٢) انظر: همع الهوامع ١/ ١٢٢.

«إن التخفيف ليس هو العلة، إنما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها بحروف العلة، وقد ضعف الشبه كما تقدم فزال أحد جزئيها، والعلة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها»[١].

وقال السيوطي في علة بناء الفعل المضارع إذا اتصل بالنون»

«فإن لحقت نون إناث بني، وذكر له ثلاث علل: الحمل على الماضي المتصل بها، ونقصان شبهه بالاسم؛ لأن النون من خصائص الأفعال، كما تعارض الإضافة ونحوها سبب البناء، وتركبه معها، لأن الفاعل كالجزء من فعله»[٢].

ومثل هٰذا ما ذكره ابن هشام في (ما) من قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٣] فقال: «اعلم أن (ما) في لغة أهل الحجاز ترفع الاسم، وتنصب الخبر، إذا كان الخبر منفياً مؤخراً لأنهم شبهوها بـ (ليس).

«فإن قدمت الخبر قلت: (ما قائم زيد) بطل عملها، وكذٰلك إن أدخلت في الخبر (إلا) صار مخففاً ويبطل عملها لانتقاض معنى النفي، لأنها شبهت بليس في باب النفي، فلما زال النفي بطل عملها»[٤].

وكعادة النحاة القدماء في رسم الحدود، ووضع القوانين، والضوابط لكلٍّ وسيلة تستخدم في تعليلاتهم، فإنهم قد وضعوا لفكرة «الحمل على التشابه» قوانين وضوابط استخدموها في تطبيق هٰذه الوسيلة منها:

* إذا ضارع شيء شيئاً لمناسبة بينهما ضارعة لآخر *

ذكر هٰذا أبو زيد الأنصاري(ت ٢١٥هـ) في النسبة إلى (بهراء وصنعاء) فقال: «وقالوا في رجل من بهراء وصنعاء بهراوي وصنعاني، قال أبو الحسن: وبعضهم يقول: بهراني وصنعاني، فيعوض النون عن الهمزة التي هي ألف في الحقيقة كما عوض منها

(١) همع الهوامع ١/ ١٢٢ و١٢٣.
(٢) همع الهوامع ١/ ١٨.
(٣) يوسف ١٢/ ٣١.
(٤) شرح جمل الزجاجي لابن هشام ١٨٧.

الألف في الوقف، إذا قلت: رأيت زيداً، واضربا إذا أمرت بالنون الخفيفة، لأن التنوين لسكونه والغُنَّة التي تخرج معه، يشارك حروف المد واللين، فإذا ضارع شيء شيئاً لمناسبه بينهما ضارعه الآخر»[1].

* وكثيراً ما يعملون الشيء عمل الشيء، إذا أشبهه في اللفظ، وإنْ لم يكن مثله في المعنى *

أورد هٰذا ابن السراج في عمل (كان) وأخواتها فقال:

«أدخلوها على المبتدأ وخبره، فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيها بالفاعل، ونصبوا بها تشبيهاً بالمفعول، فقالوا: كان عبد الله أخاك، كما قالوا: ضرب عبد الله أخاك، فإذا قالوا: (كان زيد قائماً) فإنما معناه: زيد قام فيما مضى من الزمان، فإن قالوا: أصبح عبد الله منطلقاً، فإنما المعنى: أتي الصباح وعبد الله منطلقاً، فهٰذا تشبيه لفظي، وكثيراً ما يعملون الشيء عمل الشيء، إذا أشبهه في اللفظ، وإن لم يكن مثله في المعنى»[2].

* إذا أشبه شيء شيئاً من وجهين أعطي حكمه *

وضرب له أبو الحسن المجاشعي(ت ٤٧٩هـ) مثلاً بما لا ينصرف، فقال:

«باب ما لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين، منع الجر والتنوين كما يمنع الفعل»[3].

وعلل هٰذا الصبان بقوله:

«ولم يكتف في منع الصرف بشبه الفعل إلا من جهتين: جهة اللفظ وجهة المعنى لأن الشبه الواحد بالحرف، يبعده عن الاسمية، ويقربه من الحرف الذي ليس بينه وبينه مناسبة إلا في الجنس الأعم، وهو الكلمة»[4].

(١) النوادر ٢١٤.
(٢) الأصول في النحو لابن السراج ١/ ٨٢.
(٣) شرح عيون الإعراب ١٠٦ وانظر: حاشية الصبان ٣/ ٢٢٩، وكذٰلك: الإنصاف ١/ ١٦٦.
(٤) حاشية الصبان ١/ ٥١.

* قد يعطي الشيء حكم ما أشبهه في معناه، أو لفظه، أو فيهما *(١)

* ومن شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء مع حصول أدنى مناسبة بينهما حتى أنهم قد حملوا أشياء على نقائضها *(٢)

* وقد يشبه الشيء بالشيء فيعطى حكمه *

وضرب السخاوي له مثلاً فقال:

«كما أنهم شبهوا ألف (أرطى) بألف التأنيث، فمنعوه من الصرف في المعرفة»(٣).

* إذا قوي الشبه بين شيئين حكم لكل واحد منهما بحكم الآخر *(٤).

* مشابه المشابه مشابه *

قال الصبان: «وأجاز الجمهور (أن زيداً لقد قام) لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع، لقرب زمانه من الحال، والمضارع شبيه بالاسم، ومشابه المشابه مشابه»(٥).

ومع إقرارهم أن المشبه يأخذ حكم المشبه به، إلا أنهم يرون أن المشابهة لا تعني جعل الشيء نفس الشبه به، كما لا يشترطون تطابق المشبه والمشبه به في جميع أحواله؛ ولذلك فهو يقولون:

* والمشبه بالشيء لا يقوى قوة الشيء نفسه *(٦)

* وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله *(٧)

* والمشبه بالشيء لا يجري مجراه في جميع أحكامه *(٨)

* وليس مشابهة الشيء بالشيء في معنى من المعاني، يوجب أن تجعله نفس الشيء للشبه به *(٩)

---

(١) انظر الخزانة ٨/ ٣٤٤، ومغني اللبيب ٢/ ٦٧٤، وشرح المفصل ٥/ ٨٤.
(٢) الأمالي الشجرية ٢/ ١٢٠.
(٣) سفر السعادة ١/ ٦٩.
(٤) الممتع في التصريف ١/ ٢٢٣.
(٥) شرح التصريح ١/ ٢٢٣.
(٦) شرح جمل الزجاجي ١٠٤.
(٧) الكتاب لسيبويه ١/ ١٧٨٢.
(٨) انظر: همع الهوامع ١/ ١٥١.
(٩) سفر السعادة ٢/ ٨١٢.

ومن قواعدهم أن المشبه بالشيء، يكون أضعف منه في ذٰلك الشيء، متخذين من قاعدتهم «أن الفروع أبداً تنحط عن درجة الأصول» نهجاً يسيرون عليه، ولذٰلك فإن اسم الفاعل لا يقوى على العمل كما عمل الفعل[1].

ومن ثم فهم يقررون أن:

* المبني ما أشبه الحرف بوجه اعتبرته العرب *

قال ابن جماعة: «وقولنا: اعتبرته العرب احتراز من مثل أي الشرطية، فإنها أشبهت الحرف لٰكن العرب لم تعتبر هٰذه المشابهة»[2].

* والشيء يحمل على مقابله، أو ليتناسب لفظاً كتناسبهما جمعاً وإضماراً *[3]

قال ابن الأنباري: «ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، ولم يخرج بذٰلك عن كونه اسماً، وكذٰلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب، ولم يخرج بذٰلك عن كونه فعلاً، فكذٰلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيهاً بالاسم لا يخرجه عن كونه فعلاً»[4].

* والشبه الغالب على شيء لا يخرجه عن أصله *[5]

* يحمل الشبيه على الشبيه، وإن لم تكن العلة موجودة فيه *

وقد مثل لهٰذا ابن مالك، فقال:

«يجوز: الذي يأتيني فمكرم، إذ قصدت بـ (الذي يأتيني) معيناً، لٰكن (الذي يأتيني) عند قصد التعيين شبيه في اللفظ بـ (الذي يأتيني) عند قصد العموم، ويجوز دخول الفاء على خبره حملاً للشبيه، وإن لم تكن العلة موجودة فيه.

---

(١) الإنصاف ١/ ١٤٤.

(٢) شرح الكافية لابن جماعة ٢٣١.

(٣) انظر: حاشية الخضري ١/ ٢٣.

(٤) الإنصاف ١/ ١٤٢.

(٥) الإنصاف ١/ ١٤٤.

«ويدل على أن العرب تعتبر مثل هٰذا، بناء (رقاشِ) وشبهه من أعلام الإناث المعدولة وشبهها بـ (نزالِ) وشبهه من أسماء الأفعال، وإجراء الموصول المعين مجرى الموصول العام في إدخال الفاء على خبره كإجراء (رقاشِ) مجرى (نزالِ) في البناء»[1].

* كثيراً ما يحمل العرب باباً على آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في أمر عام *

ومثل له الرضي بباب الاختصاص، والنداء فقال:

«كقولهم في باب الاختصاص: «أما أنا فأفعل كذا أيها الرجلُ» فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته له في معنى الاختصاص»[2].

وعلى الرغم من أن النحاة اعتدوا بالشبه اللفظي والمعنوي، واستخدموهما في تعليل كثير من الصور لدرجة أن ابن هشام قد ذكر له صوراً كثيرة، وقرر أنه «باب واسع»[3] إلا أن ثمة أصواتاً من بين العلماء، من لم يرتض إجراء القياس اعتماداً على الشبه بل ليس شرطاً أن يعطى الشيء حكم ما في معناه[4].

ومع هٰذا، فإنه يمكن أن نستشعر ما يفيد بأن بعضاً من العلماء ينكر على زملائه استخدام الشبه كوسيلة لإلحاق الصيغ بعضها ببعض. يلمس هٰذا فيما أورده ابن الأنباري -وهو من المتحمسين لفكرة الشبه والأخذ بها-[5] في أثناء حديثه على لسان المنكرين للقياس، فقال «اعلم أن لمنكر القياس أن يقول: الاعتراض على ما ذكرتموه من القياس من ثلاثة أوجه: أحدها: لو جاز حمل الشيء على الشيء بحكم الشبه لما كان حمل

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ١٨٥.

(٢) الكافية ١/١٥٦.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٢/ ٦٧٨.

(٤) مغني اللبيب ٢/ ٦٧٩.

(٥) يقول ابن الأنباري: قياس الشبه صحيح يجوز التمثل به في أوجه الوجهين كقياس العلة (لمع الأدلة ١٠٩).

أحدهما على الآخر بأولى من صاحبه، فإنه ليس حمل الاسم المبني لشبه الحرف على الحرف في البناء، أولى من حمل الحرف لشبه الاسم على الاسم في الإعراب.

«والوجه الثاني من الاعتراضات: أنه إذا كان القياس حمل الشيء على الشيء بضرب من الشبه، فما من شيء يشبه شيئاً من وجه إلا ويفارقه من وجه آخر، فإذا كان وجه المشابهة يوجب الجمع، فوجه المخالفة يوجب المنع..

«والوجه الثالث من الاعتراضات: أنهم قالوا: «لو كان هٰذا القياس جائزاً لكان ذٰلك يؤدي إلى اختلاف الأحكام؛ ولأن الفرع قد يأخذ شبهاً من أصلين مختلفين، إذا حمل على كل واحد منهما، وجد التناقض في الحكم وذٰلك لا يجوز»[(١)].

ولعل ابن الأنباري في طرحه وجهة نظر المعارضين لقياس الشبه، يقرر عدم ارتياح تلك الفئة لفكرة الحمل على الشبه، ولعله أيضاً كان يشير إلى آراء الظاهرية في هٰذه الصورة.

فالظاهرية على لسان ابن حزم ترى أن القياس بالشبه غير موجود، محتجين بأن الشبه منعقد بين كل الأشياء في بعض الصفات. يقول ابن حزم (ت ٤٥٦هـ):

«فأحكموا فيما يشبه في بعض صفاته بمثل ذٰلك الحكم، وهٰذا لا يوجد أبداً، ولو وجدوه لبطلت به جميع أحكام الدين؛ لأنه لا شيء خلقه إلا وكل ما في العالم يشبهه في بعض صفاته وهي الحدث»[(٢)].

---

(١) انظر: لمع الأدلة ١٠٠ و١٠١.

(٢) انظر قوله هٰذا في: ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل ٤٠، ولقد ردّ عليه محمد بن الذهبي(ت ٧٤٨هـ) فقال: «قلت: الحرف والخطاب والاستعمال يقضى بشبه شيء بشيء وهٰذا محسوس كما يقضى بأن هٰذا لا يشبه هٰذا، وهٰذا مشحون به الكتاب والسنة واللغات، ولو أشبه شيء شيئاً من كل وجه لكان هو هو، ولٰكن يشبهه في أخص أوصافه وأكثر نعوته هٰذا أبو جحيفة (وهب بن عبد الله السوائي) الصحابي يقول: «رأيت النبي ﷺ فكان الحسن بن علي يشبهه» (الإصابة ٣/ ٦٠٦ و٤/ ٣٢) بل هٰذا النبي ﷺ يقول: (رأيت إبراهيم عليه السلام، وإذا أشبه الناس به صاحبكم» =

وإذا كان ابن حزم قد رفض فكرة القياس في الفقه، فإن تلميذه قد ثار على القياس النحوي، ودعا إلى إلغائه وفنّد أقوال النحاة في التشابه بين الأسماء غير المتصرفة والأفعال فقال:

«نجد في الأسماء ما هو أشد شبهاً بالأفعال من هٰذه الأسماء التي لا تنصرف وهي منصرفة، نحو (أقام، إقامه، وما أشبه) (فإقامة) مؤنث، والفعل مشتق منه، ودال على ما يدل عليه من الحدث، وعامل على مذهبهم، كالفعل وهو مؤكد له، والمؤكد تابع للمؤكد، كما أن الصفة بعد الموصوف، ففيه التأنيث، والتأكيد والعمل، ودلالة الاشتقاق، وإن لم تكن فيه التاء نحو قيام، ففيه أنه لا يثنى ولا يجمع، كما أن الفعل كذٰلك»[1].

☆ ☆ ☆

وبعد فإن أسلوب التشابه من أكثر الأساليب التي بنى عليها النحاة صور الحمل وهم يعنون به تلك العلاقة التي تتوافر في المقيس والمقيس عليه، وقد استخدموا لهٰذا الأسلوب عدة مصطلحات تدل في جوهرها على معنى الشبه، كالمضارعة، والمثل والاشتراك، والاجتماع، والمجرى، والتساوي، والتناسب، والقياس.

وقد عرف بأنه حمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي يعلق عليها الحكم في الأصل.

ولعل هٰذه الفكرة قد عرفت طريقها إلى النحو العربي منذ نشأته بدليل شيوعها في كتاب سيبويه الذي يقول فيه: «كما يشبه الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريباً منه».

= يعني نفسه، وكان دحية يشبه بجبريل.. قال الله تعالى: ﴿وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾ [الأنعام ٦/ ١٤١]. انظر: ملخص إبطال القياس ٤٠.

(١) انظر: الرد على النحاة ١٣٦ و١٣٧.

وقد استخدم هٰذا الأسلوب لإجراء لفظ مجرى لفظ آخر أو إعطاء الحكم أو إلحاق شيء بشيء أو لتعليل سبب البناء والاعراب.

ولقد ذكروا للشبه أنواعاً منها الشبه الوضعي، والشبه المعنوي، والشبه الاستعمالي. غير أنهم يذكرون أن الشيء يحمل على الشيء إذا أشبهه شبهاً لفظياً أو معنوياً أو لفظياً ومعنوياً.

ولهم في أسلوب الشبه ضوابط وقواعد منها:

إذا ضارع الشيء شيئاً لمناسبة بينهما ضارعه الآخر، كثيراً ما يعملون الشيء عمل الشيء إذا أشبهه في اللفظ وإن لم يكن مثله في المعنى، ويقولون: قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو لفظه أو فيهما.

وبالرغم من اعتداد العلماء بهٰذا الأسلوب إلاّ أن الدارس يلمس من بين العلماء من ينكر هٰذا الأسلوب كما يفهم مما أورده ابن الانباري في «لمع الادلة» ومن بين هٰؤلاء ابن حزم، ومن يرى رأيه.

الحَمل على الكثرة والقلة

الكثرة لغة:

جاء في معجم مقاييس اللغة مادة (كثر) أن الكاف والثاء والراء، أصل صحيح يدل على خلاف القلة، من ذلك الشيء الكثير، وقد كثر، ثم يزاد فيه للزيادة في النعت فيقال: الكوثر: الرجل المعطاء. وهو فوعل من الكثرة، قال الكميت: (الطويل)

وأنت كثيرٌ يا بنَ مروانَ طيبٌ ... وكان أبوك ابنَ العقائلِ كَوثرا[(1)]

«ويقال: كاثر بنو فلان بني فلان فكثروهم، أي كانوا أكثر منهم، وعدد كاثر أي كثير، وقال الأعشى:

وَلَسْتَ بِالأكثرِ مِنْهُمْ حَصىً ... وإنَّما العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ[(2)]

وورد في (لسان) العرب أن «الكَثْرة والكِثْرة والكُثْر نقيض القلة... وقوم كثير وهم كثيرون، الليث: الكثرة نماء العدد، يقال كثر الشيء يكثُرُ كثرة فهو كثير، وكُثْر الشيء: أكثره، وقُلُّه «أقله، والكُثْر، بالضم، من المال: الكثير يقال ما له قُلٌّ ولا كُثْر.

«والكثر: معظم الشيء، كثر الشيء، كثارة فهو كثير وكُثار وكثْر»[(3)].

وأما القلة:

فقد ذكر ابن فارس أن: (القاف واللام) أصلان صحيحان، يدل أحدهما على نزارة الشيء، والآخر على خلاف الاستقرار وهو الانزعاج.

---

(1) انظر: ديوانه ١/٢٠٨.

(2) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (كثر) ٥/ ١٦٠، وانظر البيت في ديوانه ١٧٩. وجاء في (اللسان) بعد ذكر هذا البيت أن الأكثر هٰهنا بمعنى الكثير، وليست للتفضيل، اللسان ٥/ ١٣٢.

(3) انظر: اللسان (كثر) ٥/ ١٣١ و١٣٢.

«فالأول قولهم: قلَّ الشيء يقل قلة فهو قليل، والقُلْ: القلة، وذٰلك كالذُّل والذِّلة. وفي الحديث في الرِّبا: «إن كثر فإنه إلى قُل»[1].

«وأما الأصل الآخر فيقال: تقلقل الرجل وغيره، إذا لم يثبت في مكان»[2].

وجاء في اللسان أن: القلة: خلاف الكثرة، والقل: خلاف الكثر، وقد قلّ يقلُّ قِلّة وقُلاً فهو قليل وقُلال وقَلال... وقله وأقله: جعله قليلاً»[3].

الكثرة والقلة اصطلاحاً:

قال الكفوي: والأكثر:

«عبارة عما فوق النصف، والحكم بالأكثرية أو الجميع لا يتوقف على الإحاطة التفصيلية، بل يكفيه الإحاطة الإجمالية، وأصل الكثرة هو الجمع الصحيح إذ لا غاية للكثير... وأما الكثير فهو المجتمع مع الوحدات.

«وفي (شرح المواقف)، الكثرة المجتمعة من الأمور المختلفة الحقائق داخله في الوحدة وخارجه عن حد الكثرة»[4].

والقِلَّة: بالكسر: ضد الكثرة، وقد يراد بها العدم والنفي، كما في قولهم (أَقَلُّ الرجالِ يقولُ كذا، وقليلٌ من الرجال يقول ذٰلك، وقليلة من النساء) أي: لا يقول به أحد... وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾[5] أي علماً قليلاً أو العلم إلا قليلاً منكم»[6].

والنحاة يعنون بالكثرة، في النصوص أو القواعد، «فإن كان نصاً، ورد من النصوص ما يتفق معه، وإذا كان قاعدة لم يكن في القواعد ما يناقضها»[7].

---

(١) الحديث في: الفائق في غريب الحديث للزمخشري ٣/ ٢٢ والنهاية في غريب الحديث ٤/ ١٠٤.

(٢) معجم مقاييس اللغة (قل) ٣/ ٥.

(٣) اللسان (قل) ١١/ ٥٦٣.

(٤) الكليات ٤/ ١٣٠.

(٥) الإسراء ١٧/ ٨٥.

(٦) الكليات ٤/ ٥٥.

(٧) التفكير النحوي ٩٥

استخدام مصطلحي الكثرة والقلة عند النحاة:

لقد كان منطقياً أخذ النحاة القدامى بمبدأ الكثرة والقلة، وهم يجاهدون في سبيل استخلاص قواعد للغة، وتنظيم علم لها، وذٰلك أن لغة ما، لا يمكن أن تنتشر صيغتها ونماذجها على درجة واحدة من الكمية، بل من المحقق أن نموذجاً قد تتسع مفرداته لتصل إلى المئات في حين قد يقل نموذج آخر فلا تصل مفرداته إلى العشر، ولعل السبب في هٰذا يكمن في عدة أمور أهمها:

أولا: أن اللغة كائن حي يسري عليها ما يسري عليه، من نمو وفناء في صيغها وتراكيبها»[(١)].

ثانياً: نتيجة للأمر الأول، فإن الأمثلة القليلة قد تكون بقايا لظاهرة لغوية قديمة تلاشت وانمحت، وهو ما يسميه الدكتور رمضان عبد التواب «الركام اللغوي للظواهر المندثرة في اللغة».

ثالثا: ربما تكون هٰذه الأمثلة القليلة بداية لولادة أمثلة جديدة متطورة عن ظاهرة قديمة تحاول أن تشق طريقها في حياة اللغة.

رابعا: أن تكون هٰذه الظاهرة جديدة مستعارة من نظام لغوي مجاور[(٢)].

وأياً ما كانت الأسباب في كثرة ظاهرة، وقلة أخرى، فإن النحاة الأوائل قد فطنوا إلى هٰذه الظاهرة، واستعانوا بها في تقنين القواعد اللغوية منذ النشأة الأولى لتأسيس علم النحو، فقد روي أن ابن نوفل يقول: «سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا

(١) انظر: هٰذا مفصلاً في: التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه ٩-١٤، كذٰلك: بحوث ومقالات في اللغة للدكتور رمضان عبد التواب ٥٧.

(٢) انظر: في هٰذه الأسباب: بحوث ومقالات في اللغة للدكتور رمضان عبد التواب ٥٨.

فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهو حجة؟ قال: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات»[1].

كما يروى أن عيسى بن عمر كان يأخذ بمبدأ الكثرة، ويؤسس مؤلفاته عليها، فقد ذكر القفطي، أن عيسى بن عمر وضع كتابه على الأكثر، وبوّبه وهذّبه وسمى ما شذ عن الأكثر لغات، وكان يطعن على العرب ويُخَطِّىء المشهورين منهم مثل النابغة الذبياني في بعض أشعاره وغيره»[2].

ولقد أخذ بهذا المنهج علماء البصرة، ومن تبعهم من النحاة المتأخرين، وبنوا قواعدهم على الأكثر الشائع في لسان العرب، فهذا سيبويه ينصّ صراحة على أن القياس إنما يكون على الأكثر فيقول:

«وقد جاء فُعْلان نحو الشُّكران والغفران، وقالوا: الشُّكور كما قالوا: الجُحود فإنما هٰذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولٰكن الأكثر يقاس عليه»[3].

ثم يفصل هٰذا المازني فيقول عنه أبو حيان:

«وذهب المازني إلى التفصيل، فما فعلته العرب كثيراً أطرد أن نفعل مثله، وما قل فلا يطرد»[4].

ويرى ابن عصفور رأي النحاة البصريين قبله ويقول: «ولا يتصور حمل ما جاء كثيراً على باب ما لم يجىء منه إلا اليسير»[5].

وقال أبو حيان: «إنما نبني المقاييس على وجود الكثرة»[6].

---

(١) انظر طبقات الزبيدي ٣٩، والمزهر ١/ ١٨٤.
(٢) إنباه الرواة ٢/ ٣٧٥.
(٣) الكتاب لسيبويه ٤/ ٨.
(٤) ارتشاف الضرب ١/ ١١٤.
(٥) الممتع في التصريف ١/ ٢٩٣.
(٦) همع الهوامع ١/ ٢٤٧.

وقال في موضع آخر: «والأحوط ألاّ يقدم على جواز ذٰلك (حَذف مفعول اسم الفاعل) حتى يكثر، لأن القليل يقبل الشذوذ»[1].

بيد أن هٰذا المنهج الذي سلكه البصريون، وأنصارهم لم يقنع أندادهم الكوفيين وأتباعهم الذين ترخصوا في الأمر، وقاسوا على كل ما سمع عن العرب، ولو كان قليلاً أو نادراً أو شاذاً. ويدل على تمسكهم بهٰذا المبدأ ما قاله أبو حيان واصفاً منهجهم: «وهو أوسع من البصريين اتّباع كلام شواذ العرب»[2].

وقال الأندلسي(ت ٦٦١هـ) شارح المفصل: «الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبنوا عليه بخلاف البصريين»[3].

وقال السيوطي: «الكوفيون إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً»[4].

وروي عن ابن درستويه(ت ٣٤٧هـ) قوله:

«كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه فأفسد بذٰلك النحو»[5].

ولعل افتراق علماء العربية في المقيس عليه من حيث كثرته وقلته، كان من أهم الدواعي التي انبنى عليه الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين.

فالبصريون لا يعتدون بالمثال النادر أو الشاذ، في حين يحترم الكوفيون كل ما سمع عن العرب ولو كان المسموع فذاً.

---

(١) همع الهوامع ٢/ ١٠١.

(٢) ارتشاف الضرف ٢/ ٦٤٤، وانظر: الهمع ٢/ ١٣٦.

(٣) الاقتراح ٢٠٢.

(٤) همع الهوامع ١/ ٤٥.

(٥) بغية الوعاة ٢/ ١٦٤.

ولعل خير مثال يقال لبيان موقف الفريقين من القلة والكثرة، ما اختلف فيه الطرفان في مسألة (زيادة اللام في خبر «لٰكن»):

فقد جوز الكوفيون دخول اللام في خبر (لٰكنّ)، ومنعه البصريون، أما الكوفيون فقد احتجوا بما سمع عن العرب، وبالقياس، فأما السماع فقد أوردوا له قول الشاعر: (الطويل)

وَلَكِنَّنِي مِنَ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[1]

فردَّ البصريون هٰذا الشاهد، وقالوا فيه: «شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه، ولهٰذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياساً مطرداً لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم»[2].

المصطلحات التي تفيد الكثرة والقلة:

لقد كان من ثمرة التباين بين البصريين والكوفيين، أن شاع بين النحاة مفردات ومصطلحات يدللون بها على تفاوت كمية المقيس عليه، ودرجاته من حيث الكثرة والقلة.

ولقد سرد الكفوي مصطلحات كثيرة بيّن فيها مراتب المقيس عليه فقال:

«الشاذ: هو الذي يكون وجوده قليلاً لٰكن لا يجيء على القياس.

«والضعيف: هو الذي يميل حكمه إلى الثبوت.

«والشاذ المقبول: هو الذي يجيء على خلاف القياس، ويُقبل عند الفصحاء والبلغاء.

«والشاذ المردود: هو الذي يجيء على خلاف القياس، ولا يقبل عند الفصحاء والعلماء.

---

(١) ينص أكثر العلماء على أن هٰذا الشاهد لا يعرف قائله، ولا تتمة له، ولا سابق له، ولا لاحق غير أن ابن عقيل قد رواه بيتاً كاملاً من غير نسبة هٰكذا:

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي ... وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

انظر الخزانة ١/ ١٦ و١٠/ ٣٦١ ومغني اللبيب ١/ ٢٣٣، والأشموني ١/ ٢٣٨، وابن عقيل ١/ ٣٦٣.

(٢) انظر في هٰذا: الإنصاف لابن الأنباري (المسألة ٢٥) ١/ ٢٠٨-٢١٨.

«وما كان مطرداً في القياس والاستعمال جميعاً نحو: (قام زيد) و(ضربت عمراً) و(مررت بسعيد)، ومطرداً في القياس شاذ في الاستعمال كالماضي مَن (يذر ويدع)، وبالعكس لقولهم: (استنوق الجمل) شاذاً في القياس والاستعمال جميعاً كـ (مِسْكٌ مدووف) و(فرس مقوود).

ودخول (أل) في المضارع شاذ في القياس، واستعمال مفعول (عسى) اسماً صريحاً قوي في القياس، وضعيف في الاستعمال.

«والمراد بالشاذ في استعمالهم: ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته كالعقود.

«والنادر: ما قل وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس كـ (خزعال).

«والضعيف: ما يكون في ثبوته كلام كـ (قُرطاس) بالضم.

«والمطرد: لا يتخلف.

«والغالب: أكثر الأشياء ولكنه يتخلف.

«والكثير: دونه.

«والقليل: دون الكثير.

«والنادر أقل من القليل»[(١)].

ولعل دارس هٰذه المفردات التي أوردها الكفوي ليقف على ضربين متقابلين هما القياس والشاذ:

أما القياس: فهو ما يفيد الكثرة وتمثله الكلمات: (المطرد -الغالب -الكثير)، وأما الشاذ: فهو ما يفيد القلة، وتمثله الكلمات (القليل - النادر - الضعيف).

---

(١) انظر: الكليات ٣/ ٦٣ و٦٤.

ولقد أجهد النحاة المتأخرون أنفسهم في رسم حدود لهٰذه المفردات، وتوضيح درجاتها ولٰكن تحديداتهم لها ظلت مبهمة لا تعين الباحث في كشف حقيقة مقدار كل من هٰذه الألفاظ.

ولعل النحاة المتأخرين أنفسهم قد وعبوا أنهم لم يقدموا لهٰذه الألفاظ حدوداً عددية معينة، وإنما يقررون أن القلة والكثرة يحكم عليها من خلال الواقع: يقول ياسين:

«وأما القلة والكثرة فلا تعلل، لأن هٰذا بحسب الواقع»(١).

ومع هٰذا الاعتراف فإن كتبهم لم تَخْلُ من اجتهادات، وفتاوى، فهٰذا ياسين نفسه عرّف الاطراد بقوله:

«المراد بالاطراد، الاطراد اللغوي وهو الكثرة»(٢).

«أما ابن جماعة فيرى أن المطرد: «ما يكون قياسياً لا يتوقف على السماع»(٣).

ويعرفه الجرجاني بقوله: «الطرد ما يوجب الحكم لوجود العلة، وهو التلازم في الثبوت»(٤).

وعلامة الاطراد عند الصبان، أن يسمع ذٰلك الشيء كثيراً في النظم والنثر(٥)، وحدد الجاربردي مراتب الأشياء الواقعة فقال:

«وإن الأشياء الواقعة على ثلاث مراتب: غالب وكثير ونادر، والكثير مرتبة متوسطة بين الغالب والنادر، ومثلوا ذٰلك بالصحة والمرض والجذام فإن الصحة غالبة،

---

(١) حاشية ياسين من شرح التصريح ١/ ٤٩.

(٢) حاشية ياسين من شرح التصريح ١/ ٧٣.

(٣) مجموعة الشافية ١/ ٣١٦ و٣١٧.

(٤) التعريفات ١٤٦.

(٥) حاشية الصبان ٢/ ١٠٣.

والمرض المطلق كثير لٰكن ليس بغالب، والجذام نادر»[1].

أما الشاذ فقال عنه ياسين:

«إنما يكون شاذاً إذا لم يطرد في باب، أما إذا اطرد في باب، واستمر فيه، فإنه لا يكون شاذاً»[2].

ويرى الجرجاني أن الشاذ: «ما يكون مخالفاً للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته[3]».

ويفرق الصبان بين الشاذ والمسموع، فيقول في تفسير كلام الأشموني:

«والشاذ غير المسموع، ويمكن أنه أراد بالشاذ مخالفة القياس مع قلة، وبالمسموع، ما خالف القياس مع كثرة»[4].

وبالرغم من أن لفظيْ الشاذ والنادر، يدلان على القلة إلا أنه قد فرقوا بينهما، يقول الصبان:

«يراد بالشاذ ما خالف القياس وقل استعماله، وبالنادر ما خالف القياس وكثر استعماله»[5].

ويعقد الجاربردي وزكريا الأنصاري موازنة بين النادر، والضعيف، والشاذ فيقولان: «اعلم أن المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته كـ (القود) والنادر ما قل وجوده، وإن لم يكن بخلاف القياس كـ (خزعال)،

---

(١) مجموعة الشافية، شرح الجاربردي ١/ ٦٤.

(٢) شرح التصريح، حاشية ياسين ١/ ١٥٥. ١٥٦.

(٣) التعريفات ١٢٩.

(٤) حاشية الصبان ٤/ ١٣٧.

(٥) حاشية الصبان ٤/ ١٣٩.

والضعف ما يكون في ثبوته كلام كقُرطاس بالضم»[1].

ويعقب ابن جماعة على قول الجاربردي فيقول:

«يعرف المتأمل في التعريفات الثلاثة أن بين الشاذ والنادر عموماً من وجه، فما خالف القياس وقل وجوده شاذ ونادر، وما خالف، وكان كثيراً، شاذ فقط، وما قل ولم يخالف نادر فقط، وأن الضعيف مباين لهم»[2].

والملاحظ من أقوال هٰؤلاء العلماء أن تعريفاتهم كانت تدور في فلك التفريق والتمييز بين هٰذه الألفاظ، ولم يعهد أن أحداً من النحاة القدامى قد تعرض لهٰذه المفردات بتقييدها عددياً وإيضاح الكمية العددية للشواهد التي تستحق أن يقاس عليها.

ولعل ابن هشام قد أدرك هٰذا النقص، فحاول أن يفعل شيئاً يسدّ به الثغرة التي وقع فيها سابقوه، فجاءت محاولته دون المطلوب، ولم يزد شيئاً عما قاله الآخرون، اللهم أنه ضرب مثلاً افترضه هو، فقد نقل عنه السيوطي مفهومه لهٰذه المفردات فقال:

«وقال الشيخ جمال الدين بن هشام: «اعلم أنهم يستعملون غالباً، وكثيراً، ونادراً، وقليلاً ومطرداً».

«فالمطرد: لا يتخلف.

«والغالب: أكثر الأشياء، ولٰكنه يتخلف.

«والكثير: دونه.

«والقليل: دونه.

«والنادر: أقل من القليل.

---

(١) مجموعة الشافية، شرح الجاربردي ١/ ٢٠، وشرح الأنصاري ٢/ ٩.

(٢) مجموعة الشافية، شرح ابن جماعة ١/ ٢٠.

«فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهٰذا مراتب ما يقال فيه ذٰلك»[1].

وكنتيجة لهٰذا الخلط والإبهام في مصطلحات الكثرة والقلة، فإن بعض كبار علماء النحو قد وقعوا في التناقض، وخير مثال على ذٰلك ابن جني، وهو صاحب التقسيم المشهور في الاطراد والشذوذ.

فقد قرر ابن جني أن «الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء وإن كان غير ما جاء خيراً منه»[2].

ولٰكنه مع هٰذا الإقرار قد ذكر أن المطرد والشاذ يأتي على أربعة أضرب:

«مطرد في القياس والاستعمال جميعاً، وهٰذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المثوبة وذٰلك نحو: قام زيد، وضربت عمراً، ومررت بسعيد.

ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، وذٰلك نحو الماضي من: يذر ويدع. . .

«والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، نحو قولهم: أَخْوَصَ الرِّمْث، واستصوبت الأمر. . .

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً، وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو: ثوب مصوون ومسك مدووف»[3].

ومن هٰذا التقسيم يمكن استخلاص ما يأتي:

أولا: أن النوع الأول هو الذي يقاس عليه لكثرة أمثلته وشيوع استعماله.

---

(١) انظر في هٰذا: الاقتراح ٨٩، وانظر أيضاً: المزهر ١/ ٢٣٤.

(٢) انظر: الخصائص ٢/ ١٢.

(٣) انظر تفصيل هٰذا التقسيم في: الخصائص ١/ ٩٧-٩٩.

الثاني: أن الأنواع الثلاثة الباقية لا يجوز القياس عليها، وقد أشار إلى هٰذا صراحة فهو يقول عن النوع الأول: «هٰذا الغاية المطلوبة والمثابة المثوبة»[1]. وقال عن الثاني:

«فإن كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذاك -وجريت في نظيرة على الواجب في أمثاله ومن ذٰلك أمتناعك من: وذر، وودع لأنهم لم يقولوها، ولا غَرْوَ عليك أن تستعمل نظيرهما نحو وزن، ووعد لو لم تسمعهما»[2].

وحكم على الثالث بقوله:

«واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال، وشذ عن القياس، فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لٰكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره، ألا ترى إذا سمعت استحوذ واستصوب أديتهما بما لهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما، ألا تراك لا تقول في استقام استقوم ولا في استساع، استسوع ولا في استباع استبيع ولا في أعاد أعود، لو لم تسمع شيئاً من ذٰلك قياساً على قولهم أخوص الرمث»[3].

أما الضرب الرابع -عنده «فلا يسوغ القياس عليه، ولا رد غيره إليه، ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استكملته إلا على وجه الحكاية»[4].

ومن الملاحظ أنه مَثَّل للقسم الثاني بالماضي من (يذر، ويدع) و(مكان مبقل) وذكر أن القياس هو مكان مبقل والأكثر في السماع (باقل) والأول مسموع أيضاً.

ومثل للثالث بستة ألفاظ هي: أخوص، واستصوب، واستحوذ، وأغيلت، واستنوق، واستفيل.

---

(١) الخصائص ١/ ٩٧.

(٢) المصدر السابق ١/ ٩٩.

(٣) المصدر السابق ١/ ٩٩.

(٤) المصدر السابق ١/ ٩٩.

ومثل للرابع بالألفاظ: مصوون، ومدووف، ومقوود، ومعوود. فإذا علم أن لفظ (مصوون وأشباهها) هي لغة تميم[1] وأن الناطق بإحدى هٰذه اللغات مصيب، كما ذكر ابن جنّي آنفاً، تبين أنه قد وقع في تناقض ما بين إقراره بحجية كل اللغات، وما أورده في تقسيمه السابق الذكر.

ومع هٰذا التناقض، فإن تقسيم ابن جني لم يسلم من الغموض، فلم يشر من قريب أو بعيد إلى الرتبة العددية لكل من المطرد والشاذ، بل ترك الأمر غامضاً محيِّراً[2].

أمثلة الحمل على الأكثر:

لقد شاع استخدام أسلوب الحمل على الأكثر عند النحاة القدماء، وأخذوا به على نطاق واسع، فكثيراً ما يلاحظ أن النحاة عندما كانوا يلحقون لفظاً بلفظ فإنهم كانوا يعقدون موازنة بين الألفاظ التي يمكن إلحاق المحمول بها، وفي العادة تكون نتيجة إلحاق اللفظ بما كثر وشاع في الاستعمال، وذٰلك كقول الشلوبين في المحذوف من (ذو):

«المحذوف من ذو ياء أو واو، لأنه الغالب على الاسم الثنائي المحذوف منه لامه أن تكون اللام المحذوفة منه ياء أو واواً والأغلب فيها الواو، وقل أن يكون المحذوف غيرها كالحاء من (حر) فينبغي أن يحكم على (ذو) بأن المحذوف منه ياء أو واو لا غيرهما لأنهما أكثر من غيرهما، وإن كان يمكن أن يكون المحذوف منه هاء»[3].

ومثله ما أورده ابن عصفور في زياده (الميم) بقوله:

«فإذا جاء ما لا يعرف اشتقاقه قضي بزيادة الميم فيه، حملاً على الأكثر، ومما عرف له اشتقاقه نحو «مأسل» (اسم موضع) ينبغي أن يقضي بزيادة الميم، فيه وفي أمثاله وإن لم يعرف له اشتقاق»[4].

---

(١) انظر تاج العروس للزبيدي (دان) ٩/ ٢٦٢ و(صان) ٩/ ٢٠٧.

(٢) انظر في هٰذا التناقض والإبهام: اللغة والنحو لعباس حسن ٥٦-٥٩.

(٣) الأشباه والنظائر ١/ ١٨٢.

(٤) الممتع في التصريف ١/ ٤٨.

غير أنه يمكن القول أنهم قد وظفوا أسلوب الحمل على الاكثر بشكل أوسع في المسائل الصرفية، ولعل ذلك مردة إلى كثرة الشوارد فيها، ومن أمثلتهم في هذا المجال:

☆ ما ذكره أبو علي الفارسي في مسألة (رجل عُظام) بقوله:

«وقد جاء على هذا البناء الأسماء دون الصفات نحو الحُمّاض والثُلّام وقد ذهب أبو حسن الأخفش في (رُمَّان) إلى أنه (فعّال) وليس بـ (فعلان) كما ذهب سيبويه، وأحتج بأن فعّالاً النبات أكثر من أسماء النبات من فعلان قال: فأحمله على الأكثر: فلو سمي رجل برُمّان على قول الأخفش لوجب أن يصرف، كما أنه لو سمي بحمّاض أو قُلّام كان مصروفاً وعلى قول سيبويه ينبغي ألا يصرف كما لا يصرف عثمان ولقمان»[1].

☆ ومنه ما أورده السيوطي في صرف (رحمن) فقال:

«اخْتُلِف في (رحمٰن) هل يصرف لأنه ليس له (فَعْلى) أو لأنه ليس له (فعلان) على قولين:

«أحدهما: نعم، لأن الأصل في الأسماء الصرف، ولم يتحقق شرط المنع، وهو وجود فعلى.

«والثاني: لا، فقال في (البسيط) وعليه الأكثرون، لأن الغالب في باب فعلان عدم الصرف، فالحمل عليه أولى من الحمل على الأقل»[2].

ومنه ما نقله عن صاحب البسيط في (صرف ما سمي بفعل) فقال: «قال في (البسيط) لو سمى بفعل مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة أقوال:

«أحدهما: الأوْلى منع الصرف، حملاً على الأكثر.

«والثاني: أصرفه نظراً إلى الأصل لأن تقدير العدل على خلاف القياس.

---

(١) المسائل العضديات ٧٧، وانظر أيضاً: الكتاب ٣/٢١٨، ومجموعة الشافية ١/٣٦، وحاشية الصبان ٤/ ٦٥، وشرح المفصل ١/ ٦٧.

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ١٠٧.

«والثالث: إن كان مشتقاً من فعل منع الصرف حملاً على الأكثر وإلاّ صرف»[1].

وقد كثر هٰذا النوع من الحمل في إلحاق الأبنية بعضها ببعض، وممّا قاله السيوطي: «إن بني على قياس ما أطرد في كلامهم لحق به، كأن يُبنى من الضرب مثل: قَرْدَد فتقول: ضربب لأنه كثير الإلحاق بتكرار اللام، أوعلى قياس ما لم يطرد في كلامهم، لم يلحق به كأن يبنى منه مثل كوثر فتقول: ضورب لأن الإلحاق بالواو ثانية لم يكثر»[2].

☆ ومنه ما جاء في باب الإبدال حيث ذكر العكبري أن:

«الهمزة في سواء مبدلة من ياء، لأن باب طويت وشويت أكثر من باب قوة وحوّة فحمل على الأكثر»[3].

☆ ومنه ما جاء في (وقوع النون بعد ألف زائدة) نحو قول ابن عصفور:

«إذا جاءت النون بعد ألف زائدة فيما لا تعرف له اشتقاقاً، فاقض بالزيادة حملاً على الأكثر، وكذٰلك تفعل إذا احتملت اشتقاقين، تكون في أحدهما أصلية، وفي الآخر زائدة فينبغي أن تحمله على الذي تكون فيه زائدة حملاً على الأكثر، نحو «دكان» فإنه يحتمل أن يكون مشتقاً من (دكنته أدكنة دكناً) إذا نضدت بعضه فوق بعض، فتكون نونه أصلية، ويحتمل أن يكون مشتقاً من قولهم (أكمة دكّاء) إذا كانت منبسطة و (ناقة دكاء). إذا كان سنامها مفترشاً في ظهرها، فتكون نونه زائدة، لٰكن الذي ينبغي أن يحمل عليه هٰذا، الاشتقاق الآخر، لما ذكرناه من الحمل على الأكثر»[4].

---

(١) الأشباه والنظائر ١/ ١٠٧ و١٠٨.

(٢) همع الهوامع ١٠/ ٣٣.

(٣) التبيان ١/ ٢١.

(٤) الممتع في التصريف ١/ ٢٦٢ و٢٦٣.

☆ وجاء في شرح الشافية قوله:

«اعلم أنهم إنما حكموا بزيادة جميع الحروف الغالبة في غير المعلوم اشتقاقه لأنه علم بالاشتقاق زيادة كثير من كل واحد منها؛ فحمل ما جهل اشتقاقه على ما علم فيه ذلك، إلحاقاً للفرد المجهول حاله بالأعم الأغلب»[١].

وفي باب الزيادة أيضاً ذكر أبو حيان أنه:

«إن دار حرف بين أن يكون زائداً أو من المضعَّف رجح إلحاقه بأحدهما بكثره النظير، كشملل[٢] جاز أن تكون اللام زائدة كهي في زيدل، وجاز أن يكون من المضاعف كدال قَرْدد[٣]، فيحمل على التضعيف لكثرة النظير في قردد، وقلة زيادة اللام، وكجُنن جاز أن تكون النون زائدة كهي في عُرُنْد وتُرُنج[٤]، ومن باب التضعيف كَقُمُدّ[٥] فيحمل على المضعف لقلة فعليل وكثرة فُعُلّ، وكهجنف[٦] جاز أن يكون من باب المضعف كباء عَدَبَّس[٧] وجاز أن تكون زائدة كهي في زَوَّنك[٨] فيحمل على الزيادة لكثرة النظير في سَفَنَّج وعَجَنّس[٩].

---

(١) شرح الشافية الرضي ٢/ ٢٦٤٦٤.

(٢) شملل: أسرع الجمهرة لابن دريد (شلم) ٣/ ٧٠.

(٣) قردد: أرض صلبة شديدة (الجمهرة) ٣/ ٣٤٩.

(٤) ترنج: نبات حامض (القاموس المحيط (ترج) ١/ ١٦٨ والعُرُند: الصلب (القاموس المحيط «عرد» ١/ ٣٣٤ الجُنُن: الجنون (تهذيب اللغة للأزهري(جنن) ١٠/ ٤٩٧.

(٥) القُمُدّ: طويل العنق (القاموس المحيط (قعد) ١/ ٣٤٢).

(٦) الهجنف: ظليم هجنف: جاف (اللسان (هجف) ٩/ ٣٤٥).

(٧) عدبس: شديدة الحلق وشرس (الجمهرة) ٣/ ٣٤٩.

(٨) الزونك: المتبختر (اللسان (زوك) ١٠/ ٤٣٨).

(٩) السفنج: الظليم الخفيف (اللسان (سفنج) ٢/ ٢٩٨) وعجنس: الجمل الشديد الضخم (اللسان (عجس) ٦/ ١٣٢).

وفي باب الإمالة ذكر الشلوبين حملهم المجهول الأصل على الأكثر فقال: «الألف المجهولة الأصل من الثلاثي إذا لم تُمَلْ تقلب في التثنية واواً وإذا أُميلتْ تقلب ياء لأنه لا يمال من هٰذه النوع إلا ما كانت أَلفه منقلبة عن ياء، ولا يميلون ذوات الواو إلا شاذاً نحو العشاء في العين فحمل المجهول من هٰذا النوع على الأكثر، ولم يحمل على الشاذ والأكثر مما يحال من هٰذا النوع أن تكون ألفه منقلبة عن ياء، فحمل هٰذا المجهول عليه، وما لم يمله المميلون من هٰذا النوع فألفه منقلبة عن واو فحمل هٰذا المجهول عليه قال: فإن جهل أمر الإمالة أعني وجودها وعدمها في هٰذا النوع، حمل على ما ألفه منقلبة عن الياء لأن الأكثر، زعموا فيما لامه ألف أن يكون انقلابها عن الياء لا عن الواو، لأن الياء أغلب على اللام من الواو ويقوي ذٰلك أن ذوات الواو ترجع في الأربعة إلى ياء نحو (ملهيان ومدعيان)، ولا ترجع الياء إلى الواو، نحو مرميان»[1].

وإكثارهم من استخدام فكرة الحمل على الأكثر في الأنماط الصرفية لا يعني أن المسائل النحوية لم تنلها علل هٰذه الفكرة، بل استخدمت، وفُسِّرتْ بها كثير من المباحث اللغوية، ومن أمثلتهم في هٰذا:

☆ نصب حتى للفعل، وجرها للاسم فقد نقل السيوطي عن ابن إياز أنه قال:

«ذهب الكسائي إلى أن (حتى) حرف تنصب المضارع دائماً، إذا وقع بعدها الاسم مجروراً كان بتقدير (إلى) وقول البصريين إنها حرف يجر الاسم دائماً، وإذا نصب المضارع بعدها كانت بتقدير أن أرجح، لأنه إذا ترددت الكلمة بين أن تكون من عوامل الأسماء أو من عوامل الأفعال. فجعلها من عوامل الأسماء أولى، «وذٰلك لأن عوامل الأسماء هي الأصول وعوامل الأفعال فروع، وأيضاً فعوامل الأسماء هي الأكثر، ومن أصولهم الحمل على الأكثر»[2].

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ١٨٢، ١٨٣.

(٢) المصدر السابق ١/ ١٨٣.

☆ ومن حملهم على الأكثر تسويغهم نصب (عمرْتك) من قول الأحوص: (البسيط)

عَمَّرْتُكِ الله إلاّ ما ذَكَرْتِ لَنَا هَلْ كُنْتِ جارتَنَا أيام ذي سلَمِ[1]

فقد ذكر ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) أن (عمرتك) في البيت السابق بمعنى عَمْرَكِ الله وإذا وقع في موضع عمرتك ومعناه، وجب أن يكون مصدراً كما كانت سقياً مصدراً لذلك، وذهب غيره (سيبويه) إلى أن عمركَ الله منصوب على أنه مفعول به بفعل مقدر لا مصدر، كأنه قال: سألت عمركَ الله أي سألت حياتك الله.

«ومذهب سيبويه أولى لأوجه:

«أحدهما: أنا اتفقنا على أن سقياً مصدر، وهٰذا مثله فيجب أن يكون مصدراً.

«والآخر: أن حذف الفعل الناصب للمصدر أكثر من حذف الفعل الناصب للمفعول فحمله على الأكثر أولى»[2].

☆ ومن أمثلتهم ما ذكره الرضي في جواز حذف الضمير المجرور، وامتناع حذف المرفوع فقال:

وأما الضمير المرفوع فلا يحذف إلا إذا كان مبتدأ، إذ غير ذٰلك، أما خبره، وكون الضمير خبر المبتدأ أقل قليل، فلا يكون في الكلام إذن دليل على أن خبر المبتدأ هو المحذوف، بل يحمل ذٰلك على أن المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميراً، وأما فاعل فلا يجوز حذفه»[3].

---

(١) الشاهد للأحوص الأنصاري في ديوانه ٢٥٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٤٠، والخزانة ٢/ ١٣ و١٤ و١٥.

(٢) الأمالي النحوية ٢/ ١٣٦.

(٣) الكافية ٢/ ٤٣.

☆ ومن أمثلتهم ما ذكره ابن النحاس في باب الاشتغال فقال: «إذا كان العطف على جملة فعلية فالمختار الحمل على إضمار فعل؛ لأنك حينئذ تكون قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية فتتفق الجمل، وتوافق الجمل أَوْلى من اختلافها.

«فإن قيل: توافق الجمل يعارضه أنك إذا نصبت تحتاج إلى تقدير وإذا رفعت لم تحتج إلى تقدير شيء.

«فالجواب: أنه إذ دار الأمر بين الاختلاف والتقدير كان التقدير أولى، لكثرة التقدير في كلام العرب وقلة الاختلاف والحمل على الكثير أولى»[1].

---

(١) الأشباه والنظائر ١/ ١٨٣.

آراء العلماء القدامى في الحمل على الكثرة والقلة

لعل فكرة «الحمل على الكثرة والقلة» التي استخدمت كوسيله لإلحاق الشواذ والنوادر بالأنماط المطردة الورود في اللسان العربي، وإعطائها حكمها قد عصفت بها رياح الخلف منذ طفولتها.

ولقد ذكرت كتب الطبقات أن الخلف قد اتضح من جراء تطبيق القياس على المسموع من العرب مما ترتب عنه افتراق علماء اللغة إلى فريقين:

الأول: ويمثله عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وتلميذه عيسى بن عمر اللذان كانا متشددين في الأخذ عن العرب، ولا يقبلان كل مسموع إلا ما كثرت نظائره، واطردت أمثاله ولا يلتفتون إلى القليل والنوادر يدل على هٰذا قوله ليونس بن حبيب:

فقد ذكر الزبيدي والسيوطي أن ابن سلام قد سأل يونس بن حبيب فقال: «هل سمعت من أبي إسحاق شيئاً؟ قال: نعم، قلت له: هل يقول أحد (السويق) يعني(الصويق)؟ قال نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد من هٰذا عليك بباب من النحو يطرد وينقاس»[1].

وليس الاطراد عنده إلا كثرة الأمثلة التي وردت عن العرب الفصحاء، وأما عيسى ابن عمر فيدل على أخذه بالأكثر ونبذه للشواذ، قول القفطي من أنه كان يؤلف كتبه على الأكثر ويسمي ما خالفه لغات»[2].

الثاني: ومثله أبو عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، والأصمعي أما أبو عمرو بن العلاء فقد وافق الفريق الأول من جهة، وخالفهم في الأخرى. أما في الجهة التي وافقهم فيها فهو قياسه على الأكثر يدل على ذٰلك، قوله لابن نوفل «أحمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات»[3].

---

(١) طبقات الزبيدي ٣٢، وبغية الوعاة ٢/ ٤٢.
(٢) إنباه الرواة ٢/ ٣٧٥.
(٣) المزهر ٢/ ٤٦١.

وأما ما خالفهم فيه فهو نظرته إلى النوادر والشواذ، فقد كان يتقبل ما يرد منها، ولا يرفضها، بالرغم من أنه لم يعتن بها ولم يحاول تأويلها»[١].

وأما يونس بن حبيب، فقد تابع أبا عمرو بن العلاء، واشتهر بأن «له قياساً في النحو ومذاهب يتفرد بها»[٢] فكان يقيس على الشاذ، ومن ذٰلك تجويزه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف مخالفاً ما عليه النحاة»[٣].

وأما الأصمعي، فكان بطبعه لا يميل إلى القياس، ولذٰلك فقد قالوا عنه «والأصمعي ليس ممن ينشط للمقاييس ولا لحكاية التعليل»[٤].

ولذٰلك فقد وُصِفَ أبو عمرو بن العلاء بأنه مساير لما يقوله العرب، في حين أن الحضرمي، وعيسى بن عمر يطعنان على العرب»[٥].

وكان لهٰذا الخلف أثره العميق فيما تلا من النحاة، بل لعل افتراق هٰذين الموقفين هو السبب الأساس الذي انبنى عليه الخلاف النحوي بين البصريين، والكوفيين.

فقد تبع البصريون التيار المتشدد، وانتهجوا نهج الحضرمي، وبنوا قواعدهم على طريقته، والتزم الكوفيون بمذهب أبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب المتساهل وصار لهم فيما بعد سمة غالبة عليهم، ومنهجاً يعرفون به».

لذا، فقد كان البصريون، بعامه، يتحرون الدقة في أخذ شواهدهم، وكان قياسهم مبنياً على الكثرة في الاستعمال، ومن ثم فإنهم اطرحوا الشواذ، ولم يأبهوا بالقليل النادر، وعلى هٰذا قامت قواعدهم، وسرت بين أتباعهم، ابتداء من الخليل بن أحمد

---

(١) انظر: مكانه الخليل بن أحمد في النحو العربي للدكتور جعفر عباينة ٦٠.

(٢) أخبار النحويين البصريين ٣٤.

(٣) انظر: الكافية في النحو للرضي ١/ ٢٩٣.

(٤) انظر هٰذا القول في: الخصائص ١/ ٣٦٣.

(٥) انظر في هٰذه أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٢٨.

الذي كان يرفض القياس على الشاذ، ولعل ما ذكره سيبويه في باب الحال عن أستاذه خير شاهد على موقفه هٰذا، يقول سيبويه:

«وزعم الخليل -رحمه الله- أنه يجوز أن تقول: بعت الدار ذراعٌ بدرهم كما جاز لك في الشاء[1]، وزعم أنه يقول: بعت داري الذراعان بدرهم وبعت البُرّ القفيزان بدرهم، ولم يُشبّه هٰذا بقوله (فاه إلى فيّ)، لأن هٰذا في بابه بمنزله المصادر التي تكون حالاً يقع فيها الأمر، نحو قولك لقيته كفاحاً ونحو قوله: أرسلها العراك، وفعلت ذاك طاقتي»[2].

ويرجع الخليل بن أحمد سبب امتناع «الذراعان والقفيزان» من النصب على الحالية هو أنهما معرّفان، وأنهما اسمان؛ ولذا لا يجوز أن يقاسا على كلمته فاه إلى في (بنصب فاه) على الحالية؛ لأن هٰذا شاذ لا يقاس عليه، ووجه شذوذه أنه اسم جعل بمنزله المصادر التي تكون حالاً وهي معرفة بالألف واللام كقولهم: «أرسلها العراك أو بالإضافة إلى الضمير في قولهم: فعلت ذاك طاقتي، وليست كل المصادر المعرفة تكون أحوالاً»[3].

ومما يؤكد أخذه بفكرة الحمل على الأكثر ما قاله سيبويه:

«وسألته (الخليل) عن رمّان فقال: لا أصرفه، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف» وقوله يعني: أنه قد لاحظ الأسماء التي تنتهي بألف ونون، فوجد أن الأغلب فيها أن تكون النون زائدة، فتمنع من الصرف، فلما لم يعرف وضع (نون رمان) من حيث الزيادة والأصالة ألحقها بحكم الأكثر[4].

---

(١) يقصد: بعت الشاء شاء بدرهم (الكتاب ١/ ٣٩٣).

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٩٤.

(٣) الكتاب ١/ ٣٩٤، وكذٰلك مكانة الخليل بن أحمد ٦٢.

(٤) انظر: مكانة الخليل بن أحمد ٦٢.

أما سيبويه فقد التزم بمنهج الخليل في الحمل على الأكثر وطرح النوادر فقال:

«ولقد جاء على فعلان نحو الشُكران والغُفران، وقالوا: الشُكور كما قالوا الجُحود فإنما هٰذا الأقل نوادره تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ولٰكن الأكثر يقاس عليه»[1].

ومع هٰذا، فإن سيبويه لم يهمل الشاذ بل إنه، عنده، مقبول إذا كان له ما يسوّغه قال:

«والشاذ إذا كان له وجه جيد»[2].

ولقد نسج البصريون المتأخرون، ومن شايعهم على منوال الخليل وسيبويه، فاتبعوا الحمل على الأكثر، وطرحوا النوادر والشواذ. فهٰذا المازني يقول: «ما فعلته العرب اطرد لنا أن نفعل مثله، وما قل فلا يطرد»[3].

ويقول ابن السراج: «ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفاً لا شك في خلافه لهٰذه الأصول فاعلم أنه شاذ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته، فلا بد أن يكون قد حاول به مذهباً، ونحا نحواً من الوجوه، أو استهواه أمر غلطه»[4].

وقال ابن عصفور: ولا يتصور حمل ما جاء كثيراً على باب لم يجيء منه إلا اليسير»[5].

وقال أيضاً: «من المصادر ما جاء نادراً فيحفظ ولا يقاس عليه»[6] وأبان ابن الأنباري موقفه المؤيد للبصريين فقال:

«إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس، وجعلناه أصلاً لكان يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن نجعل ما ليس بأصل أصلاً وذٰلك يفسد الصناعة بأسرها»[7].

---

(١) الكتاب ٤/٨.
(٢) الكتاب ٢/ ١٦٤.
(٣) ارتشاف الضرب ١/ ١١٤.
(٤) الأصول ١/ ٢٩٣.
(٥) الممتع في التصريف ١/ ٢٩٣.
(٦) المقرب ٢/ ١٣٣.
(٧) الإنصاف ٢/ ٤٥٦.

وقال أبو حيان: «إنما تبنى المقاييس على وجود الكثرة»[1]. وقال: «الأحوط ألا يقدم على جواز ذٰلك حتى يكثر منه السماع فيقاس على الكثير لأن القليل يقبل الشذوذ»[2].

وقال في موضع آخر: «ولو قيس شيء من هٰذا (القياس على الشاذ والنادر) لالتبست الدلالات أو اختلطت الموضوعات»[3].

وقال الصبان: «والنادر والقليل لا قياس عليهما»[4].

أما ابن مالك فقد وصفه الصبان بقوله: «عادة الناظم (ابن مالك) البناء على الغالب والقياس عليه»[5].

وأما الكوفيون بعامة، فقد اقتفوا خُطا أبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، في احترام ما ورد عن العرب والتساهل في ما روي عنهم، غير أنهم أوغلوا في التساهل، وقاسوا على الشاهد الواحد ولو خالف الأصل المعروف المتفق عليه، وإن لم يكن معروف القائل أيضاً، حتى بلغ بهم الأمر أن استشهدوا بنصف بيت مجهول القائل، كما فعلوا في استدلالهم على جواز دخول اللام في خبر لٰكن بالشطر:

وَلٰكِنَّنِي من حُبِّهَا لَعِمِيدُ[6]

ويؤكد موقفهم هٰذا ما نقله السيوطي عن الأندلسي من أن: «الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالفاً للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه خلاف البصريين»[7].

وقال السيوطي نفسه: «الكوفيون إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً»[8].

---

(1) الهمع ١/٢٤٧.
(2) الهمع ٢/١٠١.
(3) الهمع ١/٥٠.
(4) شرح التصريح ١/ ٢٣٠.
(5) شرح التصريح ٢/٣٧٩.
(6) مر تخريج هٰذا فيما سبق من هٰذا الفصل ص٤٣٨.
(7) الاقتراح ١٠٠.
(8) همع الهوامع ١/ ٤٥.

وقال أبو حيان: «هٰذا من الكوفيين، مع كونهم أوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب»[1].

ولعل الذي استن لهم هٰذا المنهج مؤسس مذهبهم الكسائي، فقد ذكر ابن درستويه أن الكسائي «كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورات، فيجعله أصلاً يقيس عليه فأفسد بذٰلك النحو»[2].

بل لقد جاوز الكسائي ذٰلك حتى قال عنه الأشموني في أثناء شرحه الظروف «الكسائي لا يقتصر على السماع بل يقيس على ما سمع ومالم يسمع»[3].

ولقد طبقوا منهجهم على تعليلاتهم للمسائل النحوية والصرفية فمن ذٰلك:

☆ قياسهم العدد على وزني فُعال ومَفْعل ممنوعاً من الصرف للوصفية والعدل من خمسة إلى تسعة، مع أن ما ورد عن العرب هو من واحد إلى أربعة. قال الرضي: «والمبرد والكوفيون يقيسون عليها إلى تسعة نحو خُماس ومَخْمس وسُداس ومَسْدس والسماع مفقود»[4].

☆ ومثاله إجازتهم عطف المفرد في الإيجاب بلٰكن لأنها نظيرة (بل) بعده قال الرضي: أجاز الكوفيون مجيء لٰكن العاطفة للمفرد بعد الموجب أيضاً نحو: جاء زيد لٰكن عمرو، حملاً على (بل) وليس لهم به شاهد»[5].

ومثل هٰذا ما ذكره ابن هشام من تجويزهم إضافة (كذا) إلى مفرد أو جمع، قياساً على العدد الصريح فقال: «خلافاً للكوفيين أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب قياساً على العدد الصريح»[6].

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٦٤٤، وكذٰلك الهمع ٢/ ١٣٦.

(٢) بغية الوعاة ٢/ ١٦٤.

(٣) شرح الأشموني من حاشية الصبان ٣/ ٢٠١.

(٤) الكافية للرضي ١/ ٤١.

(٥) الكافية للرضي ٢/ ٣٧٩.

(٦) مغني اللبيب ١/ ١٤٨٨.

ولا يعني اتساع الخلاف بين الكوفيين والبصريين أنه لم يكن ثمة تطابق في وجهات النظر، فالثابت أن الطرفين متفقان على القياس على الكثير، فقد ذكر أبو حيان في المنادى المفرد العلم:[1]

«قال الكوفيون: فأما المضاف فنصبناه لأنا وجدنا أكثر الكلام منصوباً، فحملناه على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالاً من غيره».

«ولئن اشتط الكوفيون في القياس على الشوارد حتى قاسوا على أمثلة لم تسمع من العرب فأشاعوا الاضطراب من كثرة الأقيسة، فإن البصريين قد أشاعوا الفوضى من ناحية أخرى، وذٰلك بعدم تقنينهم لمعنى الكثرة والقلة، الأمر الذي نجم عنه فقدان السيطرة على الكمية المطلوبة لتكون كافية في اتخاذها قاعدة يقاس عليها، وليس أدل على ذٰلك مما أورده ابن جني من عدم قياسية سبعة أمثال في ظاهرة واحدة، في حين يقاس على لفظ واحد لم يسمع غيره.

أما الأمثلة السبعة، فقد أوردها في قسم «ما اطَّرد في الاستعمال وشذ في القياس» وهي أَخْوَصَ الرِّمْث، واستصوبت الامر، واستحوذ، وأغليت المرأة واستنوق الجمل، واستتيست الشاه، واستفيل الجمل).

ولٰكن هٰذه الأمثال كما قال:

«لا تتخذ أصلاً يقاس عليه غيره، ألا ترى أنك إذا سمعت، استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد السمع فيهما إلى غيرهما، ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم، ولا في استساغ: استسوغ... لو لم تسمع شيئاً من ذٰلك، قياساً على قولهم أخوص الرمث»[2].

---

(١) التذكرة ٦٨١.

(٢) انظر: الخصائص لابن جني ١/ ٩٨. وما سبق من هٰذا البحث ص٤٤٣ وما بعدها.

وأما القياس على اللفظ الواحد فهو النسب إلى شنوءة، فقد قال ابن جني في (باب جواز القياس على ما يقل، ورفضه فيما هو أكثر منه):

«هٰذا باب ظاهره -إلى أن تعرف صورته- ظاهر التناقض. إلا أنه مع تأمله صحيح وذٰلك أن يقل الشيء، وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس.

«الأول قولهم في النسب إلى شنوءة: شنئي؛ فلك -من بعد- أن تقول في الإضافة إلى قتوبة: قتبي، وإلى ركوبة: ركبي وإلى حلوبة: حلبي، قياساً على شنئي...

«قال أبو الحسن: فإن قلت؛ إنما جاء هٰذا في حرف واحد -يعني شنوءة- قال: فإنه جميع ما جاء، وما ألطف هٰذا القول من أبي الحسن، وتفسيره أن الذي جاء في فعولة هٰذا الحرف، والقياس قابله، ولم يأت فيه شيء ينقضه فإذا قاس الإنسان على جيمع ما جاء، وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً فلا غرو ولا ملام[1].

«وأما ما هو أكثر من شنئي ولا يجوز القياس عليه لأنه لم يكن هو على قياس عليه، فقولهم في ثقيف: ثقفي، وفي قريش: قرشي وفي سُليم: سلمي، فهٰذا وإن كان أكثر من شنئي فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس، فلا يجيز على هٰذا في (سعيد سعدي) ولا في كريم كرمي»[2].

ضوابط هٰذا الأسلوب:

صاغ النحاة القدماء جملة من الضوابط تحكم هٰذا الأسلوب، مستوحاةمن تعقبهم لهٰذه الظاهرة، وفهمهم لطبيعتها، تسويغاً لإلحاقهم صيغة بأخرى، أو إعطائهم حكم لفظ لآخر، ومن هٰذه الضوابط:

---

(١) انظر مثل هٰذا التسويغ في: حاشية الصبان، شرح الأشموني ٤/ ١٨٦.
وكذٰلك: مجموعة الشافية: شرح ابن جماعة ١/ ١٠٤.

(٢) انظر هٰذه المسألة في: الخصائص ١/ ١١٥ و١١٦.

* وأما القلة والكثرة فلا تعلل لأن هٰذا بحسب الواقع *[1]

* القياس على الأكثر أولى وأقرب إلى الصواب من الحمل على النادر، إذا كان لا يمتنع الحمل على الأكثر من جهة المعنى *

ذكر هٰذا أبو علي الفارسي عند تعرضه لـِ (ثُبة الحوض) وما حذف منها، فجوز أن يكون اللام هو المحذوف منها، ويقول:

«بل ذٰلك عندي فيه الوجه، ولا أجده من باب: ثاب يثوب ثوباً، كما ذهب إليه أحد[2] شيوخنا، لأن ذٰلك قليل، فالقياس على الأكثر أولى «وأقرب إلى الصواب من الحمل على النادر، إذا كان لا يمتنع الحمل على الأكثر من جهة المعنى، لأن معنى (ثبة) المحذوفة اللام المجموعة على (ثبات) (الجمع) ألا تراهم قالوا: ثبيت الرجل[3] إذا جمعت محاسنه. . .

«والثبة المحذوفة اللام من هٰذا، فكذٰلك (ثبة الحوض)، كأنه مجمع الحوض[4]»

* إذا شذَّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس، كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله *[5]

* الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله *

وضرب سيبويه لهٰذا مثلاً فقال:

«ألا ترى أنك تقول (لم أكُ)، ولا تقول (لم أقُ) إذ أردت لم أقل»[6]

---

(١) شرح التصريح على التوضيح، حاشية ياسين ١/ ٤٩١.

(٢) لعله يعني بشيخه الزجاج لجعله (ثبة) من ثاب الماء يثوب. انظر: اللسان (ثبا) ١٤/ ١٠٨.

(٣) ثبيت الرجل: مدحته وأثنيت عليه في حياته (اللسان (ثبا) ١٤/ ١٠٨).

(٤) انظر: البغداديات ٥٣١.

(٥) انظر: الخصائص ١/ ١٢٤.

(٦) الكتاب ٢/ ١٩٦.

* إنما تحمل الأشياء على ما كثر *

جاء ذٰلك في ذكر المحذوف من كلمة (ابن)، فقد ذكر المعري أن العلماء مختلفون في ذٰلك فقال:

«فأما ابن فبعض الناس يذهب إلى أن الذي حذف منه واو، وذٰلك اختيار سعيد بن مسعدة،[1] وكان يستدل على ذٰلك بقولهم: البنوة، وكان غيره يذهب الى أن الساقط من (ابن) ياء لأنه من قولهم بنى الرجل على أمرأته يبني، وكان بعض النحويين يجيز أن يكون الذاهب واواً وأن يكون ياء، وذٰلك رأي أبي إسحٰق الزجاج، وقولهم بنت يدل على أن أصل ابنٍ فعْل، وقولهم بنون يدل على أن أصله فَعَل، وقولهم أبناء يستدل به أنه ليس بفَعْل ساكن العين حملاًعلى الأكثر من الكلام، إذ كان جذع وأجذاع، وحمل وأحمال، أشيع في اللغة من زنْد وأزناد، وفرخ وأفراخ، وإنما تحمل الأشياء على ما كثر»[2].

* إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة *[3]

* إلحاق القليل بالكثير والفرد النادر بالأعم الأغلب طريق من طرق الصواب *[4]

* إذا وجب أن يحمل أحدهما على الآخر كان حمل الأقل الأندر على الأعم الأكثر أولى من حمل الأعم الأكثر على الأقل الأندر *[5]

* إنّ الغلبة أمارة القياس *[6]

* الحمل على الأكثر عند التردد أولى *

---

(١) هو الأخفش الأوسط (ت ٢٠٦هـ).

(٢) رسالة الملائكة ١٤٦.

(٣) همع الهوامع ١/ ٢٤٧.

(٤) الكليات ٥/ ٣٠٢، وانظر مثل هٰذا القول في: حاشية ياسين ٢/ ٣٢٢.

(٥) الإنصاف ٢/ ٦٦٩.

(٦) حاشية الصبان ٢/ ٣٠٦.

ذكر هٰذا ابن جماعة مفسراً قول الجاربردي (من أن (زاي) ثلاثي وألفه منقلبة عن واو لامها ياء من لفظ (زويت) فقال:

«قوله (من زويت) أي أن مادته لا أن معناه مأخوذ من معناه، وإنما قلنا أن عينه منقلبة عن واو لأن باب طويت أكثر من باب حييت: فالحمل على الأكثر عند التردد أولى»[١].

* السماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة *

ذكر هٰذا المبرد بعد أن أنشد قصيدة للقتال الكلابي (عبيد بن المضرحي) أولها: (البسيط)

أَنَا ٱبْنُ أَسْمَاءَ أَعْمَامِي لَهَا وَأَبي ... إذَا تَرَامَى بَنو الإمْوانِ بِالعَارِ[٢]

«ومن أنشد أُمْوان (بضم الهمزة) فقد غلط لأنه يحتج بقولهم: حَمَل وحُملان وفلق وفُلقان، وهٰذا إنما يحمل على ما كان معتلاً مثله نحو: أخ وإخوان، وقد روى أبو زيد أُخوان، وإلى هٰذا ذهبوا، والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة»[٣].

* والقياس يقتضي ألاّ يكون قليلاً جداً *

أورده أبو حيان وهو يتحدث عن النفي بِـ (ما) وقال:

«فإن كان حرف النفي (ما) فتقول: جاء زيد وما يضحك، وجاء زيد ما يضحك، وجاء زيد وما تطلع الشمس، وجاء زيد ما تطلع الشمس.

وزعم ابن عصفور أن نفي المضارع بما قليل جداً، والقياس يقتضي ألاّ يكون قليلاً جداً[٤].

---

(١) مجموعة الشافية، شرح ابن جماعة ١/ ٣٠٧.

(٢) نسب هٰذاالشاهد للقتال الكلابي في: الكامل للمبرد ١/ ٣٤.

(٣) انظر: الكامل للمبرد ١/ ٣٤.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/ ٣٦٨.

* إن القليل من الشيء في الأكثر يكون في حكم، مالا يعتد به ولا يُعَرَّج عليه *[1]

* إجراء الأكثر مجرى الكل، إنما يجوز في الصورة التي يكون الخارج عن الحكم حقيراً قليل القدر فيجعل وجوده كعدمه، ويحكم على الباقي بحكم الكل *[2].

ومِنْ ضوابطهم في القليل والشاذ والنادر قولهم:

* النادر كالمعدوم فكما لا يجوز الحمل على ما هو معدوم في كلامهم لا يجوز على ما هو نادر فيه فيحمل على ما هو كثير في كلامهم *[3].

* لا يحمل ما أدى إليه القياس على بناء نادر *

قال الرضي: «اعلم أنهم كأنهم بنوا الزمان والمكان على المضارع فكسروا العين فيما مضارعه مكسور العين، وفتحوها فيما مضارعه مفتوحها، وإنما لم يضموها فيما مضارعه مضموم، نحو: يقتل وينصر لأنه لم يأت في الكلام في غير هٰذا الباب مَفْعُل إلا نادراً كـ (مكرُم ومَعْوُن).. فلم يحملوا ما أدى إليه قياس كلامهم على بناء نادر في غير هٰذا الباب وعدل إلى أحد اللفظين (مفعَل ومفعِل) وكان الفتح أخف فحمل عليه»[4].

* لا يبنى على العارض القليل *[5]

* القليل لا يعارض القليل *[6]

---

(١) انظر هٰذا في: شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٩٥.

(٢) الكليات للكفوي ٥/ ٢٣٨.

(٣) الكليات للكفوي ٥/ ٢٣٨.

(٤) شرح الشافية للرضي ١/ ١٨١.

(٥) مجموعة الشافية، شرح ابن جماعة ١/ ٢٣٣ و٢٣٤.

(٦) حاشية الصبان ٢/ ٤٩.

* الأولى ألاّ تحمل الكلمة على الشذوذ ما أمكن *[1]

* البيت والبيتان لا تبنى عليهما القواعد *

ذكر ذلك السيوطي في (لا) فقال: «(لا) أيضاً من الحروف غير المختصة، وفي إعمالها أقوال:

أحدها: وهو المشهور أنها تعمل إلحاقاً بليس كقوله: (الطويل)

تَعزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ باقِياً ولا وَزَرٌ مِمّا قَضى اللهُ وَاقِيا[2]

«والثاني أنها لا تعمل أصلاً، ويرتفع ما بعدها بالابتداء، والخبر لا ينصب أصلاً وعليه أبو الحسن.

الثالث: أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم، فترفعه، ولا تعمل في الخبر شيئاً وعليه الزجاج. واستدل له بأنه لم يسمع النصب في خبرها ملفوظاً به كقوله (سعد بن مالك القيسي): (مجزوء الكامل)

مَـنْ صَـدَّ عـن نِيـرانِهـا فـأنـا ابـنُ قَيْـسٍ لا بَـراحُ[3]

«. . . قال ابن مالك: عملها أكثر من عمل (إن) وقال أبو حيان: الصواب عكسه لأن (إنْ) قد عملت نثراً ونظماً و(لا) إعمالها قليل جداً بل لم يرد منه صريحاً إلا البيت السابق، والبيت والبيتان لا تبنى عليهما القواعد»[4].

---

(١) شرح الشافية للرضي ١/ ١٢٩.

(٢) البيت بلا نسبه في: ابن عقيل ١/ ٣١٣، والدرر ٢/ ١١١، والهمع ١/ ١٢٥. شرح التصريح ١/ ١٩٩ وشرح شذوذ الذهب ١٩٦.

(٣) الشاهد لسعد بن مالك القيسي في: الأصول ١/ ٥٥، والمؤتلف والمختلف ١٣٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٨٢، وشرح التصريح ١/ ١٩٩، والتمام ٥٤، واللامات ١٠٧.

(٤) همع الهوامع ١/ ١٢٥.

* الشاذ ما لا يطرد في باب أما إذا أطرد في باب واستمر فيه فإنه لا يكون شاذاً *[1]

* القياس حمل الشيء على أصله حتى يتبين أنه خارج عن أصله شاذ عن بابه *[2]

* الحمل على ضرب من القياس أحسن من حمل الكلمة على الشذوذ *

هٰذا الرأي لابن جني نقله عبد القادر البغدادي في قول أبي خراش: (الطويل)

ولَحْمِ امرئٍ لم تَطْعَمِ الطَّيرُ مِثْلَه عشيَّةَ أَمْسَى لا يَبِينُ من البَكْمِ[3]

يريد من البَكَمْ.

قال البغدادي: «وقد تكلف له ابن جني في شرح تصريف المازني فقال[4]:

«هٰذا من الشاذ عند أصحابنا، ويحتمل عندي وجهاً آخر وهو أن يكون مخففاً من فَعِل مكسور العين ولٰكنه فعل غير مستعمل إلا أنه في تقدير الاستعمال وإن لم ينطق به. . . وهو أحسن من أن تحمل الكلمة على الشذوذ ما وجدت لها ضرباً من القياس»[5].

ولعل من المفيد أن يُعرض رأي أبي علي الفارسي في مسألة الشذوذ، وتعليله لها فهي خلاصة رأي البصريين ومن والاهم. قال أبو علي الفارسي:

«وهٰذه إنما تستخرج وتوضح بعد سماع الشيء، واطراده في الاستعمال، ليوصل إلى النطق بالشيء، وعلى حسب ما نطق به أهل اللغة، فإذا أدى إلى خلافه وجب أن يشذ ويطرح، فحكم السماع في الشيء أن يتقدم القياس، فإذا لم يتقدمه فلا موضع للقياس، لأنه حينئذ غير موصل إلى المراد، ولا مؤد إلى الغرض المطلوب. ألا ترى أن الغرض

---

(١) حاشية ياسين من شرح التصريح ١/ ١٥٥.

(٢) شرح الشافية ٣/ ١٧٩.

(٣) شرح الشافية ٤/ ١٨ و١٩. انظر شرح أشعار الهذليين للسكري في زيادات شعره ٣/ ١٣٤٥.

(٤) انظر قول ابن جني في شرح التصريف للمازني ١/ ٢١ و٢٢.

(٥) انظر الشافية ٤/ ١٨ و١٩.

في استخراج هٰذا القياس إنما هو أن يتكلم غير العربي الفصيح بلزومه إياه واستعماله له كما يتكلم العربي الفصيح، فإذا أدى إلى خلاف كلام العربي كان فاسداً. . .وعلى هٰذا وضع هٰذه القياسات.

«ثم إن شذ بعد، عما عليه الكثرة، وجارِ عليه الجمهرة والجملة - شيء أُخبر به ونُبِّه عليه، واعلم أن حكمه أن يحفظ، ولا يحمل على ما عليه الأكثر عن لغته في السمع ما عليه الأشيع»[1].

☆ ☆ ☆

مما تقدم يمكن القول أن: «فكرة الحمل على الكثرة والقلة» قد استخدمت كوسيلة لطرد القواعد اللغوية منذ بدايات الدرس النحوي، وأن العلماء مجمعون على أنه لا خلاف في القياس على الأكثر والغالب الشائع من كلام العرب، ولٰكنهم قد اختلفوا فيما جاء قليلاً أو نادراً أو شاذاً، فكان من نتائجه ظهور المدرسة البصرية التي رفضت القياس على الكلمة، بل رأت أن ما سمع من العرب من هٰذه النوادر تحفظ ولا يقاس عليها. والمدرسة الكوفية التي تساهلت في النوادر، واحترمت كل ما جاء عن العرب، وبنت قواعدها على الشاهد الواحد، وحتى على شطر من بيت مجهول القائل.

غير أن أصحاب مبدأ القياس على الكثرة قد استخدموا هٰذا المفهوم دون أن يضعوا تحديداً عددياً لهٰذه الكثرة، فظل المصطلح عندهم، وعند الطرف الآخر، مبهماً لا يستند إلى واقع علمي مقنن، وإنما اعتمد على خبرتهم في تقدير الكثير والقليل؛ ولهٰذا فإنهم أحياناً يقيسون على المثال الواحد الذي لم يسمع غيره في حين يرفضون القياس على شواهد قد تبلغ العشرات في الباب الواحد.

---

(١) انظر البغداديات ٣٠٦ و٣٠٧.

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل التاسع

الحمل على التقارض والتقاص

الحمل على التقارض والتقاص

التقارض لغة:

جاء في معجم مقاييس اللغة أن (القرض) يدل على القطع «يقال: قرضت الشيء بالمقراض، والقرض: ما تعطيه الإنسان من مالك لِتُقْضاه، وكأنه شيء قد قطعته من مالك، والقِراض في التجارة، هو من هٰذا، وكأن صاحب المال قد قطع من ماله طائفة وأعطاها مقارضة ليتجر فيها. . .

«ويقال: إن فلاناً وفلاناً يتقارضان الثناء إذا أثنى كل واحد منهما على صاحبه وكأن معنى هٰذا أن كل واحد منهما أقرض صاحبه ثناء كقرض المال»[1].

وفي لسان العرب: «والقَرْض والقِرْض: ما يتجازى به الناس بينهم، وجمعه قروض، وهو ما أسلفه من إحسان ومن إساءة وهو على التشبيه:

قال أمية بن أبي الصلت: (البسيط)

كلُّ امرىء سوف يجزى قرضه حسناً … أو سيئاً، أو مديناً مثل ما دانا[2]

«ويقال: أقرضت فلاناً وهو ما تعطيه ليقضيكه، وكل أمر يتجازى به الناس فيما بينهم، فهو من القروض. . .

وأصل القرض ما يعطيه الرجل أو يفعله ليجازى عليه. . قال لبيد (الرمل)

وإذا جُوزِيتَ قَرْضاً فاجْزِهِ … إنّما يَجْزي الفَتى لَيْسَ الجَملْ[3]

---

(١) معجم مقاييس اللغة (قرض) ٥/ ٧١ و٧٢.

(٢) الشاهد في اللسان (قرض) ٧/ ٢١٦.

(٣) انظر: ديوانه ٧٩ وكذٰلك اللسان (قرض) ٧/ ٢١٧ و١٧٩.

معناه إذا أسْدى إليك معروف فكافىء عليه. . . (والقرض): اسم لكل ما يلتمس عليه. . .

«والمقارضة: تكون في العمل السيىء والقول السيىء يَقْصُد الإنسان به صاحبه. . .»

«وهم يتقارضون الثناء بينهم، ويقال للرجلين هما يتقارضان الثناء في الخير أي يتجازيان، قال الشاعر: (الكامل)

يَتَقارَضُون إذا التَقَوْا فِي مَوْطِنٍ   نظراً يُزِيلُ مَواطىءَ الأَقْدامِ

«أراد نظر بعضهم إلى بعض بالبغضاء والعداوة. وقال الكميت: (مجزوء الكامل)

يُتَقَارَضُ الحَسَنُ الجَمِيلُ مِنَ التآلفِ والتَزَاوُرْ[1]

«أبو زيد: قرظ فلان فلاناً، وهما يتقارظان المدح إذا مدح كل واحد منهما صاحبه، ومثله: يتقارضان، بالضاد، وقد قرّضه إذا مدحه أو ذمه، فالتقارظ في المدح والخير خاصة، والتقارض إذا مدحه أو ذمه، وهما يتقارضان الخير والشر، قال الشاعر: (الكامل)

إنّ الغَنيَّ أَخُو الغَنِيّ وإنَّما   يَتَقارَضَانِ، ولا أَخاً للمُقْتِرِ[2]

وقال الزمخشري: «ومن المجاز. . . فلان يقارض الناس مقارضة: يلاحيهم ويواقعهم، وبينهم مقارضات ومقارضات، وعن أبي الدرداء رضي الله عنه: «إذا قارضت الناس قارضوك، وإن تركتهم لم يتركوك»[3].

ولا يخرج ما قاله صاحب القاموس والجمهرة عما ذكر[4].

---

(١) انظر: ديوانه ١/ ٣٤٩.

(٢) اللسان (قرض) ٧/ ٢١٨.

(٣) أساس البلاغة (قرض) ٣٦٢.

(٤) انظر: القاموس المحيط (قرضه) ٢/ ٣٤٥، والجمهرة (ر ض ق) ٢/ ٥٦٣

التقارض إصطلاحاً:

يفهم من أمثلة النحاة في هٰذا المصطلح أنهم يعنون به: «التبادل ووضع أمرين كل منهما مكان الآخر، وقد أطلق على تبادل الألفاظ في الأحكام»[1].

قال ابن يعيش: «معنى التقارض أن كل واحد منهما يستعير من الآخر حكماً هو أخص به».

وأما التقاص لغة:

القصّ في اللغة معناه القطع. . . وجاء في اللسان أن التقاص: «التناصف في القصاص».

وتقاص القوم إذا قاص كل واحد منهم صاحبه في حساب أو غيره. . .

«وأقص الأمير فلاناً من فلان إذا اقتص له منه فجرحه مثل جرحه أو قتله قوداً. . .

«والليث: القصاص والتقاصّ في الجراحاتِ شيء بشيء. . .

«يقال أقصه الحاكم إذا مكنه من أخذ القصاص وهو أن يفعل به مثل فعله من قتل أو قطع أو ضرب أو جرح»[2].

وقال ابن فارس: «القاف والصاد أصل صحيح يدل على تتبّع الشيء، من ذٰلك قولهم: أقتصصت الأثر إذا تتبعته، ومن ذٰلك اشتقاق القصاص في الجراح، وذٰلك أن يُفْعل به مثل فعله بالأول، فكأنه اقتص أثره»[3].

وجاء في أساس البلاغة قوله: «ومن المجاز. . وقاصصته بما كان لي قبلَه، أي حبست عنه مثل ذٰلك، وتقاصّوا: قاص كل واحد منهم صاحبه في الحساب وغيره، مأخوذ من مقاصّة ولي المقتول القاتل»[4].

---

(١) انظر معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير اللبدي ١٨٥ .

(٢) انظر: اللسان (قصص) ٧/ ٧٦.

(٣) معجم مقاييس اللغة (قص) ٥/ ١١ .

(٤) ظاهرة التقاص في النحو العربي للدكتور دردير محمد أبو السعود، مجلة الجامعة الإسلامية ٦٣ و٦٤ س(١٦) ١٤٠٤ .

واما التقاص اصطلاحاً:

«هو أن تأخذ الكلمة حكماً من أخرى أخذت مثله منها تلك الكلمة الأخرى» وبعبارة أخرى: «أن تتبادل الكمتان حكماً خاصاً بهما؛ بمعنى أن تعطى كل منهما الأخرى حكماً مساوياً لما أخذته منه».

مما تقدم يمكن القول أن النحاة القدماء قد لحظوا أن ثمة ألفاظاً، وصيغاً قد أعطيت حكم غيرها من الصيغ بضرب من الشبه بينهما، ثم لحظوا أيضاً أن الصيغ التي أخذ منها الحكم قد عادت فأخذت حكماً من وجه ما من الصيغ التي سبق أن أخذت منها، بمعنى أن بعض الصيغ عندما تتشابه تتبادل -فيما بينها- الأحكام الخاصة بها مثال ذلك:

حمل (إنْ) على (لو) وحمل (لو) على (إنْ) قال ابن مالك:

«ونظير حمل (متى) على (إذا)، وحمل (إذا) على (متى)، حملهم (إنْ) على (لو) في رفع الفعل، وحملهم (لو) على (إنْ) في الجزم بها. فمن رفع الفعل بعد (إنْ) حملاً على (لو) قراءة طلحة ﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾[1]. بسكون الياء وتخفيف النون، فأثبت نون الرفع في فعل الشرط بعد (إنْ) مؤكدة بـِ (ما) حملاً لها على (لو)...

ومن الجزم بـ (لو) حملاً على (إنْ) قول علقمة بن عبدة: (الرمل)

لَـوْ يَشَـأْ طـارَ بـهِ ذو مَيْعـةٍ لاحِـقُ الآطـالِ نهْـدٌ ذو خُصَـلْ[2]

ومثله قول لقيط بن زرارة: (البيسط)

تَامَتْ فُؤادَك لوْ يَحزُنْكَ ما صَنَعت إِحدى نِسَاء بني ذُهْل بن شَيْبانا[3]

---

(١) مريم: ١٩/٢٦.

(٢) انظر ديوانه ١٣٤ وهو لامرأة من بني الحرث بن كعب في: الأمالي الشجربة / ١٨٧، والخزانة ١١/ ٢٩٨ و٣٠٠.

(٣) انظر: شواهدالتوضيح١٩ و٢٠، والشاهدفي اللسان(تيم) ١٢/ ٧٥، وهو من شواهد المغني ١/ ٢٧١.

ولقد علل ابن جني سبب التقاصّ والتقارض بأنه توثيق للشبه بين الصيغتين المتقارضتين فقال:

«وهٰذه عادة مألوفة، وسنة مسلوكة: إذا أعطوا شيئاً من شيء حكماً قابلوا ذٰلك بأن يعطوا منه حكماً من أحكام صاحبه، عمارة لبينهما وتتميماً للشبه الجامع لهما. وعليه باب مالا ينصرف؛ ألا تراهم لما شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه، كذٰلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه»(١).

مجالات هٰذه الظاهرة:

تشيع هٰذه الظاهرة في مجالات ثلاثة(٢):

أحدها: ألقاب الإعراب: ويظهر هٰذا في المقاصّة بين الجر والنصب، فقد حُمِل الجر على النصب فيما لا ينصرف لأنه أشبه الفعل في وجود علتين، أو واحدة تسدّ مسدّها. كما أن النصب حمل على الجر في جمع المؤنث السالم، والمذكر السالم، والتثنية ولقد عزا النحاة حمل النصب على الجر دون الرفع إلى وجود مناسبة بينهما (النصب والجر) من حيث أن كلاً منهما فضلة في الكلام، وأنهما متشابهان في الافتقار إلى العامل اللفظي، وأن الفتحة أقرب إلى الكسرة من الضمة فحمل على الأقرب منه(٣).

ويعلل أبو علي الفارسي لهٰذه الظاهرة فيقول:

«فأما موافقة الجر النصب هنا، فهو كموافقة الجر النصب في التثنية والجمع الذي على حدها، فلو جاز أن يكون الاسم غير المنصرف مبنياً في هٰذه الحالة لكانت التثنية والجمع كذٰلك أيضاً، فليس هٰذا الاتفاق للبناء، وإنما هو لاجتماع النصب والجر في

(١) ١/ ٢٧١. انظر: الخصائص ١/ ٦٣.

(٢) أخذ هٰذا التقسيم من مقالة: ظاهرة التقاص في النحو العربي ١٥٩.

(٣) انظر: شرح التصريح ١/ ٤٨، والمسائل العسكريات ١٣٦.

كونهما فضلتين وكائنتين بعد اشتغال الجملة المتضمنة للفعل أو معنى الفعل بجزأيهما اللذين هما الحدث والمحدث عنه. ومن ثم أيضاً اتفقا في باب الضمير»[١].

ثانيها: إبدال بعض الحروف من بعض: ويكثر ذٰلك في:

أولا: إبدال الهمزة من الهاء: تتقارض الهمزة والهاء الإبدال؛ بمعنى أن كل واحدة منهما قد تبدل من الأخرى، وهٰذا الإبدال يتراءى في:

الاسم: ومثلوا له بـ (ماء وشاء)[٢] فقالوا: إن الأصل فيهما (موه وشوه). كما ورد هٰذا في الجمع، فقد قالوا في جمع ماء: أمواه. وقالوا: إن الأصل هو (أمواء) وأحتجوا بقول رؤية: (الرجز)

وبلـدةٍ قـالصـةٍ أمْـواؤُهـا مـاصحـةٍ رأْدَ الضُّحـى أَفيْـاؤُهـا[٣]

واستدلوا على أن هٰذه الهمزة مبدلة من الهاء رجوعها في التصغير والتكثير، وأن التصغير والتكثير يردان الأشيان إلى أصولها، فقالوا في تصغير ماء: مويه، وفي جمعه: مياه وأمواه.

ولقد أبان هٰذا ابن عصفور بقوله:

«أبدلت الهمزة من الهاء في (ماء) وأصله (موه) فقلبت الواو ألفاً والهاء همزة والدليل على ذٰلك قولهم في الجمع (أمواه)، وقد أبدلت الهاء أيضاً همزة في جمع ماء فقالوا (أمواء). . .

«وإنما جعلت الهاء هي الأصل، لأن أكثر تصريف الكلمة عليها، فقالوا: (أمواه) و(مياه) و(ماهت الركية)»[٤].

---

(١) المسائل العسكريات ١٣٦، وانظر: ظاهرة التقاص في اللغة العربية ١٦٠.

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/ ٨١٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٠٠، وشرح المفصل ١٠/ ١٥.

(٣) الشاهد في ديوانه ٣، وانظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٠٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٦٦.

(٤) الممتع في التصريف ١/ ٣٤٨.

ومثل هٰذا الإبدال ما وقع لكلمة آل، فقد قالوا أن أصلها أهل، ودليلهم على ذٰلك تصغيرها على (أهيل)، ثم وجودها في الكلمة إذا اتصل بها ضمير نحو: أهلك وأهله والضمائر ترجع الأشياء إلى أصولها[1].

ومن إبدال الهمزة من الهاء ما ذكروه في اسم الإشارة (هٰذا) فقد قالوا فيه آذا واستدلوا بقول نصيب: (الطويل)

فقالَ فريقٌ: أاأذا إذْ نَحَوْتُهمْ نَعْم، وفَريقٌ لَيمُنُ اللهِ ما نَدْرِي[2]

«أراد: أهٰذا، فقلبت الهاء همزة، ثم فصل بين الهمزتين بالألف»[3].

وأما إبدال الهمزة في الحرف: فقد أوردوا له أمثلة في (هل وهلا)

«فقالوا: أل فعلت كذا؟ يعني: هل فعلت كذا؟ ونسبوا هٰذا لقطرب محكياً عن أبي عبيدة[4].

وربما جاء هٰذا الإبدال على قلة في اسم الفعل فقالوا: هيهات، أيهات[5]. والذي جوز لهم هٰذا الإبدال أن الحرفين من مخرج واحد، فقد ذكر الصيمري أنه:

«قلبت الهاء همزة؛ لأنها من مخرج الهاء، وهي أقوى منها في الصوت»[6].

---

(١) انظر: التصريف الملوكي لابن جني ٣٩.

(٢) البيت لنصيب في ديوانه ٩٤، وانظر: الأزهية ٢١ وهو مروى هٰكذا:

فقالَ فَريقُ القومِ لمّا نَشدتهمْ نَعْمْ وفريقٌ ليمُنُ اللهِ ما تَدري

وعليه فلا شاهد فيه.

(٣) انظر: سر الصناعة ١/١٠٦.

(٤) الممتع في التصريف ١/٣٥١.

(٥) المفصل ١٠/١٦.

(٦) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/٨١٥.

أما ابن يعيش، فقد سوّغ ذٰلك بأن هٰذا الإبدال قد جاء لضرب من التقاص، وذٰلك لكثرة إبدال الهاء من الهمزة، وإبدال الهمزة من الهاء[1].

ثانياً: إبدال الهاء من الهمزة:

ذكر ابن يعيش وابن الأنباري والسيوطي أن إبدال الهاء من الهمزة كثير في كلام العرب[2]، وأن هٰذا الإبدال يجري في الاسم، والفعل، والحرف:

أما في الاسم فنحو قولهم في إياك هياك واستدلوا بقول الشاعر (الطويل)

فَهِيّاكَ والأمرَ الذي إن تَوَسَّعتْ مَوارِدُهُ ضَاقَتْ عليكَ المصَادرُ[3]

فقد ذهبوا أن هِياك في البيت أصلها إياك فأبدل من الهمزة هاء، ومثله قول الشاعر. (الرجز)

يـا خـالِ هَـلاّ قُلـتَ إذ أعْطَيْتَني هِيّـاك هِيّـاك وحَنْـواءَ العُنُقْ[4]

وأما إبدالها في الفعل: فقد ذكر ابن الأنباري أنه «يقال: هرقت الماء؛ والأصل فيه أرقت، وهرحت الدابة؛ والأصل فيه أرحت، وهنرت الثوب؛ والأصل فيه أنرت، وهِبْرِيَة؛ والأصل فيه إبرية وهو الحزاز في الرأس، وهردت والأصل أردت، وهياك والأصل إياك، وقد قرأ بعض القراء (هياك نعبد)»[5].

---

(١) انظر معنى هٰذا في: شرح المفصل ١٠/ ١٥، وكذٰلك: ظاهرة التقاص في اللغة ١٦٢، وانظر: الأشباه والنظائر ١/ ١٣٥.

(٢) انظر المفصل ٨/ ١٨، والإنصاف (المسألة ٢٥) ١/ ٢١٥، والأشباه والنظائر ١/ ١٣٥.

(٣) الشاهد لطفيل الغنوي في ديوانه ١٠٢، وعضرس بن ربيعى الفقعي في شرح شواهد الشافية ٤/ ٤٧٦، وهو بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢١٥ وروى (مصادره) مكان المصادر (المحتسب ١/ ٤٠).

(٤) الشاهد بلا نسبة في: الإنصاف ١/ ٢١٥، واللسان (حنا) ١٤/ ٢٠٤.

(٥) الإنصاف (المسألة ٢٥) ١/ ٢١٥.

وقال: «إن الهاء تبدل من الهمزة في مواضع كثيرة من كلامهم»[١].

وأما إبدالها في الحرف: فقد جاء في مواطن منها:

أولا: إبدالها من همزة (إنَّ) كقول محمّد بن سلمة: (الطويل)

أَلا يا سَنا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمى لَهِنّكَ مِنْ بَرْقٍ عليَّ كَرِيمُ[٢]

ثانياً: إبدالها من (إنْ) الشرطية في لغة طيىء كقولهم: هِنْ فعلت، أي إن فعلت[٣].

إبدالها: من همزة (أيا) في النداء وذٰلك نحو قول الشاعر: (الرجز)

فانْصَرَفْتْ وهي حَصانٌ مُغْضَبهْ وَرَفَعَتْ بصَوتِها هَيّا أَبَهْ[٤]

رابعاً: إبدالها من همزة الاستفهام وذٰلك كقولهم، هزيد منطلق. ويعنون بها أزيد منطلق، واستدلوا بها بقول جميل بن معمر: (الكامل)

وَأتى صَواحِبَها فَقُلْنَ: هَذَا الْذي مَنَح المودَّةَ غيرنا وجَفانا[٥]

فقد ورد (هٰذا) في البيت وهو يريد «أذا»[٦]. وجميع هٰذه الإبدالات مقصورة على السماع.

---

(١) انظر قوله في: الإنصاف (المسألة ٢٥) ١/ ٢١٥.

(٢) انظر: اللسان (لهن) ١٣/ ٣٩٣، وفي مجالس ثعلب ١/ ٣٩، والخصائص ١/ ٣١٥، والممتع في التصريف ١/ ٣٩٨، وشرح المفصل ١٠/ ٤٢.

(٣) انظر: المفصل للزمخشري ٣٧٠.

(٤) الممتع في التصريف ١/ ٣٩٩.

(٥) نسب إلى جميل بن معمر، ولم أجده في ديوانه المطبوع بتحقيق الدكتور حسين نصار «وقائله مجهول ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبي ربيعة المخزومي (شرح الشافية ٤/ ٤٧٧).

(٦) الممتع في التصريف ١/ ٤٠٠.

وذكر ابن يعيش.

«أن هٰذا نزر يسير بالنسبة إلى مالم يبدل فلا يجوز القياس عليه»[١].

ثالثاً: قلب الهمزة واواً وقلب الواو همزة:

كما أبدلت الهمزة من الهاء، والهاء من الهمزة -كما مر- على سبيل التقاص، فإن الهمزة أيضاً تتبادل القلب مع الواو بضرب من التقاص، ويتراءى في:

أولاً: قلب الهمزة واواً وذٰلك في عدة مواضع:

١- همزة التأنيث: نحو: صحراء، ونفساء، وعشراء حيث تبدل هٰذه الهمزة واواً في التثنية، والجمع بالألف والتاء، والنسب، فيقال: صحروان وصحروات وصحراويّ، ونفساويّ، وعشراوين، وعشراوات وعشراويّ..

٢- الهمزة الواقعة قبل ألف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، وذٰلك نحو: (ذؤابة: ذوائب) حيث أصلها (ذأائب) فأبدلت الهمزة واواً للخفة.

٣- الهمزة الواقعة لجمع جاء على صيغة مفاعل، وقد سلم مفرده من الهمز نحو: (هراوة) فقد قالوا في جمعها (هراوى) بإبدال الهمزة واواً، ليشاكل الجمع مفرده.

٤- الهمزة الثانية الساكنة الواقعة بعد همزة مضمومة، فإنه يجب أبدالها واواً نحو: أومن وأوثر، قالوا: أصلهما أؤمن وأؤثر.

٥- الهمزة المضمومة المسبوقة بهمزة أخرى سواء كانت الأولى مفتوحة، أو مضمومة، أو مكسورة نحو آدم: أويدم، وأوادم، جمع آدم والأصل أؤيدم وأأادم وأبدلت الثانية في الجميع واواً[٢].

---

(١) شرح المفصل ١٠/ ٤٣.

(٢) انظر في هٰذا التصريف اللوكي ٣٧ و٣٨، والتبصرة والتذكرة ٨١٤، والممتع في التصريف ١/ ٣٦٢ وشرح التصريح ٢/ ٣٧٢.

أما قلب الواو همزة فتقلب في المواضع الآتية:

١- وقوعها متطرفة إثر ألف زائدة نحو: سماء ودعاء، والأصل سماو ودعاو...

٢- وقوعها حرف مد ثالثة زائدة في مفرد جمعه على وزن مفاعل نحو: عجوز: عجائز، رعوفة رعائف والأصل: عجاوز ورعاوف.

٣- وقوعها عيناً لاسم فاعل أُعِلّ في فعله، نحو: قائم وصائم فأصلهما: قاوم وصاوم.

٤- وقوعها ثاني حرفي لين بينهما ألف مفاعل: نحو: أوائل وسيائد، والأصل: أواول وسياود جمع أول وسيد.

٥- وقوعها واواً مَتْلُوَّة بواو أخرى في أول الكلمة، حيث تقلب الأولى منهما همزة على الاّ تكون الواو الثانية حرف مد، وذٰلك نحو الأُوَل جمع الأُولى، والأصل وُولى، كذٰلك في جمع واصلة واقية، تقول: أواصل وأواقٍ والأصل: وواصل وواقٍ[1].

ثالثهما: في زيادة بعض الحروف:

ضرب لها ابن جني مثلاً بـ (لا) فذكر أنه لتعذر النطق بالألف (وهي مدة ساكنة)؛ ولأن الساكن يتعذر الابتداء به، زاد قبلها لاماً ليمكن الابتداء بها فصارت (لا). ثم أوضح السبب في اختيار اللام دون الهمزة التي درجت العرب على زيادتها قبل الساكن الذي لا يمكن الابتداء به، فقال:

«إن همزة الوصل لو جيء، بها قبل الألف توصلاً إلى النطق بالألف الساكنة، لما أمكن ذٰلك، ولأدتهم الحال إلى نقض الغرض الذي قصدوا له، وذٰلك أن الهمزة كانت تأتي مكسورة، كما جرت العادة فيها، ولو كسرت قبلها لانقلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها، فكنت تقول؛ (إي) فلا تصل إلى الألف التي اعتمدتها، فلما لم يجز

---

(١) انظر: الممتع في التصريف ١/ ٣٦٣-٣٦٧. وانظر أيضاً: ظاهرة التقاص في اللغة العربية للدكتور دردير أبي السعود ١٦٥.

ذٰلك عدلوا إلى اللام من بين سائر الحروف.. وذٰلك أنهم لما قد توصوا إلى النطق بلام التعريف، بأن قدموا قبلها ألفاً نحو الغلام والجارية، لما لم يكن الابتداء باللام الساكنة كذٰلك أيضاً، قدَّم قبل الألف في (لا) لاماً توصلاً إلى النطق بالألف الساكنة، فكان في ذٰلك ضرب من المعاوضة بين الحرفين»[1].

ومما تقدم ظهر أن الهمزة قد قلبت واواً في عدة مواضع كما أن الواو قلبت همزة في عدة مواضع أيضاً على طريق المبادلة والمعاوضة لتحقيق الشبه بينهما؛ لأن الهمزة شبيهة بالألف، وقد عدها بعضهم من حروف العلة فقال الجاربردي:

«وسميت الألف والواو والياء حروف الإعلال لما وقع فيهما من التغييرات المطردة وقد جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة كذٰلك»[2].

صور هٰذه الظاهرة:

لقد شاعت فكرة تبادل الأحكام، واقتراضها بين النحاة القدماء كنتيجة مترتبة لاستخدامهم الحمل على المشابهة في المسائل النحوية والصرفية، فقد لحظوا أن ثمة مسائل لما قوى الشبه بينهما أخذت كل واحدة منهما الحكم الخاص بالآخرى. بيد أن هٰذا لم يطرد في كل متشابهتين، وإنما تتراءى فكرة التقارض هٰذه في صور معينة أشهرها:

الصورة الأولى: تقارض (إلا وغير)

من المعلوم أن (إلاّ) حرف وأن (غير) اسم، وأن (إلاّ) موضوعة في أصلها للاستثناء سواء كان متصلاً نحو: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾[3] أم منفصلاً نحو: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[4] ونحو: ﴿وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓاْ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً﴾[5].

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ٤٣ و٤٤.

(٢) مجموعة الشافية ١/ ٢٦٨.

(٣) البقرة ٢/ ٢٤٩.

(٤) النساء ٤/ ١٥٧.

(٥) البقرة ٢/ ٢٨٢.

وأما (غير) فأصلها أن تكون صفة لنكرة نحو: «إنه قول غير واضح» أو تكون صفة لمعرفة شبيهة بالنكرة كالمعرَّف الجنسي نحو قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[1].

هٰذا هو العمل الخاص المناط بـ (إلاّ وغير). غير أنه لوحظ أن هٰذين اللفظين قد يتبادلات الأحكام؛ بمعنى أن يوصف بإلاّ حملاً على (غير) وذٰلك كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[2].

فإلاّ هنا لا يجوز أن تكون للاستثناء لأن هٰذا يعني: لو كان فيهما آلهة ليس بينهما الله. أي لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لم تفسدا. وفي هٰذا يقول الخضري:

«اعلم أن أصل غير كونها صفة مميزة لتغاير مجرورها لموصوفها ذاتاً أو صفة، ولتوغلها في الإبهام لا تتعرف بالإضافة... وأما إلاّ فأصلها مغايرة ما بعدها لما قبلها نفياً وإثباتاً، فلما أتفقا في مطلق المغايرة حملت غير على إلاّ في الاستثناء بها، أي في المغايرة نفياً وإثباتاً، بلا نظرة لمغايرة ذات أو صفة، فاستحق الاسم بعدها إعراب المستثنى لٰكنه مشغول بجر الإضافة...

«وكما حملوا (غير) على (إلاّ) حملوا إلا عليها في الوصف بها، فتفيد المغايرة ذاتاً أو صفة بلا نظر للنفي والإثبات، لٰكن حمل غير على إلا أكثر؛ لأن التصرف في الاسم أكثر منه في الحرف؛ فلذٰلك تقع في جميع مواقع إلا، ولا تقع (إلا) في موقعها إلا بشرط كون موصوفها جمعاً كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وقول (لبيد): (البسيط)

لَوْ كانَ غَيْرِي سُلَيْمى الدَّهرَ غَيَّرَهُ   وَقعُ الحَوادِثِ إلاّ الصَّارِمُ الذَّكَرُ[3]

---

(١) الفاتحة ١/ ٧.

(٢) الأنبياء ٢١/ ٢٢.

(٣) انظر: حاشية الخضري ١/ ٢٠٨، والمفصل ٧٠ و٧١، والأصول لابن السراج ١/ ٢٨٥ والكافية للرضي ١/ ٢٤٥، وشرح المفصل ٢/ ٨٣ ،وارتشاف الضرب ٢/ ٣١٢ ،والهمع ١/ ٢٩٩ وحاشية الصبان ٢/ ١٥٥.

فالصفة لغيري لأنه شبه جمع نكرة.

قال ابن جماعة: «ولا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء، ويرده الآية» ومن شواهدهم على مجيء (إلا) وصفاً حملاً على غير قول عمرو بن معد يكرب الزبيدي: (الوافر)

وَكُــلّ أخٍ مُفــارِقُــهُ أَخــوهُ ... لَعَمْــرُ أبيــكَ إلاّ الفَــرْقَــدانِ[1]

قال الفارقي: «(إلا) هنا وصف لا استثناء، وإنما هي معنى (غير)، كما أن غيراً يكون استثناء في معنى إلا . . .

«أصل (إلا) للاستثناء، وهي أم حروفه وأصل غير الوصف، ثم قد تحمل كل واحدة منهما على الأخرى، فيوصف بـ (إلاّ) ويستثنى بغير، ولولا كونها في البيت وصفاً لنصب الفرقدين لأنه استثناء موجب»[2].

الصورة الثانية: تقارض ما النافية وليس:

أما (ما): فهي حرف تدخل على الجملة الفعلية والاسمية، فإن دخلت على الفعلية فلا تعمل شيئاً كقوله تعالى: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾[3]. وإنْ دخلت على الجملة الاسمية، فإنها في لغة تميم لا تعمل شيئاً أيضاً؛ وذلك نحو قراءة عاصم: ﴿ما هُنّ أُمهاتُهمْ﴾[4] بالرفع، على أن (ما) تميمية.

وأما (ليس): فهي فعل ماض لا يتصرف، وهي كلمة دالة على نفي الحال، كما قال الأعشى: (الطويل)

لَهُ صَدَقاتٌ ما يُغَبُّ ونائِلٌ ... وَلَيْسَ عَطاءُ اليومِ مَانِعَهُ غَدا[5]

---

(١) انظر ديوانه: ١٦٧.
(٢) الإفصاح ٣٧٤.
(٣) البقرة ٢/ ٢٧٢.
(٤) المجادلة ٥٨/ ٢.
(٥) انظر ديوانه ١٧٣.

هٰذا هو الأصل في (ما) و(ليس).

غير أن (ما) تعمل عند أهل الحجاز، إذا دخلت على الجملة الاسمية، ويحملونها على (ليس). وعلى هٰذه اللغة جاء القرآن الكريم، فقال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1] و﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[2] واشترطوا لعملها:

١- ألاّ يقترن اسمها بأن الزائدة فإنْ اقترن بطل علمها كقول الشاعر: (البسيط)

بَنِي غُدانةَ ما إنْ أنتُمُ ذَهبٌ ولا صَريفٌ ولٰكن أَنْتُمُ الخَزَفُ[3]

٢-ألاّ يدخل على خبرها المنفى (إلاّ) ولذا وجب الرفع في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[4]، كما وجب الرفع بعد بل ولٰكن، ككقولك: ما أنت مقيماً بل مسافر أو لٰكن مسافر.

٣- ألا يتقدم خبرها اسمها كقولهم: «ما مسيء من أعتب»[5].

٤- ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها فإن تقدم بطل عملها، كقول مُزاحَم العقيلي: (الطويل)

وَقالوا تَعَرَّفْها المنازِلَ مِن مِنًى وما كلُ مَنْ وافى مِنىً أنا عارِفُ[6]

(١) يوسف ١٢/ ٣١.

(٢) المجادلة ٥٨/ ٢.

(٣) الشاهد غير منسوب لأحد في: شذور الذهب ١٩٤، وهمع الهوامع ١/ ١٢٣، وشرح التصريح ١/ ١٩٦ واللسان (صرف) ٩/ ١٩٠.

(٤) آل عمران ٣/ ١٤٤.

(٥) انظر المثل في كتاب سيبويه ١/ ٥٩، ومجمع الأمثال للميداني ٢/ ٢٨٨، والمثل في «ما أساء من أعتب».

(٦) انظر الشاهد في: الكتاب ١/ ٧٢، وشذور الذهب ١٩٥، والخزانة ٦/ ٢٦٩، وشرح التصريح ١/ ١٩٨.

كما أن (ليس) في لغة بني تميم تعطى حكم (ما) عند انتقاص النفي بإلا، وفي هٰذا يقول الخضري:

«وقد أهملوا ليس حملاً على ما في قولهم: ليس الطيبُ إلا المسكُ»(١).

الصورة الثالثة: تقارض (إذا، ومتى):

أصل (إذا) أنها قد تكون للمفاجأة، وعندها تختص بالجمل الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، لعدم تضمنها معنى الشرط، ولا تتصدر الكلام، ولا بد من تقدم شيء قبلها لأنها تدل على أن ما بعدها مفاجىءلما قبلها، وهي تعنى الحال وليس الاستقبال، وذٰلك كقوله تعالى: ﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾(٢).

وقد تكون لغير المفاجأة، والغالب حينئذ أن تكون ظرفاً دالاً على المستقبل متضمناً معنى الشرط، وتدخل على الجملة الفعلية، وذٰلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾(٣) ولا تعمل الجزم(٤).

وأصل (متى) أن تكون اسم شرط يجزم فعلين: الأول فعل الشرط، والثاني جوابه نحو: قول سحيم بن وثيل الرياحي: (الوافر)

أنـا ابـنُ جَـلا وطَـلاَّعُ الثَّـنـايـا ... متى أضـعِ العَمَـامـةَ تَعْـرفـونِـي(٥)

هٰذا هو أصلهما ولٰكن:

تقترض (إذا) من (متى) حكمها في الجزم، وذٰلك كقوله -ﷺ- لفاطمة رضي الله عنها:

---

(١) انظر في هٰذا: حاشية الخضري ١/ ١٤٢، والهمع ١/ ١١٥، والبغداديات ٣٨٤.

(٢) طه ٢٠/ ٢٠.

(٣) الروم ٣٠/ ٤٨.

(٤) انظر: صور نحوية «لكمال بسيوني» ١١ و١٢.

(٥) انظر: الشاهد في الخزانة ١/ ٢٥٥، ٢٦٠.

«. . . ألا أعلمكما خيراً مما سألتما: إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين وتسبحا ثلاثاً وثلاثين وتحمدا ثلاثة وثلاثين فهو خير لكم من خادم»[1] ومنه قول عبد قيس بن خفاف: (الكامل)

اسْتَغْنِ ما أغْناكَ ربُّكَ بالغِنَى وإذا تُصِبْكَ خَصاصَةٌ فتَجمَّلِ[2]

كما تعطى (متى) حكم إذا فتهمل ولا تجزم، وذٰلك كحديث عائشة -رضي الله عنها- في استنابة أبيها (أبي بكر) -رضي الله عنه- في مرض الرسول عليه السلام كي يصلي بالناس: «وإنه متى يقوم مقامك لا يمسعُ الناس»[3].

ومثله ما أورده ابن مالك من قول أبي جهل لصفوان:

«متى يراك الناس تخلفت وأنت سيد هٰذا الوادي، تخلفوا معك» قال: تضمن هٰذا الكلام ثبوت (ألف تراك) بعد متى الشرطية، وكان حقها أن تحذف»[4].

ويجمل هٰذا القول ابن جماعة: «قد تحمل إذا على متى فيجزم بها، ومتى على إذا فلا تجزم»[5].

الصورة الرابعة: تقارض (عسى، ولعل):

(عسى) فعل من أفعال المقاربة، وقد وضعت للدلالة على رجاء الخبر، وهي كجميع أفعال المقاربة تعمل عمل (كان) لٰكن هٰذه الأفعال تنقسم إلى ثلاث فئات:

الأولى: ما يجب أن يقترن خبرها بأن.

---

(١) انظر الحديث في: صحيح البخاري (مناقب على) ٢/ ٣٠٠.

(٢) انظر: اللسان (لرب) ١/ ٧١٢.

(٣) الحديث في سنن النسائي (باب الإمامة) ٢/ ٩٩.

(٤) انظر شواهد التصريح على التوضيح ١٧-١٨ و١٦.

(٥) شرح الكافية لابن جماعة ٣٨٧.

الثانية: ما يجب تجرد خبرها من (أن).

الثالثة: ما يجوز فيه الوجهان.

غير أن الأشهر الغالب في خبر عسى اقترانه بأن، كقوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[1] وحذفها من خبرها قليل، وقد جاء في قول هُدْبة العذري:

(الوافر)

عَسى الكَرْبُ الذي أمْسَيْتَ فيه ... يكونُ وَراءَه فَرجٌ قَريبُ[2]

أما لعل: فهي حرف من أخوات (إنَّ)، تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها، ومعناها الترجي: أي توقع أمر يمكن حدوثه، محبة له نحو: قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[3] وإشفاقاً وخوفاً منه نحو قوله تعالى ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[4].

هٰذا هو الأصل في (عسى) و(لعل)، غير أنه لوحظ أن (عسى) تُحمل على (لعل) فتعطى حكمها ولا تقترن (أن) بخبرها، كما جاء في قول الشاعر قسام بن رواحة السِّنبسيِّ:

عَسى طيىءٌ مِنْ طيِّءٍ بَعْد هٰذِه ... سَتُطْفِىءُ غُلاّتِ الكُلى والجَوانِحِ[5]

كما تحمل عليها إذا كان اسمها ضميراً كقول رؤبة: (الرجز)

تَقولُ بِنتى قَدْ أَنى أناكا ... يا أبَتا عَلَّكَ أوْ عَساكا[6]

(١) الإسراء ١٧/٨.

(٢) انظر الشاهد: في الكامل للمبرد ١/ ١١٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٤٤٣.

(٣) البقرة ٢/ ١٨٩، وآل عمران ٣/ ١٣٠.

(٤) الشورى ٤٢/ ١٧.

(٥) الشاهد في: شرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٤٤٥، ومعجم الشعراء للمرزباني ٣٤٠.

(٦) الشاهد في: ملحق ديوانه: ١٨١، والخزانة ٥/ ٣٦٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٤٣.

ومثله قول صخر بن جعد الجعفري: (الطويل)

فَقلتُ: عَساها نارُ كأسٍ وَعَلّها ... تَشَكّى فآتي نَحْوهَا فأعُودُهَا[1]

وقول عمران بن حطان الخارجي: (الوافر)

وَلـى نَفْسٌ تُنـازعُنـي إذا مَـا ... أقـولُ لهـا: لَعَلّـي أو عَسـانِـي[2]

كما تعطى (لعل) حكم (عسى) في اقتران خبرها (بأن) على نحو ما جاء في الحديث الشريف: «فلعل بعضكم أن يكن ألحن بحجته من بعض»[3].

ومنه قول متمم بن نويرة: (الطويل)

لَعلَّكَ يَوماً أَنْ تَلُمَّ مُلَمَّةٌ ... عَليكَ مِنَ اللاّئِي يَدَعْنَكَ أجْدَعا[4]

الصورة الخامسة: تقارض (اسم الفاعل والصفة المشبهة): الأصل في اسم الفاعل أن يصاغ من الفعل المتعدي واللازم، فيعمل عمل فعله نحو: «أنت الضارب الرجل».

والأصل في الصفة المشبهة ألا تصاغ إلا من الفعل اللازم، ولأنها تصاغ من الفعل اللازم، فإنها تعمل عمله أي: لا تتعدى إلى مفعول، نحو: محمد حسن الوجه.

غير أن الصفة المشبهة قد تحمل على اسم الفاعل، فتعطى حكمه فيقال «الحسن الوجه» بنصب الوجه على أنه شبيه بالمفعول به، كما يقال: «أنت الضارب الرجل».

---

(١) انظر الشاهد في: شرح التصريح ١/ ٢١٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٤٣.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٥، وشرح التصريح ١/ ٢١٣، وشرح المفصل ٣/ ١٠ و١١٨ و١٢٠ والكافية ٢/ ٢١.

(٣) انظر الحديث في: حاشية الصبان ١/ ٢٦٧، والكافية للرضي ٢/ ٢١.

(٤) انظر الشاهد في: اللسان (علل) ١١/ ٤٧٤، والكامل ١/ ١١٤، والخزانة ٥/ ٣٤٥ و٣٤٦.

وقد يحمل اسم الفاعل على الصفة المشبهة، فيعطى حكمها فيقال: الضارب الرجل. كما قالوا: الحسن الوجه[1]. وفي هٰذا يقول ابن جني: «فلما رأى سيبويه[2] العرب إذا شبهت شيئاً بشيء فحملته على حكمه، عادت فحملت الآخر أيضاً عل حكم صاحبه، تثبيتاً لمعنى الشبه بينهما، حكم أيضاً لجر الوجه من قوله (هٰذا الحسن الوجه) أن يكون محمولاً على جر الرجل في قولهم: (هٰذا الحسن الوجه) حملاً له منهم على (هٰذا الضارب الرجل)[3].

الصورة السادسة:

تقارض (لمْ ولن وأخواتها).

الأصل في (لم) أن تجزم الفعل المضارع، والأصل في (لن) أن تنصبه. إلاّ أن العلماء قد لحظوا أن (لن وأخواتها) تجزم الفعل المضارع حملاً على (لم) واستشهدوا بقول الشاعر: (المنسرح)

لَنْ يَخِبِ الأنَ مِنْ رَجائكَ مَنْ ... حَرّكَ مِنْ دونِ بَابِكَ الحَلَقَه[4]

ومن جزم الفعل المضارع (بأن) قول الراعي النميري: (البسيط)

أَبَتْ قُضَاعَةُ أنْ تَعْرِفْ لَكُمْ نَسَباً ... وَابْنا نِزارٍ، فَأَنْتُمْ بَيْضَةُ البَلَدِ[5]

---

(١) انظر: صور نحوية لكمال بسيوني ١٤ و١٥.

(٢) انظر الكتاب ١٩٤ وما بعدها.

(٣) انظر الخصائص ١/٣٠٨.

(٤) الشاهد بلا نسبة في: مغني اللبيب ٢/٦٩٨، والأشباه والنظائر ١/١٣٦، وهو لأعرابي في شرح شواهد المغني يسأل الحسين بن علي رضي الله عنهما ٢/٦٨٨.

(٥) انظر الشاهد في: طبقات فحول الشعراء لابن سلام ١/٥٠٤، والعمدة ٢/١٨٩، واللسان ٧/١٢٦.

وقول الشاعر محمد بن يسير في إحدى الروايتين: (البسيط)

أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أنْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ القَرْعِ للأَبْوابِ أنْ يَلجَأ[1]

وقول لبيد: (الكامل)

تَرّاكُ أمْكِنَة إذا لمْ أرْضَها أو يَرْتَبِطْ بَعْضَ النفوسِ حِمامُها[2]

ومن جزم الفعل المضارع بعد لام (كي) قول الشاعر: (الطويل)

وأُغضي على أشياءَ منكَ لِتُرضِني وأُدعَى إلى ما سَرَّكُمْ فأجيبُ[3]

حيث جزم ترضيني بلام كي، ودليل ذلك حذف الياء من الفعل[4].

كما لحظوا أن (لم) قد استعارت من (لن) حكمها في النصب فنصبت، واستشهدوا بقراءة بعضهم: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾[5].

وبقول الراجز: (الرجز)

في أيِّ يوميَّ من الموتِ أفرّ أيَوْمَ لَمْ يُقْدرَ أمْ يَومَ قُدِر[6]

وفي هٰذا التقارض يقول الأزهري:

«وقد تتقارض (أن) المصدرية، و(لم) فيجزم) بأن وينصب بلم»[7].

---

(١) انظر الشاهد في: البيان والتبين ٢/ ٣٦٠، والعقد الفريد ١/ ٧٠، والشعر والشعراء ٦٠٧، ويروى في هٰذه المصادر (أن يحظى) ولم يذكر رواية (أن يظفر) إلا ابن عصفور في الضرائر ٨٩.

(٢) انظر: ديوانه (طبعة صادر) ١٧٥، وجمهرة اللغة ١/ ٣٠٢، ومجاز القرآن ١/ ٩٤.

(٣) الشاهد غير منسوب لأحد في: الجمل في النحو للخليل بن أحمد ٢٠٧، والضرائر ٩١.

(٤) انظر: الجمل في النحو ٢٠٧.

(٥) الانشراح ٩٤/ ١.

(٦) البيتان لعلي بن أبي طالب في (ديوانه ٩٧)، وحماسة البحتري ٣٧، وهما للحارث بن المنذر في: شرح شواهد المغني ٢/ ٦٧٤، ورواية ديوان علي: (يوم ما قدر) وعلى هٰذا فلا شاهد فيه.

(٧) شرح التصريح ٢/ ٢٤٧.

الصورة السابعة:

تقارض (إنْ الشرطية ولو):

الأصل في (إنْ) الشرطية أن تجزم الفعل، كما أن الأصل في لو ألا تجزم، ولٰكن قد يتقارض اللفظان فتعطى (إنْ) الشرطية حكم (لو) في الإهمال، واستشهدوا بالحديث الشريف: «فإن لا تراه فإنه يراك»[1].

ويعطى (لو) حكم (إنْ) الشرطية فيجزم بها، واستشهدوا بقول علقمة بن عبدة: (الرمل)

لَـوْ يَشَـأْ طـارَ بِـه ذو مَيْعـةٍ لاحِـقُ الأَطـالِ نَهْـدٌ ذو خُصَـلْ[2]

وفي هٰذا يقول ابن مالك

«ونظير حمل (متى) على (إذا) وحمل (إذا) على (متى) حملهم (إنْ) الشرطية على (لو) في رفع الفعل بعدها، وحملهم (لو) على (إنْ) في الجزم بها.

فمن رفع الفعل بعد (إنْ) حملاً على (لو) قراءة طلحة ﴿إن ما ترِيْنَ من البشر أحداً﴾[3] بسكون الياء وتخفيف النون، فأثبت نون الرفع في فعل الشرط بعد (إن) مؤكدة بـ (ما) حملاً لها على (لو).

«ومن الجزم بـ (لو) حملاً على (إنْ) قول الشاعر: (الخفيف)

لَوْ تَعُدْ حِيْنَ فَرَّ قَوْمُكَ بِي كُنْتَ في الأَمْنِ في أَعزِّ مكانِ[4]

«ومثله: لو يشأ طار به ذو ميعة.

---

(١) الحديث في: صحيح مسلم (باب الإيمان) ١/ ١٥٧.

(٢) الشاهد في ديوانه ١٣٤، وهو لامرأة من بني الحارث في: الأمالي الشجرية ١/ ١٨٧، وبلا نسبة في شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ١٩، وكذٰلك: مغني اللبيب ٢/ ٦٩٨.

(٣) مريم ١٩/ ٢٦.

(٤) لم يورد هٰذا الشاهد إلاّ ابن مالك في: شواهد التوضيح ١٩.

ومنه قول: (لقيط بن زرارة): (البسيط)

تَامَتْ فؤادَكَ لو يَحْزنْكَ ما صَنعتْ إحدى نِساءِ بني ذُهْلِ بن شَيْبانا(١)

الصورة الثامنة:

تقارض (أنْ المصدرية وما المصدرية):

الأصل في (أن) المصدرية أن تنصب الفعل المضارع، كما أن الأصل في (ما) المصدرية ألا يُنصب الفعل المضارع بها.

غير أن اللفظين قد يتبادلان الأحكام، فيعطى كل واحد حكم الآخر؛ بمعنى أن تهمل (أنْ) المصدرية . . حملاً على (ما) المصدرية ومن شواهده قول الشاعر: (البسيط)

أنْ تقـرآنِ علـى أسْمـاءَ ويْحكمـا منـي السـلامَ وألاّ تُشْعِـرا أحَـدا(٢)

وتعطى (ما) المصدرية حكم (أنْ) فتنصب الفعل المضارع بعدها، ومن أمثلتهم في هٰذا قوله عليه السلام: «كما تكونوا يولى عليكم»(٣).

فالأصل أن يقول الشاعر (أن تقرآ) لأنه فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون، وثباتها دليل على إلغاء عمل (أنْ)، كما أن الأصل في الحديث أن يكون: كما تكونون يولى عليكم فحذف النون من (تكون) دليل على نصبه بـ (ما).

وبناء على هٰذا التقارض فسر النحويون قول رؤبة: (الرجز)

لا تَظْلموا الناسَ كما لا تُظْلموا(٤)

---

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هٰذا الفصل (ص٤٧٤).

(٢) لم ينسب الشاهد إلى أحد: انظر: شرح التصريح ٢/ ٢٣٢، والخصائص ١/ ٣٩٠، وشواهد التوضيح ١٨٠ والأشباه والنظائر ١/ ١٣٦، واللسان (أن) ٦٣/ ٣٣.

(٣) الحديث في: تذكرة الموضوعات لمحمد طاهر الهندي ١٨٢، وكشف الخفاء لإسماعيل محمد العجلوني ٢/ ١٨٤، وكنز العمال لعلاء الدين الهندي ٦/ ٨٩.

(٤) انظر: ملحقات ديوان رؤبة ١٨٣، والخزانة (٨/ ٥٠٠)، وانظره في شرح التصريح ٢/ ٢٣٢ هٰذا قول ابن الحاجب والمشهور كما تكونون (مغني اللبيب ٢/ ٦٩٧).

قال البغدادي بعد أن أورد الشاهد السابق:

«على أن المبرد والكوفيين جوّزوا نصب المضارع بعد (كما) على أن أصلها (كيما)، حذفت الياء تخفيفاً، فإن (تظلموا) منصوب بحذف (النون بها)، وقيل بل نصبه بما المصدرية حملاً على (أنْ) المصدرية كما (أن) تهمل حملاً على ما. وهٰذا من باب التقارض»[1].

وذكر ابن جني أن أبا علي الفارسي قال: «وهي (أنْ) مخففة من الثقيلة كأنه قال: أنكما تقرآن: إلاّ أنه خفف من غير تعويض. وحدثنا أبو بكر بن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: شبه (أنْ) بـ (ما)[2] فلم يعملها كما لم يعمل (ما)» وإلى هٰذا أشار ابن مالك بقوله: (الرجز)

وَبعْضُهُمْ أهْمل (أنْ) حَمْلاً على (ما) أختها حَيثُ اسْتَحَقّتْ عَملا[3]

الصورة التاسعة:

تقارض (أفعل التعجب وأفعل التفضيل):

إن الأصل في أفعل التعجب ألا يصغر لأنه فعل، والأصل في أفعل التفضيل ألاّ يرفع الظاهر.

غير أن (أفعل التعجب) قد اقترض من (أفعل التفضيل) حكماً من أحكامه وهو التصغير، وذٰلك نحو قول الشاعر:

ياما أَمليحَ غِزلاناً شَدَنَّ لنا مِنْ هؤليائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمرِ[4]

---

(١) انظر: الخزانة ٩/ ٥٠٠.

(٢) انظر: الخصائص ١/ ٣٩٠.

(٣) انظر: ألفية ابن مالك ٥٧.

(٤) انظر تخريجه في: فصل الحمل على النظير ص٣٣٢.

ويعلل ابن الأنباري سبب هٰذا التصغير فيقول:

«إنما دخله التصغير حملاً على باب أفعل الذي هو للتفضيل والمبالغة، لاشتراك اللفظين في ذٰلك... فلهٰذه المشابهة جاز التصغير في قوله: «ياما أميلح».. والذي يدل على اعتبار هٰذه المشابهة، أنهم حملوا: «أفعل منك وهو أفضل القوم» على قولهم: «ما أفعله» فجاز فيهما ما جاز فيه، وامتنع فيهما ما امتنع فيه»[1].

كذٰلك حمل أفعل في التفضيل على أفعل في التعجب في رفع الظاهر، فامتنع أن يرفع الظاهر، وفي ذٰلك يقول ابن مالك:

وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ ومتى ... عاقَبَ فِعلاً فكثيراً ثَبَتَا
كَلَنْ تَرى في النّاسِ مِنْ رفيقِ ... أولى به الفَضْلُ منَ الصِّديقِ[2]

الصورة العاشرة:

تقارض (كادَ وعسى)

الأصل في (كاد) ألاّ يقترن خبرها بـ (أنْ) نحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾[3]

---

(١) انظر: أسرار العربية ١١٧ و١١٨.

(٢) انظر ألفية ابن مالك ٤٤.
شرح الأشموني معنى البيتين فقال:
قوله: (ورفعه الظاهر نزر) أي أفعل التفضيل يرفع الضمير في كل لغة، لا يرفع اسماً ظاهراً ولا ضميراً بارزاً إلا قليلاً حكى سيبويه مررت برجل أكرم منه أبوه؛ وذٰلك لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل... وهٰذا إذا لم يعاقب فعلاً أي لم يحسن أن يقع موقع فعل عقباه (ومتى عاقب فعلاً فكثيراً) رفعه الظاهر (ثبتا) وذٰلك إذا سبقه نفي، وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين نحو: ما رأيت رَجلاً أحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد.
«فإنه يجوز أن يقال: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد لأن أفعل التفضيل إنما قصر عن رفع الظاهر لأنه ليس له فعل بمعناه، وفي هٰذا المثال يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه» (انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/٥٨).

(٣) النور ٢٤/٣٥.

وقولهم: «كاد العروس يكون ملكاً»[1].

والأصل في (عسى) أن يقترن خبرها (بأن) نحو قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾[2].

ولٰكن قد تدخل (أنْ) على خبر (كاد) وتحذف من خبر (عسى)؛ بمعنى أن تستعير كل واحدة منهما حكم الأخرى بضرب من التقاص.

يقول الجامي: «وقد تحذف (أنْ) عن الفعل المضارع في الاستعمال تشبيهاً لـِ(عسى) بكاد: كما أن (كاد زيد يخرج) لم يذكر فيه (أن) كذلك (عسى زيد يخرج) لا يذكر فيه (أنْ) كقول هدبة بن خشرم العذري: (الوافر)

عَسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتَ فيه يَكُونُ وَرَاءَه فَرَجٌ قَرِيبُ[3]

وقد تدخل (أن) على خبر كاد تشبيهاً لها بـ (عسى)، كما أنه تحذف أنْ عن خبر (عسى) تشبيهاً لها بـ (كاد) كقول رؤية: (الرجز)

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلى أَنْ يَمْصَحا[4]

«فلما كان كل واحد منهما مشابهاً للآخر أعطى لكل منهما حكم الآخر من وجه»[5].

الصورة الحادية عشرة:

تقارض (الذي وأنْ المصدرية):

---

(١) انظر المثل في: مجمع الأمثال للميداني ٢/ ١٥٨.

(٢) البقرة ٢/ ٢١٦.

(٣) انظر الشاهد في: الكامل ١/ ١١٤، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٤٣، والخزانة ١/ ٣٢٨.

(٤) الشاهد غير موجود في ديوانه، وهو منسوب إليه في: الكامل ١/ ١١٤، وشرح المفصل ٧/ ١٢١ والاقتضاب ٣٩٦، وبلا نسبة في:ا لفوائد الضيائية ٢/ ٣٠١، وأسرار العربية ١٢٩.

(٥) انظر: الفوائد الضيائية ٢/ ٣٠١ و٣٠٢.

الأصل في (الذي) أن تكون اسماً موصولاً، وأن تكون (أنْ) حرفاً مصدرياً، غير أن (الذي) تقع مصدرية، كما تقع(أن) بمعنى الذي.

وقد ذكر هٰذا محمد بن مسعود الغزني(ت ٤٢١هـ)[١] في كتابه (البديع في النحو) فقال: إن (الذي) و(أنْ) المصدرية تتقارضان فتقع الذي مصدرية، كقول جميل بثينة: (الطويل)

أَتَقْرَحُ أَكْبَادُ المحِبين كَالذي أرى كَبِدي مِنْ حُبّ بُثْنَة يَقْرَحُ[٢]

«وتقع (أنْ) بمعنى (الذي) كقولهم: (زيد أعقل من أن يكذب) أي من الذي يكذب»[٣].

الصورة الثانية عشرة:

تقارض (اسم الفاعل والفعل المضارع)

الأصل في الأسماء ألاّ تعمل، وإنما العمل للأفعال والحروف. والأصل في الأفعال أن تكون مبنية، وإنما الإعراب للأسماء، غير أن بعض الأسماء، ومنها (اسم الفاعل) قد جاء عاملاً، وحمل في ذٰلك على الفعل المضارع بضرب من المشابهة بينهما؛ ولهٰذه المشابهة عمل (اسم الفاعل) عمل الأفعال. ولما أشبه الفعل المضارع الأسماء حمل أيضاً عليها، وأعطى حكمها وهو الإعراب. فكان اسم الفاعل لما أشبه الفعل المضارع أعطى بعض أحكامه وهو العمل، كما أن الفعل لما أشبه الفعل المضارع، أعطى بعض أحكامه وهو الإعراب، طلباً للتقاص وبضربٍ من التقارض.

يقول ابن يعيش: «اعلم أن اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى. أما اللفظ فلأنه جار عليه في حركاته، وسكناته، ويطرد فيه ذٰلك..

(١) هو محمد بن مسعود الغزني (ابن الذكي) نحوي من آثاره: البديع في النحو (انظر معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ١٢/ ١٩، وبغية الوعاة: ١/ ٢٤٥).

(٢) انظر الشاهد في: ديوانه ٤٧، وهو بلا نسبة الأشباه والنظائر ١/ ١٣٧.

(٣) انظر هٰذه المسألة في: الأشباه والنظائر ١/ ١٣٧.

فإذا ما أريد به ما أنت فيه، وهو الحال أو الاستقبال، صار مثله من جهة اللفظ والمعنى فجرى مجراه، وحمل عليه في العمل، كما حمل فعل المضارع على الاسم في الإعراب لما بينهما من المشاكلة»[١].

الصورة الثالثة عشرة:

تقارض (الفاعل والمفعول به):

فالفاعل: هو «اسم أو ما في تأويله أسند إليه فعل أو ما في تأويله مقدم عليه أصلي المحل والصيغة»[٢].

فالاسم نحو: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[٣] والمؤول بالاسم نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾[٤].

ويقصد بالمؤول بالفعل ما يعمل عمله كالصفة، والمصدر، واسم الفعل، والظرف نحو﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾[٥]، وأبوك متفتح عقله، وقولهم: «هيهات هيهات الجنابُ الأخضر»[٦].

وحكم الفاعل أن يكون مرفوعاً، فإذا أضيف إلى المصدر جُرَّ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[٧] أو يجر بأحد حروف الجر الزائدة نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٨].

---

(١) انظر: شرح المفصل ٦/٦٨، وانظر هٰذه المسألة في: الجمل في النحو للخليل بن أحمد ٨٤.
(٢) انظر هٰذا في: صور نحوية لكمال بسيوني ١٥.
(٣) التوبة ٩/ ٣٢.
(٤) العنكبوت ٢٩/ ٥١.
(٥) النحل ١٦/ ٦٩.
(٦) انظر: مجمع الأمثال للميداني ٢/ ٣٩٤ ويضرب لما لا يمكن تلافيه.
(٧) البقرة: ٢/ ٢٥١.
(٨) النساء ٤/ ٧٩.

وأما المفعول به فهو الاسم الذي يدل على من وقع عليه فعل الفاعل، ومن أحكامه النصب ويكون ظاهراً أو ضميراً.

فهٰذا هو الأصل فيهما، غير أن النحويين يقولون: قد يعطى كل منهما إعراب الآخر بشرط أمن اللبس، كقولهم: «خرق الثوبُ المسمارَ وكسر الزجاجُ الحجرَ».

وقد أورد هٰذه الصورة ابن هشام ومثل له بقول الأخطل: (البسيط)

مِثْلُ القَنَافِذِ هدَّاجونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ اَو بَلَغَتْ سَوْآتِهِم هَجَرُ[1]

فالأصل أن يقول: بلغت سوآتُهم هجراً، ولٰكنه أعطى حكم الفاعل للمفعول. وبالعكس بضرب من التقارض لما أمن اللبس[2]. وقال أبو عبيده:

«وإنما السوءة البالغة، وهٰذا البيت مقلوب وليس بمنصوب»[3].

الصورة الرابعة عشر:

تقارض (حرُوف الجرّ)

الأصل في حروف الجر أن يكون لكل واحد معنى يكثر فيه، ويعرف به فـ (الباء) للإلصاق و(إلى) لانتهاء الغاية، و(من) لابتداء الغاية، و(في) للظرفية، و(عن) للمجاوزة و(اللام) للملك، وهٰكذا...

ولٰكن قد تتناوب هٰذه الحروف فيما بينها ومعانيها الخاصة، فيعطى كل واحد منهما معنى الآخر، عدّه بعض النحاة ضرباً من التقاص والتقارض[4].

---

(١) الشاهد للأخطل في ديوانه ١٠٩، والكامل ١/ ٢١٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٦٧، ومجاز القرآن ٢/ ٣٩.

(٢) انظر هٰذه الصورة في: مغني اللبيب ٢/ ٦٩٩ و٦٧٠، وانظرها أيضاً في: صور نحوية ١٥ و١٦.

(٣) انظر: مجاز القرآن ٢/ ٣٦.

(٤) منهم ابن هشام: انظر هٰذا في: الأشباه والنظائر ١/ ١٣٧.

ولهٰذه الصورة أمثلة كثيره منها:

أولا: الباء وعلى:

الأصل في الباء أن تكون للإلصاق اللفظي نحو أمسكت بعلي، والمعنوي نحو قول: عمرو بن قميئة: (الطويل)

بِوُدِّكِ مَا قومي على ما تَرَكْتِهِم سُلَيْمَى إذا هَبَّتْ شَمالٌ ورِيحُها[1]

أي على ودِّك قومي[2].

والأصل في (على) أن تكون للاستعلاء، ولٰكن قد تأخذ معنى الباء وذٰلك كقول امرىء القيس: (المتقارب)

بــأَيِّ عَــلاقَتِنــا تَــرْغَبــونَ أعــن دَمِ عَمــرٍو علــى مَــرْثَــدِ[3]

«أراد: ترغبون عن دم عمرو بدم مرثد»[4].

ثانياً: إلى وفي:

الأصل في (إلى) أن تكون لانتهاء الغاية، والأصل في (في) أن تكون للظرفية، ولٰكن قد تأتي إلى مكان (في) وذٰلك كقول النابغة: (الطويل)

فلا تَتْرُكَنّي بالوعيدِ فإنّني إلى الناس مَطْلِيٌّ بِهِ القارُ أجْرب[5]

يريد في الناس[6].

---

(١) انظر الشاهد في: أدب الكاتب ٤١٤، وكتاب الأزهية ٢٨٥.

(٢) الأزهية ٢١٦.

(٣) انظر: ديوانه ١٨٦.

(٤) الأزهية ٢٧٧.

(٥) انظر: ديوانه ٢٨.

(٦) أدب الكاتب ٣٩٥.

كما تأخذ (في) معنى (إلى) كقوله عز وجل ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾[1] أي: إلى أفواههم[2].

ثالثاً: على واللام:

الأصل في (على) أن تكون للاستعلاء، و(اللام) أن تكون للملك، ولٰكن قد تأتي (اللام) بمعنى (على) كقوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ سُجَّدٗا﴾[3] وقول الأشعث الكندي: (الطويل)

تَنَاوَلْتُ بالرُّمْحِ الطويلِ ثِيابَهُ ... فَخَرَّ صريعاً لليَدَيْنِ وللفَمِ[4]

وتأخذ على معنى اللام وذٰلك كقول الراعي: (الوافر)

رَعَتْهُ أَشْهُراً وَخَلا عَلَيْها ... فَطَارَ النيُّ فيها واسْتَطَارا[5]

أي: خلا لها[6].

رابعاً: من وفي:

الأصل في (من) أن تكون لابتداء الغاية، وأن تكون (في) للظرفية، ولٰكن قد يتقارضان المعنى فتكون (من) بمعنى (في) كقوله تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾[7]، أي: في الأرض[8].

---

(١) إبراهيم ١٤/ ٩.
(٢) أدب الكاتب ٣٩٥.
(٣) الإسراء ١٧/ ١٠٧.
(٤) انظر الشاهد في: الأزهية ٢٨٨، ورصف المباني ٢٩٧، وأدب الكاتب ٤٠١.
(٥) أدب الكاتب ٤٠١.
(٦) انظر: رصف المباني ٢٩٧، وأدب الكاتب ٤٠١.
(٧) فاطر ٣٥/ ٤٠.
(٨) انظر: كتاب حروف المعاني للزجاجي ٧٦.

وتأخَذ (من) معنى (في) نحو قول امرئ القيس: (الطويل)

وهل يَنْعَمَنْ مَنْ كانَ أقربُ عهدِه ثلاثين شهراً في ثلاثةِ أحوالِ[1]

أي: من ثلاثة أحوال[2].

خامساً: في وعلى: أصل معنى (في) للظرفية، وأصل معنى (على) الاستعلاء، ولٰكن قد تحل (في) مكان (على) كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[3] أي على جذوع النخل[4]. وقول سويد بن أبي كاهل: (الطويل)

هُمُ صَلبُوا العَبْديّ في جِذْعِ نَخلةٍ فَلا عَطَسَت شيبانُ إلاّ بِأَجْدعا[5]

وقول عنترة: (الكامل)

بَطَلٌ كَأَنَّ ثيابه في سَرْحَةٍ يُحْذَى نِعَالَ السّبْتِ لَيْسَ بِتَوْأَمِ[6]

أي: على سرحة[7].

وتقع (على) في موقع (في) في المعنى وذٰلك نحو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾[8]. أي: في ملك سليمان[9].

---

(١) انظر: ديوانه ٢٧ والرواية في الديوان (أحدث بدلاً من أقرب).
(٢) كتاب حروف المعاني للزجاجي ٨٣.
(٣) طه ٢٠/ ٧١.
(٤) أدب الكاتب ٣٩٤.
(٥) انظر: الشاهد في اللسان (عبد) ٣/ ٢٧٧، وشرح شواهد المغني / ٤٩٧١، والأزهية ٣٦٨.
(٦) انظر: الديوان ٢١٢.
(٧) انظر: أدب الكاتب ٣٩٥.
(٨) البقرة ٢/ ١٠٢.
(٩) أدب الكاتب ٤٠٦.

سادساً: الباء وعن:

الأصل في وضع (الباء) أن تكون للإلصاق، كما أن معنى (عن) الرئيس هو المجاوزة. غير أن الباء قد خرجت عن معناها الأساسي إلى معنى المجاوزة، مما عبر عنه بعضهم بموافقه (عن)[1] ويكثر وقوعها في هٰذا المعنى بعد السؤال.

ومن أمثلة ذٰلك قوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[2] و﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾[3] ومثله قول علقمة:

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بالنسَاءِ فَإِنَّنِي خَبيرٌ بأَدْواءِ النساءِ طَبيبُ[4]

ويقل وقوعها بعد غير السؤال. من ذٰلك قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾[5] أي عن الغمام، وقوله تعالى: ﴿بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾[6] أي: عن أيمانهم[7].

وقد تخرج (عن) من المجاوزة إلى معنى (الباء) في إفادة الاستعانة، وذٰلك نحو قولهم: رميت بالقوس، وذكر الفراء أن العرب تقول: «ورميت عن القوس وبالقوس وعلى القوس»[8]

---

(١) انظر: قول ابن مالك في: التسهيل ١٤٥.

(٢) الفرقان ٢٥/ ٥٩.

(٣) المعارج ٧٠/ ١.

(٤) ديوانه علقمة ٥٠٢ ووردت في الديوان (بصير) بدلاً من (خبير).

(٥) الفرقان ٢٥/ ٢٥.

(٦) الحديد ٥٧/ ١٢.

(٧) انظر: الجنى الداني للمرادي ١٠٥.

(٨) انظر قوله هٰذا في: معاني القرآن ٢/ ١٦٧، وانظر: الجنى الداني ٢٦٣.

سابعاً: إلى ومن:

يتقارض الحرفان فيأخذ كل واحد منهما معنى الآخر، فتأخذ (إلى) معنى (من) فتفيد ابتداء الغاية، وذٰلك نحو قول ابن الأحمر:

تَقولُ وَقَدْ عَالَيْتَ بالكَوْرِ فَوْقَها ... يُسَقَّى فَلاَ يُرْوَى إليّ ابْنُ أَحْمَرَا[1]

أي: مني[2].

قال البطليوسي(ت ٥٢١هـ) معقباً على هٰذا الشاهد: «يسقى ابن أحمر فلا يروى مني فقدم وآخر واستعمل (إلى) موضع (من)»[3].

وتقع (من) مكان (إلى) فتغير معنى انتهاء الغاية، ومن ذٰلك ما أنشده الأصمعي للأعشى: (المتقارب)

أأزْمَعتَ من آلِ ليْلى ابْتِكارا ... وشَطَّتْ على ذي نوىً أنْ تُزارا[4]

قالوا: معناه إلى آل ليلى[5].

ولعل في هٰذه الأمثلة ما يكفي للتدليل على إحلال حروف الجر بعضها محل بعض، أو كما سماه ابن هشام، والسيوطي بالتقارض[6].

---

(١) انظر الشاهد في: أدب الكاتب ٤٠٢، والاقتضاب ٤٤٠.

(٢) انظر: أدب الكاتب ٤٠٢.

(٣) انظر: الاقتضاب ٤٤٠.

(٤) انظر الشاهد في: الديوان ٨١.

(٥) انظر هٰذا في: معاني الحروف للرماني ٩٨.

(٦) انظر هٰذا في: الأشباه والنظائر ١/ ١٣٧.

رأي العلماء في أسلوب التقارض والتقاص

يرتبط أسلوب «التقاص والتقارض» عند النحاة القدامى بفكرة الحمل على «الشبه» ارتباطاً وثيقاً، بل إن مفهومه يرتكز بصورة أساسية على التشابه بين المسائل النحوية والمفردات، يدل على ذٰلك أقوالهم، وتطبيقاتهم عليه.

أما أقوالهم، فقد وضحها ابن جني على ما فهمه من منهج سيبويه، وهو يعالج هٰذا الأسلوب معللاً تقارض اسم الفاعل، والصفة المشبهة فقال: «ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك: هٰذا الحسن الوجه أن يكون الجر في الوجه من وضعين: أحدهما. . . الإضافة والآخر تشبيهه بالضارب الرجل إنما جاز فيه الجر تشبيهاً بالحسن الوجه «فإن قيل: وما الذي سوغ سيبويه هٰذا، وليس مما يرويه عن العرب رواية، وإنما هي شيء، رآه واعتقده وعلل به. قيل: يدل على صحة ما رآه من هٰذا، وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه: من أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكنت ذٰلك الشبه لهما، وعَمَّرت به الحال بينهما، ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه: تمموا ذٰلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه»[1].

وقال في موضع آخر: «فلما رأى سيبويه العرب إذا شبهت شيئاً بشيء وحملته على حكمه. عادت أيضاً فحملت الآخر على حكم صاحبه تتميماً لهما وتثبيتاً لمعنى الشبه بينهما، حكم أيضاً لجر الوجه من قوله (هٰذا الحسن الوجه) أن يكون محمولاً على جر الرجل في قولهم (هٰذا الضارب الرجل)، كما أجازوا أيضاً النصب في قولهم هٰذا الحسن الوجه) حملاً منهم على (هٰذا الضارب الرجل).

---

(١) انظر: الخصائص ١/ ٣٠٤، والاقتراح ١٠٣.

«ولما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين وبألفاظهم متحلين، ولمعانيهم وتصورهم آمّين، جاز. . . أن يرى فيه (العلماء) نحواً مما رأوا، ويحذوه على أمثلتهم حذواً، وأن يعتقد في هٰذا الموضع نحواً مما اعتقدوا في أمثاله»[1].

وكان هٰذا المنهج الذي سلكه سيبويه في التعليل لهٰذه الأمثلة معلماً نسج على منواله علماء العربية فيما بعد، ولم يعترض عليه معترض على حد زعم ابن جني.

يقول ابن جني: «ولذٰلك، عندنا، لم يتعقب هٰذا الموضع عليه أحد من أصحابه، ولا غيرهم، ولا أضافوه إلى مانعوه عليه»[2].

كما يدل على تمسكهم بهذا المنهج، ما قاله أبو عثمان المازني في مجلس ضمه مع الأخفش: «ليس في الغريب شيئان تضارعا فحمل أحدهما على الآخر إلا جاز حمل الآخر عليه في بعض الأحوال»[3].

وهٰذا الذي قاله المازني ليس غريباً بالفعل قياساً على ما ذكره النحاة من أنَّ «العرب تحمل الشيء على الشيء مع حصول أدنى تناسب بينهما»[4]. فكيف التشابه إذا قوي وتشارك اللفظان فيه.

وتمشياً مع هٰذا التوجه عند العلماء، يرسم ابن عصفور قاعدة عامة فيقول: «إذا قوي الشبه بين الشيئين حكم لكل واحد منهما بحكم الآخر»[5].

(١) الخصائص ١/٣٠٨ و٣٠٩.
(٢) الخصائص ١/٣٠٩.
(٣) الأشباه والنظائر ٢/ ٨٣، وانظر هٰذه المسألة في: مجالس العلماء للزجاجي ٢٤١.
(٤) الأشباه والنظائر ٣/ ١٠٩.
(٥) الممتع في التصريف ١/ ٣٤١.

وبالرغم من أخذ العلماء لظاهرة التقارض والتقاص، وجعلها وسيلة من وسائل توثيق الصلات بين المسائل النحوية، وتقوية ما بين هٰذه المسائل من شبه، وعدها مُلْحةً من ملح كلام العرب كما يقول ابن هشام[1]. وبالرغم من أن أحداً منهم لم يعترض على مفهومها، وطبيعتها إلا أن بعض النحاة قد عالجوا بعض شواهد هٰذه الظاهرة على أنها من الضرائر، فالأعلم يجعل: إسقاط أنْ من خبر عسى في بيت هدبة: (الوافر)

عَسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتَ فِيه يَكُونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[2]

وأمثاله من قبيل الضرورة، فقد أورد البغدادي عن الأعلم قوله:

«الشاهد في هٰذه الأبيات إسقاط (أن) ضرورة ورفع الفعل، والمستعمل في الكلام أن يكون كما قال تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ﴾[3] و﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[4].

وذكر القزاز القيرواني أنه مما يجوز في الضرورة: «إدخال «أن» في جواب كاد، والوجه ألا تدخل إذا قلت: «كاد يزيد يقوم» لأنها وضعت للمقاربة، وقد أجازوا إدخال (أن) معها وشبهوها بعسى، فقال الشاعر:

قَدْ كَانَ مِنْ طُولِ البِلى اَنْ يَمْصَحَا[5]

فأدخل «أن» في الجواب، وحقها الحذف»[6].

---

(١) يقول ابن هشام: «من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام» مغني اللبيب ٢/ ٦٩٧.

(٢) مر تخريج الشاهد فيما سبق ٣١٦.

(٣) الإسراء ١٧/ ٧٩.

(٤) المائدة ٥/ ٥٢، وانظر قول الأعلم في: خزانة الأدب ٩/ ٤٨٤.

(٥) البيت في ملحق ديوان رؤية ١٧٢.

(٦) انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٤٩.

وفي الوقت الذي يعلل النحاة جزم الفعل المضارع (بأن) حملاً على (لم)، فإن ابن عصفور يرى أنها من اضطرار الشاعر، فيقول في (فصل النقص): «ومنه: حذفهم الفتحة التي هي علامه إعراب من آخر الفعل المضارع نحو قول الراعي:

تأبى قضاعةُ أنْ تعرفْ لكم نسباً وابْنا نزارٍ فأنتمْ بيضةُ البلدِ[1]

وحين قال النحاة أن لعل تتقارض العمل مع عسى في قوله:

لعلك يوماً أن تَلُمّ مُلِمَّةٌ[2]

قال الرضي: «هٰذا الاستعمال في (لعل) كثير في الشعر قليل في النثر»[3].

ولما علل النحاة الجزم (بلن) والنصب (بلم) بضرب من التقارض، ذكر اللحياني أن الجزم (بأن) لغة لبعض بني (صباح) من (ضبة) كما زعم أن النصب (بلم) كذٰلك قال: إنه ينصب بلم، وزعم بعض الناس أن النصب بلم لغة اغتراراً بقراءة بعض السلف «أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ»[4].

وقد افترق العلماء في تقارض حروف الجر، فأما الكوفيون فيرون صحة وقوع بعض الحروف موضع بعضها الآخر، وأما البصريون فلا يرون ذٰلك، قال المرادي: «وما تقدم من نيابة الباء عن غيرها من حروف الجر، هو جارٍ على مذهب الكوفيين ومن وافقهم في أن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض»[5].

---

(١) مر تخريج الشاهد ص٤٩٠ وانظر: ضرائر الشعر ٨٩.

(٢) مر تخريج الشاهد فيما سبق ص٤٨٩.

(٣) الكافية ٢/ ٢١٢.

(٤) انظر: مغني اللبيب ١/ ٣٠، وشرح الأشموني من حاشية الصبان ٤/ ٨.

(٥) الجنى الداني ١٠٨.

وقال في موضع ثان: وزاد بعضهم في معاني (على) موافقه اللام كقوله تعالى: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[١]، وأكثر هٰذه المعاني إنما قال به الكوفيون، ومن وافقهم كالقتبي، والبصريون يؤولون ذٰلك»[٢].

أما ابن هشام فيميل إلى المذهب الكوفي، ويصف مذهبهم بأنه أقل تعسفاً[٣] ومن ثم فقد أخذ بمذهب تقارض الحروف، ونعت صورها بالكثرة[٤].

☆ ☆ ☆

وفي الجملة، فإن ظاهرة الحمل على التقاص والتقارض، كانت إحدى الوسائل التي استعان بها النحاة لتسويغ بعض المسائل التي تتبادل الأحكام فيما بينها، فقد لحظوا أن بعض الألفاظ والمسائل إذا اكتنفها التشابه وقوي، تعاورت الأحكام فيما بينها فيعطى كل واحد الحكم الخاص به للآخر بضرب من التقاض، معتمدين في مفهوم هٰذا على ما قرروه من أن العرب تجري عملية التقاص في ألفاظها، إذا لمست أن بين المتقارضين شبهاً.

ولم يقتصر هٰذا الأسلوب على ضرب معين من المسائل، بل تراءى لهم في الاسم والفعل والحرف، وفي الأبواب النحوية والصرفية واللغوية، ولكنها برزت بشكل واضح في الأدوات، والحروف العاملة، والمهملة، كأدوات الجزم، والنصب، وحروف الجر، الأمر الذي يحملني على الاعتقاد بأن هٰذا الأسلوب، كغيره من أساليب الحمل، قصد به إيجاد علة مقنعة تفسر شذوذ الأداة الخارجة عن طبيعة عملها الأساس.

---

(١) المائدة ٥/ ٥٤.

(٢) الجنى الداني ٤٤٧.

(٣) مغني اللبيب ١/ ١١١.

(٤) الأشباه والنظائر ١/ ١٣٧.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل العاشر

الحمل على الجوار

الحمل على الجوار

الجوار لُغة: الجوار في اللغة يعني قرب السكن والملاصقة، وذكر ابن منظور أن: «الجوار: المجاورة، والجار الذي يجاورك، وجاور الرجل مجاورة وجُواراً والكسر أفصح: ساكنهُ، وأنه لحسن الجيرة: لحال من الجوار وضرب منه. وجاور بني فلان وفيهم مجاورة وجواراً: تَحرّم بجوارهم. . . والاسم الجوار والجُوار، وفي حديث أم زَرْع: «ملْء كسائها غَيْظ جارتها»[1]. الجارة: الضَّرة من المجاورة بينهما. . .

«وتجاورا واجتوروا بمعنى واحد: جاور بعضهم بعضاً. . .»

«التهذيب: عن أبن الأعرابي: الجار: الذي يجاورك بيت بيت. . .»

«والجار: الشريك في العقار أو الجار المقاسم، والجار: الحليف، والجار: الناصر، والجار: الشريك في التجارة»[2].

وقال ابن دريد (ت: ١٢٣ هـ): «والجوار مصدر جاوره مجاورة وجواراً. . . والجوار: «اسم المجاورة»[3].

وقال التهانوي(ت ١١٥٨هـ): «قال أبو حنيفة -رحمه الله- : جار الشخص: من لصق داره بداره، بحيث يستحق بها الشفعة لو كان مالكاً، لأن الجار من المجاورة وهي الملاصقة حقيقة، فالجار عند الإطلاق، إنما يتناول الجار الملاصق والملازق.

«وقال محمد وأبو يوسف رحمهما الله الملاصق وغيره ممن يسكن محلته»[4].

---

(١) انظر هٰذا الحديث في: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ١/ ٣١٣.

(٢) اللسان (جور) ٤/ ١٥٣.

(٣) جمهرة اللغة ٣/ ٢٢٣.

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٢٠٧.

الجوار اصطلاحاً: جرى مصطلح الجوار عند النحاة، والبلاغيين على مفهومين. فالنحاة يعنون به: الظاهرة الإعرابية التي تقتضي خروج الاسم المعرب عما يجب له من حركة أو تحريك موافقة لما يجاوره من الكلمات والحروف»[1].

وأما البلاغيون فيعرّفه العسكري منهم بقوله: «المجاورة: تردد لفظتين في البيت، ووقوع كل واحدة منهما بجنب الأخرى، أو قريباً منها من غير أن تكون إحداهما لغواً لا يحتاج إليها»[2] وذٰلك كقول علقمة: (البسيط)

وَمُطْعِمُ الغُنْمِ يَوْمَ الغُنْمِ مُطْعَمُهُ أَنَّى تَوَجَّه والمَحرُومُ مَحْرُومُ[3]

فقوله: «الغنم يوم الغنم» مجاورة، و«المحروم محرومُ» مثله[4].

وليس مفهوم البلاغيين للمجاورة في هٰذا البحث، ولا هو مجاله، إنما مدار البحث المفهوم النحوي لهٰذه الظاهرة التي عالج بها النحاة القدماء سبب إعطاء اللفظ، أو الحرف حركة لفظ، أو حرف آخر لا لشيء إلا أنه يجاوره.

ولئن التفت النحاة في كثير من تعليلاتهم في صور الحمل السابقة إلى المعنى واللفظ، فإن هٰذه الصورة قد اقتصر النظر فيها للفظ دون أن يكون هناك أثر للمعنى، وبعبارة أخرى، فإن هٰذا الأسلوب تسويغ لفظي محض.

شيوع هٰذه الظاهرة:

لم يقتصر ورود هٰذه الظاهرة في ضرب من كلام العرب دون الأضرب الأخرى، فقد مثل له النحاة بشواهد استخرجوها من القرآن الكريم، وكلام العرب نثراً وشعراً.

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير اللبدي ٥٨.
(٢) كتاب الصناعتين ٤٦٦، وكذٰلك: معجم المصطلحات البلاغية ٣/ ٢٢٣.
(٣) انظر: ديوانه ٥٠٠.
(٤) كتاب الصناعتين ٤٦٧.

أما النثر: فقد أوردوا الشواهد من القرآن الكريم، وكلام الرسول عليه السلام وفصحاء العرب. فمما جاء من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾[1]. قال ابن الأنباري: «وجه الدليل أنه قال: «والمشركين» بالخفض على الجوار، وإن كان معطوفاً على (الذين) فهو مرفوع لأنه اسم (يكن)»[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[3].

ذكر ابن الأنباري أن (أرجلكم) وردت بالخفض حملاً على الجوار، وهي قراءة أبي عمرو، وابن كثير، وحمزة، ويحيى بن عاصم، وأبي جعفر، وخلف، وقال: «وكان ينبغي أن يكون منصوباً، لأنه معطوف على قوله: ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ كما في القراءة، الأخرى، وهي قراءة نافع، وابن عمر والكسائي، وحفص عن عاصم ويعقوب، ولو كان معطوفاً على قوله (برءوسكم) لكان ينبغي أن تكون الأرجل ممسوحة لا مغسولة، وهو مخالف لإجماع أئمة الأمة من السلف والخلف»[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾[5] على قراءة من جر وهو معطوف على قوله تعالى: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾[6] والمعنى مختلف. قال العكبري: «إذ ليس المعنى: يطوف عليهم ولدان مخلدون بحور العين»[7].

---

(١) البينة ٩٨/ ١.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٠٢.

(٣) المائدة ٥/ ٦.

(٤) الإنصاف (المسألة ٨٤) ٢/ ٦٠٣.

(٥) الواقعة ٥٦/ ٢٢.

(٦) الواقعة ٥٦/ ١٨.

(٧) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٢٢.

ومما جاء من هٰذا الأسلوب في الحديث النبوي الشريف قوله عليه السلام للنساء المتبرزات في العيد: «ارجعن مأزورات، غير مأجورات»[1]. قال ابن الأثير: «وقياسه موزورات، يقال: وزر فهو موزور، وإنما قال: مأزورات للأزدواج بمأجورات»[2].

ومما جاء من كلام العرب قولهم: «هٰذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»[3] حيث جر (خرب)، وهي في الحقيقة صفة لجحر، وليس لضب فكان حقها أن تكون مرفوعة لا منصوبة، ولكنهم جروها على الجوار؛ أي لمجاورتها لفظ ضب. قال الفارقي:

«فجروا خرباً، وحدّهُ أن يكون رفعاً لأنه من صفة جحر، إلا أنه اتبعوه الضب، ولا يكون مثل هٰذا الاتباع إلا لما كان من سبب الأول، وملتبساً به»[4].

ومنه قول أبي ثروان في وصف المفضل الضبي: «كان والله من رجال العرب المعروف له ذٰلك»[5] فقد ورد بجر (المعروف) وحقها أن ترفع لأنها صفة لاسم كان ولٰكنه جرها حملاً على (رجال العرب) لمجاورتها لها.

وأما في الشعر فقد ورد من شواهده الكثير، من ذٰلك قول امرىء القيس: (الطويل)

كـانَ ثَبِيـراً فـي عَـرانيـنِ وَبْلِـهِ ... كَبِيـرُ أُنـاسٍ فـي بِجـادٍ مُـزَمّـلِ[6]

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٥/ ١٧٩، وكذٰلك: المصباح المنير ٢/ ٣٣٣ وانظر: مغني اللبيب ٢/ ٦٨٥، ودرة الغواص ٦٧، والكليات ٤/ ٨، وانظر: الأمثلة الكثيرة على هٰذا النوع في كتاب الأمثال لأبي عكرمة الضبي ٢٤-٣٠.

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٥/ ١٧٩ و١٨٠.

(٣) انظر هٰذا في: الكتاب ١/ ٤٣٦، والإنصاف ٢/ ٧-٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٢، وحاشية الصبان ٥/ ٢٣٥.

(٤) الإفصاح ٣١٩.

(٥) انظر هٰذا القول في: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٣.

(٦) انظر: ديوانه ١٥٨ وهي في الديوان:

كـأنّ أبَـانـاً فـي أفـانيـن وَدْقـةِ ... كَبيـرُ أنـاسٍ فـي بجـادٍ مُـزمّـل

فجر (مزمل) وكان حقها أن ترفع لأنها صفة (كبير أناس) ولٰكنه جرها حملاً على بجاد لمجاورتها. قال الزوزني:

«وجر مزملاً على جوار بجاد، وإلا فالقياس يقتضي رفعه لأنه وصف كبير أناس»[1].

ومنه قول أبي الغريب: (البسيط)

يا صَاحِ بَلِّغ ذوي الزوجَاتِ كُلِّهم أنْ ليسَ وصلٌ إذا انحلت عُرىَ الذَّنبِ[2]

حيث روي (كلّهم) بالخفض، وكان الواجب نصبها لأنها صفة لذوي، ولٰكنه جرها حملاً لها على الزوجات للمجاورة، قال الفراء: «فاتبع (كل) خفض الزوجات وهو منصوب لأنه نعت لذوي»[3].

مسائل هٰذه الظاهرة:

بالرغم من أن النحاة القدماء قد قرروا أن الحمل على الجوار يشيع في كلام العرب؛ نثره ونظمه، حتى وصفه ابن الأنباري بالكثرة، فقال مؤيداً الكوفيين في أن «جواب الشرط مجزوم على الجوار»:

«ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار. . . واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنه مجزوم على الجوار، لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لازم له لا يكاد ينفك عنه، فلما كان منه بهٰذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزوماً على الجوار، والحمل على الجوار كثير»[4].

(١) شرح المعلقات السبع ٥٤، وانظر أيضاً: الإفصاح ٣١٩، وتذكرة النحاة لأبي حيان ٣٤٦، ومغني اللبيب ٢/ ٦٨٣.
(٢) البيت منسوب لأبي الغريب «وهو أعرابي له شعر قليل أدرك الدولة الهاشمية» الخزانة ٥/ ٩٣.
(٣) انظر: معاني القرآن ٢/ ٧٥.
(٤) انظر: الإنصاف ٢/ ٦٠٢.

فإن هٰذه الظاهرة قد اقتصر وجودها في أبواب معينة على خلاف بين العلماء، وأشهر هٰذه الأبواب:

أ- **النعت**: لعل هٰذا الباب هو أكثر الأبواب الذي اتفق عليه العلماء في جواز الحمل على الجوار فيه، ومن أمثلتهم في هٰذا الباب:

قوله تعالى: ﴿وَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٖ مُّحِيطٖ﴾[1] فقد قرر أبو البقاء العكبري إلى أن (محيط) صفة ل (يوم) وقد جر بالجوار وقال: «واليوم ليس بمحيط، وإنما المحيط العذاب»[2] ومثله قوله تعالى: ﴿كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ لَّا يَقۡدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَيۡءٖۚ﴾[3].

قال العكبري: إن «عاصف» صفة لليوم مجازاً، وذكر أيضاً أنه يجوز أن يكون صفة لـ (الريح)، ولٰكنه جر لمجاورته (يوم).

وممن حمل الآية على الجوار أبو زكريا الفراء فقال: «وإنْ نويت أن تجعل (عاصف) من نعت (الريح) خاصة، فلما جاء بعد اليوم اتبعته إعراب اليوم، وذٰلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه»[4].

ومما جاء في الشعر حملاً على الجوار في مسألة النعت قول العجاج: (الرجز)

كَأَنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ المُرْمَلِ[5]

حيث ورد (المرمل) بالخفض حملاً على العنكبوت لمجاورتها، وكان حقه أن يأتي منصوباً لأنه نعت لنسج.

---

(١) هود ١١/ ٨٤.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٢٣ و٢/ ٧١١.

(٣) إبراهيم ١٤/ ١٨.

(٤) معاني القرآن ٢/ ٧٤ وانظر: الإنصاف ٢/ ٦٠٥، والخزانة ٥/ ٨٨، وتذكرة النحاة ٣٤٦.

(٥) ديوانه ١٥٨ وانظر: الإنصاف ٢/ ٦٠٥، والخزانة ٥/ ٨٨، وتذكرة النحاة ٣٤٦.

ومما جاء في هٰذا الباب قول ذي الرمة: (البسيط)

تُريكَ غرَّةَ وَجْهٍ غيرِ مُقْرِفَةٍ ... مَلْساءُ لَيْسَ بِهَا خَالٌ ولا نَدَبُ[1]

فقد جر (غير) على الجوار وكان الوجه أن ينصبها لأنها صفة (غرة).

قال الفراء: «قلت لأبي ثروان وقد أنشد هٰذا البيت بخفضٍ: كيف تقول: تريك سنة وجه غير مقرفة. قلت له: فأنشد فخفض (غير) فأعدت القول عليه فقال: الذي تقول أنت أجود مما أقول أنا وكان إنشاده على الخفض»[2].

ومنه قول دريد بن الصمّة: (الطويل)

فَجِئْتُ إليْـهِ والرِمَـاحُ تنوشه ... كَوْقْعِ الصَيّاصِي في النَسِيجِ الممدّدِ

فَدافَعتُ عَنْهُ الخَيْلَ حَتَى تَبَدَّدَت ... وَحْتَى عَلاني حَالكُ اللونِ أسودِ[3]

حيث رويت (أسود) بالخفض حملاً على اللون للمجاورة، وكان الصواب أن ترفع لأنها صفة لـ (حالك).

ومما ورد من كلام العرب في هٰذا الباب قول أبي ثروان آنف الذكر، في المفضل: «كان والله من رجال العرب المعروف له ذٰلك» بخفض المعروف على المجاورة[4].

ب- **التوكيد**: ذكر العلماء أن الحمل على الجوار في التوكيد نادر، فقد ذكر ابن هشام أن «الذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً وفي التوكيد نادراً»[5] وقال البغدادي: «وجر الجوار لم يسمع إلا في النعت على القلة، وقد جاء في التأكيد في

(١) انظر: ديوانه ٩، وكذٰلك: الخزانة ٥/ ٩١، ومعاني القرآن ٢/ ٧٤، والأحاجي النحوية ٣٠.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٧٤. وجاء فيه: «سنة وجهٍ» بدل (غرة وجهٍ).

(٣) البيتان لدريد بن الصمة في: جمهرة أشعار العرب ١١٨، والخزانة ٥/ ٩١.

(٤) انظر ما سبق، وكذٰلك الخزانة ٥/ ٩٠.

(٥) مغني اللبيب ٢/ ٦٨٣.

بيت على سبيل الندرة. قال الفراء في تفسيره: أنشدني أبو الجراح العقيلي: (البسيط)

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِم أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذا انحَلَّتْ عُرَى الذَنَبِ[(١)]

«فأتبع (كل) خفض (الزوجات) وهو منصوب لأنه نعت لذوي»[(٢)].

وجاء في المغني: قال الفراء: أنشد فيه أبو الجراح بخفض (كلهم). فقلت له: هلا قلت كلَّهم. يعني بالنصب. فقال: هو خير من الذي قلته أنا، ثم استنشدته إياه فأنشد فيه بالخفض»[(٣)].

جـ- **عطف النسق**: بالرغم من إنكار بعض العلماء لمجيء الحمل على الجوار في باب عطف النسق، وتضعيفهم إياه حتى قال أبو حيان في (تذكرته): «لم يأت في كلامهم ولذلك ضعف جداً من حمل قوله تعالى: ﴿وامْسَحوا بِرُءوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ في قراءة من خفض على الجوار، والفرق بينه وبين النعت كون الاسم في باب النعت تابعاً لما قبله من غير وساطة شيء فهو أشد له مجاورة، بخلاف العطف إذ قد فصل بين الاسمين حرف العطف، وجاز إظهار العامل في بعض المواضع، فبعدت المجاورة»[(٤)].

إلا أن علماء آخرين، وخاصة فقهاء الشافعية قد ذهبوا إلى وجوده في القرآن الكريم وخرجوا عليه كثيراً من الآيات السابقة[(٥)].

وذكر الألوسي أن الجر بالجوار في العطف كثير، ومثل له بقوله تعالى: ﴿وحَورٌ عِينٌ كَأَمْثالِ اللُّؤْلُؤِ المَكْنونِ﴾ . . وفي رواية المفضل عن عاصم فإنه مجرور بجواره «أكواب وأباريق» واستشهد بقول النابغة: (البسيط)

---

(١) مر تخريجه فيما سبق ص٥١٧ وانظر: مغني اللبيب ٢/ ٦٨٣، وشذور الذهب ٢٣١.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٧٥.

(٣) مغني اللبيب ٢/ ٦٨٣.

(٤) انظر: الخزانة ٥/ ٩٤ و٩٥، وكذلك الضرائر للألوسي ٢٥٣.

(٥) الضرائر للألوسي ٢٥٣، وكذلك: الخزانة ٥/ ٩٥.

لَمْ يَبْقَ إِلا أَسِيرٌ غَيْرُ مُنْفَلِتٍ   أَوْ مُوثَقٌ في حِبَالِ القِدِّ مَجْنُوبِ[1]

حيث وقع (موثق) مجروراً حملاً على (منفلت) لمجاورتها لها، وكان يتوجب رفعها لأنها نعتٌ لأسير. ومنه قول الشاعر: (زهير بن أبى سلمى)   (الكامل)

لَعِبَ الرياحُ بها وغيَّرها   بعدي سوافي المورِ والقطرِ[2]

حيث جر القطر بالمجاورة. وذكر الرضي أن أبا عبيدة قال: «ليس للقطر سوافٍ لكنه أشركه في الجر»[3] وقال البغدادي: «ليس هٰذا من الجر على الجوار لأنه لا يكون في النسق»[4].

د- **في عَطفِ البيان والبدل**: لم يذكر أحد وقوع هٰذا الأسلوب في عطف البيان، غير أن ابن هشام ذكر ذٰلك على الرغم من أنه لم يورد له شواهد، ولٰكنه قال: «نعم، لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان، لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع»[5].

وأما في البدل فالعلماء مجمعون على أنه لا يجوز الجوار فيه قال أبو حيان: «لم يحفظ ذٰلك في كلامهم، ولا خرج عليه أحد من علمائنا شيئاً فيما نعلم، وسبب ذٰلك -والله أعلم- أنه معمول لعامل آخر لا للعامل الأول على أصح المذهبين، ولذٰلك يجوز ذكره إذا كان حرف جر باجماع وربما وجب إذا كان العامل رافعاً أو ناصباً ففي جواز إظهاره خلاف فبعدت، إذ ذاك، مراعاة المجاورة»[6].

---

(١) ديوانه ٣٧ وفيه (مسلوب) بدلاً من (مجنوب)، وانظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٢٢.
(٢) انظر: ديوانه ١١٤، وشرح شواهد الشافية ٤/ ٢٥٤.
(٣) شرح شواهد الشافية ٤/ ٢٥٤.
(٤) خزانة الأدب ٩/ ٤٤.
(٥) انظر: شذور الذهب ٣٣٢.
(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٣.

وقال ابن هشام: «وينبغي امتناعه في البدل، لأنه في التقدير من جملة أخرى، فهو محجوز تقديراً»[1].

غير أن أبا عبيدة أجازه واستشهد بقوله تعالى ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[2] حيث ذهب أبو عبيدة إلى أنه مخفوض على الجوار، ورد ذٰلك العكبري[3] وأبو جعفر النحاس[4].

الحمل على الجوار وحركات الاعراب:

حدد النحاة -كما سبق- الأبواب النحوية التي يجوز فيها الحمل على الجوار ووضحوا حالتها في كل باب مستندين على كثرة الشواهد أو قلتها، فوصف بعضها بالكثرة، وبعضها بالقلة، وبعضها بالندرة، وبعضها امتنع فيه الحمل على الجوار.

وقد عني النحاة، إضافة إلى ما سبق، بتبيان حالة هٰذه الظاهرة مقترنة بالحركات الإعرابية من جر ورفع ونصب، مرتبة من حيث الشيوع والاستعمال.

فأما الحمل على الجوار في الجر، فقد أكد العلماء جوازه في هٰذه الحركة الإعرابية، بل إن بعضهم جعله مختصاً بها، فقال الصبان: «الجوار يختص بالجر»[5].

وقال أبو حيان: «وقال بعض من عاصرنا الأكثر يخصه (الجوار) بالمجرور»[6].

ولعل تركيزهم على أن الحمل على الجوار مختص بالجر، قد دعا الكثيرين منهم إلى تسميته الجر بالمجاورة[7] أو الجر على الجوار. يقول البغدادي:

---

(١) شرح شذور الذهب ٣٣٢.

(٢) البقرة ٢/ ٢١٧ وانظر: البحر المحيط ٢/ ١٤٥.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٧٤.

(٤) إعراب القرآن ١/ ٣٠٧.

(٥) انظر: حاشية الصبان ٣/ ٥٧.

(٦) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٣.

(٧) انظر: حاشية الصبان ٢/ ٢٣٥، وهمع الهوامع ٢/ ٥٥.

«ليس هٰذا من الجر على الجوار»[1]. ويقول المزروقي: «ويجوز انجراره على الجوار»[2] وقال أبو حيان: «والخفض على الجوار قال به الجمهور من أهل البصرة والكوفة»[3].

ولقد جاء الحمل على الجوار في هٰذه الحركة كثيراً في القرآن الكريم والكلام العربي نثراً كما مر سابقاً، ومنه قول بدر بن عامر الهذلي: (الكامل)

.... ماءٌ يَجِمُّ لحافرٍ معيونِ[4]

«قال بعضهم: جرّه على الجوار، وإنما حكمه معيونٌ بالرفع لأنه نعت لماء»[5].

ومنه قول أبي كبير الهذلي: (الكامل)

حَمَلتْ بهِ في لَيْلةٍ مَزْءودةٍ كَرهاً وعقد نِطَاقِهَا لَمْ يُحللِ[6]

قال المرزوقي: «ويجوز انجراره على الجوار، وهو في الحقيقة للمرأة كما قيل: هٰذا جحر ضب خرب وهٰذا لميلهم إلى الحمل على الأقرب ولأمنهم اللبس»[7].

أما حكم الرفع على المجاورة، فلم يقل به النحاة الثقات، وإنما ذهب إليه بعض ضعفتهم مستشهدين بقول المتنخل الهذلي: (بسيط)

السالكُ الثّغرةَ اليقظان كالِئُها مَشْي الهلوكِ عَليّها الخَيْعَلُ الفُضُلُ[8]

(١) انظر: الكافية للرضي ١/ ٣١٨ و٢/ ٢٥٤، والكليات ٥/ ٢٦٩، وشرح شواهد الشافية ٤/ ٢٥٤.
(٢) شرح الحماسة ١/ ٨٨.
(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٣.
(٤) انظر: شرح أشعار الهذليين للسكري ١/ ٤٠٨ وهو شطر بيت تمامه:
لم يعله مطر ولم يُتْبَط به ماء يجم لحافر معيونِ
قال السكري: «ومعيون» الأصل للماء، ورده على الحافر، كما قالوا: «هٰذا جحر ضب خرب» ١/ ٤٠٨.
(٥) انظر: اللسان (عين) ١٣/ ٣٠٤.
(٦) انظر: شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٢.
(٧) شرح الحماسة ١/ ٨٨.
(٨) انظر: شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٨١، وقال السكري: والخيعل: ثوب، والفضل: إمرأة. ولٰكنه على الجوار على حد قوله: «هٰذا جحر ضب خرب» ٣/ ١٢٨٢.

حيث جاء (الفضل) مرفوعة وهي صفة للهلوك المجرورة، فذهب بعض النحاة إلى أنها مرفوعة على الجوار.

فقد ذكر علي بن حمزة البصري في كتاب (التنبيهات على أغاليط الرواة) أن الرياشي سأل الأصمعي عن قول المتنخل الهذلي السابق فقال:

إن (الفُضُل) من نعت الخيعل وهو مرفوع إذ إن المرأة الفضل، من كانت في ثوب واحد فصار الخيعل فضلاً لأنه ليس فوقه ولا تحته ثياب فقال له الرياشي: وقول الأصمعي هٰذا مما أخذ عليه، ثم ذكر أن الأصمعي قد عدل عن قوله السابق، وقال: هو من نعت الهلوك، غير أنه رفعه على الجوار كقولهم: «جحر ضب خرب»[(١)].

وممن قالوا بهذا الرأي ابن قتيبة في كتابه (أبيات المعاني)[(٢)] حيث ذكر أن الفُضُل صفة للهلوك، وكان حكمه أن يكون مجروراً لأن الهلوك مجرور بالاضافة إلا أنه رفعه على الجوار[(٣)].

ولقد رد هٰذا الرأي ابن الشجري، ووصف أصحابه بعدم المعرفة فقال: «وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق الإعراب، بل لا معرفة له بجملة الإعراب أن ارتفاع (الفضل) على المجاورة للمرفوع، فارتكب خطأً فاحشاً، وإنما (الفضل) نعت للهلول على المعنى لأنها فاعلة من حيث أسند المصدر الذي هو المشي إليها»[(٤)].

ومنهم أبو حيان الذي قال في تذكرته: «قال بعض معاصرينا: أكثرهم يعتقد الجوار مخصوصاً بالمجرور، وقد جاء في المرفوع وأنشد:

السالكُ الثَغرَة اليقظان كالِئُها ... مَشْي الهلوكِ عَلَيْها الخَيْعَلُ الفُضُلُ

(١) انظر: التنبيهات على أغاليط الرواة لعلي بن حمزة ٨٧، وانظر: الضرائر للألوسي ٢٦٠.

(٢) أبيات المعاني لابن قتيبة ١/ ٥٤٣.

(٣) الضرائر ٢٦٠.

(٤) الأمالي الشجرية ٢/ ٣٠.

قال: رفعوا (الفضل) إتباعاً لما قبله لقربه.

«وقال أبو حيان: قلت: وليس الرفع كما ذكر إتباعاً للخيعل، بل رفعه على النعت للهلوك على الموضع، لأن معناه كما تخشى الهلوك الفضل»(١).

وأما الحمل على المجاورة في النصب، فلم يقل به أحد، ولم يتحدث فيه أصلاً. أما الحمل على الجوار في الجزم، فقد ورد عن الكوفيين وحدهم؛ ذلك في مسألة (جواب الشرط) فقد ذكر ابن الأنباري أن الكوفيين ذهبوا: «إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار... واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مجزوم على الجوار لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له لايكاد ينفك عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزوماً على الجوار، والحمل على الجوار كثير»(٢).

أنواع الجوار: تتراءى ظاهرة الحمل على الجوار في كلام العرب في عدة أنواع ذكر منها ابن جني نوعين فقال في (باب في الجوار):

«وذلك في كلامهم على ضربين: أحدهما تجاور الألفاظ، والآخر تجاور الأحوال»(٣).

١- **تجاور الألفاظ**: يأتي تجاور الألفاظ على شكلين:

الأول: في حروف اللفظة الواحدة المتصل بعضها ببعض، وذلك كقولهم في (صُوَّم): صُيَّم، وكقولهم في (جُوَّع): جُيَّع وكقول الحادرة: (الكامل)

ومُعَرَّضٍ تَغْلي المراجِلُ تحتَه ... بادرت طَبخْتَهُ لرهطٍ جُيّعِ(٤)

(١) انظر التذكرة لأبي حيان ٣٤٦-٣٤٨، والضرائر للألوسي ٢٦٢.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة ٨٤) ٢/ ٦٠٢.

(٣) الخصائص ٣/ ٢١٨.

(٤) انظر: المفضليات ٤٦، وفيها وردت كلمة (جوّع) بدلاً من جيع وعليه فلا شاهد فيه.

وكقول الشاعر: (الرجز)

لَوْلاً الإله ما سكنّا خَضَّما

ولا ظَلِلْنا بالمَشاءِ قُيّماً[1]

وقول النابغة الجعدي في هجاء ليلى الأخيلية: (الطويل)

بُرَيْذينةٌ بَلَّ البَراذينُ ثَغْرها وقد شَرِبت من آخرِ الصَيفِ أُيّلا[2]

فهٰذه الكلمات (صُيَّم، وجُيَّع، وقُيَّم، وأُيَّل) قد قلبت الواو (عين الكلمة) في كلّ ياء حملاً على اللام فيها، وأعطيت حكمها لمجاورتها، وذٰلك لتشبيههم باب (صوم) بباب (عصيّ)[3]. ومن الجوار المتصل قلب الوار همزة إذا تجاوزتا، وذٰلك نحو قول جرير: (الوافر)

لَحَبّ المؤقدانِ إلـيّ مُـؤْسَـى وجعـدةُ إذ أَضَـاءهُـمـا الـوقـودُ[4]

قال ابن جني: «ألا ترى أن ضمة الميم في (المؤقدان) و(مؤسى) لما جاورت الواو الساكنة صارت كأنها فيها، والواو إذا انضمت ضماً لازماً همزت»[5]، وذٰلك «كما همزوها في (أدْؤُر) و(النَؤور)»[6].

---

(١) لم ينسب لأحد في اللسان (خضم) ١٢/ ١٨٤ والخضم: اسم ماء لبني تميم فيجوز أن يكون لأحد بني تميم.

(٢) ممنسوب إليه في اللسان (أول) ١١/ ٣٥.

(٣) انظر: الخصائص ٣/ ٢١٩.

(٤) انظر: ديوانه ١٤٧، والبيت مروي فيه على الشكل التالي:

لحـب الـوافـدان إلـى مـوسـى وجعـدة لـو أضـاءهمـا الـوقـود

(٥) انظر هٰذا في: الخصائص ٣/ ١٤٩.

(٦) الخصائص ٣/ ٢١٩ وأدؤر: جمع دار والنؤور: هو دخان الشحم يعالج به الوشم حتى يخضر، وتسميه العامة النيلج (المصباح المنير للفيومي) ٢/ ٣٠٢.

ومن الجوار المتصل نقل حركة الإعراب إلى الحرف الذي قبلها في حالة الوقف وذٰلك كما في (ببكِرْ) و(مررت ببكِرْ) وعلل ذٰلك ابن جني بقوله: «ألا تراها لما جاورت اللام بكونها في العين، صارت لذٰلك. كأنها في اللام لم تفارقها»(١).

الثاني: في لفظين متجاورين منفصلين وسماه ابن جني «الجوار في المنفصل»(٢) وهو الجوار المشهور بين العلماء والعامة، المؤسس على قولهم المشهور: «هٰذا جحر ضب خرب».

ومثله ما ذكروه من جرّ لفظ (هموز) من بيت الحطيئة: (الوافر)

فـإيـاكُـمْ وَحَيـة بَطـنِ وادٍ هَمـوزِ النـاب ليـسَ لكـم بِسِـيٍّ(٣)

قال ابن جني: «جر الهموز، وهو من صفة الحية، لمجاورته لوادٍ»(٤).

وذكر البغدادي: «أن سيبويه استدل به على جر الجوار رداً على الخليل زعمه أنه لا يجوز إلا إذا اتفق المضاف والمضاف إليه، في أمور منها:

اتفاقهما في التذكير والتأنيث، وهٰذا البيت يرد عليه، فإن (هموز) نعت الحية المنصوبة، وجر لمجاورته لأحد المجرورين، وهو بطن وادٍ»(٥).

ومن هٰذا القبيل قول الشاعر: (البسيط)

كَأَنَما ضَربَتْ قُدَّامَ أعيُنِها قطناً بِمُستحصِد الأوتارِ مَحْلوجِ(٦)

---

(١) الخصائص ٣/ ٢٢٠.

(٢) الخصائص ٣/ ٢٢٠.

(٣) انظر: ديوانه ١٣٩ وانظر: الخزانة ٥/ ٨٦.

(٤) المنصف ٢/ ٢.

(٥) الخزانة ٥/ ٨٦.

(٦) لم ينسب البيت إلى أحد وهو في الإنصاف ٢/ ٦٠٥، وفي أسرار العربية ٣٣٨، والخزانة ٥/ ٩١.

قال ابن الأنباري: «خفض (محلوج) على الجوار، وكان ينبغي أن يقول: محلوجاً لكونه وصفاً لقوله (قطناً) ولٰكنه خفضه على الجوار»[1].

ومن الجوار المنفصل قول الأخطل:

جَزى اللهُ عنّي الأعْوَرَيْنِ مَلامَةً ... وفروةَ ثَغْرَ الثَوْرَةِ المُتَضَاجِمِ[2]

قال الزوزني: «جر المتضاجم على جوار الثورةِ والقياس نصبه لأنه صفة ثغر ونظائرها كثير»[3].

٢- **تجاور الأحوال**: لم يذكر أحد من النحاة هٰذا النوع من التجاور إلا ابن جني وقد عدّه من الأبواب الغريبة، وقد صرح بنفسه في هٰذا فقال: «وهٰذا التجاور... لم يعرض له أحد من أصحابنا، وإنما ذكروا تجاور الألفاظ فيها»[4].

وقد ذكر ابن جني أن هٰذا التجاور يقع في الزمان والمكان، فقال: «وأما تجاور الأحوال فهو غريب، وذٰلك أنهم لتجاور الأزمنة ما يعمل في بعضها ظرفاً لم يقع فيه من الفعل، وإنما وقع فيما يليه، نحو قولهم: أحسنت إليه إذ أطاعني، وأنت لم تحسن إليه في أول وقت الطاعة، وإنما أحسنت إليه في ثاني ذٰلك، ألا ترى أن الإحسان سبب عن الطاعة، وهي كالعلة له، ولا بد من تقدم وقت السبب على وقت المسبب، كما لا بد من ذٰلك مع العلة، لٰكنه لما تقارب الزمانان، وتجاورت الحالان في الطاعة والأحسان، أو الطاعة واستحقاق الإحسان، صارا كأنهما إنما وقعا في زمان واحد. ودليل ذٰلك أنّ (لَمّا) من قولك: لمّا أطاعني أحسنت إليه، إنما هي منصوبة بالإحسان، وظرف له، كقولك: أحسنت إليه وقت طاعته... ومن شروط الفعل إذا نصب ظرفاً أن يكون واقعاً فيه أو في

(١) الإنصاف (المسألة ٨٤) ٢/ ٦٠٥.

(٢) ديوانه ٣٢٦.

(٣) شرح المعلقات السبع للزورقي ٥٤.

(٤) الخصائص ٣/ ٢٢٧.

بعضه كقولك: (صمت يوماً، وسرت فرسخاً، وزرتك يوم الجمعة وجلست عندك). فكل واحد من هٰذه الأفعال واقع في الظرف الذي نصبه، لا محالة.

ونحن نعلم أنه لم يحسن إليه إلا بعد أن أطاعه، ولٰكن لما كان الثاني سبباً عن الأول وتالياً له، اقتربت الحالان وتجاور الزمانان، صار الإحسان كأنه هو والطاعة في زمان واحد، فعمل الإحسان في الزمان الذي يجاور وقته كما يعمل في الزمان الواقع فيه هو نفسه»[1].

ويرى ابن جني أنه نتيجة لهٰذا التجاور، واطراده، فقد اتسعت العرب فيه لدرجة أنهم جعلوا منه ما ابتعدت فيه الأحوال واختلف فيه الزمانان فيقول: «ولما أطرد هٰذا في كلامهم، وكثر على ألسنتهم وفي استعمالهم، تجاوزوه واتسعوا فيه إلى ما تناءت حالاه وتفاوت زماناه. وذٰلك كأن يقول رجل بمصر في رجل آخر بخراسان: «لما ساءت حاله حسّنتها، ولما أختلفت معيشته عمرتها، ولعله أن يكون بين هاتين الحالين السنة والسنتان»[2].

أما تجاور المكان فقد مثل له بقوله: (البسيط)

وهَمْ إذا الخَيْلُ جَالوا فِي كواثبها[3]

قال ابن جني: «وإنما يجول الراكب في صهوة الفرس لا في كاثبته، لكنهما لمّا تجاورا جريا مجرى الجزء الواحد»[4].

وذكر العكبري أن الجوار مشهور عند العلماء وجعل منه: الجوار في الإعراب، وقلب الحروف بعضها إلى بعض والتأنيث.

أما الجوار في الإعراب، فقد مرت أمثلته، وهي كثيرة ومتعددة في أبواب العطف، والصفة.

---

(١) الخصائص ٣/ ٢٢٢.
(٢) الخصائص ٣/ ٢٢٣.
(٣) لم أعثر لهٰذا الشطر على تكملة ولا قائل. والكواثب: جمع كاثب هي للفرس من أصل العنق إلى ما بين الكتفين (اللسان «كثب» ١/ ٧٠٣).
(٤) الخصائص ٣/ ٢٢٧.

وأما قلب الحروف فمثل له بالحديث الشريف: «ارجعن مآزورات غير مأجورات» إذ «الأصل موزورات، ولٰكن أريد التآخي، كذٰلك قولهم: «انه لا يأتينا بالغدايا والعشايا»[1].

وأما في التأنيث فمثل له بقوله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾. «حذفت التاء من (عشر) وهي مضافة إلى الأمثال، وهي نكرة ولٰكن لما جاورت الأمثال الضمير المؤنث أجري عليها حكمه»[2].

وَخُرِّج على هٰذ الرأي قول جرير: (الكامل)

لَما أَتَى خَبرُ الزُبيرِ تَضَعْضَعَتْ سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ[3]

وقول العرب: «ذهبت بعض أصابعه»

وذَهب إلى أن العرب راعت الجوار في مثل قولهم: «قامت هند» وقال: فلم يجيزوا حذف التاء إذا لم يفصل بينهما، فإن فصلوا بينهما أجازوا حذفها، ولا فرق بينهما إلا المجاورة وعدم المجاورة.

«ومن ذٰلك قولهم: أقام زيد وعمراً كلمته. استحسنوا النصب بفعل محذوف لمجاورة الجملة اسماً قد عمل فيه الفعل»[4].

كما عُدَّ من أنواع المجاورة، وما حمل عليها قلب الواو المجاورة للطرف همزة وذٰلك في قولهم: (أوائل)، وعللوا ذٰلك لوقوعها مجاورة للطرف[5].

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٢٣.

(٢) التبيان ١/ ٤٢٣ و٤٢٤.

(٣) هٰذه الأمثلة وأشباهها قد أدرجها بعض العلماء في باب الضرورة التي يلجأ إليها الشاعر لإقامة الوزن (انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني ١٤٣ وكذٰلك: ضرورة الشعر للسيرافي ٢٠٧-٢١٣ وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧١-٢٧٩).

(٤) التبيان ١/ ٤٢٤.

(٥) التبيان ١/ ٤٢٤.

ومن المجاورة ما ذكره ابن هشام ومثل له بقولهم: «هنأني ومرأني» وقولهم «هو رِجْس نِجْس»[1] وهو ما يعرف عند العلماء بالإتباع.

والإتباع كما عرفه ابن فارس هو: «أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رَوِيِّها إشباعاً وتأكيداً، وروي أن بعض العرب سئل عن ذٰلك فقال: «هو شيء نتِد به كلامنا» وذٰلك قولهم: ساغب لاغب، وهو خب ضب، وخراب يباب»[2].

ولقد أفرد له أبو الطيب اللغوي كتاباً أسماه الإتباع[3] كما أورد أبو عكرمة الضبيّ أمثلة كثيرة عليه[4] وأما السيوطي فقد خصص له باباً وذكر منه عدة أنواع منها:[5]

١- إتباع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة أول الكلمة بعدها، ومثل بقراءة من قرأ ﴿الحمدِ لله﴾[6] بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام.

٢- إتباع حركة أول الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلها لقراءة من قرأ ﴿الحمدُ لُله﴾[7] بضم اللام إتباعاً لحركة الدال.

٣- إتباع حركة الحرف قبل الأخير من الاسم لحركة إعرابه، كما في (امرئ) فإن الراء تتبع الهمزة في حركتها فتقع مضمومة كقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ﴾[8]

(١) مغني اللبيب ٢/ ٦٨٤.

(٢) الصاحبي ٢٧٠.

(٣) وهو مطبوع من قبل مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٤) انظر: كتاب الأمثال ٢٤-٣٠.

(٥) انظر في هٰذه الأنواع: الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ٩-١٣.

(٦) الفاتحة ١/ ١.

(٧) الفاتحة ١/ ١.

(٨) النساء ٤/ ١٧٦.

وتقع مفتوحة كما في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ﴾[1] وتكون مكسورة كما في قوله عز وجل: ﴿لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُم﴾[2] ومثل هٰذا يجري لكلمة (ابنم).

٤- إتباع حركة فاء الكلمة لامها كما جاء في (مريء وفم) في بعض اللغات.

٥- إتباع حركة لام الكلمة حركة فائها في الفعل المضارع المضعف المجزوم، وفي فعل الأمر، إذا لم يفك الإدغام في بعض اللغات، وذٰلك نحو: (عضّ ولم يعضّ) بالفتح و(فرّ ولم يفر) بالكسر و(ردّ ولم يرد) بالضم.

٦- إتباع حركة عين الكلمة لفائها في جمع المؤنث السالم نحو: ثمرة ثمرات بالفتح، وسدره سدرات بالكسر، وغرفة وغرفات بالضم.

٧- إتباع حركة اللام للفاء في البناء على الضم في (مُنْذُ) حيث ذكروا أن الذال ضمت إتباعاً لحركة الميم، وذكر منها (بَلْهَ) على الفتح إتباعاً لحركة الباء، ومثله قولهم: (لم يَلْدَه أبوان) حيث فتحت إتباعاً لفتحة الياء عند سكون اللام.

٨- إتباع حركة الدال في لغة من قال في (لدن) (لد) ذكر هٰذا ابن يعيش وقال: «من قال: (لُدُ) بضم الفاء والعين فإنه أتبع الضم الضم بعد حذف اللام»[3].

٩- ومنه ما ذكره ابن دريد في الجمهرة من إتباع فاء الكلمة لحركة فاء أخرى لكونها قرنت معها، وكذٰلك سكون عين أخرى أو حركتها لحركتها كذٰلك فقال: «ما سمعت له جَرْساً إذا أفردت فأذا قلت: ما سمعت له حِساً ولا جِرْساً، كسروا وأتبعوا اللفظ»[4].

---

(١) مريم ١٩/ ٢٨.

(٢) النور ٢٤/ ١١.

(٣) انظر هٰذا في: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٢٧.

(٤) انظر: جمهرة اللغة ٢/ ٧٥.

١٠- ومنه ما ذكره الفارابي في (ديوان الأدب) فقال: «يقال (رِجْس نِجْس) فإذا أفردوا قالوا نَجْس»[١].

١١- إتباع الكلمة في التنوين لأخرى منونة مجاورة لها نحو قوله تعالى:

﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[٢] وقوله: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾[٣].

ومنه الحديث الشريف: «أنفق بلالا ولا تخش من ذي العرش إقلالا»[٤].

١٢- إتباع كلمة لكلمة أخرى في فك ما استحق الإدغام، وذٰلك كما ورد في كلمة (الأدبب) من الحديث الشريف: «ليت شعري أيّتكُنَّ صاحبه الجمل الأدبب تخرج فتنبحها كلاب الجوأب»[٥].

١٣- إتباع كلمة في إبدال الواو فيها ياء لوجود ياء في كلمة أخرى، وذٰلك كقلب واو (تلوت) ياء من الحديث الشريف: «لا دريب ولا تليت»[٦] والأصل تلوت لأنه من التلاوة.

١٤-إتباع ضمير المذكر لضمير المؤنث كما ورد في الحديث الشريف:

---

(١) ديوان الأدب ١/ ١٨٦، والأشباه والنظائر ١/ ١١.

(٢) النمل ٢٧/ ٢٢.

(٣) الإنسان ٧٦/ ٤ والمعروف أن سلاسل ممنوعة من الصرف لأنها جاءت على صيغة منتهى الجموع ولٰكنها نونت للإتباع.

(٤) الحديث في: غريب الحديث لابن الجوزي ٢/ ٢١٦ وهو مروي عن أبى عمر الزاهد قوله أنفق بلالاً يريد يا بلالاً وذكر في كشف الخفاء للعجلوني ١/ ٢١١ وقد نقله عن المقاصد الحسنة للسخاوي.

(٥) انظر الحديث في: الفائق في غريب الحديث للزمخشري ١/ ٤١٨، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٢/ ٩٦ وقال ابن الأثير أراد الأدب فأظهر الإدغام لأجل الجوْأب. والأدبّ: الكثير وبر الوجه.

(٦) انظر الحديث في: النهاية في غريب الحديث ١/ ١٩٥ قال ابن الأثير: قلبوا الواو ياء ليزدوج الكلام على دريت وانظر: الفائق في غريب الحديث ١/ ١٥٢ و١٥٣.

«اللهم رب السمٰوات السبع وما أظللن، ورب الأرضين وما أقللن، ورب الشياطين وما أضللن»[1] حيث جعل للشياطين ضمير المؤنث لأنه اتبعها أظللن وأقللن، والأصل أن يقال: «وما أضلوا ومنه حديث المواقيت: «هن لهن»[2] والأصل لهم أي لأهل الحليقة، وقال لهن إتباعاً لقوله هن.

١٥- إتباع اسم لاسم، وذٰلك بإدخال اللام للثاني كقول ابن ميادة:

رأَيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مُبَاركاً   شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهِلُه[3]

قال ابن خالويه: فإنه أزوج باليزيد الوليد للمجاورة كما قالوا:

«يأتينا بالغدايا والعشايا، ولا تجمع غداة على غدايا وإنما أزوج بها العشايا»[4].

وقد جمع السيوطي في كتابه المزهر أمثلة كثيرة من هٰذا الباب، وزعم أن هٰذا النوع هو من باب التوكيد اللفظي مع تغيير بعض الحروف[5].

شروط الحمل على الجوار:

لم يُسلِّمْ النحاة القدامى بهٰذه الظاهرة، ولم يقبلوها دون قيود، بل وضعوا لها ضوابط تحكمها، وشروطاً تبين مقبولها ومرفوضها، وما يندرج تحتها، منها:

---

(١) الحديث في: الترمذي (باب الدعوات) ٥/ ٥٠٣.

(٢) الحديث في: صحيح البخاري ٢/ ١٦٥ وتمامه: «عن ابن عباس قال إن النبي ﷺ وقّت لأهل المدينة ذا الحُليفة ولاهل الشام الجُحفة ولأهل نجد قرن المنازل ولأثل اليمن يلملم هن لهن»
هن: ترجع إلى المواقيت ولهن للأهل.

(٣) انظر: ديوانه ١٩٢ وانظر: شرح شواهد الشافية ٤/ ١٢، وشرح التصريح ١/ ١٥٣.

(٤) ليس في كلام العرب ٧١.

(٥) المزهر ١/ ٤١٤-٤٢٥.

أولاً: الحمل على الجوار يكون في النكرات وليس في المعارف:

ولقد ذهب إلى هٰذا ابن جني حيث زعم أن الخفض على الجوار في النكرات أسهل منه في المعارف، وعلل ذٰلك بقوله:

«إن النكرة أشد حاجة إلى الصفة، فبقدر قوّة حاجتها إليها تتشبث بالأقرب إليها فيجوز: «هٰذا جحر ضب خرب» لقوة حاجة النكرة إلى الصفة. فأما المعرفة فتقل حاجتها إلى الصفة، فبقدر ذٰلك لا يسوغ التشبثُ بما يقرب منها لاستغنائها في غالب الأمر عنها، ألا ترى أنه قد كان يجب ألا توصف المعرفة، لٰكنه لما كثرت المعرفة تداخلت فيما بعد فجاز وصفها، وليس كذٰلك النكرة، لأنها في أول وضعها محتاجة، لإبهامها، إلى وصفها»[(١)].

غير أن ما ذهب إليه ابن جني في هٰذا قد ردّه بعض العلماء، واستشهدوا بقول أبي ثروان في وصف المفضل[(٢)] فقال البغدادي:

«وفي كلام أبي ثروان وهو ممن تؤخذ عنه اللغة العربية، ردّ على من يقول بأن الجوار لا يكون إلاّ مع النكرة»[(٣)].

ويرد على ابن جني أيضاً ما جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ﴾[(٤)] فقد ذكر الزمخشري أن (الأيمن) مجرور على الجوار فقال: «وقرىء (الأيمن) بالجر على الجوار نحو: جحر ضب خرب»[(٥)].

---

(١) انظر: المحتسب لابن جني ٢/ ٢٨٩.

(٢) انظر قوله فيما سبق من هٰذا الفصل ص٥١٦.

(٣) الخزانة ٥/ ٩٠.

(٤) طه ٢٠/ ٨٠.

(٥) الكشاف ٢/ ٥٤٧.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾[1] حيث جر المتين على الجوار، والأصل أن تكون مرفوعة لأنها صفة لـ (ذو).

ويدحض قول ابن جني أيضاً ما وقع في أشعار العرب كقول زهير: (الكامل)

لعبَ الـرِّيَـاحُ بِهَـا وَغَيَّـرهَـا بَعْـدِي سَـوَافِـي المـورِ والقطـرِ[2]

ومنه قول أبي الغريب: (البسيط)

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوي الزَّوْجَاتِ كُلِّهُم أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذا انحلّت عُرَى الذنبِ[3]

ثانياً: أن يتطابق المضاف والمضاف إليه في العدد والتذكير والتأنيث:

وهٰذا هو مذهب الخليل بن أحمد الذي لا يُجوِّز الحمل على الجوار إلاّ إذا اتفق المضاف والمضاف إليه في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، فقد قال سيبويه:

«وقال الخليل -رحمه الله-: لا يقولون إلا هٰذان جحرا ضب خربان من قبل أن الضب واحد، والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخِرُ بعدّة الأول، وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً وقالوا، هٰذه جِحَرة ضبابٍ خَرِبة، لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة، والعدة واحدة فغلطوا»[4].

ولقد اعترض على قول الخليل، آنف الذكر، تلميذه سيبويه بقوله: «وهٰذا قول الخليل رحمه الله، ولا نرى هٰذا والأوّلَ إلاّ سواء؛ لأنه إذا قال: هٰذا جحر ضب متهدم ففيه من البيان أنه ليس بالضب مثل ما في التثنية من البيان بالضب وقال العجاج:

كَأَنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ المُرْمَلِ

---

(١) الذاريات ٥١/٥٨.

(٢) مر تخريجه فيما سبق من هٰذا الفصل ص٥٢١.

(٣) مر تخريجه فيما سبق من هٰذا الفصل ص٥٢٠.

(٤) الكتاب ١/٤٣٧.

«فالنسيج مذكر والعنكبوت أنثى»[1].

ويؤيد ما ذهب إليه سيبويه، وبطلان مذهب الخليل، ما ورد في الآيات القرآنية كقراءة يحيى والأعمش: ﴿إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو القُوَّةِ المتِينُ﴾ وما ورد في الشعر كقول الحطيئة السابق: (الوافر)

فَـإِيـاكـمْ وَحيّـة بَطْـنِ وادٍ هَمـوزِ النـابِ ليـسَ لكـم بسـيِّ

فـ (هموز) هي من صفات الحية، ولٰكنها جرّت لمجاورتها أحد المجرورين (بطن واد) وقد اختلف المضاف والمضاف إليه تذكيراً وتأنيثاً، إذ إن (حية) مؤنث و(بطن واد) مذكر[2].

غير أن الجوهري، وابن منظور قد ذكرا أن الحية: تكون للذكر والأنثى، وإنما دخلته الياء لأنه واحد من جنس مثل (بطة ودجاجة) على أنه قد روي عن العرب رأيت حيّاً على حية أي ذكراً على أنثى، وفلان حية ذكر»[3].

ومما يعزز ما ذهب إليه الجوهري، وابن منظور من جواز التذكير والتأنيث في (الحية) ما ذكره الفراء فقال: «سمعت الكسائي يقول: سمعت كل هٰذا النوع من العرب بطرح الهاء من ذكره إلاّ قولهم حية على حية، فإن الهاء لم تطرح من ذكره. . . قال الشاعر: (الطويل)

فَمَا تَزْدَرِي مِنْ حَيَّةٍ جَبَلِيَّةٍ سكاتٍ إذا ما عضَّ لَيْسَ بِأَدْردا[4]

وقال أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري(ت ٣٢٨هـ): «والحية تذكر وتؤنث»[5].

(١) الكتاب ١/ ٤٣٧.

(٢) انظر ما سبق، وكذٰلك: الحمل على الجوار للدكتور الحموز ٣٧.

(٣) الصحاح (حيا) ٦/ ٢٣٢٤ واللسان (حيا) ١٤/ ٢٢٠.

(٤) البيت بلا نسبة في اللسان (سكت) ٢/ ٣٤٨، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤٣٩، والمذكر والمؤنث للفراء ٧٠.

(٥) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤٣٩.

وأما ما احتج به على الخليل بقول العجاج السابق «كأن نسج العنكبوت المرمل» فلا حجة فيه لأن الفراء قد ذكر أن العنكبوت أيضاً مما يذكر ويؤنث[١].

ثالثاً: أن يكون الخفض على الجوار في غير البدل والعطف:

ذهب ابن هشام على أن الخفض على الجوار يكون في النعت قليلاً، وفي التوكيد نادراً وقال: «ولا يكون في النسق لأن العاطف يمنع من التجاور»[٢] وقال أيضاً: «وينبغي امتناعه في البدل، لأنه في التقدير من جملة أخرى، فهو محجوز تقديراً»[٣].

وأما عبد القادر البغدادي، فيرى أيضاً أن «جر الجوار لم يسمع إلا في النعت على القلة، وقد جاء في التوكيد في بيت على سبيل الندرة»[٤].

وأما في العطف فقد ذكر أن أبا حيان أنكر وقوعه في كلام العرب فقال:

«وأما جر الجوار فقد قال أبو حيان في (تذكرته): لم يأت في كلامهم، ولذلك ضعف جداً قول من حمل قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾[٥] في قراءة من خفض على الجوار، والفرق بينه وبين النعت، كون الاسم في باب النعت تابعاً لما قبله من غير وساطة شيء فهو أشد له مجاورة، بخلاف العطف، إذ قد فصل بين الاسمين حرف العطف، وجاز إظهار العامل في بعض المواضع، فبعدت المجاورة»[٦].

كما أورد إنكار أبي حيان لوقوع الخفض على الجوار في البدل وقال:

«وأما قوله في البدل فقد قال أبو حيان أيضاً: لم يحفظ ذلك في كلامهم، ولا خرّج عليه

---

(١) المذكر والمؤنث للفراء ١٠٢.

(٢) مغني اللبيب ٢/ ٦١٣.

(٣) شذور الذهب ٣٣٢.

(٤) خزانة الأدب ٥/ ٩٣.

(٥) المائدة ٥/ ٦.

(٦) انظر التذكرة لأبي حيان ٣٤٦، وخزانة الأدب ٥/ ٩٤.

أحد من علمائنا شيئاً فيما نعلم، وسبب ذٰلك -والله أعلم- أنه معمول لعامل آخر للعامل الأول على أصح المذهبين، ولذٰلك يجوز ذكره إذا كان حرف جر بإجماع، وربما وجب إذا كان العامل رافعاً أو ناصباً، ففي جواز إظهاره خلاف، فبعدت إذ ذاك مراعاة المجاورة»(١).

وبناء على موقف أبي حيان هٰذا من إنكاره وقوع الجر بالجوار في البدل فقد خطأ أبا عبيدة في جره (قتال) من قوله تعالى: ﴿ يَسْئَلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾(٢).

رابعاً: أن يكون ذا نكتة لا لبس فيه:

وهٰذا ما ذهب إليه بعض المفسرين والنحاة، فقد ذكر أبو الفضل الطبرسي أن الحمل على المجاورة جائز عند أمن اللبس، ولذا فقد غلط قراءة حمزة ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾(٣) وقد أورد ذٰلك في تفسيره فقال:

«والثالث: أن الإعراب بالمجاورة إنما يجوز مع ارتفاع اللبس، فأما مع حصول اللبس فلا يجوز، ولا يشتبه على أحد أن (خرب) من صفة (جحر) لا الضب، وليس كذٰلك في الآية لأن الأرجل يمكن أن تكون ممسوحة ومغسولة»(٤).

وممن أخذ بهٰذ الشرط الشهاب فقد ذكر «أن شرط حسن الإعراب بالمجاورة أمن اللبس ووجود نكتة، وهو في الآية ليس كذٰلك لأنه المقصود في الآية المسح إذ المسح لا يغني، أما النكتة فيه فالإشارة إلى تخفيفه حتى كأنه مسح»(٥).

---

(١) الخزانة ٥/ ٩٥.

(٢) البقرة ٢/ ٢١٧.

(٣) المائدة ٥/ ٦.

(٤) مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي ٦/ ٣٨ و٣٩، وانظر أيضاً الحمل على الجوار في القرآن الكريم ٤٣.

(٥) حاشية الشهاب على البيضاوي ٣/ ٢٢٠ و٢٢١، وانظر أيضاً: البحر المحيط ٣/ ٤٣٧.

ومن أخذ بهٰذا الشرط الكفوي حيث يقول: «ومن شرط الخفض على الجوار أن لا يقع في محل الاشتباه»[1].

وكذٰلك قال المرزوقي وهو يعلل جر لفظ (مزءودة) من قول أبي كبير الهذلي «حملت به في ليلة مزءودة». حيث صرح بجواز انجراره على الجوار وقال: «وهٰذا لميلهم إلى الحمل على الأقرب ولأمنهم اللبس»[2].

خامساً: أن يكون الحمل على الجوار في الخفض لا في الرفع:

يختص أسلوب الحمل على الجوار كما ذكر النحاة بالمجرور، أما الحمل على الجوار في الرفع فلم يثبت عند المحققين من النحاة، وإنما قال به ضعفة النحاة كما ذكر عبد القادر البغدادي[3]. ومن هٰؤلاء الذين جوزوا الحمل على الجوار في الرفع الأصمعي وابن قتيبة[4].

غير أن ثمة شاهداً يسوقه النحاة لإثبات وقوع الحمل على الجوار في الرفع، ذٰلك هو قول المتنخل الهذلي: (البسيط)

السَالِكُ الثَّغْرَةَ اليَقْظَان كالِئُهَا مَشْىَ الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ[5]

وقد أنكر ابن الشجري أن يكون في هٰذا البيت حمل على الجوار، بل اتَّهم من يقول به بعدم المعرفة فقال: «وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق الإعراب، بل لا معرفة له بجملة الإعراب أن ارتفاع (الفضل) على المجاورة للمرفوع - فارتكب خطأً فاحشاً،

(١) الكليات ٢/ ١٣٦.

(٢) شرح الحماسة ١/ ٨٨.

(٣) الخزانة ٥/ ١٠١.

(٤) الخزانة ٥/ ١٠١، كذٰلك: الضرائر للألوسي ٢٦٠، والحمل على الجوار ٤٣.

(٥) انظر: شرح أشعار الهذليين للسكري ٣/ ١٢٨١.

وإنما الفضل نعت للهلوك على المعنى؛ لأنها فاعلة من حيث أسند المصدر الذي هو المشي إليها كقولك: «عجبت من ضرب زيد الطويل وعمْراً» رفعت الطويل لأنه وصف لفاعل الضرب، وإن كان مخفوضاً في اللفظ. . . ومثل رفع الفضل على النعت للهلوك، رفع المظلوم على النعت للمعقب في قول لبيد يصف الحمار:

حتّى تَهَجَّر في الرَّواحِ وهاجَها طلبَ المُعقِّبِ حقَّه المظلومُ[1]

وهٰذا الرأي أيضاً ذهب إليه أبو حيان، كما جاء في الخزانة، إذ عدّ (الفُضُل) من بيت المتنخل السابق نعتاً لـ (الهلوك) على الموضع، لأن معناه، عنده، كما تمشي الهلوك الفضل[2].

ولعل ما يدعم موقف الرافضين للحمل على الجوار في الرفع هو عدم وروده في القرآن الكريم[3].

---

(١) الأمالي الشجرية ٢/ ٣١ و٣٥.

(٢) الخزانة ٥/ ١٠٣.

(٣) انظر فيما سبق من هٰذه الشروط «الحمل على الجوار في القرآن الكريم ٣٣-٤٤».

آراء العلماء القدامى في هٰذه الظاهرة وضوابطها

عرفت هٰذه الظاهرة وشاعت بين النحاة القدماء بدءاً من الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه. فقد نسبت كتب النحو رأياً للخليل بن أحمد يعلل فيه بالحمل على الجوار، ويشترط لذٰلك شروطاً ردّها تلميذه سيبويه، واعترض عليها، ثم اتسع استخدام هٰذه الظاهرة بين العلماء الذين جاءوا بعدهما من بصريين وكوفيين، ومع هٰذا الاتساع انمازت ثلاثة مواقف يمكن التعرف إليها من خلال أقوالهم في الشواهد التي ساقوها أدلة على هٰذه الظاهرة:

الأول: موقف المجيزين:

ويرى أصحاب هٰذا الموقف أن الحمل على الجواز ظاهرة لغوية شائعة، جاء بها القرآن الكريم، ووردت على لسان رسول الله (ﷺ) واستخدمها فصحاء العرب في نثرهم وشعرهم، وبالتالي يصح عندهم القياس عليها والنسج على منوالها.

والذي يبدو أن علماء الفقه هم الذين تبنوا هٰذا الموقف، وخاصة فقهاء الشافعية، يقول عبد القادر البغدادي:

«وذهب بعض الفقهاء من أصحابنا الشافعية إلى أن الإعراب على المجاورة لغة ظاهرة»[1] ولم يقتصر هٰذا الموقف على علماء الفقه من الشافعية، بل نجد من العلماء من يتحمس لمسألة الجوار، يقول الألوسي:

«والذي ذكره كثير من المفسرين القول بجر الجوار في فصيح الكلام، قالوا: إن إمام النحاة (الأخفش) وأبا البقاء وسائر مهرة العربية جوزوا جر الجوار، وقالوا بوقوعه في الفصيح، ولم ينكره إلاّ الزجاج، وإنكاره مع ثبوته في كلامهم يدل على قصور تتبعه،

(١) الخزانة ٥/ ٩٥، وانظر: الضرائر للألوسي ٢٥٣.

ومن هنا قالوا المثبت مقدم على النافي»[١].

وقال في موضع آخر:

«وبالجملة فجر الجوار مطلقاً مسموع عن العرب، ووارد في فصيح الكلام، وقد عقد النحاة لذٰلك باباً على حدته لكثرته، ولما فيه من المشاكلة، ولقد كثر في الفصيح حتى تعدوا عن اعتباره في الإعراب إلى التثنية والتأنيث وغير ذٰلك»[٢].

ومن هٰؤلاءؤ المتحمسين أبو زكريا الفراء فقد ذكر أن: من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه[٣]. وقال الشاعر: (البسيط)

كَأَنَّمَا ضَرَبَتْ قُدّامَ أَعيُنِها قطناً بِمستحصِدِ الأوتارِ مَحْلوجِ[٤]

وقول ذي الرمة:

تُريكَ سُنَّةَ وَجْهٍ غَيْرِ مُقْرَفَةٍ مَلْسَاءُ لَيْسَ بها خَالٌ ولا نَدَبُ[٥]

وممن أيدوا هٰذا الموقف، وناصروه أبو البقاء العكبري فهو يقول في قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[٦]! ويقرأ بالجر، وهو مشهور أيضاً كشهرة النصب، وفيها وجهان:

«أحدهما: أنها معطوفة على الرؤوس وهو الإعراب الذي يقال هو على الجوار، وليس بممتنع أن يقع في القرآن الكريم لكثرته، فقد جاء في القرآن والشعر، فمن القرآن

(١) الضرائر ٢٥٤.

(٢) الضرائر ٢٥٦، ٢٥٧.

(٣) معاني القرآن ٢/ ٧٤.

(٤) مر تخريجه فيما سبق من هٰذا الفصل ص٥٢٧.

(٥) مر تخريجه فيما سبق من هٰذا الفصل ص٥١٩.

(٦) المائدة ٥/ ٦.

قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ على قراءة من جر وهو معطوف على قوله: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾[١]. والمعنى مختلف، إذ ليس المعنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بحور عين وقال الشاعر وهو النابغة: (البسيط)

لم يَبْقَ إلا أَسِيرٌ غَيْرُ مُنْفَلِتٍ أَوْ مُوثَقٌ فِي حِبَالِ القِدِّ مَجْنُوبِ

والقوافي مجرورة.

«والجوار مشهور عندهم في الإعراب، وقلب الحروف بعضها إلى بعض، والتأنيث، وغير ذٰلك»[٢] وقال في علة قلب الواو المجاورة للطرف نحو (أوائل):

«وهٰذا موضع يحتمل أن يكتب فيه أوراق من الشواهد... وقد جعل النحويون له باباً ورتبوا عليه مسائل، ثم أصّلوه بقولهم: «جحر ضب خرب» حتى اختلفوا في جواز جر التثنية والجمع -فأجاز الإتباع فيهما جماعة من حذاقهم قياساً على المفرد المسموع، ولو كان لا وجه له في القياس بحال لاقتصروا فيه على المسموع فقط»[٣].

غير أن العكبري نفسه يورد في موضع آخر نصاً يعدّ الحمل على الجوار مما لا يصح القياس عليه، وأنه من مواطن الضرورة والشذوذ فيقول:

«وقال أبو عبيدة(ت ٢١٠هـ) هو مجرور على الجوار، وهو أبعد من قولهما لأن الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ ولا يحمل عليه ما وجدت عن مندوحة»[٤].

ومن هٰؤلاء أبو عبيدة حيث قال في قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾[٥]

---

(١) الواقعة ١٨/٥٦.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٢٢ و٤٢٣.

(٣) التبيان ١/ ٤٢٤.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٧٤.

(٥) المائدة ٦/٥.

«مجرور بالمجرورة قبلها، وهي مشتركة بالكلام الأول من المغسول، والعرب قد تفعل هٰذا بالجوار»[1].

ومنهم الأخفش(ت ٢٠٦هـ) حيث يقول مكي بن أبي طالب(ت ٤٣٧هـ) في آية المسح السابقة: «وقال الأخفش وأبو عبيدة: الخفض منه على الجوار»[2].

ومن هٰؤلاء الشهاب في حاشيته، حيث ردّ على من قال بأن الحمل على الجوار شاذ لا يوجد إلا في الشعر فقال: وهو «كثير في كلام العرب نظماً ونثراً، ولا يختص بالنعت والتأكيد إذ قد ورد في العطف، كما أثبته النحاة حتى عقدوا له باباً على حدته لكثرته، ولما فيه من المشاكلة، وقد كثر حتى تعدوا عن اعتباره في الإعراب إلى التثنية والتأنيث وغير ذٰلك، لٰكن شرط حسنه عدم الإلباس مع تضمنه نكتة والنكتة فيه الإشارة إلى تخفيفه حتى كأنه مسح»[3].

ومن المجيزين للحمل على الجوار الأصمعي، وابن قتيبة اللذان أجازا الحمل على الجوار في الرفع، وعدهما العلماء من ضعفة النحاة[4].

ومنهم أبو زرعة الذي يقول في قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾: «والصواب من القول ما عليه فقهاء الأمصار: أن الغسل هو الواجب نحو الرجلين، ويجوز أن يكون قوله (وأرجلكم) بالخفض حملت على العامل الأقرب للجوار، وهي في المعنى للأول كما يقال: (هٰذا جحر ضب خرب) فيحمل على الأقرب وهو في المعنى للأول.

«قال الفراء: وقد يعطف بالاسم على الاسم ومعناه يختلف كما قال عز وجل: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾ ثم قال: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾[5]،

(١) مجاز القرآن ١/ ١٥٥.
(٢) مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٢٠.
(٣) حاشية الشهاب ٣/ ٢٢٠ و٢٢١.
(٤) خزانة الأدب ٥/ ١٠١.
(٥) الواقعة ٥٦/ ١٧و١٨ و٢٢.

وهن لا يطاف بهن على أزواجهن»[1].

وممن تحمسوا للجر بالجوار أبو القاسم الزمخشري، حيث قال في قوله تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ﴾[2]. «وقرىء الأيمنِ بالجر على الجوار نحو: حجر ضب خرب»[3].

الثاني: موقف المنكرين:

لعل على رأس فريق المنكرين لظاهرة الحمل على الجوار ابن جني الذي أفرد لهٰذه المسألة باباً أسماه «باب في الجوار» فصل فيه أقسام الجوار في رأيه من متصل ومنفصل[4]، وبالرغم من هٰذا فإنه ينكر الحمل على الجوار، ويعلل ما وقع منه على أنه من حذف المضاف لا غير ويقول:

«فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيها منذ بُدىء هٰذا العلم وإلى آخر هٰذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: «هٰذا جحر ضب خرب» فهٰذا يتناوله آخر عن أول، وتال عن ماض على أنه غلط من العرب لا يختلفون فيه، ولا يتوقفون عنه وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه.

«وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هٰذا الموضع نيّفاً على ألف موضع، وذٰلك أنه على حذف المضاف لا غير، فإن حملته على هٰذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس، وشاع وقبل»[5].

---

(١) حجة القراءات ٢٢٣.

(٢) طه ٢٠/ ٨٠.

(٣) الكشاف ٢/ ٥٤٧.

(٤) انظر: الخصائص ٣/ ٢١٨-٢٢٧.

(٥) الخصائص ١/ ١٩١ و١٩٢.

ويعرض رأيه في أمثلة الجوار، فيرى أن أصل قولهم: هٰذا جحر ضب خرب هو «هٰذا جحر ضب خرب جحره» ويقول: فيجري (خرب) وصفاً على (ضب) وإن كان في الحقيقة للجحر كما تقول: (مررت برجل قائم أبوه) فتجرى (قائماً) وصفاً على (رجل) وإن كان القيام للأب لا للرجل لما ضمن من ذكره... فلما كان أصله كذٰلك، حذف الجحر المضاف إلى الهاء وأُقيمت الهاء مقامه، فارتفعت، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجرى وصفاً على (ضب) -وإن كان الخراب للجحر لا للضب- على تقدير حذف المضاف.

«وعلى نحو من هٰذا حمل أبو علي رحمه الله قول امرىء القيس: (الطويل)

.... كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ

«ولم يحمله على الغلط قال: لأنه أراد، مزمل فيه، ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر اسم المفعول.

«فإذا أمكن ما قلنا، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذي قد شاع واطرد كان حمله عليه أولى من حمله على اللفظ الذي لا يحمل غيره عليه، ولا يقاس به»[1].

ومن زعماء هٰذا الموقف أبو سعيد السيرافي الذي عالج مسألة الجوار، وفسّرها كما عالجها وفسرها ابن جني، حيث حمل ما جاء من شواهد هٰذه الظاهرة على حذف مضاف مقتفياً أثر ابن جني. فقد جاء في الخزانة:

«وقال السيرافي: ورأيت بعض نحويي البصريين قال في: «هٰذا جحر ضب خرب» قولاً شرحته وقويته بما احتمله من التقوية، والذي قاله هٰذا النحوي[2]. إن معناه: هٰذا جحر ضب خرب الجحر، والذي يقويه أنا إذا قلنا: خرب الجحر فهو من باب حسن الوجه، وفي (خرب) ضمير الجحر مرفوع لأن التقدير كان: خرب جحره،

(١) الخصائص ١/ ١٩٢ و١٩٣.

(٢) لعله يعني ابن جني الذي ذكر أنه أول من تكلم بهٰذا الراي (الخصائص ١/ ١٩١).

ومثله مما قاله النحويون: مررت برجل حسن الأبوين لا قبيحين والتقدير: لا قبيح الأبوين، وأصله لا قبيح أبواه، ثم جعل في (قبيح) ضمير الأبوين، فثنى لذلك، وأجرى على الأول فخفض، واكتفى بضمير الأبوين ولم يعد ظاهرهما لما تقدم من الذكر»[(١)].

ومن هؤلاء أبو زيد حيث يقول: «وهذا عند حُذّاق أهل العربية يجري على الغلط كما قالوا هذا جحر ضب خرب، والصواب: خربٌ»[(٢)].

ومنهم الزجاج(ت ٣١٠هـ) حيث ذكر: «وقال بعض أهل اللغة: هو جر على الجوار، فأما الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله»[(٣)].

ومنهم مكي بن أبي طالب، حيث يذكر موقف الأخفش، وأبي عبيدة آنف الذكر فيقول: «وقال الأخفش وأبو عبيدة: الخفض فيه على الجوار والمعنى للغسل، وهو بعيد، لا يحمل القرآن عليه»[(٤)].

ومنهم أبو الفضل الطبرسي الذي تابع الزجاج في إنكاره الحمل على الجوار في القرآن الكريم، فقال في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[(٥)]: «أحدهما: ما قاله الزجاج أن الإعراب بالمجاورة لا يجوز في القرآن الكريم، وإنما يجوز في ضرورة الكلام والشعر»[(٦)].

ومن هؤلاء الرضي فقد قال: «قال الكوفيون الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالجوار والجزم أخو الجر».

---

(١) الخزانة ٥/ ٨٨ و٨٩، وانظر: مغني اللبيب لابن هشام ٢/ ٦٨٣ و٦٨٤.

(٢) النوادر في اللغة ٢٣٨ و٢٣٩.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٥٣.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٢٠.

(٥) المائدة ٥/ ٦.

(٦) مجمع البيان في تفسير القرآن ٦/ ٣٨ و٣٩.

«وليس بشيء لأن العمل بالجوار للضرورة، وأيضاً ذٰلك عند التلاصق»[١].

ثالثاً: موقف المجيزين المشروط وضمن أبواب دون أبواب:

ولا ينكر هٰؤلاء وقوع الحمل على الجوار في اللغة العربية، ولٰكنهم لا يسلِّمون به إلا مشروطاً، فالخليل بن أحمد لا يجوز الحمل على الجوار إلاّ إذا اتفق المضاف والمضاف إليه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع. فقد ذكر سيبويه أن الخليل قال: «لا يقولون إلاّ هٰذان جحرا ضب خربان من قبل أن الضب واحد والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخِر بعدة الأول وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً، وقالوا: هٰذه جِحَرة ضبابٍ خربة، لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة، والعدة واحدة فغلطوا»[٢].

ومن هٰذا الفريق أبو حيّان يجيز الحمل على الجوار إلاّ في العطف والبدل.

قال البغدادي: «وأما جر الجوار في العطف، فقد قال أبو حيان في (تذكرته): لم يأت في كلامهم، ولذٰلك ضعف جداً قول من حمل قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾[٣]. في قراءة من خفض على الجوار»[٤].

وأما البدل فقد قال أبو حيان أيضاً: «لم يحفظ ذٰلك في كلامهم، ولا خرج عليه أحد من علمائنا شيئاً فيما نعلم، وسبب ذٰلك، والله أعلم، أنه معمول لعامل آخر للعامل الأول على أصح المذهبين»[٥].

وهو يرى جواز الجر على الجوار في النعت والتوكيد فيقول:

«وقرىء بالجر شاذاً وخُرِّجتْ على العطف على الجوار، كما أنهم نعتوا وأكدوا على الجوار»[٦].

---

(١) الكافية ٢/ ٢٥٤.
(٢) الكتاب ١/ ٤٣٧.
(٣) المائدة ٥/ ٦.
(٤) الخزانة ٥/ ٩٤.
(٥) الخزانة ٥/ ٩٤.
(٦) الخزانة ٥/ ٩٥.

وقد أخذ بمذهبه ابن هشام، فهو أيضاً ممن يجيزون الحمل على الجوار في غير العطف والبدل، ولٰكنه أضاف جواز وقوعه في عطف البيان ويقول:

«ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف به لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين، ومبطل للمجاورة، نعم لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان، لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع، وينبغي امتناعه في البدل؛ لأنه في التقدير من جملة أخرى فهو محجوز تقديراً»[١].

أما الصبان، فيرى أن الجوار مختص بالجر، وبالنعت قليلاً، والتوكيد نادراً، ونقل عن شيخه السيد فقال: «قال بعضهم: الجر بالجوار مقيس عند سيبويه، سماع عند الفراء «وفي الدماميني» أن ابن جني أنكره وجعل (خرب) صفة ضب بتقدير مضاف أي: خرب جحره، وأن حركة الجوار حركة مناسبة لا حركة إعرابية، وأن الحركة الإعرابية مقدرة بحسب ما يتقضيه عامل المتبوع»[٢].

وهناك فريق آخر يذهب إلى أن بعض أمثلة هٰذه الظاهر مما استشهد بها النحاة لا تعدو كونها ضرورة لجأ إليها الشاعر لإقامة القافية، وذكروا بيت العجاج وامرىء القيس وذي الرمة السابقة، يقول القزاز القيرواني:

«ومما يجوز له: الخفض على الجوار... وأجاز بعض النحويين مثل هٰذا في الكلام، وحكى سيبويه أن العرب تقول: «هٰذا جحر ضب خرب» فيخفضون الخرب لجواره الضب، وإن كان نعتاً للجحر، وهٰذا عند أكثرهم لا يجوز إلا في الشعر»[٣].

---

(١) شذور الذهب ٣/ ٧٥.

(٢) حاشية الصبان ٣/ ٧٥.

(٣) انظر هٰذا في: ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٣٥-٢٣٧.

ضوابط هٰذه الظاهرة:

كما افترق العلماء في الأخذ بالحمل على الجوار، فإن ضوابطهم لهٰذه الظاهرة قد اختلفت أيضاً، فمنهم من يرى أنها من الضرورة والشذوذ، ومنهم من يرى أنها كثيرة وهي لغة مشهورة، وقسم آخر يأخذ بها شرط ألا يكون هناك التباس. وقد استطعت أن أرصد بعضاً من هٰذه الضوابط المنتشرة في كتب النحو ومنها:

* كل موضع فيه الجر على الجوار فهو خلاف الأصل إجماعاً للحاجة *

ذكر ذٰلك الكفوي وزاد فقال: «والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً، وفي التوكيد نادراً، ولا يكون في النسق أي في العطف بالواو لأن العاطف يمنع التجاور ومن شرط الخفض على الجوار ألا يقع في محل الاشتباه»(١).

* الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ ولا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة *(٢)

*الحمل على الجوار عند حذاق أهل العربية يجري على الغلط *(٣)

*الجر على الجوار لا يكون في النسق *(٤)

* الجر على الجوار يختصّ بالنعت والتأكيد وفي العطف ضعيف *(٥)

* الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يعرَّج عليه *(٦)

* الحمل على الجوار في العطف ضعيف لأنه تابع بواسطة بخلاف النعت والتوكيد *(٧)

* الحمل على الجوار مختصّ بالمجرور *(٨)

* إذا كان الجوار اسماً لا يجوز الخفض على الجوار *

---

(١) الكليات ٢/ ١٣٦.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٧٤

(٣) النوادر ٢٣٨ و٢٣٩.

(٤) شرح شواهد الشافية ٤/ ٢٥٤.

(٥) الكليات ٥/ ٢٦٩.

(٦) الإنصاف ٢/ ٦١٥.

(٧) حاشية الصبان ٢/ ١٣٥.

(٨) ارتشاف الضرب ١/ ٥٨٣.

ذكر هٰذا الخليل بن أحمد فقال: «فإذا كان الجوار اسماً في هٰذا النوع لم يجر الجوار ولم نخفض نحو: مررت برجل زيدٌ أبوه وحديد بابه، رفعت زيداً وحديداً على الابتداء والخبر ولم تخفض لأنه اسم وليس بنعت»[1].

فإن كان الجوار يصلح للنعت فيجوز فيه الجر نحو قول الشاعر: (المتقارب)

أَطُـوفُ بِهَـا لا أَرَى غَيْـرَهـا ... كَمَـا طَـافَ بـالبيْعَـةِ الـرَّاهِـبِ[2]

قال الخليل: «خفض الراهب بالقرب والجوار، والوجه فيه الرفع»[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾[4].

قال الخليل: «خفض «كذباً» على القرب والجوار، ومجازه (كذباً) على معنى: وجاءوا كذباً على قميصه بدم»[5].

* المجاورة على قسمين ملاصقة حقيقية، وملاصقة تقديرية *[6]

مثل عبد القادر الجرجاني للأول بقول العجاج:

كَأَنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ المُرْمَلِ[7]

---

(١) الجمل في النحو ١٧٤.

(٢) البيت بلا نسبة في: الجمل في النحو ١٧٤، والأزهية ٨٤، والأضداد لابن الأنباري ٨٨، وقد رواه على النحو الآتي:

تَطُـوفُ العُفَـاةُ بِـأَبْـوابِـهِ ... كَمَـا طَـافَ بـالبيْعَـةِ الـرَّاهِـبُ

(٣) الجمل في النحو ١٧٥ والأزهية ٨٤.

(٤) يوسف ١٢/١٨.

(٥) الجمل في النحو ١٧٥.

(٦) الخزانة ٥/٩٨.

(٧) مر تخريجه فيما سبق من هٰذا الفصل ص٥١٨.

ومثل للثاني بقول امرىء القيس: (الطويل)

.... كَبِيـرُ أُنَـاسٍ فِـي بِجَـادٍ مُـزَمَّـلِ[1]

* الجوار لا يكون إلاّ مع النكرة *[2]

* جر الجوار لم يسمع إلاّ في المفرد خاصة فلا يتعدى فيه السماع *[3]

* لا يخفض بالجوار إلاّ ما استعملته العرب *[4]

* لا يكون هٰذا الإتباع إلاّ لما كان من سبب الأول وملتبساً به *

أورد هٰذا الفارقي في أثناء تعليله جر (مزمل) من بيت امرىء القيس السابق.

فقال: «ألا ترى أنه أتبع وصف الكبير بالبجاد لالتباسه به فكأنه منه؛ لأنه مضاف إليه.. وأجرى صفته عليه لقربه منه»[5].

* من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه *[6]

* وقد حملهم قرب العامل أن قال بعضهم: هٰذا جحر ضب خرب *[7]

* الحمل على الجوار كثير في كلامهم *[8]

---

(١) مر تخريجه فيما سبق من هٰذا الفصل ٥١٦ وانظر أيضاً: الخزانة ٥/ ٩٨.

(٢) الخزانة ٥/ ٩٠.

(٣) الخزانة ٥/ ٩١.

(٤) الخزانة ٥/ ٩١.

(٥) الإفصاح ٣١٩.

(٦) معاني القرآن ٢/ ٧٤.

(٧) المقتضب ٤/ ٧٣.

(٨) الإنصاف (المسألة ٨٤) ٢/ ٦٠٢، وانظر: أسرار العربية لابن الأنباري ٣٣٨.

* وما كان قريباً من الشيء كان مجاوراً له، والمجاور يعطى حكم المجاور له، وهٰذا ظاهر في عرفهم *[1]

* وهم يراعون الجوار ما أمكن *[2]

* قد يوخذ الجار بجرم الجار *[3]

* المجاورة توجب كثيراً من أحكام الأول للثاني، والثاني للأول *

قال أبو البقاء العكبري في التبيين:

«ألا ترى إلى قولهم: (الشمس طلعت) وأنه لا يجوز فيه حذف التاء لمّا جاور الضمير الفعل، وكذٰلك (قامت هند) لا يجوز فيه حذف التاء فلو فصلت بينهما جاز حذفهما وما كان ذاك إلاّ لأجل المجاورة»[4].

* قد أجرت العرب كثيراً من أحكام المجاور على المجاور له حتى في أشياء يخالف فيها الثاني الأول في المعنى. وذٰلك كقولهم: «إنى لآتية بالغدايا والعشايا، والغداة لا تجمع على غدايا، ولٰكن جاز من أجل العشايا وهو كثير» *[5].

وقد قرر النحاة أن العرب استخدمت هٰذا الأسلوب لضرب من التواخي والموازنة[6].

☆ ☆ ☆

(١) أعجب العجب في شرح لامية العرب للزمخشري ٧١.

(٢) شرح التصريح ١/ ٣٠٤.

(٣) هٰذا بيت من الرجز تمثل به أبو علي، وهو غير مفرد لأحد في: اللسان (حتر) ٤/ ١٦٣، وانظر أيضاً: بقية التنبيهات على أغلاط الرواة لعلي بن حمزة البصري ٥٨.

(٤) الأشباه والنظائر ١/ ١٤٩.

(٥) المصدر السابق ١/ ١٤٩.

(٦) انظر هٰذا في: الكليات ٤/ ٨، ودرة الغواص ٦٦ و٦٧، وليس في كلام العرب ٧١.

بعد هٰذا العرض، فإنه يمكن القول أنه من خلال ما ورد من شواهد هٰذه الظاهرة تبين أن الحمل على الجوار قد وقع في القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب نثراً ونظماً وهم يعنون بها: إعطاء لفظ أو حرف حركة اللفظ أو الحرف قبله أو حكمه لمجاورته له؛ لضرب من المزاوجة والتواخي بين الألفاظ والحروف.

غير أن هٰذا الأسلوب قد اختصّ عندهم في النعت المجرور، وما جاء منه في غير هٰذا فهو قليل نادر. ومع هٰذا فإنه يمكن ملاحظة أن العلماء قد اختلفوا فيه إلى ثلاثة اتجاهات:

الأول: يرى أصحابه جواز هٰذا الأسلوب لكثرته، ووروده في القرآن الكريم، وفصيح كلام العرب، ويتزعم هٰذا الاتجاه الفقهاء والمفسرون وبعض النحاة كالعكبري.

والثاني: اتجاه المنكرين الذين ذهبوا إلى أن هٰذا الأسلوب شاذ، ولا يقع إلا في ضرورة الكلام والشعر، وأوّلوا ما جاء منه على حذف المضاف إليه، وعلى رأس هٰؤلاء ابن جني والسيرافي والزجاج.

وأما الاتجاه الثالث: فقد وقف موقفاً متوسطاً بين المجيزين والمنكرين، وارتضى بهٰذا الأسلوب، ولٰكن بشروط حددها كل منهم وأئمة هٰذا الاتجاه: الخليل بن أحمد، وأبو حيان وابن هشام.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الحادي عشر

ظاهرة قياس الحمل عند علماء اللغة المحدثين

ظاهرة قياس الحمل عند علماء اللغة المحدثين

عالجت في الفصول السابقة من هٰذا البحث ظاهرة قياس الحمل: من حيث مفهومها واستخدامها، وصورها من وجهة نظر العلماء القدماء، وبينت الدواعي التي ألحّت عليهم لتبنيها، والعكوف عليها، والتفصيل فيها إلى درجة أوصلتهم إلى حد المغالات والتعسف في بعض الصور.

كما تناولت في الفصل الأول منه مسألة النحو العربي بعامة، والقياس بخاصة، وعلاقته بالمنطق، وقد تُرك القول فيه للعلماء القدامى فظهر من أقوالهم، ومناظراتهم أنه لا صحة للمزاعم التي تفترض اتكاء النحو العربي في منهجه على العلوم الأجنبية، وبخاصة المنطق الأرسطي، وأنه علم عربي خالص مُبرّأ من هٰذا المنطق في طور نشأته حتى مطلع القرن الثالث الهجري على أقل تقدير.

غير أن آراء العلماء العرب القدامى على ما فيها من وضوح، وإقناع لم تكفّ ألسنة بعض الدارسين المحدثين، وأقلامهم عن مجاراة بعض المستشرقين ممن شغفوا بالطعن في العلوم الإسلامية، والنيل من أصحابها.

ولهٰذا فإن المنهج الذي سرت في هٰذه الدراسة يقضي بأن يلمّ هٰذا الفصل بالقضايا الآتية:

١- قضية التأثر والتأثير في النحو العربي عند المحدثين.

٢- موقف العلماء المحدثين من القياس بعامة، وقياس الحمل بشكل خاص.

٣- رأي الباحث في ظاهرة قياس الحمل عند القدماء.

الأولى: التأثر والتأثير في النحو العربي بعامة، والقياس بخاصة، من وجهة نظر الدارسين المحدثين:

تركت آراء المستشرقين، وتصريحاتهم حول النحو العربي، واعتماده على المصادر الأجنبية بصمات واضحة في آراء كثير من الباحثين اللغويين العرب المحدثين وأبحاثهم

بحيث يمكن القول بأن هٰذه القضية لا يكاد كتاب عرض للنحو العربي في العصر الحديث يخلو منها[١].

ويكاد القائلون بالتأثير الأجنبي هٰذا يحصرون الأمم التي تأثر النحو العربي بها في الهنود، والفرس، والسريان، واليونان.

أما التأثير الهندي: فقد ذهب إليه عدد قليل من الباحثين منهم: الدكتور عبد الرحمٰن أيوب في كتابه (محاضرات في علم اللغة) فهو يرى أن كتاب سيبويه قد تأثر في تبويبه بالطريقة الهندية في التأليف[٢].

ومنهم هيوود (Haywood) الذي يذهب إلى أن التأثر كان في مجال المعجم فيقول: «وأكثر من هٰذا نلمح شيئاً بين ترتيب الأبجدية عند السنسكريتيين، والترتيب الهجائي الخاص الذي استعمله الخليل»[٣].

وممن ذهبوا هٰذا المذهب، ولٰكن بدرجة لا تصل إلى القطع: دائرة المعارف الإسلامية، فقد جاء فيها: «كان الخليل أيضاً أول من صنف معجماً عربياً هو كتاب العين، والظاهر أنه رتبه على حروف الهجاء عند نحاة السنسكريتيين، وهي التي تبدأ بحروف الحلق حتى تصل إلى حروف الشفة»[٤].

وأخذ بهٰذا الرأي الدكتور محمود السعران، فقد قال:

«إن أخذ العرب عن الهنود في الميادين الصوتية واللغوية عامة، أو تأثرهم بهم أمر

(١) من أمثلة ذٰلك: منطق أرسطو والنحو العربي لأبراهيم مدكور ٣٣٨، وكذٰلك: مناهج البحث في اللغة للدكتور تمام حسان ٢٤-٢٩، والنحو العربي والدرس الحديث للدكتور عبده الراجحي ٦١.

(٢) البحث اللغوي عند الهنود ١٣٨.

(٣) Arabic Iexicography p8
نقلا عن البحث اللغوي عند الهنود ١٣٩.

(٤) دائرة المعارف الإسلامية (الخليل بن أحمد) ٨/ ٤٣٦.

محتم نظراً، ولٰكن لا نمتلك من الأدلة ما يدعونا إلى القطع بأن أخذاً، أو تأثراً قد حدث في هٰذا المجال أو ذاك»[١].

ولعل هٰذا هو موقف أحمد أمين الذي أورد النص التالي للبيروني من كتابه: «تحقيق ما للهند من مقولة» قال فيه البيروني: «إن أحد ملوكهم (الهنود) اسمه (سَمَلواهن) وبالفصيح (سابتاهَن) كان يوماً في حوض يلاعب فيه نساءه، فقال لإحداهن (ماوَدَكَنْدَهِي) أي لا ترشي علي الماء، فظنت أنه يقول: «مُود كَنْدهي» أي احملي الحلوى، فذهبت فأقبلت به، فأنكر الملك فعلها، وعنفت في الجواب وخاشنت فاستوحش الملك لذٰلك، وامتنع عن الطعام، كعادتهم، واحتجب إلى أن جاءه أحد علمائهم وسلّى عنه بأن وعده تعليم النحو وتصاريف الكلام، وذهب هٰذا العالم إلى (مهاديو) مصلياً مسبحاً، وصائماً متضرعاً إلى أن ظهر له وأعطاه قوانين يسيره كما وضعها في اللغة العربية أبو الأسود الدؤلي»[٢].

ويعقب أحمد أمين على هٰذا النص فيقول: «وأنا أخشى أن تكون حكاية أبي الأسود قد وضعت في العربية على نمط الحكاية الهندية، ولعل مما يرجح هٰذا الظن أن الحكاية العربية مختلفة الأشكال متعددة الرواية. . . ثم هناك له شبه بين ذهاب الهندي إلى مهاديو مصلياً مسبحاً وذهاب أبي الأسود إلى علي بن أبي طالب يسأله المعونة في وضع النحو وهٰكذا»[٣].

كما ذهب الدكتور أحمد مختار عمر إلى هٰذا، ورأى أن هناك تأثيراً من نوع ما وقال: «يبدو أن الرأي الذي يمكن أن يطمئن إليه الباحث هو ذٰلك الذي يرجح جانب الإيجاب على جانب السلب، ويثبت تأثيراً هندياً من نوع ما على اللغويين العرب أو على الأقل يميل بدرجة كبيرة إلى احتمال وجود هٰذا التأثير»[٤].

---

(١) علم اللغة ٩٤ و٩٥.
(٢) تحقيق ما للهند من مقولة ٩٦، والبحث اللغوي عند العرب ١٤١، وانظر هٰذه القصة أيضاً في ضحى الإسلام ١/ ٣٤٥.
(٣) ضحى الإسلام ١/ ٢٤٥.
(٤) البحث اللغوي عند الهنود ١٤٠ و١٤١.

وأرى أن ما ذكر آنفاً لا ينهض كدليل على وجود التأثير الهندي في النحو العربي لأنها مبنية في جملتها على الظن، والتخمين دون أدلة مادية ملموسة، ثم إن قصة البيروني التي اقتبسها أحمد أمين لا تعني أن البيروني قد أثبت اتصالاً بين أبي الأسود والنحو الهندي؛ إذ ربما أنه أراد من قصته هٰذه أن يذكر أن النحو الهندي قد نشأ عفوياً وساذجاً كما حدث في النحو العربي، حيث عزا بعض الباحثين نشأة النحو العربي إلى ما حدث لأبي الأسود الدؤلي مع ابنته، يقرر هٰذا ما صرح به بروكلمان بأنه لا يمكن إثبات تأثير القواعد اللاتينية، أو الهندية على النحو العربي، كما أنكر وجود هٰذا التأثير في علم الأصوات العربية «وإن وجدت بعض المشابهات العارضة اتفاقاً من طبيعة البحث»[1].

أما التأثر بالفارسية: فقد ذكره (فون كريمر) بقوله: «إن تسرب الفساد إلى اللغة العربية كان هو السبب في ضرورة وضع قواعد للنحو لإنقاذ اللغة العربية، رواية لا يعول عليها إطلاقاً، ولا أساس لها، فالنحو العربي من وضع الأجانب من الأراميين والفرس، وقد أوجدته الحاجة التي أحسّ بها هٰؤلاء الأجانب لتعلم الكتابة العربية، وقراءة اللغة العربية على وجه صحيح، وعلى الأخص غير العرب الذين أرادوا أن يقفوا حياتهم للدراسات العلمية»[2].

ويجاري مصطفى نظيف المستشرق (فون كريمر)، ويشاطره رأيه في أن البصرة كانت في ذٰلك الحين موضع التقاء العرب بالفرس، والسريان، وأهل الهند، وكانت لغة العلم والمعرفة في ذٰلك العصر اللغة السريانية[3].

ولا يخلو هٰذان الرأيان من تجنٍّ على النحو العربي، وذٰلك أن سيبويه صاحب أقدم

(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/ ١٢٤، وكذٰلك: حاشية ٥ من الصفحة نفسها.

(٢) القرآن الكريم وآثره في الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم مكرم ٥٤، وكذٰلك: أصالة النحو العربي للشيخ عبد الله الخثران ٣١٦.

(٣) أصالة النحو العربي ٣١٦.

كتاب نحوي وصل إلينا وأكمله، قد تلمذ على الخليل بن أحمد، وأن جُلّ كتابه هٰذا آراء منقولة عن الخليل بن أحمد، وهو عربي صميم[١].

وأما التأثير باليونانية فقد نطق به أكثر الباحثين المحدثين من مستشرقين وعرب، أما المستشرقون فقد وقفوا من هٰذه القضية موقفين:

الأول: فريق يدعي أن النحو العربي قد تأثر بالمنطق اليوناني، واقتبس منه، ويتزعم هٰؤلاء المستشرق الألماني مركس (Merx)، فقد زعم في كتابه «تاريخ صناعة النحو عند السريان» أول مرة في نهاية القرن الثامن عشر، أن المنطق اليوناني قد أثر في النحو العربي بدليل أن الثاني اقتبس من الأول شيئاً من المفاهيم والمصطلحات.

ثم يجري معظم المستشرقين وراء مقولة (مركس) دون تحفظ منهم، فهٰذا المستشرق الفرنسي (فليش) ينشر كتاباً في علم اللغة يقول فيه: إنه من الواجب أن نشير إلى تأثير يوناني في النحو العربي، فقد اقتبس الفكر النحوي العربي مفاهيم أصلية من العلم اليوناني لا من النحو اليوناني، ولٰكن من منطق أرسطو»[٢].

وقد جاء في دائرة المعارف البريطانية، أن النحو العربي قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالمنطق.

Their consideration of grammatical problems was bound up closely with the srudy of logic[٣]

وتؤكد دائرة المعارف الإسلامية هٰذا بعبارة صريحة حيث جاء فيها:

The fundamental grammatical conceptions of the Arab philolgists are taken from Arestotalian logic[٤]

---

(١) نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه للمستشرق الفرنسي جيرار تروبو ١٢٥.

(٢) دراسة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه ١٢٦.

(٣) Encyclopaedia Britanica p.266

(٤) History of the Arabs pp.241-242

كما يشير إلى هٰذا (ڤيليب حِتّي) فيزعم أن النحو العربي متأثر بالمنطق الإغريقي[1].

الثاني: ويرى هٰذا الفريق أن النحو العربي هو ثمرة العقلية العربية، وليس هناك أي تأثير لا للمنطق، ولا للنحو اليونانيين، ومن هٰؤلاء المستشرقين: «جيرار ترويو» الذي يقول: «فأنا أعتقد أن علم النحو أعرب العلوم الإسلامية، وأبعدها عن التأثير الأجنبي في طوره الأول، كما حاولت أن أبين ذٰلك في ضوء كتاب سيبويه، ذٰلك الكتاب المشهور الذي هو أقدم كتب العرب في النحو»[2].

ومنهم: «جوليا كريستيڤا» التي تقول: «غير أنه من المسلَّم به اليوم أن النظريات الكلامية (اللسانية) التي أخذها العرب عن اليونانيين والهنود، تتعلق عامة بالمنطق، ويبقى النحو العربي مستقلاً عنهم استقلالاً تاماً»[3].

وممن أخذ بهٰذا الاتجاه «كارل بركلمان» حيث يشير إلى أن الرأي الذي يتكرر عند علماء العرب، وهو أن علم النحو انبثق من العقلية العربية المحضة بغض النظر عن الروابط بين اصطلاحات هٰذا العلم، ومنطق أرسطو، وفيما عدا ذٰلك لا يمكن إثبات وجوه أخرى من التأثير الأجنبي، لا من القواعد اللاتينيّة ولا من الهندية»[4].

ويورد «ليتمان» في محاضراته رأي الآخذين بالتأثير، ورأي المنكرين له ويقول: «اختلف العلماء الأوربيون في أصل هٰذا العلم، فمنهم من قال إنه نقل من اليونان إلى بلاد العرب، وقال آخرون ليس كذٰلك، وإنما كما تنبت الشجرة في أرضها كذٰلك نبت علم النحو العربي عند العرب»[5].

---

(١) Encyclopaedia of Islam 836

(٢) انظر مقالته: نشأة النحو ١٣٨.

(٣) انظرمقالتها: النحو العربي ١٣٩.

(٤) تاريخ الأدب العرب لكارل بروكلمان ٢/ ١٢٤.

(٥) ضحى الإسلام ٢/ ٢٩٣.

ولقد تركت آراء المستشرقين القائلين بتأثر النحو العربي بالعلوم الإغريقية بعامة، وبمنطق أرسطو بخاصة، بصماتها على ما كتبه كثيرمن الباحثين العرب، فراحوا يرددون مزاعم المستشرقين، ويروجون لأفكارهم في الوقت الذي نفى بعض المستشرقين هٰذه التهمة وفندوها.

ولعل من أبرز الباحثين العرب المحدثين الذي تابعوا المستشرقين، الدكتور (إبراهيم مدكور) الذي أكد صراحة تأثير المنطق الأرسطي في النحو العربي قال: ولم يقف الأمر -فيما نعتقد- عند الفقه والكلام والفلسفة، بل امتد إلى دراسات أخرى من بينها النحو، وقد أثر فيه المنطق الأرسطي من جانبين: أحدهما موضوعي، والآخر منهجي، فتأثر النحو العربي عن قرب، أو عن بعد بما ورد على لسان أرسطو في كتبه المنطقية من قواعد نحوية، وأريد بالقياس النحوي أن يحدد وبوضع على نحو ما حدد القياس المنطقي»[1].

ومن هٰؤلاء (جواد علي) الذي لا يستبعد أن يكون علي بن أبي طالب، وأبو الأسود الدؤلي قد تعرفوا تقسيم الكلام في اللغة اليونانية عن طريق الحيرة، أو علماء العراق ونقلوها إلى اللغة العربية[2].

وكذا تكهن الأب (إسحٰق ساكا) فقال: «نظام تقسيم الكلام إلى اسم، وفعل، وحرف في اللغة العربية هو نفس التقسيم الكلامي في اللغة اليونانية، وهٰذا التقسيم هو يوناني قائم على المنطق»[3].

ومن هٰؤلاء الدكتور (إبراهيم السامرائي) الذي يقرر أن الفلسفة والمنطق قد دخلا النحو العربي منذ زمن ابن أبي إسحٰق الحضرمي فيقول: «ولٰكن النحاة ابتداء من عبد الله بن أبي

(١) منطق أرسطو والنحو العربي ٣٣٩.

(٢) المفصل في تاريخ العرب ٩/ ٤٩.

(٣) أثر اللغة السريانية في اللغة العربية ٥١، كذٰلك: بين منطق أرسطو والنحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني ٢٥٠.

إسحٰق الحضرمي ساروا في هٰذا السبيل محاكاة للمناطقة، والمتكلمين، وأصحاب الجدل، وكان من تمام الأدوات لدى المثقف أن يلمّ بمنطق أرسطو، وآراء أفلاطون وحكمة سقراط»[١].

ولعل من هؤلاء، الدكتورين (عبد الرحمٰن أيوب، وأمين الخولي) حيث يقول الأخير: «إن الناظر في ماضي هٰذا النحو العربي دون دخول في شيء من تاريخ صلة هٰذا النحو بغيره من أنحاء الأمم الأخرى، يطمئن إلى أن هٰذا النحو قد تأثر بالروح الهيلينية المسيطرة على المناطق التي نشأ ونما فيها، وإن تأثره بالمنطق اليوناني قد قوي في بعض النحاة حتى أبعدهم عن النحو في تقدير أبناء زمنهم وحدهم»[٢].

أما التأثر بالسريانية: فقد ذهب كثير من الباحثين العرب المحدثين إلى تأثير النحو السرياني في النحو العربي، سواء كان عن طريق الترجمات اليونانية التي تمت باللغة السريانية، أو عن طريق الكتب النحوية التي وضعها السريان بلغتهم.

وممن يذهب إلى هٰذا الدكتور (إبراهيم مدكور) الذي يقرر أن كتب أرسطو المتعلقة بالمنطق كانت معروفة عند السريان، وقد ترجمت إلى لغتهم، ويقرر أيضاً أن هٰذه الكتب المترجمة إلى السريانية قد ترجمت إلى العربية منذ النصف الأول من القرن الثاني الهجري، ويجزم أن هٰذه الترجمات قد قابلها سيبويه، وغيره بالاستحسان والتقدير، ويقول: «على أن هناك عملاً مشابهاً تمّ على مقربة من نحاة العرب الأول، وهو وضع النحو السرياني في القرن السادس الميلادي، ولا شك في أن هٰذا النحو قد تأثر بالنحو اليوناني، ومنطق أرسطو. . . فيعقوب الرهاوي له شأنه في وضع النحو السرياني، وهو معروف في الأوساط العربية، وحنين بن إسحٰق مترجم آخر معاصر للخليل وسيبويه، ومن اليسير أن نتصور أنه قد تبادل مع الخليل بعض القواعد النحوية»[٣].

---

(١) النحو العربي نقد وبناء ١٩.

(٢) انظر: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير ٧٢، وكذٰلك: دراسات نقدية في النحو العربي للدكتور عبد الرحمٰن أيوب ١٠.

(٣) منطق أرسطو والنحو العربي ٤٢.

وينسج على هٰذا المنوال (جرجي زيدان) ولٰكن بغلبة الظن، فهو يرى أن العرب: «نسجوا في تبويب النحو على منوال السريان لأن السريان دونوا نحوهم، وألفوا فيه الكتب في أواسط القرن الخامس الميلادي على يد يعقوب الرهاوي، ويؤيد ذٰلك أن العرب بدءوا في وضع النحو وهو بالعراق بين السريان والكلدان وأقسام الكلام في العربية هي نفس أقسامه في السريانية»[1].

ويزعم الأب (ساكا) أن معظم العلماء الثقات يعتقدون أن أبا الأسود الدؤلي قد اقتبس نحوه من السريان مورداً الأدلة الثلاثة الآتية[2]:

١- شهادة المؤرخين وعلى رأسهم المؤرخ التركي «أحمد رفيق» الذي نقل عنه (ساكا) قوله: «بعد أن أخذ العرب بالعلاقة مع السريان في العراق، اضطروا إلى تأسيس ووضع قواعد النحو في لغتهم العربية... فذهب عندئذ أبو الأسود الدؤلي إلى البصرة، وتعلم هناك اللغة السريانية الفصحى، وعاد إلى بغداد، وأسس ونظم أول نحو في اللغة العربية، وقد أخذ عنه العلم المذكور عنبسة (في الأصل عسية وهو تحريف) ومن عنبسة تعمم وانتشر ذٰلك العلم وكثر فيه العلماء».

٢- تشابه نظامي الفعل في العربية والسريانية.

٣- تقسيم الكلام إلى فعل، واسم، وحرف أخذه العرب عن السريان، وإن كان أصله يونانياً.

ومن هٰؤلاء (مصطفى نظيف ويوسف كركوش) إذ يرى الأخير أن الخليل بن أحمد اتصل برجال الثقافة من السريان، وسألهم فترجموا له مصطلحات علم النحو[3].

وقد لحق بجماعة القائلين بالتأثير السرياني (مصطفى السقا) الذي ادّعى أن الدؤلي

(١) تاريخ آداب اللغة العربية ١/ ٢٥١.
(٢) انظر: أثر اللغة السريانية في اللغة العربية ٥١، ٥٢.
(٣) أصالة النحو العربي ٣١٦.

كان متأثراً بالسريانية حين وضع مبادىء النحو العربي[1].

والدارس لما أورده الزاعمون بالتأثير الأجنبي في النحو العربي يدرك أنهم يوردون عدة أوجه من هٰذا التأثير لعل أبرزها في المعجمات، وحركات الإعراب، والنقط، والمادة النحوية.

وليس ها هنا مجال يتسع لمناقشة هٰذه الأوجه جميعاً[2] غير أن طبيعة هٰذا الفصل تقضي بمناقشة التأثير الأجنبي في القياس النحوي العربي:

فقد سبق أن عالج هٰذا البحث مسألة العلاقة بين المنطق واللغة والنحو، وأشير إلى أن هٰذه العلاقة متأتية من أن المنطق يبحث في قوانين الفكر الإنساني، وأن اللغة هي وسيلة التعبير عن هٰذا الفكر[3]، ولما كان النحو هو مجموعة القوانين التي تحكم العادات اللسانية التي يجري عليها كل قوم في التعبير بلغتهم الخاصة[4]، «وأن المنطق هو: علم التفكير الصحيح وهو يبحث في القوانين والشروط الضرورية للحصول على حكم صحيح يقبله كل فكر عادي»[5]، فقد عُدّا من باب واحد، ولذٰلك فإن كثيراً من الباحثين يقررون أن أرسطو قد توصل إلى مقولاته، وبخاصة في تقسيم الكلام عن طريق دراسته للأبحاث اللغوية.

---

(١) أصالة النحو العربي ٣١٧.

(٢) ناقش قصة المعجمات ورد عليها الدكتور أحمد مختار عمر في: البحث اللغوي عند العرب ٣٤٣ وما بعدها، والبحث اللغوي عند الهنود ١٤٤ وما بعدها.
وناقش قضية حركات الإعراب الدكتور علي وافي في فقه اللغة ٢١٠ وما بعدها، وانظر أيضاً هٰذا مفصلاً في: «فصول في فقه العربية» للدكتور رمضان عبد التواب ٣٧١ وما بعدها.
وناقش قصة تقسيم الكلام الدكتور محمد خير الحلواني في «بين منطق أرسطو والنحو العربي» ١٩ وما بعدها، وكذٰلك: جيرار تروبو نشأة النحو العربي ١٢٥ وما بعدها.

(٣) انظر في هٰذا (ص١٤٠) من الفصل الأول.

(٤) القياس في النحو العربي للدكتورة منى إلياس ١٢٠.

(٥) مبادىء الفلسفة: ٣٩.

ومما يزيد هٰذه الصلة بين المنطق والنحو وثوقاً، استخدام القياس في كليهما، والاعتماد عليه، فهو أحد أجزاء المنطق الأرسطي، بل يراه الفارابي هو المقصود والأساس فيه[(١)] ويقول عنه الغزالي: «والقياس أحد أنواع الحجج»[(٢)] كما أنه الجزء الجوهري الهام من منطق أرسطو[(٣)]، وأما هو في النحو: فدليل هام من أدلته، بل هو النحو كله عند الكسائي[(٤)]، وحتى حدَّوه بقولهم: «علم بمقاييس مستخرجة من استقراء كلام العرب»[(٥)].

ولعل بعض الباحثين المحدثين قد داخلتهم الشكوك، والتبس عليهم الأمر لمَّا رأوا هٰذا التشابه القوي بين منطق أرسطو والنحو العربي، فلم يترددوا في إعلان أن النحاة العرب منذ بداية وضع علم النحو قد تعرفوا المنطق الأرسطي بطريقة أو بأخرى، ودليلهم على ذٰلك وجود القياس، وما يتصل به في العلمين، دون إعمال فكر أو روّية في طبيعة كل واحد، والدوافع التي استخدمت فيه هٰذه الأقيسة.

ولا بد قبل أن نناقش قضية القياس المنطقي، والقياس في النحو العربي أن أسجل أحد آراء المحدثين الذين تبنوا هٰذا المفهوم وآمنوا به:

كتب الدكتور (إبراهيم بيومي مدكور) بحثاً عن: «منطق أرسطو والنحو العربي» أكد فيه أن النحو العربي قد تأثر بالمنطق الأرسطي، كما أثر في الفقه، والكلام، والفلسفة الإسلامية.

ويحاول الدكتور في مقالته ،أن يوازن بين ما جاء في كتاب سيبويه من تقسيم الكلام وفيما شاع في كتب أرسطو من هٰذا التقسيم، فيذكر أن أرسطو قد عرض لمبحث الألفاظ في (المقولات) وهو الجزء الأول من كتبه المنطقية، كما فصّل القول في الجمل في

---

(١) إحصاء العلوم ٧٢ و٧٣.

(٢) معيار العلم في فن المنطق ٩٨.

(٣) مناهج البحث عند مفكري الإسلام ٦٨.

(٤) انظر قوله في (معجم الأدباء ١٣/ ١٩١).

(٥) انظر: المقرب ١/ ٤٥، وحاشية الصبان ١/ ١٥.

القسم الثاني المسمى (كتاب العبارة) ثم يقول: «ولم تخل كتبه المنطقية الأخرى من قواعد الآجرومية اليونانية»[١].

ويضع الدكتور (الأرجانون) في مواجهة كتاب سيبويه ليوازن بينهما، فيرى أنه يقسم الكلام إلى اسم وهو عنده ما دل على معنى وليس الزمن جزءاً منه، وفعل وهو ما دلّ على معنى وعلى زمن، ثم الأداة، ويرى أن ما فعله سيبويه، من تقسيم الكلام إلى اسم وفعل، وحرف، والتعريفات التي حد بها هٰذه الأقسام، تشبه من بعض جوانبها ما قدمه أرسطو، ثم يستغرب من توافق الكوفيين مع ألفاظ أرسطو فيقول: «ومن الغريب أن ما يسميه سيبويه حرفاً يسميه الكوفيون الأداة، وكأنهم شاءوا أن يحتفظوا بالمصطلحات المنطقية احتفاظاً تاماً»[٢].

وبعد تأكيده أن كتب أرسطو قد ترجمت عن طريق ابن المقفع أو ابنه، يرى أن سيبويه أو من سبقه من النحاة قد قابلوا هٰذه الكتب بما تستحقه من تقدير، ومن ثم يخلص إلى القول، بأن المترجمين في تعلمهم العربية، وفيما نقلوا من كتب أجنبية قد بدأوا في القرن الثاني للهجرة، فأثاروا جواً حول المشاكل النحوية، ولأرسطو في هٰذا نصيب ملحوظ، ولا يصح أن نغفل ما لهٰذا من أثر على نحاة العرب»[٣].

ثم يتوجه إلى الجانب الآخر ليثبت تأثر النحاة العرب في منهجهم بالمنهج الأرسطي، وبخاصة فيما يتعلق بالقياس، والعلل النحوية، فيورد الضوابط القياسية التي استنبطها النحاة وساروا على هديها فيقول: «ودون أن نتتبع مبادىء القياس، نكتفي بأن نشير إلى أمثلة منها، فيقال: يحمل الأقل الأندر على الأعم الأكثر لا العكس، والحمل على ماله نظير أولى من الحمل على ما لا نظير له، وما جاء على أصله لا يسأل عن علته، والقياس على الفاسد فاسد. . .

---

(١) منطق أرسطو والنحو العربي ٣٤٠.

(٢) المصدر السابق ٣٤٠.

(٣) المصدر السابق ٣٤١.

وفي هٰذه المبادىء، وأمثالها ما يدل على أن نحاة العرب أرادوا أن يضعوا لقياسهم أصولاً تحاكي تلك الأصول التي وضعها الفقهاء.. وأصول القياس النحوي كأصول القياس الفقهي تلتقي في أنها تترسم خطى القياس المنطقي»[١].

ويتخذ الدكتور (بيومي) من أحد أركان القياس مثلا على هٰذا التأثر، وهو مبدأ العلة فيرى أن مبدأ العلة في كل من القياس النحوي، والأرسطي يشكل الدعامة التي استند عليها القياسان، ويقرر أن نظرية العامل في النحو وليدة مبدأ العلة الفلسفية.

ويختم الدكتور (بيومي) مقالته مشيراً إلى أن النحاة لم يفعلوا شيئاً إلاّ محاولة دعم أقيستهم بمبدأ العلة تماماً كما فعل أرسطو قبلهم، معاوداً تأكيد التأثير الأرسطي في عمل النحاة العرب ويقول: «هٰذه هي آثار منطق أرسطو في النحو العربي وجِّه إلى بعض قواعده، وساهم في تكوين بنيانه، وأعان على رسم منهجه، وكان عاملاً قوياً من عوامل غزارة مادته واتساع أبوابه»[٢].

هٰذا فحوى مقال الدكتور (مدكور) الذي أكد فيه وقوع التأثير اليوناني في النحو العربي وقبل أن يُناقش الدكتور (مدكور) فيما كتبه، وقرره تجب الإشارة إلى أن قضية التأثر والتأثير وارده بأشكال متفاوته بين شعوب العالم، وأن اللغات تتواصل، وتتمازج، ويقتبس بعضها من بعض[٣]، وتتشابه المناهج كما ليس لأحد أن يدعي أن العلوم تنشأ من فراغ، بل لا بد من محاولات سابقة، وتجارب ممهدة؛ ولذا نرى (لانسون) يقول: «ليس المنهج الذي أحاول أن أعطي فكرة عنه من ابتكاري وما هو إلا نتيجة لتفكيري في الخطة التي جرى عليها عدد من سابقيّ ومعاصريّ اللاحقين من الناشئين»[٤].

(١) منطقة أرسطو والنحو العربي ٣٤٣.

(٢) المصدر السابق ٣٤٣ وما بعدها.

(٣) انظر: صفحة في اللغة لعبد الستار أحمد فراج (مجلة العربي) ١٩.

(٤) منهج البحث في تاريخ الآداب للانسون، مترجم ضمن كتاب (النقد المنهجي عند العرب) للدكتور محمد مندور ٣٩٥.

على أن ما ذهب إليه الدكتور (مدكور) في مقالته مدفوع بعدة أمور، بل إن رأيه لا يقف أمام الحقائق والثوابت التاريخية التي حققها الباحثون العرب، وغير العرب والتي يمكن إجمالها على النحو الآتي:

١- لم يعط الدكتور مدكور في مقالته مثلاً مادياً واحداً على ما ذكره من التأثير اليوناني في النحو العربي، بل كل ما ذكره افتراضات يجزم بها ويميل إليها كقوله: «ولا بد أنها (الترجمات السريانية إلى اللغة العربية)قوبلت بما تستحق من تقدير، إنْ مِنْ سيبويه أو من سبقه ممن اشتغلوا بالمسائل النحوية»[١] وقوله في موضع آخر: «وفي وسعنا أن نقرر بعد كل هٰذا أن المترجمين في تعلمهم العربية، وفيما نقلوا من كتب أجنبية قد بدأوا في القرن الثاني للهجرة فأثاروا جواً حول المشاكل النحوية، ولأرسطو في هٰذا الجو نصيب ملحوظ»[٢].

وأرى أن ما جزم به الدكتور من تقبل النحاة العرب للترجمات من السريانية بالتقدير والاستحسان، لا يتفق مع الواقع؛ إذ ثبت أن المجتمع الإسلامي بما فيهم العلماء كانوا يرفضون الفكر اليوناني بل يزرون من يتعاطى به، وبخاصة فيما يتعلق بالفلسفة والمنطق. كما أنه لم يعهد أن أحداً من المترجمين المتعلمين قد أثار جدلاً أو نقاشاً حول المسائل النحوية[٣].

٢-يعترف الدكتور (مدكور) أن القياس النحوي في البداية كان ساذجاً فطرياً فيقول: «فالقياس النحوي تمثيل إن استنبطت القاعدة من شاهد واحد -الأمر الذي كان يبغضه نحاة البصرة- أو استقراء ناقص إن استخلصت القاعدة من عدة حالات فردية، وهو على كل حال فطري في صورته الأولى التي تتلخص في تتبع الأشياء المتشابهة، والبحث عن أسبابها وعللها، وليس لأحد أن يدعي أن هٰذا القدر الفطري من صنع أرسطو أو أي فيلسوف آخر»[٤].

---

(١) منطق أرسطو والنحو العربي ٣٤٠.

(٢) المصدر السابق ٣٤١.

(٣) انظر: مناهج البحث عند مفكري الإسلام ٧٧، وانظر في هٰذا الفصل الأول من هٰذا الكتاب.

(٤) منطق أرسطو والنحو العربي ٣٤٣.

وما قاله الدكتور (مذكور) في الفقرة السابقة هو عين الصواب، والحقيقة التي أثبتتها الشواهد وأقوال كثير من العلماء[1] إلاّ أنه في فقرة سابقة ينقض ما قاله، ويعود إلى الإصرار، وتأكيد فكرة التأثير باليونانية فيقول: «ومهما يكن من أمر الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة فإن مما يلفت النظر أن القياس النحوي نبت ونما في العراق حيث نبت ونما القياس الفقهي، لم يجىء ذٰلك عبثاً، وإنما كان وليد الاعتداد بالرأي والتأثر بالثقافات الأجنبية، ومن بينها منطق أرسطو»[2].

فكيف يكون القياس فطرياً ومتأثراً بالمنطق في آن واحد؟

٣- يقرر الدكتور أن ثمة اتصالات وصداقة قد حدثت بين الخيل بن أحمد، وحنين ابن إسحٰق فيقول: «من اليسير أن نتصور أنه قد تبادل مع الخليل بعض القواعد النحوية. خصوصاً وهو يُعزى إليه أنه ترجم بعض كتب الآجرومية اليونانية، وأتم مع ابنه إسحٰق البقية الباقية من كتب أرسطو المنطقية»[3].

وهٰذه أغلوطة كان من الأجدر ألا تمرّ على الباحثين دون تدقيق. فالثابت أن حنيناً لم يعاصر الخليل، وأن بينهما ما لا يقل عن خمسة عشر عاماً بين وفاة الخليل، وميلاد حنين[4].

٤- يقرر الدكتور أن التأثير المنطقي في النحو العربي واضح في كتاب سيبويه، وذٰلك فيما رآه من تقسيم الكلام عند سيبوبه إلى ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، وهو عنده يشبه تقسيم أرسطو.

والذي يبدو أن الدكتور قد نظر إلى هٰذا التقسيم من حيث الشكل، ولم يتطرق إلى مضمون كل قسم عند سيبويه، وأرسطو، يضاف إلى ذٰلك أن تقسيم الكلام عند أرسطو

---

(١) انظر ما قاله العلماء في الفصل الأول من هٰذا البحث.

(٢) منطق أرسطو والنحو العربي ٣٤٣.

(٣) المصدر السابق ٣٤١.

(٤) انظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي للدكتور مهدي المخزومي ٦٦.

ليس (ثلاثة) وإنما هو (ثمانية) كما أوردها المستشرق الفرنسي (جيرار تروبو) وهي: الحرف والمجموع، والرباط، والفاصلة، والاسم، والكلمة، والوقعة، والقول، أما سيبويه فقد ذكرها في كتابه على أنها ثلاثة وهي: الاسم، والفعل، والحرف. وقد نقد (جيرار تروبو) مزاعم القائلين بالتشابه وانتهى إلى القول:

«فمن الناحية اللسانيّة يظهر لنا أنه من المستحيل أن يكون التقسيم العربي منقولاً من التقسيم اليوناني؛ لأن عدد الأقسام ومضمونها يختلف في النظامين اختلافاً عاماً»[١].

٥- يرى الدكتور أن الفقهاء والمتكلمين متأثرون في فكرة العِلِّية بالمنطق الأرسطي ومن ثم فإنه يقرر أن النحاة لم يعملوا «شيئا أكثر من أنهم حاولوا أن يدعموا قياسهم بمبدأ العلية كما فعل أرسطو من قبل فتلمسوا عللاً لما قرءوا وما سمعوا وقاسوا عليه كل ما يشترك في علته»[٢].

وفي الحق فإن التعليل عنصر أساسي من عناصر المنهج الأرسطي، ولٰكنه مرتبط بالمعرفة، وهو عنده أربع علل هي: مادية، وصورية، وفاعلية، وغائية» وقال: إن العلة المادية هي التي يجاب بها عن: ما الشيء؟ والصورية عن: كيف؟ والفاعلية عن: من فعل الشيء؟ والغائية عن: لم؟[٣].

وفي الحق أيضاً، فإن التعليل يمثل عنصراً رئيساً في الدرس النحوي، وهو أحد أركان القياس المهمة الذي ظهر عند النحاة منذ وقت مبكر فهم يذكرون أن ابن أبي إسحٰق هو:

---

(١) انظر الردود على تقسيم الكلام عند سيبويه وأرسطو في:

أ- نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه لجيرار تروبو ١٢٦-١٢٨.

ب- بين منطق أرسطو والنحو العربي في تقسيم الكلام للدكتور محمد خير الحلواني ٢١-٢٦.

جـ- النحو العربي والدرس الحديث للدكتور عبده الراجحي ٨٩-١٠٥.

(٢) منطق أرسطو والنحو العربي ٣٤٥.

(٣) النحو العربي والدرس الحديث ٧٩.

«أول من بعج النحو، ومد القياس، وشرح العلل»[1].

غير أن هٰذه العلل، كما يقول الدكتور عبده الراجحي: «لا تذهب بعيداً وراء التفسير المباشر، وتكاد تتمثل في تعليل الظواهر التركيبية بالرجوع إلى المعنى، أو بتفسير الشكل التركيبي نفسه أو بكثرة الاستعمال»[2].

فمن تعليل الظواهر التركيبية قول سيبويه: «قالوا مصاحب معان، ومبرور مأجور، كأنه قال: أنت مصاحب، وأنت مبرور.

«فإذا رفعت هٰذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت وهو الفعل والذي أظهرت الاسم... وإن شئت نصبت فقلت: مبروراً مأجوراً ومصاحباً معاناً حدثنا عن العرب عيسى ويونس وغيرهما، كأنه قال رجعت مبروراً واذهب مصاحباً»[3].

وأما كثرة الاستعمال فهو الغالب في أقيستهم، وتعليلاتهم، ومن أمثلة ذٰلك ما ذكره سيبويه في باب «ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي»: «وذٰلك قولك أخذته بدرهم فصاعداً، وأخذته بدرهم فزائداً حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، ولأنهم أمنوا أن يكون على الباء، لو قلت أخذته بصاعد كان قبيحاً لأنه صفة ولا تكون في موضع الاسم، كأنه قال: أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً، أو فذهب صاعداً»[4].

ومع أخذ العلماء بمبدأ العلية منذ وقت مبكر، إلا أن ابن جني يقرر أن العلة النحوية علة طبيعية حسية؛ أي تقوم على فهم الأسباب المادية للغة، وهٰذا يعنى، كما يقول الدكتور عبده الراجحي: «أنها ليست علة ميتا فيزيقية، كما أنها ليست صادرة عن بحث

(١) طبقات الشعراء ١/ ١٤.

(٢) النحو العربي والدرس الحديث ٨٠.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٢٧١.

(٤) الكتاب ١/ ٢٩٠.

الجوهر أو الماهية، إنها نتيجة للاستقراء اللغوي الذي ينتهي إلى وجود علل يمكن التماسها وتحديدها في الاستعمال»[1].

وتقرر الدكتورة (خديجة الحديثي) أن سيبويه وشيوخه، قد اعتنوا بالعلة؛ وذٰلك لتثبيت الأحكام أو شرحها وتفسيرها حتى ترسخ في ذهن المتعلم وتقول: «وقد جرت كل هٰذه الأنواع من العلل جرياناً طبيعياً من غير تعقيد ولا إرباك للدارس أو تشتت لذهنه عن المسألة التي يريد الاطلاع عليها، ومعرفة موقف العرب الفصحاء منها»[2].

وبعد فإن قضية التأثر قد أخذت من جهد العلماء الشيء الكثير وهم حيالها منقسمون إلى ثلاث فرق:

الأولى: ترفض التأثير الأجنبي في النحو العربي.

والثاينة: تجزم به وتصر عليه.

وأما الثالثة: فتذهب الى أن التأثير قد وقع، ولٰكن بعد أن ترسخت حدود النحو وأصبح علماً قائماً بذاته؛ بمعنى أن النحاة الأوائل، حتى بداية القرن الثالث الهجري، لم يستخدموا من الأقيسة، والتعليل إلا ما جاء عفو الخاطر، وكان مبنياً على استقراء كلام العرب ومحاكاة فصائحهم، وهٰذا ما أميل إليه وأراه مستنداً إلى الحقائق، وأقوال العلماء القدامى والمحدثين، وما ورد في كتاب سيبويه من أقوال تثبت اتباعه للعرب وجرية وراءهم كما سبق إثباته في هٰذا الكتاب»[3].

الثانية: موقف العلماء المحدثين من القياس بعامة، وقياس الحمل بشكل خاص:

لا شك في أن هناك فوارق بين مفهوم القياس، واستخدامه عند كل من علماء اللغة

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث ٨٥ و٨٦.

(٢) العلة النحوية ومدى ظهورها في كتاب سيبويه ٢٩.

(٣) انظر هٰذه الأدلة والإثباتات وأقوال العلماء في الفصل الأول من هٰذا الكتاب.

القدامى والمحدثين، ولقد تأتّت هٰذه الفوارق من طبيعة الهدف الذي استعمل فيه القياس والظروف التي أملت على العلماء أن يسلكوا في تناوله مسلكاً معيناً.

فمن المعروف أن علماء العربية القدماء قد استعانوا بالقياس كوسيلة من وسائل تقعيد اللغة، ضمن ظروف فرضت نفسها عليهم، وبالتالي فإن موقفهم من القياس مستند إلى الباعث الحقيقي الذي من أجله نشأ علم النحو:

ولعل من أهم هٰذه البواعث التي ألحَّتْ على العلماء أن يدرسوا اللغة العربية لاستخلاص القوانين والأنظمة منها، حرصهم الشديد ألاّ يُمسّ النصّ القرآني بتحريف أو تغيير إثر ما لمسوه من اختبال ألسنة المجتمع الإسلامي الجديد بما فيهم العرب وشيوع العجمة واللحن حتى بين فصحائهم، وليس هٰذا غريباً إذا ما عرف أن كل العلوم الإسلامية قد نشأت، واستحدثت، خدمة للقرآن الكريم فلولاه لم تكن عربية[1].

يضاف إلى ما سبق أن شعوراً بالمسؤولية كان ينتاب علماء العربية تجاه إخوانهم ممن دخلوا في الإسلام من الأمم الأخرى، ومن ثم فإن عليهم واجباً أن يعينوا الوافدين الجدد على تعلم لغة التنزيل والحديث الشريف.

ولذا، فإن محور نشاطهم كان يدور في فلك تلك البواعث لا يخرج عنها، ومن ثم فهم يريدون أن يستصفوا نظاماً عاماً يُمَكِّنُ غير العربي مجاراة العربي الفصيح في طرائق استخدامه للغته، ومن ثم أيضاً كان تحديدهم الزماني والمكاني ممّن تؤخذ عنهم هٰذه اللغة.

وكنتيجة لهٰذا التحديد الزماني والمكاني، فقد كان استقراؤهم للمادة اللغوية ناقصاً، إذ لم يشمل كل القبائل العربية، ولم يسمعوا كل ما نطق به العرب من مفردات، وأساليب مما فرض عليهم البحث عن طريقة تعينهم في بناء قوانين للغة: مطردة شبه الكليات

---

(١) انظر في هٰذا: فصول في فقه العربية (الفصل الثاني) للدكتر رمضان عبد التواب ١٠٨ وما بعدها، فهناك تفصيل وتوضيح لهٰذه القضية.

والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه، كما يقول ابن خلدون(١).

فكان القياس الوسيلة المتاحة التي انتهجوها من طبيعة التفكير البشري، إذ يلجأ الإنسان إليها في حياته اليوميّة للتعرف إلى مالا يعرف، بأن يعقد مشابهة مع ما يعرف.

يقول الدكتور (عبد الصبور شاهين): «وهو (القياس) ضرورة يلجأ إليها الإنسان في جميع ظروف حياته ليحدد بها موقفه من الناس والأشياء...

«والقياس بهٰذا المفهوم يعتبر أساساً لكثير من أوجه النشاط الإنساني، وبخاصة في ميدان العلوم الإنسانية، فليس هدف علماء الاجتماع من وراء بحوثهم إلا بلوغ مرحلة من فهم أحوال المجتمع الإنساني، بحيث يمكنهم أن يتنبؤوا بمصير الأحداث الإنسانية في المستقبل قياساً على سيرها خلال مراحل تطورها الماضي»(٢).

فإذا لم يكن دافعهم الفطري وراء أخذهم بالقياس، فإنه من المرجح أن يكون علماء العربية قد استعانوا بالقياس متأثرين بزملائهم الفقهاء، وليس هٰذا غريباً فجل علماء العربية الأوائل كانوا من القراء، وممن درسوا العلوم الدينية، يؤيد هٰذا ما ذكره علماء العربية في سبب تأليفهم أصول النحو»(٣).

ولقد اعتدّ النحاة القدماء بالقياس وتوسعوا في استخدامه، فغدا ركناً ركيناً في النحو بل هو عماد النحو حتى جعله الكسائي النحو نفسه فقال: (الرمل)

إنّمــا النّحــوُ قيــاسٌ يُتّبَــعْ وبــهِ فــي كــلِّ عِلْــمٍ يُنْتَفَــعْ(٤)

---

(١) مقدمة ابن خلدون ٥٤٦.

(٢) مشكلات القياس في اللغة العربية ١٨٥.

(٣) انظر: مقدمة الاقتراح للسيوطي ٢١.

(٤) معجم الأدباء ١٣/ ١٩١.

ومن ثم فقد أدخلوه في تعريفهم للنحو فقال السيوطي: «إنه علم بمقياس مستنبطة من استقراء كلام العرب»[1].

ويقرر ابن الأنباري «أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس... فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة»[2].

ويستشف من أقوال النحاة القدماء أنهم قد شغفوا بالقياس، وفتنوا به حتى طغى على منهجهم، وأصبح سمة لكبارهم، لدرجة أن قال قائلهم: مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس»[3].

والمتتبع لتطور القياس عند النحاة القدماء، يلحظ أنه كان يُبنى على عدة مرتكزات واكبت تطوره ونماءه وأهمها:

المماثلة: ارتكز مفهوم القياس في بدايات الدرس النحوي على مبدأ المماثلة، بمعنى أن أبا الأسود الدؤلي، وتلاميذه لم يعرفوا القياس بمعناه الاصطلاحي «وإنما هو عندهم مجرد مماثلة شيء بشيء من غير مزج بالقضايا المنطقية، ودون إيغال في المسائل العقلية»[4].

وقد سار على هٰذا تلامذة أبي الأسود وخُرِّجت عليه بعض قراءاتهم من ذٰلك قراءة يحيى ابن يعمر في قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٢٦ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[5]. حيث قرأ (من قُبُلُ) و(من دُبُرُ) بالضم لأنها مماثله لـ (قَبْلُ وبَعْدُ) لأنهما يكونان في بعض الأحيان ظرفين كقبل وبعد.

---

(١) الاقتراح ٩٤.

(٢) لمع الأدلة ٩٥.

(٣) الخصائص ٢/ ٨٨.

(٤) القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفية لمحمد عاشور السويح ١٠٧.

(٥) يوسف ١٢/ ٢٦ و٢٧.

يقول ابن جني: «ينبغي أن يكونا غايتين كقول الله تعالى سبحانه: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[1] كأنه يريد: «وقدت قميصه من دبره، وإن كان قميصه قُدَّ من قبله، فلما حذف المضاف إليه أعني الهاء، وهي مراده، صار المضاف غاية نفسه بعد ما كان المضاف إليه غاية له، وهٰذا حديث مفهوم في قول الله سبحانه: ﴿من قَبْلُ ومن بَعْدُ﴾ فبني هنا كما بني هناك على الضم، ووكد البناء أن (قبل ودبر) يكونان ظرفين ألا ترى إلى قول الفرزدق: (الطويل)

يُطاعِنُ قُبْلَ الخَيْلِ وَهُوَ أَمامَها ... وَيَطْعَنُ عَنْ أَدْبارِها إنْ تَوَلَّتِ[2]

وقال الله سبحانه: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾[3] «فنصبه على الظرف وهو جمع دُبْر»[4].

المشابهة: وقد شاعت هٰذه الفكرة بين تلامذة أبي الأسود الدؤلي الذين بعجوا القياس وبسطوه، والذين جاءوا بعدهم ممن مدّوا القياس كعبد الله بن أبي إسحٰق الحضرمي الذي استخدم الاجتهاد في معاني الشعر وإعرابه فقال: «إنما نفتي فيما استتر علينا من معاني الشعر وأشكل من غريبه وإعرابه بفتوى... اجتهدنا فيها آراءنا»[5].

ولٰكن قياسه في هٰذه المرحلة لا يزيد على كونه «تشبيه شيء بشيء والموازنة بينهما لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف فيهما والبحث عن الأوصاف التي تلتقي فيها الأمور المتشابهة والظواهر المتقاربة، ويستنبط من هٰذه الأشياء والنظائر بعض المقاييس والأصول، فأصبح القياس عنده يقوم على أساس من التماثل والمشابهة معاً»[6].

---

(١) الروم ٣٠/ ٤.

(٢) انظر: ديوانه ١/ ١٨٥، والبيت في الديوان مروي بالشكل الآتي:

يكـون أمـام الخيـل أول طـاعـن ... ويضـرب أخـراهـا إذا هـي ولَّـتِ

وعليه فلا شاهد على ما ذكر.

(٣) الطور ٥٢/ ٤٩.

(٤) انظر: المحتسب ١/ ٣٣٨.

(٥) إنباه الرواة ٢/ ١٠٦.

(٦) القياس النحوي لمحمد عاشور السويح ١١٣.

التعليل: العلة ركن مهم من أركان القياس؛ إذ لا ينعقد القياس عندهم إلا بعلة جامعة بين المقيس والمقيس عليه[1]، ولقد ظهرت بوادر التعليل من بداية الدرس النحوي، بل إن ابن جني يرى أن التعليل عرف عند العرب من غير العلماء مشيراً إلى ما أورده أبو عمرو بن العلاء من قول الأعرابي اليمني: «أتته كتابي فاحتقرها»[2] وفي ذٰلك يقول:

«أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته، وقد نظروا وقاسوا وتصرفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غفلاً يعلل هٰذا الموضع بهٰذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذٰلك ووقفهم على سمته وأَمِّه»[3].

الكثرة: الكثرة مبدأ مهم في الدرس النحوي، فقد أعتمد عليه العلماء كثيراً في إلحاق المسائل، والصيغ النحوية بعضها ببعض، وكان رائدهم في هٰذا قول أبي عمرو: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات»[4].

وقد سار جُلُّ العلماء على هٰذا المبدأ الذي استنَّه أبو عمرو، فهٰذا سيبويه وأستاذه الخليل يعملان بهٰذا المبدأ، ولا يحيدان عنه، ويتبعهما في هٰذا علماء البصرة، ومن وافقهم، يقول سيبويه: فإنما هٰذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولٰكن الأكثر قياس عليه»[5].

ولقد أجاز هٰذا المبدأ لقائلهم أن يقول: «إنما نبني المقاييس على وجود الكثرة»[6]

---

(١) انظر هٰذا في: لمع الأدلة لابن الأنباري حيث يقول: هو حمل فرع على أصل بعلة ٩٣.

(٢) الخصائص ١/ ٢٩٩.

(٣) الخصائص ١/ ٢٤٩.

(٤) انظر: طبقات الزبيدي ٣٩، والمزهر ١/ ١٨٤.

(٥) الكتاب ٤/ ٨.

(٦) همع الهوامع ١/ ٢٤٧.

وانبنى على هٰذا المفهوم اطِّراح ما ورد قليلاً في استعمال العرب، الأمر الذي نجم عنه مخالفة الكوفيين لهٰذا المبدأ، فأخذوا بكل ما ورد عن العرب ولو كان فذاً نادراً.

غير أن مبدأ الكوفيين هٰذا قد اصطدم بمعارضة كبيرة من النحاة، فهٰذا ابن السراج يرد عليهم بقوله: «ولو اعترُض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات»(١). وأيد هٰذا أبو حيان بقوله: «ولو مشى شيء من هٰذا لالتبست الدلالات واختلطت الموضوعات»(٢).

ولا بد من التقرير هنا أن الكوفيين والبصريين لم يختلفوا في القياس على الأكثر، وإنما كان خلافهم في الاعتداد بالقليل الشاذ وعدمه، وبالتالي فقد كانت الكثرة أساساً قوياً اعتمد عليه النحاة في بناء قواعدهم وهم يعنون بها كثرة النماذج، والأمثلة الواردة في المستعمل من كلام العرب.

وبالرغم من أخذهم بمبدأ الكثرة في القياس، إلاّ أن الكثرة ليست دوماً يقاس عليها، ومثال ذٰلك ما أورده سيبويه في باب (النسبة) إذ قال: من المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هذيل: هذلي، وفي فقيم كنانة: فقمي، وفي مليح خزاعة: ملحي، وفي ثقيف ثقفي»(٣).

فالقياس في نظر سيبويه أن تثبت الياء فيقال: ثقيف: ثقيفي، ويقول ابن جني مؤيداً سيبويه: «لا يجوز القياس عليه، لأنه لم يكن هو على قياس. . . إنه عند سيبويه ضعيف في القياس، فلا يجيز على هٰذا في سعيد: سعدي، ولا في كريم كرمي»(٤).

(١) الأصول ١/ ٥٦.

(٢) همع الهوامع ١/ ٥٠.

(٣) الكتاب ٣/ ٣٣٥.

(٤) الخصائص ١/ ١٨٦.

وقد يقاس على الشاهد الواحد الذي لم يرد له نظائر في كلام العرب من ذٰلك قياسهم على (شنوءة): شنئي ويسوّغون ذٰلك بأن هٰذا المثال، وإن كان فرداً نادراً، إلا أنه لم يأت في كلام العرب ما يخالفه وينقضه[1].

الأصول والفروع:

تعد الأصول والفروع عند العلماء عماد القياس في النحو العربي، وهم يعنون بالأصل: «ما ينبني على غيره»[2] وهو: «الغالب أو ما ينبغي أن يكون الشيء عليه، والفروع بخلافه»[3] وهو «اسم لشيء ينبني على غيره»[4].

والأصل بهٰذا المفهوم، يتناول الحكم الذي يستحقه كل جنس من أجناس الكلم الثلاثة من حيث الإعراب، والبناء، والعامل، ومرتبته في العمل.

وليست فكرة الأصل والفرع عندهم إلا فكرة مجردة أو صورة ذهنية استنبطوها من استقرائهم لطبيعة الأجناس الثلاثة -فهم قد لحظوا أن الأفعال، والحروف تلتزم حركة إعرابية واحدة، وهو ما أطلقوا عليه البناء؛ فلذا فإن الأصل في هٰذين الجنسين هو البناء وما شذ عن هٰذا فلأنه أشبه الأسماء في بعض الوجوه كالفعل المضارع، وكذٰلك الحال بالنسبة للأسماء فهي معربة في أصل وضعها لأنها تدل بذاتها على مسمياتها، وكل ما شذ عن هٰذا الأصل فلأنه أشبه الحروف من بعض الوجوه»[5].

---

(١) انظر هٰذه المسألة في: الخصائص ١/ ١١٥ و١١٦، وكذٰلك انظر هٰذا التسويغ في: شرح الأشموني من حاشية الصبان ٤/ ١٨٦، ومجموعة الشافية ١/ ١٠٤.

(٢) التعريفات للجرجاني ٢٨.

(٣) شرح التصريح، حاشية ياسين ١/ ٥٤.

(٤) التعريفات ١٠٢.

(٥) القياس في النحو للدكتورة منى إلياس ٣٢.

وتتضح فكرة الأصل والفرع في العوامل أيضاً، إذ اهتدى العلماء أن لكل عامل عملاً يختص به، وأن الأصل في العمل إنما هو للأفعال والحروف، وأما ما عمل من الأسماء، فلأنها أشبهت الحروف في بعض الوجوه[1].

هٰذه أهم المرتكزات التي قام عليها القياس عند علماء العربية القدماء، وكانوا يقصدون أن يتحقق غرضان من استخدامهم له[2]:

الأول: استنباط القواعد النحوية، ولذٰلك عرف التهانوي القياس بقوله:

«قانون مستنبط من تتبع لغة العرب أعني مفردات ألفاظهم الموضوعة وما في حكمها كقولنا كل واو متحرك ما قبلها تقلب ألفا ويسمى قياساً صرفياً، ولا يخفى أنه من قبيل الاستقراء فعلى هٰذا القانون المستنبط من تراكيب العرب إعراباً وبناء قياساً نحوياً»[3].

ولذا فالقياس عند النحاة ضروري لصياغة القواعد النحوية.

الثاني: تطبيق هٰذه القواعد على كلام المتحدث ليلحق بالعربي الفصيح ويجاريه: ولذٰلك فإنه يروى عن أبي علي الفارسي قوله: «لأن الغرض فيما نُدوِّنه من هٰذه الدواوين، ونثبته من هٰذه القوانين، إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح ومن هوفصيح»[4].

ويؤكد هٰذا ما أورده ابن جني في تعريف النحو بقوله: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكبير، والإضافة، والتركيب، والنسب، وغير ذٰلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في

(١) انظر صورة الأصل والفرع في الفصل السادس من هٰذا البحث، وكذٰلك القياس في النحو العربي ٣٢ وما بعدها. .

(٢) انظر: القياس والنحو العربي للدكتور صلاح الدين حسنين ٢٨٣ و٢٨٤.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون ٣/ ١١٨٩ .

(٤) المنصف لابن جني ١/ ٢٧٩.

الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُدَّ إليها»[1].

ومن هٰذا المنطلق فقد عدّ النحاة كل كلام مستحدث يوافق القواعد القياسية عربياً، وإن لم تنطق به العرب، ولهٰذا يقول ابن جني: «اعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلامهم»[2].

وبالرغم من هٰذا الاعتناء الظاهر بالقياس، وأخذهم به، وعدهم إياه النحو كله، إلاّ أنهم لم يغفلوا السماع، بقول أبو علي الفارسي: «فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعدل عن القياس إلى السماع، لأن السماع يبطل القياس»[3].

وكان على رأس من أثر السماع على القياس أبو حيان النحوي الذي يقول: «فلا ينبغي أن تقدم على إجازة شيء من مسائله إلا بسماع من العرب»[4].

وقال ابن جني: «ومعاذ الله أن ندعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياساً»[5].

وإلى مثل هٰذا ذهب الكفوي فقال: «لا يمكن إثبات اللغة وأحكامها بالقياس والعقول، بل الحجة فيها استقراء كلام العرب واستعمالاتهم»[6].

وقال العكبري: «هٰذا إثبات اللغة بالقياس، وهي لا تثبت به»[7].

---

(١) الخصائص ١/ ٣٤.

(٢) الخصائص ١/ ١١٤.

(٣) المنصف ١/ ٢٧٩.

(٤) همع الهوامع ١/ ٢٢٢.

(٥) الخصائص ٢/ ٤٣.

(٦) الكليات ٥/ ٢٩٩ و٣٠٠ و٣٢١.

(٧) مسائل خلافية ٥٩ و٦٠.

وذهب الشيخ خالد الأزهري إلى أنه «لا حاجة إلى دعوى القياس بوجود السماع» ويعقب ياسين على هٰذا بقوله: «إثبات اللغة بالقياس والصحيح عند المحققين من الأصوليين منعه»[1].

وقال الصبان: «هٰذا إن كان مسموعاً فذاك، وإلا فاللغة لا تثبت بالقياس»[2].

أما إذا كان للقياس سند من الاستعمال، فهو عندهم الغاية؛ ولذا فقد قال ابن جني: «وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في القياس فذٰلك ما لا غاية وراءه»[3].

☆ ☆ ☆

وبعد، فلقد كان القياس عند علماء العربية القدامى وسيلة مهمة في تقعيد اللغة العربية، ووضع قوانينها هادفين من وراء ذٰلك أن يسود نظام لغوي يبعد عن لغة التنزيل اللحن الذي أخذ يتفشى حتى وصل إلى كتاب المسلمين المقدس، ومن ثم تطبيق هٰذه القواعد على الكلام المستحدث ليلحق غير الفصيح الأعجمي بالعربي الفصيح، إلا أن هٰذا التمسك بالقياس لم يقلل من قيمة السماع عندهم بل كان، إذا ورد، أقوى وأجدر بالاتباع.

---

(١) شرح التصريح ١/ ٢٦٧.

(٢) حاشية الصبان ١/ ٤١ و١٥٣.

(٣) الخصائص ١/ ١٢٦.

القياس عند علماء اللغة المحدثين

لا شك في أن أي علم من العلوم إنما ينشأ استجابة للحاجة، وللظروف التي تعيشها أمة من الأمم، فالحاجة، كما يقولون، أم الاختراع، وعلى هٰذا الأساس نشأ علم النحو العربي، فكان ثمرة أفرزتها الحوادث، وأسفرت عنها الحاجات[١].

وإذا كانت الحوادث والحاجات، لا تتطابق في كل الأمم، فإن الأساليب والمناهج التي تتبع في تصنيف علومها قد تتوافق في بعض السّمات، وتتعارض في الأخريات، وبالتالي فإن منهج النحاة العرب في بناء نحو العربية إنما جاء ملبياً لظروف طرأت على المجتمع الإسلامي، بدخول أشتات مختلفة من أجناس الأمم ممن لا يحسنون اللغة العربية، فشاعت لذٰلك ظاهرة اللحن، وتفشي العُجْمة، فكانت الحاجة ماسة إلى إيجاد ضوابط لتعصم اللسان من الزلل، وبالتالي تدفع مرض العجمة عن كتاب الله، وكلام رسوله الكريم.

إذاً، فالهدف عند علماء العربية كان محدداً، والغاية كانت واضحة جلية، ولهٰذا كان منهجهم يتطابق مع الأهداف المرسومة، ووسائلهم كانت تتمشّى مع الغاية من التفكير في وضع النحو.

ولأن النحاة العرب كانوا يقصدون إلى وضع نظام لغوي مطرد عام؛ ليلحق غير العربي بالعربي الفصيح في طرائق كلامه، فإن أخذهم بالقياس، كمنهج لتقعيد اللغة، كان منسجماً مع تلك الغاية، ويتفق مع الحاجات التي أملتها الظروف؛ فلذٰلك نجد البصريين -وهم أول من أخذوا بالقياس واعتدوا به- يتشددون في بناء قواعدهم، أملاً أن يسود اللغة نظام عام، ولو أدى ذٰلك إلى إهدار جزء من اللغة.

---

(١) نشأة النحو العربي للشيخ محمد الطنطاوي ١٢، وانظر أيضاً: في إصلاح النحو للدكتور عبد الوارث مبروك/ ص٢.

إلاّ أن الدارس لمعنى القياس عند نحاة العرب القدامى يجد أنه يتخذ مدلولين مختلفين:

الأول: ويعنون به القانون العام أو الضابط الكلي، يؤيد هٰذا ما ذكره الرضي بقوله: «والمراد بالقياس هنا: أن يكون هناك ضابط كلي»[1] ويشير إلى هٰذا القانون العام في باب المنصوبات، مؤكداً بأن القياس في الحقيقة إنما هو القانون العام الذي يتوجب على النحوي، واللغوي أن يهتدي به ويسير بموجبه[2].

يدعم هٰذا ما ذكره سيبويه في (الكتاب) من ألفاظ وعبارات تَنُمُّ عن هٰذا المفهوم كقوله: «وهو القياس»[3]، وما نجده عند ابن جني من تعابير تدل على القانون العام كقوله: «اطردت المقاييس -يسوغه القياس- وهٰذا هو القياس»[4].

الثاني: ويعنون به الحمل، أو الإلحاق، أو إعطاء الأحكام، أو الإتباع، يظهر هٰذا في تعريف النحاة للقياس كقولهم «تقدير الفرع بحكم الأصل» وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع... وقيل: «هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع[5]».. وقالوا: «هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[6].

فالقياس هنا ليس قانوناً، وإنما هو وسيلة لإلحاق شيء لم يُسمع من العرب بما سُمع من كلامهم بوجه من الوجوه.

---

(١) شرح الكافية ١/ ١١٦.

(٢) القياس عند الإستراباذي لمحمد وجيه التكريتي ١٢٤.

(٣) انظر هٰذا في الكتاب ١/ ٥٧ و٨٠ و١٣٦ و٢٠٩ و٣٧٠.

(٤) انظر هٰذا في الفصل الثاني من هٰذا البحث، وانظرتعريف التهانوي للقياس: قانون مستنبط من تتبع كلام العرب (كشاف اصطلاحات العلوم ٣/ ١١٨٩).

(٥) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة لابن الأنباري ٩٣.

(٦) الاقتراح ٩٢.

ولعل مفهوم القياس عند علماء اللغة الغربيين المحدثين، قد جاء مشابهاً للمعنى الثاني. يقول فندريس: «ويطلق القياس على العملية التي بها يخلق الذهن صيغة، أو كلمة، أو تركيباً، تبعاً لأنموذج معروف»(١).

ويطلق بلو مفيلد (Bloomfiele) القياس على الأمثلة المتبعة في قواعد اللغة (أنواع الجمل والمركبات أو ما يحل محلها) ويرى أن القياس المطرد يتيح للمتكلم أن يلفظ النماذج المنطوقة التي لم يسمعها، فتقول: إنه لفظها على قياس مشابه لتلك التي سمعها»(٢).

أما (دوسوسير) فيرى أن القياس: «يفترض أن يكون هناك نموذج يقلد نموذجاً آخر مطرداً»؛ ولذا فإن «البناء القياسي هو ذلك البناء المصنوع على غرار مثال أو أكثر وفق قاعدة محددة»(٣).

ويقول: «كريستال» متحدثاً عن المنطق واللغة فيرى: «أنه من الأفضل ألاّ نذكر في المسائل اللغوية كلمة المنطق ،وأن يستعاض عنها بمصطلحيْ: (المطرد) و(غير المطرد) وبالتالي فهو يرى أن علمية القياس عبارة عن الميل المستمر للصيغ غير المطرودة نحو الصيغ المطرودة ويضرب لهذا القياس مثلا فيقول: «إن خير الأمثلة على القياس ما يوجد في كلام الأطفال الذين يتعلمون الكلام فالطفل الذي يقول (mouses) أو(I seed) بدلا من (mice) فئران و(I saw) رأيت يحاول ببساطة معالجة نماذج غير مطردة كأنها نماذج مطردة(٤).

ويقرر لانغاكر (Langacker) أن اللغة أداة اتصال، وبالتالي فهو يرى أنها مجموعة من الأنظمة التي تمكِّن شخصاً ما من ترجمة فكرة يريدها إلى إشارات، تمكن شخصاً آخر استرجاع تلك الفكرة من تلك الإشارات؛ ولذلك يتحتم على الشخص أن يتقن مجموعة من

---

(١) اللغة ٢٠٥.

(٢) Language p.275

(٣) Course in General Linguistics p.161

(٤) What is linguistics p.13

القوانين التي تتيح له أن يربط الكلمات معاً لتشكيل جمل مقبولة، وليتجنب إحداث جمل غير مقبوله، وأن هٰذه الأنظمة مما يشتمل عليها نظام التراكيب أو التركيب النحوي للغة[1]. . .

ولتوضيح فكرة القياس فقد قام (لانغاكر) بضرب أمثلة من العمليات الحسابية فقال: «حتى يتعلم الإنسان كيف يقوم بعملية الضرب يجب عليه أن يتقن مجموعة من القوانين المحددة المناسبة لمجموعة زوجية من الأرقام منفصلة حتى تعود هٰذه العملية إلى نتيجة صحيحة لكل زوج، فإذا ما تعلم هٰذه الأنظمة أمكن أن يضرب أي رقمين حتى ولو لم يعدّها من قبل.

«وبناء على هٰذا المفهوم فإن الذي يتكلم لغة ما بطلاقة يتحكم في مجموعة من جمل القواعد، فهو يتقن مجموعة محددة من الأنظمة تبين له كيفية ربط الكلمات لتشكيل الجمل، وأن هٰذه الأنظمة تنشيء مجموعة كبيرة من قواعد اللغة»[2].

ويرى (ماريوباي) أن مصطلح القياس (Analogy): «يراد به الميل العارض الذي لا يمكن التنبؤ بحدوثه من كلمة أو صيغة أخرى لوجود مشابهة حقيقية أو متوهمة بينهما، مثال ذٰلك ماضي (help) الذي كان في يوم ما (holp) ولٰكن تحت تأثير الحقيقة أن معظم الأفعال تشكل ماضياتها بإضافة الأصوات (e) أو(ed) لا عن طريق التغيير الداخلي لصوت العلة -وجد الفعل (helped) ودخل الاستعمال»[3].

ومن أقوال العلماء السابقة يمكن تدوين الملاحظات الآتية:

١- أن العلماء الغربيين يقصدون بالقياس تلك الوسيلة التي عن طريقها يمكن خلق صيغ جديدة على غرار أمثلة قد سمعها المتكلم من قبل.

٢- أن هٰذا القياس وسيلة من وسائل التغيير والتطور في اللغة.

---

(١) Langugage and its structure pp.23-30

(٢) Ibid. pp.30-31

(٣) أسس علم اللغة لماريوباي ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر ١٤١.

٣- أن القياس عندهم يجري في اللغة المنطوقة وليس في اللغة المكتوبة.

٤- أن مفهوم القياس عند هٰؤلاء العلماء يشبه، إلى حد ما، ما قرره اللغويون العرب في ظاهرة قياس الحمل، في أن كليهما يعتد صيغة نموذجية تقاس عليها غيرها، بضرب من الشبه الحقيقي، أو المتخيل كما ذكره ماريوباي في تحديد مصطلح القياس.

٥- أن القياس عندهم يقوم على مجرد الشكل، ولا يتطرق إلى المعنى.

وأما الباحثون العرب، فقد عالجوا القياس كما عالجه النحاة العرب القدماء، والعلماء الغربيون، غير أنه يمكن ملاحظة أن هناك تيارين للباحثين العرب المحدثين من قضية القياس:

١- التيار التقليدي: ويمثله الباحثون الذين يسيرون في دراستهم على نهج النحاة القدماء، وعلى رأسهم الشيخ محمد الطنطاوي في دراساته عن القياس. فقد حصر أنواع القياس في أربعة(١):

الأول: قياس العربي: ويعني به حمل العرب بعض الكلمات على أخرى، وإعطاءها حكمها لوجه يجمع بينهما كقولهم: أعرب الفعل المضارع قياساً على الاسم لمشابهته له في احتماله لمعان لا يتبين المراد منها إلا بالإعراب. يقول الشيخ محمد الخضر حسين: «والقياس بهٰذا المعنى واقع من العرب أنفسهم، ويذكره النحوي تنبيهاً على علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح»(٢).

الثاني: قياس الأصولي: وعنه يقول الشيخ محمد الخضر حسين: «أن تعمد إلى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف ما يدور معه الاسم وجوداً وعدماً، فتعدي هٰذا الاسم إلى معنى آخر تحقق فيه ذٰلك الوصف، وتجعل هٰذا المعنى من مدلولات ذٰلك الاسم لغة»(٣).

---

(١) القياس في اللغة العربية ٢٥-٢٧.

(٢) المصدر السابق ٢٥-٢٦.

(٣) المصدر السابق ٢٦.

ويمثل لهٰذا النوع بأن تطلق اسم (الخمر) وهو المعتصر من العنب على المعتصر من غير العنب شريطة أن يتحقق فيه مخامرة العقل.

الثالث والرابع: قياس النحوي، ويعنى بالثالث: إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم قد ثبت باستقراء كلام العرب، حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير، والنسب، والجمع.

وأما الرابع: يعني به «إعطاء الكلمة حكم ما ثبت لغيرها من الكلمة المخالفة لها في نوعها، ولٰكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه» ومثل له بإجازة النحاة ترخيم المركب المزجي قياساً على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث[١].

ويستشف الدكتور عبد الصبور شاهين من تقسيم الشيخ الخضر عدة أمور منها[٢]:

أولاً: أن الشيخ الخضر قد جعل العربي يجري في لغته القياس كما يفعل الأصولي والنحوي.

ثانياً: أن القياس قد يقع في الشكل كإلحاق المضارع بالاسم في الإعراب، ودخول الفاء على خبر الموصول قياساً على الشرط، وفي الدلالة كقياس الأصوليين.

ثالثاً: أن الغاية من قياس الشكل طرد قاعدة معينة في تصريف الكلمة، أو ترتيب الجملة كما أن الغاية من قياس الدلالة خلق استعمالات جديدة لكلمات اللغة.

ويلاحظ على هٰذا التقسيم أيضاً أن الشيخ قد انتهج مفهوم القياس عند نحاة العرب المتأخرين، فهو يرى أن العربي قد استخدم القياس وهو ينطق لغته، وهٰذا أمر لا تنهض الأمثلة التي ساقها بإثباته، والذي لا شك فيه أن هٰذه الأقيسة هي من ابتكار النحاة أنفسهم، ولا دخل للعربي فيها، وإنما كان العربي ينطق لغته طبعاً وعادة، ولم يكن يلتفت إلى قياس ظاهرة على أخرى كما يرى الشيخ.

---

(١) القياس في اللغة العربية ٢٧.

(٢) دراسات لغوية ٣٠ و٣١.

٢- التيار الحديث: ويضم هٰذا التيار نخبة كبيره ممن تلمذوا على علماء المدرسة الوصفية فراحوا يطلقون ما تعلموه من مبادىء هٰذه المدرسة اللغوية على ما فعله النحاة العرب، ومن هٰؤلاء: الدكتور عبد الرحمٰن أيوب في كتاب (دراسات نقدية في النحو العربي)، والدكتور محمد عيد في كتابه (أصول النحو العربي) والدكتور تمّام حسان في كتابه (مناهج البحث في اللغة) والدكتور إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) والدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه (الفعل زمانه وأبنيته) والدكتور رمضان عبد التواب في كتابه (التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه).

فمن المعروف أن النحاة العرب قد عرفوا القياس بأنه «هو حمل فرع على أصل»[١].

وتكاد فكرة الأصول والفروع هٰذه (وهي أساس القياس) وما يتولد منها من تعليل تمتد إلى مختلف أوجه الدرس النحوي.

هٰذه الفكرة بما تمثله من أهمية في النحو العربي، قد وُجّه إليها نقد كبير من بعض الباحثين العرب المحدثين[٢]: فالدكتور إبراهيم أنيس يرى أن فكرة الأصول والفروع ألجأت النحاة إلى افتراض أصول لم يقل بها العرب، من ذٰلك أنهم افترضوا أن أصل الكلمات (سماء، قائل، مصابيح، صيام، ميزان، سيد، موقن، خاف، اصطبر): هو (سماو، قاول، مصاباح، صوام، موزان، سيود، ميقن، خوف، اصتبر)[٣].

وأما الدكتور تمام حسان فيرى أن فكرة الأصل والفرع تتنافى مع المنهج الحديث في اللغة فيقول: «القول بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى، مما يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث، فلا يطبق هٰذا المنهج اصطلاحات مثل (نائب الفاعل) لأن في ذٰلك تلميحاً إلى أن الفاعل أصل للمرفوع بعد ما بني للمجهول، وليس ذٰلك كذٰلك.

(١) انظر الاقتراح ٩٦، ولمع الأدلة ٩٣.

(٢) انظر القياس والنحو العربي للدكتور صلاح الدين حسنين ٢٩١.

(٣) من أسرار اللغة ٧١.

يقول الصبان تعليقاً على قول الأشموني: «النيابة مشروطة بأن يغير الفعل عن صيغته الأصلية هٰذا كالتصريح في أن المبني للمفعول فرع المبني للفاعل، وهو مذهب الجمهور، وقيل كل أصل»[1].

وذهب الدكتور إبراهيم السامرائي مثلهما في رفض فكرة الأصل والفرع فزعم أن الفعل (قام) مثلا ليس فرعاً لـ (قوم) بل هو أصل بذاته[2].

وهٰكذا فقد سار هٰؤلاء الباحثون على منهج المدرسة الشكلية التي تزعمها اللغوي الأمريكي (بلومفيلد) والتي تستند «على إيضاح المكونات المباشرة للعناصر اللغوية، وترفض رفضاً تاماً محاولة أصل هٰذه العناصر»[3].

وترى هٰذه المدرسة كما يقول ديفيد كريستال (David Crystal): أن «اللغويين المحدثين يريدون أن يصفوا اللغة من خلال عناصرها كما هي:

Modern Linguistics wants to describe language in its own terms[4]

وبناء على هٰذا، فهم يرفضون تفسير أصل هٰذه العناصر، وتحليلها إلى أصولها التي نشأت عنها، ويرون أن للفعل صيغتين مستقلتين هما صيغة المبني للمعلوم، وصيغة المبني للمجهول، ومن ثم فإن نائب الفاعل ليس فرعاً للفاعل، بل هو مستقل عنه، ولهٰذ فإن صيغة (قال) مستقلة عن (قَوَلَ) و(يقول) ومن الخطأ عد (قاول) أصلاً لـ (قائل)[5].

وعلى العموم فإن النحو الوصفي يعد ثورة على النحو التقليدي الذي وافق هوى في نفوس كثير من الباحثين العرب ممن تناولوا النحو العربي بالدرس، فعابوا على النحاة

---

(١) انظر: مناهج البحث في اللغة ١٨١، وانظر قول الصبان في: حاشيته على الأشموني ٢/ ٦٢.
(٢) القياس والنحو العربي ٢٨٢.
(٣) المصدر السابق ٢٨٢.
(٤) What is Linguistics p.30
(٥) القياس والنحو العربي ٢٨٢.

القدامى منهجهم ووجهوا للنحو بعامة، وللقياس بخاصة، جملة من الانتقادات تتركز على الأمور الآتية(١):

١- تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي منذ نشأته الأولى، وطغيانه في المراحل المتأخرة، وقد سبق أن نوقش هٰذا الأمر، وثبت بالدلائل أن النحو العربي قد نشأ نشأة عربية خالصة، وأنه استوى على سوقه علماً متكاملاً قبل أن يتمكن المنطق من الولوج إليه في القرن الثالث الهجري(٢).

٢- إن النحاة قد استخلصوا القواعد اللغوية من مستوى لغوي معين كالشعر، والأمثال أو النصوص القرآنية، ولم يأخذوا من اللغة التي يستعملها الناس في حياتهم اليومية، ولعل الإجابة عن هٰذا واضحة في أن النحاة كانوا يقصدون إلى وضع قوانين لغوية ذات مستوى يشبه النصوص القرآنية، إذ إن النحو شأنه في ذٰلك شأن العلوم الإسلامية الأخرى، قد نشأ لفهم النصّ القرآني الكريم، فلا عجب إذا ما توجهوا للنصوص الأدبية الرفيعة من شعر، وأمثال، ومع هٰذا فإن في قول البصريين للكوفيين: «نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ»(٣) يدل على أن القوم لم يقصروا أخذهم اللغة من النصوص الخاصة، وإنما أيضاً اتصلوا بالحياة اللغوية بمعناها الواسع(٤).

٣- يعد الوصفيون النحو العربي نحواً ناقصاً لا يمثل الكلام العربي في بيئاته المختلفة لأن النحاة قد حددوا للغة بيئة زمانية، حيث أخذوا عن قبائل معينة، ولفترة لم تتجاوز منتصف القرن الثاني الهجري.

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث ٤٨-٥٢.

(٢) انظر في هٰذا ما جاء في الفصل الأول من هٰذا البحث.

(٣) الاقتراح ٢٠٢.

(٤) النحو العربي والدرس الحديث ٥٠.

ويرد على هٰذا ما جاء في الأمر الثاني من أن علماء العربية القدامى كانوا يبحثون عن لغة تتصف بالنقاء والفصاحة، ولذٰلك فإن ابن جني رأى أن سبب امتناع الأخذ عن أهل الحواضر أنه «ما عرض للغات الحاضرة، وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر»(١).

٤- اختلاط مستويات الدرس النحوي عند علماء العربية القدامى إذ «إن كتب النحاة القدماء من لدن سيبويه وما تلاه قد جمعت الظواهر الصوتية والنحوية والصرفية ومع الاعتراف بأن هٰذا الخلط قد كان سمة بارزة في التأليف النحوي العربي إلاّ أن ابن جني قد أفرد كتاباً في الأصوات أسماه «سر صناعة الإعراب» . كما أن المازني قد ألف كتابه (التصريف) وشرحه ابن جني وسماه (المنصف) مما يمكن عده من قبيل تحديد الظواهر اللغوية».

وبالرغم من أن الوصفيين يرون في النحو العربي نحواً تقليدياً متأثراً بالنحو الإغريقي إلاّ أن ثمة سمات يمكن ملاحظتها تنمّ على أن علماء العربية القدامى قد استخدموا الوصف وهم يقعدون للغتهم يظهر ذٰلك في(٢):

أ- رحيل العملاء إلى البوادي، واتصالهم اتصالاً مباشراً بالاستعمال اللغوي، ومناقشتهم لأهل اللغة. فقد ذكر أن الكسائي قد ارتحل إلى الصحراء، وأنفذ خمس عشرة قنينة حبر كتابة عن العرب غير ما حفظته ذاكرته(٣). وأن ابن جني كثيراً ما كان يسائل الأعراب في أمور اللغة، وبخاصة أبا عبد الله الشجري(٤).

ومن الجدير بالذكر أن الاتصال المباشر بالواقع اللغوي أحد أصول المنهج الوصفي كما هو أصل من أصول النحو العربي.

---

(١) الخصائص ٢/ ٥.
(٢) النحو العربي والدرس الحديث ٥٤-٦٠.
(٣) نزهة الألباء لابن الأنباري ٥٩.
(٤) انظر مثل هٰذه المساءلة في: الخصائص ١/ ٢٤٢.

ب- كتاب سيبويه: لا شك في أن من يدرس كتاب سيبويه سيلاحظ أنه يخلو من التنظيم والانسجام؛ إذ ليس فيه طريقة واحدة لتصنيف المسائل وتبويبها، كما سيدرك أن مؤلفه يراوح بين التقعيد والوصف، فيرى تارة يبدأ بالقاعدة أي بالحكم العام الذي يشمل كل مسائل الباب أو جُلّها، وذٰلك نحو قوله(١):

«اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره والمفرد رفع، وهو في موضع اسم منصوب»(٢).

وأحياناً يبدأ هٰذه الأبواب بتوضيح بعض المفاهيم التي لا بد منها للباب المعني بالأمر كما فعل في باب «مجرى نعت المعرفة عليها» فهو يفتتح الباب ببيان أنواع المعارف فيقول: «المعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة والمضاف إلى المعرفة إذا لم ترد معنى التنوين، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار»(٣).

وطوراً يُشاهَد واصفاً لا يضع القاعدة إلا بعد أن يستقرىء أوجه الاستعمالات المختلفة للظاهرة كقوله:

«باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي»(٤).

«باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه»(٥).

«باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها»(٦).

(١) انظر: كتاب سيبويه بين التقعيد والوصف لعبد القادر المهيري ١٢٧.
(٢) الكتاب ٢/ ١٨٢، وانظر أمثلة من هٰذا في ٢/ ٢٢٠ و٣٠٩.
(٣) الكتاب ٢/ ٥.
(٤) الكتاب ١/ ٢٥٧.
(٥) الكتاب ١/ ٢٧٣
(٦) الكتاب ١/ ٣١٤.

ويرى الدكتور أحمد سليمان ياقوت أن سيبويه كان مدركاً المنهج الوصفي لا من حيث اسمه أو من حيث هو اصطلاح، بل إنه مدرك إياه من حيث كنهه وكيانه وملامحه وسماته[1].

ومن الأمثلة التي أوردها لتأكيد وجهة نظره ما نص عليه سيبويه في كتابه عن:

«النكرة التي تجري مجرى ما فيه الألف اللام من المصادر والأسماء وذلك قولك: سلام عليك، ولبيك وخير بين يديك...

«فإنما تجريها كما أجرت العرب وتضعها في المواضع التي وضعته فيها، ولا تدخلن فيها ما لم يدخلوا من الحروف»[2].

ومن مظاهر الوصف في كتاب سيبويه تأكيده على الأمور الآتية[3]:

١- أن الأحكام إنما تجري على كلام العرب، فلذلك نراه يكرر عبارات مثل: فأجره كما أجروه، وضع كل شيء موضعه أو مثل: فأجره كما أجرته العرب واستحسنته»[4].

٢- أنه لا يبالغ في تفسير الظواهر إذا لم تكن لديه مادة تسند رأيه، فيحيل في هذه الحالة إلى الاستعمال، مؤكداً عدم إمكانية الاستقراء التام للكلام كقوله:

«كل شيء جاء قد لزمه الألف واللام فهو بهذه المنزلة، فإن كان عربياً نعرفه، ولا نعرف الذي اشتق منه، فإنما ذاك لأنا جهلنا ما علم غيرنا أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأول المسمى»[5].

٣- عدم إغفاله اللهجات لكونها عناصر في اللغة الموحدة، فبالرغم من اعتداده بلغة

---

(١) الكتاب بين المعيارية والوصفية ٤٤.

(٢) الكتاب ١/ ٣٣٠.

(٣) انظر في هذا: النحو العربي والدرس الحديث ٥٦-٦٠.

(٤) انظر مثل هذا: الكتاب ١/ ٢٥٥ و٣٣٠ و٣٣١ و٤١٤ و٤١٩ و٢/ ٦٩ و١١٤ و١٢٤.

(٥) الكتاب ٢/ ١٠٢ و١٠٣.

الحجاز في كثير من الأحيان، إلاّ أنه لا يتردد في تفضيل لهجة على أخرى إذا ما رأى أن الاستعمال فيها أكثر[1].

٤- بالرغم مما شاع في كتاب سيبويه من الأقيسة فإنها لم تكن عنده غير متابعة الكلام العربي كقوله: «لأن هٰذا أكثر في كلامهم وهو القياس»[2] وقوله: «فهو قبيح لا تكلم به العرب ولٰكن النحويين قاسوه» وأما قول النحويين قد أعطا هوك وأعطا هوني فإنما هو شيء لم تكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه وكان قياس هٰذا لو تلكم به كان هيناً»[3].

وكقوله: «ولو قالت العرب أضرب أي أفضل لقلته ولم يكن بدّ من متابعتهم، ولا ينبغي أن نقيس على الشاذ المنكر في القياس كما أنك لا تقيس على أمسي أمسك»[4].

٥- اعتماده على كثرة الاستعمال في تفسير القوانين العامة كقوله:

«وغيروا هٰذا لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله ألا ترى أنك تقول: لم أك، ولا تقول: لم أق إذا أردت أقل. . . فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره»[5].

جـ- ما شاع بين العلماء من أن المدرسة الكوفية مدرسة وصفية، وأن منهجها قريب من المنهج الوصفي الحديث، يؤيد هٰذا ما قاله مؤسسها حين سئل في مجلس يونس عن قولهم: «لأضربنّ أيُّهم يقوم» لم لا يقال لأضربن أيَّهم، فقال: «أي هٰكذا خلقت»[6].

فقوله «أي هٰكذا خلقت» تعبير وصفي محض».

---

(١) انظر مثال لهٰذا: الكتاب ٢/ ٤١٣.

(٢) الكتاب ٢/ ٨٢.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٦٤.

(٤) الكتاب ٢/ ٤٠٢.

(٥) الكتاب ٢/ ١٩٦.

(٦) الخصائص ٢/ ٢٩٢.

ومن الجدير بالذكر أن الأمر لم يتوقف عند قول الكسائي السابق، إنما يلاحظ ذلك عند علماء القرن الرابع، وبالتحديد عند ابن فارس الذي يصف أحكام اللغة وفقاً للاستعمال ليس غيره كقوله: «ومن سنن العرب كذا وكذا»(١).

☆ ☆ ☆

ومما سبق يظهر أن الباحثين المحدثين العرب قد نقدوا النحو العربي، بعد أن أُشربوا المنهج الوصفي الغربي دون أن يلحظوا أن هناك جوانب وصفية مبثوثة في كتب النحاة، وخاصة الأوائل منهم، فجاءت انتقاداتهم تقليداً تاماً للغويي الغرب الوصفيين الذين لم يعطوا النحو العربي الاهتمام المطلوب، بل أهملوه كما يرى المستشرق «هاينس غروتسفلد»(٢).

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة ٢٠٥.

(٢) خواطر هيكلية في كتاب سيبويه وكتب من جاء من بعده من النحاة ٢٥٨.

المنهج التوليدي والقياس في النحو العربي

إذا كان علماء المدرسة الوصفية الشكلية قد ثاروا على النحو القديم، ووجهوا إليه النقد لاعتماده على المنطق في تقعيد اللغة، فإن علماء المدرسة التوليدية قد تنكبوا منهجهم هٰذا في دراسة اللغة، ورفضوا الأخذ بنظريتهم التي كانت تتصف بعدة صفات يمكن إجمالها فيما يأتي(١):

١- الاهتمام بالتركيب الشكلي، أو البنيه الظاهرية للغة، وترتب على هٰذا أن أصبحت القواعد الجديدة للغات قواعد وصفية لا معيارية، إذ إن كل ما يقوله الناس مقبول، وسليم بغض النظر عن اللغة المكتوبة التي تستعمل في الأدب، وغيره.

٢- النظرة إلى اللغة على أنها مجموعة من العادات متأثرين بالمذهب السلوكي وقد أدت هٰذه النظرة إلى اللغة إلى:

أ- دراسة ظاهر اللغة فقط، مثلها في ذٰلك مثل أية عادة سلوكية أخرى.

ب- إهمال دراسة المعنى لأنه ليس مظهراً خارجياً، ونتيجة لهٰذا فقد أغفلوا أهم مظهر من مظاهر اللغة وهدف من أهدافها.

٣- التركيز على اللغة المنطوقة وأهملوا دراسة اللغة المكتوبة إهمالاً كبيراً، إذ ركزوا نشاطهم على النظام الصوتي بالدرجة الأولى؛ لأنه في نظرهم المظهر الأول والأساس للغة.

وعلى الرغم من أن مؤسس مدرسة القواعد التوليدية التحويلية، تشومسكي (Noamchomsky) كان وصفياً لتلمذته على أحد أقطاب المدرسة الوصفية وهو اللغوي هاريس (Harris) إلا أنه منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، قد قلب لهٰذه المدرسة ظهر المجن عندما أصدر في عام ١٩٥٧ كتابه التراكيب النحوية (Syntactic structures)

(١) انظر في هٰذا: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة للدكتور نايف خرما ١٠٩-١١٢.

ثم فصم عرى الروابط بينه وبين تلك المدرسة في عام ١٩٦٥، حيث أخرج كتابه الشهير الآخر أوجه النظرية النحوية (Aspects of Theory of Syntax)[١].

نقده للنحو الوصفي:

نشأ تشومسكي وصفياً، كما سبق، متبعاً المدرسة التي كانت تطبق طريقة بلومفيلد في البحث اللغوي، تلك المدرسة التي وجهت اهتماماً شديداً ليكون علم اللغة علماً مستقلاً، ومن ثم رفض بلومفيلد كل المواد التي لا تخضع للملاحظة المباشرة، وللقياس الطبيعي، وقصره على الفونولوجيا، والنظم على أساس شكلي[٢].

ولم يقبل تشوسكي هٰذا المنهج، ورفض فكرة تركيز البحث على وصف السطح اللغوي كما هو بمقاييس (المنبه) و(الاستجابة) الأمر الذي يعني أن الإنسان يكاد يعامل في هٰذا المنهج على أنه آلة تشير وفق قوانين تمليها مواقف معينة، وما على الباحث إلا أن ينفذ إجراءات محددة لتكشف سلوكه، ولهٰذا فإن النحو الوصفي يقدم أنماطاً شكلية من خلال «إجراءات الاستكشاف» (disovery procedures) كما أطلق عليها تشومسكي[٣].

أما تشومسكي فيرى أن الإنسان يختلف عن الحيوان، ليس بقدرته على التفكير والذكاء فحسب، بل بقدرته على اللغة التي هي عنده أهم الجوانب الحيوية في النشاط الإنساني، وحيث أنها كذٰلك فليس من المعقول أن تكون مجرد تراكيب شكلية خالية من المعنى والعقل كما يراها الوصفيون[٤].

نظرية تشومسكي: دخل تشومسكي باب الدراسات اللغوية بادئاً بدراسة النحو (Syntax) فتتلمذ كما أشير على يد أستاذه (هاريس) وكان يطمع أن يستنبط قواعد عامة

---

(١) انظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ٢٩٨.

(٢) النحو العربي والدرس الحديث ١١١.

(٣) Chomsky Santatatic Structnres, Montontce. The Haqne 1957 p.51.
نقلا عن النحو العربي والدرس الحديث ١١٢.

(٤) النحو العربي والدرس الحديث ١١٢.

للألسنية جميعاً متأثراً بآراء ابن يعقوب (Jackob son) للأصوات، فرأى فيها نظرية تصلح أن تكون أساساً للدراسات الصوتية العالمية.

اتخذ تشومسكي اللغة الإنجليزية منطلقاً لدراسة النحو بادئاً بدراسة تحويل المعلوم إلى المجهول، ثم طور فكرته حتى استطاع أن يكون لنفسه نظرية القواعد التوليدية التحويلية، والتي من أهم سماتها الاعتماد على المنطق الرمزي (Symbolic Logic) واتكاؤه عليه في استنباط قواعد لسانية عامة(١).

ويعد تشومسكي النحو بالنسبة للغة كالقلب من جسم الإنسان، وهو جزء من كلمة القواعد التي تضم إضافة إلى النحو والصرف النظام الصوتي ونظام المعاني، وعرَّف هٰذه القواعد بأنها جهاز، ووسيلة لتوليد جميع الجمل الصحيحة في لغة معينة، ولا جمل غير تلك الجمل الصحيحة المتمشية مع القواعد.

وليست القواعد الجديدة بهٰذا المفهوم معيارية ولا وصفية، إنما هي شكل تجريدي نظري لقواعد الجملة، ومن ثم فلا علاقة لها بالصواب والخطأ بالنسبة للاستعمال الفعلي للغة(٢).

ولعل أهم ما كان يسعى إليه تشومسكي إقامة (نظرية عامة) للغة تستند إلى اتجاه عقلي وقد نما عنده هٰذا الاتجاه حتى غدا لب منهجه، وقد بنى نظريته على أساس أن للغة قدرة على إنتاج جمل لا حصر لها من خلال المجموعة المحدودة لأصواتها، ورموزها الكتابية، وبناء على هٰذا فإن اللغة خلّاقة (Creative) بطبيعتها بمعنى أن أي متكلم يمكنه أن ينطق جملاً لم ينطقها إنسان قبله، ومن ثم يمكنه أن يفهم جملاً لم يسمعها قط.

لقد اعتمد تشومسكي على دوسوسير في تقسيم اللغة، إلى لغة وكلام، وأطلق على الأولى مصطلح (Competence) أي الأداء، وعلى الثانية مصطلح (Performance) أي الكفاءة(٣).

---

(١) انظر: أئمة النحاة في التاريخ للدكتور محمد محمود غالي ١١-١٣.

(٢) المسار الجديد في علم اللغة العام ١٣٣.

(٣) انظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ١١٥، والنحو العربي والدرس الحديث ١١٥.

وقد عنى بالمصطلح الأول (اللغة) «تلك القدرة التي تتكون لدى كل فرد من أفراد مجتمع معين، والتي تمكنه من التعبير عما يريد بجمل جديدة ربما لم يسمعها من قبل؛ أي التي تمكنه من تكوين ما يريد من الجمل الجديدة في المناسبات المختلفة، رغم أنه ربما لم يسمع تلك الجمل في حياته قط»[١].

ويسمي تشومسكي هٰذه الملكة «المعرفة اللغوية» التي من أهم مقوماتها عنده إتقان الفرد للقواعد النحوية والصرفية التي تربط بين مفردات اللغة في الجمل، إضافة إلى معرفة مجموعة من القواعد أطلق عليها القواعد التحويلية (Transformational rules).

أما المصطلح الثاني (الكلام)، فيعنى به: «تلك الأصوات اللغوية التي ينطقها الفرد بالفعل، والتي قد لا تكون صورة صحيحة للغة، لأن فيها من التردد، والتكرار، والتوقف ومخالفة القواعد اللغوية، والجمل المبعثرة»[٢].

ويرى تشومسكي أنه ليس من مهمة عالم اللغة النظر إلى ظاهر اللغة -كما فعل الوصفيون- بل العمل على استنباط القواعد التي تشكل أسس اللغات، ويعتقد أن قيمتها تكمن في شمولها للغة كلها، وقدرتها على توليد جميع الجمل الصحيحة في لغة معينة دون استثناء، أو منع تكوين جمل غير صحيحة لغوياً أو غير مقبولة من الناطقين الأصليين لتلك اللغة[٣].

ومصطلحا الأداء والكفاءة، هما حجر الزاوية عند تشومسكي؛ فالأداء أو السطح بعكس الكفاءة؛ بمعنى أن السطح يعكس ما يجري في العمق من عمليات، ومن هٰذا المفهوم فإنه يرى أن اللغة التي ننطقها فعلاً تكمن تحتها عمليات عميقة عقلية فدراسة الأداء (بنية العمق) تقدم التفسير الدلالي لها»[٤].

---

(١) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصره ١١٥.

(٢) المصدر السابق ١١٦.

(٣) المصدر السابق ١١٦ و١١٧.

(٤) النحو العربي والدرس الحديث ١١٥.

والنحو عند تشومسكي ينبغي أن يكون قادراً على توليد كل الجمل النحوية في اللغة؛ ولذا أطلق عليه النحو التوليدي (generative) وعادة ما يقرن بمصطلح التحويلي (transformational) ويعرف الآن بالرمزين الأوليين (TG granmer).

نظرية تشومسكي والقياس في النحو العربي:

لاقت نظرية تشومسكي التي أطلق عليها «القواعد التوليدية التحويلية» صدى واسعاً بين أوساط المعاصرين الأجانب والعرب، يدل على ذٰلك كثرة الباحثين الذي تناولوا هٰذه القواعد بالدرس والتعليق، ومحاوله استكناه أسسها ومقوماتها، ومحاولة موازنتها بالنظريات السابقة.

وليس من طبيعة هٰذا الفصل أن يلم بما كتب عن القواعد التوليدية التحويلية، ولٰكن لا بد من استعراض بعض وجهات النظر الغربية والعربية التي درست المنهج التوليدي، وبخاصة تلك التي تتصل بالقياس وما يدور في فلكه.

والذي يجلب الانتباه في دراسة المحدثين ممن دروسوا نظرية تشومسكي، أنهم في دراساتهم يحاولون الربط بين النحو العربي، والقواعد التوليدية، وإظهار صفات مشتركة بينهما، ولعل السبب الظاهر لما فعلوه هو شعورهم بأن القواعد التوليدية جاءت مخالفة للقواعد الوصفية، وناقدة لها الأمر الذي يبرز سمة مشتركة بين النحوين «العربي والتوليدي» في أنهما مخالفان للنحو الوصفي.

فمن الذين بحثوا القواعد التوليدية العالم اللغوي ديفيد كريستال (David Crystal) الذي طبق هٰذه القواعد على الجمل المبنية للمعلوم، والمبنية للمجهول في مثل:

X kicked y و Y was kiched by x

فقال: إن الفاعل في الجملة المبنية للمعلوم العامل (Agent) وفي المبنية للمجهول حيث بإحلاله خلف الفعل مع وضع الحرف (by) أمامه في الوقت نفسه، وأصبح المفعول به في الجملة المبينة للمعلوم فاعلاً للمبنية للمجهول، ووضعه الفعل في الصيغة

له (Past participle) وجلب فعل مساعد (was) وهٰذا بالتأكيد يفسر العلاقة بين الجملتين، ويمكن بسهولة وصفها على شكل قاعدة:

(S+V+O -------> O+AU+VPP+BY+S)

حيث أن (S) هو الفاعل و(V) هو الفعل و(O) هو المفعول به. وهٰذه الجملة وأشباهها التي ترى في كتب المقرر الدراسي مستندة إلى نظرية التحليل اللغوي التي أطلق عليها القواعد التوليدية»[١].

ولعل الناظر لما مثل له كريستال، ليستشف أنه يلحظ فكرة الأصل والفرع، تلك الفكرة التي هي عماد النحو العربي، ويدرك أن كريستال قد استعمل، مثلاً، باب (المبني للمجهول والمعلوم) وهو الباب نفسه الذي قَدّمه ابن الأنباري في تمثيله على تعريف القياس. يقول ابن الأنباري في تعريفه القياس:

«وهو حمل فرع على أصل» ويتطلب هٰذا التعريف عنده أن يتوافر فيه أربعة أشياء أصل وفرع وعلة وحكم؛ وذٰلك مثل أن تكب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول: اسم أسند الفعل إليه، مقدماً عليه، فيجب أن يكون مرفوعاً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجرى على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هٰذا النحو تركيب كل قياس من أقسية النحو»[٢].

والموازن بين ما ذكره كريستال في تحليله ونص ابن الانباري، يرى التشابه الكبير بين المفهومين بحيث يمكن أن نطلق، ونحن مطمئنون، على قواعد تشومسكي التوليدية القياس[٣].

---

(١) What is linguistics p.46

(٢) لمع الأدلة ٩٣.

(٣) القياس والنحو العربي للدكتور صلاح الدين حسنين ٢٨٢.

وقد ذهب إلى هٰذا الدكتور صلاح الدين حسنين بقوله:

«إن تحليل ابن الأنباري لرفع نائب الفاعل هو نفسه التحليل الذي ذهب إليه تشومكي مع استبدال المصطلحات: فالبنية العميقة عند تشومسكي هي الأصل عند ابن الأنباري والبنية السطحية عند تشومسكي هي الفرع عند ابن الأنباري، وأما العلة والحكم عند ابن الأنباري فيقابلان القواعد التحويلية عند تشومسكي، وهٰكذا نستطيع تحليل البناء للمجهول، ومن نظرية تشومسكي كالأتي:

١- البنية العميقة هي: كتب محمد الدرس، والبنية السطحية هي: كُتِبَ الدرسُ.

٢- القواعد التحويلية تتمثل فيما يأتي:

أ- **الحذف**: فالفاعل حذف في البنية السطحية.

ب- **الاستبدال**: لقد استبدل الاسم الذي قام في البنية العميقة، بوظيفة المفعول، وأصبح يقوم في البنيه السطحية بوظيفة هي النيابة عن الفاعل.

جـ- **إعادة الترتيب**: لا شك في أن ترتيب البنية السطحية اختلف عن ترتيب البنية العميقة نلاحظ ذٰلك من تغيير موقع المفعول به إلى موقع الفاعل، وبالتالي أصبح مسنداً للفاعل(١).

وممن أجروا موازنه بين النحو العربي والقواعد التوليدية المستشرق (هانيس غروتسفلد) الذي قرر بأن «نحويّ البصرة لن يلحظ غرابة في كتاب تشومسكي «البيئة النحوية» لو سنحت له الفرصة بالاطلاع عليه، بل إنه سيجد فيه حججاً وطرقاً في التفكير مألوفة، ولن يعترض على القواعد التحويلية التي وردت فيه»(٢).

ويذكر في موضع آخر من محاضرته، أن العرب كانوا على وعي بما يلح عليه الهيكليون وما يسمونه «إبداعية اللغة» وذٰلك حين يتكلمون عن دلالة الكلام الذي يرى

---

(١) المنهج التوليدي والقياس ٣٣ و٣٤.

(٢) خواطر هيكلية في كتاب سيبويه وكتب من جاء بعده من النحاة ٢٦٤ و٢٦٥.

بعضهم أنها وصفية، ويراها الآخرون عقلية» بناء على هٰذا فإن بعض النحويين العرب كانوا يرون أن الأبنية العربية فطرية، وهٰذه فرضية صرح بها تشومسكي بعد أن ظلت محظورة مدة قرنين من الزمن»[1].

ويوازن بين الأبنية العميقة، والأصول النحوية العربية فيذكر: أن غاية اللغة عند النحاة العرب هي الإفادة أي أن تُنشىء حديثاً عن شخص أو عن شيء، أو بصفة أعم عن متحدث عنه، وتؤدي اللغة وظيفتها تلك؛ بترتيب المفردات وتركيبها، أما الإعراب والأدوات فليست سوى وسائل تحدد علاقات الكلمات بعضها ببعض.

«إن تركيب جملة حقيقية يتوقف على أبنية عامة على أبنية أمهات، أو قل على قوالب يمكن للمتكلم أن يحشوها بما يختاره من وحدات معجمية، ووحدات نحوية، وليست هٰذه الأبنية التي تتفرع، أو تتولد عنها الجمل الاسمية، والجمل الفعلية سوى تجريدات وأبنية عميقة، ولا يمكننا، بدون هٰذا الاعتبار، أن نفهم تصور النحاة العرب الجمل الحقيقية على أنها فروع لهٰذه الأصول».

ويرى أن الجمل الاسمية، والجمل الفعلية تختلف في الترتيب بينهما، وأن هٰذا الاختلاف ظاهري، وإن يبدو أن الجمل الاسمية تعنى بالدور الوظائفي للدلالات في حين أن الجمل الفعلية تعنى بدور المدلولات ويقول:

«ليست هٰذه الأبنية العميقة إذاً أبنية وظائفية، وإنما هي أبنية منطقية دلالية، وتوافق هٰذه الأبنية النحوية الأولية (الأصول وهي تراكيب نحوية محددة. ولا يمكننا أن نرى في أبنية مستوى الأصول صيغاً لفظية، أو صيغ الأبنية السطحية أنها توافق على الأرجح ما يسميه تشومسكي (underlying final strings) وحدات الأساس النهائية[2] وتفسر كل جملة

---

(١) خواطر هيكلية ٢٦٩.

(٢) وهي وحدات لا تقبل دخول قواعد سياقية أخرى عليها، وإنما تعتبر بصيغتها تلك النهائية، مادة تسلط عليها العمليات التحويلية من بعده إنها أبنية تكون معها الجمل تجريدية من نوع ال + كلب - علامة الرفع + الماضي - ن. و. م. x التي تعطى بعد التحويلات جملة: نام الكلب أو x ال+ كلب - علامة =

بما فيها من عناصر مكونة بأنها فرع، والقياس هو الذي يمدّنا بالدليل الذي يثبت أن هٰذا الفرع أو ذاك متولد عن الأصل أو ذاك.

وبعد أن يذكر تعريف ابن الأنباري، يؤكد العلاقة بين القياس في النحو العربي، والقواعد التوليدية فيقول: إن القياس ليس إلا عمليات النحو التوليدي معكوسة، ويمكن بفضل القياس أن يفيد ترتيب بناء الجملة، وأن تحول بنية ما إلى بنية أخرى جديدة»[(١)].

ومن الذين وازنوا بين النحو العربي والقواعد التوليدية في صورة الأصل والفرع الدكتور نهاد الموسى حيث يذكر أن من «أسس النحو التحويلي أنه يميز في اللغة بين نوعين من الجمل: بسيطاً ومركباً، وتقوم الجملة المركبة على جملة بسيطة أو على سياق متتابع من الجمل البسيطة ويعمل النحو التحويلي في استخراج الأحكام التي يمكن لنا بتطبيقانها أن نفرغ الجمل البسيطة إلى جمل مركبة أو أن تحول الجمل البسيطة إلى جمل مركبة[(٢)].

ويجد الدكتور نهاد لهٰذا المفهوم نظيراً فيما قدمه سيبويه من باب المسند والمسند إليه[(٣)] وبعد أن يذكر رأي اللغوي (موزل) في مصطلح الخبر عند سيبويه التي بينت فيه أن الخبر عند سيبويه يتخذ أشكالاً خارجية سطحية مختلفة الموقع والامتداد (خبر المبتدأ، خبر الأفعال الناقصة) «يقول: وهٰذا المبدأ في التأصيل والتفريع بيِّن في نسيج النحو العربي بياناً لا خلاف فيه»[(٤)].

وممن طبقوا منهج تشومسكي على النحو العربي الدكتور خليل العمايرة، فهو بعد أن يعرف بالجملة التوليدية أو النواة أو المنتجة بقوله: إنها الحد الأدنى من الكلمات التي

= الرفع + صيغة اسم الفاعل - ن.و.م. x التي تعطينا في النهاية: الكلب نائم (انظر هٰذا في هامش رقم ١٤ ص٢٧٤ من مقالة (خواطر هيكلية) وهي من تعليقات المترجم عبد الجبار بن غربية.

(١) خواطر هيكلية ٢٧٤، ٢٧٥.

(٢) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ٦٣.

(٣) انظر قول سيبويه في المسند والمسند إليه في الكتاب ١٧/ ٢٣.

(٤) نظرية النحو العربي ٦٥.

تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وبعد أن بين مفهوم الجملة التحويلية من أنها: «التغيير في الجملة النواة» يقول: «ومما هو جدير بالذكر أن الجملة التوليدية المتضمنة (Surface structure "S.S") تخضع لقواعد وقوانين النحو التوليدي التي هي علامات سلامة البنية الشكلية، فإن قال قائل:

أحضر الولدين الكتابان.

«فإن هٰذه ليست بجملة، لأنها لا تراعي قواعد سلامة البنية الشكلية في اللغة العربية وربما كان ما جاء به ابن مضاء في قبول العلل الأول تعليل سليم مقبول لما يقبل من الحركة الإعرابية ودورها في سلامة البنية الشكلية فإن كانت الجملة سليمة في بناها فإنها يجب أن تمر بمنطقة القياس اللغوي، ويقصد به أن يكون للجملة بعد التحويل نظير فيما نطقت به العرب فلو قال قائل:

بلّغ محمد الرسالة

لكانت جملة توليدية تحمل معنى يقصد بها الإخبار عنه، ولٰكن إذا غيَّر المتكلم ترتيب الكلمات هٰكذا:

أ- محمد بلغ الرسالة. جـ- الرسالة بلغ محمد.

ب- بلغ الرسالة محمد. د- محمد الرسالة بلغ.

«فإن لكلٍّ معناها العميق الذي في نفس المتكلم ويفهمه السامع، أما الجملة الأخيرة، فعلى الرغم من أن فيها معنى إلا أنها لا تُعد جملة لأنها لا تحقق القياس اللغوي، فترد لأنه لم يرد في لسان العرب ما يمكن أن يقاس عليه هٰذا الترتيب، أما إن جاز الترتيب كما الأمثلة (أ، ب، جـ) فإن الجملة تخرج من منطقة النحو التوليدي، وقواعده لتدخل في منطقة النحو التحويلي الذي له قواعده، وقوانينه، ومعناه وتمثل هٰذه الدور كما يأتي[1]:

(١) انظر هٰذا: في نحو اللغة وتراكيبها للدكتور خليل العمايره ١٧٨-١٨١.

محمد بلغ الرسالة	القياس اللغوي	بلغ محمد الرسالة
T.R. D.D		G.R. S.S
التوكيد OVS		الأخبار VSO
		محمد الرسالة بلغ

حيث أن:

القواعد التوليدية	G.R.= Generative Rules
المبنى السطحي	S.S.= Surface Structure
القواعد التحويلية	T.R= Transfomational Rules
المبنى العميق	D.S.= Deep Structure
فعل + فاعل + مفعول به	VOS= Verb + Subject + Object
مفعول به + فعل + فاعل	OVS= Object + Verb + Subject

وقد حاول محمد عبد المطلب أن يوفق بين نظرية عبد القاهر الجرجاني في النظم ونظرية تشومسكي بما أوجد بينهما من تشابه، من حيث الظروف التي أملت على كل من العالمين وضع نظريته، فيرى أن سبب الاهتمام بالنحو هو البحث عن الصواب والخطأ في الأداء، ثم تطور هٰذا الاهتمام، فأعطيت التراكيب أهمية خاصة بعد أن تطورت اللغة باستيعابها بعض الثقافات الوافدة، وبخاصة في مجاليْ الكلام والمنطق، والتي من أجلها ثار بعض النحاة على المناطقة مؤكدين أن صناعتهم هي في الدرجة الأولى البحث عن المعنى، وليس الاشتغال بأواخر الكلمات، ويرى أن هٰذا الجوهر الذي هيأ للجرجاني وضع نظرية النظم تماماً كما حدث مع تشومسكي الذي عاش في مناخ فكري وثقافي هيأ له هو الآخر أن يضع نظريته مستعيناً بالفلسفة وعلم النفس، ومن ثم فإن المنطق الفكري عند الجرجاني، يكاد يتشابه مع المنطق الفكري لتشومسكي

الذي رفض المنهج الوصفي في النحو لقصوره عن إدراك الجوانب الإنسانية. ويعقد موازنة بين نظرية تشومسكي ونظرية الجرجاني فيقول:

«وتبدو نظرية تشومسكي في حقيقتها عملية استنباط للنحو من المنطق، واستخلاص اللغة من العقل، وما دامت البنية السطحية قد استمدت قواها من البنية العميقة لا بد للعالم اللغوي أن يركز جهده عليها؛ بوصفها ممثلة للشروط الأولية لتعلم اللغة، خصوصاً إذا أدركنا أن القدرة اللغوية شيء فطري أوحي لدى الإنسان».

«وإذا عدنا إلى عبد القاهر وجدناه كذلك يتحرك نحوياً من خلال مستويين:

«الأول هو البناء العقلي الباطني، والثاني هو البناء اللفظي الملموس، ذلك أن النظم «ليس شيئاً غير توخي معاني النحو فيما بين الكلام وأنك ترتب المعاني أولا في نفسك، ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك»[1].

☆ ☆ ☆

مما تقدم يمكن إدراك أن العلماء المحدثين قد وقفوا من النحو العربي وخاصة فيما يتعلق بالقياس موقفين:

الأول: رفض منهج القياس العربي لأنه يستند إلى العقل والمنطق وهو ما ذهب إليه الوصفيون من غربيين وعرب.

الثاني: محاولة تطبيق المنهج التوليدي على النحو العربي بوجود جوانب مشتركة بينهما، وعلى رأسها استنادها إلى العقل، بل إن بعضهم قد ذهب إلى أن القياس هو في حقيقة الأمر القواعد التوليدية.

ولا شك في أن القواعد التوليدية بالمفهوم الذي تعامل معه الباحثون العرب يتفق تماما مع القياس النحوي في أحد معانيه، وهو القانون العام أو القواعد الكلية التي تنظم المادة اللغوية كافة.

---

(١) انظر مقالته: النحو بين عبد القاهر وتشومسكي ٢٥-٣٥، وانظر قول عبد القاهر الجرجاني في: دلائل الإعجاز ٦٧.

قياس الحمل عند العلماء المحدثين

سبق أن تعرضنا لظاهرة قياس الحمل عند النحاة القدامى في الفصل الثاني، وعنوا بها إلحاق الشيء بالشيء في حكمه، أو إعطاء الكلمة حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالف لها في نوعها، ولٰكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه، وبمعنى أن تُعدَّىٰ الأحكام من المقيس عليه إلى المقيس.

وفكرة «الحمل» هٰذه أسلوب استخدمه النحاة لتعليل إلحاق بعض الصيغ، أو الظواهر اللغوية بعضها ببعض، بوجه من الوجوه، وتفسيرها تمشياً مع الهدف الذي رسموه منذ تقعيدهم للغة، وهو وضع نظام ذي قوانين عامة مطردة لكل ظواهر اللغة، ومن ثم فإن فكرة الحمل كانت لتحقيق هٰذا الهدف؛ إذ هم قد رأوا أن بعض الصيغ والظواهر النحوية تخرج عن القاعدة العامة المألوفة في اللسان العربي، فكانت فكرة الحمل هي الأسلوب الأمثل (عندهم) لرد هٰذه الصيغ المنعتقة إلى الظاهرة الأم أو أقرب ظاهرة مشابهة لها؛ ليسود اللغة قواعد منظمة يستطيع غير العربي من خلالها أن يلحق بالعربي، ويقلده في طرائق كلامه، وسعياً وراء تحقيق هٰذه الغاية، فقد طبقوا هٰذا الأسلوب مستعينين بعدة صور كالالتفات إلى المعنى، واللفظ، والأخذ بأسلوب التناظر والتشابه، والنظر إلى الأصول والفروع، والجوار وغيرها من الصور التي مرت.

أما علماء اللغة المحدثون، فقد لحظوا هٰذه الظاهره، وفطنوا إلى حدوثها في اللغات وكان علماء اللغة الغربيون أول من أذاعها، وأعلن عنها في كتاباتهم مطلقين عليها مصطلح (false analogy)[1] القياس الخاطىء ولعل أبرز هٰؤلاء اللغويين الذين اهتموا بهذه الظاهره هما العالمان: دوسوسير ويسبيرسن.

---

(١) انظر هٰذا المصطلح في

Courses In Linguistics, Saussure p.162

.Ianguage, Jespersen p.94

دوسوسير والقياس:

يرى دوسوسير أن التغييرات الصوتية الاعتيادية التي تطرأ على الجزء الخارجي للكلمات معزوّة إلى القياس الذي يفترض نموذجاً ومحاكاة منظمة له، لذا فإنه يرى أي صيغة قياسية هي تلك الصيغة المبنية على غرار نموذج لصيغة أو أكثر، ومن قاعدة محددة.

An analogical form is a form made on the model of one or more other forms in accordance wIth a definite rule(1)

ويضرب لهٰذا القياس مثلا من اللاتينية فيقول:

إن صيغة (honor) في اللاتينية صيغة قياسية إذ استعمل المتكلمون في البداية صيغة (honosem: honos) ثم طرأ تغيير لشيوع صوت (الراء) بدلا من (s) فاستخدم المتكلمون (honoremihonos) ومن ثم فقد صار للأصل بعد هٰذه الفترة صيغتان، ولٰكن هاتين الصيغتين قد اندثرتا جراء ظهور الصيغة (honor).

ويرى دوسوسير أن القياس يفضل الانتظام، ويميل إلى توحيد الأساليب الإعرابية والتراكيب، غير أنه لا يكون منطقياً في كل الأوقات؛ إذ يمكن إيجاد أمثلة قد قاومته، ولم تخضع له لسبب أو لآخر مثل (saiz: saize: tag tage) ولهٰذا فلا يمكننا التنبؤ لأي مدى تبلغ محاكاة نموذج ما، وما هي الأنماط التي تؤدي إليها المحاكاة(٢).

ويقرر في معرض حديثه عن الظواهر القياسية والتغييرات، أن اللغويين الأوائل لم يذكروا طبيعة ظاهرة القياس التي أطلقوا عليها القياس الخاطىء، فوهموا أن اللغة اللاتينية قد أخطأت بحق النمط الأساسي (honor) عندما ابتكرت الصيغة (honos)، فقد كانوا يرون كل ما يخرج عن الحالة الأصلية شذوذاً، وتشويهاً بصيغة مثالية، فوقعوا في الوهم الذي

(١) Course in General linguistics p.161

(٢) Course in General linguistics p.162

كان سائداً في زمنهم، وهو أن الحالة الأصلية للغة شيء احتمالي متكامل(١).

ويذهب دوسوسير إلى أن مدرسة القواعد الجديدة (neogrammarian school) هي أول من وضعت القياس في مفهومه الصحيح عندما أوضحت أن القياس، والتغييرات الصوتيّة هما العاملان الأساسيان في تطور اللغات(٢).

ويرى أن الناس ينظرون إلى الظواهر القياسية على أنها تغييرات، ولٰكنه يذكر أن الحقيقة القياسية تتكون من تفاعل عناصر ثلاثة هي:

١- العنصر التقليدي وهو الوريث الشرعي مثل(honos)

٢- العنصر المنافس (honor)

٣- الطبيعة الجماعية التي تتألف من الصيغ التي خلقت المنافس مثل (oratorem, orator, honorem)وغيرها.

ويوازن بين التغيير الصوتي والقياس، فيذهب إلى أن التغيير الصوتي لا يحدث شيئاً جديداً إلا إذا ألغي الذي سبقه أما القياس، فلا يؤدي بالضرورة إلى استتار الصيغة القديمة، ويضرب لذٰلك مثلاً لصيغة (honor) التي عاشت جنباً إلى جنب مع صيغة (honos) فترة طويلة ويقول: «إن اللغة تكره أن تحتفظ بدالَّيْن لفكرة واحدة، ولما كانت الصيغ الأصلية أقل انتظاماً منذ قل استعمالها، ثم اختفت، فبدت هٰذه العمليه كأنها تحول»(٣).

يسيرسن والقياس الخاطىء:

يرى يسيرسن أن ما اُصطلح على تسميته بالقياس الخاطىء قد عرف منذ مدة طويلة ولٰكن الاهتمام به كان قليلاً، فقد نظروا إليه باعتباره تراكيب فاسدة، أو شاذة وجدت

(١) انظر: علم اللغة العام لدوسوسير ترجمة الدكتور يوئيل يوسف عزيز ١٨٥.

(٢) Ibid p.163

(٣) علم اللغة العام ١٨٦.

بشكل رئيس في فترة لم تَعُد المعاني الصحيحة، والبنى الإنشائية مفهومة[١].

وذكر يسبيرسن أن بعض العلماء أمثال كيرتيوس (curtius) قد صدموا من تفسيرات المدرسة الصغرى (yonger school) الذين عزوا فضل حدوث الصيغ اليونانية الراقية القديمة إلى قوة القياس.

ولقد صرح خصومه أن ما سمي بالقياس الخاطىء (false analogy) كان غلطاً، ولا يدل على شيء، وأما القياس نفسه فقد كان صحيحاً، واستخدم بحسٍّ سليم في كل حال أشاروا إلى أن الصيغ القياسية تمثل أحد القوانين اللغوية الفعالة بغض النظر عما رأوا فيها من شذوذ العصور المتأخرة، ومن دونه فإن هٰذه الصيغ لا يمكن أن تظهر للوجود[٢].

ويرى أن أول من أخذ بوجهة النظر الجديدة، وفسرها بوضوح اللغوي هيرمن بول (Hermannpaul) الذي أبرز في مقالة له ملاحظات جديدة في علم اللغة فقال فيها:

هناك حقيقة بسيطة يجب ألا تغيب عن النظر، وبالتحديد فيما يتعلق باللغة الهندية الألمانية (Indogermanic) الأم قبل أن تتشعب بوقت طويل، وهي أنه لا وجود للجذور أو الأصول، أو السوابق للمفردات، ولٰكنها تنشأ جاهزة، وتستخدم دون أدنى تفكير في نشأتها الطبيعية، ومن هٰذه النشأة الجاهزة للكلمات فقط، يتكون مخزون المفردات الذي يلجأ إليه الفرد حين يتكلم، فليس عنده أصول، أو مصطلحات مخزونة يستعين بها في كلامه، كلما قضت الحاجة، وفي المستحيل أن يستطيع الفرد حفظ أو تعلم كل الصيغ التي يستخدمها في كلامه، ولٰكنه، على العكس من هٰذا، قادر من تلقاء نفسه أن يكِّون من حالات الأسماء، وتصرفات الأفعال... الخ. تراكيب لم يسمع بها من قبل على غرار نموذج قد سمعه من زملائه، وأن هٰذه التراكيب بالتدرج تتوحد في مجموعات

---

(١) Language, Jespersen p.93, 94

(٢) Language p.94.

متوافقة تكوّن مقولات القواعد اللغوية، ولٰكن هٰذا لا يحدث إلا بتدريب خاص، وليس عمل هٰذه المجموعات مساعدة التذكر بشكل كبير فحسب، ولٰكنها أيضاً، تجعل عملية هٰذه التراكيب أمراً محتملاً، وهٰذا ما نطلق عليه القياس، وبهٰذا يبدو واضحاً أن كل فرد حين يتكلم يخلق باستمرار صيغاً قياسية.

ويعد يسيرسن أن عملية إعادة استخراج الصيغ من الذاكرة، أو عملية إنشاء صيغ جديدة عن طريق التوافق، هما الدعامتان الناجعتان للقياس[١].

هٰذه هي خلاصة وجهة نظر (هيرمن بول) حول مصطلح «القياس الخاطىء» الذي أذاعه يسبرسن وكان لها صدى، وأثر كبير في دراسة بعض الباحثين العرب المعاصرين.

---

(١) Language p.94.

دراسة الباحثين العرب المحدثين لظاهرة قياس الحمل

تعرض الباحثون العرب المحدثون لظاهرة قياس الحمل في كتاباتهم وتآليفهم، ومن خلال طرحهم له، يمكن رصد موقفين اتخذهما الدارسون المحدثون في معالجة هذه الدراسة.

الموقف الأول:

ويمثله عدد من العلماء الذين درسوا فكرة «الحمل» على أنَها ظاهرة متكاملة لها هدف محدد، وتشترك في خصائص معينة، وكانوا يقصدون من وراء هٰذه الدراسة التعرف إليها وسبر غورها، وإبراز أهميتها في اللغة، ومحاولة ربطها بالدراسات اللغوية الحديثة.

الموقف الثاني:

ويمثله لفيف من الباحثين المحدثين ممن تناولوا فكرة الحمل مجزأة، فعالج كل واحد منهم صورة من صور هٰذه الظاهرة، وكانت دراساتهم تتأرجح بين مطلق الوصف، والنقد سلباً أو إيجاباً.

وسأعرض وجهات نظر أبرز الباحثين من كلا الموقفين للتعرف إلى آرائهم، ومناقشتها.

الموقف الأول:

بحث أصحاب هٰذا الموقف فكرة «الحمل» كظاهرة لغوية عامة لها مكانتها في الأنظار النحوية العربية، والغربية على حد سواء، وقد حاول هٰذا الفريق أن يدرس هٰذه الظاهرة من وجهة نظر الدرس اللغوي الحديث، متخذين من المنهج التاريخي التطوري للغة أسلوباً لتفسير هٰذه الظاهرة، ومن أبرز علماء هٰذا الموقف:

١ - **الدكتور إبراهيم أنيس:**

لعل الدكتور إبراهيم أنيس أول المتناولين لهٰذه الظاهرة بالبحث والدرس من علماء العرب المحدثين، حينما نقل مقالة «هيرمان بول» من «كتاب اللغة وطبيعتها» للغوي «يسبيرسن».

وقد حاول الدكتور أنيس تحديد مصطلح «القياس الخاطىء» بعد أن لخص مفهومه عند هيرمان فقال: «ومن الصعب الحكم حين تسمع متعلماً ينطق بصيغة من الصيغ عما إذا كانت هٰذه الصيغة قد سمعها هٰذا المتكلم من قبل، أو أنها بنت الساعة كونها قياساً على ما سمع وما عرف، ومن الصعب مثل هٰذا الحكم حين يكون القياس موافقاً لما درج عليه الناس في كلامهم، أما إذا خالف هٰذا القياس ماشاع في اللغة، فحينئذ تستطيع الحكم على أنه من عمل الفرد، وليس مما سمعه من قبل، وذٰلك، هو القياس الخاطىء (False Analogy) الذي وقع فيه كل منا في وقت من الأوقات»[١].

وقد حاول الدكتور أنيس أن يطبق هٰذه الظاهرة على الطفل المصري فقال: إنه حين يقول (أحمرة) مؤنث (أحمر) وعندما يجمع (كبريت) على (كباريت) و(قلم) على (قلمات) قد استخدم القياس في ذٰلك، وطريقة معرفتنا لاستخدامه هو خطؤه في القياس بمعنى أنه لم يوافق ما نطقه ما عرفه الناس في لغتهم، على الرغم من أن ما نطقه الطفل من بعض الصيغ قد يكون أقرب إلى المنطق والعقل.

فإن درج ذٰلك الطفل الذي قاس قياساً خاطئاً على مثل هٰذا، ولم يحاول أحد تقويم خطئه، تفشت في الأجيال اللاحقة صيغ لم يألفها الناس في لغة السلف، ويحل الخطأ الحادث محل الصواب القديم ويُعترف به، وفي العادة فإن مثل هٰذه الأمور لا تحدث إلا في الأوساط المنعزلة، حيث لا يجد الأطفال من آبائهم، وأمهاتهم ما يرشدهم ويقوم أخطاءهم[٢].

---

(١) من أسرار اللغة ٤٠.

(٢) من أسرار اللغة ٤١.

ويخلص الدكتور أنيس إلى أن القياس عند المحدثين «عملية عقلية، يتبعها الفرد كلما احتاج إلى كلمات، أو صيغ للتعبير عما في نفسه، وهي عنده عملية فردية تتم لدى الأطفال ولدى الكبار، فالطفل وهو مشغول يلهو ويلعب، قد يصادف جزءاً في لعبته المحببة ويعرف أن هٰذا الجزء هو الذي يوقف اللعبة عن سيرها ودورانها، وهنا لا يتردد هٰذا الطفل الصغير في أن يستخرج لنا كلمة جديدة لم يسمعها من الكبار حوله فيقول، مثلا، للتعبير عن هٰذا الجزء من لعبته (وقافة) فقد اهتدى الطفل إلى مثل هٰذه الكلمة دون الالتجاء إلى أمه وأبيه لسؤالهما عن اسم ذٰلك الجزء من لعبته في غالب الأحيان. . . ويقال حينئذ أن هٰذا الطفل قد قام بتلك العملية العقلية التي نسميها القياس، وإن قياسه في هٰذه الحالة من القياس الخاطىء لأن هٰذه الكلمة ليست مألوفة، أو مستعملة لدى الكبار حوله»[١].

ويرى الدكتور أنيس أن عملية القياس اللغوي تواكب الأفراد في مراحل أعمارهم المختلفة، ويلجأ إليه لتكوين كثير من الكلمات والصيغ، ومع هٰذا فلا يقدر الباحث أن يحدد المسئول الأول عمن أحدث ذٰلك الخطأ.

ويرى أن ما يطلق عليه (القياس الخاطىء) إنما هو عملية منطقية ترمي في غالب صورها إلى اطراد، الظواهر اللغوية وانسجامها، ويرى أيضاً أن هٰذا نفسه هو ما وقع للعرب القدماء، وهو ما يردده النحاة القدماء بقولهم «على توهم كذا» فيقول:

فكلمة «أشياء» حين وجدها البصريون ممنوعة من الصرف فيما ورد لهم من أساليب اللغة ذهبوا، في تعليل هٰذا إلى بعض الآراء المتكلفة التي لم تعجب الكسائي فقال قوله المشهور الذي يتلخص في أن العرب إنما منعت (أشياء) من الصرف لتوهم الزيادة في الهمزة فعاملوها معاملة (حمراء)[٢].

وازن الدكتور بين نظرة القدماء للقياس، ونظرة المحدثين له فأثبت ثلاثة فروق بينهما أوجزها فيما يأتي:

---

(١) من أسرار اللغة ٤٢.

(٢) من أسرار اللغة ٤٤.

١- المقيس عليه عند القدماء هو المادة اللغوية المسموعة عن العرب، وهي عند المحدثين مخزون الفرد من المسائل اللغوية في ذاكرته.

٢- قياس الأقدمين كان على الأشيع، في حين هي عند المحدثين على قدر سيطرة ذٰلك المخزون في المحافظة على شعور صاحبه، ولو كان قليل الشواهد.

٣- إن عملية القياس كما يراها علماء اللغة القدامى يقوم بها العلماء النحاة، أما أصحاب اللغة الفصحاء فلا يلجؤون إلى القياس في حياتهم؛ ونتيجة لهٰذا ظهر في دراساتهم ما أطلقوا عليه «القياس» و«السماع»(١).

ثم يورد رأيه في هٰذه العملية فيقول: «ولسنا بهٰذا ندعو إلى جعل القياس في اللغة العربية بأيدي الأطفال، وعامة الناس كما هو الحال في كل لغة يترك أمرها لسنة التطور ولكننا نذهب مذهب المجددين من علمائنا الذين ينادون الآن بإباحة القياس اللغوي للموثوق بهم من أدبائنا وشعرائنا»(٢).

٢- الدكتور رمضان عبد التواب:

درس الدكتور رمضان عبد التواب ظاهرة «القياس الخاطىء» وأوضح ما ترمي إليه، ولعله أول من أورد تعريفاً لهٰذا المصطلح متكئاً في ذٰلك على ما أورده (ماريوباي)(٣) فقال:

«وهٰذا المصطلح يراد به الميل العارض -الذي لا يمكن التنبؤ بحدوثه- من كلمة أو صيغة إلى الخروج عن مدارها الطبيعي، في التطور والدخول في طبيعة كلمة أو صيغة أخرى لوجود مشابهة حقيقية أو متوهمة بينهما»(٤).

---

(١) من أسرار اللغة ٤٦.

(٢) من أسرار اللغة ٤٥ و٤٦.

(٣) انظر هٰذا التعريف في: أسس علم اللغة لماريوباي ١٤١، ٤٠٢.

(٤) انظر: التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه للدكتور رمضان عبد التواب ١٠٠.

ولقد درس الدكتور هٰذه الظاهرة من منظور التطور اللغوي، عادّاً «القياس الخاطىء» إحدى الوسائل التي عن طريقها تتطور اللغة فيقول: «وللقياس الخاطىء» أثر كبير في تطور الصيغ والدلالات في بعض الأحيان، فتشابه كلمة «سراويل» وهي مطردة في اللغة الفارسية بصيغة من صيغ الجمع المكسر في العربية، وهي صيغة «مفاعيل» جعل العرب يقيسونها على تلك الصيغة من صيغ الجمع، ويشتقون لها مفرداً قياساً على مفردات ذٰلك الجمع فيقولون «سروال»، وكذٰلك كلمة «عتيد» بمعنى «حاضر» كما ورد في الأشعار القديمة والقرآن الكريم، قد شاعت في أيامنا هٰذه بمعنى عتيق قديم أو «جبار قوي»، وما ذٰلك إلا أنها تشترك في أكثر أصواتها مع كلمتي «عتيق» و«عنيد» فقيست قياساً خاطئاً في معناها عليهما»[1].

ويوضح كيفية حدوث عملية التطور بالقياس وأطوارها، مشيراً إلى أنها تبدأ عند الأطفال فهم يسمعون من الكبار حولهم كتلاً لغوية أو عبارات كاملة، فتستقر في ذاكراتهم ليستخدموها عند الحاجة غير أنهم، أحياناً، لا يجدون في ما خزنته ذاكرتهم من الكلمات والصيغ ما يحتاجون إليه؛ أي أنه قد يحتاج إلى صيغة لم يسمع مثلها من قبل فنراه يخترع كلمة من عنده، بالقياس على ما لديه من كلمات تشبهها، فيضع مثلاً كلمة مساحة (للاستيكة) و وقافة (للفرملة)، وغير ذٰلك، وهٰكذا يشب الطفل وينمو، وهو في مراحل حياته المختلفة إلى أن يصير رجلاً يتبع هٰذا الطريق[2].

ويقرر الدكتور أن القياس يقوم بدور كبير في كلامنا؛ لأننا لم نسمع من قبل كل ما نطق؛ ولذٰلك فمن الصعب أن نحكم على متحدث ينطق صيغة ما بأنه قد سمعها من قبل أو أنه قد اخترعها لتوه بقياسها على ما سبق أن سمعه، وبخاصة إذا كان قياسه صحيحاً،

(١) انظر لحن العامة والتطور اللغوي للدكتور رمضان عبد التواب ٦٧، وكذٰلك مقالته التطور اللغوي وقوانينه ١٥٢.

(٢) لحن العامة والتطور اللغوي ٤٢.

وأما إذا خالف هٰذا القياس ما شاع في اللغة، فإننا حينئذ نعلم أنه من عمل الفرد، وليس مما سمعه من قبل، وهٰذا هو ما يسميه اللغويون المحدثون «بالقياس الخاطىء» «والقياس الخاطىء» يبدأ عادة عند فرد يقوم به للمره الأولى، ثم قد لا يصحح له، فينتشر ويزيد ويقلده غيره من الناس، ومن هنا ينشأ ما يسمى «بالأخطاء اللغوية الشائعة» التي يمكن أن تتطور وتتغلب على القديم، وتسود وحدها في أذهان الناس ونحن لا نعرف في هٰذه الحالة الشخص الذي بدأت عملية هٰذا القياس عنده لأول مرة كما أننا لا نعرف في الكثير الغالب الكلمة التي قاس عليها في كلامه»(١).

ويربط الدكتور هٰذا المصطلح (القياس الخاطىء) بما سماه القدماء (بالتوهم) أو (الحمل) ويشفع هٰذا الربط بأمثله مما ورد على لسان سيبويه في كتابه وما ورد عن الفراء من إجازته كسر نون شتان تشبيهاً لها بسيان(٢).

ويضرب الدكتور أمثلة نافعة يدل فيها على أثر القياس في التطور، ويسجل عدّة حوادث ارتكب فيها المتكلمون أخطاء في قياسهم، ومن ذٰلك قياسهم على كلمة (أشياء) الممنوعة من الصرف الكلمات (أنباء وأجزاء وأكفاء وأعداء وإنماء) فنطقوها ممنوعة من الصرف قياساً على أشياء للشبه اللفظي بينهما، ثم توسع القياس على هٰذه الكلمة ليشمل كلمات على وزن (أفعال) غير مهموزة كـ (أقدار وأسواق وأحداث وأشخاص وأقوال وأحوال وأصحاب. .(٣)).

والدكتور يصدر في معالجته لفكرة القياس الخاطىء من إيمانه بتطور اللغات، وأن القياس الخاطىء سبيل من سبل تطورها، وهو لا يعد هٰذا القياس من قبيل الخطأ المعياري

(١) لحن العامة والتطور اللغوي ٤٢، ٤٣.

(٢) انظر: لحن العامة ٤٤، وكذٰلك التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ١١٤، والتطور اللغوي وقوانينه ١٥٣.

(٣) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ١٠٢ و١٠٢.

ولا يحكمون عليه حكماً معيارياً كما يتبادر لأذهان الناس، وإنما يعنون به مجرد التطور[١].

٣- **الدكتور عبد الصبور شاهين:**

ناقش الدكتور عبد الصبور شاهين مصطلح «القياس الخاطىء» من مصدر مغاير لما درسه الدكتور إبراهيم أنيس[٢] فاتخذ من رأي دوسوسير مرتكزاً لمناقشة هٰذه الفكرة عند الباحثين العرب ممن درسوها.

ويرى الدكتور أن ما كتبه دوسوسبر عن ظاهرة القياس الخاطىء، لا يوحي بأنه يعتبرها من باب الخطأ بل هو يستنكر أن ينظر إليها على أنها خطأ»[٣].

ثم يرصد قول دوسوسير عن ظاهرة القياس الخاطىء، ويخلص إلى القول بأن «دوسوسير لا يعتد الخروج عن القياس خطأ بل هو حرية تمارسها كل لغة، وكأنه يعترض على التسمية السابقة مما كان القياس الذي استقرت عليه لغة ما إلا حرية سبقت من قبل أن يصبح قياسا يراد له أن يستبد باللغة، ويراد لها أن تتحجر في قوالبه، وهيهات، فاللغة حركة دائمة»[٤].

وبعد أن يبرز ملامح فكرة دوسوسير عن القياس الخاطىء، ويحدد عناصره، يرى أن طبيعة القياس عنده منوطة بالكلام لا اللغة؛ بمعنى أنه متصل بنشاط الفرد لا باللغة ذات الوجود الجماعي، ويذهب إلى أن القياس عنده ارتجالي يبدعه المتكلم الذي يعي العلاقة التي توجد الصيغ ويقول: «وإذا كان القياس ارتجالاً، فهو إذن إبداع، وكل إبداع لا بد أن يسبق بمقارنة لا شعورية للمواد المودعة في كنز اللغة»[٥].

---

(١) أفاد بهٰذا الدكتور رمضان في جلسة مناقشة في بيته بتاريخ ٥/ ١/ ١٩٩٠.

(٢) يستند الدكتور في دراسته على ما كتبه هيرمان بول في مقالته التي أوردها يسبيرسين في كتابه (اللغة ٩٤).

(٣) دراسات لغوية ٣٨.

(٤) انظر رأي دوسوسير في القياس الخاطىء في كتابه.

Course in general Linguistics p163.164

(٥) دراسات لغوية ٤٠.

ولخص الدكتور رأي دوسوسير في القياس فقال: «أولاً: إن دوسوسير لا يعتد بالقياس عملية تقعيد، أو تطبيقاً لقاعدة، وإنما هو نشاط لغوي يمارسه الفرد في محاولته لابداع صيغة جديدة في ضوء صيغة أخرى لنفس الكلمة...

ثانيا: إن دوسوسير لا يلتفت إلى هٰذه الصفة التي ألصقها اللغويون القدامى بكلمة القياس حين وصفوها بأنه يكون زائفاً، فليس ينبغي أن نصف نشاط المتكلم بأنه زائف، على حين أنه يمارس حريته اللغوية التي هي الباب الطبيعي للإبداع والتطور اللغوي.

ثالثا: إن الدراسة اللغوية الحديثة التي شرع دوسرسير مناهجها، قد بدأت على يديه باستخدام أساليب رياضية وتحليلية، غير الأساليب الأدبية التي كانت غارقة فيها قبله[١]».

ثم يوازن الدكتور عبد الصبور بين القياس على التوهم «عند القدماء والقياس الخاطىء في دراسة المحدثين فيرى أن التوهم صورتان.

الأولى: توهم أصالة الحرف **والثانية**: توهم زيادة الحرف، ويمثل للأولى بالألفاظ (تمسكن وتمذهب) والثانية بـ (مصيبة ومعيشة).

ويخلص الدكتور، بعد هٰذه المناقشة، إلى عدم رضاه عن مصطلح القياس الخاطىء، بل إنه يرى ضرورة عدة قياساً حراً فيقول: «وعلى الرغم من أن ابن جني اعتبر هٰذا الجمع (مصيبة: مصائب) بالهمزة غلطاً من أصحابه، فإن الاستعمال قد فرضه فرضاً منذ بعيد، حتى ليعد الجمع بالياء أشبه بالغلط في أذن السامع، ومن هنا نقول: إن نظرتنا إلىما يسمى بالقياس الخاطىء ينبغي أن تتعدل إلى اعتباره «قياسا حراً» يؤدي دوره في توحيد النماذج اللغوية بإبداع صيغ جديدة[٢]».

---

(١) دراسات لغوية ٤١.

(٢) دراسات لغوية ٤٧.

ولهٰذا، فهو يعد باب التوهم من أوسع أبواب القياس الإبداعي، حيث إن توهم أصالة الميم في الألفاظ (منطقة، مكملة، منديل مسكين، مذهب) دعا العرب إلى صوغ أفعال جديدة من هٰذه الألفاظ فقالوا: (تمنطق وتمكحل وتمندل وتمسكن وتمذهب) وعلى هٰذا المبدأ يقول الناس: معجنت الخشب أخذت من لفظ (المعجون) وهي تسير على وفق هٰذه المعادلة الرياضية على وفق منهج دوسوسير:

$$\frac{\text{صحيفة}}{\text{صحائف}} = \frac{\text{مصيبة}}{\text{س}}$$

س= مصائب.

٤- السيد إبراهيم محمد:

ناقش السيد إبراهيم محمد فكرة الحمل في معرض دراسته للضرورة الشعرية، كما عالجها سيبويه في كتابه، فهو يرى أن سيبويه قد فسر كثيراً من المشكلات النحوية التي تخرج عن القياس المطرد، ولا يختص بها الشعر كتفسيره للضرورة، لأن كلاً من هٰذه المشكلات، والضرورة خروج عن الاستعمال الشائع والقانون العام، ويضرب مثلاً لبعض المشكلات النحوية باختلاف العرب فيما سموه بـ (ما) الحجازية و(ما) التميمية فيقول: فمنها مسألة (ما) التي تعمل عمل (ليس) ففي هٰذه المسألة يظهر خروج اللفظ على ما هو عليه في القياس في بعض اللغات، وهي لغة أهل الحجاز؛ ولهٰذا الخروج وجه من إجراء (ما) مجرى (ليس) ولذٰلك لم يعبر النحويون في هٰذا الباب من عمل (ما) تعبيراً مريحاً بل قالوا: «ما» التي تعمل عمل ليس إذ يلزم فيها هٰذا الاعتبار قال سيبويه: «هٰذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله: وذٰلك الحرف ما...»[1]..

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٥٧.

ويخلص إلى أن سيبويه يفسر كل خروج عن القياس تفسيراً متشابهاً سواء كان هٰذا الخروج في الشعر أم النثر، فخروج الشاعر في شعره عما هو مألوف في الكلام يشبه ما يقع في الكلام نفسه من خروج على القاعدة والقياس[١].

ويرى أن سيبويه يعد «الخروج على القياس» كالأصل الثابت في اللغة، أو من سنن العرب في كلامها ويدل على ذٰلك بقوله: «من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام»[٢] وقوله: «قد يشذ الشيء في كلامهم عن نظائره ويستخف الشيء في موضع ولا يستخفونه في غيره»[٣].

ثم يتوجه إلى فكرة الحمل فيذهب إلى أنها «هي التي توجه سيبويه دائماً فيما يعالجه من مشكلات وهي الأصل الذي يتناول عليه هٰذه المشكلات جميعاً.

«واختيار فقرات قليلة من كتابه يظهرنا على مدى سيطرة الألفاظ التي تدل على هٰذا المعنى ومنها: إجراء كذا مجرى كذا، وما هو بمنزلة كذا، والحمل على كذا وما شبهوه من كذا بكذا[٤]».

ثم يقرر أن فكرة الحمل كانت تتفق ومنطق النحو، ومستلزماً من مستلزماته لأنها عنده «تضمن تماسك المقدمات الفكرية التي انبنى عليها، إذ تردّ إلى قبضة هٰذه المقدمات أي بادرة للخروج عنها، والانفلات من أسرها فكانت هي الآلة التي عوّل عليها النحو منذ بدايته.

ويرى أن فكرة الحمل كانت سبباً في حفظ تماسك البناء النحوي لعدم اطراده في كل الأبواب، وضرب مثلاً لذٰلك بالبناء والإعراب إذ الأصل في الأسماء الإعراب كما أن الأصل في الأفعال والحروف البناء، ولٰكن هٰذه القاعدة تنخرم عندما يلاحظ أن بعضاً

---

(١) الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية ١٣-١٥.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٥١.

(٣) الكتاب ١/ ٢١٠.

(٤) انظر هٰذه الألفاظ في الفصل الثاني من هٰذا البحث، وكذٰلك الضرورة الشعرية ٢٢.

من الأسماء تخرج عن أصلها وكذلك الأفعال، فتأتي فكرة الحمل لإعادة البناء النحوي وطرد الأبواب، وجبر ما أنكسر من هذه القواعد[1].

ويذهب إلى أن فكرة الحمل، أو المضارعة عند سيبويه مبنية على أساس تجاذب الكلمات والتعبيرات في الظاهرة اللغوية، ومن ثم فإنه يقرّر أن تسمية ظاهرة الحمل عند القدماء بما أسماه المحدثون بالقياس الخاطىء زائفة فهي: «لا تشرح شيئاً لم تشرحه فكرة الحمل، بل هي بطبيعتها ناقصة، لأنها تهمل النشاط الفكري، وتتعلق بالمظهر الحسي للغة، وإن كانت تشير إلى أساس عقلي في الذهن ينشأ عنه التغيير»[2].

وبعد، فإن هذا الفريق من الباحثين قد درسوا القياس بشكل عام والقياس الخاطىء بشكل خاص من منظور أن اللغة كائن حي يسري عليها ما يسري على باقي الأحياء فهي عرضة للتطور والنمو، مسايرين في هذا ما شاع لدى بعض علماء اللغويات الغربيين أمثال يسبرسن، وهيرمان بول، وماريوباي، ودوسوسير، وجليسن، وهوكت، وغيرهم الذين يرون في القياس وسيلة من وسائل التغيير الذي يحدث في اللغات يقول: جليسون (Qleason): «إن التغيير القياسي مختلف جداً في أسلوبه ونتائجه، إن العملية واضحة جداً، ولنأخذ مثلاً أن متكلماً لم يستطع أن يستدعي من مخزونه الذهني جمع كلمة (mouse) واتبع المبدأ الشائع في الإنجليزية عندها سيقول: (mawsiz).

غير أن هذا التغيير لن يكون له أثر، ولن يستقر إلا إذا توافرت له عوامل عدة تسانده فإذا حدث هذا، فإن صيغة سوف تثبت وجودها وتصبح الصيغة القياسية للنظر (mouse).

---

(١) الضرورة الشعرية ٢٤ و٢٥.

(٢) الضرورة الشعرية ٨٦ و٨٧.

وأشير هنا إلى أن نعت القياس الخاطىء بأنه زائف من قبل السيد إبراهيم ليس صحيحاً، والذي يبدو أن السيد إبراهيم لم يدرك طبيعة بحث المحدثين للقياس الخاطىء ولو فعل لأدرك أنهم مصيبون في تعليلهم للظاهرة كما يمكن تطبيقه على أمثلته الحمل قديماً.

ويرى أن هٰذا النوع من القياس يسير منفرداً فإما أن يثبت، أو يسقط، وليس هناك من سبب يمكننا توقعه، ومن ثم فإن التغيير القياسي ليس منتظماً، إذ غالباً ما ينتج صيغاً متزايدة بغير نظام ولٰكنه أيضاً يعطي في الوقت نفسه نتائج منتظمة(١).

ولا يختلف هوكت (hockett) في فهمه لطبيعة القياس عن باقي زملائه من اللغويين، بل إننا نلمس أنه يعطي أمثلة للتغير القياسي على ما يجريه الأطفال تماماً كما يلاحظ عند باحثينا المحدثين(٢).

وعلى الرغم من نفاسة هٰذا الاتجاه في تفسير القياس، بوجه عام، والقياس الخاطىء بشكل خاص، وصحة الآراء فيه، فإنني أرى أن ثمة فوارق بين دراسة القدماء لظاهرة الحمل، ودراسة المحدثين لظاهرة القياس الخاطىء يمكن إجمالها فيما يأتي:

١- من حيث الظروف:

يسوّغ العلماء سبب وضع علم النحو بأن العرب، قبل اختلاطهم بالأمم الأخرى إثر الفتح الإسلامي، وخروجهم من موطنهم، لم يكونوا بحاجة إلى علم يقوّم ألسنتهم، غير أن الحال قد اختلف بالامتزاج والمصاهرة مما نجم عنه نشوء جيل يمزج بين اللغة العربية واللغات الأخرى، فشاع اللحن، وتسربت العجمة في كل بيت، وخيف على اللغة من الانتشار المتزايد لظاهرة فساد الألسنه، ويرون أن العربي كان يعتز بلغته أيما اعتزاز ويستقبح اللحن، ومما زاد هٰذا الاعتزاز بل القدسية، ارتباط هٰذه اللغة بالنصّ القرآني دستور الإسلام، مثل هٰذه الظروف أملت على الغيورين من العلماء، والمسؤولين أن يفعلوا شيئاً لوقف تدفق اللحن والعجمة. وفي الحق فإن هٰذا الامتزاج وما شاع بسببه من لحون لا ينهض كسبب قوي لوضع النحو غير أن ارتباط اللغة بالقرآن هو السبب الأرجح لوضع القواعد حرصاً على سلامة النص.

---

(١) An introduction to descriptive linguistic, Gleason p.356.

(٢) Acourse in Modern linguistics C.Hockett p.356.

٢- من حيث الأهداف:

أفرزت حوادث اللحن المتسارعة رغبة جامحة في وقفه، وصدِّه، وخاصة بعد أن تسلل خطره إلى القرآن الكريم، فهب العلماء ونشطوا في وضع علم لمعالجة الموقف فكان علم النحو ثمرة لجهود أجيال من العلماء قاصدين من وضعه أن يحقق الأهداف الآتية:

أولاً: معالجة الأخطاء ووقف زحفها، وبخاصة فيما يتعلق بالقرآن، والحديث الشريف.

ثانياً: مساعدة غير العربي على إتقان اللغة العربية، وتقليده في طرائق كلامه، يدل على ذٰلك تعريف ابن جني للنحو: إذ يقول: «هو انتحاء كلام العرب، في تصرفه، من إعراب وغيره كالتثنية والجمع... ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطلق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُدّ به إليها»[1].

ويؤيد هٰذا ما جاء عن أبي الأسود الدؤلي من قوله:

«هٰؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام، ودخلوا فيه فصاروا لنا أخوة فلو علمناهم الكلام...[2]».

ثالثاً: رغبة العلماء في وضع علم للعربية على غرار العلوم الإسلامية الأخرى.

ولا أظن أن هناك ظروفاً قد أحاطت بنشأة علم اللغة الحديث تجعلهم في موضع يتصرفون من خلاله تصرف علماء العربية القدامى، ومن ثم فإذا كانت الظروف مختلفة والأهداف مختلفة، فأمر بدهي أن تختلف المفاهيم والنتائج أو الأساليب، وعليه فإن دراسة العلماء العرب القدماء للقياس بعامة، والحمل بخاصة تختلف عن دراسة المحدثين لها من عدة وجوه أبرزها:

١- ورد مفهوم القياس عند علماء العربية القدامى على ضربين:

---

(١) الخصائص ١/ ٣٤.

(٢) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ١٨.

الأول: القانون العام أو القواعد المطردة بمعنى أنه النموذج الدارج في لغة العرب.

الثاني: الحمل؛ بمعنى إعطاء الشيء حكم شيء آخر بجامع يجمع بينهما.

أما القياس عند المحدثين فيعنون به: خلق صيغ جديدة على غرار نموذج مثال يستدعيه الفرد من مخزون ذاكرته.

٢- وبناء على ما تقدم فإن النموذج المحتذى عند العلماء العرب القدماء هو النصوص اللغوية أما عند المحدثين فهو مخزون الفرد.

٣- ويترتب على ما تقدم أن القياس عند المحدثين ينبني على اللغة المحكية فهو نتاج فردي، أما القياس عند علماء العربية القدامى فيعتمد على جماعية اللغة، ويدل على هٰذا ما كان يرافق جمع اللغة من رحلة البوادي، ولقاء الأعراب ممن سلمت لغتهم.

٤- إن فكرة «قياس الحمل» قصد بها عند علماء العربية القدامى أن تكون طريقة أو أسلوباً لرد ما خرج عن القياس (القاعدة المطردة) إلى حظيرة القياس المطرد، ولذٰلك فقد استخدموا عدة صور لتحقيق هٰذه الغاية، وحملهم على هٰذا عدم اطراد الظواهر اللغوية كلها، وعدم خضوعها إلى القوانين اللغوية الشائعة، فقد لحظوا أن هناك صيغاً أو تراكيب لا تنتظمها تلك القواعد، فعملوا جاهدين على إلحاق هٰذه الصيغ بأقرب القواعد المنضبطة، مندفعين وراء هدف رسموه لأنفسهم هو إيجاد علم أو قوانين لغوية مطردة لا يشذ عنها شيء، ولو أداهم ذٰلك إلى هدر جزء من اللغة.

وأما ما أطلق عليه المحدثون «القياس الخاطىء» فهو عندهم أحد الأساليب التي عن طريقها تنمو اللغة، وتتطور، وهٰذا فرق جوهري إذ إن الحمل وسيلة اتبعها القدماء لصوغ قواعد مطردة أما القياس الخاطىء فهو وسيلة لوصف تطور اللغة وكيفية حدوثه.

٥- يقوم القياس الخاطىء في الغالب، على التشابه اللفظي بين المقيس عليه والمقيس، وقلما يلحق المعنى؛ فلذٰلك فإن المتكلم (في رأيهم) عندما يحتاج إلى صيغة جديدة

لترجمة مفهوم ما، فإنه يلجأ إلى ذاكرته لتسعفه في ذٰلك، فإن لم يجد فإنه في الغالب يختار لفظاً ليصوغ عليه لفظاً آخر، متخذاً من الشكل أساساً لتلك الصياغة.

أما الحمل، فلا يغفل جانب المعنى بل يعتد به اعتداداً كبيراً لدرجة أن صورة الحمل على المعنى هي الأكثر شيوعاً واستخداماً في دراسات القدماء، حتى قال عنها عالم كبير أنها: «غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح» وقوله: «والحمل على المعنى واسع في هٰذه اللغة جداً» وقوله: «وباب الحمل على المعنى بحر لا ينكمش»(١).

٦-بنى النحاة العرب القدماء جل مقاييسهم على الكثرة؛ بمعنى أنهم كانوا يقيسون على النموذج الذي كثر استخدامه من قبل العرب، وتوافرت له نظائر كثيرة في كلامهم، أما المحدثون فلا يلتفتون إلى القلة والكثرة، بل يقيس الفرد على أساس قوة المخزون في ذاكرته وسيطرة النموذج فيها.

٧- يلاحظ أن فكرة القياس الخاطىء في الأغلب توازن بفكرة التوهم عند المحدثين، ولا تكاد تتعداها، والذي يراه العلماء القدماء أن التوهم لا يشكل إلا جزءاً من صورة استخدموها وهي «الحمل على المعنى» ومع هٰذا فإن التوهم عندهم لا يرتبط بالخطأ المعياري، بل لا يمكن أن يكون؛ لأن هٰذا قد وقع في القرآن الكريم وكلام الرسول وفصحاء العرب، الأمر الذي حدا بلغوي كبير أن يقول: «حملاً على التوهم المعهود مثله في لسان العرب»(٢) ويراه آخر أنه مقصد صواب فقال: «وليس المراد بالتوهم الغلط بل المراد العطف على المعنى أي: جوز العربي في ذهنه ملاحظة ذٰلك المعنى المعطوف عليه ملاحظاً له وهو مقصد صواب»(٣).

وبناء على ما تقدم، فإنني أرى فرقاً واضحاً بين مفهوم القياس الخاطىء عند

---

(١) هو ابن جني: انظر: الخصائص ٢/ ٤٤١ و٤٢٣ و٤٣٥.

(٢) هو أبو حيان النحوي: انظر: البحر المحيط ١/ ٧٧.

(٣) هو الكفوي انظر: الكليات ٥/ ١٧٤ و١٧٥٦.

المحدثين ومفهوم قياس الحمل، فالأولون درسوه على أنه وسيلة لإثراء اللغة، وبالتالي فدراستهم لا تتعدى الوصف لهٰذه الوسيلة، ومحاولة الكشف عن كيفية حدوثها، أما القدماء فقد استخدموه على أنه وسيلة للم شتات الظواهر المنعتقة عن مسار القانون العام بغية إلحاقها بأنسب ظاهرة قريبة منها.

الموقف الثاني:

ويمثله عدد من الباحثين العرب المحدثين الذين تناولوا في دراساتهم صوراً من صور ظاهرة قياس الحمل، وعالجوها بشكل منفصل في مقالاتهم أو في فصول من كتبهم، ويغلب على كتاباتهم طابع النقد لهٰذه الصور، ومن أبرز الصور التي درسها المحدثون:

١- الكثرة والقلة:

صورة الكثرة والقلة من الصور المهمة التي اعتمد عليها النحاة القدامى في بناء أقيستهم لدرجة أن قال قائلهم: «إنما تبنى المقاييس على وجود الكثرة»[١].

هٰذه الصورة قد تطرق إليها عدد من الباحثين العرب المحدثين وناقشوها، ومن هٰؤلاء الأساتذة عباس حسن الذي يرى أن موضوع الكثرة والقلة كان سبباً رئيساً في الخلاف النحوي الذي نشب بين أئمة النحو القدامى، كما عزا إليه كل ما حل بالنحو من فوضى واضطراب وحيرة.

يقول الأستاذ عباس حسن: «فالكثرة هي سبب الخلف الواسع، ومنها نشأ التباين بآثاره البعيدة»[٢].

ويقول في موضع آخر: «إن غموض هٰذه المسألة الرئيسة -مسألة القلة والكثرة بنوعيها الذاتي والسببي- أوقع الباحثين قديماً وحديثاً في حيرة واضطراب مؤلمين»[٣].

---

(١) همع الهوامع ١/ ٢٤٧.

(٢) اللغة والنحو ٤٢.

(٣) اللغة والنحو ٤٤.

ويتعجب من إغفال النحاة لهٰذه المسألة، وعدم توضيحها مع كونها أصل الخلاف. وكأنه يلمح الى أن عدم تحديد عدد معين هو الذي سبب الإرباك في القياس النحوي.

وممن تعرض للكثرة والقلة الدكتور علي أبو المكارم الذي خطأ السيوطي اتباعه تقسيم ابن جني في «عدم تحديد (الكم) الذي إذا بلغته النصوص صارت كثيرة، وإذا وصلت إليه عُدّت قليله، وإذا لم تتحقق فيه اعتبرت شاذة»[1].

ثم ينتقد ابن هشام في محاولته تبيان مفاهيم الغالب، والكثرة، والنادر، والقليل، والمطرد ويقول: «وهٰذا تحديد نظري أولاً، وغير دقيق ثانياً، أما أنه نظري فلأنه لم يذكر (كمّاً) واضحاً للقلة، والكثرة. وما دونها وما فوقهما، وأما أنه غير دقيق فلأنه يرى أن الغالب مثلاً يتخلف، وأن الكثير دونه، فإلى أي مدى يفترق الغالب عن الكثير؟»[2].

هٰذا مجمل رأيهما فيما يتصل بالكثرة عند اللغوين العرب القدماء، وبالرغم من اتفاقي معهما فيما ذكراه في إسناد الخلاف إلى عدم التحديد الكمّي للكثرة والقلة، غير أن ثمة أمراً يخطر بالبال، وهو أن ما ينطبق على كثير من الأشياء لا يتمشى مع حقيقة اللغة، وظواهرها ذٰلك أن الظواهر اللغوية ليست على قدر من التساوي في شيوعها؛ بمعنى أنه قد يكون لظاهرة لغوية ما، المئات من الشواهد في حين لا يوجد لظاهرة أخرى العشرات، بل ربما الآحاد، وهٰذا يعني أن تحديد أي عدد سيخرج ظاهرة كاملة من منطقة القياس، إضافة إلى هٰذا، فإن مفهوم المصطلحات محدد وشبه محدد في أذهان علماء اللغة القدامى لمعرفتهم الظواهر اللغوي معرفة كبيرة بحيث يستطيعون تقدير الكثير والقليل، ويؤيد هٰذا الرأي ما ذكره ياسين بقوله: «وأما القلة والكثرة فلا تعلل لأن هٰذا بحسب الواقع»[3].

---

(١) أصول التفكير النحوي ٩٦.

(٢) أصول التفكير النحوي ٩٧.

(٣) شرح التصريح على التوضيح. حاشية ياسين ١/ ٤٩.

٢- الأصول والفروع:

تمثل فكرة الأصول والفروع حجر الزاوية في القياس النحوي، يظهر ذٰلك من تعريفهم للقياس «حمل فرع على أصل وحمل أصل على فرع»[١].

والناظر في أبواب النحو العربي يرى أن كل باب له أصل تتبعه فروع تشكل معه ظاهرة لغوية مميزة[٢].

غير أن هٰذا المبدأ لا يعترف به عدد من الباحثين المحدثين العرب، ويعدونه مخالفاً للصواب، بدعوى أنه لا يتفق مع الدراسات اللغوية الحديثة. يقول الدكتور تمام حسان رافضاً هذا المبدأ: «والقول بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة مما يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث، فلا يطبق هٰذا المنهج اصطلاحات مثل (نائب الفاعل) لأن في ذٰلك تلميحاً إلى أن الفاعل أصل للمرفوع بعدما بني للمجهول، وليس ذٰلك كذٰلك»[٣].

ومن هٰؤلاء الدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور إبراهيم السامرائي كما مر[٤].

وآراء هٰؤلاء الباحثين لا تسندها الدراسات اللغوية القديمة ولا الحديثة، وأن قول الدكتور تمام حسان مدفوع بما شاع في دراسات اللغويين الغربيين؛ إذ وفقاً لما قدم من آراء للعلماء يسيرسن، وماريوباي، وهوكت، ودوسوسير وغيرهم، فإن القياس عندهم لا يزيد على أصل وفرع؛ إذ إن اللفظ المخزون في الذاكرة يمثل الأصل كذٰلك اللفظ الذي يبتدعه المتكلم ولم يسمعه من قبل هو فرع، ولولا ملاحظة هٰذا لما استطاع المتكلم أن يصوغ كلمة جديدة على كلمة في ذاكرته مشابهة لها.

---

(١) انظر الاقتراح ١٠١.

(٢) انظر: الإحصاء للأصول والفروع في ما تقدم من هٰذا البحث (الفصل السادس).

(٣) مناهج البحث في اللغة ١٨١.

(٤) انظر رأيهما يما تقدم من هٰذا الفصل.

كما يلاحظ هنا فيما أعلنه تشومسكي من قواعد توليدية وتحويلية، فهي، وإن اختلفت الأسماء، إلا أنها في النهاية تؤدي إلى مفهوم واحد، حيث تمثل البنى العميقة (القواعد التوليدية) الأصل في النحو العربي، بينما تمثل البنى السطحية (القواعد التحويلية) الفروع، ومن ثم يتبين أن الدراسات الحديثة أخذت تقترب من المنهج القديم في هٰذه المسألة على الأقل[١].

٣- الحمل على المعنى:

بحث الدكتور علي أبو المكارم مفهوم الحمل على المعنى، وعده أسلوباً من أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق، وذكر أن أهم الخصائص التي لحظها النحاة العرب في التطابق الجزئي هي الناحية الكمية كتفريقهم بين المفرد والمثنى والجمع، ثم الناحية النوعية كالمذكر والمؤنث، وعدَّ الحمل على المعنى ورد الفرع إلى الأصل أهم الأساليب التي أوّلت بها النصوص التي خرجت عن هٰذه القواعد، غير أنه يرى أن: رد الفرع إلى الأصل في جوهره ضرب من الحمل على المعنى داعما رأيه بما رآه عند ابن جني فقال:

«ورد الفرع على الأصل في جوهره فرع من الحمل على المعنى. . . وهو ما فعله ابن جني في خصائصه، حيث لم يفصل بين الأسلوبين فصلاً حاسماً، بل جعل أمثلة النوعين من قبيل الحمل على المعنى، وصدّر هٰذه الأمثلة بقولهم: إعلم أن هٰذا الشرج غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح وقد ورد به القرآن الكريم وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد»[٢]

ومع هٰذا فقد ماز الدكتور بين الأسلوبين فذكر أن الحمل على المعنى لا سند له غير إرادة المتكلم، في حين أن رد الفرع إلى الأصل يستند إلى بعض ما في النحو من أصول[٣].

---

(١) انظر: القياس والنحو العربي للدكتور صلاح الدين حسنين٢٨١.

(٢) انظر: الخصائص ٢/ ٤١١.

(٣) انظر: أصول التفكير النحوي ٣٥١ و٣٥٢.

ولا شك في أن ما قاله الدكتور أبو المكارم ينطبق على مفهوم هٰذه الأساليب عند النحاة القدامى، وأن نظرته إليها نظرة سليمة، غير أنني أرى أنه عد أسلوب «رد الفرع إلى الأصل» وإن كان في بعض جوانبه يتفق مع الحمل على المعنى، إلا أن الأصلية والفرعية في النحو العربي، قد شملت جوانب الدرس النحوي كلها، ومن ثم فإن ابن جني عندما ساق أمثلة تذكير المؤنث وتأنيث المذكر ساقها في معرض الالتفات إلى المعنى فحسب، وكثيراً ما تتداخل أساليب التأويل بعضها في بعض، ولو أن ابن جني لم يفطن إلى الفارق بينهما لما أفرد للأصول والفروع أبواباً مستقلة كقوله «باب في حمل الأصول على الفروع»(١) و«باب في غلبة الفروع على الأصول»(٢).

ومع هٰذا فقد أورد في «فصل في الحمل على المعنى» فكرة الأصل والفرع، ولٰكن في معرض تفسيره استنكار تأنيث المذكر فقال: «وتذكير المؤنث واسع جداً لأنه رد فرع إلى أصل لٰكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب»(٣).

٤- التضمين:

تحدث عن التضمين عدد غير قليل من الباحثين العرب المحدثين، غير أن الملاحظ أنهم يختلفون في أمره كما اختلف أسلافهم النحاة القدماء، وممن درس هٰذه الصورة.

الشيخ محمد الخضر حسين الذي يرى أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض متخذاً من آراء ابن جني، وابن قيم الجوزية سنداً لدعم وجهة نظره فقال:

«وقد نقد أحد فلاسفة اللغة وهو ابن جني قول النحاة أنّ الحروف يستعمل بعضها مكان بعض، وتنبه لما في إطلاق هٰذه العبارة من فساد، فقال في كتاب الخصائص:

---

(١) انظر: الخصائص ٢/ ٣٥٥.

(٢) الخصائص ١/ ٤٠٩.

(٣) الخصائص ٢/ ٤١٥.

«هٰذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه! وأوقفه دونه» ثم قال: «ولسنا ندفع أن يكون ذٰلك كما قالوا، ولٰكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الحال الداعية إليه والمسوغة له، فأمّا في كل موضع وعلى كل حال فلا»(١).

ثم نقل رأي ابن قيم الجوزية الذي يرى رأي ابن جني في عدم إنابة الحروف بعضها عن بعض مستشهداً بقوله: «وظاهرية النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر، وأما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هٰذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال فيشربون الفعل المتعدي به معناه، وهٰذه طريقة إمام الصناعة سيبويه، رحمه الله، وطريقة حذاق أصحابه يضمنون الفعل معنى الفعل لا يقيمون الحرف مقام الحروف، وهٰذه قاعدة شريفة جليلة المقدار»(٢).

الدكتور إبراهيم السامرائي:

درس الدكتور السامرائي التضمين بادئاً بإيراد آراء القدماء في ذٰلك وأبرز اختلافهم في هٰذه المسألة، واضطراب الأقوال فيها، ويقرر بعد هٰذا أن مواضع التضمين واسعة، وهٰذا الاتساع لا يدل على سعة البحث في الموضوع، أو أنهم تعمقوا في المشكلة، وتعرضوا لوجوهها جميعاً، وإنما يدل على حيرتهم في البحث عن المعاني والأساليب»(٣).

ثم يخلص من دراسته إلى تعريف التضمين فيقول: «وقد تبيّن أن التضمين: أن تستعمل مادة، فعلاً كان أو اسماً أو أداة، محل غيره مع قرينه، قولية أو حالية، تشير إلى المعنى الذي استعمل»(٤).

---

(١) الخصائص ٢/٣٠٨.

(٢) انظر: بدائع الفوائد ٢/٢١، وكذٰلك: دراسات في اللغة للشيخ محمد الخضر حسين ٢٨.

(٣) النحو العربي: نقد وبناء ١٦٩.

(٤) النحو العربي: نقد وبناء ١٧٠..

ومن معطيات هٰذا التحديد للتضمين فرق الدكتور بين حقيقة التضمين عند القدماء وحقيقته عند المحدثين؛ فيرى أن القدماء قد اختلفوا في التضمين من حيث كونه حقيقة أو مجازاً، وكانوا على ثلاثة مذاهب، **الأول**: يرى أنه استخدم في الوجه الحقيقي، **والثاني**: على أنه مجاز، **والثالث**: يجمع بين المذهبين.

وأما المحدثون، فيرون أن الذين أقروه، كانوا يريدون الأخذ به للحاجة إليه؛ لأن متطلبات العصر تتطلب ذٰلك، وبهٰذا أخذ به المجمع اللغوي بالقاهرة فأقر قياسيته.

ثم يطرح رأيه معقباً على من يرى قياسية التضمين فيقول:

«وينجم عن هٰذا أنه لا بد أن تؤرخ الألفاظ، وتقيد بعصورها، وبقبائلها حاسبين للأقاليم والمجتمعات حسابها في الاستعمالات، وما شاع بينها من فنون القول، وبهٰذا تفيد المعجمية العربية فائدة جليلة، فيعاد بناء المعجمات المطولة على أساس جديد بمراعاة الظروف التاريخية وتطورها. . . ومن هنا تأتي ضرورة القيام بمعجم تاريخي»[١].

الدكتور محمد حسن عواد: ألف الدكتور محمد حسن عواد كتاباً أسماه «تناوب حروف الجر في القرآن» بدأ بتقديمٍ، طرح فيه آراء العلماء ووازن بين رأي البصريين والكوفيين في التضمين، وهو إنْ رجح رأي البصريين فإنه يرى أن الحروف لا تنوب بعضها عن بعض كما ذهب إليه الكوفيون، ومن تابعهم ولا يضمن الفعل معن آخر كما يرى البصريون ويقول:

«إذن فلا تعلق للمسألة بنيابة الحروف عن بعضها كما يقول الكوفيون، ولا بالتضمين كما يقول البصريون، غير أن البصريين وقفوا على طرف من الحل لا على جميع أطرافه[٢]».

---

(١) النحو العربي نقد وبناء ١٧٠/ ١٧١.

(٢) تناوب حروف الجر ٢٠ و٨٠-٨٢.

ومن ثم فإنه يرى بطلان نيابة بعض حروف الجر عن بعضها، ويرى أنّ ما ورد من شواهد للدلالة على تعاور الحروف راجعة إلى التركيب، لا إلى الحروف، كما ويذهب إلى بطلان مسألة التضمين بطلاناً تاماً، ويرى أن ما سيق من شواهد للدلالة عليه راجعة إلى مبحث دلالات الألفاظ، وأن الذي حمل القدماء على هٰذه المسألة أخذهم بمبدأ الأصالة والفرعية في الألفاظ[1].

ويمكن إجمال رأيه في رفض النيابة والتضمين معاً، واعتقاده أن هٰذه المسألة هي من باب دلالات الألفاظ، وأن كل لفظ من هٰذه الألفاظ، أصل قائم بذاته، وترتب عليه رفضه لفكرة الأصل والفرع في هٰذه المسألة، وكأنه يلمح إلى أنّ ورود الفعل مع حروف متعددة يرجع إلى أنه أصل وضعها هٰكذا، وأن لكل صورة منه معنى يختلف عن الآخر.

وأرى أن أمثلة التضمين التي ساقها العلماء وأشباهها يمكن تفسيرها بطريقتين:

الأولى: أن اتصال الفعل بالحروف يؤدي معنى مغايراً إذا اتصل هٰذا الفعل بحرف آخر، وهٰذا من دقائق العربية فمثلاً يقال: أرسل الرجل ابنه إلى جاره وأرسل الرجل ابنه لجاره، فالمعنى في الحالة الأولى يختلف عنه في الثانية، إذ في الأولى يعني أنّ الرجل أرسل ابنه في مهمة عند جاره، أما في الثانية فتعني أنّ الرّجل أرسل ابنه برفقة شخص آخر ليقيم عنده مثلاً وهٰكذا...

الثانية: إن وقوع الفعل مع حرفين مختلفين قد يكون سببه راجعاً إلى الاختلاف في اللهجات القبلية، فربما تقول قبيله «رضيت عليه» وتقول أخرى «رضيت عنه» ويؤيد هٰذا ما يلاحظ حالياً في لهجات بعض القرى؛ إذ بعض الناس يقولون: تفضل عندنا وآخرون يقولون: تفضل علينا».

---

(١) تناوب حروف الجر ٨٠-٨٢.

٥- الحمل على الجوار:

درس النحاة القدماء الحمل على الجوار، واختلفوا في جوازه وعدمه، كما تطرق إليه بعض الباحثين المحدثين واختلفوا فيه أيضاً. فمنهم من يدعو إلى إهماله، ومنهم من يراه أسلوباً استخدمه العرب في منظومهم ومنثورهم، وجاء شيء منه في القرآن الكريم والحديث الشريف.

فمن الذين رفضوه، وطالبوا بغض النظر عنه الأستاذ عباس حسن في كتابه «النحو الوافي» ويرى فيه أن مسألة الجر بالمجاورة أحد العوامل التي تُجَرُّ بها الأسماء، ولٰكنه اتبع فريق العلماء القدامى الذين كانوا يضعفون هٰذا الأسلوب، ويستنكرونه، ولذٰلك فهو يطالب بإلغائه وإلغاء الجر على التوهم أيضاً فيقول:

«وبقي سببان آخران للجر: «أحدهما» الجر على التوهم، ومن صواب الرأي إهماله وعدم الاعتداد به... والآخر الجر على المجاورة» والواجب التشدد في إغفاله وعدم الأخذ به مطلقاً»[(١)].

وممن أجازوا الحمل على الجوار الدكتور عبد الفتاح الحموز في مؤلفه «الحمل على الجوار في القرآن الكريم» فقد ذكرفي المقدمة أنه انتهى إلى أن الجوار قبس يتراءى لمن أراد استقصاء مسائله ولعل هٰذا القبس ينير الدرب أمام الباحث لينتهي إلى مسائل أخرى بالإضافة إلى الخفض على الجوار.

والدكتور، وإن كان خصص مؤلفه في بحث مسألة الحمل على الجوار في لغة القرآن الكريم، إلا أنه قد تطرق لآراء القدماء، وصنفهم إلى معارضين ومؤيدين، وكان في كل الأحوال يتفق مع المؤيدين فهو يقول مثلاً مخالفاً ابن جني: «ولست اتفق مع ابن جني فيما ذهب إليه من تكلف نقل حركة الهمزة وتخفيفها وحذفها وإثباتها مرة أخرى لأن في حمل القراءة وأضرابها على لغة من ينصب بـ (لم) حملاً للنص القرآني وغيره على ظاهره»[(٢)].

---

(١) انظر: النحو الوافي ٢/ ٤٣١ و٤٣٢.

(٢) الحمل على الجوار في القرآن الكريم ١٣.

ويقول في موضع آخر: «ولست اتفق مع من قيد الجر بالجوار بهٰذا القيد (اتفاقهما تعريفاً وتنكيراً وهو رأي الخليل) لأن في التنزيل وكلام العرب مواضع يمكن أن تتخذ دليلاً على إجازة هٰذه المسألة في المعرفة والنكرة، ومن ذٰلك قوله تعالى: ﴿كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٍ﴾(١).

ولعل مما ذكره الباحث في مسألة الجوار يفيد بأن المحدثين قد جروا مجرى القدماء في الخلاف؛ فبعضهم يؤيد المجوزين لهٰذه المسألة، وبعضهم الآخر يعدها من قبيل الخطأ والنوادر التي لا يقاس عليها.

وأرى أن مسألة المجاورة من المسائل التي يجب أن تحفظ شواهدها ولا يقاس عليها غيرها لأنها إن تفشت واستخدمها الناس أحدثت الاضطراب في القواعد المطردة.

غير أنه يجب تفهم السر الكامن من وراء حدوث هٰذه الظاهرة، حتى وجدت في كلام الفصحاء، ووقع منها في أحاديث الرسول كما مر، ولعل مرد ذٰلك أن الطبيعة البشرية تميل دوماً إلى التماثل، وجذب الأشياء بعضها إلى بعض، فهٰذه الأمثلة وخاصة فيما يتعلق بالإتباع تعني أن العربي كان يَألف أن يزاوج أو يوافي بين الكلمات؛ وذٰلك في اعتقادي لضرب من التوكيد أولا، واستملاحاً للوقع الموسيقي الناجم من تساوي الكلمتين وزناً. ولهٰذا نرى الأمثال أكثر المنثور تأثيراً في النفس، وحضوراً في الذهن لما تختص به من ازدواج في أواخر الجمل، وتواخ في الألفاظ، ويؤيد هٰذا ما ذكره ابن فارس من أن بعض العرب سئل عن الإتباع فقال: هو شيء نتِّد به كلامنا (نؤكده به)(٢).

وليست هٰذه الظاهرة بغريبة في وقتنا الحاضر فإننا نلمسها فيما تذكره العامة من أقوال في اللهجات المحلية كقولهم «فلان حايص لايص» وفلان يفعل هٰذا «شطر بطر» وكقولهم «مالك فارع دارع»(٣).

---

(١) إبراهيم ١٤/١٨.

(٢) انظر الإتباع والمواوجة لابن فارس ٢٨.

(٣) حايص لايص تعني: مضطرب لا يعرف ماذا يفعل. شطر بطر: يفعل الأمر من منطلق عدم المبالاة دون حساب. فارع دارع: مستعد للشجار ومهيىء للشر.

الثالثة: رأي الباحث في ظاهرة قياس الحمل عند القدماء:

بعد أن تتبعت ظاهرة قياس الحمل، وتقصيتها في مظانها، وسبر غورها من خلال أحد عشر فصلاً، فإن بوسعي أن أقرر أن هٰذه الظاهرة لم تكن عند النحاة القدامى إلا ضرباً من تأويل المسائل الخارجة عن القياس، أو القانون العام، ووسيلة لغاية كانت ماثلة في نفوسهم ألا وهي وضع قواعد لغوية مطردة تحفظ اللغة، وتحيطها بسياج من الأنظمة لضمان ديمومتها، على المنهج الذي كانت عليه في الجزيرة العربية، وألاّ تخالف لغة القرآن الكريم.

ولذٰلك كانوا، وهم يحالون وضع هٰذه القواعد، حريصين أن يسود اللغة قوانين محددة ولو أدّى الأمر إلى إهدار جزء من هٰذه اللغة، ومن ثم فقد عملوا جاهدين على كشف الأساليب التي تمكنهم من تحقيق هٰذا الهدف.

ولعل المتتبع لفكرة الحمل، وما استخدمت فيه، واجد أنها واسعة الانتشار والتغلغل في النحو العربي. بل لا يكاد يخلو منها باب أو فصل من باب، ويلمس أنهم يجمعون على الأخذ بها والعلم بموجبها.

وقياس الحمل كأسلوب لتنظيم اللغة، واطرادها، أسلوب تقبله النفوس البشرية وتستخدمه في المواقف الحياتية المختلفة؛ فالمشابهة، والتناظر، والالتفات إلى الأصل، وأخذ الكثرة بعين الاعتبار، من الأمور التي تتبدى للفرد العادي وهو يصنف الأشياء ويرتبها، فلا غرو إذا ما أخذ نحاة العربية بهٰذا الأسلوب المبني على رصد الظاهرة اللغوية، وتحديد مفرداتها ثم العمل على رد المسائل التي لم تشملها هٰذه القواعد، وإلحاقها بأقرب الظواهر إليها باستخدام صورة قياس الحمل.

وبالرغم من أن استخدامهم لهٰذه الفكرة -من وجهة نظري- كان أنسب الوسائل لضبط اللغة آخذين بالحسبان أن كل هدف لا بد له من أسلوب أمثل لتحقيقه. أقول بالرغم من هٰذا، فإنني أرى أن محاولتهم ضبط اللغة بهٰذا الأسلوب لم تخل في بعض الأحيان من مغالاة وتعسف، وافتراض أمور غير مقبولة، وسأحاول أن أمثل ببعض الشواهد تدليلاً على ما ذكر.

١- قال الفرزدق: (الطويل)

وَعَضّ زَمَانٌ يَا بنَ مروانَ لَمْ يَدَعْ من المالِ إلاّ مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ

فقد أورد العلماء عدة تخريجات لعطف (مجلف) وهو مرفوع على (مسحتاً) وهو منصوب، وسأذكر التخريجات التي أوردها البغدادي في خزانته للوقوف على ما تكلف به العلماء حتى يجدوا مسوغاً لرفع الكلمة المعطوفة على ما قبلها المنصوب.

قال البغدادي: وهٰذا البيت صعب الإعراب.

قال الزمخشري: هٰذا بيت لا تزال الرُّكب تصطك في تسوية إعرابه.

«وقد تكلف له العلماء عدة توجيهات منها ثلاثة أوجه، مسحت والثلاثة مبنية على رواية (لم يدَع) بفتح الدال، وعلى رواية نصب.

«أما الأول، فهو للخليل بن أحمد، وقال: هو على المعنى كأنه قال لم يبق من المال إلا مسحت لأن معى «لم يبق ولم يدع واحد» واحتاج إلى الرفع فحمله على شيء في معناه. قال أبو علي في (إيضاح الشعر): نصب (مسحت) بوقوع يدع بمعنى الترك وحمل مجلف بعده على المعنى لأن معنى لم يدع من المال إلا مسحتاً تقديره ولم يبق من المال إلا مسحت، فحمل مجلف بعده على ذٰلك..

«وأما الثاني، فهو لثعلب نصب «مسحت» بوقوع يدع عليه، ولم يلِ مجلفاً فاستؤنف به فرفع والتقدير: هو مجلف...

«وأما الثالث، فهو لأبي علي الفارس (في التذكرة)، قال: مجلف معطوف على (عَضّ) وهو مصدر جاء على صيغة المفعول... كأنه قال (وعَضَّ زمانٍ أو مُجلَفُ)»[١].

وهناك تخريجات أخرى وروايات متعدده لا يتسع المقام لذكرها، وإنما جيء بما سبق للتمثيل فقط.

---

(١) انظر: خزانة الأدب ١٤٦/٥ و١٤٧.

ولعل كل هٰذه التخريجات مردها إلى تحرجهم من تخطئة شاعر يحتج بشعره، وهم الذين يقولون إن العربي لا يخطىء، وهٰذا بالطبع مردود بما وقع فيه كبار الشعراء أمثال النابغة[1].

ولعل فيما ذكره ابن قتيبة تعقيباً على قول الفرزدق ما يدل على إيغال النحاة في تسويغات وتعقيدات، النحو العربي في غنى عنها. يقول ابن قتيبة:

«فرفع (الفرزدق) آخر البيت ضرورة، وأتعب أهل الإعراب في طلب العلة فقالوا، وأكثروا ولم يأتوا منه بشيء يرضي، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به من العلل احتيال وتمويه، وقد سأل بعضهم الفرزدق عن رفعه إياه فشتمه وقال: عليّ أن أقول وعليكم أن تحتجوا»[2].

٢- لم يكن النحاة القدماء منطقيين في مواضع متفرقة من تعليلاتهم من خلال ظاهرة الحمل مثال ذٰلك قول أبي النجم: (الرجز)

الله نَـجّـاكَ بـكـفـيْ مسـلـمـتْ
مِنْ بَعْـد مَـا وَبعْـد مـا وبعـد مـتْ
صَارَتْ نُفُوسُ القومِ عندَ الغلْصَمَتْ
وَكَـادَتْ الحُـرّةُ أَنْ تُدْعـى أَمـتْ[3]

فقد عللوا اضطرار الشاعر في توحيد قوافيه بقلب ألف (ما) تاء فقالوا: إنما هي من باب تمكين المتشابهين، وأجروا سلسلة من العمليات حتى أقنعوا أنفسهم بهٰذا التعليل، وقد أداروها على الشكل الآتي:

---

(١) انظر في هٰذا (ص٢٢) من هٰذا البحث.
(٢) انظر: الشعر والشعراء ٤٠.
(٣) انظر: اللسان (ما) ١٥/ ٤٧٢.

لما وقف الشاعر على (ما) تحول الألف إلى هاء فأصبحت (مه) ومن عادتهم أن يقفوا على الهاء بتحويلها إلى (تا) فصارت (مت)[1].

ولا أعتقد أن أحداً يستسيغ مثل هٰذه التعليلات، والحقيقة أن الشاعر لما اضطر أن يوحد قوافيه جاء بالتاء والدليل على ذٰلك أنه جاء بـ (ما) على وضعها الأصلي، ولو أراد الشاعر أن يقف كما يقولون، إذاً ما الذي منعه من إجراء أختيها (ما) مثلها فقال: من بعد مت وبعد مت» علماً بأن الوزن الشعري لا يختل من ذٰلك.

٣- قولهم (كل وكلا وكلتا وكم والأسماء المبهمة عموماً) يجوز فيها الحمل على المعنى تارة، والحمل على اللفظ تارة أخرى ثم يضعون لهٰذا الوضع شروطاً وأوصافاً لا يمكن بحال أن تخطر على بال العربي صاحب اللغة، فكان الأجدر والأيسر والأوفق لطبيعة اللغة أن يقولوا: يجوز في هٰذه وأمثالها الوجهان وكفى[2].

٤- من ينظر إلى ما قرره سيبويه في إعطاء الشبيه حكم شبيهه، يرى بوضوح مدى تطرفهم في بعض المسائل يقول سيبويه:

«وكما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريباً منه»[3].

وهٰذا الذي يذكره يخالف مفهوم الشبه، فإذا انتفى أن يكون هناك تماثل بصورة من الصور فكيف يلتفت إليه؟ وكيف يحمل عليه؟ منطق الأمور يرفض هٰذا لتنافي وجود أدنى علاقة أو تجاذب بين الطرفين.

٥- تمسكهم بالشواهد نادرة الاستعمال، وتسويغهم لها، وذٰلك في نحو ما ذكره ابن هشام في القاعدة الحادية عشرة من (المغني) حيث أورد أن من ملح كلامهم تقارض

(١) استنرت في هٰذا برأي الدكتور رمضان عبد التواب في جلسة علمية بمنزله بتاريخ ٥/ ٤/ ١٩٩٢.

(٢) وهٰذا الرأي أيضاً مما نوقش به الدكتور رمضان عبد التواب الجلسة بمنزله بتاريخ ١٥/ ١/ ١٩٩٢.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢٥٩.

اللفظين في الأحكام، ومثّل له بإعطاء (لم) حكم (لن) عمل النصب، مستشهداً بقراءة بعضهم ﴿ألم نشرحَ لك صدرك﴾ وإعطاء (لن) حكم (لم) في الجزم كقول الشاعر:

لن يخبْ الآن مَنْ رَجَاك ومَن ... حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِك الحَلَقَه[1]

وهٰذا في منتهى التعسف ومن الأجدر ألا ينظر إليه.

هٰذه أمثله يسيرة أوردتها للتدليل على عبث النحاة القدامى وتحليلاتهم، ومدى سيطرة القواعد التي صاغوها بحيث أصبحوا أسرى لها لا يستسلمون إلاّ لمنطقها، ولا يقبلون إلا ما جاء موافقاً لها، وقد أخذوا على عاتقهم تسويغها وتفسيرها ولو أدّاهم ذٰلك إلى افتراضات وهمية، وتأويلات بعيدة فتنكبوا الهدف الذي من أجله وضعت هٰذه القواعد ألا وهو إلحاق غير العربي بالعربي في استخدام لغته.

وأرى أن هٰذه الفلتات، وإن كانت تشوه هيكل النحو العربي، إلا أنها تتضاءل أمام متانة بنيانه، وصلابة أركانه، ولا تقف حائلاً دون الاعتراف بفضل أولئك العلماء، ولا تعني بحال من الأحوال الغض من جهودهم الجبارة التي كان من نتاجها. دوحة ما زالت الأجيال تنفيأ تحت ظلالها منذ ألف سنة ونيّف.

ومن جهة أخرى، فإنني بعد أن وقفت أمام شواهد فكرة الحمل مدققاً، وفاحصاً وبعد استقصاء كبير لها، لا أستطيع أن أُسلِّم بكل ما أورده العلماء القدامى بحق صور هٰذه الفكرة، وبخاصة ما جاء به أصحاب كتب الضرائر كابن عصفور، والقزاز القيرواني والألوسي، الذين يعدّون جل هٰذه الصور من الضرورات الشعرية التي وقع فيها الشعراء.

وبدهي أن إطلاق الأحكام على أمور من هٰذا القبيل إنما ينبغي أن يكون مستنداً إلى استقراء كامل للغة لمعرفة مدى شيوع هٰذه الصوره أو تلك، ومدى مطابقتها للواقع اللغوي أو مخالفتها له.

---

(١) سبق تخريجه فيما سبق من هٰذا البحث.

ومن هٰذا المنطلق فقد استوقفني حكم من تلك الأحكام التي أطلقها أصحاب كتب الضرائر على هٰذه الصورة، وهو الحكم على صورة تذكير المؤنث وتأنيث المذكر»[1] فتوثَّقتُ من أن هٰذه الصورة لها من الشواهد الشعرية والنثرية الشيء الكثير، إذ وردت في شعر الشعراء الذين يحتج بشعرهم، كما وُجدت صور منه في القرآن الكريم والحديث الشريف وأقوال العرب الفصحاء.

وقد استطعت أن أحصي جملة من شواهد هٰذه الصورة، ووقفت عليها من مراجعتي بعض المصادر الأصول، فحصرت منها خمسين شاهداً ونيفاً غير تلك التي تتطرق إليها الاحتمالات، وسأعرض لعشرة شواهد: خمسة منها وردت دليلاً على تذكير المؤنث وخمسة على تأنيث المذكر مبيناً فيها موطن الشاهد ومصدره.

أ- تذكير المؤنث:

١- فَلَمْ تَكُ إلاّ نَبأَةٌ ثُمَ هَوَّمَتْ فَقُلْنَا قَطَاةٌ رِيعَ؟ أمْ رِيعَ أَجْدَلُ

الشاهد: للشنفرى.

المصدر: إعراب لامية العرب للعكبري ١٣٥-١٣٦ وأعجب العجب في شرح لامية العرب للزمخشري ١١٠-١١١.

والشاهد فيه: تذكير الفعل (ريع) وكان حقه أن يقول (ريعت) لأن القطاة مؤنثة، ولٰكن حملت على المعنى فكأنه قال: طائر ريع.

---

(١) أسهم أمران في تقضي هٰذه الصورة وتتبع شواهدها وهما: تشجيع الدكتور رمضان عبد التواب لي لتقصي هٰذه الشواهد بعد أن رأى أمراً مثيراً فيها في أثناء مراجعته لصورة الحمل على المعنى. والثاني: قول ابن جني في هٰذه الصورة: «وتذكير المؤنث واسع جداً».

٢- يـا بـئـرُ بـئـرُ بنـي عَـدِيٍّ

لأنـزحَـنَّ قـعـرك بالـدُّلَـيِّ

حتى تعـودي أقطـع الولـيِّ

الشاهد: غير منسوب لأحد.

المصدر: سفر السعادة للسخاوي ٢/ ١٠٣٩ والأمالي الشجرية ١/ ١٥٨ و١٥٩.

الشاهد فيه: تذكير (أقطع) وهي صفة (للدلو) المؤنثه حملاً على معنى (القليب).

٣- فـإمـا تَـرَيْ لمتـي بُـدِّلَـت فَـإنَّ الحَـوادِثَ أَوْدَى بِهَـا

الشاهد: للأعشى الكبير

مصدره: الديوان تحقيق الدكتور محمد محمد حسين ٢٠٧، والخزانة ١١/ ٤٣٠.

الشاهد فيه: تذكير فعل الحوادث (أودى) وحقه أودت حملاً على معنى الحدثان لأن الحوادث والحدثان معنى واحد.

٤- قال تعالى: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة: ٢/ ١٣٥].

الشاهد فيه: حنيفاً حال من الملة، ولٰكنه حمله على معنى الدين (الأمالي الشجرية ١/ ١٨)

٥- قال رسول الله ﷺ لسعد بن معاذ في يهود بني قريظة:

«لقد حكمت فيهم بحكم الملك من فوق سبعة أرقعة».

المصدر: غريب الحديث لأبي عبيد ١/ ٤٣٣، وسفر السعادة للسخاوي ٢/ ٩٣٧.

الشاهد فيه: تأنيث العدد (سبعة) في حين أن المعدود مؤنث (أرقعة) والقاعدة توجب تذكير العدد مع المعدود المؤنث، ولٰكنه حمله على معنى (رقعة): السقف.

ب- تأنيث المذكر:

١- أماوي قَدْ طَالَ التجنُّبُ والهَجْرُ   وَقَدْ عَذَرَتْنِي فِي طِلَابِكُم العُذْرُ

الشاهد: لحاتم الطائي

المصدر: شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٦٧.

الشاهد فيه: تأنيث فعل (العذر) وهو (عذرتني) وكان حقه أن يقال (عذرني) ولكنه حمله على المعنى أي: العذر بمعنى المعذرة.

٢- فَكَانَ مِجَنِّي دَونَ مَنْ كنتُ أتقي   ثلاث شُخوصٍ: كاعبان ومُعْصِرُ

الشاهد: لعمر بن أبي ربيعة

المصدر: المقتضب ١/ ١٤٨-١٤٩، وأمالي الزجاجي ١١٨، والجمل في النحو ٢٧١ ومجالس العلماء ٤١، وشرح الحماسة ١/ ١٦٦ و١٦٧، الخصائص ٢/ ٢١٧٠.

الشاهد فيه: جاء العدد مذكراً والمعدود مذكراً أيضاً، وهذا مخالف للقاعدة وكان حقه أن يقال (ثلاثة شخوص) لأن الشخص مذكر، ولكنه حمله على المعنى (الامرأة) وبيّن ذلك بقوله (كاعبان ومعصر).

٣- قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٣/ ١١]

المصدر: أمالي الزجاجي ١١٨، ومجالس العلماء ٤١.

الشاهد فيه: حيث أنث الفردوس بدليل قوله تعالى ﴿فيها﴾ علماً بأنه مذكر، ولكنه حمله على معنى الجنة.

٤- قال رسول الله ﷺ:

«ما رُوي مثلُ هذا مُنْذُ دجت الإسلامُ»

مصدره: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ١٠٣، والإنصاف ٢/ ٧٦٣. واللسان (دجا) ولٰكنه حمل الإسلام على معنى الملة.

٥- قال أبو عمر «سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ فقال نعم، أليس بصحيفة؟».

المصدر: الخصائص لابن جني ١/ ٢٤٩، وشواهد التوضيح على التصريح لابن مالك ٨٦.

الشاهد فيه: تأنيث الفعل (أتته) و(احتقرها) مع العلم أن الفاعل (كتاب) مذكر وكان حقه أن يقال: أتاه كتابي ولٰكنه حمله على معنى الصحيفة فجاز تأنيثه.

وبعد فإني أرى أن ما ذهب إليه أصحاب كتب الضرائر من عَدّ هٰذه الصورة ضرورة أمر لا تقره كثرة ما ورد فيه من الشواهد، وبخاصة ما وقع في كلام الله تعالى وحديث رسوله الكريم.

وبالتالي فإن أنفي عن هٰذه الصورة -صفة الضرورة- لما سبق ذكره، وأرى أنها ظاهرة كان العرب يلتفتون إليها، ويأنسون بها، ومع هٰذا فلا يظن ظانّ أنني أعني أن العرب كانت تجوِّز هٰذا في كل مذكر ومؤنث، ولٰكن إذا كان بين لفظ المذكر أو المؤنث، ما يقابلها في المعنى، فإن العرب كانت تجوّز تذكير أو تأنيث صفاتها أو متبوعاتها.

وأرى أن هٰذه الأحكام التي أطلقت على الصور الأخرى بوصفها بالضرورة أصبحت عندي محل شك، واحتمال، إذ ربما لو قدر لباحث أن يتقصى شواهدها ربما أقول «ربما» خلص إلى ما خلصت إليه من نفي صفة الضرورة عنها، والباحث يرجو الله أن يتمكن من فعل هٰذا مستقبلاً.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفهارس

☆ فهرس الآيات القرآنية
☆ فهرس الأحاديث النبوية
☆ فهرس الأشعار
☆ فهرس المحتويات

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الآية	السورة ورقمها	رقم الآية	الصفحة
﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾	الفاتحة (١)	١	٥٣١
﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾	الفاتحة (١)	٧	٤٨٣
﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾	البقرة (٢)	٣	٢٧٥
﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾	البقرة (٢)	٤	٢٦١
﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾	البقرة (٢)	٨	٢٩٥
﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾	البقرة (٢)	١٧	٢٩٠
﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾	البقرة (٢)	٤٥	٤١٧
﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾	البقرة (٢)	٦٩	٢٢٩
﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾	البقرة (٢)	١٠٢	٥٠٢
﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	البقرة (٢)	١١٢	٢٩٥
﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾	البقرة (٢)	١٣٠	٢٦٣
﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾	البقرة (٢)	١٣٥	٢٢٦-٦٥٠
﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾	البقرة (٢)	١٣٦	٢٣١

الآية	السورة ورقمها	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾	البقرة (٢)	١٨٥	٢٦٢
﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾	البقرة (٢)	١٨٧	٢٥٨، ٢٦٢، ٣٢٨
﴿ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾	البقرة (٢)	١٨٩	٤٨٨
﴿ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾	البقرة (٢)	٢١٤	٤١٠
﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾	البقرة (٢)	٢١٦	٤٩٦
﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾	البقرة (٢)	٢١٧	٥٣٩
﴿ وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ ﴾	البقرة (٢)	٢٣٥	٢٦٢
﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾	البقرة (٢)	٢٥١	٤٩٨
﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ ﴾	البقرة (٢)	٢٥٤	٣١٠
﴿ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ﴾	البقرة (٢)	٢٧٢	٤٨٤
﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ ﴾	البقرة (٢)	٢٧٥	١٩٥، ٢٢٧
﴿ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓا۟ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً ﴾	البقرة (٢)	٢٨٢	٤٨٢
﴿ كُلٌّ ءَامَنَ ﴾	البقرة (٢)	٢٨٥	٢٨٧
﴿ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾	آل عمران (٣)	٥٢	٢٦٢، ٢٦٨، ٢٧١
﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم ﴾	آل عمران (٣)	٧٨	٢٤٠
﴿ وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾	آل عمران (٣)	١١٥	٢٦٢
﴿ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾	آل عمران (٣)	١٣٠	٤٨٨
﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾	آل عمران (٣)	١٤٤	٤٨٥

الآية	السورة ورقمها	رقم الآية	الصفحة
﴿ أَفَمَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ ﴾	آل عمران (٣)	١٦٢	٢٨٩
﴿ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾	النساء (٤)	١	١٢٢
﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾	النساء (٤)	١	٢٨٢
﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾	النساء (٤)	٢	٢٥٦
﴿ كِتَـٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾	النساء (٤)	٢٤	٣٨٩
﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾	النساء (٤)	٧٩	٤٩٨
﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾	النساء (٤)	١٥٧	٤٨٢
﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ ﴾	النساء (٤)	١٥٩	٢٨٥
﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ ﴾	النساء (٤)	١٧٦	٥٣١
﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا ﴾	المائدة (٥)	٦	٢٣٢
﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾	المائدة (٥)	٦	٣١٤، ٥١٥، ٥٣٨، ٥٣٩
﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ ﴾	المائدة (٥)	٥٢	٥٠٧
﴿ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾	المائدة (٥)	٥٤	٥٠٩
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ ﴾	المائدة (٥)	٦٩	٣٠٩
﴿ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ﴾	المائدة (٥)	٦٩	٣٠٩
﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ﴾	الأنعام (٦)	٢٣	٢٣١

الآية	السورة ورقمها	رقم الآية	الصفحة
﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾	الأنعام (٦)	٣٨	٣٠٥
﴿قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغۡتَةً أَوۡ جَهۡرَةً هَلۡ يُهۡلَكُ﴾	الأنعام (٦)	٤٧	٣٧٦
﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةٗ قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكۡبَرُۖ﴾	الأنعام (٦)	٧٨	٢٢١
﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾	الأنعام (٦)	١٣٧	٢٩٤
﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ﴾	الأنعام (٦)	١٦٠	٢٢٩، ٢٤٥
﴿دِينٗا قِيَمٗا مِّلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ﴾	الأنعام (٦)	١٦١	٢٢٦
﴿وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَۗ﴾	الأعراف (٧)	١٠	٤١٨
﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾	الأعراف (٧)	٥٦	٢٢٦، ٢٤٤، ٢٤٦
﴿مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾	الأعراف (٧)	٥٩	٣٠٤
﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾	الأعراف (٧)	١٠٥	٢٥٩، ٢٦٠
﴿وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗاۚ﴾	الأعراف (٧)	١٦٠	٢٤٣
﴿۞ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا﴾	الأنفال (٨)	٦١	٣٤٦
﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥۚ﴾	التوبة (٩)	٣	٣٠٨
﴿قُلۡ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ وَإِخۡوَٰنُكُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ وَعَشِيرَتُكُمۡ وَأَمۡوَٰلٌ ٱقۡتَرَفۡتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٞ تَخۡشَوۡنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرۡضَوۡنَهَآ أَحَبَّ﴾	التوبة (٩)	٢٤	٢٥

الآية	السورة ورقمها	رقم الآية	الصفحة
﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾	التوبة (٩)	٣٢	٣٣١، ٤١٧، ٤٩٨
﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾	يونس (١٠)	١٦	١٢٢
﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾	يونس (١٠)	٤٢	٢٣٩
﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ﴾	يونس (١٠)	٨٣	٢٩٢
﴿أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُوا۟ رَبَّهُمْ﴾	هود (١١)	٦٠	٢٦٣
﴿وَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾	هود (١١)	٨٤	٥١٨
﴿وَأَلْقُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾	يوسف (١٢)	١٠	٢٢٩
﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾	يوسف (١٢)	١٨	٥٥٣
﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾	يوسف (١٢)	٢٦، ٢٧	٥٧٩
﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾	يوسف (١٢)	٣١	٤٨٥
﴿إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾	يوسف (١٢)	٣٦	٣٤٥
﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾	يوسف (١٢)	٩٠	٢٢٣
﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ﴾	يوسف (١٢)	١٠٠	٢٦٢، ٢٦٨
﴿فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾	إبراهيم (١٤)	٩	٥٠١
﴿كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا۟ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾	إبراهيم (١٤)	١٨	٥١٨

الآية	السورة ورقمها	رقم الآية	الصفحة
﴿إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ﴾	الحجر (١٥)	٥٨، ٥٩، ٦٠	١٩١
﴿هَٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِى﴾	الحجر (١٥)	٦٨	٢٣١
﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾	النحل (١٦)	٦٩	٤٩٨
﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾	الإسراء (١٧)	٨	٤٨٨
﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ﴾	الإسراء (١٧)	٧٩	٥٠٧
﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾	الإسراء (١٧)	٨٤	٢٨٧
﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾	الإسراء (١٧)	١٠٧	٥٠١
﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾	الإسراء (١٧)	١١٠	٣٣١، ٣٤٦
﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾	الكهف (١٨)	٢٨	٢٦٠، ٢٦٣
﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾	الكهف (١٨)	٣٣	٢٨٥
﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾	مريم (١٩)	٢٦	٤٧٤
﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ﴾	مريم (١٩)	٢٨	٥٣٢
﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾	مريم (١٩)	٣٨	٤١٩
﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾	مريم (١٩)	٩٣	٢٣٨، ٢٨٦
﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾	مريم (١٩)	٩٥	٢٥١، ٢٨٧
﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾	طه (٢٠)	٢٠	٤٨٦
﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾	طه (٢٠)	٧١	٢٦٨، ٢٦٩، ٥٠٢

الآية	السورة ورقمها	رقم الآية	الصفحة
﴿وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ﴾	طه (٢٠)	٨٠	٥٤٧، ٥٣٥
﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾	الأنبياء (٢١)	٢٢	٤٨٣
﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾	الأنبياء (٢١)	٧٧	٢٦٣
﴿وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ﴾	الأنبياء (٢١)	٨٢	٢٣٢
﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾	الأنبياء (٢١)	٩٨	٢٢٠
﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾	الأنبياء (٢١)	١٠٨	٣٨٥
﴿ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾	المؤمنون (٢٣)	١١	٦٥١، ٢٣٠
﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ﴾	النور (٢٤)	٢	٢٣٣
﴿لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُم﴾	النور (٢٤)	١١	٥٣٢
﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ﴾	النور (٢٤)	٣٥	٤٩٥
﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ﴾	النور (٢٤)	٥٤	١٧٠
﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾	النور (٢٤)	٦٣	٢٧٦
﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾	الفرقان (٢٥)	٢٥	٥٠٣
﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾	الفرقان (٢٥)	٥٩	٥٠٣
﴿بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾	النمل (٢٧)	٣٥	٢٣٤
﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾	النمل (٢٧)	٨٧	٢٥١
﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾	العنكبوت (٢٩)	٥١	٤٩٨
﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾	الروم (٣٠)	٤	٥٨٠

الآية	السورة ورقمها	رقم الآية	الصفحة
﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾	الروم (٣٠)	١٩	٢٢٣
﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾	الروم (٣٠)	٤٨	٤٨٦
﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ. . .﴾	لقمان (٣١)	٦	٢٩٥
﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا﴾	لقمان (٣١)	٧	٢٩٥
﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾	سبأ (٣٤)	١٠	٣٠٥
﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾	فاطر (٣٥)	٤٠	٥٠١
﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾	الزمر (٣٩)	٣٣	٢٩٠
﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾	غافر (٤٠)	٦٧	٢٣١
﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾	الشورى (٤٢)	١٧	٤٨٨
﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾	محمد (٤٧)	١٦	٢٨٩
﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾	الحجرات (٤٩)	٤	٢٣٣
﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ﴾	الحجرات (٤٩)	٧	٣٤٤
﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾	الذاريات (٥١)	٥٨	٥٢٦
﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ﴾	الطور (٥٢)	٤٩	٥٨٠
﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾	الواقعة (٥٦)	١٨،٧١	٥٧٦،٥١٥
﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٌ عِينٌ﴾	الواقعة (٥٦)	٢٢،٢١	٥١٥،٢٣٦
﴿بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِم﴾	الحديد (٥٧)	١٢	٥٠٣
﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾	المجادلة (٥٨)	٢	٤٨٥

الآية	السورة ورقمها	رقم الآية	الصفحة
﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾	المنافقون (٦٣)	١٠	٢٢٢، ٢٨٥، ٣١٤
﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾	الطلاق (٦٥)	٢	٢٨٩
﴿ رَّسُولًا يَتْلُواْ . . . قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾	الطلاق (٦٥)	١١	٢٩٥، ٢٩٧
﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا . . . وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾	التحريم (٦٦)	٤	٢٣٢، ٢٣٤
﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾	الحاقة (٦٩)	٤٧	٢٨٥
﴿ سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾	المعارج (٧٠)	١	٥٠٣
﴿ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾	الإنسان (٧٦)	٤	١٩٥، ٥٣٣
﴿ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾	الإنسان (٧٦)	٦	٢٦٢
﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾	المرسلات (٧٧)	٣٥	٤٠٩
﴿ فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾	النازعات (٧٩)	١٨	٢٦٣
﴿ وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ﴾	التكوير (٨١)	٨	٢١٢
﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾	المطففين (٨٣)	٢٨	٢٦٢
﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾	الضحى (٩٣)	٣	٨٦
﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾	الضحى (٩٣)	٥	٣٣٥
﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾	الشرح (٩٤)	١	٤٩١
﴿ أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾	العلق (٩٦)	١٣، ١٤	٣٧٦
﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾	البينة (٩٨)	١	٥١٥

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ب- شواهد الحديث النبوي الشريف

☆ ارْجَعْنَ مأزوراتٍ غير مأْجورات .... ٥١٦، ٥٣٠

☆ أرْشدوا أخاكمْ فإنه قدْ ضلّ ٢٤

☆ اللهُمَّ ربّ السّمواتِ السَّبْعِ وما أظْلَلْنَ، وربّ الأرضِ وما أقْلَلْنَ، وَربِّ الشياطين وما أضْلَلْنَ ٥٣٤

☆ ألا أعْلِمكُمْ خيْراً مما سَألتُما: إذا أخذتُما مَضَاجِعَكُما تُكبرا أربعاً وثلاثين، وتُسَبِّحا ثلاثاً وثلاثين، وتحمّدا ثلاثاً وثلاثين، فهو خيرٌ لكم مِنْ خادم ٤٨٧

☆ أنفقْ بِلالا ولا تخشَ مِنْ ذي العَرْشِ إقلالا ٥٣٣

☆ أنا أفْصَحُ العَربِ بَيْدَ أني مِنْ قريش ٦٠

☆ أنا مِن قريش، ونشأتُ في بني سعدٍ فأنى لي اللّحن ٢٥

☆ إنّ كثُر فإنّهُ إلى قُلْ ٤٣٤

☆ إنْ لا تراهُ فإنهُ يراك ٤٩٢

☆ تَضَمَّنَ اللهُ لمنْ خَرَجَ في سبيلهِ لا يخرجُهُ إلاّ جهاداً في سبيلي، وتصديقاً بِرُسُلي، فهو عليّ ضامِنٌ أنْ أدخلَهُ الجنة، أوْ أرْجِعَهُ إلى مسكنِهِ الذي خرجَ منه نائلاً ما نالَ مِنْ أجْرٍ أو غنيمة ٢٥٣

☆ فإنَّ في إحدى جناحيْهِ داءً، والأخرى شفاء .... ٢٢٩، ٢٤٣

☆ كان يرفعُ يديْهِ إلى فروع أُذنيْهِ، أيْ أعاليها ٣٦٥

☆ كما تكونوا يُولَّى عليكمْ.................... ٤٩٣
☆ لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْت.................... ٥٣٣
☆ لقدْ حكمتَ فيهم بحكمِ الملكِ مِنْ فَوْقِ سَبْعَةِ أرقعة.......... ٢٢٢، ٦٥٠
☆ اللَّبنُ يشبهُ عليهِ.................... ٣٩٧
☆ لَيْتَ شِعري أَيَّتُكُنَّ صاحبةُ الجَمَلِ الأدْبَبِ تخرجُ فَتَنْبَحُها كلابُ الحَوْأب . . ٥٣٣
☆ ما رُوِيَ هٰذا مُذْ دَجَتِ الإسلامُ.............. ٢٥٢، ٦٥١
☆ هُنَّ لَهُنّ.................... ٥٣٤
☆ وَلَعَلَّ بعضَكُمْ أنْ يكونَ أَلْحنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْض.......... ٤١٥، ٤٨٩

الشاهد		الصفحة
	(ء)	
إنَّ هِنْـدُ المليحـةُ الحسنـاءَ	وَأيَ مَـنْ أَضْمَـرتْ لِخِـلٍّ وفـاءَ	٣٠٣
	(ب)	
فَلا تَـتْرُكَنِّي بالـوَعِيـدِ فـإنَّـني	إلى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجْرَبُ	٢٦٥-٣٤٤-٥٠٠
وأُغْضي على أشياءَ مِنكَ لتُرضني	وأُدْعـى إلـى مـا سَرَّكـم فَـأُجيـبُ	٤٩١
كِـلانـا يا يزيـدُ يُـحِـبُّ لَيْلـى	بِفِيَّ وفيكَ مِـنْ ليْـلى التـرابُ	٢٨٦
. . . .	وَفي المِراضِ لَنا شَجْوٌ وتَعذيبُ	٢٩٨
يُـرَجِّي المـرءُ مـا إنْ لا يَـراهُ	وتَعْرِضُ دونَ حاجَتِهِ الخُطوبُ	٤١٩
أَقْفَـرَ مِـنْ أهْلِـهِ مَلْحـوبُ	فَـالقُطْبِيَّـاتُ فـالـذُّنـوبُ	٢٣٣
وَمِنّـا سُـوَيْـدٌ والبُطَيْـنُ وقَعْنَـبٌ	ومِنّـا أَميـرُ المـؤمنيـن شبيـبُ	٢٠٤
فـإنْ تَسْـأَلـوني بـالنّساءِ فـإنني	خَبيـرٌ بـأدْواء النّســاءِ طَبيـبُ	٥٠٣
عَسى الكَرْبُ الذي أمْسَيْتَ فيهِ	يكـونُ وراءَهُ فَـرَجٌ قـريبُ	٤٠٥-٤٨٨-٤٩٦،٥٠٧
تُـريـكَ غَـرَّةَ وجْـهٍ غَيْرِ مُقْرِفَةٍ	مَلْسَاءُ لَيْسَ بها خالٌ ولا نَدَبُ	٥١٩ - ٥٤٤
لَـنْ تـراهـا وإنْ تـأمـلْـتَ إلاّ	وَلَها في مَفارِقِ الرأسِ طِيبا	١٨٣-٢٣٧-٢٤٨
أَرى رَجـلا منكُـمْ أَسيفـاً كأنّما	يَضُمُّ إلَى كشحيْهِ كفّاً مُخضَبا	٢٢٨
مـا إنْ رأيْتُ ولا سَمِعْتُ بمثلهِ	كـاليوم هـانِىءَ أَيْنُقٍ جُرْبِ	٤١٩
تَمُتُّ بِقُربـى الزَّينبيْـنِ كليْهما	إليك وَقُرْبى خالدٍ وحَبيبِ	٢٤٤
يا صاحِ بَلّـغْ ذَوي الزَوْجـاتِ كلّـهـمُ	أَنْ لَيْسَ وَصلٌ إذا انحلّتْ عُرَى الذَّنَبِ	٥١٧-٥٢٠-٥٣٦
كِلاهُما حِيْنَ جَدَّ الجَرْيُ بينهما	قَدْ أَقْلعَا وكِلا أَنْفَيْهما رابي	٢٣٨

الشاهد		الصفحة
أَطـوفُ بهـا لا أرى غيـرَهـا	كمـا طـافَ بـالبيْعَـةِ الـراهِـبِ	٥٥٣
بَكَرَتْ تلومُكَ بَعْدَ وَهْنٍ في النّدى	بُسْلٌ عليـك مَـلامتـي وعِتـابي	١٠٧
رُبَّ حَيٍّ عَـرَنْدسٍ ذي طَـلالٍ	لا يزالـونَ ضـاربيـنَ القِبـابِ	٢٤٠ - ٢٩٢
لَمْ يَبْـقَ إلاّ أسيـرٌ غيـرُ مُنْفَـلِتٍ	أوْ مُوثَقٌ في حبالِ القِدِّ مَجْنوبِ	٥٢١ - ٥٤٥
يُـوارِدُ مَجْهـولاتِ كـلِّ خميلةٍ	يَمُجُّ لُفاظَ البَقْلِ في كلِّ مَشْربِ	٢٨١
فَقُلْتُ لها الحاجاتُ يَطْرَحْنَ بالفتى	وهَـمٌّ تَعَنّـاني مُعنـىً ركـائِبُـهْ	٢٦٤
وما زُرْتُ ليْلى أنْ تكونَ حَبيبةً	إلـيَّ ولا دَيْـنٍ بهـا أنـا طـالِبُـهْ	١٩٢ - ٢٣٦
مَشَائيمُ ليْسوا مُصْلِحينَ عَشيرةً	ولا ناعـبٍ إلاّ ببيْـنٍ غُـرابُها	٢٢٣ - ٢٣٥
فـإمّـا تَـريْ لِمَّتـي بُـدِّلـتْ	فـإنّ الحـوادثَ أوْدَى بِهـا	٢٢٧-٢٤٦-٦٥٠

(ت)

يا أيّها الراكبُ المُزْجي مَطِيَّتَهُ	سائِلْ بَني أسَدٍ ما هٰذِهِ الصَّوْتُ	٢٢٨-٢٤٧-٣٧٨
يُطاعِنُ قُبْلَ الخيلِ وَهو أمامَها	وَيَطْعَـنُ عَـنْ أَدْبـارِهـا إن تَـولَّتِ	٥٨٠
وما كنتُ أدري قبلَ عزّة ما البُكا	ولا مُوجعاتِ القلبِ حتّى تولّتِ	٣٠٦
حِفْـظُ اللّغـاتِ علينـا	فَـرْضٌ كَفَـرْضِ الصَّـلاةِ	١٨
فَلَيْـسَ يُضْبَـطُ دِيْـنٌ	إلاّ بِـحِفْـظِ الـلّغـاتِ	١٨

(ج)

أخْلِقْ بذي الصَّبرِ أن يَظْفَرْ بحاجَتِهِ	وَمُدْمِنِ القَـرْعِ للأبـوابِ أنْ يَلِجـا	٤٩١
يَحدُو ثَماني مُولعاً بِلِقَاحِهَا	حَتى هَمَمْـنَ بِـزَيْغَـةِ الإرْتَـاجِ	٤٢١
كـأنّمـا ضُـرِبَتْ قُـدّامَ أعْيُنِهـا	قُطْناً بِمُسْتَحصِدِ الأَوْتارِ مَحْلوجِ	٥٢٧ - ٥٤٤

الشاهد		الصفحة
شَـرِبْـنَ بمـاءِ البَحـرِ......	....	٢٦٨

(ح)

مَـنْ صَـدَّ عَـنْ نيـرانِهـا	فـأنـا ابْـنُ قَيْـسٍ لا بَـراحُ	٤٦٥
وَإنَّ مِنَ النسْوانِ مَنْ هِي رَوْضَةٌ	....	٢٩٤
لِيُبْكَ يزيدُ ضَارعٌ لِخُصومةٍ	ومُخْتبِطٌ مـمّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ	٢٣٦ - ٢٩٤
أتقْرَحُ أكْبادُ المِحُبّينَ كالذي	أرى كَبدي مَنْ حُبِّ بُثْنَةَ يَقْرحُ	٤٤٧
عَسَى طَيِّءٌ مِنْ طيِّءٍ بَعْدَ هٰذِهِ	ستُطِفىءُ غُلاَّتِ الكُلىٰ والجَوانحِ	٤٨٨
بِوُدِّكِ ما قَوْمي على ما تركتهمْ	سُليمى إذا هَبَّتْ شَمالٌ وريحُها	٥٠٠

(د)

لَحبُّ المؤقدانِ إليَّ مُؤسَى	وَجَعْدَةُ إذْ أضاءَهمـا الـوقـودُ	٥٢٦
وَرَجِّ الفَتى للخيرِ ما إنْ رأيتَهُ	على السِّنِ خيراً لا يَـزالُ يَزيـدُ	٤١٩
أَنْ تقرآنِ على أسماءَ وَيحكما	مِنّي السَّـلامَ وألاّ تُشعْـرِا أحـدَا	٣٢٩-٣٣٢-٤٩٣
فمـا تَـزْدري مِـنْ حَيَّـةٍ جَبَلِيَّةٍ	سَكاتِ إذا ما عَضّ لَيْسَ بأدْردا	٥٣٧
فما كعْبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعْدى	بـأجْـودَ مِنْـكَ يـا عُمـرُ الجـوادا	٢٩٩
مُعـاويَ إنَّنـا بَشَـرٌ فـأسْجِـحْ	فلسْنـا بـالجبـالِ ولا الحـديـدا	٢٣٦-٢٨٢-٢٩٩-٣١٣
ألا حَيِّ نَدْماني عُميرَ بنَ عامرٍ	إذا ما تَلاقينا مِنَ اليومِ أو غَـدا	٢٣٥ - ٣١٤
لَهُ صَدقاتٌ ما يُغِبُّ ونائلٌ	ولَيْسَ عَطاءُ اليومِ مانِعُهُ غَدا	٤٨٤
كـمْ مِـنْ أخٍ لـي صَـالـحِ	بَـــوَّأتُـــهُ بِيَـــدَيَّ لَـحْـــدا	٢٨٨
إذا جاوزْتَ مِنْ ذاتِ عِرْقٍ ثَنِيَّةً	فَقُلْ لأبي قَابوسَ ما شِئتَ فارْعِدِ	٦٦

الشاهد		الصفحة
أَبَتْ قُضَاعَةُ أَنْ تعرِفْ لكمْ نَسَباً	وأبنا نِزَارٍ فأَنتُمْ بَيْضةُ البَلَدِ	٤٩٠ - ٥٨٠
أبْصَارُهُنَّ إلى الشّبانِ مائِلَةٌ	وَقَدْ أراهُنَّ عَني غَيرَ صُدّادِ	١٧٧
قالتْ ألا لَيْتما هٰذا الحَمامُ لنا	إلى حَمامَتِنا أوْ نِصْفُهُ فقَدِ	١٩٠
أيِّ عَلاقتِنا تَرغبونَ	أعَنْ دَم عَمْرو على مَرْثَدِ	٥٠٠
وإنْ يَلْتقي الحيُّ الجميعُ تُلاقِني	إلى ذَرْوَةِ البَيْتِ الكريمِ المُصمَّدِ	٣٤٥
فجئتُ إليه والرّماحُ تنوشهُ	كوقْعِ الصَّياصي في النسيجِ المُمَدَّدِ	٥١٩
فدافعْتُ عنهُ الخيلَ حتّى تبدّدَتْ	وحتّى علاني حالِكُ اللونِ أسْودِ	٥١٩
فَقُلْتُ عَساها نارُ قيْسٍ وعلّها	تَشكّىٰ فآتي نحوَها فأعودُها	٤٨٩
لِقَومٍ وكانوا هُمُ المُنْفِدينَ	شَرابَهُمُ قَبْلَ تَنْفادِها	٢٤٢
	(ر)	
إنَّ الخلافَةَ والنُّبوَةَ فيهمُ	والمكْرُماتُ وسَادةٌ أطْهارُ	٣٨٠
غَداةَ أحلّتْ لابنِ أصْرمَ طعْنَةٌ	حُصَيْنٌ عَبيطاتُ السَّدائِفِ والخمرُ	٢٥٠
قُلوبكما يَغْشاهُما الأمْنُ عادةً	إذا مِنكُمُ الأَبطالُ يَغْشاهُمُ الذّعْرُ	٢٩١
لَوْ كانَ غيري سُلَيْمى الدَّهْرَ غيّرَهُ	وَقْعُ الحَوادِثِ إلاّ الصَّارِمُ الذَّكرُ	٤٨٣
سَتبقى لَها في مُضْمَرِ القلبِ والحَشا	سَريرةُ وُدٍّ يومَ تُبلى السَّرائرُ	٢٥٦
فَقُلْنا أَسْلموا إنّا أخوكمْ	فَقَدْ سَلِمَتْ مِنْ الإحَنِ الصدورُ	٢٣٢
قامَتْ تُبكّيهِ على قَبْرِه	مَنْ ليَ مِنْ بَعْدِكَ يا عامِرُ	٢٢٧
تَركْتَني في الدارِ ذا غُربةٍ	قَدْ ذَلّ من لَيْسَ لَهُ ناصِرُ	٢٢٧
أَماويَ قد طالَ التجنبُ والهجْرُ	وقَدْ عَذَرتْني في طلابكمُ العُذْرُ	٦٥١
فَهَيّاكَ والأَمْرَ الذي إنْ توسّعَتْ	موارده ضَاقَتْ عليكَ المصادِرُ	٤٧٨

الشاهد		الصفحة
فكانَ مِجنّي دونَ مَنْ كنتُ أتّقي	ثلاثُ شُخوصٍ كاعِبانِ ومُعْصِرُ	٢٣٠ -٢٤٣-٦٥١
أَحَمّالُ المِئينَ إذا ألَمَّتْ	بها الحَدثانُ والأَنِفُ النَّصُورُ	٣٧٧
مِثْلُ القَنافِذِ هَدّاجونَ قَدْ بَلَغَتْ	نَجْرانُ أوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ	٤٩٩
تَقولُ وقَدْ عَالَيْتُ بالكَوْرِ فَوْقَها	يُسَقّىٰ فلا يُرْوى إليَّ ابنُ أحْمَرا	٥٠٤
رَعَتْهُ أَشْهراً وخلا عليها	فطارَ النَّيُّ فيها واسْتطارا	٥٠١
فلا أبَ وابناً مِثْلُ مروانَ وابنِهِ	إذا هُوَ بالمَجْدِ ارْتدى وتأَزَّرا	٣١١
أأَزْمَعْتَ مِنْ آلِ لَيْلى ابتكارا	وَشَطَّتْ على ذي نوىً أنْ تُزارا	٥٠٤
أبوكَ حُبابٌ سارقُ الضيفِ بُرْدَهُ	وَجَدّيَ يا حجّاجُ فارسُ شَمَّرا	١٨٨
وأنتَ كثيرٌ يا بنَ مروانَ طيِّبٌ	وكانَ أبوكَ ابنَ العقائِلِ كوثَرا	٤٣٣
وَمَنْ أنتُمُ إنّا نسينا مَنَ انتمُ	وريحكُمُ مِنْ ايّ ريحِ الأعاصِرِ	٣٤٥ - ٣٤٩
وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أنتَ إذا	دُعِيَتْ نَزالِ وَلجَّ في الذُّعْرِ	١٨١
يا ما أُمَيْلَحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا	مِنْ هؤُلَيّائِكُنَّ الضّالِ والسَّمرِ	٣٣٢-٤٢٠-٤٩٤
أنا ابنُ أسماءَ أعْمامي لها وَأبي	إذا تَرامىٰ بنو الإمْوانِ بالعَارِ	٤٦٣
كمْ عمَّةٍ لَكَ يا جريرُ وخالةٍ	فَدْعاءَ قَدْ حَلَبَتْ عليَّ عِشاري	٢٦٤
فإنّ كلاباً هٰذه عَشْرُ أَبْطُنٍ	وأنتَ بَريءٌ مِنْ قبائِلِها العَشْرِ	٢٣٠
إذا تغنّى الحَمامُ الوُرْقُ هَيَّجني	وَلَوْ تَعزَّيْتَ عنها أُمَّ عَمّارِ	٢٣٧
لَعِبَ الرِّياحُ بها وَغَيَّرَها	بَعْدي سَوافي المُورِ والقَطْرِ	٥٢١ - ٥٣٦
ولسْتَ بالأكْثرِ منهمْ حَصاً	وإنّما العِزّةُ للكاثِرِ	٤٣٣
إنَّ الغَنِيَّ أخو الغَنِيِّ وإنّما	يتَقارَضانِ ولا أخاً للمُقْتِرِ	٤٧٢

الشاهد		الصفحة
فقالَ فريق أأذا إذ نحوتُهُمُ	نَعَمْ، وفريق ليُمُنُ اللهِ ما ندري	٤٨٧
أَبْرِقْ وأرْعِدْ يا يزيدُ	فما وَعيدُك لي بِضائِر	٦٦
يَتَقارَضُ الحَسَنُ الجميلُ	(م) مِنَ التَّآلفِ والتَّزاوُرْ	٤٧٢
مدَّتْ عليكَ المُلْكَ أطنابَها	كأْسٌ رنوناتٌ وطرفٌ طِمِرْ	٢٣١
مِنْ أيِّ يَوْميَّ مِنَ الموْتِ أفِرْ	أيومِ لَمْ يُقْدرَ أمْ يومِ قُدِرْ	٤٩١
أصَحا أمْ قَدْ نَهى ذُكَرَهْ	أمْ قَضى مِنْ لَذَّةٍ وَطَرَهْ	١٨٤
(س)		
وَرَمْلٍ كأَوْراكِ العَذارى قَطَعْتُهُ	إذا ألْبَسَتْهُ المُظْلِماتُ الحَنادِسُ	٣٧٨
(ص)		
كِلا أَبوَيكُمْ كانَ فَرْعاً دِعامةً	ولكنَّهم زادوا وأَصْبَحْتَ ناقصا	٢٨٦
(ض)		
وكانَ أبو العَيوفِ أَخاً وجاراً	وَذا رَحِمٍ فقلْتُ لَهُ نِقاضا	٣٤١
(ع)		
عَلى أنّي سَأنْشِدُ عِنْدَ بَيْعي	أضاعوني وأيَّ فَتىً أَضاعوا	٢٥٦
بانَ الخليطُ برامَتَيْنِ فودَّعوا	أوَ كلّما ظعنوا لبيْنٍ تَجْزعُ	٢٣٣
يا أَقْرعُ بنُ حابسٍ يا أقْرعُ	إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرعُ	٩٢
السِّلْمُ تأخذُ منها ما رضيْتَ بها	والحربُ يكفيكَ من أنْيابها جُرَعُ	٣٤٦
لمَّا أتى خَبَرُ الزُّبيرِ تَضَعْضَعتْ	سُورُ المدينةِ والجبالُ الخشَّعُ	٢٤٦ - ٥٣٠
هُمُ صَلَبوا العَبْدِيَّ في جِذْعِ نَخْلَةٍ	فلا عَطَسَتْ شَيْبانُ إلاّ بأَجْدعا	٥٠٢

الشاهد		الصفحة
لَعَلَّكَ يوماً أنْ تَلُمَّ مُلِمَّةً	عليْكَ مِنَ اللآئي يَدَعْنكَ أجْدعا	٤٨٩ - ٥٠٨
فَكَـرَّتْ تَبْتَغيـهِ فـوافَقَتْـهُ	على دَمِهِ وَمصْرَعِهِ السِّباعا	٢٤٩
وَمُعَرَّضٍ تغلي المراجِلُ تَحْتَهُ	بادَرْتُ طَبْختَهُ لقومٍ جُيَّعِ	٥٢٥
إنّما النحوُ قياسٌ يُتبَعْ	وَبِهِ في كلِّ أمْرٍ يُنْتفعْ	٦٩-٧٧-١١٩-٥٧٨
كمْ وضيعٍ رَفَعَ النحوُ وكمْ	مِنْ شريفٍ قَدْ رأيناهُ وَضَعْ	٦٩-٧٧-١١٩-٥٧٨
لَيْتَ شِعْري عَنْ خليلي ما الذي	غالَهُ في الحُبِّ حتّى وَدَعَهْ	٨٦

(ف)

بَني غُدانَةَ ما إنْ أنتُمُ ذَهَبٌ	ولا صَريفٌ ولٰكنْ أنتُمُ الخزَفُ	٤٨٥
قالوا تَعَرَّفْها المنازِلَ مِنْ مِنىً	وما كلُّ مَنْ وافى مِنَىً أنا عارفُ	٤٨٥
وَعَضَّ زمانٌ يا بنَ مروانَ لَمْ يَدعْ	مِنَ المالِ إلاّ مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ	١١٣-٢٣٦-٢٥٠-٦٤٥
نُعَلِّقُ في مِثْلِ السَّواري سُيوفنا	وما بينَها والكَعْبِ غَوْطٌ نَفانِفُ	١٢٢

(ق)

....	......لَمْ أبْخَلْ وَأَنت صَديقُ	٣٤٨
ضَرَبَتْ صَدْرَها إليَّ وَقالَتْ	يا عَدِيّاً لقدْ وَقَتْكَ الأَواقي	٣٨٤
ألا يا زَيْدُ والضَّحاكُ سيرا	فقد جاوزْتُما خَمَرَ الطَّريقِ	٣٠٥
هَلْ أنتَ باعِثُ دينارٍ لحاجتِنا	أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أخا عَوْن بن مِخْراقِ	٢٧٧
يا خالِ هلاّ قُلْتَ إذْ أعْطَيْتني	هيّاكَ هيّاكَ وَحَنْواءَ العُنُقْ	٤٧٨

(ك)

وَلِيْ نَفْسٌ تُنازِعُني إذا ما	أَقولُ لها لَعَلِّي أو عساكا	٤٨٨

الشاهد		الصفحة
(ل)		
وَكُـلُّ أبيٍّ بـاسِـلٌ غَيْـرَ أنَّـني	إذا عَرَضَتْ أُولي الطَّرائِدِ أَبْسَلُ	٢٨٧
فَلَـمْ يَـكُ إلاّ نَبْأَةٌ ثُـمَّ هَوَّمَتْ	فَقُلنا: قطاةٌ ريعَ أمْ رِيعَ أجْدَلُ	٢٢١ - ٦٤٩
إنَّ الذي سَمَكَ السَّماءَ بنى لَنا	بيْتـاً دَعـائِمُـهُ أَعَــزُّ وأطْـولُ	٢٠٤
حِيْرِيَّةٌ كَشُعاعِ الشمس صافِيَةٌ	تطيرُ بالكأس مِنْ لألائِها شُعَلُ	٢٥٥
فقالَ هاتِ وَغنِّنا على طَرَبِ	«وَدِّعْ هُريرةَ إنَّ الرَّكْبَ مُرْتحِلُ»	٢٥٥
فإنْ لم تَجدْ مِنْ دونِ عَدنانَ والداً	وَدونَ مَـعَـدٍّ فَـلْتَزَعْـكَ العَـواذلُ	٣٠٢
وإنْ يَشْتَجِرْ قومٌ تقلْ سَرَوانهم	هُمُ بينـنـا فَهُم رضـا وهُم عَـدْلُ	٢٣٢
السَّالِـكُ الثُغْرَةَ اليَقْـظانَ كالِئُها	مَشْيَ الهَلوكِ عَليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ	٣١٨-٥٢٣-٥٢٤
ومَا الشُّغْـلُ إلاّ أنَّـني مُتَـهَيِّبٌ	لِعِرْضِكَ مالَمْ تَجْعَلِ الشيْء يَأْصُلُ	٣٦٣
إنَّ العَـرارةَ والنَّبـوحَ لِـدارِمِ	والمُسْتَخِـفُ أخـوهُـمُ الأثقـالا	٣٠٨
فمـا أَنْفِـكَ كـيْ تـزدادَ لُـؤْماً	لأَلأَمَ مِــنْ أَبِـيــكَ ولا أذلاّ	٢٦٥
بُرَيْذينَـةٌ بَـلَّ البَراذيـنُ ثَغْـرَهـا	وَقَدْ شَرِبَتْ مِنْ آخِرِ الصَّيفِ أُيَّلا	٥٢٦
أَوْكتْ عليهِ مَضِيفاً مِنْ عَواهنِها	كما تَضَمَّنَ كَشْحُ الحُرَّةِ الحَبَلا	٢٥٣
وَجَدْنا الصَّالحينَ لَهم جَزاءٌ	وَجَـنَّـاتٍ وَعَـيْنـاً سَـلْسَبِـيـلا	١٨٤ - ٢٨٤
وَميَّـةُ أَحْسَـنُ الثقلَيْـنِ جِيْـداً	وَسَــالِـفَــةً وأَحْسَنُــهُ قَــذَالا	٢٣٢
للنّحو سَبْعُ مَعانٍ قَدْ أتتْ لُغَةً	جَمَعْتُها ضِمْنَ بَيْتٍ مُفْرَدٍ كَمُلا	٢٠٢
قَصْـدٌ ومِثْـلٌ ومِقْـدارٌ وناحِيَـةٌ	نَوْعٌ وَبَعْضٌ وحَرْفٌ فاحفظِ المَثَلا	٢٠٢
أفاطِمُ مَهْـلاً بَعْـضَ هٰـذا التدلُّلِ	وَإنْ كُنْتِ قَدْ أزْمعْتِ صَرْمي فأَجْملي	٢٦٥
وهَلْ يَنْعَمَنْ مَنْ كانَ أولَ عَهْدِهِ	ثَـلاثيـنَ شَهْراً في ثَـلاثَـةِ أَحْـوالِ	٥٠٢

الشاهد		الصفحة
كنّا نقيسُ النحوَ فيما مَضَى	على لِسانِ العَرَبِ الأوّلِ	١٢٠
فجاءَ قومٌ يَقيسونَهُ	على لُغَىٰ أَشْياخِ قُطْرُبُّلِ	١٢٠
إنَّ الكِسَائيَّ وأَصحابَهُ	يَرْقُونَ في النحوِ إلى أسْفَلِ	١٢٠
اسْتَغْنِ ما أغْناكَ ربُّكَ بالغِنى	وإذا تُصِبْكَ خَصاصةٌ فتَجَمَّلِ	٤٨٧
تَنَمَّى بها اليَعْسوبُ حتّى أقَرَّها	إلى مَأْلَفٍ رَحْبِ المبَاءَةِ عَاسِلِ	٣٣٠
ثَلاثَةُ أَنْفُسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ	لَقَدْ جارَ الزّمانُ على عِيالِي	٢٣٠
فَلَوْ أنَّ ما اسْعى لأدْنى مَعِيشَةٍ	كَفاني، وَلَمْ أطْلُبْ، قليلٌ مِنَ المالِ	٩٥
لِمَا أغْفَلْتُ شكْرك فاصْطَنعني	فكَيْفَ ومِنْ عَطائِكَ جُلُّ مالي	٤٢٠
.............وإنّما	يُدافعُ عَنْ أحْسابِهِمْ أنا أوْ مِثلي	٢٥٢
ما إنْ يَمَسَّ الأرْضَ إلاَّ مَنكِبٌ	مِنْهُ وحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ المِحْملِ	١٢٤
كأنَّ ثُبيْراً في عَرانينِ وَبْلِهِ	كبيرُ أُناسٍ في بَجادٍ مُزَمَّلِ	٥١٦-٥٤٨-٥٥٤
فَظَلَّ طُهاةُ اللحْمِ ما بينَ مُنْضِجٍ	صَفيفَ شِواءٍ أوْ قَديرٍ مُعَجَّلِ	٣٠٢
مِمّنْ حَمَلْنَ بهِ وَهُنَّ عَواقِدٌ	حُبُكُ النّطاقِ فَشَبَّ غيرَ مُهبَّلِ	٢٩٠
حَمَلَتْ بِهِ في لَيْلَةٍ مَزْءُودَةٍ	كَرْهاً وعِقْدُ نِطاقِها لمْ يُحْلَلِ	٥٢٣
وإذا جُوزِيْتَ قَرْضاً فاجْزِهِ	إنّما يَجزي الفَتى لَيْسَ الجَملْ	٤٧١
لَوْ يَشَأْ طارَ بها ذو مَيْعَةٍ	لاحِقُ الآطالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ	٤٧٤ - ٤٩٢
واللهُ يُسْعِدُ كلَّ يومٍ جَدَّهُ	ويَزيدُ من أعْدائِهِ في آلِهِ	٥٥
فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها	ولا أرضَ أبْقَلَ إبْقالَها	٢٤٦
الواهِبُ المِئَةَ الهِجَانَ وَعَبْدَها	عُوذاً تُزَجِّي خَلْفَها أطْفالَها	٣١٣
رأيْتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مُباركاً	شَديداً بأعْباءِ الخِلافَةِ كاهِلُهْ	٥٣٤

الشاهد		الصفحة
	(م)	
وإنْ أَتـاهُ خليـلٌ يَـوْمَ مَسْـألَـةٍ	يَقُولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ	٩٢
فَقُمْتُ لِلْطيفِ مُـرتاعاً فـأرّقنـي	فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عادِني حُلُمُ	٣٨٠
أَلا يا سَنىٰ بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمىٰ	لَـهِـنَّـكَ مِـنْ بَـرْقٍ عـلـيَّ كـريـمُ	٤٧٩
وَمُطْعِمُ الغُنْمِ يومَ الغُنْمِ مُطْعَمَهُ	أَنَّىٰ توجَّـهَ والـمحـرومُ مَـحْـرومُ	٥١٤
حتّىٰ تَهَجَّرَ في الرَّواحِ وهاجها	طَلَـبُ المُعَـقَّبِ حَقَّـهُ المـظلـومُ	٣١٢-٣١٧-٥٤١
لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ في الضُّحىٰ	وأسْيافنـا يَقْـطُـرْنَ مِـنْ نَجْـدةٍ دَمـا	٢٢٠
وَلَدْنا بني العَنْقاءِ وابنيْ مُحَرِّقٍ	فأَكرِمْ بِنا خالاً وأكرمْ بنا ابْنُمـا	٢٢٠
فيهـا اثنتـانِ وأربعـونَ حلـوبـةً	سُوداً كَخـافيـةِ الغُـرابِ الأسْحَـمِ	٢٩١
يَتَقارَضونَ إذا التقوْا في مَوْطِنٍ	نَظَـراً يُـزيـلُ مَـواطِـىءَ الأَقْـدامِ	٤٧٢
وَلَقَـدْ أرانـي لِلـرِّمـاحِ دَريئَـةً	مِـنْ عَـنْ يَمينـي تـارةً وَأمـامِـي	٢٦٢
وَلحمِ امرىءٍ لَمْ تَطْعَمِ الطيرُ مِثلَهُ	عَشِيَّةَ أَمْسىٰ لا يبِينُ مِنَ البكْـمِ	٤٦٦
بَـطَـلٌ كـأنَّ ثيابَهُ في سَرْحَةٍ	يُحْذىٰ نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بتوْأَمِ	٥٠٢
قَدْ كانَ أخذهُمُ في النحوِ يُعجبني	حتّى تَعاطَوْا كلامَ الـزِّنجِ والـرّومِ	٢١٢
لمّا سَمِعتُ كلاماً لَسْتُ أعرِفُهُ	كـأنَّـهُ زَجَـلُ الغِـربـانِ والـبُـومِ	٢١٢
تَرَكْتُ نحوَهُمُ واللهُ يَعْصِمُني	مِنَ التَّقَحُّمِ في تِلكَ الجَراثيمِ	٢١٢
عَمَرْتُكِ اللهَ إلاّ ما ذَكَرْتِ لَنا	هَلْ كُنْتِ جارتنا أيامَ ذي سَلَمِ	٤٥٠
تَناولْتُ بالرُّمْحِ الطويلِ ثيابَهُ	فَخَرَّ صريعاً لليَدَيْـنِ وَلِلْفَمِ	٥٠١
يَدَيْتُ على ابنِ حَسْحاسِ بن وَهْبٍ	بأَسْفَلِ ذي الحَداةِ يَـدَ الكـريـمِ	٢٦٤

الشاهد		الصفحة
فيالَيْتَ داري بالمدينةِ أصبحتْ	بأجفارِ فَلْجٍ أوْ بِسَيْفِ الكَواظِمِ	٢٣٣
جَزَى اللهُ عَنّي الأعورَيْنِ مَلامةً	وفَرْوَةَ ثَغْرِ الثَّوْرةِ المُتَضاجِمِ	٥٢٨
وَقَدْ أتَناسى الهَمَّ عِنْدَ احْتضارِهِ	بِناجٍ عليهِ الصَّيْعَرِيَّةُ مُكْدَمِ	٢١٩
لا طيبَ لِلْعَيشِ ما دامَتْ مُنَغَّصَةً	لَذَّاتُهُ بادِّكارِ الموتِ وَالهَرَمِ	٢٩٣
إذا بَعْضُ السِّنينَ تَعَرَّقَتْنا	كَفىٰ الأيتامَ فَقْدَ أَبي اليتيمِ	٢٤٧
ويوماً تَوافينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ	كأنَّ ظَبْيَةً تَعْطو إلى وارفِ السَّلَمْ	٢٦٤
دِيارُ التي بَتَّتْ حِبالي وَصرَّمَتْ	وكنتُ إذا ما الحَبْلُ مِنْ خِلَّةٍ صُرِمْ	٢٥٤
فَزِعْتُ إلى وَجْناءَ صَرْفٍ كأنَّما	بأَقْرابِها قارٌ إذا جِلْدُها اسْتَحَمْ	٢٥٤
قُمْ فاسْقِنيها يا غلامُ وغَنِّني	ذَهَبَ الذينَ يُعاشُ في أكنافِهِمْ	٢٥٥
فَمَضى وَقَدَّمَها وكانَتْ عادةً	مِنْهُ إذا هِيَ عَرَّدَتْ إقْدامُها	٢٣١
تَرَّاكُ أَمْكِنَةٍ إذا لَمْ أَرْضَها	أَوْ يَرْتَبِطْ بَعْضَ النفوسِ حِمَامُها	٤٩١

(ن)

أَنا ابنُ جَلا وَطَلاَّعُ الثَّنايا	مَتىٰ أَضَعِ العمامَةَ تَعْرِفوني	٤٨٦
وأَتى صواحِبَها فَقُلْنَ هٰذا الذي	مَنَحَ المودَّةَ غَيْرَنا وَجَفانا	٤٧٩
كلُّ امرىءٍ سَوْفَ يَجْزي قَرْضَهُ حَسَناً	أوْ سيِّئاً أو مَدِيناً مِثْلَ ما دانا	٤٧١
تَامَتْ فؤادَكَ لو يَحْزُنْكَ ما صَنَعَتْ	إحْدى نِساءِ بَني ذُهْلِ ابنِ شَيْبانا	٤٧٤ - ٤٩٣
وَهُمْ وَرَدوا الجِفَارَ على تَميمٍ	وَهُمْ أصحابُ يومِ عُطاظَ إنّي	٢٥٣
مَهَدْتُ لَهُمْ مَوَاطِنَ صادقاتٍ	أَتَيْتُهُمُ بِوُدِّ الصَّدْرِ مِنّي	٢٥٣
وَلِيْ نَفْسٌ تُنازِعُني إذا ما	أقولُ لها: لَعَلِّي أوْ عَساني	٤٨٩
كَمْ رَأَيْنا مِنْ مُسْحَبٍ مُسْلَحِبٍّ	صَارَ لحمَ النُّسورِ والعُقْبانِ	١١٥

الشاهد		الصفحة
غَـدا مالِـكٌ يَرْمـي نِسائـي كأنمـا	نِسَائي لَسَهْمَيْ مالِكٍ غَرَضَانِ	١٢٨
لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أفْضَلْتَ في حَسَبٍ	عَنّي ولا أنتَ دَيَّاني فَتَخْزوني	٢٦٥-٢٧١-٣٤٩
النّحوُ يَبْسُـطُ مِـنْ لِسَـانِ الألْكَـنِ	والمرءُ تُكْرِمُـهُ إذا لـمْ يَلْحَـنِ	٢٠٢
وإذا أردْتَ مِـنَ العلـومِ أجَلَّهَـا	فـأجَلُّها منهـا مُقِيـمُ الألْسُنِ	٢٠٢
وكُـلُّ أَخٍ مُـفَـارِقُـهُ أخـوهُ	لَعَمْـرُ أبيـكَ إلاّ الفَـرْقَـدانِ	٤٨٤
لَـمْ يَعْلُـهُ مـاءٌ وَلَـمْ يُنْبَطْ بِـهِ	مـاءٌ يَجِـمُّ لِحَـافِرٍ مَعْيـونِ	٥٢٣
لَوْ تَعُـدْ حِيْـنَ فـرَ قَـوْمُكَ بـي	كُنتَ في الأَمْنِ في أعزِّ مكانِ	٤٩٢
تَعَشَّ فـإنْ عاهَدْتـني لا تَخـونُـني	نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئبُ يَصْطحبانِ	٢٣٩
(هـ)		
لَنْ يَخِبْ الآنَ مِنْ حَباكَ وَمَنْ	حَرّكَ مِنْ دُونِ بابِك الحَلَقَهْ	٤٩٠ - ٦٤٨
(ا)		
خَليليَّ لا تَهْلِكْ نفوسكُما أَسَىً	فإنَّ لها فيما بِهِ دَمِيَتْ أَسى	٢٩١
إذا رَضِيَـتْ علـيَّ بنـو قُشَيْـرٍ	لَعَمْـرُ اللهِ أعجبنـي رِضـاهـا	٢٦٤-٣٤٤-٤١٧
(ي)		
بَدا لِيَ أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضىٰ	ولا سَابِقٍ شَيْئـاً إذا كـان جائيـا	٢٢٥ - ٢٣٥
مَـرّتْ بِنـا هَيْفـاءُ مَجْـدولـةٌ	تُـرْكِيَّـةٌ تُنمـىٰ إلـى تُـرْكـي	٣٨٩
تَـرْنـو بِطَـرْفٍ فـاتِـرٍ فـاتِـنٍ	أضْعَـفَ مـن حُجَّـةِ نَحْـوي	٣٨٩
هَـلْ أتـى نِظْـري مُلَيْكَـةَ أنّني	أنا اللَّيْثُ مَعْدِيّاً عليَّ وعادِيا	٣٢٥
فَلَوْ كانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلىً هَجَوْتُهُ	وَلكـنَّ عَـبْـدَ اللهِ مَوْلـى مواليا	١١٤
تَعَزَّ فلا شَيْءٌ على الأرْضِ باقيا	وَلا وَزَرٌ مِـمّـا قَضَـى اللهُ واقيـا	٤٦٥
فـإيّـاكُـمْ وَحَيَّـةَ بَطْـنِ وَادٍ	هَمُـوزِ النـابِ لَيْسَ لَكُـمْ بِسِـيٍّ	٥٢٧ - ٥٣٧

الشاهد	الصفحة
الرجز	
وَبَلْدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْواؤها مَاصِحَةٍ رأدَ الضُّحىٰ أفْياؤها	٤٧٦
فانْصَرَفَتْ وَهْيَ حَصانٌ مُغْضَبَهْ وَرَفعتْ بِصَوتِها هَيَّا أَبَهْ	٤٧٩
اللهُ نجّاكَ بِكَفّيْ مُسْلِمَتْ مَنْ بَعْدِ ما وَبَعْدِ ما وَبَعْدِ مَتْ صَارتْ نُفوسُ القوْمِ عِنْدَ الغَصْلَمتْ وكادَتِ الحُرَّةُ أنْ تُدْعَىٰ أَمَتْ	٣٧٩ - ٦٤٦
قَدْ كانَ مِنْ طُولِ البِلَىٰ أَنْ يَمصَحا	٤٠٥-٤٩٦-٥٠٧
أَرَيْتَ لَوْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودا مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ البُرودَا أقائِلُنَّ أَحْضِروا الشّهُودا	١٢٦
قَدْ يُؤخَذُ الجارُ بِجُرْمِ الجَارِ	٥٥٥

الشاهد	الصفحة
إنّي وَأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا لَقَائِلُنْ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا	٣٠٤
إنَّ الرَّبيعَ الجُودَ والخَرِيْفا يَدا أَبي العَبَّاسِ والصُّيُوفا	٣٠٧
فيها خُطوطٌ من سَوادٍ وَبَلَقْ كأنَّهُ في الجِلْدِ توليعُ البَهَقْ	٢٣٧
إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ	٣٨٠
كأنَّ أيْديهِنَّ بالقاعِ القَرِقْ	٣٨٠
تَقُولُ بِنْتي قَدْ أنىٰ أَناكا يا أَبَتِ عَلَّكَ أوْ عَساكا	٤٨٨
يا حَكَمُ الوارثُ عَنْ عَبدِ المَلِكْ	٣٠٤ - ٣٢٠
كأنَّ نَسْجَ العَنْكَبوتِ المُرْمَلِ	٥١٨-٥٣٦-٥٥٣

الشاهد	الصفحة
أَكْثَرتَ في العَذْرِ مُلِحّاً دائِما لا تَعْذلَن إني عَسِيتُ صائما	٨٥
لولا الإلهُ ما سَكَنَّا خَضَّما ولا ظَلِلْنا بالمَشاءِ قُيَّما	٥٢٦
قَدْ كُنْتُ دايَنْتُ بِهِ حَسّانا مَخافَةَ الإحْسانِ والليّانا	٣١٢
كَيْفَ تراني قالِبا مِجَنّي قَدْ قَتَلَ اللهُ زياداً عَنّي	٢٥٩
قَدْ جَعلَ النُّعَاسُ يَغْرَنْدِينِي أدْفَعُهُ عَنّي وَيَسْرَنْدِينِي	١٢٧
وَقَرَّبوا كلَّ جُماليٍّ عَضِهْ قَرِيْبَةٍ نُدْوتُهُ مِنْ مُحْمَضِهِ	٣٧٩
يا بِئرُ بئرُ بَني عَديٍّ لأنْزَحَنَّ قَعْرك بالدُّلَيِّ حَتّى تَعودي أقْطَعَ الوَلِيِّ	٢٢٨ - ٦٥٠

الشاهد		الصفحة
شواهد أَلفِيّة بن مالك		
والاسْـمُ مِنْـهُ مُعْـرَبٌ وَمَبْنـي	لِشَبَـهٍ مِـنَ الحُـروفِ مُـدْنـي	٤١٢
كالشَّبَهِ الوَضْعيِّ في اسْمَيْ جئتَنا	والمعنويِّ في مَتَى وفـي هُـنَـا	٤١٢
وكِنيـابـةٍ عَـنِ الفِعْـلِ بِـلا	تَـأثُّـرٍ وكـافـتـقـارٍ أُصِّـلا	٤١٢
وَفِـعْـلُ أمـرِ وَمِـضـيٍّ بُنِـيـا	وأَعْـربـوا مُضَـارِعـاً إنْ عَـرِيـا	٤٠٨
وذو ارتفـاعِ وانْفِصالِ أنا هُـو	وأَنْتَ والـفُـروعُ لا تَـشْـتَـبِـهُ	٣٦٦
وَربَّما جَرُّوا الـذي أبْقَـوْا كَما	قَدْ كانَ قَبْلَ حَذْفِ ما تَقَدَّما	١٨٩
وَجُـرَّ مـا يَـتْبَـعُ مـا جُـرَّ ومَـنْ	راعى في الاتباعِ المَحَلَّ فَحَسَنْ	٣١٢
لكِنْ بِشَرْطِ أنْ يكونَ ما حُذِفْ	مُماثِلاً لما عليـهِ قَـدْ عُـطِـفْ	١٨٩
وَرَفْعُـهُ الظـاهِـر نَـزْرٌ ومتـى	عَـاقَـبَ فِعْـلاً فكثيـراً ثَبَتَـا	٤٩٥
كَلَنْ تَرى في الناسِ من رفيقِ	أَوْلى بِهِ الفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ	٤٩٥
وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أنْ حَمْلاً على	ما أُخْتِها حَيْثُ اسْتَحقَّتْ عَمَلا	٤٩٤

الشاهد	الصفحة

أنصاف الأبيات

إنّـــي أَرى الـــدَّهْـــرَ ذا نَـــقْـــضٍ وإمـــرارِ	٣٤١
لا تَــظْــلِـمــوا النــاسَ كـمَــا لا تُــظـلَـمـــوا	٤٩٣
وَلـكـنَّـــنـــي مِـــنْ حُـبِّـهـــا لَـعَـمـيـــدُ	٣٥٨-٤٣٨-٤٥٧
فَـحَـمَـلْــتُ بَــرَّةَ واحْـتَـمَـلْـــتَ فَــجـــارِ	١٦٩
وَهُـمْ إذا الــخـيـلُ جَـالــوا فـــي كـــواثِـبِـهــا	٥٢٩

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المصادر والمراجع

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ثبت المصادر والمراجع

١- العربية:

☆ أئمة النحاة في التاريخ/ للدكتور محمد محمود غالي، جدة: دار الشروق، ١٩٧٦

☆ الإتباع/ لأبى الطيب اللغوي، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٨٨.

☆ الإتباع والمزاوجة/ لابن فارس، تحقيق وتعليق: كمال مصطفى، القاهرة: مكتبة الخانجي.

☆ أثر اللغة السريانية في اللغة العربية/ لإسحٰق ساكا (مجلة العربي) الكويت ع ٥٠.

☆ الأحاجي النحوية/ لجار الله الزمخشري، تحقيق: هادي حسن حمودى، بيروت: مكتبة النهضة العربية: عالم الكتب، ١٩٨٥.

☆ احتجاج النحويين بالحديث/ للدكتور محمود حسني (مجلة مجمع اللغة العربية) عمان س٣ ع٣ و٤.

☆ إحصاء العلوم/ لأبي نصر الفارابي، تحقيق: عثمان أمين، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٣١.

☆ الأحكام في أصول الأحكام/ لابن حزم الأندلسي، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز القاهرة: مكتبة عاطف، ١٩٧٨.

☆ إحياء علوم الدين/ لأبي حامد الغزالي، بيروت: دار المعرفة.

☆ إحياء النحو/ لإبراهيم مصطفى، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩

☆ أخبار النحويين البصريين/ لأبى سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: فرينس كرنكو: معهد المباحث الشرقية الجزائرية، ١٩٣٦.

☆ أدب الكاتب/ لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦٣.

☆ الأدب الكبير والأدب الصغير/ لعبد الله بن المقفع، بيروت: المؤسسة العربية العامة.

☆ ارتشاف الضرب/ لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور، مصطفى أحمد النحاس، القاهرة: مكتبة الخانجى، ١٩٨٧.

☆ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول/ لمحمد بن علي الشوكاني، دار الفكر.

☆ الأزهية في علم الحروف/ للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٨١.

☆ أساس البلاغة/ لجار الله الزمخشري، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، ١٩٨٢.

☆ أسرار العربية/ لأبى البركات عبد الرحمٰن بن الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دمشق: المجمع العلمي العربي، ١٩٥٧.

☆ أسس علم اللغة/ لماريوباي، ترجمة: الدكتور أحمد مختار عمر، ط٣، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٧.

☆ أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو/ للدكتور فتحى الدجنى، الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٤.

☆ الأشباه والنظائر/ لجلال الدين السيوطي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٥.

☆ أصالة النحو العربي/ للدكتور عبد الله الخثران (مجلة اللغة العربية) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع١١، ١٩٨١

☆ إصلاح المنطق/ لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٤، القاهرة: دار المعارف.

☆ الأصول/ للدكتور تمام حسان، الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٨١.

☆ أصول التفكير النحوي/ للدكتور علي أبو المكارم، ليبيا: الجامعة الليبية، ١٩٧٣.

☆ أصول الفقه/ للدكتور محمد أبو زهرة، بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٥٨.

☆ الأصول في النحو/ لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلى، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥.

☆ أصول اللغة والنحو/ للدكتور فؤاد ترزى، بيروت: دار الكتب.

☆ أصول النحو العربي/ للدكتور محمد عيد، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٨

☆ الأضداد/ لأبي القاسم الأنباري، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ١٩٨٧.

☆ أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة/ للدكتور نايف خرما - الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب (سلسلة عالم المعرفة ٠٩)، ١٩٧٨.

☆ أعجب العجب في شرح لامية العرب/ للإمام جار الله الزمخشري، دار الوراقة.

☆ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم/ لابن خالويه، دمشق: دار الحكمة.

☆ إعراب لامية العرب/ لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد أديب جمران، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٤.

☆ الأعلام/ لخير الدين الزركلي، بيروت: دار العلم للملايين.

☆ ☆ الأغاني/ لأبي الفرج الأصفهاني، بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٧٠.

☆ ☆ الإغراب في جدل الإعراب ولمع الادلة في أصول النحو/ لأبي البركات عبد الرحمٰن كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٢، بيروت: دار الفكر، ١٩٧١.

☆ ☆ الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب/ لأبي نصر الفارقي، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠.

☆ ☆ الاقتراح/ لجلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم، القاهرة: ١٩٧٦.

☆ ☆ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب/ لأبي عبد الله البطليوسي، الهيئة المصرية العامة، ١٩٨١.

☆ ☆ ألفية ابن مالك في النحو والصرف/ لابن مالك الأندلسي، القاهرة.

☆ ☆ الأمالي/ لأبي علي القالي البغدادي، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠.

☆ ☆ أمالي الزجاجي/ لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، بيروت: دار الجيل، ١٩٨٧.

☆ ☆ أمالي السهيلي/ لأبي القاسم السهيلي الأندلسي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا.

☆ ☆ الأمالي الشجرية/ لابن الشجري، دائرة المعارف العثمانية.

☆ ☆ الأمالي النحوية/ لابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودة، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٥.

☆ ☆ الإمتاع والمؤانسة/ لأبي حيان التوحيدي، تحقيق: أحمد أمين، وأحمد الزين، بيروت: دار مكتبة الحياة.

☆ ☆ إنباه الرواة على أنباه الرواة/ جمال الدين أبو الحسن علي القنطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٨٦.

☆ ☆ الانتخاب/ لعلى بن عدلان الموصلي، تحقيق: الدكتور حاتم الفامن، ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة: ١٩٨٥.

☆ ☆ الإنصاف/ لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى.

☆ ☆ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ لابن هشام الأنصاري، ط٥، بيروت: دار احياء التراث العربي، ١٩٦٦.

☆ ☆ الإيضاح في علل النحو/ لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ط٢ بيروت: دار النفائس، ١٩٧٣.

☆ ☆ الإيضاح في علوم البلاغة/ للخطيب القزويني، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٥.

☆ ☆ البحث اللغوي عند العرب/ للدكتور أحمد مختار عمر، ط٦، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٨.

☆ ☆ البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب/ للدكتور أحمد مختار عمر، بيروت: دار الثقافة، ١٩٧٢.

☆ ☆ البحث النحوي عند الأصوليين/ للدكتور مصطفى جمال الدين، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٠.

☆ ☆ البحر المحيط/ لأبي حيان النحوي، ط٢، بيروت: دار الفكر، ١٩٨٣.

☆ ☆ بحوث ومقالات في اللغة/ للدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجى، ١٩٨٢.

☆ ☆ بدائع الفوائد/ ابن قيم الجوزية، بيروت: دار الفكر.

☆ ☆ البرهان في علوم القرآن/ للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار التراث.

☆ ☆ بعض ملامح المنهج اللغوي عند العرب/ الدكتور محمد سامي أنور (مجلة كلية الآداب والتربية، الكويت) ع١١، ١٩٧٧.

☆ ☆ البغداديات/ لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين المستكاوي، بغداد: وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٨٣.

☆ ☆ بغية الوعاة/ لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، ط٢، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩.

☆ ☆ بقية التنبيهات على أغاليط الرواة/ لعلي بن حمزة البصري، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، بغداد: دار الشئون الثقافية العامة، ١٩٩١.

☆ ☆ البلاغة تطور وتاريخ/ للدكتور شوقي ضيف، ط٦، القاهرة: دار المعارف.

☆ ☆ بلاغة الكلمة والجملة/ للدكتور منير سلطان، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٨.

☆ ☆ البيان والتبيين/ لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون بيروت: دار الجيل، ودار الفكر.

☆ ☆ البيان في غريب إعراب القرآن/ لأبي البركات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، القاهرة: الهيئة المصرية العامة، ١٩٧٠.

☆ ☆ بين منطق أرسطو والنحو العربي في تقسيم الكلام/ للدكتور محمد خير الحلواني (مجلة المورد) ع١ م٩، ١٩٨٠.

☆ ☆ تأويل مشكل إعراب القرآن/ لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨١.

☆ ☆ تاج العروس/ للزبيدي، بيروت: دار مكتبة الحياة.

☆ ☆ تاريخ آداب العرب/ لمصطفى صادق الرافعي، ط٤، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٤.

☆ ☆ تاريخ آداب اللغة العربية/ لجرجي زيدان، القاهرة: دار الهلال، ١٩٥٧.

☆ ☆ تاريخ الأدب العربي/ لكارل بروكلمان، ترجمة: الدكتور عبد الحليم النجار، ط٥ القاهرة: دارالمعارف،١٩٨٣.

☆ ☆ تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام/ للدكتور محمد علي أبو ريان، الإسكندرية: دار لجامعات المصرية.

☆ ☆ تاريخ الفلسفة في الإسلام/ لدى بور، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ربدة، ط٢، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة.

☆ ☆ تاريخ اللغات السامية/ لإسرائيل ولفنسون، بيروت: دار القلم، ١٩٨٠.

☆ ☆ تاريخ النقد الأدبي عند العرب/ للدكتور عبد العزيز عتيق، ط٢، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٢.

☆ ☆ التبصرة والتذكرة/ لابن إسحٰق الصيمري، تحقيق الدكتور: فتحي أحمد مصطفى، الرياض: جامعة أم القرى، ١٩٨٢.

☆ ☆ التبيان في إعراب القرآن/ للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، ١٩٧٦.

☆ ☆ تجديد النحو العربي/ للدكتور عفيف دمشقية، بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨١.

☆ ☆ تحقيق ما للهند من مقولة/ لأبي الريحان محمد البيروني، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣.

☆ ☆ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد/ لابن هشام الأنصاري، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٦.

☆ ☆ تذكرة أولى الألباب والجامع للعجب العجاب/ لداود الأنطاكي، القاهرة: مصطفى البابى الحلبي، ١٩٥٢.

☆ ☆ تذكرة الموضوعات/ لمحمد ظاهر الهندي الفتنى، ط٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٣٩٩هـ.

☆ ☆ تذكرة النحاة/ لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور عفيف عبد الرحمٰن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦.

☆ ☆ التراكيب النحوية/ للدكتور عبد الفتاح لاشين، الرياض: دار المريخ، ١٩٨٠.

☆ ☆ تسهيل الفوائد/ لابن مالك الأندلسي، تحقيق: محمد كامل بركات، القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧.

☆ ☆ التصحيف والتحريف وشرح ما يقع فيه/ لأبي أحمد بن الحسن العسكري، القاهرة: مطبعة الظاهر، ١٩٠٨.

☆ ☆ التصريف الملوكي/ لأبى الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد سعيد بن مصطفى ط٢، ١٩٧٠.

☆ ☆ التضمين في القرآن الكريم/ للدكتور عبد الفتاح بحيري (مجلة آداب جامعة الرياض) ع٣، ١٩٧٤.

☆ ☆ تطور الدرس النحوي/ الدكتور حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠.

☆ ☆ التطور اللغوي وقوانينه/ للدكتور رمضان عبد التواب (مجلة كلية اللغة العربية) الرياض، ع٥، ١٩٧٥.

☆ ☆ التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه/ للدكتور رمضان عبد التواب، ط٢، القاهرة: مكتبة الخانجى، ١٩٩٠.

☆ ☆ التفسير الكبير (تفسير الفخر الرازي)/ للإمام الفخر الرازي، ط٣، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

☆ ☆ تقويم الفكر النحوي/ للدكتور علي أبو المكارم، بيروت: دار الثقافة، ١٩٧٥.

☆ ☆ التلخيص في علوم البلاغة/ للخطيب القزويني، تحقيق وشرح: عبد الرحمٰن البرقوقي، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٣٤.

☆ ☆ التمام في تفسير أشعار هذيل/ لابن جني، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٢.

☆ ☆ تناوب حروف الجر في لغة القرآن/ للدكتور محمد حسن عواد، عمان: دار الفرقان، ١٩٨٢.

☆ ☆ التنبيهات على أغاليط الرواة لعلي بن حمزة البصري، تحقيق عبد العزيز الميمني، ط٣، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦.

☆ ☆ تهذيب اللغة/أبو منصور الأزهري، تحقيق: علي حسين الهلالي، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر.

☆ ☆ التيار القياسي في المدرسة البصرية/ الدكتور أحمد مكى الانصاري (مجلة كلية الآداب) جامعة القاهرة م٢٤، ع٢، ١٩٦٦.

☆ ☆ ثلاث رسائل في إعجاز القرآن/ للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد زغلول سلام، القاهرة: دار المعارف.

☆ ☆ الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)/ الإمام القرطبي، تصحيح: عبد العليم البردوني، ط٢، بيروت: دار الفكر، ١٩٥٢.

☆ ☆ جامع بيان العلم وفضله/ ليوسف بن عبد البر، القاهرة.

☆ ☆ جامع الدروس العربية/ لمصطفى الغلاييني، ط١٢، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٧٣.

☆ ☆ الجامع الصحيح (سنن الترمذي)/ لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت: دار الكتب العلمية.

☆ ☆ الجمل في النحو/ للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٢ بيروت: مؤسسة الرساة، ١٩٨٧.

☆ ☆ الجمل في النحو/ لأبى القاسم الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط٢ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥.

☆ ☆ جمهرة أشعار العرب/ لأبي زيد القرشي، بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٨.

☆ ☆ جمهرة اللغة/ لابن دريد، بيروت: دار صادر.

☆ ☆ الجنى الداني في حروف المعاني/ للحسن بن القاسم المرادي، تحقيق: طه محسن بغداد: مؤسسة الكتب، ١٩٧٦.

☆ ☆ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ لمحمد الخضري.

☆ ☆ حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب/ لابن هشام، ط٢، تونس: دار الكتب الشرقية.

☆ ☆ حاشية الشهاب على شرح البيضاوي/ للإمام أحمد بن محمد شهاب الدين، بيروت: دار صادر.

☆ ☆ حاشية الصبان على شرح الأشموني/ للصبان، دار إحياء الكتب العربية.

☆ ☆ حجة القراءات/ لأبي زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت: مؤسسة الرساة، ١٩٨٢.

☆ ☆ الحدود في النحو (ضمن كتاب رسائل في النحو واللغة) للرماني، تحقيق: الدكتور مصطفى جواد. ١٩٨٩.

☆ ☆ حروف الإضافة في الأساليب العربية/ ليوسف نمر ذياب، بغداد: دائرة الثقافة.

☆ ☆ حروف المعاني/ لأبي قاسم الزجاجي، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، ط٢ إربد: دار الأمل.

☆ ☆ حماسة البحتري/ لأبي عبادة البحتري، تحقيق: لويس شيخو، بيروت: ١٩١٠.

☆ ☆ الحمل على الجوار في القرآن الكريم/ للدكتور عبد الفتاح الحموز، الرياض: مكتبة الرشيد، ١٩٨٥.

☆ ☆ الحيوان/ لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٩.

☆ ☆ أبو حيان النحوي/ للدكتوره خديجة الحديثي - بغداد: مكتبة النهضة، ١٩٦٦.

☆ ☆ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب/ لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٩.

☆ ☆ الخصائص/ لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، بيروت: دار الهدى، ١٩٥٢ (عن المقدمة).

☆ ☆ ابن خلدون وعلوم اللسان/ لعبد القادر المهيري (حوليات الجامعة التونسية) ع٢٤، ١٩٨٥.

☆ ☆ الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله ومناهجه/ للدكتور مهدي المخزومي، بيروت: دار الرائد العربي، ١٩٨٦.

☆ ☆ خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة/ لعبد القادر المهيري، (الحوليات التونسية) ع١٠، ١٩٧٣.

☆ ☆ خواطر هيكلية في كتاب سيبويه وكتب ممن جاء بعده من النحاة/ لهانيس غروتسفلد، تعريب: عبد الجبار بن غريبة (الحوليات التونسية) ١٠، ١٩٧٣.

☆ ☆ دائرة المعارف الإسلامية يصدرها باللغة العربية/ أحمد الشنشناوي وآخرون.

☆ ☆ دراسات في العربية وتاريخها/ لمحمد الخضر حسين، ط٢، دمشق: المكتب الإسلامي، ١٩٦٠.

☆ ☆ دراسات في اللغة/ لمحمد الخضر حسين، تحقيق : علي الرضا التونسي، دمشق، ١٩٧٥.

☆ ☆ دراسات لغوية/ للدكتور عبد الصبور شاهين، ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦.

☆ الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث/ للدكتور محمد حسين آل ياسين، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٨٠.

☆ الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني/ لحسام سعيد النعيمي، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٠.

☆ دراسات نقدية في النحو العربي/ للدكتور عبد الرحمٰن أيوب، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٧.

☆ الدر الفريد وبيت القصيد/ لمحمد بن آيدمر (مخطوطة) معهد تاريخ العلوم العربية الإسلامية في إطار جامعة فرانكفورت يصدره فؤاد شزكين، ١٩٨٨.

☆ درة الغواص على أوهام الخواص/ للحريري، تحقيق: محمد أبو الفضل، القاهرة: دار نهضة مصر.

☆ الدرر اللوامع على همع الهوامع/ للشيخ أحمد الشنقيطي، تحقيق: عبد العال مكرم الكويت: دار البحوث العلمية، ١٩٨١.

☆ الدرس النحوي في بغداد/ للدكتور مهدي المخزومي، ط٢، بيروت: دار الرائد العربي، ١٩٨٧.

☆ دلائل الإعجاز/ لعبد القاهر الجرجاني، بيروت: دار المعرفة، ١٩٧٨.

☆ ديوان الأحوص، تحقيق: عادل سليمان جمال، القاهرة: الهيئة العامة للتأليف والترجمة، ١٩٧٠.

☆ ديوان الأخطل، شرح/ إيليا الحاوي، بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٨.

☆ ديوان الأدب/ لأبي نصر الفارابي، تحقيق: أحمد مختار عمر، وإبراهيم أنيس، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الميرية، ١٩٧٤.

☆ ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسين آل ياسين، بغداد: مكتبة النهضة، ١٩٦٤.

☆ ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمد محمد حسين، بيروت: المكتب الشرقي.

☆ ديوان امرىء القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤.

☆ ديوان جرير، تحقيق محمد العمادي، بيروت: دار الأندلس.

☆ ديوان جميل بثينة، تحقيق: الدكتور حسين نصار، القاهرة: مكتبة مصر.

☆ ديوان الحطيئة، شرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق: نعمان أمين طه القاهرة: مكتبة مصطفى البابى الحلبي، ١٩٥٨.

☆ ديوان رؤبة، تصحيح: وليم بن الورد، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠.

☆ ديوان ابن الرقاع، تحقيق: نوري القيسي، بغداد، ١٩٨٧.

☆ ديوان ابن الرقيات، بيروت: دار صادر، ١٩٥٨.

☆ ديوان ذي الرمة، تصحيح: كارليل هنري هيس، لندن: كلية كامبردج، ١٩٢٩، وكذلك: طبعة (المكتب الإسلامي بيروت).

☆ ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة الأعلم الشنتمري، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، حلب: المكتبة العربية، ١٩٧٠.

☆ ديوان زيادة الأعجم، تحقيق: الدكتور يوسف حسين بكار، دمشق: دار الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨٣.

☆ ديوان طرفة بن العبد، بيروت: دار صادر.

☆ ديوان العباس بن مرداس السلمي، تحقيق: يحيى الجبوري، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩١.

☆ ☆ ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق: الدكتور حسين نصار، القاهرة: مكتبة مصطفى البابى الحلبي، ١٩٥٧.

☆ ☆ ديوان العجاج رواية الأصمعي، تحقيق: الدكتورة عزة حسن، بيروت: دار الشروق.

☆ ☆ ديوان علقمة بن عبدة، تحقيق: لطفي الصقال، حلب، ١٩٧٠.

☆ ☆ ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦٠.

☆ ☆ ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي، تحقيق: مطاوع الطرابيشي، دمشق، ١٩٧٤.

☆ ☆ ديوان عنترة بن شداد، تحقيق: محمد سعيد مولوى، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٣.

☆ ☆ ديوان الفرزدق، تحقيق: إيليا الحاوي، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٣.

☆ ☆ ديوان القتال الكلابي، تحقيق الدكتور إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة، ١٩٦١.

☆ ☆ ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي، وإيليا الحاوي، بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٠.

☆ ☆ ديوان كثير عزة، الدكتور إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة، ١٩٧١.

☆ ☆ ديوان كعب بن زهير، تحقيق السكري، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٠.

☆ ☆ ديوان نصيب، جمع: داود سلام، بغداد، ١٩٦٧.

☆ ☆ ذيل الأمالي والنوادر/ لأبي علي القالي البغدادي، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠.

☆ ☆ الرد على النحاة/ لابن مضاء القرطبي، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣.

☆ ☆ الرسالة/ للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة: مصطفى البابى الحلبي.

☆ ☆ رسالة الملائكة/ لأبي العلاء المعري، تحقيق: لجنة من العلماء، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩.

☆ ☆ رصف المباني في شرح حروف المعاني/ لأحمد المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم، ١٩٨٥.

☆ ☆ الرواية والاستشهاد في اللغة/ للدكتور محمد عيد، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٦.

☆ ☆ الرواية والقياس بين القراء والنحاة/ للدكتور عبد الفتاح شلبي (مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي) جامعة الملك عبد العزيز، ع٢، ١٩٧٩.

☆ ☆ رواية اللغة/ للدكتور عبد الحميد الشلقاني، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١.

☆ ☆ الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية/ لأبى القاسم السهيلي، بيروت: دار الفكر، ١٩٨٩.

☆ ☆ سر صناعة الإعراب/ لابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ١٩٨٥.

☆ ☆ سر الفصاحة/ لابن سنان الخفاجي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢.

☆ ☆ سفر السعادة وسفير الإفادة/ للسخاوي، تحقيق: محمد الدالي، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٨٣.

☆ ☆ السماع والقياس/ لأحمد تيمور باشا مراجعة: محمد شوقي أمين، القاهرة: لجنة المؤلفات التيمورية.

☆ ☆ سنن النسائي بشرح السيوطي وبحاشية السندسي/ للإمام النسائي، بيروت: دار الكتاب العربي.

☆ ☆ الشاهد وأصول النحو من كتاب سيبويه/ للدكتورة خديجة الحديثي، الكويت، ١٩٧٤.

☆ ☆ شرح أبيات سيبويه/ لابي جعفر النحاس، تحقيق: الدكتور زهير زاهد، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٦.

☆ ☆ شرح أدب الكاتب/ للجواليقي - بيروت: دار الكتاب العربي.

☆ ☆ شرح أشعار الهذليين/ للسكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، القاهرة: دار الكتاب العربي.

☆ ☆ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، بيروت: دار إحياء الكتب العلمية (بلا تاريخ)

☆ ☆ شرح التصريح على التوضيح/ للشيخ خالد الأزهري، القاهرة: دار الفكر، (بلا تاريخ).

☆ ☆ شرح جمل الزجاجي/ لابن هشام الأنصاري، تحقيق: علي محمد عيسى، بيروت: عالم الكتب.

☆ ☆ شرح ديوان الحماسة/ للمرزوقي، بيروت، ١٩٩١.

☆ ☆ شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: إحسان عباس، الكويت: ١٩٦٢.

☆ ☆ شرح الشافية لرضى الدين الإستراباذي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، محمد نورالحسن، محمد الزفزاف، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥.

☆ ☆ شرح شذور الذهب/ لابن هشام الأنصاري، تحقيقك محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦٣.

☆ ☆ شرح شواهد المعنى/ لجلال الدين السيوطي، بيروت: دار مكتبة الحياة، (بلا تاريخ).

☆ ☆ شرح ابن عقيل/ لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦٤.

☆ شرح عيون الإعراب/ للإمام أبي الحسن المجاشعي، تحقيق: الدكتور حنا جميل عواد، الزرقاء، مكتبة المنار، ١٩٨٥.

☆ شرح عيون كتاب سيبويه/ لأبي نصر المجريطي، تحقيق: عبد ربه عبد اللطيف، القاهرة: مطبعة حسان، ١٩٨٤.

☆ شرح القصائد المشهورات/ لأبي جعفر النحاس، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٥.

☆ شرح قطر الندى وبل الصدى/ لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الخير، ١٩٩٠.

☆ شرح الكافية/ لابن جماعة، تحقيق: محمد عبد النبي، ١٩٨٧.

☆ شرح الكافية/ لرضى الدين الإستراباذي، بيروت: دار الكتب العلمية (بلا تاريخ)

☆ شرح كتاب الحدود /لعبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: الدكتور متولي رمضان أحمد الديري، ١٩٨٨.

☆ شرح المعلقات السبع/ للزوزني، بيروت: دار القاموس الحديث، (بلا تاريخ)

☆ شرح المعلقات العشر/ للزوزني، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٧٩.

☆ شرح المفصل/ لابن يعيش، بيروت: عالم الكتب (بلا تاريخ)

☆ شعراء النصرانية قبل الإسلام، جمع: لويس شيخو اليسوعي، بيروت: دار المشرق (بلا تاريخ)

☆ الشعر والشعراء/ لعبد الله بن قتيبة، بيروت: دار إحياء العلوم، ١٩٨٤.

☆ شعر الكميت بن زيد، جمع: داود سلام، بغداد: مكتبة الأندلس، ١٩٦٩.

☆ شعر ابن ميادة، تحقيق: حنا جميل حداد، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٨٢.

☆ ☆ الصاحبي في فقه اللغة/ لأحمد بن فارس، تحقيق: مصطفى الشويحي، بيروت: مؤسسة بدران، ١٩٦٣.

☆ ☆ الصحاح /للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠.

☆ ☆ صحيح البخاري، مشكول بحاشية السندي/ للإمام البخاري، تقديم: أحمد محمد شاكر، بيروت: دار الجيل (بلا تاريخ)

☆ ☆ صفحة في اللغة/ لعبد الستار فراج (مجلة العربي) الكويت.

☆ ☆ صور نحوية/ لكمال بسيوني، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية (بلا تاريخ).

☆ ☆ صون المنطق/ لجلال الدين السيوطي، تحقيق: علي سامي النشار، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٤٦.

☆ ☆ ضحى الإسلام/ لأحمد أمين، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٣٥.

☆ ☆ ضرائر الشعر/ لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، بيروت: دار الأندلس ١٩٨٠.

☆ ☆ الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر/ للألوسي، بغداد: دار البيان، وبيروت: دار صعب (بلا تاريخ).

☆ ☆ ضرورة الشعر/ للسيرافي، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٥.

☆ ☆ الضرورة الشعرية/ للسيد إبراهيم محمد، بيروت: دار الأندلس، ١٩٧٩.

☆ ☆ طبقات الشعراء الجاهليين والإسلاميين/ لأبى عبد الله بن سلام الجمحي، مكتبة الثقافة العربية.

☆ طبقات النحويين واللغويين/ لأبى بكر الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤.

☆ طرق تنمية الألفاظ في اللغة/ للدكتور إبراهيم أنيس، القاهرة ١٩٦٦ - ١٩٦٧.

☆ ظاهرة التصرف الإعرابي في العربية وأهميتها في تحديد المعنى وتوضيحه/ للدكتور عبد الله الخثران (مجلة كلية اللغة العربية) الرياض ع٦، ١٩٧٦.

☆ ظاهرة التقاص في النحو العربي/ للدكتور دردير محمد أبو السعود (مجلة الجامعة الإسلامية)، ع٦٣ و٦٤ س١٦، ١٤٠٤هـ.

☆ ظهر الإسلام لأحمد أمين، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٩.

☆ عبد القاهر الجرجاني: بلاغته ونقده/ للدكتور أحمد مطلوب، الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٣.

☆ عبقري من البصرة/ للدكتور مهدي المخزومي، بيروت: دار الرائد العربي، ١٩٨٦.

☆ العربية: دراسة في اللغة واللهجات والأساليب/ ليوهان فك، ترجمة وتقديم الدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٠.

☆ عصور الاحتجاج في النحو العربي/ للدكتور محمد إبراهيم عبادة، القاهرة، ١٩٨٠.

☆ العقد الفريد/ لابن عبد ربه الأندلسي ضبط: أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الأبياري - القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ١٩٦٥.

☆ علم الاجتماع والفلسفة/ للدكتور قباري محمد إسماعيل، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية (بلا تاريخ)

☆ علم اللغة/ للدكتور محمود السعران، بيروت: دار النهضة العربية (بلا تاريخ).

☆ علم اللغة العام/ لدوسوسير، ترجمة: يوئيل يوسف، بغداد: بيت الموصل، ١٩٨٨.

☆ ☆ العمدة/ لابن رشيق، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الجيل، ١٩٨١.

☆ ☆ عيون الأخبار/ لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٣.

☆ ☆ غريب الحديث/ لابن الجزري، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٥.

☆ ☆ غريب الحديث/ لأبى عبيد الهروي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦.

☆ ☆ غريب الحديث/ لابن قتيبة، تحقيق: عبد الله الجبور، بغداد: وزارة الأوقاف، ١٩٧٧.

☆ ☆ الفائق في غريب الحديث/ لجار الله الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل، القاهرة: عيسى البابى الحلبي (بلا تاريخ).

☆ ☆ فحولة الشعراء/ الأصمعي، نشر محمد عبد المنعم خفاجي. القاهرة، ١٩٥٣.

☆ ☆ فصول في فقه العربية/ للدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجى، ١٩٨٠.

☆ ☆ فقه اللغة/ للدكتور علي وافي، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية (بلا تاريخ).

☆ ☆ فقه اللغة وسر العربية/ للثعالبي، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي (بلا تاريخ)

☆ ☆ الفهرست/ لابن النديم، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٨.

☆ ☆ الفوائد الضيائية/ لنور الدين الجامي، تحقيق: الدكتور أسامة الرفاعي، بغداد: وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٨٣.

☆ ☆ في إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية لعبد الوارث مبروك سعيد، الكويت: دار القلم، ١٩٨٥.

☆ ☆ في أصول اللغة والنحو/ للدكتور فؤاد ترزي، بيروت: دار الكتب، ١٩٦٩.

☆ في أصول النحو/ لإبراهيم مصطفى (مجلة مجمع اللغة العربية) القاهرة: ع٨، ١٩٥٥.

☆ في أصول النحو/ لسعيد الأفغاني، دمشق: مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٤.

☆ في تاريخ العربية/ للدكتور نهاد الموسى، عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٧٦.

☆ في تاريخ النحو/ للدكتور عبد الحميد سند الجندي (حوليات كلية البنات) جامعة عين شمس ع٣، ١٩٦١.

☆ في التفكير النحوي عند العرب/ للدكتور زهير زاهد، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٦.

☆ في المدارس النحوية/ للدكتور محمد حسين آل ياسين (مجلة المورد) م٣ع٤، ١٩٧٤.

☆ في نحو اللغة وتراكيبها/ للدكتور خليل العمايرة، جدة: عالم المعرفة، ١٩٨٤.

☆ القاموس المحيط/ لمجد الدين الفيروز أبادي، بيروت: المؤسسة العربية للطباعة والنشر (بلا تاريخ).

☆ القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية/ للدكتور عبد العال سالم مكرم، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨.

☆ القواعد النحوية، ومادتها وطريقتها/ للدكتور عبد الحميد حسن، القاهرة، ١٩٤٦.

☆ القوافي/ لأبى يعلى التنوخي، تحقيق: عمر الأسعد، بيروت: دار الإرشاد، ١٩٧٠.

☆ القياس عند الإستراباذي وقيمته (الفيصل) الرياض، ١١٥٤س، ١٠، ١٩٨٥.

☆ القياس في اللغة العربية/ لمحمد الخضر حسين، القاهرة: المطبعة السلفية ومكتبتها، ١٣٥٣هـ.

☆ القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي/ للدكتورة منى إلياس، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٥.

☆ ☆ القياس والنحو العربي/ للدكتور صلاح الدين حسنين (مجلة كلية اللغة العربية) الرياض، ع١٠، ١٩٨٠.

☆ ☆ القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة/ لمحمد عاشور السويح، طرابلس المغرب: الدار الجماهيرية، ١٩٨٦.

☆ ☆ الكامل في اللغة/ للمبرد، بيروت: دار المعارف (بلا تاريخ)

☆ ☆ الكتاب/ لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: دار القلم، ١٩٦٦.

☆ ☆ كتاب الإتباع/ لأبي الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٨٨.

☆ ☆ كتاب الأمثال/ لأبي عكرمة الضبي، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، دمشق، ١٩٧٨٤.

☆ ☆ الكتاب بين المعيارية والوصفية/ للدكتور أحمد سليمان ياقوت، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩.

☆ ☆ كتاب التعريفات/ لعلي الجرجاني، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٥.

☆ ☆ كتاب سيبويه بين التعقيد والوصف لعبد القادر المهيري (حوليات الجامعة التونسية)

☆ ☆ كتاب الصناعتين/ للعسكري، تحقيق: مفيد قميحة، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٤.

☆ ☆ كتاب الفصيح/ لثعلب، تحقيق: د. عاطف مدكور، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤.

☆ ☆ كتاب اللامات/ لأبي القاسم عبد الرحمٰن الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥.

☆ ☆ كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني/ لأبى محمد عبد الله بن قتيبة، حيدر أباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٩٤٩.

☆ ☆ الكشاف/ لجار الله الزمخشري، أمتاب بهران.

☆ ☆ كشاف اصطلاحات الفنون/ لمحمد التهانوي، بيروت: دار صادر.

☆ ☆ كشف الخفاء ومزيل الإلباس مما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس/ لإسماعيل ابن محمد العجلوني، بيروت: دار الكتب العلمية (بلا تاريخ)

☆ ☆ الكليات/ لأبي البقاء الكفوي، دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨٢.

☆ ☆ كنز العمال/ لعلاء الدين علي الهندي، ضبط: بكري حياتي، حلب: منشورات مكتبة التراث الإسلامية، ١٩٧١.

☆ ☆ لحن العامة والتطور اللعوي/ للدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٩٦٧.

☆ ☆ لحن العالمة في ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة/ للدكتور عبد العزيز مطر، القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٦.

☆ ☆ لحن العوام/ لأبي بكر الزبيدي، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤.

☆ ☆ لسان العرب/ لابن منظور، بيروت: دار صادر (بلا تاريخ).

☆ ☆ لغات البشر، أصولها وطبيعتها وتطورها/ لماريوباي، ترجمة صلاح العربي، القاهرة: قسم النشر بالجامعة الأمريكية، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، نيويورك، ١٩٧٠.

☆ ☆ اللغات السامية/ لنولدكه، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٢ (المقدمة).

☆ ☆ اللغة/ لجوزيف فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

☆ ☆ اللغة العربية: معناها ومبناها/ للدكتور تمام حسان، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣.

☆ ☆ اللغة والمجتمع/ للدكتور علي وافي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٤٥.

☆ ☆ اللغة والمعنى والسياق/ لجون لاينز، ترجمة: عباس صادق الوهاب، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨١.

☆ ☆ اللغة والمنطق في الدراسات الحالية/ للدكتور عبد الرحمٰن بدوي (عالم الفكر) م٢، ع١، ١٩٧١.

☆ ☆ اللغة والنحو بين القديم والحديث/ لعباس حسن، القاهرة: دار المعارف ١٩٧١.

☆ ☆ اللغة والنحو: دراسة تاريخية وتحليلية ومقارنة/ للدكتور حسن عون، الإسكندرية، ١٩٥٢.

☆ ☆ لم أعرب الفعل المضارع/ لعبد القادر المهيري (حوليات الجامعة التونسية) ع١٦، ١٩٧٨.

☆ ☆ لمع الأدلة في أصول النحو/ لإبن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني. ط٢، بيروت: دار الفكر، ١٩٧١.

☆ ☆ لمع الأدلة في أصول النحو/ لابن الانباري، تحقيق الدكتور عطية عامر، بيروت، ١٩٦٣.

☆ ☆ اللمع في أصول الفقه/ للشيرازي، تحقيق: محمد ياسين عيسى، القاهرة، ١٩٠٧.

☆ ☆ ليس في كلام العرب/ لابن خالويه، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ١٩٧٩.

☆ ☆ المؤتلف والمختلف/ للآمدي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢.

☆ ☆ ما ينصرف وما لا ينصرف/ للزجاج، تحقيق: سنية قراعة - القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٧١.

☆ ☆ ما يجوز للشاعر في الضرورة/ للقزاز القيرواني، تحقيق الدكتور: رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادي، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٢ وكذلك: طبعة تونس، ١٩٧١.

☆ ☆ مبادىء الفلسفة/ لرابو بيرت، ترجمة: أحمد أمين، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية (بلا تاريخ)

☆ ☆ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر/ لابن الأثير، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٠.

☆ ☆ مجاز القرآن/ لأبي عبيدة، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨١.

☆ ☆ مجالس ثعلب/ لأبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: دار المعارف (بلا تاريخ)

☆ ☆ مجالس العلماء/ لأبي إسحٰق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجى، ١٩٨٣.

☆ ☆ مجمع الأمثال/ للميداني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٥٥.

☆ ☆ مجمع البيان في تفسير القرآن/ لأبي الفضل الحسن الطبرسي، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦١.

☆ ☆ مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط/ للجاربردي، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٤.

☆ ☆ المحتسب/ لابن جني، تحقيق: علي النجدي، وعبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلبي، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٨٩هـ.

☆ ☆ المحكم والمحيط الأعظم/ لابن سيدة، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج القاهرة: شركة البابي الحلبي، ١٩٥٨.

☆ ☆ محيط المحيط (مادة: حمل)/ للمعلم بطرس البستاني، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٧.

☆ ☆ المدارس النحوية/ للدكتور شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨. (المقدمة).

☆ ☆ المدارس النحوية: أسطورة وواقع/ للدكتور إبراهيم السامرائي، عمان: دار افكر، ١٩٨٧.

☆ ☆ المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية/ لعبد المجيد عابدين، القاهرة ١٩٥١.

☆ ☆ المدخل إلى علم النحو والصرف/ للدكتور عبد العزيز عتيق، بيروت: دار النهضة، ١٩٦٧.

☆ ☆ مدرسة البصرة النحوية: نشأتها وتطورها/ للدكتور عبد الرحمٰن السيد، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨.

☆ ☆ المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي/ للدكتور محمود حسني، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦.

☆ ☆ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو/ للدكتور مهدي المخزومي، بيروت: دار الرائد العربي، ١٩٨٦.

☆ ☆ مذكرات في المنطق الصوري/ للدكتور محمد علي أبو ريان والدكتور علي عبد المعطي محمد، الإسكندرية، ١٩٧٩.

☆ ☆ المذكر والمؤنث/ لابن الأنباري، تحقيق: طارق الجنابي، بغداد: وزارة الأوقاف، ١٩٧٨.

☆ ☆ المذكر والمؤنث/ للفراء، تحقيق رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٩٧٥.

☆ ☆ مراتب النحويين/ لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم: القاهرة: مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٥.

☆ ☆ المرتجل/ لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢.

☆ ☆ المزهر في علوم اللغة وأنواعها/ لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية (بلا تاريخ).

☆ ☆ مسائل خلافية/ لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، حلب: منشورات مكتبة الشهباء (بلا تاريخ).

☆ ☆ المسائل السفرية في النحو/ لابن هشام الأنصاري، تحقيق: علي حسين البواب، الرياض: دار طيبة (بلا تاريخ).

☆ ☆ المسائل العسكريات/ لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور: إسماعيل العمايرة عمان: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١.

☆ ☆ المسائل العضديات/ لأبى علي الفارسي، تحقيق أحمد جابر المنصوري، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٦.

☆ ☆ المسار الجديد في علم اللغة العام/ للدكتور وليد محمد مراد، دمشق: دار المأمون للتراث، ١٩٨٦.

☆ ☆ مسألة الحكمة في تذكير قريب من قوله تعالى: ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾/ لابن هشام الأنصار، تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحموز، عمان: دار عمار، ١٩٨٥.

☆ مسالك القول في النقد اللغوي/ لصلاح الدين الزعبلاوي، دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع، ١٩٨٤.

☆ مشكلات حياتنا اللغوية/ لأمين الخولي، القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦٥.

☆ مشكلات القياس في اللغة العربية/ للدكتور عبد الصبور شاهين (عالم الفكر م١، ع٣، ١٩٧٠.

☆ مشكل إعراب القرآن/ لمكي بن أبى طالب القيسي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥.

☆ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير / لأحمد المغربي الفيومي، تصحيح مصطفى السقا، القاهرة: وزارة المعارف (بلا تاريخ).

☆ المصون في الأدب/ لأبي أحمد العسكري، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٨٢.

☆ المظاهر الطارئة على الفصحى/ للدكتور محمد عيد، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٠.

☆ معاني القرآن/ لأبي زكريا الفراء، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣.

☆ معاني القرآن وإعرابه/ للزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨.

☆ معاني النحو/ للدكتور فاضل سامرائي، بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٨٩.

☆ معجم الأدباء/ لياقوت الحموي، نشر مرجليوت، بيروت: إحياء التراث العربي، ١٩٣٦ (من الإهداء).

☆ معجم المؤلفين/ لعمر رضا كحالة: بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٧ (من المقدمة).

☆ ☆ معجم البلدان/ لياقوت الحموي، بيروت: دار صادر، ودار بيروت (بلا تاريخ).

☆ ☆ معجم الشعراء/ للمزرباني، تحقيق: ف. كرنكو، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢.

☆ ☆ معجم شواهد النحو الشعرية/ للدكتور حنا جميل حداد، الرياض: دار العلوم، ١٩٨٤.

☆ ☆ المعجم الفلسفي/ للدكتور جميل صليبا، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧١.

☆ ☆ معجم المصطلحات البلاغية وتطورها/ للدكتور أحمد مطلوب بغداد: المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٣.

☆ ☆ معجم المصطلحات النحوية والصرفية/ للدكتور محمد نجيب اللبدي، بيروت: مؤسسة الرسالة، عمان: دار الفرقان، ١٩٨٥.

☆ ☆ معجم مقاييس اللغة/ لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩.

☆ ☆ المعرب للجواليقي، تحقيق: ف. عبد الرحيم، دمشق: دار القلم، ١٩٩٠.

☆ ☆ المعنى النحوي، مفهومه ومكوناته/ لمحمد صلاح الدين البكر (مجلة الحصاد في اللغة والأدب) ع١ س١، ١٩٨١.

☆ ☆ مغني اللبيب/ لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى (بلا تاريخ).

☆ ☆ مفتاح العلوم/ لأبى يعقوب يوسف السكاكى، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣.

☆ ☆ المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام/ للدكتور جواد علي، بيروت: دار العلم للملايين، بغداد: مكتبة النهضة، ١٩٧٢.

☆ المفصل في تاريخ النحو العربي/ للدكتور محمد خير الحلواني، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٩.

☆ المفصل في علم العربية/ لأبي القاسم جار الله الزمخشري، بيروت: دار الجيل (بلا تاريخ).

☆ المفضليات/ للمفضل الضبي، تحقيق: محمد أحمد شاكر وعبد السلام هارون، بيروت (بلا تاريخ).

☆ المقابسات/ لأبي حيان التوحيدي، تحقيق: حسن السندوبي، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٢٩.

☆ المقتضب/ لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب (بلا تاريخ).

☆ مقدمة في تاريخ العربية/ للدكتور إبراهيم السامرائي، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٩.

☆ مقدمة ابن خلدون/ لعبد الرحمٰن بن خلدون، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى (بلا تاريخ).

☆ المقرب/ لابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، بغداد: رئاسة ديوان الأوقاف، ١٩٧٢.

☆ مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي/ للدكتور جعفر عبابنه، عمان: دار الفكر، ١٩٨٤.

☆ ملخص إبطال القياس والرأى والاستحسان والتقليد والتعليل/ لابن حزم الأندلسي، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت: دار الفكر ١٩٦٩.

☆ ملك النحاة: حياته وشعره ومسائله العشر مع رد أبى محمد عبد الله بن برى عليها، تحقيق ودراسة الدكتور: حنا جميل حداد، إربد: منشورات جامعة اليرموك، ١٩٨٢.

☆ ☆ الممتع في التصريف/ لابن عصفور، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٨.

☆ ☆ من أسرار اللغة/ للدكتور إبراهيم أنيس، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨.

☆ ☆ مناهج البحث عند مفكري الإسلام/ للدكتور علي النشار، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٤.

☆ ☆ مناهج البحث في اللغة/ للدكتور تمام حسان، الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٧٤.

☆ ☆ من تاريخ النحو/ لسعيد الأفغاني، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٨.

☆ ☆ المنصف/ لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، القاهرة: مصطفى البابى الحلبي، ١٩٥٤.

☆ ☆ منطق أرسو والنحو العربي/ للدكتور إبراهيم مدكور (مجلة مجمع اللغة العربية) القاهرة، ج٧، ١٩٥٣.

☆ ☆ المنطق الإسلامي أصله ومناهجه/ لمحمد تقي المدرسي، بيروت: دار الجيل، ١٩٧٧.

☆ ☆ المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة/ للدكتور علي سامي النشار، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٥.

☆ ☆ المنهج التوليدي والقياسي/ للدكتور صلاح الدين حسنين (مجلة الفيصل) ع١٢٤، س١١، ١٩٨٧.

☆ ☆ الموازنة بين المناهج البصرية/ للدكتور أحمد مكي الأنصاري (مجلة كلية الآداب) حامعة القاهرة م٢٤، ع٢، ١٩٦٢.

☆ ☆ الموافقات/ للإمام الشاطبي، بيروت: دار المعرفة (بلا تاريخ).

☆ ☆ الموشح/ للمرزباني، تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة: دار الفكر العربي (بدون تاريخ).

☆ ☆ موقف ابن الأنباري من القياس/ للدكتور فاضل السامرائي (مجلة الجامعة المستنصرية) بغداد ع٣ س٣، ١٩٧٢.

☆ ☆ موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف/ للدكتورة خديجة الحديثي، بغداد: دار الرشيد، ١٩٨١.

☆ ☆ النحاة والحديث النبوي/ للدكتور حسن الشاعر، ١٩٨٠.

☆ ☆ النحو بين عبد القاهر وتشومسكي/ لمحمد عبد المطلب (مجلة فصول م٥، ع١، ١٩٨٤.

☆ ☆ النحو العربي/ لجوليا كريستيڤا، ترجمة وتعليق: بسام بركة (الفكر العربي المعاصر) بيرت ع٢٥، ١٩٨٣.

☆ ☆ النحو العربي والدرس الحديث/ للدكتور عبده الراجحي، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٩.

☆ ☆ النحو العربي: نقد وبناء/ للدكتور إبراهيم السامرائي، بيروت: دار الصادق.

☆ ☆ النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة/ للدكتور محمد أحمد عرفة، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٣٧.

☆ ☆ النحو الوافي/ عباس حسن، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١.

☆ ☆ النزعة الفلسفية في النحو العربي/ للدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٢.

☆ ☆ نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الزرقاء: مكتبة المنار، ١٩٨٥.

☆ ☆ نشأة النحو العربي وتاريخ أشهر النحاة/ للشيخ محمد الطنطاوي، تعليق: عبد العظيم الشناوي ومحمد عبد الرحمٰن الكردي، ١٩٦٩.

☆ نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه/ لجيرار تروبو (مجلة مجمع اللغة العربية الأردني) م١، ع١، ١٩٧٨.

☆ النشر في القراءات العشر/ لابن الجوزي، تصحيح علي محمد الضباع، بيروت: دار الكتب العلمية (بلا تاريخ).

☆ نظرات في اللغة والنحو/ لطه الراوي، بيروت: المكتبة الأهلية، ١٩٦٢.

☆ نظرة في النحو/ لطه الراوي (مجلة المجمع العلمي العربي) دمشق، م١٤ ج١ ١٩٣٦.

☆ نظرية الاكتمال اللغوي عند العرب/ للدكتور أحمد طاهر حسنين، القاهرة: ١٩٨٧.

☆ نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث/ للدكتور نهاد الموسى عمان: دار البشير، ١٩٨٧.

☆ نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني/ للدكتور وليد محمد مراد، دمشق: دار الفكر، ١٩٧٩.

☆ النظير وعدمه في العربية/ للدكتور عبد الفتاح الحموز (المجلة العربية للعلوم الإنسانية) ع٣٨، ١٩٩٠.

☆ النقد اللغوي بين التحرر والجمود/ للدكتور نعمة رحيم العزاوي، بغداد: دائرة الشئون الثقافية، ١٩٨٤.

☆ النقد المنهجي عند العرب، ومنهج البحث في الأدب واللغة/ محمد مندور، القاهرة: دار نهضة مصر (بلا تاريخ).

☆ النهاية في غريب الحديث والأثر/ لابن الأثير، تحقيق: طاهر الراوي، ومحمود الطناحي، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩.

☆ النوادر في اللغة/ لأبي زيد الأنصاري، بيروت: دار الكتاب العربي، (بلا تاريخ).

☆ ☆ همع الهوامع شرح جمع الجوامع/ لجلال الدين السيوطي، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر (بلا تاريخ).

☆ ☆ الوساطة بين المتنبي وخصومه/ للجرجاني، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، القاهرة: عيسى البابى الحلبي، ١٩٦٦.

☆ ☆ يتيمة الدهر/ لأبي منصور الثعالبي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد بيروت: دار الفكر ١٩٨٣.

ب- الأجنبية:

** Bloomfield, leonard,

Language, p.176, 1953.

** Crystal, David,

What is linguistics: 4th ed. 1959.

* Desoussure, Ferdinad,

Course in General Linguistics, Newyork: MacGrow Hill Book Co. 1957.

* Encyclopaedia Britanica, 15th ed., 1976. Vol: 8. pp.265 - 274 (Grammer).

* Encyclopaedia of Islam, (NAHW), M.TH. Houstsma and others,

Vol: VI P.836, 1987.

* Gleason, H.A.

An Introduction Desctiptive Linguistcs, London: Holt, Rinehart and Winston 1960.

* Hatti, philipe,

History of the Arabs, London: Mackmillan and Co.Ltd. 1937..

* Hockett, Charles,

A coures in modern linguistics, London: Mackmillan

Publishing Co. 1958.

* Jesperson, Otto,

Language its nature, London: George Allen Co.12th ed, 1959.

* Langacker, Roland W.

Language and its nature- Newyork: Harcourt brace

2nd edi.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس المحتويات

١- المقدمة ٥-١٤

٢- التمهيد........................ ١٥-٤٢

النحو العربي وأصوله

أ- في النشأة

ب- في الاصول

٣- الفصل الأول: ٤٣-١٦٤

أدلة النحو

أ- السماع

ب- القياس

٤- الفصل الثاني: قياس الحمل........................ ١٦٥-١٩٦

أ- تعريفه

ب- دواعيه

جـ- ضوابطه

د- صوره

٥- الفصل الثالث ١٩٧-٢٧٨

الحمل على المعنى:

أ- توطئة في العلاقة بين النحو والمعنى

ب- الحمل على المعنى:

١- الحمل على المعنى والتوهم والغلط

٢- أشكال الحمل على المعنى

٣- رأي العلماء في الحمل على المعنى

٤- التضمين

- الفصل الرابع ٢٧٩-٣٢١

الحمل على اللفظ والموضع:

أ- الحمل على اللفظ

١- مفهومه

٢- صوره

٣- رأي العلماء فيه

ب- الحمل على الموضع

١- مفهومه

٢- شروطه

٣- صوره

٤- رأي العلماء فيه

٧- الفصل الخامس ٣٢٢-٣٦٠

الحمل على النظير والنقيض:

أ- الحمل على النظير:

١- مفهومه

٢- النظير اللفظي والمعنوي

٣- عدم النظير

ب- الحمل على النقيض:

١- مفهومه

٢- مسائله

جـ- رأي العلماء في الحمل على النظير والنقيض

٨- الفصل السادس ٣٦١-٣٩٣

الحمل على الأصل والفرع:

١- مفهومهما

٢- قواعد الأصل والفرع

٣- حمل الفرع على الأصل

٤- حمل الأصل على الفرع

٥- رأي العلماء فيهما

٩- الفصل السابع ٣٩٤-٤٣١

الحمل على الشبه

أ- تعريفه

ب- دواعيه

جـ- انواعه

د- رأي العلماء فيه

١٠- الفصل الثامن ٤٣٢-٤٦٧

الحمل على الكثرة والقلة:

١- تعريفهما

٢- مصطلحاتهما

٣- رأي العلماء فيهما

٤- ضوابطهما

١١- الفصل التاسع ٤٦٨-٥٠٩

الحمل على التقارض والتقاص:

١- تعريفهما

٢- مجالاتهما

٣- صورهما

٤- رأي العلماء فيهما

١٢- الفصل العاشر ٥١٠-٥٥٦

الحمل على الجوار:

١- تعريفه

٢- شيوعه

٣- مسائله

٤- أنواعه

٥- رأي العلماء فيه

٦- ضوابطه

١٣- الفصل الحادي عشر ٥٥٧-٦٥٢

ظاهرة قياس الحمل عند علماء اللغة المحدثين

أ- التأثر والتأثير في النحو عند العلماء المحدثين.

ب- موقف العلماء المحدثين من قياس الحمل

جـ- رأي الباحث في ظاهرة قياس الحمل عند القدماء

١٤- الفهارس ٦٥٣-٦٨٣

١٥- المصادر والمراجع ٦٨٤-٧٢٢

١٦- صفحة المحتوى ٧٢٣-٧٢٧

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com